





مصنوع الأنوار
في
العلم والسياسة
١

جميع الحقوق محفوظة ومسجلة

الطبعة الثانية

١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م

مؤسسة النور للطبوعات

بيروت - شارع المطار - قرب كلية الهندسة ص.ب - ١١/٨٦٤٥

مصانج الأنوار

في حل مشكلات الاختباء

تأليف

السيد عبد الله سبر

تصدى لتحقيقه والتعليق عليه العلامة الجليل السيد علي
مجل الحجة السيد محمد السيد علي السيد حسين مجل المؤلف

الجزء الأول

منشورات
مؤسسة النور للمطبوعات
بيروت - لبنان

(ب)

مقدمة

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

السيد عبد الله شبر

و
أصدرته علي ابن أبي طالب عليه السلام وهي من أسر العراق العلمية المشهورة
ذكرها الداودي — النسابة الشهير المتوفى سنة ٨٢٨ — في كتابه : « عمدة الطالب في
أنساب آل أبي طالب » ، وذكرها تفصيلا البحاة المعاصر العلامة الشيخ جعفر آل
محبوبة في كتابه : « الأسر العلوية » فقال : « آل شبر أسرة عراقية قديمة وهي
من أقدم الطوائف العلوية القديمة في العراق وأعرقها في العروبة ، وأقدمها في الهجرة
كان مقرها الاصلى الحلة الفيحاء ولم نزل بقيتهم بها حتى اليوم وبها عرفت . ومنها
تفرعت كما ذكرهم في الممددة و بحر الأنساب ، وهم ولد الحسن المعروف بـ « شبر »

(ج)

ابن محمد بن حمزة بن أحمد بن علي برطلة ، كانوا قديماً يعرفون ببني برطلة نسبة الى علي المعروف ببرطلة بن الحسين ويعرف بـ «القمي» ابن علي بن عمر — الذي شهد نجفاً — ابن الحسن الافطس . وكل شبري حسيني يرجع إلى الحسن هذا ويعود اليه . أشهر الأسر الحسينية الشبرية هي أسرة السيد المترجم السيد عبد الله شبر المؤلف ، وهي من الاسر العالمية الادبية ، شريفة الجذ كريمة الحسب كثيرة الانتشار في النجف والحلة والكاظمية والبصرة وبعض المدن العراقية الاخرى .

وتوجد عند العلامة الفضال السيد عباس شبر — نزول البصرة اليوم وقاضيا الشرعي — مشجرة كاملة لهذه الأسرة « ١ » خطتها الاستاذ عبد الرزاق العائش الأديب البصري ، وقد ذكر العلامة البحاة الشيخ محمد السماوي المتوفى أول سنة ١٣٧٠ هـ (ره) هذه الأسرة عندما عدد الاسر العالمية في منظومته (وشي النجف) المطبوع في مطبعة دار النشر والتأليف سنة ١٣٦٠ هـ فقال :

وأسرة لشبر الشريف وجامع الشتات بالتصنيف
من كل فرد فاضل قد جما الى علومه التي والورعا

ولادته وتربيته

وأشهر من نبغ من أساطين هذا البيت الامام الفقيه سيدنا السيد عبد الله شبر . ولد في النجف الاشرف سنة ١١٨٨ هـ وتربى على يدي أبيه العلامة الكبير السيد محمد رضا ، فلجأ على التقوى والصلاح وحب العلم والقضية منذ صغره ، فقد عرف عنه انه دعاه والده وهو بعد في ريعان شبابه وقال له : لا أحل لك أن تتناول مما أفنقه عليك ما لم تجتهد في الدرس والتدريس وتتفق أوقاتك في سبيل ذلك حتى اليوم الواحد فكانت هذه الكلمة لا تفارق سيدنا المترجم له حتى انه شوهد — وهو بين آرابه في مدرسته يبيع محبرته ، ولما سئل عن ذلك قال : إني شغلت هذا اليوم بعارض صحي لم يمكنني معه من مواصلة دروسي فلم أجد ما يسوغ لي أن أتناول من

(١) وهناك أسرة شبر الموسوية من أمر المراق المريفة بالشرف ينتهي نسبها الى الامام

موسى بن جعفر عليه السلام ، وقد اشتهرت بالتجارة

(د)

بيت أبي شيثاً وهذه الحادثة إن دلت على شيء ، فإنها تدل على التربية الدينية العالية التي نشأ عليها من ناحية الاخلاق الاسلامية وتغذيته بحب العلم ، وهذا لا شك مما هيأه إلى أن يكون من عطاء علماء المسلمين وطبعه بطابع التقوى والصلاح وجمله في الرتبة العالية ممن يشار اليه بالبنان في كل ذلك .
أسانذته

كما يذكر من أسانذته أن تخرّج أولاً على أبيه السيد محمد رضا ثم لازم حوزة العالم المتبحر السيد محسن الاعرجي صاحب « الوسائل » و « شرح الوافية » وتلمذ على الشيخ الكبير وحيد المصر الشيخ جعفر صاحب كشف الغطاء منزلة العلمية

أما السيد المترجم له — أعلى الله مقامه — من مشاهير العلماء الذين لهم الصيت الدائم في الفنون الاسلامية كلها فهو الى جنب فقاوته التي هي الأصل في ثقافته معروف بتبحره في التفسير والحديث والكلام وغيرها ، وله في كل ذلك مؤلفات شائعة هي في الطليعة من مؤلفات مشاهير العلماء وكفى انه يعدّ في الحديث من أشهر مشايخ الاجازة في عصره وأكثر سلسلة الاجازات عند المتأخرين ترجع اليه ، فكان في وقته مرجعاً كبيراً للطائفة الامامية من ناحية التقليد والتدريس والاستفادة العلمية واجازة الحديث .

ولا تقف على نتاجه العلمي وتقرأ عدد مؤلفاته التي تنيف على السبعين وهو لم يتجاوز من عمره ٥٤ سنة حتى يتمثل لك في سعة التأليف وبراعته العلامة الحلبي رحمه الله أو العلامة المجلسي ولا نجد نظيراً لها غير سيدنا المترجم له .

وأمثال هؤلاء الاعلام لا يسمح بهم الزمن إلا في فترات متباعدة ، وسنين متطاولة فيجمع منهم قوة المحافظة الحارقة الى البراعة في سرعة التأليف النادرة الى الحرص العظيم على وفرة الانتاج العلمي إلى الصبر والجلد على البحث والتدوين الى الذكاء الفرط إلى دقة الملاحظة السريعة إلى النشاط العقلي المصيب إلى كل ما من شأنه من الصفات أن يخلق من صاحبها نابغة من نوابغ العلم وبطلا من أبطاله .

ويتمثل لك هذا النبوع العلمي العجيب كاملاً عندما تطالع على موسوعته الكبيرة في الحديث كتابه (جامع المعارف والأحكام) الذي لا يزال مخطوطاً . قاله حوى جميع أخبار أهل البيت عليهم السلام بما يعني عن جميع كتب الأخبار على غرار موسوعة الملامة المجلسي ودائرة معارفه الموسومة بـ (بحار الانوار) فان السيد كان يحدو حدوه حتى لقبه أهل عصره بـ (المجلسي الثاني) غير ان المشهور عن الشيخ المجلسي قدس سره أن له لجانا خاصة تدير حسبها بوجهها ونساعده على الاستكتاب والتنقيب ، والسيد كان امة بنفسه (١٠)

وحسبك أن تقرأ الكتاب الذي بين يديك فترى انك أمم فيلسوف من دلاسفة الاسلام يقف بك على أسرار التشريع الاسلامي وحكم الشريعة المحمدية فيجلو الاحاديث المشككة ويزفها ناصعة ممجبة تستلذها العقول وترشقها الارواح وإن شئت فهذا (شرح المفاتيح الكبير) الذي يقول فيه السيد الجليل السيد محمد مصوم : « هو الكتاب الذي لم يسمح الزمان بمثله ولم ينسج ناسج على منواله » إلى غير ذلك في علوم متنوعة أخرى سنذكرها لك .

العلماء الذين كتبوا عنه

كثير من اعلام التأليف ذكروا السيد وكتبوا عنه . مهم العالم الكبير الشيخ عبدالنبي الكاظمي في كتابه (نكته الرجال) (٢٠) قال فيه : عبدالله ابن محمد رضا الحسيني الشبري قرأت عليهما واستفدت منهما وهما ثقتان عينان مجتهدان فقيهان فاضلان ورعان حازا الخصال الحميدة . والسيد عبدالله حاز جميع العلوم الشرعية وصنف في أكثر العلوم من التفسير ، والفقه ، والحديث ، واللغة والاخلاق ، والاصولين وغيرها فآكثر واجاد واقاد وانتشرت أكثر كتبه في الاقطار وملاّت الامصار ولم يوجد أحد قط مثله في سرعة التصنيف وجودة التأليف ولتذكر ماوقفت عليه من كتبه ثم ذكر له ٤١ مؤلفا وقال : وهذا الكثير

١٠ يوجد من هذه الموسوعة في مكتبة سيدي الوالد تسعة مجلدات بالقطع الكبير بخط المؤلف

٢٠ توجد نسخة منه في مكتبة الامام المصلح الشيخ محمد حسين آل كاشف الغطاء وهو مخطوطة

مع مواضبه على كثير من الطاعات كزيارة الأئمة والاخوان والنوافل وقضاء
الحوایج الى غير ذلك . وقال العلامة الحبر البعانة الشيخ عباس القمي في كتابه :
(سفينة البحار) :

المولى الأجل السيد عبدالله بن السيد محمدرضا الشبري الكاظمي الفاضل
الجليل والعالم النبيل والمتبحر الخبير والفقير النبيه العالم الرباني المشتهر في عصره
بالمجلسي الثاني صاحب شرح المفاتيح في مجلدات وكتابه : جامع المعارف والأحكام
في الأخبار شبه (بحار الأنوار) وكتب كثيرة في التفسير والحديث والفقہ
وأصول الدين وغيرها . وقد ذكر مصنفاته شيخنا المتبحر في (دار السلام) - وحكي عنه
انه قال : - إن كثرة مؤلفاتي من توجه الامام المهام موسى بن جعفر فاني رأيت في المنام -
ومن رأنا فقد رأنا فان الشيطان لا يتمثل بصورتنا - فأعطاني قلما وقال : اكتب
في ذلك الوقت وفقت لذلك ، فشكل ما برزمني فن بركة هذا القلم . انتهى ، و ذكر
في كتابه (الكنى والألقاب) ما يقارب هذا . وبعد هذا فلا يجب الانسان
من حياة هذا السيد وهو لم يتجاوز عمره ٥٤ عاما ويصدر منه مثل هذه المؤلفات
الضخمة الواسعة ولا نستكثر هذه البركة في الوقت والوفرة في عالم التأليف حتى
وأبناء في بعض رسائله يقول : أني شرعت بها عند العشاء وتنت عند نصف الليل
وقد نظم العلامة السماوي رحمه الله هذه الكرامة - أعني كرامة البراع - في
كتابه (صدى الفؤاد الى حمى الكاظم والجواد) فقال في الفصل الذي ذكر فيه
معجز الامام الكاظم عليه السلام :

وتلو اللتين قد عدت نغرا	وذكر النوري أيضا أخرى
ذا الفضل عبدالله آل شبر	فقال ان السيد الحبر الشبري
ما ليس في الطاقة والتكليف	قيل له بلغت في التصنيف
ولم تصنف ذا وأنت طفل	فكيف ذا وانت فننا كهل
ما بلغت أسماؤها نحو مئة	وكان قد صنف ما بسين الفنة

كل مصنف مجملات
 بحيث لو أن الفق الممرا
 فقال جاورت أممي الهدى
 وقد طلبت منها بأن أرى
 فطاف بي الكاظم ليلا حلما
 واكتب به ما شئت من كتاب
 ثم انتبته ويكسني قلم
 يسرع مشيا ويروق وشيا
 وكنت لا اسرع بالبراع
 فصرت من بعد بهذي الحالة
 لي خاطر يوري وحفظ يروي
 فهل عجيب ان روا من كتي

اجزاؤه بها ممدادات
 بنسج ما صنف منها قصرا
 وكنت في رضاها مجتهدا
 في علم أهل البيت فرداً في الوري
 وقال خذ مني اليك قلند
 يجمع لفصول والأبواب
 أكتب ما شئت به وأرقم
 فالعدو لا يلحق منه المشيا
 ولا اراعيه كن براعي
 بلا شماعة ولا ملالة
 وقلم يكتب لي ما أحوي
 ما ليس يستنسخ طول الحقب

وكتب عنه السيد الخونساري في (روضات الجنات) وعدد مؤلفاته . كما
 كتب عنه العلامة الشيخ علي كاشف الغطاء في (الحصون النسيمة) والمرحوم
 السيد حسن الصدر في كتابه (تكملة أمل الآمل) ولسيدنا الكبير ذكر في كتب
 أخرى كثيرة .

مؤلفاته

- ١ — (كتاب الحق اليقين في معرفة اصول الدين) طبع في طهران في مطبعة المجلس
 بالأدلة العقلية والنقلية طبع بمطبعة المرفان لبنان .. في جزئه من سنة ١٣٥٣ هجرية
 عدد صفحاته ٥٥٨ بالقطع المتوسط
- ٢ — تفسير القرآن باسم (الوجيز) طبع في طهران في مطبعة المجلس
 الملكي على نفقة وزير الاوقاف الإيرانية سنة ١٣٥٢ هجرية وعدد صفحاته ١٢٣٩
- ٣ الانواز اللامعة في شرح الجامعة طبع في النجف الاشرف بمطبعة الغري
 سنة ١٣٥٤ وعدد صفحاته ١٣٣

(ح)

- ٤ — أحسن التقويم فيما يتعلق بالنجوم على حسب ماورد في الشرع الأقدس
طبع أولاً بطابع عمي وثانياً وثالثاً في مطابع النجف
- ٥ مصابيح الأنوار في حل مشكلات الأخبار وهو الكتاب الذي بين يديك
- ٦ رسالة أخلاقية طبعت في مطابع عمي
- ٧ — فقه الامامية وهي رسالة عملية
- ٨ — جامع المعارف والاحكام جمع فيه أحاديث الأصولين والفقهاء من الكتب
الأربعة يشتمل على ٢٠ مجلداً ١ في التوحيد ٢ في المبدأ والمعاد ٣ في الاصول
الأصلية ٤ في قصص الانبياء ٥ في أحوال خاتم الأنبياء ٦ في القرآن والدعاء
٧ في الطب المروري ٨ في المواعظ والرسائل والخطب ٩ فيما يتعلق بالنجوم
١٠ في الطهارة ١١ في الصلاة ١٢ في الزكاة والحس والصوم ١٣ في الحج
١٤ في الزيارات ١٥ في الجهاد والامر بالمعروف والنهي عن المنكر ١٦ في المطامع
والمشارب الى الغصب ١٧ في الغصب والموارث الى الديات ١٨ في النكاح
١٩ في المعاملات ٢٠ في الخاتمة الرجالية
- ٩ — مصباح الظلام في شرح مفاتيح شرايع الاسلام كتاب ضخيم يحتوي
على عدة مجلدات فيه مائدة وطاب
- ١٠ — المسباح الساطع أيضاً في شرح المفاتيح ولكنه أخصر من الشرح
السابق يحتوي على ستة مجلدات
- ١١ — جلاء العميون في أحوال المعصومين عليهم السلام من مبدأهم إلى
خاتمهم وهو كتاب ضخم جداً
- ١٢ — مثير الأحران في تمزية سادات الزمان
- ١٣ — البلاغ المبين في أصول الدين
- ١٤ — صفوة التفاسير كتاب جليل في تفسير القرآن الشريف أربعة مجلدات
- ١٥ — شرح نهج البلاغة مجلد ضخم بالقطع الكبير بأسلوب عالي
- ١٦ — زينة المؤمنين وأخلاق المتقين

(ط)

- ١٧ — عجائب الأخبار ونوادر الأنوار
١٨ — الدرر المنثورة والمواعظ الماثورة عن الله تعالى والنبي والأئمة
الطاهرين عليهم السلام والحكام.
١٩ — أنوار الساعة في العلوم الاربعة معارف وأخلاق وعجائب الخلوقات
٢٠ — المواعظ المنثورة مقتطفات في الحكم والأخلاق
٢١ — نهج العارفين في الأخلاق فارسي
٢٢ — رسالة في عمل اليوم والليلة
٢٣ — رسالة في حجية خبر الواحد من الاخبار
٢٤ — أعمال السنة مزار على نمط زاد المعاد للعلامة المجلسي
٢٥ — ذريعة النجاة في تعقيب الصلاة
٢٦ — رسالة في حجية العقل وفي الحسن والقبیح العقليين
٢٧ — رسالة في تكليف الكفار بالفروع
٢٨ — علم اليقين في طريقة القدماء والمحدثين
٢٩ — الجوهرة المضيئة في الواجبات الاصلية والفرعية
٣٠ — الرسائل الخمس الاستدلال في العبادات
٣١ — سفينة النجاة
٣٢ — الشهب الثاقبة
٣٣ — نخبة الزائرین
٣٤ — نخبة الزائر
٣٥ — زاد الزائرین كتاب فارسي
٣٦ — ذريعة النجاة
٣٧ — انيس الذاکرين
٣٨ — روضة العابدين في مجلدين الاول فيما يتعلق بعمل اليوم والليلة وادعية
الاسبوع وسائر ما يحتاج اليه والثاني في اعمال السنة

- ٣٩ قصص الانبياء
- ٤٠ المزار بجمع بين شرحي العربي والفارسي
- ٤١ تسلية القواد في الموت والمعاد
- ٤٢ تسلية الحزين في فقد الاقارب والبنين
- ٤٣ تسلية القواد في فقد الاحبة والأولاد
- ٤٤ مهج السالكين في علم الاخلاق
- ٤٥ صفاء القلوب في الاخلاق
- ٤٦ كشف المحجة في شرح خطبة الزهراء
- ٤٧ كشف الحجاب للدعاء المستجاب في شرح دعاء السمات
- ٤٨ نعمة المقلد رسالة فتوى من أول الفقه الى آخره
- ٤٩ زبدة الدليل رسالة استدلالية في الفقه
- ٥٠ خلاصة التكليف في الاصول والمبادئ
- ٥١ مطلع النيرين في لغة القرآن وحديث أحد الثقلين
- ٥٢ منية المحصلين وأحقية طريقة المجتهدين
- ٥٣ طب الأئمة عليهم السلام
- ٥٤ ارشاد المستبصر رسالة في الاستخارة
- ٥٥ البرهان المبين في فتح ابواب علوم الأئمة المعصومين
- ٥٦ بغية الطالبين في صحة طريقة المجتهدين
- ٥٧ الجوهرة المنيفة في الطهارة والصلاة
- ٥٨ رسالة في الحج
- ٥٩ المهذب أخلاق
- ٦٠ رسالة فيما يجب على الانسان
- ٦١ رسالة في فتح باب العلم والرد على من يزعم انسداده
- ٦٢ شرح الحقائق في الاحكام . لم يكمل

(ك)

٦٣ الدر المنظوم في مشكلات العلوم. لم يكمل
وهناك حواشي واختصار لبعض هذه المهلولات يطول بذكرها المقام (١)

كيف اشهر العلامة شير بالحديث :

ان العكرة التي يأخذها الباحثون عنه هي الحديث فقط ، كأنها أبرز صفاته
التي اشهر بها ويروي لنا تلميذه السيد الجليل العلامة السيد محمد معصوم في رسالة
كتبها عن حياته : ان جلساه كثيراً ما كانوا يمتحنونه بقراءة متن الزاوية
ويقطعون الصند وهو تلمذه الله برحمته يسترسل بسلسلة السُند حتى يوصله بالأمام
من أهل البيت صلوات الله عليهم . وقد تكرر ذلك منه ومنهم حتى تجاوز حد
الاحصاء . وهذه الاحدوثه تفهنا انه كان ذا عارضة قوية وحافظة شديدة
واطلاعا واسماً .

والحقيقة انه لم تكن في ميزانه الباقية ضئف من هذه ، غير انه تماهد هذه
الناحية وعماها حتى ظهرت عليه بارزة لأخر لا يخفى على كل من ألم خيرة بذلك العصر
وزعانه وما هو ذا الاستاذ العلامة فضيلة الفيض محمد رضا المظفر محدثنا في مقدمة
جامع السماعات عن القرن الثالث عشر واولاد الزرطت فيه فيقول : وهذه الاخيرة
خاصه — وبمعني الاخبارية — ظهرت في ذلك القرن قوية مسيطرة على التفكير
وتدعو ان نفسها بصراحة لا هوادة فيها حتى أن الطالب الذي أصبح مجاهر بتطرفه
وبغالي فلا يحمل مؤلفات العلماء الاصوليين إلا بمنديل خشية ان تنجس يده من
ملامسة حتى جلدها .

قال : ومن جهة أخري يحدث زد فعل لهذا الفكر فينتكر على الناس أن
يركنوا الى العقل وتفكيره وبلتجأ الى تفسير التصد بما جاء به الشرع الاقدس بمعنى
الاقتصار على الاخبار الواردة في الكتب الموثوق بها في كل شيء والجهد على

(١) راجع ما كتبه فضيلة العلامة السيد محمد صادق الصدر رئيس مجلس التميز
الجمفري في المراقع عن حياة العلامة شير وعن سلسلة مولفاته في مقدمة الحق (اليقين) .

(ل)

ظواهرها . ثم يدعو الغلو هؤلاء أن كل تلك الاخبار مقطوعة الصدور على ما فيها من اختلاف ثم يشتد بهم الغلو فيقولون بعدم جواز الاخذ بظواهر القرآن وحده من دون الرجوع الى الاخبار الواردة ثم ضربوا بمد ذلك بعلم الاصول عرض الجدار بادعاء ان مبادئه كلها عقلية لا تستند الى الاخبار ، والمقل أبدأ لا يجوز الركون اليه في كل شيء ثم ينكرون الاجتهاد وجواز التقليد . انتهى .

وكانت بلاد الكاظمية وهي من المراكز الدينية المرموقة من الاقطار الشيعية قد أوشكت ان تصبح قاعدة من القواعد الاخبارية فوجب والحال هذه ان تلعب شخصية العلامة شير وهي شخصية تليمة منظورة متسلحة بقوة الارادة فعمدت لهذا التيار وصدت تلك الشبهات من اقرب الطرق وهي الاحاطة بالاخبار والتعمق فيها لتكون الحجة أكد والدليل ازم فكانت حربا فكرية من غير نهر يبع وضجيج فرجل يفوقهم في الاحاطة بالاخبار وبجمع شاردها وواردتها وبميز صحيحها من سقيمها وظاهرها من مدخولها مضافا الى انهم معترفون له بالاحاطة والتخصص ثم يخالفهم في مسالكهم ويكتب في تقديم مثل رسالة « زبدة الدليل » في الفقه الاستدلالي ورسالة « منية المصلين وأحقية طريقة المجتهدين » ورسالة « فتح باب العلم والرد على من يزعم انسداد ورسالة « بغية الطالبين في صحة طريقة المجتهدين » كما ترى من الاثر لهذا المجاهد المناضل عن فقه آل محمد وكم اثر الموقف عندما يطوي المهاجم على نفسه .

لقد كان سيدنا المترجم يعرف في الكاظمية « ابن صاحب الدعوة المستجابة » كما حدثت العلامة السيد محمد معصوم في رسالته (١) عن كرامة السقيا التي شرف الله بها السيد محمد رضا العبر واستجابة دعائه في تلك السنة الجديية . يصدر الامر من والي العراق في العهد العثماني وهو يومئذ سعيد باشا الى جميع اهالي بغداد بالصيام

(١) هو السيد محمد معصوم الشيرازي القصير من افضل الفقهاء ذكره صاحب كتاب قصص العلماء واثني عليه وله مصنفات جليلة نجدون احواله مفصلة في كتاب (الوديعة في علماء الشيعة) ومن مؤلفاته رسالة عن حياة المترجم السيد عبدالله شير .

ثلاثا وان يخرجوا في اليوم الرابع مبتهلين طالبين القيث ولكنهم رجعوا بنهار مشمس
وعندها يأمر السيد الكبير أهالي الكاظمية بالصيام ثلاثا وفي الرابع يخرج حافيا
وتدفع الكاظمية بأسرها خلفه واصوات المبتهلين تهز الجو وعملا القضاء والسيد يردد
دعواته فتجيبه أصوات الالوف مؤمنة على دعائه حتى انتهى الى مجسد (برانا)
الجامع الأثري المشهور وصلى وتضرع الى الله باكيا وما أم دعواته حتى تراكت
السحب وتوالى الرعد والبرق وأرخت السماء عزاليها فسقت أراضي العراق طامة فماد
السيد الرضا يخوض الماء فكانت له كرامة. يتحدث الناس بها وتعظم منزلته
لدى الوالي .

تلامذته والزواة عنه

تخرج على يده الكثير من فطاحل العلماء من عرب وعجم نخص منهم بالذكر
ما وقع بين أيدينا .

١ العالم التلي الشيخ عبدالنبي الكاظمي صاحب (شرح المنظومة) في اصول
المقائد و (تكملة الرجال)

٢ العلامة الالمعي الشيخ اسماعيل بن الشيخ اسدالله صاحب (المنهاج) وغيره

٣ المولى المدقق السيد علي العاملي شارح (المنظومة) للسيد بحر العلوم

٤ الفاضل الشيخ محمد رضا الشيخ زين الدين شارح (شرائع الاسلام) .

٥ المحقق السيد هاشم آل المرحوم السيد راضي مؤلف رسالة «التقليد» «الحج»

حجية الكتاب .

٦ السيد الشريف السيد محمد علي خلف السيد كاظم بن العلامة السيد

محسن الاعرجي .

٧ الحججة الشيخ حسين محفوظ العاملي .

٨ الورع الشيخ أحمد البلاغي .

٩ الفقيه الشيخ محمد اسماعيل الخالعي .

١٠ العالم الشيخ مهدي مهدي بن الشيخ أسد الله .

(ن)

١١ الشيخ المدقق الشيخ محمد جعفر الدجيلي .

١٢ البحاثة الفاضل السيد محمد معصوم .

وفاته :

كانت وفاة سيدنا في المشهد الكاظمي سنة ١٢٤٢ هجرية فوقت هذه الحركة العالمية والحياة الخصبية وما كاد يشيع النبأ حتى تجاوزت الاقطار بنميه أسفاً وحرزنا وفي الرسالة التي كتبها السيد محمد معصوم وصفاً وافياً للفاخرة التي اقامها رئيس المذهب الشيخ (صاحب جواهر الكلام) في النجف الاشرف وما قيل فيها من الرثاء وكذا كربلاء والحلة وسائر مدن ايران وأرخ العلامة السماوي سنة وفاته فقال : في كتابه (صدي القواد) عند ذكر الذين فازوا بجوار الامامين الكاظمين .

وكالشريف ذي التصانيف السري والفضل عبد الله نجل شبر

جامع أخبار الهداة البررة ففي صحف مرفوعة مطهرة

أوضح بالتأليف كل معضل وارخو (فاز بير مفضل)

دفن مع والده المبرور في الحجرة الشرقية الواقعة في رواق الامامين فيمكنون

عمره ٥٤ سنة .

جواد شبر

النجف الأشرف ١٩٥١ / ٥ / ٢٦

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله الذي عجزت عن إدراك ذاته العقول والأفهام ، وتعميرت في إدراك
كنه صفاته لطايف الأوهام ، وتاهت في بيده معرفة عقول الأنام ، واعيت عن تعبير
لفظ يليق بجلاله فصحاء العلماء الأعلام ، والصلاة على كاشف الخفيات ، ومبين
المشكلات ، ومظهر البراهين والآيات ، والعالم بمحقاق التشابهات ، ومن لأجله
أوجدت الموجودات ، وخلقت الأرض والسماوات ، محمد صلى الله عليه وآله وسلم
سيد الكائنات ، وآله الأئمة الهداة ، أولي المعجزات الباهرات ، والبراهين
القاطعات ، والدلائل الظاهرات ، مادامت الأرض والسماوات ، وهامت الوحوش
في الفلوات ، وغرّدت الطيور في الوكنات .

أما بعد فيقول المبد الفقير المذنب العاصي ، الفريق في بحار الآثام والمعاصي ، المترف
بالقصور والتقصير ، في خدمة مولاه اللطيف الخبير ، أفقر الخلق إلى ربه الغني ،

عبد الله بن محمد رضا (١) الحسيني ، وفقها الله لطاعته ومراضيه ، وجعل مستقبل حالها خيراً من ماضيه : إني بفضل الله ومنه ولطفه وبمنه ، منذ أدركت الحلم إلى هذا الحين ، الذي مضى من العمر ما ينيف على ثلاثين ، كنت مشغولاً بتتبع أخبار أهل بيت النبوة ، ومعادن العلم والفتوة ، أزمة الحق وألسنة الصدق ، القربي الذين أمر الله بمودتهم ، وأهل الذكر الذين حث الله على مسألتهم ، والراسخين في العلم الذين أتى مدحهم في الكتاب ظاهراً منيراً ، وأهل البيت الذين أذهب الله عنهم الرجس وطهرهم تطهيراً ، وكنت حريصاً على تتبعها ، ومشغولاً بالنظر إليها :

ومن مذهبي حب الديار وأهلها وللناس فيما يشقون مذاهب

لأني وجدتها كما قال بعض مشايخنا المحققين : سفينة نجاة ، مشحونة بذخائر السعادات ، وفلكا مزينا بالنيرات ، المنجية من ظلم الجهالات ، سبيلها لايحة ، وطرقها واضحة ، وأعلام الهدى والفلاح على مسالكها سرفوعة : وأصوات الداعين إلى الفوز والنجاح في مناهجها مسموعة ، مشتمة على رياض نضرة ، وحدائق خضرة ، مزينة بأزهار الحقائق والعلوم ، موصلة إلى رضاه الحي القيوم ، لم أعر على حكمة إلا وفيها صفوها ، ولم أظفر بحقيقة إلا وفيها أصلها ، لأنها صدرت عن معدن الوحي والتزيل ، الذين نزل في بيوتهم جبرئيل ، وكشف لقلوبهم علم الغيوب ، وشاهدوا ما هو عن غيرهم محبوب . فبينما قلبي بنورها ساطع ، وأنا عاض عليها بضرس قاطع ، إذ عرض لي فيها أحاديث معضلة ، وأخبار مشككة ، قد خاض فيها العلماء الربانيون ، وجال فيها الحكماء والمتكلمون ، وبحث عنها الفقهاء والمحدثون ، فتيسر لي بفضل الله تعالى بعد الفحص والتتبع والاستقراء والتطلع فهم معانيها ، ومعرفة مبانيها ، فخطر في خاطري القاتر ، وفكري الكليل القاصر ، أن أفرد جملة من مشكلاتها ، وزيادة من معضلاتها

١٥ السيد محمد رضا بن محمد بن محسن بن أحمد بن علي بن محمد بن ناصر الدين بن شمس الدين محمد بن محمد بن نعيم الدين بن رجب بن الحسن بن محمد بن حمزة بن أحمد بن أبي علي بن الحسين ابن علي بن عمر بطله بن الحسن الانطس بن علي الاصغر بن زين العابدين السجاد بن الحسين الشهيد بن علي بن أبي طالب عليهم السلام .

في كتاب مفرد ، يرجع اليه ويعول عليه من كان سالكا سبيل الانصاف ، مجتنباً طريق الاعتساف ، قد خلع عن عنقه ربة التقليد ، والقي السمع وهو شهيد ، وأودع فيه بيانات شافية ، وتحقيقات وافية ، وتنبيهات كافية ، على طرز رشيق ، وطريق أنيق ، ونظام حسن ، وطور متقن ، تهش اليها الطباع السليمة ، وتلتذ بها العقول المستقيمة ، وتشنف بها الأسماع القويمة ، لم تفرد في زبر الأولين ، ولم تجمع في كتب المتأخرين ، نغذها وكن لما أتيتك من الشاكرين ، وقل الحمد لله رب العالمين ، واسأل الله الارشاد والتأييد ، والهداية والتسديد ، فانه على كل شيء قدير شهيد ، وأن يقضي لي بالخير ، بمحمد وآله الهداة البررة .

الحديث الاول

مارويته بأسانيد عديدة وطرق سديدة عن جملة من مشايخي الكرام وأساتيذي
المظام ، ومنهم - وهو أعظمهم شأنًا ، وأرفعهم مكانًا ، وأقومهم برهانا - قدوة
الأنام شيخنا ومولانا الشيخ جعفر النجفي ، مد الله ظله على العالمين ، وأدام الله
فضله على المسلمين عن الشيخ الأعظم ، والركن الأقوم ، المرحوم المبرور مولانا محمد
باقر الاصفهاني البهبهاني عن والده الأجل الأكل المولى محمدًا كمل عن الشيخ النحرير ،
والمحقق الخبير ، غواص بحار الأنوار ، وجواهر الآثار ، محمد باقر المجلسي ،
رفع الله في أعلا علين قدره عن مشايخه المذكورين في الاجازات إلى أن يتصل السند
بالأئمة الهداة عليهم أتم السلام ، وأفضل الصلاة ح (١) وعن شيخنا الأقدم ،
وأستاذنا الأقوم ، عن الامام الهمام ، والبحر القمقام ، المرحوم المبرور السيد محمد
مهدي الطباطبائي - قدس الله سره ، ونور ضريحه - عن جملة من مشايخه الأعلام
والفضلاء الكرام ، ومنهم العالم الرباني الشيخ يوسف البحراني عن مشايخه المعروفين
المذكورين في إجازته حتى يتصل السند بالنبي وعترته ، وعن سيدنا المقدم عن شيخه
وأستاذه الأجل الأكل ، قدوة العلماء والمحدثين الكمل الشيخ محمد مهدي الفتوني
عن شيخه وأستاذه الشهير في الآفاق ، والفايق معاصره على الاطلاق ، المولى
أبو الحسن الشريف العاملي النجفي بن عدة من مشايخه الكرام ، ومنهم علامة
الأنام الفاضل المجلسي عن جملة من المشايخ الأعلام ، والفضلاء الكرام ، ومنهم زبدة
المحققين ، وصفوة المدققين ، وملاذ المحدثين ، ومحبي ما اندرس من شريعة
سيد المرسلين ، التقي النبي المهدب الصفي المولى محمد تقي بن المجلسي - قدس الله سره ،
ورفع في الجنان قدره - عن حمدة المحققين ، وزبدة المدققين ، وصفوة المجتهدين ،

حديث الطينة

•

وشيخ الاسلام والمسلمين ، بهاء الملة والحق والدين الشيخ محمد العاملي الشهير بالبهائي عن والده العالم العامل ، والمتبحر الكامل الفاضل الصمداني الشيخ حسين بن عبد الصمد الحارثي الهمداني عن شيخه الجليلين النبيلين العالمين العالمين العاملين السيد حسن بن جعفر الكركي والشيخ زين الدين الشهير بالشهيد الثاني - قدس الله سرهما ، ورفع في الجنان قدرهما - عن الشيخ الفاضل التقي علي بن عبد العالي الميسي عن شيخه السعيد الشهيد محمد بن داود المؤذن الجزيني عن الشيخ الكامل ضياء الدين علي عن والده الأفاضل الأكل المحقق الجامع في معارج السعادة بين رتبة العلم والشهادة الشيخ شمس الدين محمد بن مكّي الشهير بالشهيد الأول - قدس سره ورفع قدره - ح وعن شيخنا زين الملة والدين عن الشيخ الجليل جمال الدين أحمد بن خاتون عن العالم المحقق ، أفضل المتأخرين ، وأكمل المتبحرين ، نور الملة والدين علي بن عبد العالي الكركي العاملي عن الشيخ الورع الجليل علي بن هلال الجزائري عن الشيخ العالم العابد جمال الدين أحمد ابن فهيد الحلبي عن الشيخ زين الدين علي بن الخازن عن شيخنا الشهيد الأول محمد بن مكّي ح ، وعن الشيخ محمد بن المؤذن عن السيد الأجل السيد علي بن دقاق الحسيني عن الشيخ محمد بن شجاع القفطان عن الشيخ الجليل الفاضل المقداد بن عبد الله السيوري الحلبي عن شيخنا الشهيد الأول عن جماعة من مشايخه منهم السيد المحقق الطاهر عميد الدين عبد الغناب الحسيني ، والشيخ الأفاضل نجر المحققين ولد العلامة أبو طالب محمد الحلبي والسيد الفاضل النسابة أبو عبد الله محمد بن القاسم بن مميّه الحسيني ، والسيد الكبير نجم الدين مهنا بن سنان المدني ، والمولى الفاضل ملك العلماء مولانا قطب الدين محمد ازازي عن الشيخ الأكل آية الله في العالمين والثويد بالدلائل والبراهين المفصلة للخصوم والماندين حجة الخاصة على العامة المشتهر في الآفاق بالعلامة جمال الملة والدين أبي منصور الحسن بن الشيخ الأعظم الأطهر يوسف بن المطهر عن والده المبرور عن شيخه الأفاضل رئيس المحققين الكمال نجم الملة والدين أبي القاسم جعفر بن الحسن ابن سعيد الحلبي الشهير بالمحقق - قدس سره ورفع قدره - عن السيد الجليل النسابة نزار ابن معد الموسوي عن شاذان بن جبرئيل القمي عن الشيخ الفقيه العماد أبي جعفر محمد ابن أبي القاسم الطبري عن الشيخ الفقيه السديد السيد أبي علي الحسن عن والده

رئيس المذهب وشيخ الطائفة وقدوة الفرقة الناجية الفايقة عن الشيخ أبي جعفر محمد ابن الحسن الطوسي - نور الله مرقدته ، وفي الجنان خلدته ح وعن الشيخ العلامة عن السيد الطاهر ذي المناقب والمفاخر رضي الدين علي بن طاووس الحسيني - رحمه الله - عن حسين بن أحمد السوراوي عن محمد بن أبي القاسم الطبري عن الشيخ الفقيه أبي علي عن والده محمد بن الحسن الطوسي ح ، وعن العلامة جمال الملة والدين عن أستاذه أفضل المحققين وسلطان الحكماء والمتكلمين والحجة على الخصوم والمعادنين ، نصير الملة والحق والدين محمد الطوسي عن والده الأجل محمد بن الحسن الطوسي ، عن السيد الجليل فضل الله الراوندي ، عن السيد المجتبي بن الداعي الحسيني . عن شيخ الطائفة محمد بن الحسن الطوسي عن شيخ المشايخ العظام ، وقدوة العلماء الأعلام ، والحجة على الخاص والعام ملهم الحق ودليله ومنار الدين وسبيله ، الشيخ المفيد أبي عبد الله محمد بن محمد بن النعمان الحارثي المكبري البغدادي ، عن الشيخ المعظم ، والعالم المقدم رئيس المحدثين ، ومحبي معالم الدين ، عماد الدين أبي جعفر محمد بن علي بن موسى ابن بابويه القمي في كتاب : (الملل) عن أبيه الثقة الجليل ، عن سعد بن عبد الله عن محمد بن أحمد السيارى ، عن محمد بن عبد الله بن مهران الكوفي ، عن حنان ابن سدير ، عن أبيه عن أبي اسحاق الليثي قال :

قلت لأبي جعفر محمد بن علي الباقر (ع) : يا بن رسول الله أخبرني عن المؤمن المستبصر إذا بلغ في المعرفة وكل هل يزني ؟ قال : اللهم لا . قلت : فيلوط ؟ قال : اللهم لا . قلت : فيسرق ؟ قال : لا . قلت : فيشرب الخمر ؟ قال لا . قلت : فيأتي بكبيرة من هذه الكبائر أو فاحشة من هذه الفواحش ؟ قال : لا . قلت : فيذنب ذنباً ؟ قال : نعم وهو مذنب ملم . قلت : ما معنى ملم ؟ قال : الملم بالذنب لا يلزمه ولا يصر عليه . قال : فقلت : سبحان الله ما أعجب هذا لا يزني ولا يلوط ولا يسرق ولا يشرب الخمر ولا يأتي بكبيرة من الكبائر ولا فاحشة ، فقال عليه السلام : لا عجب من أمر الله إذ الله عز وجل يفعل ما يشاء ، ولا يسأل عما يفعل وهم يسألون فم عجبت يا إبراهيم سل ولا تستكف ولا تستحسر (١) فان هذا العلم لا يتعلمه مستكبر

١٥٥ أي لا تملم وهو استعمال في حسر إذا اعمى وتم .

ولامستحسر. قلت : يا بن رسول الله إني أجد من شيعتكم من يشرب الخمر ويقطع الطريق، ويخيف السبيل، ويذني ويلوط، ويأكل الربا ويرتكب الفواحش، ويتهاون بالصلاة والصيام والزكاة، ويقطع الرحم ويأتي الكباثر فكيف هذا ولم ذاك؟ فقال : يا ابراهيم وهل يختلج بصدرك شيء غير هذا؟ قلت : نعم يا بن رسول الله (ص) أخرى أعظم من ذلك، فقال : وما هو يا أبا اسحاق؟ قال : فقلت : يا بن رسول الله وأجد من أعدائكم ومناصبكم من يكثر من الصلوة ومن الصيام، ويخرج الزكاة ويتابع بين الحج والعمرة، ويحض على الجهاد، ويؤثر على البر وعلى صلة الأرحام ويقضي حقوق إخوانه وبواسيهم من ماله، ويتجنب شرب الخمر والزنى واللواط وسائر الفواحش فم ذاك؟ ولم ذاك؟ فسره لي يا بن رسول الله، وبرهنة وبيدته فقد والله كثر فكروي، وسهر لي لي، وضاق ذرعي. قال : فتبسم عليه السلام ثم قال : يا ابراهيم خذ إليك بياناً شافياً فيما سألت، وعلماً مكنوناً من خزائن علم الله وسره أخبرني يا ابراهيم كيف تجد اعتقادها؟ قلت : يا بن رسول الله أجد محبيكم وشيعتكم على ما هم فيه مما وصفته من أفعالهم لو أعطي أحدهم ما بين المشرق والمغرب ذهباً وفضة أن يزول عن ولايتكم ومحبتكم إلى موالاته غيركم وإلى محبتهم ما زال ولو ضربت خياشيمه بالسيوف فيكم ولو قتل فيكم ما ارتدع ولا رجع عن محبتكم وولايتكم وأرى الناصب على ما هو عليه مما وصفته من أفعالهم لو أعطي أحدهم ما بين المشرق والمغرب ذهباً وفضة أن يزول عن محبة الطوائف وموالاتهم إلى موالاتكم ما فعل ولا زال ولو ضربت خياشيمه بالسيوف فيهم ولو قتل فيهم ما ارتدع ولا رجع، وإذا سمع أحدهم منقبة لكم وفضلاً اشتمأز (١) من ذلك وتغير لونه ورؤي كراهية ذلك في وجهه تصعباً لكم ومحبة لهم. قال : فتبسم الباقر (ع) ثم قال : يا ابراهيم هنا هلكت العاملة الناصة : « تصلي تلوأ حامية تسقى من عين آية » (٢) ومن أجل ذلك قال عز وجل : « وقدمنا إلى ما عملوا من عمل فجعلناه هباءً منثوراً » (٣) ويحك يا ابراهيم أتدري ما السبب والقصة في ذلك، وما الذي

١ اشتمأز : اقتصر كراهية

٢ سورة الناصة

٣ سورة الفرقان ٢٣

قدخني على الناس منه . قلت : يا بن رسول الله فبينه لي واشرحه وبرهذه . قال : يا ابراهيم إن الله تبارك وتعالى لم يزل عالماً قديماً خلق الأشياء لا من شيء ، ومن زعم أن الله تعالى خلق الأشياء من شيء فقد كفر لأنه لو كان ذلك الشيء الذي خلق منه الأشياء قديماً معه في أزليته وهويته كان ذلك أزلياً ، بل خلق الله عزوجل الاشياء كلها لا من شيء ، فكان مما خلق الله عزوجل أرضاً طيبة ثم فجر منها ماء عذبا زلالا فعرض عليها ولايتنا أهل البيت فقبلتها وأجرى ذلك الماء عليها سبعة أيام حتى طبقتها وعصها ، ثم نضب ذلك الماء عنها فأخذ من صفوة ذلك الطين طينا فجعله طين الائمة ثم أخذ نفل (١) ذلك الطين فخلق منه شيعتنا ، ولو ترك طينتكم على حالها يا ابراهيم كما ترك طينتنا لكنتم ونحن شيئا واحداً . قلت : يا بن رسول الله (ص) فما فعل بطينتنا ؟ قال : أخبرك يا ابراهيم : خلق الله عزوجل بعد ذلك أرضاً سبعة خبيثة منقطة ، ثم فجر منها ماء اجابا أسنا مالحا ، فعرض عليها ولايتنا أهل البيت فلم قبلها فأجرى ذلك الماء عليها سبعة أيام ثم طبقتها وعصها ثم نضب ذلك الماء عنها ثم أخذ من ذلك الطين فخلق منه الطغاة وأئمتهم ثم مزجه بنفل طينتكم ، ولو ترك طينتهم على حالها لم مزجها بطينتكم لم يشهدوا الشهادتين ولا صلوا ولا صاموا ولا زكوا ولا حجوا ولا أداوا أمانة ولا أشبهوكم في الصور ، وليس شيء أكبر على المؤمن من أن يرى صورة عدوه مثل صورته . قلت : يا بن رسول الله فما صنع بالطينتين ؟ قال : مزج بينهما بالماء الاول والماء الثاني ، ثم عركها عرك الاديم ثم أخذ من ذلك قبضة فقال : هذه إلى الجنة ولاأبالي ، وأخذ قبضة أخرى وقال : هذه إلى النار ولاأبالي ، ثم خلط بينهما فوقع من سنخ المؤمن وطينته على سنخ الكافر وطينته ووقع من سنخ الكافر وطينته على سنخ المؤمن وطينته فأرأبته من شيعتنا من زنا ولواط أو ترك صلاة أو صيام أو حج أو جهاد أو خيانة أو كبيرة من هذه الكبائر فهو من طينة الناصب وعنصره الذي قد مزج فيه لان من سنخ الناصب وعنصره وطينته اكتساب الماسم والقواحش والكبائر ، وما رأيت من الناصب ومواظبته على الصلاة والصيام والزكاة والحج والجهاد وابواب البر فهو من طينة المؤمن وسنخه الذي قد مزج فيه لان من سنخ المؤمن وعنصره وطينته

(١) النفل : هو ما يستقر في أسفل العر ويترسب فيه

اكتساب الحسنات واستعمال الخير واجتناب المآثم فاذا عرضت هذه الأعمال كلها على الله عز وجل قال أنا عدل لا أجور ومنصف لا أظلم وحكم لا أحييف ولا أميل ولا أشطط الحقوا الأعمال السيئة التي اجترحها المؤمن بسنخ الناصب وطينته والحقوا الأعمال الحسنة التي اكتسبها الناصب بسنخ المؤمن وطينته ردوها كلها الى أصلها فاني أنا الله لا إله إلا أنا عالم السر وأخفى وأنا المطلع على قلوب عبادي لا أحييف ولا أظلم ولا أزم أحداً إلا ما عرفته منه قبل أن أخلقه ثم قال الباقر (ع) يا ابراهيم إقرأ هذه الآية قلت يا بن رسول الله آية آية قال قوله تعالى « قال معاذ الله أن نأخذ إلا من وجدنا متاعنا عنده إنا إذا لظالمون » (١) هو في الظاهر ما تفهمونه وهو والله في الباطن هذا بعينه يا ابراهيم إن القرآن ظاهراً وباطناً وحكماً ومتعابهاً وناسخاً ومنسوخاً ثم قال أخبرني يا ابراهيم عن الشمس اذا طلعت وبدي شعاعها في البلدان أهو باين من القرص قلت في حال طلوعه باين قال عليه السلام أليس اذا غابت الشمس اتصل ذلك الشعاع بالقرص حتى يمود اليه قلت نعم قال كذلك يمود كل شيء الى سنخه وجوهره وأصله فاذا كان يوم القيامة نزع الله عز وجل سنخ الناصب وطينته مع أتقاله وأوزاره من المؤمن فيلحقها كلها بالناصب وينزع سنخ المؤمن وطينته مع حسناته وأبواب برّه واجتهاده من الناصب فيلحقها كلها بالمؤمن اقترى هنا ظلاماً وعدواناً قلت لا يا بن رسول الله قال عليه السلام هذا والله القضاء الاصل والحكم القاطع والعدل البين « لا يُسأل عما يفعل وهم يُسألون » (٢) هذا يا ابراهيم « الحق من ربك فلا تكوننّ من الممترين » (٣) هذا من حكم الملكوت قلت يا بن رسول الله وما حكم الملكوت قال حكم الله وحكم أنبيائه وقصة الخضر وموسى (ع) حين استصحبه فقال « إنا لك لن نستطيع معي صبراً وكيف نصبر على ما لم نحط به خبراً » (٤) إناهم يا ابراهيم واعقل أنكروا موسى على الخضر واستنطق أنفاله

« ١ » سورة يوسف ٢٩

« ٢ » سورة الانبياء ٢٣

« ٣ » سورة البقرة ١٤٧

« ٤ » سورة الكهف ٦٧

حتى قال له الخضر يا موسى ما فعلته عن أمري إنما فعلته عن أمر الله عز وجل
 هذا وحك يا ابراهيم قرآن يتلى وأخبار تؤثر عن الله عز وجل من رده منها حرفاً
 فقد كفر وأشرك ورد على الله عز وجل قال النبي فكأنني لم أعقل الآيات وأنا
 أقرؤها أربعين سنة إلا ذلك اليوم فقلت يا بن رسول الله ما أعجب هذا أتؤخذ
 حسنات أعداءكم فتد على شيعتكم وتؤخذ سيئات محبيكم فتد على مبغضيك قال
 عليه السلام أي والله الذي لا إله إلا هو طلق الحبة وبارئ، النسمة واطر الأرض
 والساء ما أخبرتكم إلا بالحق وما أنيتك إلا بالصدق وما ظلمهم الله وما الله بظلام
 للعبيد وما أخبرتكم لموجود في القرآن كله قلت هذا بعينه يوجد في القرآن قال نعم
 يوجد في أكثر من ثلاثين موضعاً في القرآن أحب أن أقرأ ذلك عليك قلت بلى
 يا بن رسول الله (ص) فقال عليه السلام قال الله عز وجل « وقال الذين كفروا للذين
 آمنوا اتبعوا سبيلنا ولنحمل خطاياكم وما هم بحاملين من خطاياهم من شيء إنهم
 كاذبون وليحملن أثقالهم وأثقالاً مع أثقالهم » الآية (١) أزيدك يا ابراهيم قلت
 بلى يا بن رسول الله قال « ليحملوا أوزارهم كاملة يوم القيامة ومن أوزار الذين
 يضلونهم بغير علم ألا ساء ما يزرون » (٢) أحب أن أزيدك قلت بلى يا بن رسول الله
 قال « فاولئك يبدل الله سيئاتهم حسنات وكان الله غفوراً رحيماً » (٣) يبدل الله
 سيئات شيعتنا حسنات. ويبدل الله حسنات أعدائنا سيئات وجلال الله ووجه الله
 أن هذا لمن عدله والصفاه لا راد لقضائه ولا معقب لحكمه وهو السميع العليم ألم
 آيين لك أمر المزج والطينتين من القرآن قلت بلى يا بن رسول الله قال عليه السلام
 إقرأ يا ابراهيم « الذين يجتنبون كبائر الإثم والفواحش إلا الهمم إن ربك واسع المغفرة
 هو أعلم بكم إذ أنشأكم من الأرض » (٤) يعني من الأرض الطيبة والأرض المنتنة فلا

١٤ سورة التكبوت ١٣

٢٥ سورة النحل ٢٥

٣٥ سورة الفرقان ٧٠

٤٤ سورة النجم ٣٢

تركوا أنفسكم هو أعلم بمن اتقى ، يقول لا يفتخر أحدكم بكثرة صلواته وصيامه وزكاته ونسكه لأن الله عز وجل أعلم بمن اتقى منكم فإن ذلك من قبل اللهم وهو المزاج أزيدك يا ابراهيم قلت بلى يا بن رسول الله قال « كما بدأكم تعودون فريقتا هدى وفريقا حق عليهم الضلالة إنهم اتخذوا الشياطين أولياء من دون الله » يعني أئمة الجوردون أئمة الحق ومحسبون أنهم مهتدون خذها إليك يا أبا اسحاق فوالله إنه لمن غرر أحاديثنا وباطن سرائرنا ومكتون خزائنا وانصرف ولا تطلع على سرتنا إلا مؤمناً مستبصراً فانك إذا أذعت سرنا بليت في نفسك ومالك وأهلك وولدك .

تبصرة أعلم إن هذا الخبر ونحوه من متشابهات الأخبار ومعضلات الآثار التي تحيرت فيها الأنظار وتصادمت فيها الأفكار واختلفت في توجيهها كلمات علمائنا الأبرار وقد نخرجوا عما يلزم من ظاهرها من الجبر ورفع الاختيار بوجوه :

﴿ الأول ﴾ أنها أخبار أحاد لا توجب علماً ولا عملاً فيجب ردّها وطرحها سيما وهي مخالفة للكتاب الكريم والسنة القطعية واجماع الامامية والأدلة العقلية والبراهين القطعية. وفيه ان هذه الأخبار قد رواها العلماء الأعلام في جوامعهم العظام بأسانيد عديدة وطرق سديدة ولا يبعد أن تكون من المتواترات معنى فلا معنى لطرحها وردّها بل لا بد من توجيهها وقد رواها ثقة الاسلام في الكافي بطرق شتى ومتون عديدة والشيخ في الأمالي والبرقي في المحاسن والصدوق في الملل وعلي بن ابراهيم والعياشي في تفسيريهما والصفار في بصائر الدرجات وغيرهم في غيرها بأسانيد وافرة وطرق متكاثرة بل الأولى حينئذ أن يقال إن هذه الأخبار متشابهة يجب الوقوف عندها ورد أمرها وتسليمه إليهم عليهم السلام فإنّ كلامهم عليهم السلام كالقرآن ينقسم إلى محكم ومتشابه كما ورد عنهم (ع) إن في أخبارنا متشابهاً كتشابه القرآن ومحكمها كحكمه فردوا متشابهاً الى محكمها ولا تتبعوا متشابهاً دون محكمها فتضلوا .

﴿ الثاني ﴾ (١) أنها محمولة على التسمية لموافقها لروايات العامة ولما ذهب إليه الأشاعرة وهم جازمهم ولخالفها أخبار الاختيار والاستطاعة المعلومة من طريقهم عليهم السلام وهذا مشارك لما قبله في الضعف فإن الظاهر من بعضها أنها من أسرار علومهم وكنوز أسرارهم .

﴿ الثالث ﴾ أنها كناية عما علمه الله تعالى وقدره من اختلاط المؤمن والكافر في الدنيا واستيلاء أئمة الجور وأتباعهم على أئمة الحق وأتباعهم وعلى أن المؤمنين إنما يرتكبون الآثام لاستيلاء أهل الباطل عليهم وعدم تولي أئمة الحق لسياستهم فيعذبهم لذلك ويعفو عنهم ويعذب أئمة الجور وأتباعهم بتسببهم لجرائم من خالطهم مع ما يستحقون من جرائم أنفسهم .

﴿ الرابع ﴾ أنها كناية عن علمه تعالى بما هم إليه صائرون فانه تعالى لما خلقهم مع علمه بأحوالهم فكأنه تعالى خلقهم من طينات مختلفة ولا يخفى ضعفه .

﴿ الخامس ﴾ أنها كناية عن اختلاف استعدادهم وتفاوت قابلياتهم وهذا أمر بين لا يمكن إنكاره إذ لا شبهة في أن النبي صلى الله عليه وآله وأباجهل ليسا في درجة واحدة من الاستعداد والقابلية وهذا لا يستلزم سقوط التكليف فإن الله تعالى كلف النبي صلى الله عليه وآله وسلم حسبما أعطاه من الاستعداد لتحصيل الكمالات وكلف أباجهل حسبما أعطاه من ذلك ولم يكلفه ما ليس في وسعه ولم يجبره على شيء من الشر والفساد .

﴿ السادس ﴾ أن غاية ما يلزم من الخلق من الطينتين الميل والمحبة لما يقتضيه كل منهما من خير وشر بالاختيار وذلك لا يستلزم الجبر سيما بعد تصريحه (ع) بمخلط الطينتين الموجب لتدافع الطيبتين والوقوف على حد الاعتدال بحيث يصير المؤمن قادراً على السيئة والكافر قادراً على الحسنة ويؤيده قوله عليه السلام في بعض أخبار هذا الباب فقلوب المؤمنين نحن إلى ما خلقوا منه وقلوب الكافرين نحن إلى ما خلقوا

(١) في القول الثاني وهو الحمل على التسمية مجال للتأمل وأي معنى للتسمية في حديث بأسر الامام فيه بالكتان ويتوعد على اذاعته بالبلاء في النفس والال والأهل والولد .

منه وظاهره أن ذلك الخلط والزج صار سبباً لمجرد الميل لأنه رفع القدرة والاختيار وصار علة للاجبار ، ولعل الحكمة والمصلحة في مزج الطينتين إظهار قدرته تعالى في اخراج الكافر من المؤمن وبالعكس دفعا لتوهم استنادهم إلى الطبايع أو ظهور رحمته تعالى في فساق المؤمنين بفقران ذنوبهم أو تميّش المؤمنين في دولة الكافرين إذ لو لم تكن رابطة الاختلاط ولم يكن لهم رافة وأخلاق حسنة كانوا كلهم بمنزلة الشياطين فلم يتخلص أحد من بطشهم أو لوقوع المؤمن بين الخوف والرجاء حيث لا يعلم أن الغالب فيه الخير أو الشر أو رفع العُجب عنه بفعل الطاعات أو الرجوع إليه تعالى في حفظ نفسه من المعاصي أو غير ذلك من الحكم والمصالح التي لم تدر كها عقولنا القاصرة وافهامنا الفاترة .

﴿ السابع ﴾ ما اعتمده أكثر الأصحاب وعولوا عليه في هذا الباب وهو أن ذلك منزل على العلم الإلهي فإنه تعالى لما خلق الأرواح كلها قابلة للخير والشر وقادرة على فعلهما وعلم أن بعضها يعود إلى الخير المحض وهو الإيمان وبعضها يعود إلى الشر المحض وهو الكفر باختيارها عاملها هذه المعاملة كالخلق من الطينة الطيبة أو الخبيثة فحيث علم الله من زيد أنه يختار الخير والإيمان البتة ولو لم يخلق من طينة طيبة خلقه منها ولما علم من عمرو أنه يختار الشر والكفر البتة خلقه من طينة خبيثة لطفاً بالأول وتسهيلاً عليه وإكراماً له لما علم من حسن نيته وعمله وبالعكس في الثاني وعلم الله ليس بعة لصدور الأفعال وهذا معنى جيد تنطبق عليه أكثر أخبار الباب ويستنبط من أخبارهم (ع) كما أشير إليه في الحديث المذكور بقوله (ع) حكاية عنه تعالى أنا المطلع على قلوب عبادي لا أحييف ولا أظلم ولا أؤرم أحداً إلا ما عرفته منه قبل أن أخلقه ويستفاد ذلك من أخبار آخر ذكرها يفضي إلى التطويل .

﴿ الثامن ﴾ إن الله سبحانه وتعالى لما خلق الأرواح قبل خلق الأبدان في عالم النور وكلفها بتكليف حين تجردها أجاج لها ناراً وأمرها بالدخول إليها والاقتران فيها فامتثل بعضها وبأدر إلى الإطاعة فكانت عايه برداً وسلاماً وأبى بعضها ولم يمتثل فندم وخسر ثم طلب الرجوع مرة أخرى فأبى ولم يمتثل أيضاً فقامت هناك الحجة وثبتت

المحبة وتحقق الأيمان والكفر بالطاعة والمصيان قبل استقرار الأرواح في الأبدان ووقع معلوم الله تعالى مطابقاً لعلمه فخلق تعالى للأرواح الطيبة مسكناً مناسباً لها وهو البدن من طينة عليتين وخلق للأرواح العاصية مسكناً من طينة سجين كما خلق تعالى للمؤمن جنة وللكافر ناراً وذلك ليستقر كل واحد فيما يناسبه ويعود كل جزء الى كله وكل فرع إلى أصله فظهر أن الخلق من الطينتين تابع للإيمان والكفر ومسبب عن العمل دون العكس فلا يلزم الجبر ولا ينافي الاختيار ألا ترى أن الله تعالى لما علم أن بين النبيين والمؤمنين اتصالاً من وجه وانفصالاً من وجه آخر لأن المؤمنين يوافقونهم في العقائد ويخالفونهم أحياناً في الأعمال لصدور المعصية منهم خلق قلوب المؤمنين من طينة النبيين وخلق أبدانهم من دون ذلك لانحطاط درجاتهم وشرههم فوضع كلاً في درجته وإنك إذا قررت لصدك الطيب بيتاً شريفاً ولعبدك العاصي بيتاً ضيقاً صح ذاك عقلاً وشرعاً ولا يصفك قائل بالظلم والجور إذ الظلم وضع الشيء في غير موضعه وهو يلزم لو انعكس الأمر أو وقع التساوي فبان أن الخلق من طينتين عليين وسجين تابع للطاعة والمعصية والإيمان والكفر دون العكس .

﴿التاسع﴾ ما صار إليه المحدث المحقق الكاشاني في الوافي حيث قال بعد إيراد الخبر المذكور باختلاف يسير في ألفاظه ما نصه جملة القول في بيان السرفية أنه قد تحقق وثبت أن كلا من العوالم الثلاثة له مدخل في خلق الانسان وفي طينته ماودته من كل حظ ونصيب فلعل الارض الطيبة كناية عمّاله في جملة طينته من آثار عالم الملكوت الذي منه الأرواح المثالية والقوى الخيالية الفلكية المعبر عنها « بالمدبرات أمراً » والماء العذب عمّاله في طبيعته من افاضات عالم الجبروت الذي منه الجواهر القدسية والأرواح العالية المجردة عن الصور المعتبر عنها « بالساقات سبقاً » والارض الحبيثة عمّاله في طينته من أجزاء عالم الملك الذي منه الأبدان المنصرية المسخرة تحت الحركات الفلكية المسخرة لما فوقها والماء الأجاج المالح الأسن مما له في طينته من تهييجات الأوهام الباطلة والأهواء الموهمة الزدية الحاصلة من تركيب الملك مع الملكوت مما لا أصل له ولا حقيقة ثم الصفوة من الطينة الطيبة عبارة عما غلب عليه

إفاضة الجيروت من ذلك والثقل منه ما غلب عليه أثر اللسكوت وكدورة الطين المتن الخبيث عما غلب عليه طباييع عالم الملك وما يتبعه من الاهواء المضلة وإنما لم يذكر نصيب عالم الملك للائمة (ع) مع ان أبدانهم المنصرية منه لأنهم لم يتعلقوا بهذه الدنيا ولا بهذه الأجساد تعلق ركوز واخلاق فهم وإن كانوا في النشأة الثانية بأبدانهم المنصرية ولكنهم ليسوا من أهلها كما مضى بيانه قال الصادق (ع) في حديث حفص بن غياث يا حفص ما أنزلت الدنيا من نفسي إلا بمنزلة الميتة إذا اضطرتت إليها أكلت منها فلا جرم نفضوا أذيالهم منها بالكلية إذا ارتحلوا عنها ولم يبق معهم منها كدورة وإنما لم يذكر نصيب الناس وأئمة الكفر من افاضة عالم الجيروت مع ان لهم منه حظ الشعور والادراك وغير ذلك لعدم تعلقهم به ولا ركوزهم اليه ولذا ترام تسمثر نفوسهم من سماع العلم والحكمة وبثقل عليهم فهم الأسرار والمعارف فليس لهم من ذلك العالم « إلا كباسط كفيه الى الماء ليبلغ فاه وما هو ببالفه وما دعاء الكافرين إلا في ضلال » (١) « نسوا الله فأنساهم أنفسهم » (٢) فلا جرم ذهب عنهم نصيبهم من ذلك العالم حين أخذوا إلى الأرض وانبعوا أهواءهم فإذا جاء يوم الفصل وميز الله الخبيث من الطيب ارتقى من غلب عليه افاضات عالم الجيروت الى الجيروت وأعلى الجنان والتحق بالمقربين ومن غلب عليه آثار اللسكوت الى اللسكوت ومواصلة الحور والولدان والتحق بأصحاب اليمين وبقي من غلب عليه الملك في الحسرة والثبور والهوان والتعذيب بالنيران إذ فرق الموت بينه وبين محبوباته ومشتهياته فالأشقياء وإن انتقلوا إلى نشأة من جنس نشأة اللسكوت خلقت بتبعتها بالعرض إلا أنهم يحملون معهم من الدنيا من صور أعمالهم وأخلاقهم وعقائدهم مما لا يمكن انفكاكهم عنه مما يتأذون به ويمذبون بمجاورته من سموم وحميم وظل من يحموم ومن حيات وعقارب ذوات لدغ وسموم ومن ذهب وفضة كنزوها في دار الدنيا ولم ينفقوها في سبيل الله واشرب في قلوبهم محبته فتكوى بها جباههم واجنوبهم وظهورهم هذا

« ١ » سورة الرعد : ١٤ .

« ٢ » سورة الحشر : ١٩ .

ما كنزتم لأنفسكم فذوقوا ما كنتم تكفرون (١) ومن آلهة يعبدونها من دون الله من حجر أو خشب أو حيوان أو غيرها مما يمتقدون فيه أنه يفهم وهو يضرهم إذ يقال لهم « إنكم وما تعبدون من دون الله حصب جهنم » (٢) وبالجملة المرء مع من أحب فحبوب الأشقياء لما كان من متاع الدنيا الذي لاحقيقة له ولأصل بل هو متاع الغرور فإذا كان يوم القيامة وبرزت حواقي الأمور وكسد متاعهم وصار لا شيئاً محضاً فيتألمون بذلك ويتمنون الرجوع إلى الدنيا التي هي وطنهم المألوف لأنهم من أهلها ليسوا من أهل النشأة الباقية لأنهم رضوا بالحياة الدنيا واطمأنوا بها فإذا فارقوها عذبوا بفراقها في نار جهنم بأعمالهم التي أحاطت بهم وجميع المعاصي والشهوات يرجع إلى متاع هذه الكساة الدنيوية ومحبتها فمن كان من أهلها عذب بفراقها لا محالة ومن ليس من أهلها وإنما ابتلي بها وارتكبها مع إيمان منه بقيتها أو خوف من الله سبحانه في أتيناها فلا جرم يندم على ارتكابها إذا رجع إلى عقله وأتاب إلى ربه فتصير ندامته عليها والاعتراف بها وذلك مقامه بين يدي ربه حياء منه تعالى سبباً لتنوير قلبه وهذا معنى تبديل سيئاتهم حسنات فالأشقياء إنما عذبوا بما لم يفعلوا لحنينهم إلى ذلك وشهوتهم له وعقد ضمائرهم على فعله دائماً إن تيسر لهم لأنهم كانوا من أهله ومن جنسه « ولوردوا لعادوا لما نهوا عنه » (٣) والسعداء إنما لم يخلدوا في العذاب ولم يشتد عليهم العقاب بما فعلوا من القبائح لأنهم ارتكبوا على كره من عقولهم وخوف من ربهم لأنهم لم يكونوا من أهلها ولا من جنسها بل أتىبوا بما لم يفعلوا من الخيرات لحنينهم إليه وعزمهم عليه وعقد ضمائرهم على فعله دائماً إن تيسر لهم فأما الأعمال بالنيات . وإنما لكل امرئ ما نوى . وإنما ينوي كل ما يناسب طبيئته وتمتضيه جبلته كما قال الله سبحانه

٤١٥ سورة التوبة : ٣٦ .

٤٢٥ سورة الأنبياء : ٩٨ .

٤٣٥ سورة الأنعام : ٢٨ .

« قل كلٌّ يعملٌ على ما كلفه » (١) ولهذا ورد في الحديث إن كلاً من أهل الجنة والنار إنما يخلدون فيما يخلدون على نياتهم وإنما يعذب بعض السعداء حين خروجهم من الدنيا بسبب مفارقة ما مزج بطينتهم من طينة الأشقياء مما أنسوا به قليلاً وألفوه بسبب ابتلائهم به ما داموا في الدنيا . وروى الصدوق « ره » في اعتقاداته مرسلًا أنه لا يصيب أحداً من أهل التوحيد ألم في النار إذا دخلوها وإنما تصيبهم الآلام عند الخروج منها فتكون تلك الآلام حزاءً بما كسبت أيديهم وما الله بظلام للمبيد انتهى كلامه رفع مقامه .



الحديث الثاني

مارويناه بأسانيدنا السالفة عن ثقة الاسلام عن محمد بن يحيى عن محمد بن أحمد عن أحمد بن الحسن عن عمرو بن سعيد عن مصدق بن صدقة عن عمار بن موسى عن أبي عبد الله عليه السلام قال سئل عن الميت يبلى جسده قال نعم حتى لا يبقى لحم ولا عظم إلا طينته التي خلق منها فاتها لا تبلى بل تبقى في القبر مستدرة حتى يخلق منها كما خلق أول مرة

في تعيين المراد من الطينة الباقية على الاستدارة في هذا الخبر للناظرين
إيضاح فيه أقوال :

﴿أحدها﴾ أن المراد بها النفس الناطقة التي هي أصل الانسان وحقيقته وهي الثابتة العاقبة الثابتة بعد فناء الجسد حتى يخلق الله الجسد وتعلق به نائياً وبقاؤها في القبر إشارة إلى بقاء تعلقها بأجزاء بدنها التي في القبر فإن البدن لكونه آلة لتحصيل كالاتها يتمتع أن يزول تعلقها وتمسكها به ، واستدارتها كناية عن انتقالها من حال إلى حال ومن شأن إلى شأن ككونها رمياً وتراباً وغير ذلك من الدوران بمنى الحركة مع بقائها بذاتها ، فهي محفوظة في كل الأحوال وهذا يؤيد ما ذكره المتكلمون من أن تشخص الانسان إنما هو بالأجزاء الأصلية ولا مدخل لسائر الأجزاء والموارض فيه ، ويمكن أن يراد كونها بهيئة الاستدارة أن يكون كناية عن بساطتها ونجودها نظراً إلى أن الاستدارة شكل للبيسط .

﴿ثانيها﴾ أن المراد بالطينة هي النطفة لأن الطينة هي الأصل الذي يخلق منه أي ما يتولد به الأجزاء الأصلية من اللحم والعظم والمصّب وغيرها ، والانسان قد

خلق من النطفة فللمراد أن الأجزاء الفضلية تتفرق وتتلاشى بالموت ويبقى من البدن ما به تتكون تلك الأجزاء وهي النطفة بحالها ليكون كالمادة يخلق منه جسد الميت كما خلق منها أول مرة إما بضم تلك الأجزاء إليها بعد التشتت أو بإنشائها مرة أخرى كما أنشأها في المرة الأولى .

﴿ثالثاً﴾ أن المراد بها التراب الذي يدخل في النطفة كما هو ظاهر بعض الآيات والروايات كقوله تعالى : ﴿ مِنْهَا خَلَقْنَاكُمْ وَفِيهَا نُعِيدُكُمْ وَمِنْهَا نُخْرِجُكُمْ تَارَةً أُخْرَى ﴾ (١) وفي بعض الروايات من خلق من تربة دفن فيها ، وفي أخرى أن النطفة إذا وقعت في الرحم بعث الله ملكاً يأخذ من التربة التي يدفن فيها وخطها في النطفة فلا يزال قلبه يحن إليها حتى يدفن فيها وتحمل الاستدارة حينئذ على أحد المعاني السابقة .

﴿رابعاً﴾ أن المراد من الطينة ذرة من الذرات المسؤلة في الأزل بقوله تعالى : ﴿ أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ ﴾ بعد ما جملت قاطبة للخطاب بتعلق الروح بها ، فيكون بذن كل إنسان مخلوقاً من ذرة من تلك الذرات فينميها الله تعالى الى ما شاء من غاية ثم يذهب ويفنى عنها ما زاد عليها وتبقى أصل النفرة مستديرة في القبر الى ما شاء الله ، ثم يزيد فيها وقت الاحياء فتصير ما كان في الدنيا .

ربما جعل هذا الخبر من الأدلة الدالة على أن إعادة المدوم عبارة عن تبصيرة إيجاده بعد انعدامه كما هو أحد القولين لتأليف أجزائه بعد تفرقها كما هو القول الآخر ، ولكل من القولين أدلة واعتبارات فما يدل بظاهره على القول الأول قوله تعالى : ﴿ هُوَ الْأَوَّلُ وَالْآخِرُ ﴾ (٢) أي في الوجود ولا يتصور ذلك إلا بانعدام ما سواه واضمحلاله ، ويمكن الجواب بأن المراد هو مبدئه كل وجود وغاية كل مقصود أو التوحد في الألوهية أو صفات الكمال كما اذا سُئِلَ زيد أول من زارك أم آخرم ، فتقول هو الاول والآخر ، تريد أن لا زائر سواه وقوله تعالى :

١٥ سورة طه آية : ٥٥ .

٢٥ سورة الحديد آية : ٣ .

« كلُّ شيءٍ هالكٌ إلا وجهه » (١) فإنَّ المراد بالهلاك الانعدام ، ويمكن الجواب بأنَّ الهلاك هو الخروج عن الانتفاع المقصود منه اللابق به وقوله تعالى : « وهو الذي بيده الخلقَ ثمَّ يُعيدُه » (٢) « كما بدأنا أولَ خلقٍ نُعيدُه » (٣) وقد كان البدء من العدم فكذا الاعادة وأيضاً إعادة الخلق بعد إبدائهم لا يتصور بدون تخلل العدم بينهما وقوله تعالى : « كلٌّ من عليها فإنَّ » (٤) والفناء هو العدم ويمكن الجواب بالمنع بل هو خروج الشيء عن صفته التي ينتفع بها كما يقال في زياد القوم وفي الطعام والشراب أو المراد كل من على وجه الأرض من الأحياء فهو ميت ومنها الخبر المذكور حيث صرح بأنه يبلى جسده وأجيب بأنَّ الأبله لا يستلزم العدم فإنَّ العرب يقولون بلي الثوب بمعنى خلق فيكون الأبله عبارة عن تفرُّق الأجزاء لا انعدامها وأورد عليه بأنه يلزم مثله في الطينة مع استثنائها من البلاء فلا ظهر أنَّ البلاء بمعنى الانعدام ليمَّ استثناء الطينة ومنها ما رواه الطبرسي في الاحتجاج في حديث الزنديق الذي سأل الصادق عليه السلام عن مسائل منها أن قال أتتلاشى الروح بعد خروجه عن قلبه أم هو باق قال بل هو باق الى وقت يوم ينفخ في الصور فمند ذلك تبطل الأشياء وتفنى فلاحس ولا محسوس ثم أعيدت الأشياء كما بدأها مدبرها وذلك أربعمائة سنة بين النفختين. ومنها قوله عليه السلام في النهج : هو المفني لها بعد وجودها حتى يصير موجودها كفقودها وليس فناء الدنيا بعد ابتدائها بأعجب من إثنائها واختراعها إلى أن قال : وإنه سبحانه يعود بعد فناء الدنيا وحده لا شيء معه كما كان قبل ابتدائها كذلك ويكون بعد فنائها بلا وقت ولا مكان ولا حين ولا زمان عدت عند ذلك الآجال والالوقات وزالت السنون والساعات لا شيء إلا الواحد القهار إلى أن قال ثمَّ يميدها بعد الفناء من غير حاجة منه إليها إلى آخره ومما يدلُّ ظاهراً على القول الآخر الآيات الدالة على كون النشور

١١ سورة القصص آية : ٨٨ .

٢٢ سورة الروم آية : ٢٧ .

٣٣ سورة الأنبياء آية : ١٠٤ .

٤٤ سورة الرحمن آية : ٢٦ .

بالاحياء بعد الموت والجمع بعد التفرُّق كقوله تعالى : « وإذ قال إبراهيم ربّ أرنى كيف تحيي الموتى قال أو لم تؤمن » الآية (١) وكقوله تعالى : « أو كآلدي مرء على قرية وهي خاوية على عروشها قال أنى يحيي هذه الله بعد موتها » الى أن قال : « وانظر الى العظيم كيف يُنْشِزها ثمّ نكسوها لثمّا » (٢) وقوله : وكذلك النور ، وكذلك تخرجون ، وكما بدأكم تمودون. بعد ما ذكر به الخلق من طين وعلى وجه يرى ويشاهد مثل : « أو لم يروا كيف يبدي الله الخلق » (٣) « قل سيروا في الارض فانظروا كيف بدأ الخلق » (٤) وقوله تعالى : « يوم يكون الناس كالفراش المبثوث وتكون الجبال كالعهن المنفوش » (٥) الى غير ذلك من الآيات المشعة بالتفريق بعد الاعدام وما رواه القمي في تفسيره عن الصادق عليه السلام قال إذا أراد الله أن يبعث الخلق أمطر السماء على الارض أربعين صباحا فاجتمعت الاوصال ونبتت الحبوب ، وروى الديلمي عن السجاد (ع) في حديث قال فيه ثمّ يأمر الله السماء أن تمطر على الارض أربعين يوما حتى يكون الماء فوق كل شيء ذراعا فتنبت به أحساد الخلائق كما ينبت البقل فتتدانى أجزاؤهم التي صارت ترابا الحديث. وفي الاحتجاج عن همام بن الحكم أنّه قال الزنديق للصادق (ع) أنّى للروح البعث والبدن قد بلى والاعضاء قد تهرقت فعضو في بلدة تأكلها سباعها وعضو بأخرى تمزقه هوامها وعضو قد صار ترابا يني به مع الطين حايط قال (ع) إن الذي أنشأه من غير شيء وصوّره على غير مثال كان سبق اليه، قادر أن يميده كما بدأ قال أوضح لي ذلك قال إنّ الروح مقيمة في مكانها روح الحسنين في ضياء وفسحة وروح المسيئين في ضيق وظلمة والبدن يصير ترابا منه خلق وما تقذف به السباع والهوام من أجوافها لما أكلته ومزقته كل ذلك في التراب

٤١٥ سورة البقرة آية ٢٦٠ .

٤٢٥ سورة البقرة آية ٢٥٦ .

٤٣٥ سورة التكبوت آية ١٦ .

٤٤٥ سورة التكبوت آية ٧٠ .

٤٥٥ سورة الفارعة آية ٥٤٤ .

محفوظ عند من لا يعزب عنه مثقال ذرة في ظلمات الارض ويعلم عدد الاشياء ووزنها وإن تراب الروحانيين بمنزلة الذهب في التراب فإذا كان حين البعث مطرت السماء فتربو الارض ثم تخض تخض السقاء فيصير تراب البشر كصير الذهب من التراب اذا غسل بالماء والبرص من اللبن اذا تخض فيجتمع تراب كل قالب فينقل باذن الله الى حيث الروح فتعود الصور باذن المصور كهيئتها وتلج الروح فيها فإذا هو قد استوى لا ينكر من نفسه شيئاً الى غير ذلك من الاخبار ويمكن الجمع بينها وبين ما تقدم أن الله تعالى يفنى العالم بأسره ويمدده كما دلت عليه الآيات والأخبار السابقة ثم يوجد الارض والسماء ثم يحيي الاموات ويميد الاشياء لجمع الاجزاء المنفردة.

﴿ تحقيق الماد الجسماني ﴾

القول بالماد الجسماني من ضروريات الدين واتفق عليه جميع المأيين ومنكره خارج عن رتبة السليين والآيات به متظافرة والنصوص به متواترة ، وقد أجمع الأنبياء على نبوته ولم يقم دليل على امتناعه فوجب القول به ثم إن قلنا بعدم امتناع إعادة المدوم لعدم قيام دليل على امتناعه فالامر واضح وإن قلنا بامتناعه فيمكن أن يقال يكفي في الماد كونه مأخوذاً من تلك المادة بعينها أو من تلك الاجزاء بعينها لا سيما اذا كان شبيهاً بذلك الشخص في الصفات والحوادث بحيث لو رأته لقلت إنه فلان إذ مدار الذات والآلام على الروح ولو بواسطة الآلات وهو باق بعينه ولا تدل النصوص إلا على إعادة ذلك الشخص بمعنى أنه يحكم عليه عرفاً بكونه هو كما يحكم على الماء الواحد اذا أفرغ في إنائين أنه هو الذي كان في واحد عرفاً وشرعاً والاطلاقت الثنوية والشرعية والعرفية لا تبتني على الدقائق الحكمية والفلسفية والآيات والاعبار تشير الى ذلك كقوله تعالى « أو ليس الذي خلق السموات والارض بقادر على أن يخلق مثلهم » (١) وقوله تعالى : « بد لنا من جلوداً غيرها » (٢)

٥١٥ سورة يس آية : ٨١ .

٥٢٥ سورة النساء آية : ٥٥ .

وما ورد من كون أهل الجنة جرداً مردأً وكون ضرر الكافر مثل جبل أحد، وأنه يحشر المتكبرون كأمثال النر ولا يقال أنه يلزم من ذلك كون الثاب والمقاب بالذات والآلام الجسمانية غير من عمل الطاعة وارتكب المعصية لانا نقول العبرة في ذلك بالادراك وإنما هو للروح ولو بواسطة الآلات وهو باق بعينه وكذا الاجزاء الاصلية من البدن ولذا يقال لا شخص من العبا الى الشيخوخة إنه هو بعينه وإن تبدلت الصور والهيئات، بل كثير من الاعضاء والآلات ولا يقال لمن جنى في الشباب فموجب في في المشيب أنها عقوبة لغير الجاني .



الحديث الثالث

مارويناه بالأسانيد السالفة عن ثقة الاسلام وعلم الاعلام في الكافي عن علي بن محمد عمن ذكره عن أحمد بن محمد بن عيسى عن محمد بن حمران عن الفضل بن سكن عن أبي عبد الله (ع) قال قال أمير المؤمنين (ع) اعرفوا الله بالله ، والرسول بالرسالة وأولي الأمر بالمعروف . وفي بعض النسخ بالامر بالمعروف والعدل والاحسان

وهذا الخبر من غوامض الاخبار ومقتضيات الآثار وهو يحتمل معان :

﴿ الأول ﴾ ما قاله الكليني قال معنى قوله (ع) اعرفوا الله بالله يعني إن خلق الأشخاص والانوار والجواهر ، فالاعيان الابدان والجواهر الارواح ، فهو جلّ وعز لا يشبه جسمًا ولا روحًا ، وليس لأحد في خلق الروح الحساس الدراك أمر ولا سبب ، هو المتفرد بخلق الارواح والاجسام ، فإذا نفي عنه الشبهين شبه الابدان وشبه الارواح فقد عرف الله بالله وإذا شبهه بالروح أو النور فلم يعرف الله بالله .

أقول : توضيح كلامه (ره) أن معنى قوله (ع) اعرفوا الله بالله اعرفوه بأثمه هو الله مسلوباً عنه جميع ما يعرف به المخلوق من الجواهر والاعراض ومشابهة شيء منها ، وعلى هذا فعنى قوله (ع) والرسول بالرسالة إلى آخره معرفة الرسول بأثمه أرسل بهذه الشريعة ، وهذه الاحكام وهذا الدين والكتاب ومعرفة كل من أولى الامر بأثمه الأمر بالمعروف العالم العامل به ، وبالعدل أي لزوم الطريقة الوسطى في كل شيء والاحسان أي الشفقة على خلق الله والتنفضل عليهم ودفء الظلم عنهم .

﴿ الثاني ﴾ ما ذكره الصدوق في كتاب التوحيد بعد ما ذكر هذا الخبر ونحوه وأسند هذا المعنى إلى الكليني قال القول الصواب في هذا الباب هو أن يقال عرفنا الله بالله لأننا إن عرفناه بمقولنا فهو عز وجل وإلهنا وإن عرفناه عز وجل بأنبيائه ورسوله

وحججه فهو عز وجل باعتهم ورسولهم ومتهخدم حجبا وإن عرفناه بأنفسنا فهو عز وجل محدثها ، فبه عرفناه ، وقد قال الصادق (ع) : لولا الله ما عرفناه ، ولولا نحن ما عرف الله ، ومضاه لولا الحجج ما عرف الله حق معرفته ، ولولا الله ما عرف الحجج . انتهى . وحاصل كلامه أن جميع ما يُعرف به ينتهي إليه سبحانه وتعالى ويرد عليه أولا أنه يمطي انحصار طريق معرفة الله سبحانه في معرفته به تعالى ، وظاهر الخبر يمطي أن لها طريقا آخر غير هذا إلا أن هذا هو الأولى والارجح والاصوب وثانياً أنه على هذا تكون معرفة الرسول وأولي الأمر أيضاً بالله فالفرق بينهما وبين معرفة الله في ذلك وأيضاً لا يلائمه قوله : اعرفوا الله بالله اللهم إلا أن يقال إن الفرق باعتبار أصناف المعرفة فالمعرفة بالرسالة صنف من المعرفة بالله ، والمعرفة بالمعروف صنف آخر منهما ، ومعرفة الله فيها أصناف لا اختصاص لها بصنف ، والمراد بقوله عليه السلام : اعرفوا الله بالله حصولوا معرفة الله التي تحصل بالله وفيه بُمد .

﴿ الثالث ﴾ أن يكون المعنى اعرفوا الله بالله أي بما يناسب أو هيته من التنزيه والتقديس ، والرسول بما يناسب رسالته من العصمة والفضل والكمال وأولي الأمر بما يناسب درجتهم العالية التي هي الرياسة العامة للدين والدنيا وبما يحكم العقل به من اتصاف صاحب تلك الدرجة القصوى به من العلم والعصمة والفضل والزيّة على من سواه .

﴿ الرابع ﴾ أن يكون الغرض من هذا الحديث ترك الخوض في معرفته تعالى ومعرفة رسوله وحججه بالمقول الناقصة فينتهي إلى نسبة ما لا يليق به تعالى إليه وإلى الغلو في أمر الرسول والأئمة وعلى هذا فيحتمل الحديث وجهين :

أحدهما : أن يكون المراد اعرفوا الله بقولكم بمحض أنه خالقُ إله ، والرسول بأنه رسول أرسله الله إلى الخلق ، وأولي الأمر بأنهم المحتاج إليهم لاقامة المعروف والمدل والاحسان ، ثم عولوا في صفاته تعالى وصفات حججه عليهم السلام على ما بينوا ووصفوا لكم ولا تخوضوا فيها بقولكم .

وثانيهما : أن يكون المعنى اعرفوا الله بما وصف لكم في كتابه وعلى لسان نبيّه والرسول بما أوضح لكم من وصفه في رسالته إليكم والامام بما بين لكم من المعروف

والعدل والاحسان كيف اتصف بتلك الاوصاف والاخلاق الحسنة ، ويحتمل الاخيران وجهاً ثالثاً وهو أن يكون المراد لا تعرفوا الرسول بما يخرج به عن الرسالة الى درجة الالهوية وكذا الامم .

﴿ الخامس ﴾ أن يكون المراد بما يعرف به ما يعرف باستماتته من قوى النفس العاقلة والمدركة وما يكون بمنزلتها ويقوم مقامها ، فعنى اعرفوا الله بالله اعرفوه بنوره المشرق على القلوب بالتوسل اليه والتقرب به فان العقول القاصرة والافهام الخاسرة لا تهتدي اليه إلا بأورافيقه تعالى ، واعرفوا الرسول (ص) بتكميله أياكم برسالته وبمتابته فيما يؤدي اليكم من طاعة ربكم فانها توجب الروابط المعنوية بينكم وبينه وعلى قدر ذلك يتيسر لكم من معرفته ، وكذا معرفة أولي الامر إنما تحصل بمتابتهم بالمعروف والعدل والاحسان وباستكمال العقل بها ، ويؤيده ما رواه الصدوق في التوحيد عن هشام بن سالم قال حضرت محمد بن النعمان الأحول وطام اليه رجل فقال له بم عرفت ربك؟ قال : بتوفيقه وارشاده وتعرفه وهدايته . قال فخرجت من عنده فلتيت هشام بن الحكم فقلت له ما أقول لمن يسألني فيقول لي : بم عرفت ربك؟ قال : قل عرفت الله عز وجل بنفسي . الحديث .

﴿ السادس ﴾ أن يكون المراد من اعرفوا الله بالله أي بما تتأني معرفته لكم بالتشكر فيما أظهر لكم من آثار صنمه وقدرته وحكمته بتوفيقه وهدايته لا بما أرسل به الرسول من الآيات والمعجزات فان معرفتها إنما تحصل بدمه معرفته تعالى ، واعرفوا الرسول بالرسالة أي بما أرسل به من المعجزات والدلائل أو بالشرية المستقيمة التي بعث بها فانها لانطباقها على قانون العدل والحسنة يحكم أهل العدل بحقية من أرسل بها ، واعرفوا أولي الامر بمعلمهم بالمعروف واطمة العدل والاحسان وإبتائهم بها على وجهها ويؤيده ما رواه في الكافي عن منصور بن حازم قال قلت لأبي عبد الله (ع) : إني ناظرت قوماً فقلت لهم : إن الله أَلَّ وأكرم من أن يعرف بخلق بل العباد يعرفون به فقال رحمك الله . وما رواه الصدوق في التوحيد أن الجاثليق سأل أمير المؤمنين عليه السلام هل عرفت الله بمحمد أم عرفت محمداً بالله؟ فقال (ع) : ما عرفت الله

بمحمد (س) بل عرفت محمداً بالله عز وجل حين خلقه وأحدث فيه الحدود من طول وعرض فعرفت أنه مدبر مصنوع باستدلال وإلهام منه وإرادة كما ألهم الملائكة طاعته وعرفهم نفسه بلا شبه ولا كيف . الحديث .

﴿السابع﴾ قال المحدث الكاشاني معنى قوله (ع) اعرفوا الله بالله أنظروا في الاشياء الى وجوهها التي الى الله سبحانه بمد ما أثبتتم ان لها رباً صالحاً فاطلبوا معرفته بآثاره فيها من حيث تديره وقيموميته إياها وتسخيره لها واحاطته بها وقهره لها حتى تعرفوا الله بهذه الصفات القائمة به ولا تنظروا الى وجوهها التي الى أنفسها أعني من حيث أنها أشياء لها ماهيات لا يمكن أن توجد بذواتها بل مفتقرة الى موجود يوجدها فانكم اذا نظرتم اليها من هذه الجهة تكونوا قد عرفتم الله بالاشياء فلن تعرفوه إذا حق المعرفة فان معرفة مجرد كون الشيء مفتقراً اليه في وجود شيء ليست بمعرفة في الحقيقة على أن ذلك غير محتاج اليه لما عرفت أنها فطرته بخلاف النظر الاول فانكم تنظرون في الاشياء أولاً الى الله عز وجل وآثاره من حيث هي آثاره ثم الى الاشياء وافتقارها في أنفسها فأتا اذا عزمنا على أمر مثلاً وسمينا في امضائه غاية السمي فلم يكن علمنا أن في الوجود شيئاً غير مرئي الذات يمننا عن ذلك وبحول بيننا وبينه ، وعلمنا أنه غالب على أمره وأنه مستقر للاشياء على حسب مشيئته ومدبر لها بحسب إرادته وأنه منزّه عن صفات أمثالنا ، وهذه صفات يعرف بها صاحبها حق المعرفة ، فاذا عرفنا الله عز وجل بهذا النظر فقد عرفنا الله بالله ، والى مثل هذه المعرفة اشير في غير موضع من القرآن المجيد حيث قال : ﴿ إن في خلق السموات والارض واختلاف الليل والنهار آياتٍ لأولي الابصار ﴾ (١) وأمثال ذلك من نظائره وعلى هذا القياس معرفة الرسول بالرسالة فأتا بمد ما أثبتنا وجوب رسول من الله سبحانه الى عباده وحلولنا أن نعرفه ونعيته من بين سائر الناس فسيبيله أن ننظر الى من يدعي ذلك هل يباغ الرسالة كما ينبغي أن تبليغ وينهج الدلالة كما ينبغي أن تنهج ، فاذا نظرنا اليه من هذه الجهة فقد عرفناه بالرسالة وكذا

القول في الامام قان الكلّ على وتيرة واحدة وما يؤيد ما قلناه ما رواه الصدوق في توحيد في هذا الباب باسناده عن أبي جعفر (ع) عن أبيه عن جده (ع) أنه قال: إن رجلاً قام الى أمير المؤمنين (ع) فقال يا أمير المؤمنين بماذا عرفت ربك؟ فقال بفسخ العزائم وتقض الهمم لما هممت فحبل بيني وبين همي، وعزمت مخالف القضاء والقدر عزمي علمت أن المدبر غيري. وباسناده عن موسى بن جعفر (ع) قال: قال قوم للصادق (ع): ما بالنا ندعو فلا يستجاب لنا قال: لأنكم تدعون من لا تعرفونه. انتهى.

﴿ تنمة مهمة ﴾

قال بعض المحققين لمعرفة الله طريقان :

﴿ الاول ﴾ معرفة الحق بالحق ، ومعرفة ذاته الحقّة بذاته أو بجميع الصفات الكالية التي هي نفس ذاته الأحديّة لا بواسطة أمر خارج عنه ، وحيثيات مغايرة له ، وهذه المعرفة ليست إمّية لتماليه من العلة ولا إزيّة لعدم حصولها بواسطة المعلوم ، وأيضاً المعرفة الإلّهيّة والأزّيّة إنّما تحصلان بالنظر والاستدلال ، وهذه المعرفة إنّما تحصل بالكشف والظهور للكل من الاولياء كما قال سيد المرسلين لي مع الله وقت لا يسعك ملك مقرّب ولا نبي مرسل ، وهي مرتبة الفناء في الله بحيث لا يشاهد فيها غيره فهو معروف بالذات لا بغيره ، وكما قال سيد الوصيين عليه السلام : ما رأيت شيئاً إلا ورأيت الله قبله إذ لا شبهة في أن هذه الرؤية ليست رؤية ظاهريّة ، بل هي رؤية قلبية ولا في أنّها ليست مستندة الى واسطة لاستزمامه بطلان الحصر ، ومثله قول بعض الاولياء رأيت ربّي برّبّي ، ولولا ربّي ما رأيت ربّي ، والظاهر أن قوله تعالى : « أو لم يكف بربك أنه على كل شيء شهيد » (١) اشارة الى هذه المرتبة .

﴿ الثاني ﴾ معرفته بالنظر والاستدلال بما دلّ به على نفسه من الآثار العجيبة والافعال الغريبة كما هو طريق المتكلمين الذين يستدلون بوجود الممكنات وطبايعها وصفاتها وامكانها وحدوثها وتكوّنها وقبولها التغيير والتركيب على المبدء الاول ، والى هذا الطريق اشار أمير المؤمنين (ع) بقوله : الحمد لله الذي دلّ على وجوده بخلقه ، وقد أشار اليه جلّ شأنه في مواضع كثيرة من القرآن العزيز ، فكيفية معرفته تعالى من هذين الطريقين وبأيّ طريق اتفقت فهي معرفته تعالى به لأنّ الكلّ منه كما تقدّم .



الحديث الرابع

مارويناه بأسانيدنا السالفة عن جملة من مشايخنا الأعلام وفضلنا الكرام ومنهم بهاء الله والحق والدين ، والحق الحديث البحراني والحديث الشريف الجزائري أنهم رووا مستفيضاً عن أمير المؤمنين وإمام الموحدين وقطب العارفين وسيد السالكين أنه (ع) قال : لو كشف الغطاء ما ازددت يقيناً

ووجه الاشكال فيه أنه يشكل الجمع بينه وبين ما استفاض نقله عن النبي (ص) أنه قال اللهم زدني فيك معرفة ، اللهم زدني فيك تحميراً ، فإن الحديث الاول يدل على بلوغه (ع) مرتبة لا يتصور عليها الزيادة في المعرفة ؛ والثاني يدل على بلوغ مقام يتحمل الزيادة مع أن مادة النبوة أعظم من مادة الامامة ، وقد نخرج الفضلاء عن ذلك بوجوه :

﴿ الاول ﴾ ما نحى عن الشيخ البهائي (ره) من أن الحديث الاول منزل على أمور الآخرة من الجنة والنار والصراط والميزان والحساب والمقاب ونحوها كما روي عنه عليه السلام أنه قال كأني أنظر الى جهنم وزفيرها على أهل المعاصي وكأني أنظر الى أهل الجنة مشككين فيها على أرائكهم والثاني منزل على مراتب المعرفة والعلم بذات الله تعالى وصفاته .

﴿ الثاني ﴾ أن يكون نصب يقيناً على المفعول به لـ « ازددت » لا على الظرفية والتمييز والمعنى أن لي علماً ومعرفة يقينية بوجود الصانع وذاته وصفاته حتى لو كشف الغطاء لما حصلت علماً يفاير ما علمته من كونه في زمان أو مكان ما يفاير العلم الاول لأن العلم الذي عندي لا تحصل له الزيادة لأن العيان أبلغ من المعرفة اليقينية ولا يخفى ما فيه .

﴿ الثالث ﴾ ما يحكى عن العلامة (ره) وهو أن مادة النبوة أقبل من مادة الامامة فنّم قال (ع) : لو كشف الغطاء ، يعني أن ما تقبله مادتي من المعارف قد استكملت . وأما قوله (ص) ربّ زدني فيك معرفة فهو إشارة الى مادة النبوة لم يستكمل قبولها بعد .

﴿ الرابع ﴾ ما اختاره المحدث الشريف الجزائري وهو أن النبي (ص) كانت مراتب علومه ومعارفه تتزايد يوماً فيوماً حتى أنه ربما عدّ مرتبته أمس تقصيراً وذنباً بالنسبة الى مرتبة اليوم وعليه نزل قوله (ص) إني لاستغفر الله في كلّ يوم سبعين مرّة من غير ذنب ، ولما تكامل عمره الشريف تكاملت معرفته اللائقة بالمادة النبوية ، وقد سلّم تلك العلوم التي حصلت له مدّة عمره الشريف لعليّ عليه السلام في ساعة واحدة بحكم قوله (ع) : علمني الف باب من العلم يفتح من كلّ باب ألف باب ، وكلام أمير المؤمنين (ع) بعد قبض الله تعالى نبيه اليه لأنه إنّما حصل هذه المرتبة من ذلك العلم الذي أفضاه (ص) عليه فلا يلزم زيادة علمه عليه السلام عن علمه (ص) .

﴿ الخامس ﴾ أن كشف الغطاء إنّما هو بعد الموت ومعنى قوله (ع) : لو كشف الغطاء إنه (ع) بعد الموت لا تزداد معرفته إذ كشف الغطاء عبارة عن التجرد عن التعلّق بالبدن والانسلاخ عن ملابسته ، وهذا لا يتنافى بزيادة معرفته (ع) في الدنيا قبل الموت ، وقوله « ص » زدني فيك معرفة إنّما أراد « ص » بلوغه الغاية الممكنة له في المعرفة في الدنيا ، وهذا لا يقتضي زيادة معرفته بعد كشف الغطاء والتجرد المحض على معرفته الكاملة نهاية مراتب المعرفة الحاصلة في النشأة الدنيوية .

﴿ السادس ﴾ أنه « ع » قال ما ازددت يقيناً وهو لا يتنافى بالازدياد المطلق كيف والزيادة على اليقين إنّما هي عين اليقين .

﴿ السابع ﴾ أن المفهوم من قوله « ع » لو كشف الغطاء أنه « ع » بلغ في المعرفة السبحانية غاية لا يتصور زيادة عليها وليس فيه أنه « ع » بلغ من جميع العلوم والمعارف الى الحد المذكور ، وحديث ربّ زدني فيك تحبيراً إنّما يقتضي

زيادة الحيرة ، وهي الحيرة المحمودة ، وليست هي نفس اليقين فلا يلزم من تزايدها تزايد . وأما حديث زدني فيك معرفة فيمكن حمل المعرفة فيه على الحيرة المحمودة ، وسميت معرفة لنشوتها منها .

﴿التامن﴾ أن يحمل اليقين في الحديث الاول على التصديق بوجوده تعالى ، وصفاته الجلالية والجلالية ، وتحمل المعرفة في الحديث الثاني على معارف آخر تتعلق به سبحانه وراء ذلك التصديق ، وهذه التوجهات الاربعة للشيخ سليمان البحراني .

﴿التاسع﴾ ما اختاره المحدث المحقق الشيخ يوسف البحراني ، وهو : أن هذه المرتبة التي ذكرها أمير المؤمنين (ع) هي المرتبة التي طلب الرسول الزيادة فيها ، وتكون هذه الزيادة هي الفارقة بين مقام النبوة ، ومقام الامامة ، فإن أحاديث طلب الرسول الزيادة في المعرفة لا تدل على بلوغه مرتبة مخصوصة في ذلك الوقت ، بحيث تنقص عن مرتبة أمير المؤمنين (ع) حتى تحصل المناقاة بين الاخبار المذكورة بل هي مطلقة ، وحينئذ فيحمل اطلاقها على هذه المرتبة التي عنها أمير المؤمنين (ع) مما لا يبلغ حده من البشر غيرهما عليهم السلام وأبنائهم الفرر ، والرسول مع بلوغه إياها طلب الزيادة فيها تحقيقاً لعلو مقامه على الباقي . لا يقال أنه يناهي ذلك قوله (ع) : لو كشف الغطاء ما ازدادت يقيناً ، لاشعاره بأن هناك أفراداً زائدة للمعرفة عما بلغ اليه ، وهي التي ذكرت أن الرسول (ص) طلبها ، فيلزم أن تكون موجودة بعد كشف الغطاء ، ومنها تحصل زيادة اليقين على ما كان عليه أولاً ، لأننا نقول : إن اليقين بالمعرفة كما يقبل الشدة والضعف والزيادة والنقصية قبل كشف الغطاء كذلك بعده ، فإن الاحاطة بالشيء أو العلم به قد تكون من جميع جهاته ، أو متعلقاته ومنسوباته ، وقد تكون من أكثرها ، وقد تكون من بعضها ، وهو يتفاوت بتفاوت الاستعداد لله والقابلية ؛ فهي قابلة للشدة والضعف ، وغاية ما يلزم أن هذه الزيادة لا تحصل في علم علي (ع) بعد كشف الغطاء له ، وإنما تحصل للرسول ولا ضير فيه ، لأنه قد زاد بها كشف الغطاء واختص بها ؛ فكذلك يختص بعده ، فلا إشكال بحمد الله الملك المتعال .

الحديث الخامس

مارويته بأسانيد السالفة عن ثقة الاسلام ، وعلم الأعلام ، محمد بن يعقوب الكلبى (ره) في الكافي بإسناده الصحيح عن محمد بن يحيى ، عن أحمد بن محمد بن عيسى ، عن الحجال ، عن أبي اسحاق ثعلبة ، عن زرارة ، عن أحدهما عليهما السلام قال : ما عبد الله بشيء مثل البداء ، قال : وفي رواية ابن أبي عمير عن هشام بن سالم ، عن أبي عبد الله عليه السلام قال : ما عظم الله بمثل البداء .

توضيح لبداء معانٍ يُطلق عليها ، بعضها يجوز عليه تعالى ، وبعضها يتمتع خفائه ، وحصول العلم به بعد الجهل ، وانفتحت الأمة على امتناع ذلك على الله سبحانه إلا من لا يعتدُّ به ، ومن نسب ذلك الى الامامية من التواصب فقد اقترى عليهم كذباً ، والامامية منه براء ، وقد يُطلق على النسخ وعلى القضاء المجدد ، وعلى مطلق الظهور ، وعلى غير ذلك من المعاني الآتية . وقد تظافرت الاخبار من طرقنا بثبوت البداء ، ورواه جملة من المخالفين أيضاً . قال ابن الأثير في النهاية - في حديث الاقرع والابرص والاعمى - : بدا لله أن يبثليهم ، أي قضى الله بذلك ، وهو معنى البداء هنا ، لأن القضاء سابق ، والبداء استصواب شيء علم بعد ان لم يُعلم ، وذلك على الله غير جائز . انتهى . وورد أيضاً أن الصدقة والدعاء يغيران القضاء ، وورد خبر دعاء النبي (ص) على اليهودي ، وخبر عيسى الآمين ، وغير ذلك ، ومع ورود ذلك في أخبارهم فقد شتموا على الامامية بذلك فقال امامهم ورئيس المشركين في خاتمة كتاب «المحصل» حاكياً عن سليمان بن جرير عاملها

الله بعبده : إن أئمة الرافضة وضعوا لشيعتهم أصليين لا يقدر عليهم معها : التقية والقول بالبداء ، فاذا قالوا أنه سيكون لهم أمر وشوكة ، ثم لا يكون الأمر على ما أخبروا به ، قالوا : بدا لله تعالى فيه ، واذا رويوا عن أئمتهم فعلاً أو تركاً بخلاف ما هم عليه قالوا : إن صدر تقية واستصلاحاً ، وأجاب سلطان المحققين ، نصير الملة والحق والدين في نقد المصطلح : بأن الامامية لا يقولون بالبداء وإنما ورد في رواية رويها عن جعفر الصادق (ع) أنه جعل اسماعيل إماماً مقامه بعده ، فظهر من اسماعيل ما لم يرتضه منه ، فجعل القام مقامه موسى (ع) ، فسئل عن ذلك فقال : بدا لله في اسماعيل. وهذه رواية واحدة ، وعندما أن الخبر الواحد لا يوجب علماً ولا عملاً انتهى. واستغرب هذا الجواب جماعة من المحققين ممن تأخر ، ومنهم السيد الشند الداماد ، والعلامة المجلسي وغيرهما. والاختبار في ثبوت البداء ووجوب الاقرار به مستفيضة من طرقنا كادت أن تبلغ حد التواتر ، وقد عقد لها في الكافي باباً ، ورواها الصدوق ، والشيخ وغيرهم من أئمة الحديث وأساطينهم ، فكيف حي ذلك على المحقق الطوسي ولم يطلع إلا على تلك الرواية التي لم نثر عليها بعد التحصن ، ويمكن دفع هذا الاستبعاد بأن البداء الذي نسبته رئيس المشككين الى الامامية إنما هو البداء في اخباراتهم الجزمية البتية بوقوع بعض الحوادث وأصحابنا لا يقولون بذلك والروايات المستفيضة بمزول عن هذا المعنى كما يأتي ، والرواية التي ذكرها المحقق الطوسي من ذلك القبيل الذي اتفق على منعه أصحابنا ، فلذلك ردوها فلم توجب عندهم علماً ولا عملاً ، مع أنها بهذا الانظ لم تقف عليها في كتب الاخبار ومع أن فيها اشكالات أخر تنافي أصول المذهب من وقوع البداء في التبليغات والاحكام الدينية ، والعقائد الأصولية ، بما لا نقول به ، ومن مناقاتها لما استفاض من الاخبار بين الفريقين من أن النبي (ص) قد نص على خلفائه الاثني عشر واحداً بعد واحد بأسمائهم ، وأن جبرئيل نزل بصحيفة من السماء فيها أسماءهم واحداً بعد واحد ، فكيف تصح هذه الرواية ، ثم روى الصدوق في التوحيد عن الصادق عليه السلام قال : ما بدا لله أمر كما بدا له في اسماعيل ابني ، قال يقول (ع) :

ما ظهر لله أمر كما ظهر له في اسماعيل ابني اذ اخترمه قبلي ليُعلم بذلك أنه ليس بامام بعد أبيه . انتهى . وكيف كان فلا أصحابنا - رضوان الله عليهم في تحقيق البداء الذي تظافرت به الاخبار معانٍ صحيحة :

﴿ أحدها ﴾ ما ذكره الفيلسوف النحرير ، والمحقق الخبير السيد الشهيد المهاد محمد باقر الداماد ، في نبراس الضياء . قال : البداء منزلته في التكوين ، منزلة النسخ في التشريع ، فإما في الأمر التشريعي والاحكام التكليفية نسخ هو في الأمر التكويني والمسكوتات الزمانية يدا ، فالنسخ كأنه بداء تشريعي ، والبداء كأنه نسخ توكوني ، ولا بداء في القضايا الخاصة بالنسبة الى جناب القدس الحق والمفارقت المحضة للملائكة القدسية ، وفي متن الدهر الذي هو ظرف مطلق الحصول القار والنبات البات ، ووعاء عالم الوجود كآه ، وإنما البداء في القدر وفي امتداد الزمان الذي هو افق التقضي والتحدد ، و ظرف التدرج والتعاقب ، وبالنسبة الى الكائنات الزمانية ومن في عالم الزمان والمكان ، واقليم المادة والطبيعة ، وكما حقيقة النسخ عند التحقيق انتهاء الحكم التشريعي ، واقطاع استمراره لا رفعه وارتفاعه عن وعاء الواقع فكذا حقيقة البداء عند الفحص البالغ اثبات استمرار الأمر التكويني ، وانتهاء اتصال الافاضة ، ومرجه الى تحديد زمان السكون ومخصيص وقت الافاضة لا أنه ارتفاع المعلول السكائن عن وقت كونه وبطلانه في حد حصوله .

﴿ وثانيها ﴾ ما ذكره بعض المحققين في شرحه على الكافي ، وتبمه المحدث الكاشاني في الوافي وهو : أن القوى المنطبعة الفلكية لم تحط بتفاصيل ما سيقع من الامور دفعة واحدة لعدم تنامي تلك الامور ، بل إنما ينتقش فيها الحوادث شيئاً فشيئاً ، ووجه حجة مع أسبابها وعلتها على نهج مستمر ، ونظام مستقر ، فإن ما يحدث في عالم السكون والفساد إنما هو من لوازم حركات الافلاك المسخرة لله ، وتناجج بركاتها ، فهي تعلم أن كلما كان كذا كان كذا فبما حصل لها العلم بأسباب حدوث أمر ما في هذا العالم حكمت بوقوعه فيه فينتقش فيها ذلك الحكم ، وربما تأخر بعض الاسباب الموجب لوقوع الحوادث على خلاف ما بوجهه بقية الاسباب لولا ذلك

السبب ولم يحصل لها العلم بذلك بعد لعدم اطلاعها على سبب ذلك السبب ، ثم لما جاء أوانه واطلمت عليه حكمت بخلاف الحكم الاول ، فيمنحي عنها نفس الحكم السابق وثبت الحكم الآخر مثلاً لما حصل لها العلم بموت زيد بمرض كذا في ليلة كذا لاسباب تقتضي ذلك ، ولم يحصل لها العلم بتصديق الذي سيأتي به قبل ذلك الوقت لعدم اطلاعها على أسباب التصديق بعد ، ثم علمت به وكان موته بتلك الاسباب مشروطاً بأن لا يتصدق فتحكم أولاً بالموت ، وثانياً بالبرء ، وإذا كانت الاسباب لوقوع أمر أو لا وقوعه متكافئة ولم يحصل لها العلم برجحان أحدهما بعد لعدم مجيئ أوان سبب ذلك الرجحان بعد كان لها التردد في وقوع ذلك الامر أو لا وقوعه ، فينتقض فيها الوقوع تارة ، واللا وقوع أخرى ، فهذا هو السبب في البداء والمحو والاثبات والتردد ، وأمثال ذلك في أمور العالم ، فإذا اتصلت بتلك القوى نفس الهي (ص) أو الامام (ع) فرأى فيها بعض تلك الامور فله أن يخبر بما رآه بعين قلبه ، أو شاهده بنور بصيرته ، أو سمعه بأذن قلبه ، وأما نسبة ذلك كله إلى الله سبحانه فلا أن كلما يجري في العالم المملكون إنما يجري بإرادة الله تعالى ، بل فعلهم بعينه فعل الله ؛ إنهم لا يعصون ما أمرهم ويفعلون ما يؤمرون ، إذ لا داعي لهم الى الفعل إلا إرادة الله عز وجل لاستهلاك ارادتهم في ارادته تعالى ، ومثلهم كمثل الحواس للانسان كما هم بأمر محسوس امتثلت الحواس لما هم به ، فكل كتابة تكون في هذه الاواح والصحف فهو أيضاً مكتوب لله تعالى عز وجل بعد قضاءه السابق المكتوب بقلمه الاول ، فيصح أن يوصف الله نفسه بأمثال ذلك بهذا الاعتبار ، وإن كان مثل هذه الامور تشعر بالتغيير والنسوخ ، فهو تعالى منزّه عنه ، فإن كما وجد أو سيوجد فهو غير خارج عن عالم ربوبيته . انتهى .

وقال في « الوافي » بعد ذلك ونظير ذلك ما مضى في الحديث في باب تأويل ما يوم التشبيه من أن نسبة الاسف والمظلومية ونحوها الى نفسه تعالى إنما هو باعتبار خلطه ببعض عبادته بنفسه ، والله الحمد على ما فهمنا من غوامض علمه . انتهى .

ولا يخفى بعده ، وإظهار منه جواز البداء فيما يصل علمه الى الأنبياء والأئمة عليهم السلام بسبب اتصال نفوسهم بتلك القوى المنطبعة التي هي موطن البداء ، ولقد أخبروا بالوقوع أو اللا وقوع كما يرشد اليه بعض الاخبار الآتية .

﴿ ثالثها ﴾ ما يحكى عن الفاضل المدقق الميرزا رفيعا وهو : أن الامور كلها عامها وخاصها ، ومطلقها ومقيدها ؛ ومنسوخها وناسخها ، ومفرداتها ومركباتها ، واخباراتها وإفشاءاتها ، بحيث لا يفتد عنها شيء منتقشة في الوجود والهائض منه على الملائكة والنفوس الملوية ، والنفوس السفلية ، قد يكون الامر العام أو المطلق أو المنسوخ حسبما تقتضيه الحكمة الكاملة من الفيضان في ذلك الوقت وتأخر الملبين الى وقت تقتضي الحكمة فيضانه فيه ، وهذه النفوس الملوية وما يعبها يعبر عنها بكتاب المحو والاثبات . والبداء عبارة عن هذا التغير في ذلك الكتاب من اثبات ما لم يكن مثبتا ، ومحو ما ثبت فيه ، والروايات كلها تنطبق عليه ، وبملاحظة جميعها يهتدى اليه . انتهى .

﴿ رابعها ﴾ ما ذكره السيد المرتضى في جواب مسائل أهل الري وهو أن المراد بالبداء النسخ نفسه ؛ وادعى أنه ليس بخارج عن معناه القوي ، وقريب منه ما ذكره الشيخ في المدة إلا أنه صرح بأن اطلاقه على النسخ على ضرب من التوسع والتجوز ، وحمل الاخبار عليه ، ويمكن ارجاعه الى المعنى الاول .

﴿ خامسها ﴾ ما ذكره الصدوق في كتاب التوحيد حيث قال : ليس البداء كما تظنّه جهال الناس بأنه بداء ندامة تعالى الله عن ذلك علواً كبيراً ، ولكن يجب علينا أن نقرّ الله عزّ وجل بأنّ له البداء ، معناه أن له أن يبدأ بشي من خلقه فيخلق قبل كل شيء ، ثم يعدم ذلك الشيء ، ويبدأ بخلق غيره ، ويأمر بأمر ثم ينهى عن مثله ، أو ينهى عن شيء ، ثم يأمر بمثل ما ينهى عنه ، وذلك بمثل نسخ الشرائع وتحويل القبلة وعدة المتوفى عنها زوجها ، ولا يأمر الله عباده بأمر في وقت إلا وهو يعلم أنّ الصلاح لهم في ذلك الوقت في أن يأمرهم بذلك ، ويعلم في وقت آخر لهم الصلاح في أن ينههم عن مثل ما أمرهم به ، فإذا كان ذلك الوقت أمرهم

بما يصلحهم فمن أقر بأن الله عز وجل أن يفعل ما يشاء ، ويؤخر ما يشاء ، ويخلق
 ما يشاء ، ويقدم ما يشاء ، ويؤخر ما يشاء ، وبأمر بما يشاء كيف يشاء
 فقد أقر بالبداء وما عظم الله بشيء أفضل من الاقرار بأن له : الخلق والامر ،
 والتقديم والتأخير ، واثبات ما لم يكن ، ومحو ما كان . والبداء هو رد على اليهود
 لأنهم قالوا : إن الله قد فرغ من الامر فنقلنا إن الله كل يوم هو في شأن ، يحيي
 ويميت ويرزق ويفعل ما يشاء . والبداء لد من ندامة ، وإنما هو ظهور أمر تقول
 العرب : بدا لي الشخص في طريق أي ظهر . قال الله تعالى : « وبدلهم من الله ما لم
 يكونوا يحتسبون » (١) أي ظهر لهم ، ومتى ظهر لله تعالى ذكره من عبده صلة لرحمه زاد
 في عمره ، ومتى ظهر له منه قطيعة رحم تقص من عمره ، ومتى ظهر له من عبده اتيان
 الزناة من عمره ورزقه ومتى ظهر له منه التعتف عن الزنا زاد في رزقه وعمره ، ومن
 ذلك قول الصادق (ع) : ما بدأ الله كما بدا له في اسماعيل ابني . يقول : ما ظهر له أمر كما ظهر
 له في اسماعيل ابني إذ اخترمه قبلي ليعلم بذلك أنه ليس بامام بعدي . وقد روي لي
 من طريق أبي الحسين الأسدي في ذلك شيء غريب وهو أنه : روى أن الصادق (ع)
 قال : ما بدأ الله بداء كما بدا له في اسماعيل أبي إذ أمر أباه بذبحه ، ثم فداه بذبح
 عظيم ، وفي الحديث على الوجهين عندي نظر ، إلا أنني أوردته لمعنى لفظ
 البداء . انتهى .

أقول : وجه النظر ما أشرنا إليه سابقاً في توجيه كلام المحقق الطوسي (ره) .
 ﴿ سادساً ﴾ ما ذكره شيخ الطائفة في كتاب العدة حيث قال — بعد إيراد
 بعض أخبار البداء — : الوجه في هذه الاخبار — إن صحت — أنه لا يمتنع أن
 يكون الله تعالى قد وقت هذا الأمر في الأوقات التي ذكرت ، فلما تجدد ما تجدد
 تميزت الصلحة ، واقتضت تأخيره إلى وقت آخر ، وكذلك فيما بعد ويكون الوقت
 الأول وكل وقت يجوز أن يؤخر مشروطاً بأن لا يتجدد ما يقتضي الصلحة
 تأخيره إلى أن يحيي الوقت الذي لا يغيره شيء فيكون محتوماً ، وعلى هذا يتأول
 ما روي في تأخير الأعمار عن أوقاتها والزيادة فيها عند البداء ، وصلة الأرحام ، وما

روي في تنقيص الأعمار عن أوقاتها إلى ما قبله عند فعل الظلم ، وقطع الرحم وغير ذلك ، وهو تعالى وإن كان عالماً بالأمرين فلا يمتنع أن يكون أحدهما معلوماً بشرط والآخر بلا شرط ، وهذه الجملة لا خلاف فيها بين أهل المدل ، وعلى هذا يتأول أيضاً ما روى من أخبارنا التضمنة لفظ البداء وتبين أن معناها النسخ على ما يريد جميع أهل المدل فيما يجوز فيه النسخ أو تذيير شروطها إن كان طريقها الخبر عن الكائن ، لأن البداء في اللغة هو الظهور ، فلا يمتنع أن يظهر لنا من أفعال الله تعالى ما كنا نظن خلافه ، أو يعلم ولا نعلم شرطه ، فن ذلك ما رواه سعد بن عيسى عن البرزطي ، عن أبي الحسن الرضا (ع) قال : قال علي بن الحسين ، وعلي بن أبي طالب قبله ، ومحمد بن علي ، وجعفر بن محمد : كيف لنا بالحديث مع هذه الآية : « يحو الله ما يشاء ويثبت وعنده أم الكتاب » (١) فأما من قال : إن الله تعالى لم يعلم الشيء إلا بعد كونه فقد كفر وخرج عن التوحيد . وقد روى سعد بن عبد الله عن أبي هاشم الجعفري قال : سألت محمد بن صالح الأرمني أبا محمد العسكري (ع) عن قول الله عز وجل : « يحو الله ما يشاء ويثبت وعنده أم الكتاب » (٢) فقال أبو محمد عليه السلام : وهل يحو إلا ما كان ويثبت ما لم يكن ؟ فقلت في نفسي : هذا خلاف ما يقول هشام ، لأنه لا يعلم الشيء حتى يكون ، فنظر إلي أبو محمد عليه السلام فقال : تعالى الجبار العالم بالأشياء قبل كونها . الحديث .

ووجه في هذه الأخبار ما قدمنا ذكره من تغير المصلحة فيه ، واقتنائها تأخير الأمر إلى وقت آخر على ما بينناه دون ظهور الأمر له تعالى ، فأنما لا تقول به ، ولا نجوئه ، تعالى الله عن ذلك علواً كبيراً . انتهى .

﴿ سابغها ﴾ ما صار إليه بعض الفضلاء من أن البداء عبارة عن القضاء السابق — تمويلاً على كلام ابن الأثير في النهاية — وهو بعيد لا تنطبق الأخبار عليه .

﴿ تانها ﴾ ما يحكى عن العاضل المحقق ابن أبي جهور الاحساني في حواشي غوالي المثالي وهو موقوف على تمهيد مقدمة هي : ان القضاء هو الأمر الكلي الواقع في العالم العقلي ، المسمى بعالم الملكوت ، وعالم الغيب ، وعالم الأمر ، واللوح المحفوظ والقدر : هو تفصيل ذلك القضاء الواقع في الوجود الخارجي ، والعالم الحسي المسمى بعالم الملك ، وعالم الشهادة ، وعالم التقدير ، والفرق بين الأمرين لا يكاد يشتهه وبهذا يظهر معنى قول أمير المؤمنين عليه السلام لما مر يوماً بجانب حايظ فطسرع في المشي فقيل له : أتمر يا أمير المؤمنين من قضاء الله تعالى ؟ فقال عليه السلام . أفر من قضاء الله الى قدره . ويتضح أن مراده أني أفر من ذلك الامر الكلي المشروط بشرائطه الى ما هو مقدر تابع للشرايط على ما يقتضيه العلم الالهي المتعلق به ، ويتضح معنى قول النبي صلى الله عليه وآله : فرغ الله من أربح الخلق والقضاء والزرق والأجل ، فلما سمع اليهود هذا قالوا : فإن الله تعالى الآن معطل لأنه قد فرغ من الأمور كلها ؛ فقال عليه السلام : كلا ليس الأمر كذلك ، فإنه يوصل القضاء الى القدر ، ومعناه : أن تفصيل الجزئي يجب مطابقتة للأمر الكلي ، ووقوعه على ترتيبه ، ويسمى « الأول » علم القضاء ، و « الثاني » علم القدر ، ويجوز الفراغ من القضاء الالهي ، ولكن لا يجوز الفراغ من القدر التابع له ، فإن اتصال القضاء الى القدر وقوع القدر بموجب القضاء ، وهو فعله ، وهو شأنه بحكم قوله تعالى : « كل يوم هو في شأن » والقدر هو موطن البداء ، وتلك التجددات والتقضيات نتائجها .

﴿ ناسها ﴾ ما حكى عن الفاضل الطيبي في شرح مشكوة المصاييح ؛ وهو من أعلام المخالفين قال : اذا علم الله تعالى أن زيداً يموت سنة خمس مائة استحال أن يموت قبلها أو بعدها ، فاستحال أن تكون الآجال التي عليها علم الله أن تزيد أو تنقص فتعين تأويل زيادة العمر وتقصانه الواردين في الاخبار النبوية بأذهما بالنسبة الى ملك الموت أو غيره ممن وكل بقبض الارواح وأمر بالقبض بمد آجال محدودة فإنه تعالى بمد أن يأمره بذلك أو يثبتته في اللوح المحفوظ بنقص منه أو يزيد على ماسبق

به علمه في كل شيء ، وهو معنى قوله تعالى : « يدعو الله ما يشاء ويثبت وعنده أم الكتاب » (١) وعلى ما ذكر يجعل قوله تعالى : « ثم قضى أجلاً وأجلٌ مسمى عنده » (٢) فالإشارة بالأجل الأول إلى ما في اللوح المحفوظ وما عند ملك الموت ، وبالأجل الثاني إلى قوله : « وعنده أم الكتاب » وقوله تعالى : « فإذا جاء أجلهم لا يستأخرون ساعة ولا يستقدمون » (٣) . انتهى .

عاشرها * ما اختاره العالم العلم الرباني المحقق الثالث ، والعلامة الثاني المحدث الفاضل المجلسي في الأربعين ، وصرآة العقول وغيرها ، وهو أوضح الطرق وأقربها لانطباق جميع الأخبار الواردة في ذلك عن الأئمة الأطهار عليهم صلوات الله الملك الغفار وهو أنهم عليهم السلام إنما بالغوا في البداء رداً على اليهود الذين يقولون إن الله قد فرغ من الأمر وعلى النظام وبمض المتزلة القائلين أن الله خلق الموجودات دفعة واحدة على ما هي عليه الآن معادن ونبات ، وحيواناً وإنساناً ، ولم يتقدم خلق آدم على خلق أولاده ، والتقدم إنما يقع في ظهورها ، لا في حدوثها ووجودها ، وإنما أخذوا هذه المقالة من أصحاب الكون والبروز من الفلاسفة ، وعلى بمض الفلاسفة القائلين بالمقول والنفوس الفلسفية ، وبأن الله تعالى لم يؤثر حقيقة إلا في العقل الأول ، فهم يعزلونه تعالى عن ملكه وسلطانه ، وينسبون الحوادث إلى هؤلاء ، وعلى آخرين منهم ظنوا : إن الله سبحانه أوجد جميع مخلوقاته دفعة واحدة وهويته لا ترتيب فيها باعتبار الصدور ، بل إنما ترتيبها في الأزمان فقط كما إنه لا ترتب الأجسام المجتمعة زماناً ، وإنما ترتيبها في المكان فقط فنفوا عنه كل ذلك ، وأثبتوا أن الله تعالى كل يوم في شأن من إعدام شيء وإحداث آخرو إماتة شخص وإحياء آخر إلى غير ذلك ، لئلا يترك العباد التضرع إلى الله ومسألته وطاعته والتقرب إليه بما يصلح أمور دنياهم وعقباهم ، ويرجموا عند التصديق على الفقراء

١٦ سورة الرعد : ٤١ .

٢٣ سورة الأنعام : ٧ .

٣٣ سورة الاعراف آية : ٣٤ .

وصلة الأرحام ، وبرّ الوالدين ، والمعروف والاحسان ما وعدوا عليها من طول العمر ، وزيادة الرزق وغير ذلك . انتهى كلامه رفع مقامه .

وتوضيحه أن البدء المنسوب إليه تعالى معناه أن يبدوله في الشيء فيثبته بعمده ، أو عكس ذلك مختاراً مع علمه بأصله ، وعلمه بأنه سيفعله في المستقبل لاغراض ومصالح وغايات سبق العلم بها على التفصيل ، ولا يحدث له من معلومها شيء لم يكن معلوماً له سابقاً لئلا يلزم نسبة الجهل إليه تعالى كما نطقت به الأخبار ؛ ففي الصحيح عن الصادق «ع» قال : ما بدأ الله في شيء إلا كان في علمه قبل أن يبدوله . وعنه «ع» قال : إن الله لم يبدله من جهل ، فالبدء منه سبحانه لمحو المثبت وإثبات غير المثبت مسبوق بعلمه الأزلي ، وليس البدء مخصوصاً بالهو فقط ، بل يشمل الإثبات كما دلت عليه الآية والرواية ، وبالجملة فرجع البدء المذكور إلى أنه سبحانه مختار على الإطلاق في عامة الأفعال والتكوينات مستمر التصرف والإرادات في كل الأمور وكافة الأحوال بشؤون فعلها وتركها ، وأحكامها وتقضها ، وتقديمها وأخيرها ، جليلها و« ما ، وقبيلها وديورها ، ولهذا لم يعبد الله ولم يعظم بشيء مثل البدء ، لأنّ ار استجابة الدعاء والرغبة إليه سبحانه والرهبة منه ، وتفويض الأمور إليه ، والتوق بين الخوف والرجاء ، والتصديق والرحم والأعمال الصالحة وأمثالها من أركان لعبودية كلها على البدء .

﴿ حادي عشرها ﴾ أنه ترجيح أحد المتقابلين ، والحكم بوجوده بعمد تعلق الإرادة بها تعلقاً غير حتمي لرجحان مصلحته وشروطه على مصلحة الآخر وشروطه ومن هذا القبيل إجابة الداعي ، وتحقيق مطالبه ، وتطويل العمر بصلة الرحم ، وإرادة إبقاء قوم بعمد إرادة إهلاكهم . وقد ظاهراً مولانا الرضا «ع» : سليمان المروزي وهو كان منكراً للبدء ، وطلب منه «ع» ما يبدل عليه من القرآن قوله تعالى لنبيّه صلى الله عليه وآله : « فتولّ عنهم فا أنت بلوم » (١) ثم بدأ الله

تعالى فقال : « وذكر فان الذكرى تنفع المؤمنين » (١) يريد «ع» أنه أراد اهلاكم لعله بأنهم لا يؤمنون ، وأراد بقاءم لعله بأنه يخرج من أصلابهم المؤمنون : فرجع بقاءم حكماً به تحقيقاً لمعنى الايمان .

﴿ تَمَّة مَهْمَة ﴾

قال خاتمة المحدثين العلامة انجلسي : إعلم أن الآيات والاحبار تدل على أن الله تعالى خالق لوحين أثبت فيهما ما يحدث من الكائنات (أحدهما) اللوح المحفوظ الذي لا تغير فيه أصلاً وهو مطابق لعله تعالى (والآخر) لوح المحو والاثبات ، فيثبت فيه شيئاً : ثم يمحوه لحكم كثيرة لا تحصى على أولي الألباب ؛ مثلاً يكتب فيه أن عمر يزيد خمسون سنة . ومعناه أن مقتضى الحكمة أن يكون عمره كذا إذا لم يفعل ما يقتضي طوله أو قصره : فإذا وصل الرحم مثلاً يمحي الخمسون ويكتب مكانه الستون وإذا قتلها يكتب مكانه أربعون : وفي اللوح المحفوظ أنه يصل وعمره ستون كما أن الطبيب الحاذق إذا اطلع على مزاج شخص يحكم بأن عمره بحسب هذا المزاج يكون ستين سنة : فإذا شرب سماً ومات أو قتله إنسان فنقص من ذلك أو استعمل دواء قوي مزاجه فزاد عليه لم يخالف قول الطبيب : والتغيير الواقع في هذا اللوح مسمى بالبدهاء : إما لأنه مشبه به كما في سائر ما يطلق عليه تعالى من الابتلاء والاستهزاء : والسخرية وأمثالها ، أو لأنه يظهر للملائكة أو لخلق إذا أخبروا بالأول خلاف ما علموا أولاً : وأي استبعاد في تحقق هذين الوحين وأي استحالة في هذا المحو والاثبات حتى يحتاج إلى التأويل والتكلف : وإن لم تظهر الحكمة فيه لنا لمجز عقولنا عن الاطالة بها ، مع أن الحكم فيها ظاهرة ، منها أن يظهر للملائكة الكاتبين في اللوح والمطلعين عليه لطفه تعالى بمباده ، وإيصالهم في الدنيا إلى ما يستحقونه ، فيزداد به معرفة ، ومنها أن يعلم العباد بأخبار الرسل والحجج «ع» أن لأعمالهم الحسنة مثل هذه التأثيرات في صلاح

أمورهم ، ولاعمالهم السيئة تأثيراً في فسادها فيكون داعياً لهم الى الخيرات ، صارفاً لهم عن السيئات ، فظهر أن لهذا اللوح تقدماً على اللوح المحفوظ من جهة لصيرورته سبباً لحصول بعض الأعمال ، فبذلك انتقش في اللوح المحفوظ حصوله فلا يتوهم أنه بعد ما كتب في هذا اللوح حصوله لا فائدة في المحو والاثبات ، ومنها أنه إذا أخرج الأنبياء والأوصياء أحياناً من كتاب المحو والاثبات ؛ ثم أخرجوا بخلافه يلزمهم الازعان به ، ويكون في ذلك تشديداً للتكليف عليهم تسبيحاً لمزيد الأجر لهم كما في سائر ما يبثلي الله عباده به من التكليف الشاقة وإيراد الامور التي تعجز أكثر العقول عن الاطاعة بها ، وبها يمتاز المسلمون الذين فازوا بدرجات اليقين عن الضغفاء الذين ليس لهم قدم راسخ في الدين ؛ ومنها أن تكون هذه الاخبار تسلية لقوم من المؤمنين المنتظرين لفرج أولياء الله وغلبة الحق وأهله كما روي في قصة نوح حين أخبر بهلاك القوم ثم أخرج ذلك صراداً وكما روي في فرج أهل البيت عليهم السلام وغلبتهم ، لأنهم عليهم السلام لو كانوا أخبروا الشيعة في أول ابتلائهم باستيلاء المخالفين وشدة محنتهم أنه ليس فرجهم إلا بعد ألف سنة أو أثنى سنة ليئسوا ورجعوا عن الدين ، ولكنهم عليهم السلام أخبروا شيعتهم بتمجيل الفرج ، وربما أخبروهم بأنه يمكن أن يحصل الفرج في بعض الازمنة القريبة ليثبتوا على الدين ، ويثابروا بانتظار الفرج كما سيأتي في باب كراهية التوقيت من كتاب الحجّة ، عن علي بن يقطين قال : قال لي أبو الحسن عليه السلام : الشيعة تروى بالاماني منذ مائتي سنة قال : وقال يقطين لابنه علي بن يقطين ما بالناس قبيح لنا فكان ، وقيل لكم فلم يكن ؟ قال : فقال له علي : إن الذي قيل لنا ولكم كان من مخرج واحد ، غير أن أمركم حضر فأعطيت محضه فكان كما قيل لكم ، وإن أمرنا لم يحضر فملنا بالاماني فلو قيل لنا إن هذا الامر لا يكون إلا إلى مائتي سنة أو ثلثمائة سنة لقسست القلوب ، ورجع طامة الناس عن الاسلام ، ولكن قالوا ما أسرع وما أقرب تألثنا لقلوب الناس ، وتقريباً للفرج ، ومعنى قوله : قيل لنا : أي خلافة المباسية — وكان من شيعتهم — ، أو في دولة آل يقطين ؛ وقيل لكم : أي في أمر القائم وظهور فرج الشيعة .

وبالجملة فأخبارهم بما يظهر خلافه ظاهراً من قبيل الجملات والمتشابهات التي تصدر عنهم بمقتضى الحكم ثم يصدر عنهم بعد ذلك تفسيرها وبيانها ، ومعنى قولهم عليهم السلام : ما عبد الله بمثل البداء : أن الإيمان بالبداء من أعظم العبادات القلبية ، لصعوبته ومعارض الوسوس الشيطانية فيه ، ولسكونه إقراراً بأن له الخلق والامر وهذا كمال التوحيد ، أو المعنى أنه من أعظم الاسباب والدواعي لعبادة الرب تعالى كما عرفت ، وكذا قولهم عليهم السلام : ما عظم الله بمثل البداء يحتمل الوجين ، وإن كان الأول فيه أظهر ، وأما قول الصادق «ع» : لو علم الناس ما في القول بالبداء من الأجر ما فتروا عن الكلام فيه ، فلما سر أيضاً من أن أكثر مصالحي العباد موقوفة على القول بالبداء إذ لو اعتقدوا أن كل ما قدر في الأزل فلا بد من وقوعه حتماً لما دعوا الله في شيء من منزلهم وما تضرعوا إليه ، وما استكانوا لديه ولا خافوا منه ، ولا رجعوا إليه الى غير ذلك مما قد أومأنا إليه ؛ وأما أن هذه الامور من جملة الاسباب المقدرة في الأزل أن يقع الامر بها لا بدونها فما لا يصل إليه عقول أكثر الخلق ، فظاهر أن هذا اللوح وعلمهم بما يقع فيه من المحو والاثبات أصلح لهم من كل شيء . انتهى .

روى ثقة الاسلام باسناده عن الفضيل بن يسار ، عن الباقر «ع»
تبصرة قال : العلم علمان : فعلم عند الله مخزون لم يطلع عليه أحداً من خلقه ،
 وعلم علمه ملائكته ورسله ، فاعلمه ملائكته ورسله فإنه سيكون لا يكذب نفسه
 ولا ملائكته ولا رسله ، وعلم عنده مخزون يقدم منه ما يشاء ، ويؤخر ما يشاء ،
 ويثبت ما يشاء ، وعنه «ع» قال : من الأمور أمور موقوفة عند الله يقدم منها
 ما يشاء ، ويؤخر منها ما يشاء ، وعن أبي بصير عن أبي عبد الله «ع» قال : إن الله
 علمين ، علم مكنون مخزون لا يعلمه إلا هو من ذلك تكون البداء ، وعلم علمه
 ملائكته ورسله وأنبياءه فنحن نعلمه ؛ وهذه الأخبار تدل على أن البداء لا يقع
 في أخبار الأنبياء والأئمة معللة ، ويؤيده العقل السليم ، والفهم المستقيم من أن
 وقوع البداء في أخبارهم «ع» يؤدي الى عدم الاعتماد عليها والوثوق بها ،

والركون اليها ، ويكون عدم وقوع ما أخبروا بوقوعه أو العكس موجبا لتنفّر الناس عنهم إلا أنّ بازاء هذه الاخبار أخباراً آخر تدل على وقوع البداء في إخباراتهم ؛ ومنها ما رواه الصدوق في العيون عن الرضا «ع» عن آبائه عليهم السلام ان رسول الله صلى الله عليه وآله قال : إن الله عز وجل أوحى إلى نبي من من أنبيائه أن أخبر فلان الملك أنّي متوفيه إلى كذا وكذا ، فأناه ذلك النبي فأخبره فدعى الله الملك وهو على سريره حتى سقط من السرير وقال : يا ربّ أجلني حتى يشبّ طفلي وأقضي أمري ، فأوحى الله تعالى إلى ذلك النبي أن ائت فلان الملك فأعلمه أنّي قد أنست أجله وزدت في عمره خمسة عشر سنة ، فقال ذلك النبي يا رب إنك تعلم أنّي لم أكذب قط فأوحى الله تعالى اليه : إنّما أنت عبد مأمور وابلغه ذلك والله لا يسأل عما يفعل ، وما رواه الكليني في باب الصدقة عن الصادق «ع» قال : مرّ يهودي بالنبي «ص» فقال : السام عليك . فقال رسول الله «ص» : عليك . فقال أصحابه : إنّما سلّم عليك بالموت ، فقال : الموت عليك ، قال النبي «ص» : وكذلك رددت ، ثمّ قال النبي «ص» : إنّ هذا اليهودي يمضه أسود في قماه فيقتله ، قال : فذهب اليهودي فأحطب حطباً كثيراً فأحتمله ثمّ لم يلبث أن انصرف فقال له رسول الله «ص» ضمه فوضع الحطب فإذا أسود في جوف الحطب عاضّ على عود فقال «ص» : يا يهودي أي شيء عملت اليوم فقال ما عملت عملاً إلا حطبي هذا احتملته وجئت به ، وكان معي كحمتان فأكلت واحدة وتصدّقت بواحدة على مسكين ، فقال رسول الله «ص» : بها دفع الله عنك ، وقال «ص» إنّ الصدقة تدفع ميتة السوء عن الانسان ، ويمكن الجمع بوجوه :

الاول ﴿﴾ أن يكون المراد بالاخبار الأولى عدم وقوع البداء فيما وصل اليهم على سبيل التبليغ ، بأن يؤمروا بتبليغه فيكون إخبارهم بهامن قبل أنفسهم لاعلى وجه التبليغ ، وفيه أنّه لا ينطبق على الخبر الاول .

﴿ الثاني ﴾ أن يكون المراد بالاولى الوحي ويكون ما يخبرون به من جهة الالهام والاطلاع فترسهم عن الصحف السماوية يقع فيه البداء ، وهو كالذي قبله .

﴿ الثالث ﴾ أن تكون الاولى محمولة على الغالب فلا ينافي ما وقع على سبيل

الندرة .

﴿ الرابع ﴾ ما أشار اليه الفيض « ره » في كتاب التبية من أن المراد بالاخبار الاولى عدم وصول الخبر اليهم وأخبارهم على سبيل الحتم ، فتكون اخبارهم على قسمين : أحدهما ما أوحى اليهم أنه من الأمور المحتومة ، فهم يخبرون كذلك ولا بداء فيه ، وثانيهما ما يوحى اليهم لا على هذا الوجه فهم يخبرون كذلك ، وربما اشعروا أيضاً باحتمال وقوع البداء فيه كما قال أمير المؤمنين « ع » بمد الاخبار بالسبعين وعمحو الله ما يشاء ويثبت ، وهذا وجه قريب .

﴿ الخامس ﴾ أن يكون المراد بالاخبار الاولة أنهم لا يخبرون بشيء لا تظهر وجه الحكمة فيه على الخلق لئلا يوجب تكذيبهم ، بل لو أخبروا بشيء من ذلك يظهر وجه الصدق فيما أخبروا به كخبر النبي « ص » ، ونحوه خبر عيسى حيث ظهرت الحجة دالة على صدق مقالتهما .



الحديث السادس

ما رويته بأسانيدي المتقدمة من قمة الاسلام عن الحسين بن محمد عن
 مولى بن محمد قال سئل العالم «ع» (١) كيف علم الله وشاء و اراد ، وقدر وقضى
 وامضى ، فامضى ما قضى ، وقضى ما قدر ، وقدر ما اراد ، فبطله كانت
 المشيئة ، وبمشيئته كانت الارادة ، وبالارادة كان التقدير ، وبالتقدير كان القضاء
 وبقضائه كان الامضاء ، فالعلم منقسم على المشيئة والمشيئة ثانية والارادة ثالثة ،
 والتقدير واقع على القضاء بالامضاء فله البنا فيما علم ، متى شاء وفيما اراد
 لتقدير الاشياء ، فاذا وقع القضاء بالامضاء فلا بداء ، فالعلم بالمعلوم قبل كونه
 والمشيئة في المنشأ قبل عينه ، والارادة في المراد قبل قيامه ، والتقدير
 لهذه المطومات قبل تفصيلها وتوصيلها عيانا ووقتاً ، والقضاء بالامضاء
 وهو المبرم من المفصلات ذوات الاجسام المدركات بالحواس من ذي
 لون وريح ووزن وكيل ومادة وروح من انس وجن ، وطير وسباع ، وغير
 ذلك مما يدرك بالحواس ، فله تبارك وتعالى فيه البنا بما لا عين له ، فاذا وقع
 العين المفهوم المدرك فلا بداء ، والله يفعل ما يشاء ، فبالعلم علم الاشياء قبل كونها
 وبالمشيئة عرف صفاتها وحدودها ، وانشأتها قبل اظهرها ، وبالارادة ميز انفسها
 في ارواها وصفاتها ، وبالتقدير قدر اقواتها وعرف اولها وآخرها ، وبالتضاء
 أبان للناس اماكنها ، ودلهم عليها وبالامضاء شرح عليها وابان امرها ذلك تقدير
 العزيز العليم

« ١ » المراد بالعالم موسى بن جعفر «ع» لأنه من أئمة طيبة السلام .

هذا الحديث من غوامض الاخبار ، ومتشابهات الآثار ، الموكل علم **بيان** حقيقته إلى معادن الوحي والاسرار ، ولسكننا نذكر له بياناً على سبيل الاحتمال ، والله العالم بحقيقة الحال ؛ ولعل غرض السائل الاستفهام عن كيفية عده تعالى بالاشياء بأنه هل هو مستند الى الحضور العيني والشهودي وقت وجود الاشياء وحصولها كما في علومنا أو أنه مستند الى الذات سابق على الاشياء متعلق بالمسكونات قبل تكوينها وإيجادها ، فأجاب عليه السلام : بأن علمه سابق على الاشياء متقدم عليها وبينه وبين وجودها وسائط فقال عليه السلام : علم والعلم مابه ينكشف الشيء أي علم في الازل بأنه سيوجد الاشياء وشاء ما يكون في وجوده مصلحة ويكون وجوده خيراً محضاً أو خيراً غالباً والمشية لنا ملاحظة الشيء بأحوال مرغوب فيها توجب فينا ميلاً دون المشية له سبحانه لتعاليه عن التغير والاتصاف بالصفات الزائدة ، ففيه وفيما بعده ونحوهما تؤخذ الغايات ، وتترك المبادي وأراد إرادة عزم ، ولعل المراد بالارادة المزججة على مايقاه ، أو الثبوت عليه ، وأصل الارادة تحريك الاسباب نحو الشيء بحركة نفسانية فينابخلاف الارادة فيه سبحانه ، وقيل إن المشية هي العلم بالشيء مع مايرجع به وجوده ، فهي نوع من العلم مفارقة للارادة حيثئذ ومدّر أي قدر الاشياء أولها وآخرها ، وحدودها وذواتها ، وصفاتها وآجالها ، وأزاقها إلى غير ذلك ، مما يمتد في كمالها وتميزها وتشخيصها والقدر التحديد وتمييز الحدود والاولت ، وقضى أي حكم بوجود تلك الاشياء في الاعيان على وفق الحكمة والتقدير ، والقضاء هو الحكم والايجاب ؛ وأمضى أي أنفذ حكمه وأتمه ، فجاءت الاشياء كما أرادها وقدرها ، وقضاها مع أسبابها وشرايطها ، وتميزاتها وتشخيصاتها ، في أما كنها ومسا كنها طوما واتقياداً ، فهذه الامور الستة لا بد منها في خلق الموجودات ، ونظير ذلك جل تعالى عن النظر أن الصانع منا لشيء لا بد أن يتصور ذلك الشيء أولاً ؛ وأن يتعلق مشيئته وميله الى صنمه ثانياً ؛ وأن يتأكد العزم عليه ثالثاً ؛ وأن يقدر طول وعرضه وحدوده وصفاته رابعاً ، وأن يشتغل بصنمه وإيجاده خامساً ؛ وأن يمضي صنمه سادساً حتى

يجيء على وفق ما قدره ، إلا أن هذه الامور في صنع الخلق لا تحصل إلا بحيلة وهمة ، وفكر وشوق ونحوها ، بخلاف صنع الخالق فإنه لا يحتاج الى شيء بل الأشياء محتاجة اليه تعالى ، وقوله « ع » : فأمضى ما قضى ... إلى آخره : أي فأوجد ما أوجب وأوجب ما قدر ، وقدر ما أراد ، ولعله أشار بهذا التفريع الى أن وجود القضاء وتحققه دليل على وجود جميع الأمور المذكورة المعتمدة في لحاظ العقل لتحققه ، لأن وجود المسبب دليل على وجود جميع أسبابه المتعاقبة ؛ أو لأنه يمكن اعتبار تلك الأمور وملاحظتها تارة على سبيل التعاقب ، وتارة على سبيل الاجتماع ، ولعله عليه السلام لم يقل وأراد ما شاء ، وشاء ما علم لظهور ذلك مما ذكر أولاً ، أو لأنه لا تفاوت بين المشية والارادة إلا بحسب الاعتبار وتعلق المشية بكل ما علم غير صحيح ، لأنه تعالى عالم بالمفاسد والقبايح وأسبابها ، ثم استأنف عليه السلام البيان على وجه أوضح وأبين فقال عليه السلام : « فبعله كانت المشية » إذ مشية الشيء متوقفة على العلم به ، وبجهات حسنه : « وبمشيئته كانت الارادة » أي الارادة المؤكدة بالعزم على المشية ، إذ العزم على الشيء فرع لحصول ذلك الشيء : « وبارادته كان التقدير » ، إذ التقدير مسبق بالارادة كما أن الباني يقدر في نفسه طول البيت وعرضه بمد العزم على بنائه « وبتقديره كان القضاء والايجاب » لأن خلق الشيء والحكم بوجوده يقع بمد تقديره بقدر معين ، ووزن معلوم ، ومقدار مخصوص ، فان القضاء بمنزلة البناء والقدر بمنزلة الاساس ، ولا يتحقق البناء بلا اساس : « وبقضائه كان الامضاء » إذ الامضاء : هو إتمام القضاء وإفاده والفراغ منه ، ولا يتصور ذلك بدون القضاء ، ثم أكد ذلك بقوله عليه السلام : « والعلم متقدم على المشية » وهو الأول بالنسبة اليها « والمشية ثانية ، والارادة ثالثة ، والتقدير واقع على القضاء بالامضاء » والنسبة بين التقدير والقضاء كالنسبة بين العلم والمعلوم في التقدم والتأخر ، فكما أن العلم واقع على القضاء منطبق عليه إذا وجد القضاء بالامضاء ، ثم لما كان الانطباق من الطرفين كان القضاء أيضاً منطبقاً على التقدير واقماً على وفقه : « فله الدءاء فيما علم متى شاء وفيما

أراد لتقدير الأشياء ، فإذا وقع القضاء بالامضاء فلا بداء ، يعني أن الدخول في العلم أول مراتب السلوك إلى الوجود العيني ، وله البداء فيما علم متى شاء أن يبدو وفيما أراد ، وحررك الأسباب نحو تحريكه متى شاء قبل الايجاب ، فإذا وقع القضاء متلبساً بالامضاء فلا بداء والحاصل أن تلك الأسباب إذا لوحظت من أولها إلى أعلى السببات وهو القضاء بالامضاء فلا بداء ، وكان له تعالى البداء في كل مرتبة من مراتب تلك الأسباب إذ له أن يفاء وأن لا يفاء بقدرته واختياره على ما يقتضيه الحكمة والمصلحة ، وأن يريد وأن لا يريد ، وأن يقدر وأن لا يقدر ، وهذا معنى البداء في حقه تعالى ، وإذا لوحظت تلك السببات من آخرها - وهو القضاء بالامضاء - فلا بداء له في شيء من مراتبها ، لأن تحقق القضاء دليل على وقوع جميع أسبابا ووقوع ملوقع خارج عن متعلق القدرة والارادة ، إذ لا يقدر أحد على إيقاع ما وقع ، ولا يمكن له إرادته ، لأن القدرة والارادة إنما يتعلقان بالشيء قبل وقوعه لا بعده ، ثم أشار عليه السلام إلى أن كلاً من العلم والمشيئة والارادة والتقدير متعلق بمتعلقه قبل وجود ذلك المتعلق في الأعيان على سبيل التفرغ لكونه نتيجة لسابق ومعلوماً منه بقوله عليه السلام : « فاعلم بالمعلوم قبل كونه » أي قبل كون المعلوم وحصوله في الأذهان والأعيان بمراتب لأن العلم أزلي والمعلوم حادث : « والمشيئة في المنقأ قبل عينه » أي قبل وجوده في الأعيان بمرتبتي الارادة والتقدير أو المراد قبل تعيين عينه وحقيقته « والارادة في المراد قبل قيامه » في الزمان والمكان والحاصل قبل وجوده في الأعيان ، لأن قيامه إنما هو بالارادة المتماثلة بإيجاده في وقت معين وحدها أو لمرجع على اختلاف ، وعلى التقديرين قيامه مسبوق بالارادة « والتقدير لهذه المعلومات » المذكورة أعني المنقأ والمراد أو المحسوسة المشاهدة في هذا العالم « قبل تمصيلها وتوصيلها » أي تمصيل بعضها عن بعض وتوصيل بعضها ببعض واقع ، لأن التفضيل والتوصيل واقعان على وفق التقدير أو المراد تمصيلها وتوصيلها في لوح المحو والاثبات ، أو في الخارج « عياناً ووقتاً » منصوبان على الظرفية لكل من التفضيل والتوصيل ؛ أما التفضيل المباني أي الخارجي فهو

مثل جعل السماء مرفوعة والأرض موضوعة : وجعل بعض الحيوان متحركاً كما على رجلين ، وبعض على أربع ووضع بعض الأجسام في المشرق ، وبعضها في المغرب ووضع بعض الأموان في محلّ وبعضها في محل آخر إلى غير ذلك ؛ وأما التوصيل المياني فهو مثل جعل هذا الجسم متصلاً بآخر مما شابهه مقارباته في المكان ، وجعل هذه الاشخاص متساوية في الحقيقة ولوازمها ووضع هذه الأموان في محل واحد وأمثال ذلك مما لا يعدّ كثرة ، وأما التفصيل الوقي فهو كجعل بعض الاشياء موجوداً في هذا الزمان وبعضها في زمان سابق وبعضها في زمان لاحق ، وأما التوصيل الوقي فهو كجعل كثير من الاشياء متشاركة بالوجود في هذا الزمان وكثير منها متشاركة في الوجود في زمان آخر (والقضاء بالامضاء) أي الحكم على تلك المعلومات بامضاءها ووجودها على وفق التقدير (وهو المبرم) أي الحكم المتقن الواقع بلا دافع ولا مانع ولا خلل من جهة القضاء ولا من جهة الامضاء ، ولا من جهة المقتضي ، ولا من جهة انطباقه على التقدير الواقع على النظام الاكمل ، وقوله (من للفعولات) بالقاه والعين محتمل أن تكون من صلة للمبرم ، أو بياناً له ، ويحتمل جعلها بياناً للمعلومات ، ولكنّه بعيد (ذوات الاجسام) بيان للفعولات أو بدل منه أي النوات التي هي الاجسام (المدركات بالحواس) فالإضافة بيانية أو النوات التي للأجسام فالإضافة لامية فيندرج حينئذ في النوات العقول والنفوس الفلكية بناءً على ثبوتها ، والحيوانية (من ذي لوزة وريح ووزن وكيل) بيان للأجسام أي كون تلك الأجسام على مقدار مخصوص وحدّ معلوم ومأدّب ودرج عطف على ذوات الاجسام من باب عطف الخاص على العام والديبب والدروج المشي على الأرض والمراد هنا مطلق الحركة وإن كانت في الهواء (من إلس وجن وطير وسباع وغير ذلك بما يدرك بالحواس) من أنواع الحيوان وأشخاصه (فله تعالى فيه) أي في كل واحد من المعلوم والمدنأ والمراد والمقدر المذكور في قوله ، فالعلم بالمعلوم قبل كونه الى آخره البدهاء أي الارادة والقدر على اختيار أحد الطرفين لمرجع أو لا ، على اختلاف المنهين (مما لا عين له) أي لا وجوده في الاعيان ، وهو حال عن الضمير المجرور في

قوله فيه (فأذوق العين المفهوم المدرك) بالحواس بعد القضاء بالامضاء (فلا بداه) إذ لا تتعلق الارادة والقدرة بايجاد الموجود والله يفعل ما يشاء تأكيذاً لثبوت البده له تعالى (فبالعلم) الذي هو عين ذاته تعالى (علم الاشياء قبل كونها) أي قبل وجودها وحصولها وأصل العلم غير مرتبط بنحو من الحصول للمعلوم ولو في غيره بصورته المتجددة ولا يوجب نفس العلم الانكشاف بما هو علم ، وانكشاف الاشياء انشاؤها (وبالمشية عرف) من المعرفة (صفاتها وحدودها وانشائها قبل اظهارها) وادخلها في الوجود المعني وفيه إشعار بأن المراد بالمشية هنا هو العلم بالاشياء من حيث اقصائها بالصفات المذكورة (وبالارادة) تحريك الاسباب نحو وجودها المعني (وميز أنفسها) أي أنفس الاشياء بعضها عن بعض بتخصيص تحريك الاسباب نحو وجود بعض دون بعض (في ألوانها وصفاتها) من الكيفيات والحدود وغيرها ، وخمس كل شيء منها بلون مخصوص وصفة معينة (وبالتقدير قدر أقواتها وعرف أولها وآخرها) من الزمان المقدر وجودها فيه ، ويحتمل أن يراد أولها من حيث ذواتها وآخرها من حيث صفاتها (وبالقضاء) وإيجابها بموجباتها (أبان للناس أما كنها) المحسوسة والمعتولة (ودأهم عليها) بدلائلها فاهتدوا إلى العلم بوجودها حسبما يوجبها الموجب بعد العلم بالموجب (وبالامضاء) والايجاد (شرح) أي أوضح تفصيل (علها) الفاعلية والمادية والصورية والغائية ، (وأبان أمرها) من حقائقها وصورها ومصالحها ومنافعها وحركاتها وسكناتها وغيرها (وذلك) المذكور من كيفية الایجاد (تقدير العزيز) الغالب القاهر على جميع الممكنات (العليم) المحيط علمه بجميع الكائنات ، وقيل أنه عليه السلام أشار بالعليم إلى مرتبة أصل العلم والعزيز إلى مرتبة المشية والارادة وبإضافة التقدير اليها إلى تأخره عن العلم بالمشية والارادة اللتين يطلب بهما على جميع الاشياء ولا يملبه فيها أحد مما سواه وبتوسط العزيز بين التقدير والعلم إلى تأخره عن رتبة العلم وتقدم مرتبة العلم عليه كتقدمه على التقدير وأكثر هذا الحل اعتمدنا فيه على الحق المدقق الفاضل المازندراني مع تمييز وزيادة .

وقال بعض الفضلاء في حل هذا الحديث : أشار عليه السلام إلى ست

مراتب بعضها مرتب على بعض :

﴿ أولها ﴾ العلم ، لأنه المبدأ الأول لجميع الافعال الاختيارية فان الفاعل المختار لا يصدر عنه فعل إلا بعد التصمد والارادة ، ولا يصدر عنه التصمد والارادة إلا بعد تصور ما يدعوه إلى ذلك الميل وتلك الارادة والتصديق به تصديقاً جازماً أو ظناً راجحاً ، فالعلم مبدأ مبادئ الافعال الاختيارية والمراد به هنا هو العلم الأزلي للقائي الالهي أو القضاء المحفوظ عن التغيير فينبعث عنه ما بدمه وأشار عليه السلام اليه بقوله : علم أي دائماً من غير تبدل .

﴿ وثانيها ﴾ المشيئة ، والمراد بها مطلق الارادة ، سواء بلغت حد العزم أم لا ، وقد تنفك المشيئة فينا من الارادة الحادثة .

﴿ وثالثها ﴾ الارادة وهي العزم على الفعل أو الترك بعد تصوّره وتصور الغاية للترتبة عليه من خير أو قبح أو لذة ، لكن الله بريء عن أن يفعل لأجل عرض يعود الى ذاته .

﴿ ورابعها ﴾ التقدير ، فان الفاعل لفعل جزئي من أفراد طبيعة واحدة معتركة إذا عزم على تكوينه في الخارج كما إذا عزم الانسان على بناء بيت فلا بد قبل الشروع أن يعين مكانه الذي يبني عليه وزمانه الذي يشرع فيه ومقداره الذي يكون عليه من كبر أو صغر ، أو طول أو عرض ، وشكله ووصفه ولونه وغير ذلك من صفاته وأحواله ، وهذه كلها داخلة في التقدير .

﴿ وخامسها ﴾ القضاء ، وهو إيجاب الفعل واقتضاء الفعل من القوة الفاعلة للباشرة فان الشيء ما لم يجب لم يوجد ؛ وهذه القوة الموجبة لوقوع الفعل منأ هي القوة التي تقوم في المفضل والمصعب من المعضو الذي توقع القوة الفاعلة فيها قبضاً وتفويضاً وبسطاً وإرخاءً أولاً ، فيتبعه حركة المعضو فيتبعه صورة الفعل في الخارج من كتابة أو بناء أو غيرها ، والفرق بين هذا الإيجاب وبين وجود الفعل في العين كالفرق بين الليل الذي في المتحرك وبين حركته ، وقد ينفك الميل عن الحركة كما

تحمس يدك من الحجر المسكن باليد في الهواء ، ومعنى هذا الإيجاب والليل من القوة المحركة أنه لولا أن هناك اتمام مانع أو دافع من خارج لوقعت الحركة ضرورة ، إذ لم يبق من جانب الفاعل شيء منتظر ، فقوله عليه السلام : وقضى إشارة إلى هذا الاقتضاء والإيجاب الذي ذكرنا أنه لا بد من تحققه قبل الفعل قبلية بالذات لا بالزمان إلا أن يدفعه دافع من خارج ، وليس المراد منه القضاء الآزلي لأنه نفس العلم ، ومرتبة العلم قبل المشيئة والارادة والتقدير .

﴿ وسادسها ﴾ نفس الإيجاب ، وهو أيضاً متقدم على وجود الشيء للقدر في الخارج ، ولهذا يمدّه أهل العلم والتحقيق من للراتب السابقة على وجود للمكن في الخارج فيقال أوجب فوجب وأوجد فوجد ثم أراد عليه السلام الإشارة إلى الترتب الثاني بين هذه الامور ، لأنّ المطف بالواو سابقاً لم يحد الترتيب ، فقال : فأمضى ما قضى ، ولما لم يكن أيضاً صريحاً في الترتيب صرح بإيرادها للسببية فقال : « فبطله كانت للمعية ... الخ » ثم لما كانت لباه أيضاً محتملة لتلبس والمصاحبة وغيرها زاد في التصريح فقال : « والعلم متقدم للمعية » أي عليها ، وقوله : « والتقدير واقع على القضاء بالامضاء » أراد به أنّ التقدير واقع على القضاء الجزئي بامضائه وإيقاع مقتضاه في الخارج ، ثم بين عليه السلام أنّ البدء لا يقع في العلم الآزلي ، ولا في للمعية والارادة الأزليتين ، ولا بعد تحقق الفعل بالامضاء بل لله البدء في عالم التقدير الجزئي وفي لوح الحو والامبات ، ثم أراد عليه السلام أن يبين أنّ هذه الموجودات الواقعة في الاكوان للادة لما ضرب من الوجود والتحقق في عالم القضاء الالهي قبل عالم التقدير التصليلي فقال : « فالعلم في العلوم » لأنّ العلم هو صورة الشيء مجردة عن للادة نسبتة إلى العلوم به نسبة الوجود إلى للاهية للموجودة ، فكلّ علم في معلومه ، بل العلم والعلوم متحدان بقات متفازان بالاعتبار ، وكذلك حكم قوله : « والمعية في اللغأ ، والارادة في المراد قبل قيامه » أي قبل قيام المراد قياماً سافجياً ، وقوله : « والتقدير لهذه المعلومات » يعني أنّ هذه الأنواع الطبيعية والطباع الجسانية التي يدنسأ أنها

موجودة في عالم علمه الأزلي ومشيته وإرادته السابقتين على تقديرها واثباتها في
الالواح القدرية والكتب السماوية ، فإن وجودها القدرى أيضاً قبل وجودها
الكوني في موارد السلفية عند عام استمداداتها ، وحصول شرايطها ومعداتها
وإنما يمكن ذلك بتعاقب الذوات وتكثر الاشخاص فيما لا يمكن استبقاؤه إلا
بالنوع دون العدد ، وذلك لا يتصور إلا فيما يقبل التفصيل والتركيب والتفريق
والمزج ، فأشار عليه السلام بتفصيلها إلى كثرة أفرادها الشخصية وبتوصيلها إلى
تركبها من العناصر المختلفة ، وأراد بقوله عياناً ووقتاً وجودها الخارجى الكونى
الذي يدركه الحس الظاهري فيه عياناً ، وقوله عليه السلام : « والقضاء بالامضاء »
يعنى أن الذي وقع فيه إيجاب ما سبق في عالم التقدير جزئياً ، أو في عالم العلم
الأزلي كلياً بامضائه هو الشيء المبرم الشديد من جملة المفعولات كالجواهر العلوية
والاشخاص الكونية وغير ذلك من الامور الكونية التي يعنى بوجودها من قبل
المبادى العلوية ، ثم شرح عليه السلام المفعولات التي تقع في عالم الكون التي
منها المبرم وغير المبرم القابل للبداه قبل التحقق وللنسخ بعده ، وبين أحوالها
وأوصافها فقال : « ذوات الاجسام » يعنى ان صورها الكونية ذوات اجسام
ومقادير طولية عرضية عميقة لا كما كانت في العالم العقلي صوراً مفارقة عن
المواد والابعاد ، ثم لم يكتف بكونها ذوات اجسام ، لأن الصورة التي في
عالم التقدير العلى أيضاً ذوات أبعاد مجردة عن المواد ، بل قيدها بالمدرجات
بالحواس من ذي لوز وريح ، وهما من الكيفيات المحسوسة ، وبقوله : « مادب
ودرج » أي قبل الحركة ، وهي نفس الانفعالات المادية لتخرج بهذه القيود
الصور المفارقة سواء كانت عقلية كلية أو إدراكية جزئية ، ثم أورد لتوضيح
ما أفاده من صفة الصور الكونية التي في هذا العالم الاسفل أمثلة جزئية بقوله :
« من انس وجن وطير وسباع » وغير ذلك مما يدرك بالحواس ، ثم كرر
عليه السلام راجعاً إلى ما ذكره سابقاً من أن البداه لا يكون إلا قبل الوقوع في
الكون الخارجى ، بل إنما يقع في عالم التقدير تأكيذاً بقوله عليه السلام : « فله

تبارك وتعالى فيه البدء ، أي فيما من شأنه أن يدرك بالحواس ، ولكن عندما لم يوجد عينه الكوني فآما إذا وقع فلا بداء ، وقوله : « والله يقبل ما يشاء » أي يفعل في عالم التكوين ما يشاء في عالم التصوير والتقدير ، ثم استأنف كلاماً في توضيح المراتب بقوله : « فبالعلم علم الأشياء أي علماً عاماً أزلياً ذاتياً إلهياً أو عقلياً أو قضائياً قبل كونها في عالمي التقدير والتكوين والمشية عرف صفاتها الكلية وحدودها الذاتية وصورها العقلية ، فإن المشية متضمنة للعلم بالشيء قبل وجوده في الخارج فإن المشية إنشاء للشيء إنشاءً علمياً كما أن الفعل إنشاء له إنشاءً كونياً ، وكذا قال : « وإنشائها قبل إظهارها » أي في الخارج على المدلول الحسية بالارادة ميز أنفسها ، لان الارادة — كما مر — هي العزم التام على الفعل بواسطة صفة مرجحة ترجيح أصل وجوده أو نحو من أنحاء وجوده ، فيها يتميز الشيء في نفسه فضل يتميز لم يكن قبل الارادة ، وبالتقدير قدر أحوالها لانه قد مر أن التقدير عبارة عن تصور الأشياء المعلومة أولاً على الوجه العقلي جزئية مقدرة بأقدار معينة متشكلة بأشكال وهيئات شخصية مقارنة لاوقات مخصصة على الوجه الذي يظهر في الخارج قبل إظهارها وإيجادها قوله والقضاء وهو إيجابه تعالى لوجودها الكوني أبان فناس أما كنها ودلهم عليها ، لان الامكنة والجهات والاضاع مما لا يمكن ظهورها على الحواس البشرية إلا عند حصولها الخارجي في موادها الكونية الوضعية ، وذلك لا يكون إلا بالإيجاب والإيجاد الذي عبر عنها بالقضاء والامضاء كما قال : « وبالامضاء » وهو إيجادها في الخارج « شرح » أي فصل طلبها الكوني ، وأبان أمرها أي أظهر وجودها على الحواس الظاهرة ، وذلك التشرح والتفصيل والابانة والاظهار صورة تقدير الله العزيز الذي علم الأشياء قبل تقديرها في لوح القدر ، وقبل تكوينها في مادة الكون . انتهى .

ويحتمل أن تكون المراتب المذكورة إشارة إلى مراتب تقدير الأشياء في الألواح السلوية ، أو اختلاف مراتب ترتب أسبابها إلى وقت حصولها ويكون قوله عليه السلام : « قبل تفصيلها وتوصيلها » أي في لوح المحو والاثبات أو في

الخارج وقوله عليه السلام : « فاذا وقع العين المفهوم المدرك » أي فصل وميز في
الروح أو أوجد في الخارج ؛ ولعلّ تلك الأمور عبارة عن اختلاف مراتب تقديرها
في لوح المحو والاثبات ، وقد جعلها الله من أسباب وجود الشيء وشرايطه لمصالح
كما مرّ بيانها ظلية كتابة وجود زيد وبعض صفاته مثلاً مجملاً ، والارادة كتابة
العزم عليه مبيّناً مع كتابة بعض صفاته أيضاً ، والتقدير تفصيل بعض صفاته
وأحواله ؛ لسكن مع نوع من الاجمال أيضاً والقضاء تفصيل جميع الاحوال ؛
وهو مقارن للامضاء أي الفعل والايحاد ؛ والعلم بجميع تلك الامور أزلي قديم ؛
فقوله عليه السلام : « وبالمعيبة عرف على صيغة التضميل وشرح العلل كناية عن
الايحاد ونستنفر الله من اللقال ، ونكل العلم إلى الله المتعال ، ونبيّه وآله
خير آل .



الحديث السابع

ما رويته بالاسانيد المتقدمة من الشيخين الجليلين الطين النبيلين ثقة الاسلام محمد بن يعقوب الكليني عن علي بن ابراهيم ورئيس المحدثين محمد بن علي بن الحسين الصدوق عن ابيه عن علي بن ابراهيم عن ابيه عن ابن ابي عمير عن عمر بن اذينة عن ابي عبد الله «ع» قال : خلق الله المشيئة بنفسها ثم خلق الاشياء بالمشيئة

هذا الحديث الشريف يحتمل وجوهاً من المعاني :

تفسير ﴿الاول﴾ أن المراد بالمشيئة هي إرادة الله المتجددة التي هي نفس أفعاله المتجددة الكائنة كما دلت عليه الاخبار الكثيرة أن الإرادة من صفات الفعل وأنها عبارة عن نفس الابدان ؛ فإرادة تعالى لكل حادث بالمعنى الاضافي ترجع إلى إبداعه ، ومعنى المرادية ترجع إلى وجوده ، ونحن إذا فعلنا شيئاً بقدرتنا واختيارنا فإرادنا أولاً ثم فعلناه بسبب الإرادة فالإرادة نفات من أنفسنا بذاتها لا بإرادة أخرى وإلا لتسلسل الامرال ما لا نهاية له فالإرادة مرادة لذاتها والفعل مراد بالارادة ، وكذا الشهوة في الحيوان مستهابة لذاتها لذينة بنفسها ، وساير الاشياء مرغوبة بالشهوة فعل هذا المثال حل معيئة الله الخلوقة ، وهي نفس وجودات الاشياء فان الوجود خير ومؤثر لذاته ، ومجمول بنفسه ، والاشياء بالوجود موجودة والوجود مشيء بالذات ، والاشياء مشيئة بالوجود ، وكما أن الوجود حقيقة واحدة متساوية في العدة والضعف والكمال والتقص فكذا الخيرية والمشيئة وليس الخير المحض الذي لا يشوبه شر إلا الوجود البحت الذي لا يمازجه عدم وتقص

وهو ذات الباري جل مجده فهو المراد الحقيقي. هذا خلاصة ما ذكره بعض المحققين .

﴿الثاني﴾ ما ذكره بعض الافاضل ، وهو أن للمشية منين (أحدها) متعلق بالشأن وهي صفة كالية قديمة هي نفس ذاته سبحانه وهي كون ذاته سبحانه بحيث يختار ما هو الخير والصلاح (والثاني) يتعلق بالشيء وهو حادث بحدوث المخلوقات لا تتخلف المخلوقات عنه وهو إيجاد سبحانه إياها بحسب اختياره وليست صفة زائدة على ذاته عز وجل وعلى المخلوقات ، بل هي نسبة بينهما تحدث بحدوث المخلوقات لفرعيتها على السببين معاً فنقول إنه لما كان ههنا مظنة شبهة هي أنه إن كان الله عز وجل خلق الأشياء بالمشية فبم خلق المشية أعمية أخرى ، فيلزم أن يكون قبل مشيته مشية إلى ما لا نهاية له ، فأفاد الامام «ع» : أن الأشياء مخلوقة بالمشية وأما المشية نفسها فلا يحتاج خلقها الى مشية أخرى ، بل هي مخلوقة بنفسها لأنها نسبة وإضافة بين الشئ والمشية تتحصل بوجودها العيني والعلمي ولذا أضاف خلقها إلى الله سبحانه لأن كلا الوجودين له وفيه ومنه ، وفي قوله : بنفسها دون أن يقول بنفسه إشارة لطيفة إلى ذلك نظير ذلك ما يقال إن الأشياء إنما توجد بالوجود فأما الوجود بنفسه فلا يفتر إلى وجود آخر بل إنما يوجد بنفسه .

﴿الثالث﴾ ما ذكره السيد السند المهاد المحقق المدقق الداماد وهو أن المراد بالمشية هنا مشية المباد لافعالهم الاختيارية لتقدسه سبحانه عن مشية مخلوقة زائدة على ذاته عز وجل وبالأشياء أفعالهم المترتب وجودها على تلك المشية ، وبذلك تتحل شبهة ربما أوردت هنا ، وهي أنه لو كانت أفعال المباد مسبوقة بأرادتهم لكانت الإرادة مسبوقة بأرادة أخرى ، وتسلسلت الارادات لا الى نهاية

﴿الرابع﴾ أن يكون خالق المشية بنفسها كناية عن كونها لازمة لذاته تعالى غير متوقفة على تعلق إرادة أخرى بها ، فتكون نسبة الخلق اليها كناية عن تحققها بنفسها منترعة عن ذاته تعالى بلا توقف على مشية أخرى ، أو أنه

كناية عن انه اقتضى علمه الكامل وحكمته الشاملة كون جميع الاشياء حاصله بالعلم
بالاصح ، فالمعنى أنه لما اقتضى كمال ذاته أن لا يصدر عنه شيء إلا على الوجه
الأصلح والأكمل ، فلذا لا يصدر شيء عنه تعالى إلا بإرادته المقتضية لذلك .

﴿ الخامس ﴾ أن يكون المراد بالمشيئة الارادة بل إحدى مراتب التقديرات
التي اقتضت الحكمة جعلها من أسباب وجود الشيء كالتقدير في اللوح مثلاً
والايتان فيه فإنّ اللوح وما أثبت فيه لم يحصل بتقدير آخر في لوح سوى ذلك
اللوحة وإنما وجد سائر الاشياء بما قدر في ذلك لوح فيكون الخلق حينئذ
يعنى التقدير والله العالم .



المحريم التام

ما رويناہ بأسانيدنا السابقة عن ثقة الاسلام محمد بن يعقوب في باب من آذى المسلمين من كتاب الايمان والكفر من الكافي عن المدة عن أحمد بن محمد بن خالد بن اسحاق بن مهران عن أبي سعيد القهط عن أمان بن تغلب عن أبي جعفر (ع) قال : لا أسري بالنبي (ص) قال : يا رب ما حال المؤمن عندك قال يا محمد من أهان لي ولبياً فقد بلرذني بالحاربة وأنا اسرع شيء الى نصرته اوليائي وما ترددت في شيء انا فاعله كترددني في وفاة المؤمن يكره الموت واكره مسائه وإن من عبدي المؤمنين من لا يصلحه إلا اللقنا ولو صرفته الى غير ذلك لهلك وإن من عبدي المؤمنين من لا يصلحه الا الفتر ، ولو صرفته الى غير ذلك لهلك وما يتقرب الي عبد من عبدي بشيء أحب إلي مما افترضت عليه وانه ليتقرب الي بالنانفة فأحبه فاذا أحبته كنت سمعه الذي يسمع به وبصره الذي يبصر به ولسانه الذي ينطق به ويده التي يبطش بها ان دعاني أحبته وان سألني أعطيته وروى خبرين آخرين بهذا المعنى

والاشكال في هذا الخبر في موضعين :

﴿الأول﴾ في نسبة التردد اليه تعالى فإنه صفة الجاهل بالمواقب والله سبحانه منزّه عنه .

﴿الثاني﴾ قوله كنت سمعه وبصره مما ظاهره الاتحاد والتجسيم فالكلام فيه يقع في مقامين :

﴿ المقام الأول ﴾

في الجواب عن الاشكال الاول ، وقد ذكر العلماء له وجوهاً :
 ﴿ الأول ﴾ أن في الكلام إضماراً والتقدير لو جاز عليّ التردد ما ترددت
 في شيء كترددني في وفاة المؤمن .

﴿ الثاني ﴾ انه لما جرت العادة ان يتردد الشخص في مسأة من يحترمه ويوقره
 كالصديق الوفي واغل الصفي وأن لا يتردد في مسأة من ليس له عنده قدر ولا حرمة
 كالحيّة والمقرب بل إذا خطر بالبال مسأته اوقعها من غير تردد ولا تأمل صح أن
 يمر بالتأمل والتردد في مسأة الشخص الذي لم توفقه واحترامه وبعدمها عن
 اذلاله واحتقاره وقوله سبحانه ما ترددت في شيء كترددني في وفاة المرمن المراد به
 والله اعلم ليس لشيء من مخلوقاتي عندي قدر وحرمة كقدر عبدي المؤمن وحرمة
 فكلام من قبيل الاستمارة التمثيلية .

﴿ الثالث ﴾ أنه قد روي من طرق الخاصة والعامّة أن الله سبحانه يظهر للمبد
 عند الاحتضار من اللطف والكرامة والبشارة بالجنة ما يزيل به كراهية الموت ويوجب
 رغبته في الانتقال الى دار القرار فيقل تأذيه ويصير راضياً بالموت رغباً في حصوله
 فاشبهت هذه المعاملة من يريد أن يؤلم حبيبه لما يتعقبه من تقع عظيم فهو يستردد في
 كيفية وموئل ذلك الألم اليه على وجه يقلّ تأذيه فلا يزال يظهر له ما يرغبه وما يتعقبه
 من اللذة الجسيمة والراحة العظيمة الى أن يتلقاه بالقبول ويمده من الغنائم المؤدية
 الى إدراك المأمول ويؤيد هذا المعنى ما رواه في الكافي مسنداً عن الصادق «ع»
 عن النبي «ص» قال قال الله عز وجل من استذل عبدي المؤمن فقد بارزني بالمحاربة
 وما ترددت في شيء انا فاعله كترددني في عبدي المؤمن اني أحب لقاءه فيكره الموت
 فاصرفه عنه بناء على رجوع الضمير في أصرفه الى اكداه الموت بمعنى اني أظهر له من
 اللطف والكرامة ما يزيل عنه كراهة الموت .

﴿ الرابع ﴾ أن التردد انما هو في الاسباب بمعنى ان الله سبحانه يظهر

للمؤمن اسباباً يغلب على ظنه دو الوفاة ليصير الى الاستعداد الى الآخرة استعداداً تاماً وينشط الى العمل ثم يظهر له اسباباً توجب البسط في الأمل فيرجع الى عمارة دينه بما لا بد منه ولما كان ذلك بصورة التردد اطلق عليه ذلك استعارة ، اذ كان العبد المتعلق بتلك الأسباب بصورة التردد واسند اليه التردد تعالى حيث انه فاعل التردد في العبد فالتردد حينئذ في اختلاف الأحوال لا في مقدار الآجال .

﴿ الخامس ﴾ انه تعالى لا يزال يورد على المؤمن اسباب حب الموت حالا بعد حال ليؤثر المؤمن الموت فيقضي مريداً له وإيراد تلك الأحوال المراد به غايتها من غير تمجيل بالغايات من القادر على التمجيل يكون تردداً إما بالنسبة الى قدرية المخلوقين فهو بصورة الردد وإن لم يكن ثمة تردد، ويؤيده ما روي أن ابراهيم «ع» لما أتاه ملك الموت لقبص روحه وكره ذلك أخره الله تعالى الى أن رأى شيخاً يأكل ولعابه يسيل على لحيته فاستقطع ذلك وأحب الموت . وقريب منه ما روي عن موسى «ع» وفيه وفيما قبله أن غابهما توجيه التردد في الوفاة فقط وظاهر الحديث أن له سبحانه في أفعاله تردد سبباً في قبض المؤمن فلم يرتفع أصل الاشكال .

﴿ السادس ﴾ أن المعنى ما تردد عبدي المؤمن في شيء . انا فاعله كتردده في قبض روحه ، فإنه مستتردد بين إرادته ليقبله واوادني للموت فأنا اللطف به وايتذره حتى اصرفه عن كراهة الموت ، وأضاف سبحانه نفس تردد وليته الى ذاته المقدسة كرامة وتعليماً كما يقول غداً يوم القيامة لبعض من يعاتبه من عباده المؤمنين على تصغيره عن تصدولي من أوليائه :- عبدي مرضت فلم تعدن فيقول كيف مرض وأنت رب العالمين فيقول مرض عبدي فلان فلم تعده ولو عدته لوجدتني عنده ، فكما وأضاف مرض عبده الى ذاته المقدسة عن نعوت خلقه اعظاماً لتقدير عبده وتوحيها لسكراهة منزلته كذلك اضاف التردد الى ذاته ، ويؤيده ما ورد في تفسير قوله تعالى : « ولا تسبوا الذين يدعون من دون الله فيسبوا الله بغير علم (١) » أن المراد من قوله يسبوا الله يسبوا وليته .

﴿ السابع ﴾ أن فعله تعالى لما كان غير مسبوق بمادة ومدة وليس بتدرجي الحصول بل آتى الوجود كما قال تعالى : « إنما أمره إذا أراد شيئاً أن يقول له كن فيكون (١) » فأشار بقوله ما ترددت في شيء الخ الى أن أفعاله تعالى ليس فيها تردد بمعنى أن يفعلها في الحال . او في الاستقبال مثل هذا الفعل الذي هو قبض روح عبده المؤمن فإن فيه التراخي وليس مثل سائر الأفعال أي ليس في كل أفعاله تردد مزوم للتراخي في الفعل الا في قبض روح عبده المؤمن إذ فيه التراخي فقد ذكر المزوم وأراد اللزوم ومعنى التشبيه راجع الى الاستثناء فقد شبه التراخي في الأفعال بالتراخي في قبض روح عبده المؤمن وليس المعنى أن التراخي في سائر الأفعال ليس مثل هذا التراخي بل التراخي فيه أقوى وعلل تعالى التراخي في قبض روح عبده المؤمن بكراهة الموت وكراهته تعالى مسائته بمحصل موته دفعة ويؤيده ما رواه الشيخ في الامالي باسناده عن الصادق «ع» عن علي بن الحسين عليه السلام قال قال الله عز وجل ما من شيء أتردد عنده ترددي عند قبض روح عبدي المؤمن يكره الموت واكره مسائته فاذا حضر أجله الذي لا تأخر فيه بعث له ريحانين من الجنة تسخى أحدهما المسخية والاخرى المنسية فاما المسخية فتسخره عن ماله وأما المنسية فتنسبه أمر الدنيا وفيه نظر اشرفنا اليه .

﴿ الثامن ﴾ أن ترددت في الآفة بمعنى رددت مثل قولهم ذكرت فتذكرت ودبرت فتدبرت فكأنه يقول ما رددت ملائكتي ورسلي في أمر حكمت بفعله مثل ما رددتهم عند قبض روح عبدي المؤمن فردد دم في اعلامي بقبضي له وتبشيريه بلقائي وما أعددت له عندي كما رددت ملك الموت الى ابراهيم «ع» وموسى «ع» في القضيتين المشهورتين الى أن اختارا الموت فكذلك خواص المؤمنين من الأولياء يردد دم اليهم ليصلوا الى الموت ويحبوا لقاء المولى .

﴿ التاسع ﴾ أن المعنى ما رددت الملل والامراض والبر والطف والرفق كما رددتها في عبدي المؤمن حتى يرى بالبر عطفي وكرمي فيميل الى لقاء طمعا بالبلاء

والعلل فيبرم بالدنيا ولا يكره الخروج منها .

﴿المأشرف﴾ أن يراد بذلك الإشارة الى ما في لوح المحو والاثبات من المعلومات المنوطة بالأسباب والشروط تقيماً واثباتاً فإنه اشبه شيء بالتردد فإنه متى كتب أن عمر زيد مثلاً خمسون سنة إن وصل رحمه وثلاثون سنة إن قطعه فهو في معنى التردد في قبض روحه بعد الخمسين او الثلاثين وهكذا سائر المعلومات المكتوبة فيه المعلقة على الشروط تقيماً واثباتاً فيكون المعنى أنه لم يقع مني في لوح المحو والاثبات نحو وإثبات أزيد مما وقع بالنسبة الى قبض روح عبدي المؤمن وقد تقدم ما يؤيد هذا المطلب في تحقيق البداء .

﴿المقام الثاني﴾

في الجواب عن الاشكال الثاني وقد ذكر في دفعه وجوه :

﴿الأول﴾ لبهائي رحمه الله في الأربعين قال إن لاصحاب القلوب في هذا المقام كلمات سنية وإشارات سرية وتلوينات ذوقية تعطر مشام الأرواح ونحي رميم الاشباح ولا يهتدي الى معناها ولا يطلع على مغزاها الا الذي تمب في الرياضيات وعنى نفسه بالمجاهدات حتى ذاق مشربهم وعرف مطلبهم وأما من لم يفهم تلك الرموز ولم يهتد الى تلك الكنوز لمكوفه على الحظوظ الدنيئة وانها كه في الذات البدنية فهو عند سماع تلك الكلمات على خبطر عظيم من الترددي في غياب الاحاد والوقوع في مهاوي الحلول والاتحاد تعالى الله عن ذلك علواً كبيراً . ونحن نتكلم في هذا المقام بما يسهل تناوله على الافهام ، فنقول هذا مبالغة في القرب وبيان لاستيلاء سلطان المحبة على ظاهر المبدواطنه وسره وعلايته ، فلرادوا الله أعلم أي إذا أحببت عبدي جذبته الى عمل الانس وصرفته الى عالم القدس وصيرت فكره مستغرقاً في أسرار المسكوت وحواسه مقصورة على اجتلاء انوار الجيروت فتثبت حينئذ قدمه ويمتزج بالمحبة لمحبه ودمه الى أن ينبس عن نفسه وينهل عن حسه فتتلاشى

الايغار في نظره حتى أكون بمنزلة سممه وبصره كما قال من قال :

جنوني فيك لا يخسني وناري فيك لا تخبوني

فأنت السمع والابصار ر والاركان والقلب انتهى

﴿ الثاني ﴾ للفاضل المدقق المازندراني قال إن الذي يخطر بالبال على سبيل الاحتمال أني إذا أحببته كنت كسمه وبصره في سرعة الاجابة ، وقوله إن دعائي أجبته اشارة الى وجه التشبيه يعني أنني اجيبه سريعاً إن دعائي الى مقاصده كما يجيبه سمه وبصره عند ارادته سماع المسموعات وإبصار المبصرات وهكذا وهذا قول الناس المعروف بينهم فلان نور عيني وبصري ويدي وعضدي وإنما يريدون التشبيه في معنى من المعاني المناسبة للمقام ويسمّون هذا الابهام تشبيهاً بليغاً بمخفف الاداة مثل : زيد أسد .

﴿ الثالث ﴾ إن معنى كنت سممه الذي يسمع الى آخره أن العبد إذا ائتمر بالوامر الشرعية وأنجز عن النواهي المرعية كان بمنزلة من لا يسمع شيئاً الا ما أمره ربه بسامعه ولا يبصر شيئاً إلا ما أمره ربه بإبصاره ولا يأخذ بيده شيئاً الا ما أمره ربه بأخذه فكأن العبد كالشخص المقرب عند ملك عظيم الشأن يكون فعله فعل الملك من غاية قربه واطاعته لله عز وجل وهو تعالى منزّه عن السمع والبصر واليد والحلول والاتحاد فاذا كان العبد راسخاً في الاطاعة لله تعالى يكون سمع العبد كأنه سمع الله ومرآة كأنه مرآة الله وهكذا لغاية امتثاله وانجزاره كما يقال إن الأمير قتل زيداً أو أهان عمراً أو ضرب بكراً والفاعل غيره تشبيهاً لفعله بفعله .

ظاهر الحديث أن المؤمن الخالص يكره الموت مع أنه قد روي مستفيضاً من **صحابته** أحب لقاء الله أحب لقاءه ومن كره لقاء الله كره لقاءه ، وعن أمير المؤمنين «ع» أنه قال والله لابن أبي طالب «ع» آس بالموت من الطفل بشدي امه ، وقال «ع» لما ضرب به العين فزت ورب الكعبة . ويمكن الجمع بأن حب لقاء الله غير مقيد بوقت فيحصل على حل الاحتضار كما روي أنه لما قال «ع» ذلك قيل له إننا نكره الموت فقال ليس ذلك ولكن المؤمن إذا حضره الموت بشر برضوان الله وكرامته فليس

شيء أحب إليه مما أمامه فأحب لقاء الله وأحب الله لقاءه وإن الكافر إذا حضره الموت بشر بمذاب الله فليس شيء أكره إليه مما أمامه كره لقاء الله ، وكره الله لقاءه ، أو يقال : إن الموت ليس بنفس لقاء الله وكرهته من حيث الألم الحاصل منه لا يستلزم كراهة لقاء الله ، وأيضاً فحب الله سبحانه بوجوب الاستعداد التام للقاءه والكرهة الاعمال الصالحة وهو يستلزم كراهة الموت القاطع لها وأيضاً كراهة المؤمن الموت من حيث الخوف من الذنوب ، والتبعات وهو لا ينافي حب لقاء الله من حيث أنه لقاءه .

المهريت التاسع

مارويناه بالاسانيد المتقدمة عن ثقة الاسلام في الكافي عن علي بن ابراهيم عن محمد بن اسحاق الخفاف قال : إن عبد الله الديلمي سأل هشام بن الحكم فقال : أكره؟ قال : بلى قال : أأدر هو؟ قال : نعم ، قادر قاهر. قال : يقدر أن يدخل الدنيا كلها في البيضة لا تكبر البيضة ، ولا تصغر الدنيا. قال هشام : النظر. فقال له : قد أظرتك حولا ، ثم خرج عنه ، فركب هشام إلى أبي عبد الله (ع) فاستأذن عليه فأذن له ، فقال له : يا بن رسول الله أتاني عبد الله الديلمي بمسألة ليس الموئل فيها إلا على الله وعليك فقال له أبو عبد الله عليه السلام : عما ذا سألك؟ فقال : قال لي كيت وكيت. فقال أبو عبد الله عليه السلام : يا هشام كم حواسك؟ قال : خمس. قال : أيها أصغر؟ قال : الناظر. قال : وكم قدير الناظر؟ قال : مثل المدسة أو أقل منها. فقال له : يا هشام فانظر أمامك وفوقك ، واخبرني بما ترى. قال : أرى سماه وأرضاً ودوراً ونصوراً وبراري وجبالاً وأنهاراً. فقال له أبو عبد الله عليه السلام : إن

الذي قدر أن يدخل الذي تراه المدسة أو أقل منها قادر على أن يدخل الدنيا كلها البيضة لا تصغر الدنيا ولا تكبر البيضة فأكب هشام عليه وقبل يديه ورأسه ورجليه وقال : حسبي يا بن رسول الله ، والنصر الى منزله وغدا عليه الديصاني فقال له : يا هشام إني جئتك مسلماً ولم اجئك متقاضياً للجواب . فقال له هشام : ان كنت جئت متقاضياً فهناك الجواب فخرج الديصاني عنه حتى أتى باب جعفر بن محمد - أبي عبد الله عليه السلام - فاستأذن عليه فأذن له فلما قد قال له : يا جعفر بن محمد دلني على معبودي . فقال له أبو عبد الله « دع ، ما اسمك ؟ فخرج عنه ولم يخبره باسمه فقال له أصحابه كيف لم تخبره باسمك قال : لو كنت قلت له عبد الله كان يقول : من هنا الذي أنت له عبد . فقالوا له : عد إليه وقل له : يدك على معبودك ولا يسألك عن اسمك . فرجع إليه فقال له : يا جعفر بن محمد دلني على معبودي ولا تسألني عن اسمي ، فقال له أبو عبد الله : اجلس واذا غلام له صنبر وفي كفه بيضة يلعب بها فقال له أبو عبد الله فاولني يا غلام البيضة فتاوله إياها فقال له : أبو عبد الله (ع) : يا ديصاني هنا حصن مكنون ، له جلد خليط ، ونحت الجلد الخليط جلد رقيق ونحت الجلد الرقيق ذهب مائة ، وفضة ذاتية ، فلا الذهب المائة تختلط بالفضة الذاتية ، ولا الفضة الذاتية تختلط بالذهب المائة ، فهي على حالها لم يخرج منها خارج مصلح فيخبر عن صلاحها ، ولا دخل فيها داخل مفسد فيخبر عن فسادها ، لا يدري إلا ذكر خلقت أم للأثني ، تنفلق عن مثل ألوان الطواريس ، أترى لها مدبراً ، قال فأطرق ملياً ثم قال : أشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له ، وإن محمداً عبده ورسوله ، وأنتك امام وحجة من الله على خلقه وأنا نائب مما كنت فيه .

ايضاح الديصاني بالتحريك من داص يديص ديصاناً إذا زاغ ومال ، ومعناه اللحد ، وبلى وقت جواباً للمثبت لأن السائل كان منكراً لوجود الصانع فكأنه نفي والتنظيرة بفتح النون وكسر الظاء الامهال والتأخير أي أطلب منك النظرة وكيت وكيت بضم التاء وكسرها أي كذا وكذا ، والتاء فيهما هاء في الأصل واكب عليه أي أقبل اليه أو ألقى نفسه عليه ، وغدا أي جاءه غدوة في أول النهار ، وهالك اسم فعل بمعنى خذ ، والمكنون المستور ما فيه أو المصون من جميع جوانبه لا فرجة فيه ولا باب له واعتبر عليه السلام الميعان في الذهب والفضة في القضة نظراً إلى المعنى الحقيقي ، لأن الذهب ألبن من القضة ، والقضة أجد وأصلب والاشكال في هذا الحديث الشريف من حيث عدم مطابقة الجواب للسؤال ظاهر ، ويمكن توجيهه بوجوه :

﴿ الأول ﴾ أن يكون غرض السائل أنه هل يجوز أن يحصل كبير في صغير بنحو من أنحاء التحقق فأجاب « ع » : بأن له نحواً من أنحاء التحقق وهو دخول الصورة المحسوسة المتقدرة بالمقدار الكبير بنحو الوجود الظلي في الحاسة أي مادتها الموصوفة بالمقدار الصغير والقرينة على أنه كان مراده المعنى الاعم أنه قنع بالجواب ولم يراجع فيه باعتراض .

﴿ الثاني ﴾ أن يكون المعنى أن الذي يقدر أن يدخل ما تراه العدسة لا يصبغ أن ينسب الى العجز ولا يتوهم فيه أنه غير قادر على شيء أصلاً ، وعدم قدرته على ما ذكرت ليس من تلقاء قدرته لقصور فيها بل إنما ذلك من قصان ما فرضته حيث أنه محال ليس له حظ من الفيثية والامكان ، فالفرض من ذلك يسان كال قدرته تعالى حتى لا يتوهم فيه عجز .

﴿ الثالث ﴾ أن المعنى أن ما ذكرت محال وما يتصور من ذلك إنما هو بحسب الوجود الانطباعي وقد فعله فاكان من السؤال له محمل ممكن فهو تعالى قادر عليه وما أردت من ظاهره فهو محال لا يصلح لتعلق القدرة به .

﴿ الرابع ﴾ وهو الأظهر أن السائل لما كان قاصراً عن فهم ما هو الحق معانداً

فلو أجابه «ع» صريحاً بعدم تعلق القدرة به لتثبت بذلك ولجّ وعاند فأجاب «ع»
 بجواب متشابه ، له وجهان ؛ لعل «ع» بأنه لا يفرّق بين الوجود العيني
 والانطباعي ولذا قنع بذلك ورجع كما أنه «ع» لما علم أنه عاجز عن الجواب عن
 سؤال الاسم أوردته عليه إجمالاً له ، واظهاراً لمجزه عن فهم الامور الظاهرة
 ولذا أجابوا عليهم السلام غيره من السائلين بالحق الصريح كما رواه الصدوق في
 التوحيد بسند صحيح عن أبي عبد الله «ع» قال : إن إبليس قال لعيسى بن مريم
 أيقدر ربك على أن يدخل الارض في بيضة لا تصغر الارض ولا تكبر البيضة فقال
 عيسى وبلك إن الله لا يوصف بمجز ومن أقدر من يلطّف الارض ويعظم البيضة .
 وروي بسند آخر عنه (ع) قال : قيل : لأمر المؤمنين (ع) هل يقدر ربك أن
 يدخل الدنيا في بيضة من غير أن تصغر الدنيا وتكبر البيضة قال (ع) : إن الله
 تبارك وتعالى لا ينسب الى العجز ، والذي سألتني لا يكون . وفي خبر آخر عنه
 عليه السلام : وبلك إن الله لا يوصف بالمجز ومن أقدر من يلطّف الارض ويعظم
 البيضة . فقوله (ع) : فن أقدر من يطف الارض اشارة الى أن التصور المحصل
 لمعنى من دخول الكبير في الصغير صيرورة التكبير أصغر أو بالمعكس ، وهذا
 التصور مقدور له سبحانه وهو قادر على كل ما لا يستحيل ؛ والحاصل أنه قادر على
 كل شيء له معنى وماهية ، والمستحيل لا ماهية له ولا معنى ، ثم ظاهر الحديث
 يدل على أن الأبصار بالانطباع لا بخروج الصغار كما هو أحد القولين ؛ وبآتي
 بحقيقته انشاء الله تعالى في عمل البق .



الحديث العاشر

مارويناه بإسانيدنا السالفة عن الشيخين الجليلين النيليين رئيس المحدثين الصدوق في كتاب التوحيد عن علي بن أحمد بن محمد بن عمران الطاق عن محمد بن أبي عبدالله الكوفي وثقة الاسلام في الكافي عنه عن محمد بن إسماعيل البرمكي عن الحسين بن الحسن عن بكر بن صالح عن الحسين بن سعيد عن ابراهيم بن محمد الخزاز ومحمد بن الحسين ، قالوا دخلنا على أبي الحسن الرضا «ع» فحكينا له ماروي أن عملاً صلى الله عليه وآله رأى ربه في صورة الشاب الموفق في سنّ ابنائه ثلاثين سنة ورجلاه في خضرة وقلنا له إن هشام بن سالم وصاحب الطاق والميني يقولون إنه أجوف إلى السرة والبقية صمد فخر عليه السلام ساجداً وقال سبحانك ما عرفوك وما وحدوك ، ومن أجل ذلك وصفوك ، سبحانك لو عرفوك لوصفوك بما وصفت به نفسك ، سبحانك كيف طأوتهم أنفسهم أن يشبهوك بفيرك ، اللهم لا اصفك إلا بما وصفت به نفسك ، ولا اشبهك بمخلقتك ، أنت أهل لكل خير ، فلا نجملني من القوم الظالمين . ثم التفت عليه السلام الينا فقال ما توهمتم من شيء فتوهوا الله عز وجل غيره ثم قال نحن آل محمد النمط الأوسط الذي لا يدركنا الغالي ولا يلحقنا التالى بإحمد أنّ رسول الله «ص» حين نظر إلى عظمة ربه كان في هيئة الشاب الموفق ومن ابنائه الثلاثين سنة ، بإحمد عظم ربي أن يكون في صفة المخلوقين قال قلت جملت فداك من كانت رجلاه في خضرة ؟ قال ذلك محمد «ص» حين كان إذ نظر إلى ربه بقلبه جعله في نور مثل نور الحجب حتى يستبين له ما في الحجب

أن نور الله منه أخضر ومنه أحمر ومنه أبيض ومنه فهو ذلك ، يلهج ما يشهده به الكتاب والسنة فتحن القائلون به .

الشاب الموفق بالميم والواو فالقاء فالقاف هو الذي أعضاؤه متوافقة بحسب **بيانه** الخلقه ، وفي النهاية الأثرية هو الذي وصل الى الكمال في قليل من السنين وقيل هو الذي وصل في الشباب الى الكمال وجمع بين تمام الخلقه وكال المعنى في الجبال أو الذي هيئت له أسباب الطاعة والعبادة ، وقيل هو تصحيف الموقف بتقديم القاف على القاء أي المزين ، فإن الوقف سوار من عاج يقال وقفه أي ألبسه ووقف يديها بالحناء أي نقطها ، والمراد به هنا المزين بأي زينة كانت ، وهشام بن سالم هو الثقة المشهور وصاحب الطاق هو محمد بن علي بن التيمان بن جعفر الاحول الصراف في طاق المحامل بالكوفة وهو ثقة أيضاً من الأجله والميشمي هو أحمد بن الحسن ، ونسبة هذا القول الى هؤلاء الأجله كما نسب الى هشام بن الحكم أيضاً لا يقدح في جلالتهما اما لضعف الاحاديث الدالة على القدح فيهم ، أو لأن المخالفين لما رأوا جلالة قدر الهشامين ونحوها نسبوا اليهم ما نسبوا رويحاً لآرائهم الفاسدة أو لتخطئة رواية الشيعة وعلمائهم لبيان سفاهة آرائهم أو لما أزموم في الاحتجاج أشياء اسكتنا لهم نسبوا هذه المذاهب اليهم والأئمة عليهم السلام لم ينفوها عنهم اتقاء عليهم أو لمصالح آخر ، ويحتمل أن يكون ذلك مذاهباً لهم قبل الرجوع الى الأئمة والأخذ بقولهم ، فقد قيل إن هشام بن الحكم قبل أن يلقى الصادق (ع) كان على رأي جهنم بن صفوان ، فلما تبعه عليه السلام تاب ورجع ، وذكر الكراچكي في (كنز العوائد) ص ١٩٨ في الرد على القائلين بالجسم بعنبيه قال : وأما موالاتنا هشاماً (ره) فهي لما شاع عنه واستفاض من تركه القول بالجسم الذي كان ينصره ورجوعه عنه وإقراره بخطأه فيه وتوبته منه وذلك حين قصد الامام جعفر بن محمد عليه السلام الى المدينة فحجبه وقيل له : اننا أمرنا أن لا نوصلك اليه ما دمت قائلاً بالجسم فقال : والله ما قلت به إلا لأتني ظننت أنه وفاق لقول امامي فأما اذا

أنكره عليّ فأنني تأمب الي الله تعالى ، منه فأوصله الامام (ع) ودعى له بخير وحفظ
 عن الصادق (ع) أنّه قال لهمام : إن الله تعالى لا يشبه شيئاً ولا يشبهه شيء ،
 وكلّ ما وقع في الوم فهو بخلافه . وروي عنه (ع) أيضاً أنّه قال : سبحان من
 لا يعلم أحد كيف هو إلا هو ليس ككده شيء ، وهو السميع البصير لا يحمد ولا يحسن
 ولا تدركه الأبصار ولا يحيط به شيء ، ولا هو جسم ولا صورة ولا بذّي تخطيط
 ولا تحديد . انتهى .

وقال الشهرستاني في الملل والنحل بمد ما حكى عن السكمي أنّ هشام بن الحكم
 قال : إنّهُ تعالى جسم ذو ابعاد ، له قدر من الأقدار ، ولكن لا يشبه شيئاً
 من المخلوقات ولا تشبهه ما لفظه وهذا هشام بن الحكم صاحب غور في الاصول
 لا يجوز أن يغفل عن الزاماته على المتمزلة كُنَّ الرجل ، وراه ما يلزمه على الخصم
 ودون ما يظهره من التشبيه وذلك أنّه أزم له خلاف فقال : إنك تقول : إنّ الباري
 تعالى عالم يعلم وعلمه ذاته فيشارك المحدثات في أنّه عالم يعلم ويباينها في أنّ علمه ذاته
 فيكون عالماً لا كالعالمين فلم لا تقول : هو جسم لا كالأجسام وصورة لا كالصور
 وأنّه قدّر لا كالأقدار الي غير ذلك ، وقد بالغ السيد المرتضى (ره) في الشافي
 في براءة ساحة المشاميين عمّا نسب اليهما ، وقيل أنّها لا بجسم لا كالأجسام ،
 وبصورة لا كالصور ، فلعلّ مرادهم بالجسم الحقيقة القائمة بالذات وبالصورة اللهية
 وإنّ أخطاءاً في ذلك وقياس ذلك على كونه تعالى شيئاً كالأشياء بالطلّ أما أولاً
 فلأنّ لفظ شيء لا يفسر بالحدوث بخلاف الجسم والصورة ، وأما ثانياً فنّ جواز
 اطلاق الاسم عليه تعالى موقوف على الأذن ، وقد أذن لنا في اطلاق الشيء عليه
 تعالى شرعاً كتاباً وسنة دون الجسم والصورة ، وكيف كان فجلالة قدر المشاميين وسعة
 عقيدتهما هو المعروف بين الاصحاب ، والمصدّد أريد به هنا الصمت خلاف الأجوف
 وقيل في توجيه كلامهم أنّهم زعموا أنّ العالم كلّهُ شخص واحد وذات واحدة
 وله جسم وروح ، نجسه جسم الكلّ وهو الملك الاقصى بما فيه وروحه روح
 الكلّ والمجموع صورة الحق الاله قسمه الأسفل الجسماني أجوف لما فيه من معنى .

القوة الامكانية والظلمة الهيوليائية الشبيهة بالخلأ والمدم ، وقسمه الأعلى الروحاني سمداً لأن الروح العقلي موجود فيه بالفعل بلا جهة إمكان استمدادي ومادة ظلمانية ؛ تعالى الله عما يقول الكافرون علواً كبيراً .

ثم لما سمع (ع) مقالاتهم الفاسدة ومذاهبهم الكاسدة خرب أي سقط ساجداً لله تخشعاً وتعظيماً له تعالى منزهاً له تعالى بقوله : سبحانك ... الخ

ولعله عليه السلام لم يتعرض لإبطال نسبة هذا القول الى القائلين ، لنوع من المصلحة اتقاء عليهم ، ثم إنه (ع) بمد ما نزه خالقه عن ذلك وتجنب من تلك الاقوال العظيمة والافتراءات الجسيمة عليه تعالى وخطب الله وناداه ببراءة نفسه القدسية مهتد قاعدة كلية فقال ما توهمتم من شيء فتوهموا الله غيره أي فاعلموا واعتقدوا بوجهكم أنه تعالى غير ما توهمتموه ، لأن الآلات البدنية والمقول البشرية ظسرة عن إدراك ذاته وحسرة عن معرفة كنه صفاته كما قال الباقر (ع) : كلما مبرعوه بأوهامكم في أدق معانيه مخلوق مصنوع مثلكم ، سرودود إليكم ، ولعل الغل الصغار تتوهم أن الله زبائيتين أي قرنين فلن ذلك كماها ، وتتوهم أن عدمها قصبان لمن لم يتصيف بها ، وهكذا حال العقلاء فيما يصفون الله تعالى به ، ثم قال : نحن آل محمد النمط الأوسط أي الجماعة القائمة على الوسط الذي هو المعدل لا تفرط ولا تفرط ، ولا نفلو ولا تقصر . « الذي » صفة للنمط باعتبار اللفظ لا يدركنا على سبيل الالتفات من الغيبة إلى التكلم للتصريح بالمقصود ، الغالي بالغين المعجبة كما في أكثر النسخ من الفلو الواقع في طرف الافراط ، وبالعين المهمة كما في بعضها وهو المتجاوز عن حد الفضائل الانسانية ، وعلى كل حال فلراد به من يتجاوز الحد في الأمور ، يعني أنه قد جلوزنا بنياً وعدواناً ، ولا يدركنا إلا أن يرجع الينا ولا يسبقنا التالي أي أن التالي لم يصل بعد الينا ليس له أن يسبقنا أو المراد أن التالي — أي التابع لنا — لا يصل الى النجاة إلا بالأخذ عنا فلا يسبقنا بأن يصل الى المطلوب لا بالتوصل بنا ، أو المراد بالتالي هو المقصر عن بلوغ التضاهل والواقع في طرف التفرط منها كالتالي ومعنى لا يسبقنا أي لا يسبق

الينا ؛ ويكون المقصود من الفقرتين الشكاية من هذا الخلق المنحوس بدم رجوع
المفرطين اليهم وعدم لحوق المقصرين بهم مع أن ولاية العباد اليهم (ع) ثم أنه عليه
السلام شرع في توجيه الحديث النبوي الذي رواه العامة بأن الظرف وهو قوله في
هيئة الشاب الموفق . . . الخ ، حال من فاعل رأى لا عن الرب ، ومعناه أن النبي
كان عند الرؤية في صفة كذا وهما اشكال وهو أنه (ص) لما نظر الى عظمة ربه
كان بعد البعثة لما عرج به الى السماء فكان قاب قوسين أو أدنى ورأى من آيات ربه
الكبرى ، وقد بعث (ص) بعد ما مضى من عمره الشريف أربعون سنة فكيف
يصح هذا ويمكن الجواب بأن هذا النظر امله كان قبل البعثة وعلى تقدير كونه
بعد البعثة فلا منافاة لأنه قال كان في هيئة الشاب وهيئة أبناء الثلاثين لا أنه كان
عمره ثلاثين سنة واحتمال كون ضمير كان عايداً الى الرب وأن الكلام وارد على
سبيل الانكار بعيد جداً ، وقوله (ع) : كان إذا نظر الى ربه بقلبه جملة في
نور مثل نور الحجب حتى يستبين له ما في الحجب من الغوامض الخفية التي لا يدرك
حقيقتها إلا أهلها ويحتمل وجوهاً :

﴿ الأول ﴾ أن تبقى الحجب والأنوار على ظاهرها ، بأن يكون المراد
بالحجب أجساماً لطيفة مثل العرش والكرسي ، تسكنها الملائكة الروحانيون
كما يظهر من بعض الدعوات والأخبار ، أي اخض عليه (ص) شبه نور الحجب
ليمكن له رؤية الحجب كنور الشمس بالنسبة الى عالمنا .

﴿ الثاني ﴾ أن يراد بها مقامات العارفين إذ لكل مقام نور من عظمته
يظهر للعارف اذا بلغه ، وبالجملة فالحجب هي الوجوه التي يمكن الوصول اليها في معرفة
ذاته تعالى وصفاته إذ لا سبيل لأحد الى الكنه والحقيقة وهي تختلف باختلاف
درجات العارفين قرباً وبعداً ، وأعلاها ما بلغه خاتم النبيين وسيد العارفين حتى
شاهد نوره على أكل ما يتصور للبشر ببعيرة قلبه ، وتسميتها بالحجب إما لأنها
وسائط بين العارف والرب تعالى كالحجاب أو لأنها موانع عن أن يسند اليه تعالى
ما لا يليق به أو لأنها لما لم تكن موصلة الى الكنه فكانها حجب إذ الناظر خلف

الحجاب لا يتبين له حقيقة الشيء كما هي وعلى هذا فإضافة النور الى الحجب بيانية وعلى تقدير أن يراد بالحجب مقامات العارفين فهي لامية ، والنور في الموضعين في هذا التفسير محمول على ظاهره ، ويمكن أن يراد بالنور الأول منتهى ما عرفه المقربون منه تعالى وقد شاع تسمية العلم بالنور ومنتهاه معرفة ما يليق به سبحانه وتزيهه عما لا يليق به وقد تضمن جميع ذلك قوله تعالى : « ليس كمثل شيء وهو السميع البصير (١) » وهذه المعرفة تحجب عن معرفة ما وراء ذلك من تخيله وتمثيله ونجسيمه وتصويره وتشبيهه ورؤيته ، فعنى الحديث على هذا أنه صلى الله عليه وآله وسلم كان إذا نظر الى ربه بقلبه اللطيف وعقله الشريف جعل الرب قلبه (ص) في نور هو منتهى معرفته سبحانه ، وقد عرفت أن منتهى معرفته حجاب فلذلك قال : مثل نور الحجب بتشبيه ذلك النور بنور الحجب في المنع من الرؤية بل من جميع ما لا يليق بذاته المقدسة لأن ذلك النور مانع منها كما أن نور الحجب الذي هو نور العظمة مانع منها وغاية تلك المعرفة التي عبر عنها بالنور أن يستبين له (ص) ما في الحجب مما يجوز عليه تعالى ويمتنع ، ويكون رجلاه في خضرة كناية عن أن قلبه (ص) في سبيل المعارف الألهية كان مستغرقا في بحار معرفة ما يليق به من الصفات الكمالية والنعوت الجلالية ولم يكن في وسعه التجاوز عنها الى ذاته الحقنة الأحادية .

﴿ الثالث ﴾ ما اختاره السيد المند المهاد المحقق الفيلسوف الداماد حيث قال : من ضروب ملائكة الله تعالى جواهر قدسية وأنوار عقلية م حجب أشعة جمال نور الأنوار ووسائط النفوس الكاملة في الاتصال بجانب رب الأرباب جل سلطانه وبهر برهانه والنفس الانسانية اذا استكملت ذاتها المللكوتية ، ونقضت جلبابها الهيولاني ناسبت نوريتها نور تلك الأنوار ، وشابهت جوهريتها جوهريتها فاستحقت الاتصال والانخراط في زمريتها والاستفادة منها ومشاهدة أضوائها ومطالمة ما في ذاتها من صور الحقايق المنظمة فيها والى ذلك اشار «ع» بقوله

جمه في نور مثل نور الحجب حتى يستبين له ما في الحجب ، يعني جمه في نور العلم والكمال ، مثل نور الحجب حتى يناسب جوهر ذاته جوهر ذاتهم ، فيستبين له ما في ذواتهم من الحقايق والعلوم .

أقول : قيل لا ينطبق هذا التأويل على اصول الامامية كما لا يخفى والله العالم بالحال قوله «ع» إن نور الله منه أخضر ، ومنه أحمر ، ومنه أبيض ، ومنه غير ذلك ، نظير هذه النقرة قد ورد في جملة من الاخبار عدى هذا الخبر ، ومنها ما رواه ثقة الاسلام في باب العرش والكرسي من الكافي عن أمير المؤمنين «ع» في حديث قال فيه إن العرش خلقه الله تبارك وتعالى من أنوار أربعة ، نور أحمر منه احمرت الحجر ، ونور أخضر منه اخضرت الخضرة ، ونور أصفر منه اصفرت الصفرة ، ونور أبيض منه ابيض البياض : وهو العلم الذي حمله الله الحلة وذلك من نور عظمته فبعظمته ونوره أبصر قلوب المؤمنين وبعظمته ونوره عاداه الجاهلون وبعظمته ونوره ابتغى من في السموات والأرض من جميع خلائقه اليه الوسيلة بالأعمال المختلفة والأديان المشتبه . وروى الصدوق في التوحيد عن النجاد «ع» قال : إن الله عز وجل خلق العرش أرباعاً لم يخلق قبله الا ثلاثة أشياء الهواء والقلم والنور ثم خلقه من أنوار مختلفة فن ذلك النور نور اخضر اخضرت منه الخضرة ونور أصفر اصفرت منه الصفرة ، ونور أحمر احمرت منه الحجر ، ونور أبيض ومنه ضوء النهار. الحديث .

وقد تحيرت عقول العلماء وافهام الفضلاء في معرفة المراد من هذه الأنوار

ووجهها بوجوه :

(أحدها) أنها على ظاهرها وأن الله تعالى في عالم الغيب انواراً متصفة بالصفات المذكورة ولكن لا يراها الا ارباب القلوب الصافية عن غواشي الأوهام الخالصة عن علايق الأبدان واضطراب الأفهام ويظهر ذلك لأرباب المعصية من الأنبياء والأوصياء ومن قرب من مرتبتهم لتجردهم عن الانهماك في المصالح البدنية والمستلذات النفسانية والأمورات الحسية والمغتهبات الحيوانية والصفات

البيدية وهذا اسلم التوجيهات ووافقها بظاهر الشريعة .

﴿ ثانيها ﴾ أن يراد بالنور الأخضر علمه تعالى باعتبار تعلقه بما اخضر من الكائنات وبالنور الأحمر علمه باعتبار تعلقه بما احمر منها وبالنور الأبيض علمه باعتبار تعلقه بما ابيض منها ، ويؤيده رواية الصدوق في التوحيد الحديث المتقدم هكذا إن نور الله منه اخضر ما اخضر ومنه احمر ما احمر ومنه أبيض ما ابيض وغير ذلك ، وفيه أن هذا التوجيه لا يتمشى في غير الخبر المذكور لأن بعضها يشعر بأن هذه الأنوار مخلوقة لله تعالى .

﴿ ثالثها ﴾ للمحقق الفيلسوف الصدر الشيرازي قال : الحجب التوراتية متفاوتة التورية بعضها اخضر ومنه أحمر وأبيض ومنه غير ذلك فالنور الابيض ما هو أقرب من نور الأنوار والأخضر ما هو أبعد منه فكأنه متمزج بضرب من الظلمة لقربه من ليالي حجب الاجرام الفلكية وغيرها ، والاحمر هو المتوسط بينها وما بين كل اثنين من الثلاثة من الانوار ما يناسبها فاعتبر بأنوار الصبح والشفق المختلفة في الألوان لقربها وبعدها من نور الانوار الحسية أعني نور الشمس فالقريب من النهار هو الأبيض والبعيد منه المتمزج بظلمة الليل هو الاخضر والمتوسط بينهما هو الاحمر ثم ما بين كل اثنين الزان أخرى مناسبة كالصفرة ما بين الحمرة والبياض والبنفسجية ما بين الخضرة والحمرة فتلك أنوار الهية واقعة في طريق الذهاب الى الله تعالى يقدي الصدق والعرفان لا بد من سهوره عليها حتى يصل الى الله تعالى فرمًا يتمثل لبعض السلاك في كرة الامثلة الحسية وربما لا يتمثل . انتهى .

﴿ رابعها ﴾ أن هذه الانوار كناية عن صفاته المقدسة فالأخضر قدرته تعالى على إيجاد الممكنات وافاضة الارواح التي هي عيون الحياة ومنابع الخضرة ، والاحمر غضبه وقهره على الجميع بالاعدام والتعذيب ، والايض رحمته ولطفه تعالى بعباده : « وأما الذين ابيضت وجوههم ففي رحمة الله » (١) وتطبيق هذا التوجيه على الحديث الثاني أن الوجود إما شرم محض أو خير محض أو مشوب من

من الخير والشر ، والاخير إما الشر غالب فيه أو لا ، فهذه أقسام أربعة والعلم
السمي بالعرش لاستقرار الموجودات فيه وعلى وفقه متعلق بجميع هذه الاقسام فن
حيث تعلقه بالأول يسمى النور الأحمر لأن منه اجمرت الحمرة أي الشرور إذ
الشر يناسب وصفه بالحمرة لكونه محلاً للفضب وكذا العلم المتعلق به لاذني ملابسة
ومن حيث تعلقه بالثاني يسمى بالنور الأبيض لان الخير من توابع الرحمة
والرحمة يناسب وصفها بالبياض كما قال تعالى : « وأما الذين ابيضت وجوههم ففي
رحمة الله » ومن حيث تعلقه بالثالث يسمى بالنور الاخضر لغلبة سواد الشر
والسواد إذا غلب النور مال الى الخضرة ، ومن حيث تعلقه بالرابع يسمى
بالنور الاصفر لأن فيه شيئاً من سواد الشر ، والسواد إذا خالط النور وسواه
او تقص عنه مال النور الى الصفرة ، فظهر أن العرش الذي هو علم لجملة الكائنات
مخلق من أنوار أربعة وإثماً قدم الاول فيه لغلبة الشرور في عالم الطبائع
الظلمانية والنفوس البشرية ولذا أيضاً قدم الثاني على الثالث واخر الرابع لقلّة
الخير المحض في عالم النفوس الهولانية .

« خلصها » ما حكاه المحقق المحدث المجلسي عن والده رحمه الله تعالى حيث
ظل : وأحسن ما سمعته في هذا المقام ما استفدته من الوالد العلامة رفع الله تعالى
مقامه وهو مما ظهر له من أنوار الكشف واليقين عند طي مقامات السالكين فاذكر
منه على الاجمال ما يناسب منه فهم او اسط الرجال وبيانه بتوفيق على تمهيد مقدمة
وهي أن بكل شيء شبيهاً ومثلاً في عالم الرؤيا وفي عالم الكشف واليمان تظهر تلك
الصور والمثل على النفوس بحسب اختلاف مراتبها في النقص والكمال فبعض
النفوس تظهر لها صورة أقرب الى ذي الصورة وبعضها أبعد وعشأن المعبر أن
يلتقل من تلك الصور الى ذوبها ، فالنور الاصفر عبارة عن العباداة ونورها كما
هو المحرّب في الرؤيا فإنه اذا رأى العالم الصفرة في المنام يوقق للعبادة وكما هو الشاهد
في جباه التهجدين من اصفرار الوانهم وضمف بشرهم ، وقد ورد في الخبر في
شأنهم أنهم البسهم الله من نوره لما خلوا به ، والنور الأبيض العلم لانه

منشأ الظهور كما هو المجرّب أن من رأى في المنام لبناً او ماءً صافياً يتيسر له علم نافع خال من الشكوك ، والنور الاحمر المحبة كما هو المشاهد من وجوه المحبين عند طغيان المحبة وقد جرب في الاحلام أيضاً ، والنور الاخضر المعرفة كما هو مجرب في الرؤيا ويناسبه الطير الاول لانه «ص» لما كان في مقام كمال العرفان كانت رجلاه في النور الاخضر وكان ثابتاً في مقام المعرفة وخائضاً في بحارها وعلى تقديره يكون مرادهم «ع» تلك المعاني إنما عبّروا عنها بهذه التسميات لقصور أفهامنا عن فهم صرف الحق كما يعرض على النفوس الناقصة في الرؤيا هذه الصّور لآما في منام طويل من الغفلة عن الحقائق كما قال «ع» : الناس نيام فاذا ماتوا انتبهوا ، وعلى هذا التحقيق يكون الضمير في قوله «ع» وهو العلم في الحديث الثاني راجعاً إلى النور الابيض ويحتمل ان يكون راجعاً الى العرش ويكون المراد به العلم وهذا ما تصل اليه الافهام القاصرة ، والاهوام الحاسرة والله العالم بحقيقة الحال واليه المرجع في البدأ والسأل .



الحديث الحادي عشر

مارويناه بالاسانيد المتقدمة عن ثقة الاسلام في الكافي ، عن العدة عن
 أحمد بن محمد بن خالد ، عن أبيه ، وعبد بن يحيى عن أحمد بن محمد بن عيسى
 عن الحسين بن سعيد ، وعبد بن خالد جميعاً عن فضالة بن أيوب ، عن محمد
 ابن عمار عن حريز بن عبدالله وعبدالله بن مسكان جميعاً عن أبي عبدالله (ع)
 أنه قال لا يكون شيء في الارض ولا في السماء إلا بهنئه الخصال السبع بمشيئة
 واردة ، وقضاء وقدر ، وإذن وكتاب وأجل ، فمن زعم أنه يقدر على قص
 واحدة فقد كهر ، قال : ورواه علي بن ابراهيم عن أبيه عن محمد بن حفص
 عن محمد بن عمار عن حريز بن عبدالله وابن مسكان مثله ، ورواه أيضاً عن
 أبيه عن محمد بن خالد ، عن زكريا بن عمران عن أبي الحسن موسى بن جعفر
 عليه السلام قال : لا يكون شيء في السموات ولا في الأرض إلا بسبع :
 قضاء وقدر ، واردة ومشيئة ، وكتاب وأجل وإذن ، فمن زعم غير هذا
 فقد كذب على الله ، أورد على الله .

المشيئة قد تقدم معناها ومن معانيها العزم : والارادة
سبك وتحقق هي تأكيد العزم والتثبت عليه ، والقدر تقدير الأمور
 طولاً وعرضاً وكيلاً ووزناً ونحوها ، والقضاء في أفعاله تعالى هو الحكم بالوجود
 في أفعالنا والحكم عليها بالثواب والعقاب ، والاذن العلم كما في قوله تعالى :
 « فأذنوا بحرب من الله ورسوله » أي كونوا على علم ، وقد يطلق على الامر
 والكتاب اللوح ، والاجل الامد الميّن ، وظاهر الحديث ينطبق على مذهب

الاشاعرة والجبورية القائلين بأن الارادة موافقة العلم بمعنى أن كل ما علم الله وقوعه فهو مراد الوقوع ، وكل ما علم الله عدم وقوعه فهو مراد العدم ، وإن جميع أفعال العباد التي صدرت منهم من الطاعات والمعاصي والكفر والزندقة مراد له تعالى ، وبقضائه وقدره وإذنه وكتابه ، وأما تطبيقه على مذهب المدلية القائلين بأنه تعالى يريد من أفعال العباد الطاعات ولا يريد المعاصي والشرور وأنه تعالى لم يأمر بالمعاصي والشرور فيحتاج انطباقه إلى توجيه إما من حيث الارادة فمن وجوه :

﴿ الاول ﴾ أن مشيئته تعالى وإرادته متعلقة بجميع الموجودات بمعنى أنه أراد أن لا يكون شيء إلا بعلمه .

﴿ الثاني ﴾ أن الارادة متعلقة بالاشياء كلها ولكن تعلقها بها على وجوه مختلفة إذ تعلقها بأفعال نفسه سبحانه بمعنى ايجادها والرضا بها لكونها كلها حسنة واقعة على وجه الحكمة ، والشر القليل تابع لطيرات كثيرة فيه ، وليس مراداً بالذات ، وتعلقها بأفعال العباد إما بالطاعات فهو إرادة وجودها والرضا بها او الامر بها ، وإما بالمباحات فهو الرخصة بها ، وإما بالمعاصي فهو إرادة أن لا يمنع منها بالجبر والقهر ، كما صرح به الصدوق في كتاب الاعتقادات او ارادة عدما كما فسر به قوله تعالى : « ولو شاء الله ما أشركوا » (١) أي ولو شاء الله عدم شركهم على سبيل الاجبار ما أشركوا ، ولكن لم يمسأ على هذا الوجه لمنافاته غرض التكليف وإنما شاء على سبيل الاختيار ليكون لهم القدرة على الفعل والترك ، وبدل على هذا المعنى ما رواه الطبرسي في احتجاجه عن الرضا (ع) قال : إرادة الله ومشيئته في الطاعات الامر بها والرضا لها والموتة عليها وإرادته ومشيئته في المعاصي النهي عنها والسخط لها والحذلان عليها ، قال السائل : فله فيه قضاء ؟ قال : نعم ما من فعل يفعل العباد من خير أو شر الا والله فيه قضاء ، قال السائل : ما معنى هذا القضاء قال الحكم عليهم بما يستحقونه من الثواب

والعقاب في الدنيا والآخرة . الحديث نقل بالمعنى .
 ﴿ الثالث ﴾ أن تملقها بأفعاله تعالى ماسرةً وتملقها بأفعال عباده على سبيل
 التجوز لأنه تعالى حيث كان هو الموجد لآلاتها والقدرة عليها ، ولم يمنع منها مع
 قدرته على المنع فكأنه أرادها .

﴿ الرابع ﴾ أن إرادته تعالى عبارة عن العلم بما في الفعل من المصلحة .
 ﴿ الخامس ﴾ أن إرادة العبد لأفعاله مخلوقة لله تعالى كما تقدم نقله عن السيد
 الداماد في تفسير قوله « ع » : خلق الله الشيئة بنفسها ثم خلق الاشياء بالمشيئة ،
 بحيث كانت مخلوقة له تعالى فكأنه طاعها مجازاً وفيه من البعد مالا يخفى ، وأما رفع
 الاشكال من حيث القضاء والقدر فلراد بالقدر العلم أو تقدير الموجودات ، والمراد
 بالقضاء في أفعالنا الحكم عليها بالثواب والعقاب كما مر عن الرضا « ع » وحكي عن
 العلامة (ره) في شرحه على التجريد أنه قال : يطلق القضاء على الخلق والأنعام قال
 الله تعالى : « ففضيبن سبع سموات في يومين » (١) أي خلقهن وأتمهن : وعلى
 الحكم والايجاب كقوله تعالى : « وقضى ربك ألا تعبدوا إلا إياه » (٢) أي
 أوجب وأزم وعلى الاعلام والايخبار كقوله تعالى : « وقضينا الى بني اسرائيل في
 الكتاب » (٣) أي اعلناهم وأخبرناهم ، ويطلق القدر على الخلق كقوله تعالى :
 « وقدر فيها أقواتها » (٤) والكتابة كقول الشاعر :

واعلم بأن ذاك الجلال قد قدر في الصحف الأولى التي كان سطر

والبيان كقوله تعالى : « إلا امرأته قدرناها من الغابرين » (٥) أي بيننا
 وأخبرنا بذلك ، اذا ظهر هذا فنقول للأشعري : ما تعني بقولك أنه تعالى قضى
 أعمال العباد وقدرها إن أردت به الخلق والايجاد ، فقد بيننا بطلانه وأن الأعمال

١١٥ سورة فصلت الآية : ١٢ .

١٢٥ سورة الاسراء الآية : ٢٢ .

١٣٥ « الاسراء » : ٤ .

١٤٥ سورة فصلت الآية : ١٠ .

١٥٥ سورة النمل الآية : ٥٧ .

مستندة اليها وإن عني به الازام لم يصح إلا في الواجب خاصة وإن عني به أنه تعالى يذنبها وكتبها وعلم أنهم سيفعلونها فهو صحيح لأنه تعالى قد كتب ذلك أجمع في اللوح المحفوظ ويذنبه ملائكته ، وهذا المعنى الاخير هو المتمين للاجماع على وجوب الرضا بقضاء الله تعالى وقدره ، ولا يجوز الرضا بالكفر وغيره من القبائح ولا ينفعهم الاعتذار بوجوب الرضا به من حيث أنه فعله وعدم الرضا من حيث الكسب لبطان الكسب أولاً ، وثانياً نقول : إن كان الكفر كسباً بقضائه تعالى وقدره وجب الرضا به من حيث هو كسب وهو خلاف قولكم ، وإن لم يكن بقضاء وقدر بطل اسناد الكائنات بأجمعها الى القضاء والقدر . انتهى .

وأما من حيث الاذن فقد عرفت أن معناه العلم والكتاب ما كتب في اللوح فلا إشكال ، أو المراد بالاذن الأمر بالطاعات أو رفع الموانع وبالكتاب الكتابة في اللوح السالوية وقيل المراد بالمشية القدرة وهي كون التفاعل بحيث إن شاء فعل ، وإن لم يشأ لم يفعل والمراد بالقدر تعلق الارادة ، وبالقضاء الایجاد ، وبالاذن رفع المانع . وبالكتاب العلم ، وبالأجل وقت حدوث الحوادث والترتيب غير مقصود إذ العلم مقدم على الشكل ، بل المقصود أن هذه الأمور مما تتوقف عليها الحوادث ويمكن حمل هذه الحاصل السبع على اختلاف مراتب التقدير في اللوح السالوية والارضية أو يكرن بعضها في الأمور التكوينية ، وبعضها في الاحكام التكليفية أو كلها في الأمور التكوينية والله العالم بحقيقة الحال واليه المرجع في البدأ والمآل .



الحديث الثاني عشر

ما روينا بالاسانيد المتقدمة ، عن ثقة الاسلام في الكافي ، عن علي بن ابراهيم ، عن محمد بن عيسى ، عن يونس بن عبد الرحمن ، عن أبان بن أبي بصير قال : قلت لأبي عبد الله (ع) : شاء الله وأراد ، وقدّر وقضى ، قال : نعم . قلت : وأحب ؟ قال : لا . قلت : وكيف شاء وأراد ، وقدّر وقضى ولم يجب ؟ قال . هكذا خرج الينا .

إيضاح قوله «ع» : لا . أي : لا يجب جميع ذلك فالنفي وارد على الإيجاب الكلي لثبوت محبته تعالى لبعض ما قضاه وأراده وقدّره كأفعاله الصادرة عنه ، وأفعال الطاعات والعبادات الصادرة من عباده ، وقوله «ع» : «هكذا خرج الينا» أي من الوحي ومن النبي وآبائنا الطاهرين ، وفيه اعراض عن التبيين العقلي بالاكتفاء بالبيان التقني لدقة الجواب ، ولأنّ فهمه محتاج إلى لطف قريحة ، أو لأنّ الحكمة تقتضي عدم بيانه للسائل ، بل وقد وجه الحديث الشريف بوجوه :

﴿الأول﴾ أن يكون المراد بالقضاء والقدر والمشيئة والارادة فيما يتعلق بأفعال العباد علمه سبحانه بوقوع الفعل وثبته في الألواح السماوية ، وشيء منها لا يصير سبباً للفعل ، بل هو تابع للفعل كالعلم ، وأما المحبة فهي عبارة عن أمره سبحانه بالشيء واثابته سبحانه عليه ، فهو لا يأمر بالمعاصي ولا يثيب عليها فصحّ اثبات القضاء وما يليه دون المحبة .

﴿الثاني﴾ أنه لما كانت المشيئة والارادة وتعلقها بإيقاع الفعل من الانسان مقارنة لمحبته وشوقه وميل قلبه الى ذلك الفعل توم السائل أنّ له سبحانه صفة زائدة

على ما ذكره وهي المحبة والشوق وميل القلب ، فأجاب (ع) بأنه : ليس له تعالى محبته ، بل اسنادها إليه مجاز ، وهي كناية عن عدم أمره ، أو عدم نهيهِ ، أو ثوابه ومدحه .

﴿الثالث﴾ أن المشيئة والارادة والتقدير والقضاء كلها من فعل الله سبحانه ، وهي حكم الله في الاشياء على حد علمه بها ؛ وأما المشيئة المراد والمقدّر المقضي الذي يقع في الوجود فأنه ربما يكون من فعل العبد الذي يطلبه من الله باستمداده ، وهو قد يكون محبوباً مرضياً كالطاعات ، وقد يكون مبغوضاً مسخوطاً كالكفر والمعاصي ، ولا شك أن الحكم غير المحكوم به والمحكوم عليه ، لكونه نسبة قائمة بها ، فلا يلزم من كون الحكم الذي من طرف الحق خيراً أن يكون المحكوم به الذي من جهة العبد خيراً ومحبوباً ، وهذا هو التحقيق في التخصي عن شبهة مشهورة ، هي أنه قد ثبت وجوب الرضا بالقضاء ، وعدم جواز الرضا بالكفر والمعاصي ، فإذا كان الكفر والمعاصي بالقضاء فكيف التوفيق .

﴿الرابع﴾ أنه لا منافاة بين تعلق الارادة والمشيئة بشيء وأن لا يحبه ، لأن تعلق المشيئة والارادة بما لا يحبه بتعلقها بتقوُّع ما يتعلق به إرادة العباد بإرادتهم وتردُّبه عليها ، فتعلقها بالذات بكونهم كدبرين مرِيدين لأفعالهم وتردُّبها على إرادتهم وتعلقها بما هو مرادهم بالتبع شر غير محبوب له ، فإن دخول الشر وما لا يحبه في متعلق إرادته بالمرض جائز فإن كل من تعلق مشيئته وإرادته بخير وعلم لزوم شره له شريّة لا تقاوم خيريته تعلقها بذلك الشر بالمرض وبالتبع وذلك التعلق بالتبع لا ينافي أن يكون المرید خيراً محضاً ، ولا يتصف بكونه شراً ومحبباً للشر ، وبآتي مزيد تحقيق لذلك .

الحديث الثالث عشر

مارويناه بأسانيدنا السالفة عن ثقة الاسلام عن هلي بن ابراهيم ، عن
 أبيه ، عن علي بن معبد عن واصل بن سائبان ، عن أبي عبد الله « ع » قال :
 سمعته يقول : امر الله ولم يشأ ، وشاء ولم يأمر ، أمر ابليس أن يسجد لآدم
 وشاء ان لا يسجد ، ولو شاء لسجد ، ونهى آدم عن اكل الشجرة وشاء أن
 يأكل منها ، ولو لم يشأ لم يأكل

ظاهر الحديث موافق لمذهب الجبرية القائلين بأنه تعالى قد يأمر بالشيء
بيانه وهو لا يريد وينهى عن الشيء وهو يريد ، وأنه يريد كل ما يدخل
 في الوجود وإن كان معصية ، ولا يريد ما لا يدخل فيه وإن كان طاعة ، بناء على
 ما بقرّر عندم من أنه تعالى خالق لافعال المباد ، فكل ما خلقه فقد أراده
 وكل ما لم يخلق لم يرده ، فأمر ابليس بالسجود ولم يرده لعدم تحققه ، ونهى
 آدم عن الأكل وأراده لتحقيقه ، ولم يرده تركه لعدم تحققه ، وأما على مذهب
 المدلية القائلين أنه تعالى كل ما يأمر به فهو يريد ، وكل ما ينهى عنه فهو
 لا يريد بل يكرهه ، وأنه تعالى يريد كل ما هو خير محض وحسن وجد أو لم
 يوجد ، ولا يريد كل ما هو شرّ وقبيح كذلك ، فيحتاج تطبيقة الى توجيهه
 يمكن بوجوه :

(أحدها) أن يكون المعنى أن الله أمر بالأشياء على وجه الاختيار
 وأرادها على وجه التثويض والاختيار ، ولم يشأ تلك الأشياء مشيئة جزم ، ولم
 يردها إرادة قسر ، وشاء شيئاً معيئة تكليفية ، وأراده إرادة تخيرية ، يعني
 أراد إيقاعه باختيار العبد ولم يأمر به على وجه القسر ، ولم يرده على وجه الجبر ؛

ثم أوضح ذلك (ع) بقوله : أمر ابليس أن يسجد لآدم على سبيل الاختيار ، وأراد منه السجود من غير قسر ولا إجبار ، وشاء أن لا يسجد بالجبر والقسر ، أو المعنى ولم يشأ أن يسجد مشيئة جبر ولم يرده ارادة قسر ، بقرينة قوله سابقاً : أمر الله ولم يشأ ، ولو شاء سجوده لآدم على القسر والجبر لسجد له ، لأن الأفعال القسرية لا تتخلف عن الفاعل القادر المختار ، ونهى آدم عن أكل الشجرة على وجه الاختيار وكره منه أكل ثمرتها من غير قسر ولا إجبار ، وشاء أن يأكل منها باختياره ، أي لما شاء الاختيار له ، فكأنه شاء ما اختاره ، أو شاء أن يكون له اختيار في أكله منها ، وأراد أن لا يكون مجبوراً في تركه ، ولو لم يشاء أن يكون له اختيار في أكله ويكون مجبوراً على تركه لم يأكل ، لأن الجبور على ترك الشيء ومسلوب الاختيار في فعله لا يقدر على الاثبات بذلك الشيء ، وحيث أكل علم أنه صاحب القدرة والاختيار فيه ، وأنه تعالى أراد أن يكون فعل العبد وتركه بقدرته حفظاً لنظام التكليف ، وتحقيقاً لمعنى الثواب والعقاب .

(ثانيها) أن يكون المراد بالمشيئة العلم ، ويؤيده ما روي عن الفقه الرضوي حيث قال عليه السلام : قد شاء الله من عباده المصيبة وما أراد ، وشاء الطاعة وأراد منهم ، لأن المعية مشيئة الأمر ، ومشية العلم وإرادته إرادة الرضا ، وإرادة الأمر أمر بالطاعة ورضى بها ، وشاء المصيبة يعني : علم من عباده المصيبة ولم يأمر بها الخبر ، ويكون المعنى أنه أمر بشيء ولم يعلم وقوع ذلك الشيء لعلمه بعدم وقوعه ، فلا يتعلق علمه بوقوعه ، وشاء يعني : علم وقوع الشيء ولم يأمر به لسكونه غير مرضي له ، وقد ورد في بعض الاخبار أنه عليه السلام سُئل عن شيء لا يعلمه الله ، فقال «ع» : إن الله لا يعلم أن له شريكاً .

(ثالثها) أن يكون المراد بمعية الطاعة هداياته وألطفه الخاصة التي ليست من ضروريات التكليف ومعية المصيبة خذلانه وعدم فعل تلك الألفاظ بالنسبة إليه وشيء منها لا يوجب جبره على الفعل والترك ، ولا ينافي استحقات الثواب والعقاب .

(رابعها) أن معنى قوله «ع» : أمر الله ولم يشأ هو : أنه تعالى أمر بشيء ولم يرد تعلق علمه بوقوع ذلك الشيء لعلمه بعدم وقوعه ، ومعنى قوله عليه السلام : وشاء ولم يأمر هو : أنه أراد تعلق علمه بوقوع شيء لعلمه بوقوعه ، ولم يأمر بذلك الشيء لأنه يكرهه .

(خامسها) أن المراد تهيئة أسباب فعل العبد بعد إرادة العبد ذلك الفعل .
 (سادسها) أنه لما اقتضت المصلحة بتكليف من علم الله منه المصيبة وكلفه مع علمه بذلك ووكله الى اختياره ، ففعل تلك المصيبة فكأنه شاء صدوره منه ، وكذا في الطاعة اذا علم صدوره منه ، فيسمى ذلك مشيئة مجازا ، وهذا مجاز شائع كما اذا أمر المولى عبده بأوامر وخيره في ذلك ومكثته على الفعل والترك مع علمه بأنه لا يأتي بها فيقال له : أنت فعلت ذلك إذ كنت تعلم أنه لا يفعل ، ومكثته ووكله الى نفسه .

(سابعها) أن يقال المراد بالمفيدة عدم جبره على فعل الطاعة أو ترك المصيبة ، وبعبارة أخرى مسمى عدم المشيئة مشية العدم وهو قريب مما قبله بل يرجع اليه (ثامنها) أنه إسناد لفعل إلى العلة البعيدة ، فإن العبد وقدرته وإرادته لما كانت مخلوقة لله تعالى فهو جل وعلا علة بعيدة لجميع أفعاله .

(تاسعها) ما تقدمت الإشارة اليه في الخبر السابق من المشيئة بالتبعية وربما يحقق بوجه أوضح اخذاً مما حققه بعض الأفاضل في توجيه قوله «ع» : لا جبر ولا تفويض ، بل أمر بين الأمرين ، وهو أن فعل العبد واقع بمجموع القدرتين قدرة الله وقدره العبد ، والعبد لا يستقل في إيجاد فعله بحيث لا دخل لقدرة تعالى فيه ، بمعنى أنه أقدر العبد على فعله ، بحيث يخرج عن يده أزمة الفعل للتدوير للعبد مطلقاً ، كما ذهب اليه الفووضنة أو لا تأثير لقدرة تعالى فيه وإن كان قادراً على طاعة العاصي جبراً لعدم تعلق إرادته بجبره في أفعاله الاختيارية كما ذهب اليه المنزلة ، وهذا أيضاً نحو من التفويض ، وليس قدرة العبد بحيث

لا تأثير له في فعله أصلاً سواء كانت كاسبة كما ذهب اليه الأشعري ويؤهل مذهبه الى الجبر ، ام لا تكون كاسبة أيضاً بمعنى أن لا يكون له قدرة واختيار أصلاً بحيث لا يكون فرق بين مشي زيد وحركة المرتعش كما ذهب اليه الجبرية ، وهم جهم ابن صفوان ومن تبعه ، وهذا معنى الأمر بين الأمرين ، ولما كانت مشيئة العبد وإرادته وتأثيره في فعله جزءاً خيراً للعة التامة وإتباعاً يكون تحقق الفعل والترك مع وجود ذلك التأثير وعدمه فينتفي صدور القبيح عنه تعالى ، بل إنما يتحقق بالمشيئة والارادة الحادثة بالتأثير من العبد الذي هو متمم للعة التامة ، ومع عدم تأثير العبد والكف عنه بإرادته واختياره لا يتحقق فعله بمجرد مشيئة الله سبحانه وإرادته وقدرته إذا لم يتحقق مشيئة وإرادة وتعلق إرادة منه تعالى بذلك الفعل مجرداً عن تأثير العبد فحينئذٍ الفعل لا سبباً القبيح مستند الى العبد ، ولما كان مراده تعالى من إقداره العبد في فعله وتمكينه له فيه صدور الأفعال عنه باختياره وإرادته اذا لم يكن مانع أي فعل أراد واختار من الايمان والكفر والطاعة والمعصية ولم يرد منه خصوص شيء من الطاعة والمعصية ، ولم يرد جبره في أفعاله ليصح تكليفه لأجل المصلحة المتقتضية له وكأنه بمد ذلك الاقدار باعلامه بمصالح أفعاله ومفاسدها في صورة الامر والنهي لأنهما منه تعالى من قبيل أمر الطبيب للمريض بشرب الدواء النافع ونهيه عن أكل الغذاء الضار ، فن صدور الكفر والمعصيان عن العبد بإرادته المؤثرة واستحقاقه بذلك العقاب لا يلزم أن يكون العبد غالباً عليه تعالى ، ولا يلزم مجزه تعالى كما لا يلزم غلبة المريض على الطبيب ، ولا عجز الطبيب إذا خالقه المريض وهلك ، ولا يلزم أن يكون في ملكه أمر لا يكون بمشيئة الله تعالى وإرادته ، ولا يلزم الظلم في عقابه لأنه فعل القبيح بإرادته المؤثرة وطبيعة ذلك الفعل توجب أن يستحق فاعله العقاب ، ولما كان مع ذلك الاعلام من الأمر والآثمى بواسطة الحجج عليهم السلام اللطف والتوفيق في الخيرات والطاعات من الله جل ذكره ، فافعل الانسان من حسنة فالاولى أن يسند وينسب فعلها اليه تعالى لأنه مع اقداره وتمكينه له وتوفيقه للحسنات أعلمه بمصالح الايمان بالحسنات ومضار تركها ،

والكف عنها بأوامره ، وما فعله من سيئة فمن نفسه لأنه مع ذلك أعلمه بمفاسد
الايان بالسيئات ومنافع الكف عنها بنواهيها وهذا من قبيل إطاعة الطبيب
ومخالفته فإنه من أطاعه وبره من المرض يقال : عالجه الطبيب ، ومن خالفه
وهلك يقال : أهلك نفسه بمخالفته للطبيب : وهذا تحقيق لطيف تتحل به شبهة
الجبر والاختيار ، ويتضح به معنى الأمر بين الأمرين ، وحينئذ فعنى قوله أمر
الله ولم يشأ أنه أعلم العباد وأخبرهم بالأفعال النافعة لهم كالإيمان والطاعة ، ولم
يشأ صدور خصوص تلك الأفعال عنهم كيف ولو شاء ولم يصدر عن بعضهم ثم
عجزه تعالى ومغلوبيته تعالى عن ذلك علواً كبيراً بل إنما شاء صدور الأفعال
عنهم بقدرتهم واختيارهم أي فعل أرادوه فإشأ الله كان ومعنى قوله : شاء ولم
يأمر أنه : شاء صدور الأفعال عن العباد باختيارهم أي فعل أرادوه ، ولم يأمر بكل ،
أرادوا بل نهامهم عن بعضه وأعلمهم بمضرته كالسكر والمصيان فقوله : امر إبليس أن
يسجد لآدم أي أعلمه بأن سجوده لآدم نافع له ، وكفاه عنه مضره له ، وشاء أن
لا يسجد يعني لم يشأ خصوص السجود ولو شاء خصوص السجود منه لسجد لاستحالة
عجزه تعالى وغلبة إبليس عليه ، بل إنما شاء صدور أيها كان من السجود وركه
أي كفه بإرادته واختياره ، ولم يسجد إبليس أي كف عن السجود بإرادته فهو
تعالى لاجل ذلك شاء كفه ، ولما كان الكف إنما يتحقق بمشيئة إبليس وإرادته
المؤثرة وهي جزء أخير لعملة التامة فلذا يستحق إبليس النعم والمقاب . والقبح
صادر عنه لا عن الله تعالى ، وكذلك الكلام في نهي آدم عن أكل الشجرة .
أقول : وهذا يرجع الى ما سبق وذكرناه لما فيه من زيادة الايضاح وما ينحل
به معنى الأمر بين الأمرين .

(عاشرها) حملها على التقية لكونها موافقة لأصول الجبرية وأكثر المخالفين
منهم ؛ ويؤيده ما رواه الصدوق في العيون والتوحيد بإسناده عن الحسين بن خالد
قال : قلت لرضا «ع» : يا بن رسول الله إن الناس ينسبوننا الى القول بالتشبيه
والجبر لما روي من الأخبار في ذلك عن آبائكم الأئمة عليهم السلام ، فقال «ع» :

يا بن خالد اخبرني عن الاخبار التي رويت عن آبائي الأئمة في التشبيه أكثر أم
 الاخبار التي رويت عن النبي (ص) في ذلك ؟ فقلت بل ما روي عن النبي (ص) في
 ذلك أكثر ، قال : فليقولوا إن رسول الله (ص) كان يقول بالتشبيه والجبر ،
 إذا قلت له انهم يقولون : ان رسول الله لم يقل من ذلك شيئاً ، وإنما روي عليه
 قال : فليقولوا في آبائي عليهم السلام انهم لم يقولوا من ذلك شيئاً ، وإنما روي
 عليهم ، ثم قال « ع » : من قال بالتشبيه والجبر فهو كافر مشرك ، ونحن
 منه براء في الدنيا والآخرة ، يا بن خالد انما وضع الاخبار عننا في التشبيه والجبر
 الغلاة الذين صدروا عظمة الله ، فن أحبهم فقد أبغضنا ، ومن أبغضهم فقد
 أحبنا . الخبر .



الحديث الرابع عشر

ما روينا بالاسناد عن شيخنا المتقدم عن علي بن ابراهيم عن المختار بن محمد الهمداني ومحمد بن الحسن وعبد الله بن الحسن العلوي جميعاً عن الفتح بن يزيد الجرجاني عن ابي الحسن (ع) قال : ان لله ارادتين ومشيئين ، ارادة حتم ، و ارادة عزم ، بنهي وهو يشاء ، وبأمر وهو لا يشاء ، أو ما رأيت انه نهي آدم وزوجته ان يأكلا من الشجرة وشاء ذلك ، ولو لم يشاء أن يأكلا لما غلبت مشيئتها مشيئة الله تعالى وامر ابراهيم ان يذبح اسحاق ولم يشأ ان يذبحه ، ولو شاء ان يذبحه لما غلبت مشيئة ابراهيم مشيئة الله ، ورواه الصدوق في التوحيد الا انه قال وامر ابراهيم يذبح ابنه وشاء ان لا يذبحه

الكلام في هذا الخبر كالذي قبله ، أي أنه تعالى نهاهما عن أكل الشجرة **بإياديه** وشاء ذلك ، أي أكلها منها باعتبار أنه لم يجبرهما على الترك ، ولو لم يقأ أن يأكلا يجبره لها على النهي عنه ومشيئته لتركة حتما لما غلبت مشيئتها للأكل مشيئة الله تعالى لكونها مجبورين مقهورين فلا يمكنهما الاثيان بفعل فضلا عن أن تغلب مشيئتها معية القاهر ، وباقى الوجوه السابقة تجري هنا . وقال الصدوق بمد إيراد هذا الخبر : إن الله تعالى نهي آدم وزوجته عن أن يأكلا من الشجرة ، وقد علم أنها يأكلا منها ، لكنه عز وجل شاء أن لا يحول بينهما وبين الأكل منها بالجبر والقدرة كما منعهما من الأكل منها بالنهي والجزر ، فهذا معنى مشيئته فيها ولو شاء عز وجل منعهما من الأكل بالجبر ثم أكل منها لسكانت مشيئتها قد غلبت مشيئة الله كما قال العالم تعالى الله عن المجزعلوا كبيرا . انتهى .

تفسيه

قوله عليه السلام : لما غلبت مشيئة ابراهيم مشيئة الله ربما ينافي ظاهر الادلة العقلية والنقلية الدالة على عصمة الانبياء وأنهم لا يشاؤون الا ما شاء الله ، ويمكن الجواب بأن المراد بمشيئة ابراهيم « ع » محبته الطبيعية لبقاء ولده وذلك لا ينافي ارادة الطاعة من نفسه والمزم عليها والتسليم لامر الله سبحانه وتعالى عليه الآية بقوله : « فلما أسلما وتلاه للجبين ، ونا ديناه أن يا ابراهيم قد صدقت الرؤيا » (١) وإلا فغاشا الخليل أن يشاء إلا ما شاء خليله .

تبصرة

ظاهر الحديث برواية ثقة الاسلام أنّ الذبيح اسحاق بن سارة وقد حكى اتفاق أهل الكتابين على ذلك وذهب بعض العامة اليه وقليل من أصحابنا ، وروى الكليني في باب حج ابراهيم من الكافي رواية أخرى تمنع من ذلك ، فلمه قائل بذلك أو مائل اليه ، والمشهور بين أصحابنا رواية وقولاً أنّ الذبيح اسماعيل وهو الذي دلت عليه أكثر الاخبار ، ورواه الصدوق في العيون ومعاني الاخبار ، ويمكن حمل هذا الخبر على التقيّة ، أو يجمع بينه وبينها بأنه عليه السلام أمر أولاً بذبح اسحاق ثم نسخ وأمر بذبح اسماعيل والاقدام على الذبح وفعل مقدّماته إنما وقع فيه .

الحديث الخامس عشر

ما رويناه بالأسانيد المتقدمة عن رئيس المحدثين محمد بن بابويه في كتاب التوحيد عن أبيه عن علي بن ابراهيم بن هاشم عن أبيه ، عن علي بن معبد ، عن درست بن أبي منصور عن فضيل بن يسار قال : سمعت أبا عبد الله «ع» يقول : شاء وأراد ولم يجب ولم يرض ، شاء أن لا يكون شيء إلا بعلمه ، وأراد مثل ذلك ، ولم يجب أن يُقال له : ثالث ثلاثة ، ولم يرض لعباده الكفر .

إيضاح قوله عليه السلام شاء أن لا يكون شيء إلا بعلمه ، وأراد أي : أنه شاء بالمشيئة الحتمية وأراد بالارادة الجزمية ، أن لا يكون شيء إلا بعلمه وعلى طباق ما في علمه بالنظام الاعلى ، وما هو الخير والأصلح ولو ازماها ، وهذا هو أحد المعاني لتعلق معييته وإرادته بكل شيء خيراً كان أو شراً ، ولم يجب الشرور اللازمة التابعة للخير والأصلح كأن يُقال : ثالث ثلاثة وأن يكفر به ولم يرض بهما ، أو أن للمعنى أنه تعالى لم يجب ولم يرض أي لم يأمر بهما بل جعلها منهيًا عنهما ، ولم يجعلهما بحيث يترتب عليهما النفع بل بحيث يترتب عليهما الضرر ، والحبّة في حق العبد ميل النفس وسكونه بالنسبة الى مواقيبه وملاجه عند تصوّر كونه موافقاً وملايماً له ، وهذا مستلزم لارادته إتيانه ، ولما كانت هذه الحبّة متمتعة في حقه تعالى أريد به لازمها .

تبصرة

كحرف قوله «ع» ولم يرض لعباده الكفر قيل فيه ردّ على الأُشاعرة حيث قالوا : إنه تعالى أراد الكفر من الكافر وأراد أن يقال له ثالث ثلاثة بناءً على

ما تقرّر عندهم من أنه تعالى أراد كلّ ماله حظ من الوجود وإذا أرادها فقد أحبها ورضيها لأن حبّه تعالى للشيء ورضاه عبارة عن الارادة ، كما صرّحوا به في كتبهم وصرّح به أصحابنا ، ومن ثمّ قال ابن القيم الحنبلي وابن هشام على ما نقل عنهما شارح كشف الحق : انّ هؤلاء الاشاعرة يقولون انّ كل ما شاء الله وقضى فقد أحبّه ورضيه ، ولما رأى جماعة المتأخرين منهم شناعة هذا القول وقبحه حاولوا التحرز عنه ، فقال بعضهم : إرادته تعالى لجميع الاشياء حتى الكفر وغيره عبارة عن تقديرها وتقديره للكفر لا يوجب أن يحبّه ورضاه ، وقال صاحب المواقف : الرضا عبارة عن ترك الاعراض والله يريد الكفر للكافر ويمرض عنه ويؤاخذ به ، ويؤثمه أن العبد لا يريد الآلام والامراض وليس مأموراً بإرادتها وهو مأمور بترك الاعراض عنها .

والجواب عن الأول : أنّ الارادة لم تنجي لغة ولا عرفاً ، بمعنى التقدير ولم يصطلح عليه سوى هذا القائل ، ولهذا لم يتمسكوا في دفع هذه الشناعة العظيمة عن أنفسهم بهذا القول ، مع أنه لا ينفعهم أصلاً لأنّ أفعال العباد كلها مخلوقة له تعالى عندهم ولا معنى لخلق الفاعل المختار لها بدون إرادتها فالتبجح بحاله .

والجواب عن الثاني بوجوه :

﴿ الأول ﴾ أنه لم يثبت في اللغة ولا في العرف : أنّ الرضا عبارة عن ترك الاعراض ، بل الثابت فيها أنه : عبارة عن الارادة ، وبذلك يشرح كلام ابن القيم في شرح منازل السائرين وكلام الآبي في كتاب : (إكمال الاكمال) وكلام بعض شراح (نهج البلاغة) حيث قال : المحبة إرادة هي مبدأ فعل ، وأما محبته تعالى للشيء هي إرادته ، والرضا قريب من المحبة ويشبه أن يكون أعمّ منها لأنّ كلّ محبّ راض بما أحبه ، ولا ينمكس ، وقد قيل أنّ الرضا على ما يقتضيه القرآن مستلزم للارادة أو إرادة مخصوصة ، ولعلّ تلك الارادة مخصوصة هي التي ذهب اليها بعض الاصحاب من أنّ الرضا إرادة متعلقة بالامور الحسنة من حيث هي كذلك .

﴿ الثاني ﴾ أن إرادة الكفر من الشخص والاعتراض عليه قبيح بحسب العقل فلا يصح اسناده إليه تعالى .

﴿ الثالث ﴾ أن ترك الاعتراض، متحقق في المباحات والمكروهات ، ولا يقال أنه تعالى راضٍ عن المباد بفعلها

﴿ الرابع ﴾ أن التأييد المذكور في محل المنع ، لأن رضاه المبد بالآلام عبارة عن إرادتها ترجيحاً لإرادته تعالى على إرادته نفسه وترك الاعتراض تابع لتلك الإرادة والله العالم .

الحديث السادس عشر

مارويناه بالاسانيد السالفة عن رئيس المحدثين محمد بن بابويه في الخصال عن اقطان وهلي بن احمد بن موسى عن زكريا القطان عن ابن حبيب عن أبي بهلول عن أبي معاوية الضرير عن الأعمش عن جعفر بن محمد (ع) قال ابن حبيب وحدثني عبد الله بن محمد بن ناظويه عن علي بن عبد المؤمن الزهفراني عن مسلم بن خالد الزنجي عن جعفر بن محمد (ع) عن أبيه عن جده ، قال ابن حبيب وحدثني الحسن بن سنان عن أبيه عن محمد بن خالد البرقي عن مسلم بن خالد عن جعفر بن محمد « ع » قالوا : كانوا ثلاثة عشر صنفاً ، وقال تميم ستة عشر صنفاً من أمة جدى « ع » لا يحبوننا ولا يحبوننا إلى الناس ، ويفضوننا ولا يتولوننا ، ويتخذون الناس عتاء ، فهم أعداؤنا حقاً ، لهم نار جهنم ولهم عذاب الحريق ، قال : قلت : بينهم لي يا أبا عبد الله شرهم ، قال : الزايد في خلقه فلا ترى أحداً من الناس في خلقه زيادة إلا وجدته لنا مناصباً ، ولم تجده لنا موالياً ، والناقص الخلق من الرجال

فلا ترى لله عز وجل خلقاً ناقص الخلقة إلا وجدت في قلبه علينا غملاً
والاعور باليمين للولادة فلا ترى لله خلقاً وله أعور اليمين إلا كان لنا محاربا، ولأعدائنا
مسالماً ، والفرييب من الرجال فلا ترى لله عز وجل غريباً ، وهو الذي قد
طال عمره فلم يبيض شعره وترى لحيته مثل حنك الغراب إلا كان علينا موابياً
ولأعدائنا مكثراً . والحاسوك من الرجال فلا ترى منهم أحداً إلا كان لنا شتاً ما
ولأعدائنا مداحاً . والأفرع من الرجال فلا ترى رجلاً به فرع إلا وجدته هماً
لأزاً مشاءً بالغميمة علينا ، والمفصص بالخضرة من الرجال فلا ترى منهم أحداً
- وهم كثيرون - إلا وجدته يلقانا بوجه ويستدبرنا بآخر ، يبتغي لنا الفوائل .
والمنبوذ من الرجال فلا تلتق منهم أحداً إلا وجدته لنا عدواً مضلاً مييناً . والابوص
من الرجال فلا تلتق منهم أحداً إلا وجدته يرصد لنا المرصد ويقعد لنا ولشيعتنا مقعداً
ليضلنا بزعمه عن سواء السبيل . والمجنوم وهم أصحاب جهنم هم لما واردون .
والمنكوح فلا ترى منهم أحداً إلا وجدته يتغنى بهجائنا ويوكب علينا . وأهل
مدينة تسمى سجستان هم لنا أهل عداوة ونصب ، وهم شر الخلق والخليقة ،
عليهم من العذاب ما على فرعون وهامان وقارون . وأهل مدينة تسمى الري
هم أعداء الله وأعداء رسوله ، وأعداء أهل بيته ، يرون حرب أهل بيت رسول الله
جباراً ، ومالم مضاً ، فلمم عذاب الخزي في الحياة الدنيا والآخرة ، ولم عذاب
مقيم . وأهل مدينة تسمى الموصل هم شر من على وجه الأرض . وأهل مدينة
تسمى الزوراء تبني في آخر الزمان ، يستشفون بدمائنا ، ويتقرّبون بيفضنا يوالون
في عداوتنا ، ويرون حربنا فرضاً وقتالنا حتماً ، يابني فاحذر هؤلاء ثم احذرهم
فانه لا يخلو اثنان منهم بأحد من أهلك إلا هموا بقتله .

واللفظ تميم من أول الحديث إلى آخره .

توضيح و « المللكوك » بالضم والفتح : شديد السواد . و « المفصص بالخضرة » : هو الذي تكون عينه زرقاء كالفص ، والقص أيضاً : حدقة العين وفي بعض النسخ بالضادين المعجمتين وهو تصحيف . و « المنبوذ » : ولد الزنا . و « الزوراء » : هي بغداد ، ولعله قد سقط أحد الستة عشر من النسخ أو الرواه ثم أن الصدوق روى نحو هذه الأخبار جملة بهذا المضمون وتطبيقها على طريقة أهل المدل بعد تسليم صحة صدورها لا يخلو من اشكال ، ومع ذلك فهي مخالفة للوجدان ، لأن كثيراً من الأفراد المذكورين من كمال المؤمنين ، وهم في غاية الصلاح والورع والتقوى ، وكثيراً من البلدان المذكورة أهلها مؤمنون موالون لأهل البيت مبغضون لأعدائهم .

ويمكن أن يقال : إن الحديث محمول على الغالب ، وإن بعض البلدان كاري يكون هذا لبيان حلهم في تلك الازمان لا يبان حلهم إلى يوم القيامة ، وأما الاشكال في أن هؤلاء إذا كانوا قد خلقوا هكذا وما صدر عنهم لازم من خلقهم فأى تقصير لهم ، ويكون تمديبهم وعقابهم خلاف العدل ، فيمكن رفعه بأن الله سبحانه وتعالى لما علم أنهم يكونون أشراً باختيارهم خلقهم بهذه الصفات ، وجعلهم من أهل تلك البلدان من غير أن يكون لتلك الأحوال مدخل في أعمالهم ، أو المراد : أنهم في درجة ناقصة من الكمال ، غير قابلين لمعالى الفضائل والكمالات من غير أن يكونوا مجبورين على القبائح والسيئات ، ويمكن إجراء بعض الوجوه المتقدمة في « الطينة » هنا ، والله العالم بمحقق الأحوال .

الحديث السابع عشر

مارويناه بأسانيدنا المتقدمة عن ثقة الاسلام في الكافي عن علي بن محمد رفته عن شعيب المرقوفي ، عن أبي بصير قال : كنت بين يدي أبي عبد الله عليه السلام جالساً وقد سأله سائل فقال : جُعلت فداك يا بن رسول الله من أين لحق الشقاء أهل المصيبة حتى حكم لهم في علمه بالنداب على عملهم ؟ فقال أبو عبد الله « : أيها السائل حُكِّمَ اللهُ عزَّ وجل لا يقوم له أحد من خلقه بحقه فلما حكم بذلك وهب لأهل محبته القوة على معرفته ، ووضع عنهم ثقل العمل بحقيقة ما هم أهل ، ووهب لأهل المصيبة القوة على مصيبتهم لسبق علمه فيهم ، ومنهم إطاعة القبول منه ، فوافقوا ما سبق لهم في علمه ، ولم يقدرُوا أن يأتوا حالاً تنجيهم من عذابه ، لأنَّ علمه أولى بحقيقة التصديق ، وهو معنى : شاء ما شاء وهو سرّه .

وهذا الخبر من غوامض الأخبار ، ويحتاج في تطبيقه على قواعد المدلية وأصول الامامية إلى نوع تكلف .

وقد روى الصدوق هذا الخبر بمينه بهذا الاسناد عن الكليني هكذا : من أين لحق الشقاء أهل المصيبة حتى حكم لهم في علمه بالنداب على عملهم ، فقال عليه السلام : أيها السائل عَلِمَ اللهُ عزَّ وجل ألا يقوم أحد من خلقه بحقه ، فلما علم بذلك وهب لأهل محبته القوة على معرفته ، ووضع عنهم ثقل العمل بحقيقة ما هم أهل ، ووهب لأهل المصيبة القوة على مصيبتهم ، لسبق علمه فيهم ، ولم يمنهم إطاعة القبول منه ، لأنَّ علمه أولى بحقيقة التصديق فوافقوا ما سبق لهم

في علمه وان قدروا أن يأتوا خلافاً لتعجبهم من مصيبتهم ، وهو معنى شاء ما شاء وهو سره . انتهى .

وهو أقل اشكالا وأظهر انطباقاً على مذهب المدلية إلا أن أمره عجيب ، فإن الموجود في الكافي كما نقلنا ، ولعلّ النسخة التي كانت عنده هكذا ، ولا يخلو من غرابة أيضاً لتطابق النسخ الموجودة في أيدينا على ما ذكرت ، أو ظنّ أنه رحمه الله غيره ليطابق مذهب المدلية أغرب أيضاً .

وكيف كان فلا بدّ من توجيه الحديث الاول فنقول : إن سؤال السائل يحتمل أن يكون المقصود منه : إن العلم لما كان تابعاً للمعلوم كيف تقدم عليه ؟ وتوهم أنه يجب تأخره عن المعلوم ، وجوابه حينئذ وإن كان ظاهراً وهو : أن تابعيته لا تستدعي تأخره عنه بحسب الزمان ، إلا أنه عليه السلام لم يجب عنه لقصور فهم السائل ، ويحتمل أن غرض السائل معرفة حقيقة علمه تعالى أنه إما حصولي أو حضوري ، فإن كان حصولياً فحصول الصورة لا تتصور في حقه تعالى وإن كان حضورياً فهو إما يكون بمد وجود المعلوم ، ولما كانت هذه المسألة من أدقّ المسائل ، وقد تحيرت فيها عقول الحكماء والمتكلمين ، ودهشت فيها أفهام الفحول المارفين ، ولم يعرف حقيقة ذلك من عدى الأئمة الطاهرين ، فأجاب « ع » بأن هذا من الغوامض ، وسبيل التشريع فيه وفي أمثاله التسليم جملة ، وعدم الخوض فيه تفصيلاً والنهي عن التفكير في حقيقته ، إذ كما يمتنع إدراك حقيقة ذاته تعالى فكذا يمتنع إدراك كنه صفاته ، ويحتمل -- وهو الأظهر -- أن يكون غرض السائل السؤال عن سبب أصل السعادة والشقاوة وصيرورة بعض الخلق كفاراً وبعضهم مؤمنين ، وفرقة فساداً وأخرى صالحين ، ولما كان هذا من غوامض مسائل القضاء والقدر ، اندي لا تدركه عقول البشر ، أجابه عليه السلام : بأن حكم الله لا يقوم له -- أي : لمعرفته وأسراره -- أحد من خلقه بحقه ، أي : بحق الحكم أو بحق القيام ، كما قال أمير المؤمنين عليه السلام -- وقد سأله سائل عن القدر -- فقال : بحر صبق فلا تلجه . ثمّ سأله ثانية فقال : طريق مظلم فلا تسلكه . ثمّ

سأله نائلة فقال : سرّ الله فلا تتكلمه . ثمّ قال عليه السلام : فلما حكم ذلك وهب لأهل محبته ، أي : للذين علم أنهم سيعبرون على طاعته ، ويقومون على أمره ونهيه ، ويسلكون باختيارهم سبيل محبته ، والاضافة يحتمل أن تكون إلى الفاعل أو إلى المفعول ، أي : الذين أحبهم لعلمه بأنهم يطيعونه ، أو الذين يجبّون القوّة على معرفته ، ولعلّ المراد بهذه القوّة هي الملكة الراسخة التي يقتدر بها على الطاعات بسهولة وإقبال . وإلا فالقوّة التي هي عبارة عما يصلح للتأثير ، ويمكن ارتباطه بالفعل لا اختصاص لها بهم ، ووضع عنهم ثقل العمل بالتوفيقات والهدايات والألطف الخاصة بحقيقة ما هم أهل من الاتيان بالطاعات والاجتناب عن المنهيات ، والقوّة والاعانة منه تعالى لطفاً وإكراماً ، والفعل منهم على سبيل الاختيار ، وهب لأهل المعصية : لعلّ الهبة هنا على سبيل التهمك ، أو يقال إعطاء أصل القوّة لطف ورحمة ، وباستعمال العبد لها في المعصية تصير شراً ، وأنهم لما كانوا طالبين للمعصية راغبين فيها : فكأنهم سألوا ذلك وهبهم القوّة على محصينهم ، وفي إضافة المحبة والمعرفة اليه تعالى والمعصية إليهم لطف واضح ، وإشارة إلى أن المعرفة والمحبة لما كانت من ألطف تعالى وهداياته وجب أن تضاف اليه : والمعصية لما كانت من مقتضيات قوسهم وجب أن تضاف إليهم ، والمراد بمحصينهم : المعصية التي يفعلونها بإرادتهم واختيارهم لسبق علمه فيهم بما يصيرون اليه من المعصية والمخالفة إذ علم تعالى أن التكليف لا يتم إلا بإعطاء الآلة وإلا لكانوا مجبورين على الترك ، ومنهم إطاقة القبول منه في الطاعات وسلوك سبيل الخير ، والظاهر أن (منع) مصدر مضاف إلى الفاعل عطف على ضمير (فيهم) وإعادة حرف الجر غير لازمة كما عليه جملة من محققي التحوين ، ووجد في القرآن المبين كقوله تعالى : « وا تقوالله الذي تسألون به والارحم » (١) فيمن قرأ بالجرّ ، أي ولسق علمه في منهم أنفسهم لطاقة القبول ، ويحتمل أن يكون عطفاً على سبق ، وتكون اللام فيها لام العاقبة ، كما في قوله تعالى : « فالتقطه آل فرعون ليكون لهم

عدواً « ١٥ » أي وهب تعالى لهم القوة مع أنه كان يعلم عدم إطاعتهم ، وتصييرهم أنفسهم بحيث كأنهم لا يطيقون القبول منه ، ويحتمل أن يكون منهم بصيغة الماضي ، ويكون المراد ترك الالطاف الخاصة ، فلما لم يلاطف تعالى بهم فكأنه منهم القبول ، كما في قوله تعالى : « ختم الله على قلوبهم » « ٢٤ » والمقصود أنه تعالى سلب منهم الالطاف الخاصة والتوفيق والاعانة بسبب ابطالهم الاستعداد الفطري لإطاعة القبول منه ، وإفسادهم القوة المدة لقبول الطاعة ، ولا يلزم من ذلك جبر ولا ظلم ، لأن الجبر إنما يلزم لو لم يهب لهم القوة على الطاعة ، وإطاعة القبول ، والظلم إنما هو وضع الشيء في غير موضعه ، وهم بسبب ذلك الإبطال والاستعداد خرجوا عن استحقاق الاعانة والتوفيق ، فواقعوا بالقاف والعين ، وفي بعض النسخ بالقاف والقاف ماسبق لهم في علمه تعالى من المعاصي الموجبة لمذابهم ، ولم يقدروا قدرة تامة بسهولة كما كانت للفريق الأول عند الألفاظ الخاصة أن يأتوا حالاً تنجيهم من عذابه لأن علمه أولى بحقيقة التصديق أي إنما صاروا كذلك لأن علمه تعالى لا يتخلف ، لا لأن العلم آلة ، بل لأن علمه سبحانه لا محالة يكون موافقاً للمعلوم ، وهو معنى شاء ما شاء وهو سره أي : معنى مشيئة الله وسرها ، هو هذا المعنى أي : علمه مع التوفيق لقوم ، ومع الخذلان لآخرين على وجه لا يصير شيء منها سبباً للاجبار على الطاعة أو المعصية .

وقال المحدث الكاشاني في الرافي بمد هذا الحديث ما لنفذه : يمكن الإشارة إلى سر ذلك لأنه من المتعمقين وإن كان الظاهريون بمزل عن فهمه ونيله ، بأن يقال : لما كان الخلق م المعلومون لله سبحانه وهو العالم بهم والمعلوم يعطي العالم ويحمله بحيث يدرك ما هو عليه في نفسه ولا أثر للعلم في المعلوم بأن يحدث فيه ما لا يكون في حد ذاته ، بل هو تابع للمعلوم ، والحكم على المعلوم تابع له ، فلا حكم من العالم على المعلوم ، إلا بالمعلوم ، وبما يقتضيه بحسب استعداد الكلي

(١) سورة القصص الآية : ٨ .

(٢) سورة البقرة الآية : ٧ .

والجزئي ، فما قدر سبحانه على العبد الكفر والمصيان من نفسه ، بل اقتضاه اعيانهم وطلبهم بالسنة استعداداتهم أن يحملهم كافرين أو عاصياً كما يطلب عين الصورة الكافية الحكم عليها بالنجاسة الميضية ، فما كانوا في علم الله سبحانه ظهروا به في وجوداتهم الميضية فليس للحق إلا إفاضة الوجود عليهم ، والحكم لهم وعليهم فلا يحمدوا إلا أنفسهم ولا يذموا إلا أنفسهم ، ولا يبقى للحق إلا حمد إفاضة الوجود ، لأن ذلك له لا لهم ، فلذلك قال : « ما يبدل القول لدي وما أنا بظلام للمبيد » « ١ » أي ما قدرت عليهم الكفر الذي يشقيهم ثم طالبتهم بما ليس في وسعهم أن يأتوا به ، بل ما علمناهم إلا بما علمناهم ، وما علمناهم إلا بما أعطونا من نفوسهم مما هم عليه ، فإن كان ظلماً فهم الظالمون ، ولذلك قال : « ولكن كانوا أنفسهم يظلمون » .

وفي الحديث : من وجد خيراً فليحمد الله ، ومن وجد غير ذلك فلا يلومن الا نفسه ، فإن قلت : فما فائدة قوله سبحانه : « فلو شاء لهذا كم أجمعين » « ٢ » قلنا : « لو » حرف امتناع لامتناع الشرط فإشياء الا ما هو الامر اليه ، ولكن عين الممكن قابل للشيء وتقيضه في حكم دليل العقل وأي الحكيم المعقولين وقع فهو الذي عليه الممكن في حال ثبوته في العلم ، فشيئة أحادية التعلق وهي نسبة تابعة للعلم ، والعلم نسبة تابعة للمعلوم ، والمعلوم أنت وأحوالك ، فعدم المشيئة معلل بعدم اعطاء أعيانهم هداية الجميع ، لتفاوت استعداداتهم ، وعدم قبول بعضها للهداية ، وذلك لأن الاختيار في حق الحق تعارضه وحدانية المشيئة ، فنسبته الى الحق من حيث ما هو الممكن عليه لا من حيث ما هو الحق عليه ، قال تعالى : « ولكن حق القول مني » « ٣ » وقال : « أفن حقت عليه كلمة العذاب » وقال : « ما يبدل القول لدي » فهذا هو الذي يليق بجناب الحق والذي يرجع

(١) سورة في الآية : ٢٩ .

(٢) سورة الانعام الآية : ١٤٩ .

(٣) سورة حم السجدة الآية : ١٣ .

الى السكون: «ولو شئنا لآتيننا كل نفس هداها» (١) ، فاشاء «فإن الممكن قابل للهداية والضلال من حيث ما هو قابل فهو موضع الانقسام ، وفي نفس الامر ليس للحق فيه الا أمر واحد ، فإن قلت : حقايق المخلوقات واستعداداتها فائضة من الحق سبحانه فهو جعلها كذلك قلنا الحقايق غير مجعولة ، بل هي صورة علمية للاسماء الالهية ، وإنما المجهول وجوداتهم في الاعيان ، والوجودات تابعة للحقايق ، ولتقبض عنان القلم عن أمثال هذه الأسرار فإنها من جملة أسرار القدر المنهي عن افشائها والله الحمد . انتهى .

أقول : ليته رحمه الله أمسك عنان القلم من أول الأمر فإنه وإن دقق إلا أن هذا مسلك صعب سالكه على خطر عظيم وقد ادعى ما يخالف البرهان وظاهر الكتاب والسنة ، والذي ينبغي لأمثالنا الازعان والتسليم ، وعدم الفحص عن هذه الدقائق وإيكال علمها إلى الله وأنبيائه وأوليائه .



الحديث الثامن عشر

مارويناه بالأسانيد السابقة ، عن شيخنا المقدم ، عن محمد بن اسماعيل ، عن الفضل بن شاذان ، عن صفوان بن يحيى عن منصور بن حازم ، عن أبي عبد الله عليه السلام قال : إن الله خلق السعادة والشقاوة قبل أن يخلق خلقه ، فمن خلقه الله سعيداً لم يبنضه أبداً ، وإن عمل شراً أبض عمله ولم يبنضه ، وإن كان شقيماً لم يحببه أبداً ، وإن عمل صالحاً أحب عمله وأبنضه لما بصير إليه فإذا أحب الله شيئاً لم يبنضه أبداً وإذا أبض شيئاً لم يحببه أبداً

تطبيق هذا الحديث على قواعد المدلية وأصول الامامية يقتضي أن يحمل **بما** الخلق في خلق السعادة والشقاء على الخلق التقديري لا التكويني ، والخلق الثاني في قوله : قبل أن يخلق خلقه ، على الخلق التكويني الموجود في الخارج ، والسعادة قد تطلق على ما يوجب دخول الجنة والراحة الأبدية ، والذات الدائمة ضد الشقاوة التي هي ما يوجب دخول النار والمعوقات الأبدية والآلام الدائمة ، وقد تطلق السعادة على كون خاتمة الأعمال بالخير ، والشقاوة على كون خاتمة الأعمال بالشر ، والمراد والله أعلم ، أن الله قدرهما بتقدير التكليف الموجبة لها ، أو كتب في الألواح السماوية كون فلان من أهل الجنة ، وفلان من أهل النار موافقاً لعمله سبحانه التابع لما يختارونه بعد وجودهم وتكليفهم بإرادتهم واختيارهم ، والمراد بالخلق ثانياً الإيجاد في الخارج ، فمن خلقه الله سعيداً أي علمه وقدره سعيداً ، وخلقته عالماً بأنه سيكون سعيداً لم يبنضه أي : لم يعاقبه أبداً ، ويحتمل أن النبي متوجه إلى القيد ، وإن عمل شراً بمقتضى ما فيه من القوة الداعية إلى الشر ، أبض عمله أي : ذم فعله ، وحكم بأن هذا الفعل مما يستحق به العقاب ، ولم يبنض الفاعل ، ولم يحكم بأنه مستحق للعقاب لعلمه تعالى بأنه يوفق للتوبة أو تعصى

ذَنُوبِهِ بِالْآلَامِ وَالْمَصَائِبِ وَالْحُزْنِ وَالْهَمِّ وَالْغَمِّ ، وَإِنْ كَانَ شَقِيحًا فِي عَمَلِهِ تَعَالَى ،
بِأَنْ يَعْلَمَ أَنَّهُ يَمُوتُ عَلَى الْكُفْرِ وَالضَّلَالِ لَمْ يَجِدْهُ أَبَدًا ، أَي : لَا يَحْكُمُ بِأَنَّهُ مِنْ أَهْلِ
الْجَنَّةِ وَلَا يَنْتَظِرُ عَلَيْهِ لِمَا يَعْلَمُ مِنْ عَاقِبَتِهِ وَسُوءِ خَاتَمَتِهِ بِاخْتِيَارِهِ ، وَإِنْ عَمِلَ صَالِحًا لِمَا فِيهِ
مِنْ تِلْكَ الْقُوَّةِ الدَّاعِيَةِ إِلَى الْإِصْلَاحِ أَحَبَّ عَمَلُهُ ، وَحُكْمُ بِأَنْ هَذَا الْعَمَلُ مِمَّا يَسْتَحِقُّ
عَامِلُهُ الثَّوَابَ إِنْ لَمْ يَعْمَلْ مَا يَجْبِطُهُ أَوْ يَزِيلُهُ مِنَ الْكُفْرِ وَغَيْرِهِ ، وَرَبَّمَا كَافَأَهُ بِالْإِحْسَانِ
وَالْإِنْعَامِ فِي الدُّنْيَا لِيَرِدَ عَلَيْهِ خَالِيًا عَمَّا يَوْجِبُ الدُّخُولَ فِي الْجَنَّةِ ، وَأَبْنَضَهُ أَي :
الْفَاعِلُ ، وَحُكْمُ بِأَنَّهُ مِنْ أَهْلِ النَّارِ لِمَا يَعْلَمُ مِنْ اخْتِيَارِهِ أَخِيرًا الْكُفْرَ وَالطُّغْيَانَ وَسُوءَ
الطَّاعَةِ فَذَا أَحَبَّ اللَّهُ شَيْئًا سِوَاهُ كَانَ شَخْصًا أَوْ عَمَلًا لَمْ يَبْنُضْهُ أَبَدًا ، وَكَذَا
الْعَكْسُ بِالْمَعْنَى الَّذِي ذَكَرَهُ الْجَبَّ وَالْبَنْضُ .

فَائِدَةٌ

فِي السَّرِّ فِي اخْتِلَافِ النَّاسِ فِي السَّعَادَةِ وَالشَّقَاوَةِ

قَالَ الْمُهَدِّثُ السَّكَّاشَانِيُّ : السَّرُّ فِي تَفَاوُتِ النُّفُوسِ فِي الْخَيْرِ وَالشَّرِّ ، وَاخْتِلَافِهَا
فِي السَّعَادَةِ وَالشَّقَاوَةِ : هُوَ اخْتِلَافُ الِاسْتِمْدَادَاتِ وَتَتَوَعَّعُ الْحَقَائِقُ ، فَانَّ الْمَوَادَّ
السُّفْلِيَّةَ بِحَسَبِ الْخَلْقَةِ وَالْمَاهِيَةِ مَتَبَايِنَةٌ فِي الْعَطَافَةِ وَالْكُثَافَةِ ، وَأَمْرَجَتْهَا مَخْتَلِفَةٌ فِي
الْقُرْبِ وَالْبَعْدِ مِنَ الْعَتَدَالِ الْحَقِيقِيِّ وَالْأَرْوَاحِ الْإِنْسِيَّةِ الَّتِي بَارِئَاتُهَا مَخْتَلِفَةٌ بِحَسَبِ
الْقَطْرَةِ الْأُولَى فِي الْعَفَاءِ وَالْكُدُورَةِ وَالْقُوَّةِ وَالضَّعْفِ ، مَرْتَبَةٌ فِي دَرَجَاتِ الْقُرْبِ
وَالْبَعْدِ مِنَ اللَّهِ تَعَالَى لِمَا تَقَرَّرَ وَنَحَقَّقَ أَنْ بَارِئَاتُ كُلِّ مَادَّةٍ مَا يَنْسَبُهَا مِنَ الصُّورِ ،
فَأَجُودُ الْكَمَالَاتِ لِأَتَمِّ الِاسْتِمْدَادَاتِ وَأَخْسَرُهَا لِأَنْقِصِهَا كَمَا أُشِيرُ إِلَيْهِ بِقَوْلِهِ « ع » :
النَّاسُ مَعَادِنُ كَعَادِنِ النَّهْبِ وَالقِضَّةِ ، خِيَارِمُ فِي الْجَاهِلِيَّةِ خِيَارِمُ فِي الْإِسْلَامِ ، فَلَا
يُمْكِنُ لشيءٍ مِنَ الْمَخْلُوقَاتِ أَنْ يَظْهَرَ فِي الْوُجُودِ ذَاتًا وَصِفَةً وَفِعْلًا إِلَّا بِقَدْرِ خُصُوصِيَّةِ
قَابِلِيَّتِهِ وَاسْتِمْدَادِهِ الدَّائِي ، وَوَجْهٌ آخَرُ وَهُوَ أَنَّهُ قَدْ ثَبَتَ أَنَّ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ صِفَاتُ
وَأَسْمَاءُ مَتَابِقَةٌ هِيَ مِنْ أَوْصَافِ الْكَمَالِ وَنُفُوتِ الْجَلَالِ ، وَلَهَا مَظَاهِيرُ مَتَبَايِنَةٌ بِهَا يَظْهَرُ
أَنَّ تِلْكَ الْأَسْمَاءَ : فَكُلَّ إِسْمٍ مِنَ الْأَسْمَاءِ يَوْجِبُ تَعَلُّقَ إِرَادَتِهِ سُبْحَانَهُ وَقُدْرَتَهُ إِلَى
إِيجَادِ مَخْلُوقٍ يَدُلُّ عَلَيْهِ مِنْ حَيْثُ انْتِصَافَهُ بِتِلْكَ الصِّفَةِ ، فَلِذَلِكَ اقْتَضَتْ رَحْمَةُ اللَّهِ
عَزَّ وَجَلَّ إِيجَادَ الْمَخْلُوقَاتِ كَمَا لَتَسْكُونُ مَظَاهِرُ لِأَسْمَائِهِ الْحُسْنَى وَجِبَالِي لُصْفَانِهِ الْعُلْيَا مِثْلًا

لما كان قهّاراً أوجد المظاهر القهرية التي لا يترتب عليها إلا أثر القهر من الجحيم وساكنيه والزقوم ومتناوليه ، ولما كان عفوّاً أوجد مجالي العفو والتفريط يظهر فيها آثار رحمته ، وقس على هذا ، فاللائكة ومن ضاهاهم من الأخيار وأهل الجنة مظاهر اللطف ، والشياطين ومن والاهم من الأشرار وأهل النار مظاهر القهر ، ومنها تظهر السادة والشقاوة ؛ فمنهم شقي وسعيد فظهر أن لا وجه لاسناد الظلم والقبائح إلى الله تعالى ، لأن هذا الترتيب والتميز من وقوع فريق في طريق اللطف ، وآخر في طريق القهر من ضروريات الوجود والابحاد ، ومن مقتضيات الحكمة والمعدالة ، ومن هنا قال بعض العلماء : ليت شعري لم لا يُنسب الظلم إلى الملك الجوّاري حيث يجعل بعض من تحت تصرفه وزيراً قريباً ، وبعضهم كئاساً بعبداً لأن كلاً منهما من ضروريات مملكته ، وينسب الظلم إلى الله تعالى في تخصيص كل من عبده بما خصص ، مع أن كلاً منهما ضروري في مقامه . انتهى كلامه رحمه الله .

تبصرة

في السرّ في اختلاف الناس في السادة والشقاوة

قال المحقق المازندراني بعد الحديث المذكور : الانسان عبارة عن مجموع الجوهرين ، النفس والبدن ، ولكل واحد منهما طريقان : طريق الخير ، وطريق الشر ، فطريق الخير للأول : العقائد الصحيحة والأخلاق المرضية ، والثاني هي : الأعمال الحسنّة ، وطريق الشرّ للأول هي : العقائد الباطلة والأخلاق الرذلة ، والثاني هي : الأعمال القبيحة ، فان استقام هذان الجوهران في شخص دائماً كما في الأنبياء والأوصياء كان سعيداً مطلقاً محبوباً لله تعالى دائماً غير مبغوض أبداً ، وإن لم يستقم شيء منها أبداً كان شقيّاً مطلقاً مبغوضاً أبداً غير محبوب أصلاً ، وإن استقام الأول دائماً دون الثاني كان هو محبوباً دائماً غير مبغوض أبداً لأن الجوهر الأول أولى بالحقيقة الانسانية ، بل هو الانسان حقيقة ، وكان عمله مبغوضاً ، وإن استقام الثاني دائماً دون الأول كان هو مبغوضاً وعمله محبوباً ، وإن استقام كل واحد منهما في وقت دون آخر يعتبر حاله في الخاتمة ، فان استقاما

أو استقام الأول وحده كان هو عند الله محبوباً ، وكان عمله مبنوفاً ، وإن استقام الثاني أو لم يستقم شيء منهما كان هو عند الله مبنوفاً ، وكان عمله محبوباً وكلما كان العمل وحده مبنوفاً أمكن أن تتداركه التوبة أو المصيبة أو البرزخية أو الشفاعة أو العفو ، وما ذكرنا ظهر أن الكافر الذي يؤمن محبوب له تعالى في علم الغيب والمؤمن الذي يكفر مبنوفاً أبداً ، لا يقال : هذا بنا في قوله تعالى : ﴿ لقد رضي الله عن المؤمنين إذ يبايعونك تحت الشجرة ﴾ (١) فإن هؤلاء كانوا محبوبين لله تعالى ، لأن الرضا عنهم يوجب المحبة ثم صار بمضهم مبنوفاً بالنفاق في حال حياته صلى الله عليه وآله ، وبمضهم بالخلاف بعده ، لأننا نقول : الرضا متعلق بالمؤمنين ، وكون هؤلاء من المؤمنين عند المبايعة ممنوع ، وعلى تقدير التسليم كان الرضا مشروطاً بالوفاء وعدم النكث كما يدل عليه قوله تعالى : ﴿ فمن نكثَ فَمَا يَنْكُثْ عَلَى نَفْسِهِ ﴾ (٢) وهؤلاء لما نكثوا علم أنهم فقدوا شروط المحبة . انتهى كلامه زفع مقامه .



(١) سورة الفتح الآية : ١٨ .

(٢) سورة الفتح الآية : ١٠ .

الحديث التاسع عشر

ما روينا بالأسانيد المتقدمة عن ثقة الاسلام في الكافي وعن الصدوق عن العدة عن أحمد بن محمد بن خالد ، عن ابن محبوب وعلي بن الحسين عن معاوية بن وهب قال : سمعت أبا عبدالله عليه السلام يقول : ان مما أوحى الله عز وجل الى موسى (ع) وأنزل عليه في التوراة أي أنا الله لا اله الا أنا خلقت الخلق وخلقت الخير وأجرته على يدي من أحب ، فطوبى لمن أجرته على يديه ، وأنا الله لا اله الا انا خلقت الخلق ، وخلقت الشر وأجرته على يدي من أريد ، فويل لمن أجرته على يديه .

وعن محمد بن مسلم في الحسن قال : سمعت أبا جعفر عليه السلام يقول : إن في بعض ما أنزل الله من كتبه : أي أنا الله لا اله الا أنا خلقت الخير وخلقت الشر فطوبى لمن أجرته على يديه الخير وويل ، لمن أجرته على يديه الشر ، وويل لمن قال : كيف ذا وكيف ذا ، وعن الصادق (ع) قال : قال الله عز وجل أنا الله لا اله الا انا خالق الخير والشر فطوبى لمن أجرته على يديه الخير ، وويل لمن أجرته على يديه الشر ، وويل لمن يقول كيف ذا وكيف ذا . قال يونس : يعني من ينكر هذا لا من يتقنه فيه .

الخير والشر تارة يطلقان على الطاعة والمعصية وتارة على كسف وايضاح أسبابها ودواعيها ، وأخرى على المخلوقات النافعة كالحبوب والثمار والحيوانات المأكولة والمخلوقات الضارة كالسوم والحيات والمقارب ، وصره على النعم والبلايا ، والأشاعر على أن جميع ما ذكر من فعل الله تعالى لظواهر كثير من الآيات والأخبار ، وما ورد أنه خالق الخير والشر ، وهذه الأخبار

الثلاثة ظاهرها ذلك ، والمتمزلة خالفوم في أفعال العباد واستدلوا على ذلك ببراهين عقلية ونقلية ليس هنا موضع ذكرها ، إذا عرفت هذا فانطبق هذه الأخبار على مذهب المدلية يمكن بتوجيهات .

﴿ أحدها ﴾ أن تحمل على التقية لموافقها العامة .

﴿ ثانياً ﴾ أن يكون المراد بالخير والشر المخلوق له تعالى ما لا يلايم الطبع ، وإن كان مشتملاً على مصلحة كخلق الحيوانات الموزية والمقافير المرة لا ما كان مستلزماً للفساد ولم يكن فيه مصلحة أصلاً فإنه منفي عنه تعالى عقلاً ونقلاً ، ولهذا ذهب الحكماء الى أن كل ما يمكن صدوره من الحكيم إما أن يكون كله خيراً أو كله شراً أو بعضه خيراً وبعضه شراً ، فإن كان كله خيراً وجب عليه تعالى خلقه وإن كان كله شراً لم يجر خلقه ، وإن كان بعضه خيراً وبعضه شراً ، فإما أن يكون خيره أكثر من شره فهو واجب على الله خلقه أيضاً ، وإن كان شره أكثر من خيره ، أو كانا متساويين لم يجر خلقه ، وما ترى من الموزيات في العالم فغيرها أكثر من شرها .

﴿ ثالثاً ﴾ ما حكى عن بعض شارحي نهج البلاغة حيث جمع بين ما روي في دعاء التوجه : الخير في يديك ، والشر ليس اليك . وبين ما روي في بعض الأدعية : اللهم أنت خالق الخير والشر . بأن المراد بالأول أن الأفعال التي فعلها الله وأمر بها حسنة كلها ، وليست القبائح من أفعاله تعالى ، ولا من أوامره ومعنى الثاني أنه تعالى خالق الجنة والنار .

﴿ رابعاً ﴾ أن المراد بالخلق هو التقدير ، والله سبحانه وتعالى هو المقدر لجميع الأشياء المبين لحدودها ونهاياتها حتى الخير والشر .

﴿ خامساً ﴾ أن المراد بالخير والشر الآلات والأسباب التي بها يتيسر فعل الخير والشر ، كما أنه سبحانه خلق الحر وخلق في الناس القدرة على شربها .

﴿ سادساً ﴾ أن الخير والشر كناية عن أنهما يحصلان بتوفيقه وخذلانه ، فنكأه خلقهما .

﴿سابعها﴾ أن المراد بالخير والشر النعم والبلايا ، أو المراد بمخلقها خلق من يعلم أنه يكون باختياره مختاراً للخير أو مختاراً للشر ، ثم إن غرض يونس (ره) أن الويل لمن أنكر كون خالق الخير والشر هو الله تعالى بتفقه وعلمه انكالا على عقله ، وأما من سأل عن عالم وغرضه الاستفهام ، أو اتضح الأمر ، أو يخطر بباله من غير شك له ، أو يؤمن به مجملاً وهو متحير في معناه ، معترف بجبل منزاه لتصور فيه وعقله عن إدراكه فلا يشمله التهديد والوعيد ، ولا ويل له والله العالم .

الحمية الصرورة

ما روينا بالاسانيد السالفة عن جملة من مشايخنا الاعلام ، وفضلتنا الكرام ، ومنهم ثقة الاسلام وعلم الأعلام في الكافي ، ورئيس المحدثين محمد ابن بابويه في كتاب التوحيد بأسانيد عديدة ، وفي عيون الاخبار بطرق متعددة ، وأحمد بن أبي طالب الطبرسي في كتاب الاحتجاج ، والكرايجي في كنز الفوائد وغيرهم في غيرها بطرق عديدة ، ومتون سديدة ، ففي الميون والتوحيد عن العتاق علي بن أحمد بن محمد بن عمران العتاق عن محمد بن الحسن الطائي عن سهل بن زياد عن علي بن جعفر الكوفي ، عن علي بن محمد الهادي (ع) ، عن آباءه عن الحسين بن علي أمير المؤمنين (ع) ، وعن محمد بن عمر الحافظ البغدادي عن اسحق بن جعفر العلوي عن أبيه عن سليمان بن محمد القرشي ، عن اسماعيل ابن ابي زياد ، عن الصادق (ع) عن أبيه عن جده ، عن أبيه ، وعن محمد

ابن ابراهيم بن اسحق الفارسي ، عن احمد بن محمد بن ربيع النسوي ، عن عبدالعزیز بن اسحق بن جعفر ، عن عبدالوهاب بن عيسى المروزي ، عن الحسن ابن علي بن محمد البلوي ، عن محمد بن عبدالله بن نجیح ، عن ابيه ، عن جعفر ابن محمد ، عن ابيه ، عن جده ، عن ابيه ، وعن احمد ابن الحسن القطان ، عن الحسن بن علي البلوي ، عن محمد بن زكريا الجوهري ، عن العباس بن بكار الضبي ، عن ابي بكر المذلي ، عن عكرمة ، عن ابن عباس ، وفي الاحتجاج رواه عن السكري في رسالته الى اهل الاهواز وفي كنز الفوائد عن المفيد ، عن محمد ابن عمر الحافظ ، عن اسحق ابن جعفر العلوي ، عن ابي جعفر محمد بن علي ، عن سليمان بن محمد القرشي ، عن السكوني عن الصادق ، عن ابيه عن جده (ع) والكليني عن علي بن محمد ، عن سهل بن زياد واسحق بن محمد وغيرها رفوه واقفظ هنا للكليني قال : كان امير المؤمنين عليه السلام جالساً بالكوفة بعد منصرفه من صفين اذ اقبل شيخ فجي بين يديه ثم قال : يا امير المؤمنين اخبرنا عن مسيرنا الى اهل الشام بقضاء الله وقدره ؟ فقال امير المؤمنين عليه السلام اجل يا شيخ ما طوتم تلمة ولا هبطم بطن واد الا بقضاء من الله وقدره ، فقال له الشيخ : عند الله احتسب هنأني يا امير المؤمنين ، فقال له : مه يا شيخ فوالله لقد عظم الله لكم الاجر في مسيركم وانتم سائرون ، وفي مقامكم وانتم مقيمون ، وفي منصرفكم وانتم منصرفون ، ولم تكونوا في شيء من حالاتكم مكرهين ، ولا اليه مضطرين ، فقال له الشيخ وكيف لم تكن في شيء من حالاتنا مكرهين ولا اليه مضطرين ، وكان بالقضاء والقدر مسيرنا ومنقلبنا ومنصرفنا ؟ فقال له : وتظن انه قضاء حتم وقد لازم ، انه لو كان كذلك لبطل الثواب والعقاب والامر والنهي والجزر من الله ، وسقط معنى الوعد والوعيد ، فلم تكن لاية للذنب ولا محنة للمحسن ،

ولسكان المحسن أولى بالعقوبة من المذنب ، تلك مقالة اخوان عبدة الاوثان
 وخصماء الرحمن ، وحزب الشيطان ، وقلمرية هذه الامة ، ومجوسها ، ان الله
 تبارك وتعالى كاف تخييراً ونهى تحذيراً ، واعطى على القليل كثيراً ، ولم يُعص
 مغلوباً ، ولم يُطعم مكرهاً ، ولم يملك مفوضاً ، ولم يخلق السموات والأرض وما بينهما
 باطلاً ، ولم يبعث النبيين مبشرين ومنذرين عبثاً : « ذلك ظن الذين كفروا
 فويل للذين كفروا من النار » (١) فانأ الشيخ يقول :

أنت الامام الذي نرجوا بطاعته يوم النجاة من الرحمن غفرانا
 اوضحت من أمرنا ما كان ملتبساً جزاك ربك بالاحسان احسانا
 وزاد في التوحيد والعبود :

فليس معذرة في فعل فاحشة قد كنت راكبها فسقاً وعصيانا
 لا لا ولا قائلاً ناهيه اوقه فيها عبت اذاً يا قوم شيطانا
 ولا أحب ولا شاء الفسوق ولا قتل الولي له ظلماً وعصوانا
 انى يجب وقد صحت عزيمته ذو العرش اعلن ذاك الله اعلانا

وفي بعض رويات العيون والتوحيد قتل له الشيخ يأمر المؤمنين فا القضاء
 والقدر اللذان ساقتا ، وما هبطنا وادباً ولا طونا نلما الا بهما ؟ قتل امير المؤمنين
 عليه السلام الأمر من الله والحكم ثم تلا هذه الآية : « وقضى ربك الا تعبدوا
 الا اياه وبوالدين احسانا » (٢) أي امر ربك الا تعبدوا الا اياه .

وفي الاحتجاج قال : وروي أن الرجل قال : فا القضاء والقدر اللذان
 ذكرت يأمر المؤمنين ؟ قال : الأمر بالطاعة ، وانهي عن المنصبة ، والتمكين من

(١) سورة ص الآية : ٢٧ .

(٢) سورة الاسراء الآية : ٢٤ .

فضل الحسنة وترك المصيبة والمروة على القرب اليه ، والتخللان لمن عصاه ، والوعيد والترغيب والترهيب كل ذلك قضاء الله في افعالنا ، وقدره لاعمالنا ، اما غير ذلك فلا نعلمه فان الظن له محبط للاعمال ، فقال الرجل : فرجّت عني يا امير المؤمنين فرج الله عنك .

« صفتين » ك « سجّين » : اسم موضع قريب
ايضاح وتحقيق (الرقة) بشاطيء الغرات ، كانت به الواقعة العظمى
 بين معاوية وامير المؤمنين عليه السلام . و « جنى » ك « دعى »
 و « رمى » ، يجنو جنياً وجثواً بضمها : جلس على ركبتيه ، أو قام على أطراف
 أصابعه . « تلمة » : هي ما ارتفع من الارض . و « بطن واد » : هو ما انخفض
 من الأرض . « عند الله احتسب عنائي » العناء بالفتح والمدّ : التعب والنصب ،
 ويحتمل أن يكون استفهاماً إنكارياً أي : كيف احتسب أمر مشقتي عند الله وقد
 كنت مجبوراً في فعلي ، ويحتمل الاخبار أي لا استحق شيئاً بهذا الفعل ، إذ
 لا معنى لأجر شخص بفعل غيره ، ولعلّ الله يعطيني بفضله من غير استحقاق
 للتفضل ، ويؤيده أن في بعض الروايات بعبارة : ولا أرى لي في ذلك أجراً ، فردّ
 عليه عليه السلام ، وذكر أنه ليس قضاء حتماً يبلغ حدّ الاكراه والاضطرار ،
 وقال له : مه . أي : أسكت واكفف نفسك عن هذا الكلام .

وفي العمود : مهلاً يا شيخ لقد عظم الله لكم الأجر في سيركم . مصدر
 ميمي بمعنى : السير ، وكذا اللقاه والمنصرف ؛ ويحتمل كونها اسم زمان أو مكان
 وأكّده عليه السلام بالقسم مع أنه صادق مصدق لمطابقتها مقتضى الحال ، فإنّ
 اللقاه مقام إنكار كما عرفت ، أو استعظام ، وقوله عليه السلام : وأنتم سائرون
 ومقيمون ، أي : بازاء المدوّ بصفين . ومنصرفون ، أي : راجعون ، نصريح
 بنسبه تلك الافعال إلى قدرتهم المؤثرة « ولم تكونوا في شيء من حالاتكم » من
 السير والاقامة والانصراف مكرهين كما زعمته الجبريّة الصرفة ، ولا إليه مضطرين
 كما زعمته الأشاعرة واثبتوا الكسب كما سيأتي إنشاء الله فيكون الاكراه أشدّ من

الاضطرار ؛ ولما توهم السائل من الجوابين التدافع والتنافي قال : وكيف ... الخ ؟ فأجابه عليه السلام وقال : و « تظن » ، وهو عطف على مقدّر مستفهم عنه أي : أعلنت قبل الجواب وتظن الآن أنه كان قضاء حتماً محكماً مبرماً موجباً بحيث لا يكون في وسع المبدخلافه ، ولا مدخل لاختيار المبد وإرادته فيه ، « وقدراً لازماً » لا اختيار في متعلقه ولا قدرة على فعله وتركه ، بل المراد بهذا القضاء والقدر المتعلقين بأفعال المباد الأمر والنهي ، وبيان حسن الأفعال وقبحها ومباحها وحرامها وفرضها وتقلها ، أو العلم بها ، أو الثبوت في الألواح السلوية ، وشيء منها لا يصير سبباً للجبر والاضطرار ، ثم أبطل مذهب الجبرية والاشاعرة بقوله : « إنه لو كان كذلك أي : قضاءً حتماً وقدراً لازماً لـ « بطل الثواب والعقاب » المتربان على الطاعات والمعاصي التابعين للاختيار دون الاجبار « والأمر والنهي » إذ طلب الفعل والترك متفرعان على الاختيار ولا يتصوران مع الاجبار ، فإن من طلب الطيران من الانسان وعدم الاحراق من النار عدّ سفياً جاهلاً تعالى الله عن ذلك ، والوَجْر من الله بيلايه النازلة على العصاة بمصائبهم وأحكامه تعالى في القصاص والحدود ونحو ذلك لأن زجره تعالى للمبد إنما يتصور إذا كان المبد قادراً مختاراً والمفروض خلافه ألا ترى أنك لو زجرت الأعمى عن الإبصار نسبت إلى السفة ، وسقط الوعد على الثواب والوعيد على العقاب المقصود منهما إتيان الحسنات وترك السيئات ، إذ ذلك لا يعقل من المجهور في أفعاله ، فالوعد والوعيد سفة وعبث تعالى الله عنهما ، وأيضاً على هذا التقدير تكون جميع القبائح مستندة إليه تعالى ، ولو جاز ذلك جاز أن يخلف الوعد والوعيد ويكرم المعاصي ويماقب الطيب ، ويكذب في الاخبار بأحوال الآخرة ويصدق الكاذب باظهار المعجزة على يده تعالى الله عن ذلك علواً كبيراً ثم أكد بقوله عليه السلام ، فلم تكن لائمة للمذنب ولا محمّدة للمحسن إذ لا معنى لتوجه اللوم والمدح اليهما مع صدور الذنب والاحسان من غيرهما — كما حكى أنه قال عدليّ الجبري : إنكم إذا ناظرتم أهل العدل قلتم : بالقدر ، وإذا دخل أحدكم منزله ترك ذلك لأجل فلان ، قال : وكيف ذاك ؟ قال : إذا كسرت

جاريته كوزاً يسوي فلساً ضربها وشتها ونسي مذهبه .

وحكي عن سلام القاري أنه صعد المنارة فأشرف على بيته ، فرأى غلامه يفسح بجاريته ، فبادر بضربها ، فقال الغلام : القضاء والقدر ساقنا ؛ فقال : لعلك بالقضاء والقدر أحب إلي من كل شيء . أنت حرّ لوجه الله .
ورأى شيخاً بصهبان منهم رجلاً يفسح بأهله فجعل يضرب امرأته وهي تقول : القضاء والقدر ؛ فقال : يا عدوة الله أتزين وتمتدنين بمثل هذا ؟ فقالت : أو تركت السنة وأخذت مذهب ابن عباد الرافضي ، فتنبه وألقى السوط وقبّل ما بين عيذها واعتذر ليها وقال : أنت سذبة حقاً وجعل لها كرامة على ذلك . وبأني كثير من حكايهم في مقام أليق بإنشاء الله — ولكن المذنب أولى بالاحسان من الحسن ، ولكن الحسن أولى بالعقوبة من المذنب .

وفي رواية الأصبغ بن نباته عن أمير المؤمنين عليه السلام التي نقلها العلامة في شرح التجريد هكذا : ولم يكن الحسن أولى بالمدح من السيء ولا السيء أولى بالثم من الحسن ، وفي الاحتجاج على ما في البصار : ولا كان الحسن أولى بثواب الاحسان من المذنب ، ولا المذنب أولى بعقوبة الذنب من الحسن ؛ وهاتان الروايتان أظهر معنى من رواية الكافي والتوحيد والميون ، إذ العبد إذا كان مسلوب الاختيار كان الحسن والسيء متساويين في عدم القدرة وعدم استناد أعمالهما إليهما فلا يكون الأول أولى بالمدح من الثاني ، ولا الثاني أولى بالثم من الأول ، بل لها رتبة التساوي في المدح والثم . وأما على الرواية السابقة فبها اشكال لأننا إذا كنا متساويين فكيف يوصف المذنب بأنه أولى بالاحسان من الحسن والحسن أولى بالعقوبة من المذنب ؛ ويمكن توجيهه بوجوه :

﴿ أحدهما ﴾ أنه تعالى لما أجزر المذنب على التبايح بزعمهم والتبائح من حيث هي لذات حاضرة إحسان وأجزر الحسن على الطاعات ، والطاعات من حيث هي مفقودة حاضرة والمقاب والأمر والنهي ، والزجر والوعد والوعيد ، ولم يبق حينئذ إلا الاحسان والعقوبة الدنيوية فيكون المذنب في الدنيا كالسلطان القاهر

الصحيح الذي يكون في غاية التتمع ويأتي بكل ما يفضيه من الشرب والزنا والقتل والتفدق وأخذ أموال الناس وغير ذلك ، وليس له مشقة التكاليف الشرعية ، والمحسن كالفقير المريض الذي يكون دائماً في التعب والنصب من التكاليف الشرعية من الاتيان بالمأمورات والانتها عن المنهيات ، ومن قلة المؤنة وتحصيل المعيشة من الحلال في غاية المشقة حينئذ الاحسان الواقع للمذنب أكثر مما وقع للمحسن فهو أولى بالاحسان من المحسن ، والعقوبة الواقعة على المحسن أكثر مما وقع على المذنب فهو أولى بالعقوبة من المذنب .

﴿ثانيها﴾ أن يكون المعنى أنه لو فرض جريان السدح والنم واستحقاقها واستحقاق الاحسان والاثابة والعقوبة وترتيبها على الافعال الاضطرابية الخارجة عن القدرة والاختيار لكان المذنب أولى بالاحسان من المحسن وبالعكس ، لأن في عقوبة المسيء على ذلك التقدير جمع بين إزمائه بالسيدمة القبيحة عقلاً ، وجملة مورداً للملامة العقلاء وعقوبته عليها ، وكلّ منهما إضرار وإزراء به ، وفي إثابة المحسن جمع بين إزمائه بالحسنة المدوحة عقلاً ، ويصير بذلك بمدوحا عند العقلاء وإثابته عليها ، وكلّ منهما نفع وإحسان إليه ، وفي خلاف ذلك يكون لكلّ منهما نفع وضرر ، وهذا بالعدل أقرب ، وذلك بخلافه أشبه

﴿ثالثها﴾ أن المعصية راحة حاضرة ، والطاعة مشقة ظاهرة ، وجيرهما على ذلك إما لأجل القابلية أو لآفته يفعل ما يشاء ولا يقبح منه شيء ، وعلى التقديرين تلم الاولية المذكورة ، أما على الاول فلأن الذات غير متغيرة في النشاطين فيلزم أن تكون ذات المذنب أولى بالراحة والاحسان دائماً ، وذات المحسن أولى بالمشقة والعقوبة دائماً ، ليصل إلى كل واحد ما عود به وما هو به أليق ، وأما على الثاني فلأن الاصل بقاء ما كان على ما كان فيلزم أن يحسن إلى المذنب ويثيبه فيحصل له الرجح في الدارين ويتخلص من المشقة في السكونين وأن يعاقب المحسن فيحصل له مع المشقة الحاضرة المشقة في الآخرة .

﴿رابعها﴾ أن المذنب لصدور التبايح والسيئات منه متألم منكسر البال

لظنه أنها وقعت منه باختياره ، وقد كانت بجبر جابر وقهر قاهر فيستحق الاحسان وإن المحسن لفرحه بصدور الحسنات منه وزعمه أنه قد فعلها بالاختيار أولى بالمعقوبة من المذنب .

﴿ خامسها ﴾ ما قاله المحدث السكاشاني في « الوافي » قال : إنما كان المذنب أولى بالاحسان لأنه لا يرضى بالمذنب كما يدل عليه جبره عليه ، فجزه عليه يستدعي إحساناً في مقابلته ، والمحسن أولى بالمعقوبة لأنه لا يرضى بالاحسان لدلالة الجبر عليه ، ومن لا يرضى بالاحسان أولى بالمعقوبة من الذي يرضى به . وفيه تأمل

« تلك مقالة اخوان عبدة الأوثان » ، أي أشباههم لأن عبدة الأوثان الذين كانوا في عصر النبي صلى الله عليه وآله بعضهم كان يقول بنبي الحشر والنشر والثواب والعقاب ، وبعضهم كان يقول بالجبر كما حكى الله تعالى عنهم بقوله : ﴿ وإذا فعلوا فاحشة قالوا وجدنا عليها آباءنا والله أمرنا بها ﴾ (١) أي جعلنا الله مجبورين عليها ؛ وقوله تعالى : ﴿ وقال الذين أشركوا لو شاء الله ما عبدنا من دونه من شيء ﴾ (٢) وقيل : إنما كانوا إخوانهم لأن القول بما يستلزم بطلان الثواب والعقاب في حكم القول بلازمه والقول ببطلان الثواب والعقاب قول عبدة الأوثان وخصمه الرحمن فيه وجوه :

﴿ الأول ﴾ أنهم نسبوا إليه سبحانه ما لا يليق بجنابه من الظلم والجور وأية خصومة وعداوة تكون أشد من ذلك .

﴿ الثاني ﴾ أن إنكار الأمر والنهي إنكار للتكليف ، والمنكرون للتكليف خصمه المكلف الأمر الناهي .

﴿ الثالث ﴾ أنه لما نسب سبحانه في آيات كثيرة أفعال المباد إليهم وصرح في كثير منها ببراءة تعالى من القبائح والظلم كقوله تعالى : ﴿ إن الله لا يفتن أن

(١) سورة الاعراف الآية : ٢٨ .

(٢) سورة النحل الآية : ٥ .

يشرك به ﴿ إِنَّ اللَّهَ لَا يَأْمُرُ بِالْفَحْشَاءِ ﴾ (١) ﴿ إِنَّ اللَّهَ لَا يَظْلِمُ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ ﴾ (٢) ﴿ وَمَا أَنَا بِظَالِمٍ لِلْعَبِيدِ ﴾ (٣) وهؤلاء يقولون نحن براء من القبائح وأنت تفعلها ، فلاخصامة أعظم من ذلك وحزب الشيطان لأنه لعنه الله أشعري الأصول حنفي التروع والدليل على ذلك كتاب الله تعالى القاطع فقد قال : « فما أغويتني » فنسب الاغواء إلى الله تعالى ، وهو مذهب الاشاعرة الفائلين : الخير والشر والهداية والاضلال من الله ، وقال : ﴿ خَلَقْتَنِي مِنْ نَارٍ وَخَلَقْتَهُ مِنْ طِينٍ ﴾ (٤) وعمل بالقياس ، أو لأنه - لعنه الله - لما كان يبعثهم على تلك العقائد الفاسدة والمذاهب السكاسدة ، وتابوه في ذلك كانوا من حزبه أو أنه لما لزمهم الامر والنهي والتكليف فيجوز لهم حينئذ متابعة الشيطان في كل ما يدعوم إليه ، وقدرية هذه الامة ومجوسها إشارة للحديث المستفيض عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم المتفق عليه : القدرية مجوس هذه الامة ووجه تسميتها بالمجوس مشاركتها في سلب الفعل عن العبد فان المجوس يسندون الخبرات إلى الله والشرور إلى إبليس ؛ وفي هذا الحديث دلالة على أن المجبرة هم القدرية ولاخلاف بين الامة في أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم ذم القدرية لسكن كل من الجبرية والتفويضية يصحون خصومهم بها ، وفي أخبارنا أطلقت عليهما ، وإن كان على التفويضية أكثر ويحتمل أن يكون تشبيههم بالمجوس لأن مذهب المجوس أن الله تعالى يخلق فعله ثم يتبرأ منه كما خلق إبليس وتبرأ منه ولأن المجوس قالوا : إن نكاح الامهات والاخوات بقضاء الله وقدره وإرادته ووافقهم المجبرة حيث قالوا : إن نكاح المجوس لأمهاتهم واخواتهم بقضاء الله وقدره وإرادته ، ولأن المجوس قالوا : إن القادر على الخير لا يقدر على الشر وبالعكس والمجبرة قالوا : إن القدرة موجبة لفعل غير متقدمة عليه ، فان الايمان القادر على الخير لا يقدر على ضده وبالعكس ؛ ويحتمل أن يُعطف خصماء الرحمن على عبدة الامة وإن ظلمراد بهم المنزلة المفوضة أي الاشاعرة الجبرية اخوان المفوضة

(١) سورة الامراف الآية : ٢٧ . (٢) سورة النساء الآية : ٤٠ .

(٣) سورة ق الآية : ٢٩ . (٤) سورة الامراف الآية : ١١ .

الذين هم خصماء الرحمن لأنهم بدعوى استقلال قدرتهم في مقابلة قدرة الرحمن قاتمهم يفعلون ما يريدون بلا مشاركة لله في أعمالهم بالتوفيق والخذلان والاختلاف بينهما باعتبار أن كلاً منهما على طرف خارج عن الحق الذي هو بينهما وهو الأمر بين الأمرين فهما يشتركان في البطلان كما أن المؤمنين أخوة لا شترا كما في الحق ، وعلى هذا يكون قوله: وحزب الشيطان ، وقوله : قدرية هذه الأمة وقوله : مجوسها كلها معطوفات على (العبد) لا الاخوان ، وتكون أوصافاً للمفوضة لا الجبرية ، ويكون الحديث مشتملاً على نفي طرفي الافراط والتفريط مما إلا أنه لا يخلو من 'بمد، إن' الله كلف تحبيراً أي أمر عبده مع جملة لهم مخبرين بين العمل والترك باعطاء القدرة لهم على الاتيان بما شاؤا منها من غير إكراه ولا إجبار، ونهى تحذيراً لا إجباراً بل طلباً لا احترازاً عن فعل المنهي عنه من دون إكراه على الترك وأعطى على التليل من العمل كثيراً من الثواب ترغيباً للطاعة وترك النعمية ولم يخصص على البناء للمفعول مغلوباً ، أي لم يقع المصيان منه عن طاعته بمغلوبته من العبد بل بما فيه من الحكمة من عدم إكراهه وإجباره أو لا يقع المصيان عن طاعته بمغلوبية العاصي فإنه لا عصيان، مع عدم الاختيار. ولم يطمع مكرهاً — بكسر الراء — : إسم فاعل أي لم تقع طاعته باكراهه المطيع على الطاعة ؛ وربما يقرأ على صيغة المفعول فيكون رداً على المفوضة أيضاً لأنه إذا استقل العبد ولم يكن لتوفيقه تعالى مدخل في ذلك فكأنه سبحانه يكره فيه ؛ ويمكن أن يقرأ الفعلان على بناء الفاعل ويكون الفاعل المطيع والعاصي وهو بعيد ، ولم يملك مفوضاً — بكسر الواو — إسم فاعل من التفويض ، وفيه رد على المفوضة ويمتلك يمكن قراءته على بناء التفصيل ويكون مفعوله القدرة والارادة والاختيار أو على بناء الافعال بمعنى إعطاء السلطنة مفوضاً بهم بحيث لم يحصرهم بالأمر والنهي أو لم يكن له مدخل في أعمالهم بالتوفيق والخذلان ولم يخلق السموات والارض وما بينهما باطلاً ، فيه إشارة إلى قوله تعالى : وما خلقنا السماء والارض وما بينهما باطلاً ذلك ظن الذين كفروا فويل للذين كفروا من النار ، أم نجعل الذين آمنوا وآمنوا الصالحات كالمفسدين في الأرض : أم

نجمل المتقين كالنجم ﴿١﴾ ، وهذا إماردٌ على عبدة الأوثان المذكورين سابقاً بتقريب ذكر إخوانهم أو على المهجرة ، إذ الجبر يستلزم بطلان الثواب والمعاقب والتكليف المستلزم لكون خلق السموات والأرض وما بينهما عبثاً وباطلاً وعلى المفوضة أيضاً لأنّ التفويض على أكثر الوجوه التي تأتي إنشاء الله بنا في غرض الإيجاد ، وكون بعثة الأنبياء والرسل مع الجبر باطلاً ظاهر ، بل مع التفويض على بعض الوجوه ولم يبعث النبيين مبشرين ومنذرين عبثاً ، وفيه إشارة إلى مفسدة أخرى وهي أنّه لو تحقق الجبر لكان إرسال الرسل وتبشيرهم وإنذارهم عبثاً ، لأنّ الغرض من ذلك هو الإخبار بالأحكام وإظهار مناهج الحلال والحرام والتقريب بالطاعة والتباعد عن المعصية ، ومع الإخبار لا فائدة في الإخبار والإظهار ولا نفع في التبشير والإنذار ، وما لا فائدة فيه فهو لغو وعبث ، ثمّ اقتبس (ع) من القرآن فقال عليه السلام : « ذلك أي ظنّ أن القضاء كان حتماً والقدر لازماً ظنّ الذين كفروا فويل للذين كفروا من النار .



المهريت الحادي والعشرون

ما روينا بالأسانيد المتقدمة عن جملة من علمائنا الاعلام وفضلائنا الكرام المول عليهم في النقض والابرام ، ومنهم ثقة الاسلام في الكافي ورئيس المحدثين محمد بن بابويه ورئيس الملة المفيد وشيخ الطائفة وعلم الهدى وغيرهم بأسانيد معتبرة عديدة ، ومتون منقحة سديدة عن الباقر (ع) والصادق (ع) وأبي الحسن الثالث (ع) وغيرهم من الأئمة الطاهرين صلوات الله عليهم أجمعين أنهم قالوا لا جبر ولا تفويض ، بل أمر بين أمرين .

وهذا الخبر كاد أن يكون متواتراً وصدوره عن أهل البيت (ع) مقطوع به وفي بعض الأخبار : القدر بدل التفويض كما في الكافي عن الصادق (ع) والباقر عليه السلام وقد سئل هل بين الجبر والقدر منزلة ثالثة ؟ قال : نعم أوسع ما بين السماء والأرض وعن الصادق عليه السلام وقد سئل عن الجبر والقدر قال : لا جبر ولا قدر ولكن منزلة بينهما فيها الحق التي بينهما لا يعلمها الا العالم او من علمها اياه العالم وفي بعض الأخبار نفي الجبر والاستطاعة ، وكيف كان فتحقيق الكلام في هذا المقام وبيان ما فيه من نقض وإبرام على وجه أتيق وطرز رشيق تهش إليه الطباع السليمة ، وتلتذ به الأفهام المستقيمة يقتضي بسطه في مقامات :

﴿ المقام الأول ﴾

إعلم أن هذه المسألة وهي مسألة خلق الاعمال من أعظم المسائل الاسلامية غموضاً وأصعبها إشكالا وقد تحيرت فيها العقول والأفهام واضطربت فيها آراء الانام

وغرقت في لجاج بحارها طوائف من منتعلي الاسلام ، وبقي في الحيرة والشك فيها أقوام ، والسر في ذلك أن هذه المسألة من غوامض مسائل القضاء والقدر التي لا تدركها العقول القاصرة والافهام الحاسرة ، بل لا بدّ فيها من الاخذ من معادن الوحي والتنزيل وأولي الفضل والتأويل الذين نزل في بينهم جبرئيل كما أشير إليه في الحديث السابق ونحوه بقوله عليه السلام : لا يلمها إلا العالم أو من علمها إياه ، وروى الصدوق (ره) في المعائد وغيره عن أمير المؤمنين عليه السلام أنه سأله رجل عن القدر فقال عليه السلام : بحر عميق فلا تلجه ، ثم سأله ثانية فقال : طريق مظلم فلا تسلكه ، ثم سأله نائلة فقال : سرّ الله فلا تتكلفه وقال عليه السلام في القدر : ألا إن القدر سرّ من سرّ الله ، وحرز من حرز الله ، مرفوع في حجاب الله ، مطوي عن خلق الله ، مختوم بخاتم الله ، سابق في علم الله ، وضع الله عن المباد علمه ، ورفع فوق شهادتهم لأنهم لا يتأولونه بحقيقة الربانية ، ولا بقدرة الصمدانية ، ولا بمظلمة التورانية ولا بعزّة الوجدانية لأنه بحر زاخر مواج ، خالص لله تعالى ، عمقه ما بين السماء والارض ، عرضه ما بين المشرق والمغرب ، أسود كالليل الدامس ، كثير الحيات والحيتان ، يعلو صرة ويسفل أخرى ، في قعره شمس نضيء ، لا ينبغي أن يطّلع عليها إلا الواحد الفرد ، فن تطلّع عليها فقد ضادّ الله في حكمه ، ونازعه في سلطانه ، وكشف عن سرّه وستره ، وباه بفضب من الله ومأواه جهنم وبئس المصير .

أقول : ولما ترك الناس وصيّة ربّهم ونصيحة نبيّهم ولم يسكتوا عما سكّت الله عنه ، واستبدّوا بعقولهم القاسدة ، وآرائهم الكاسدة ، غرقوا في هذا البحر العظيم وبعثوا عن العزيز الحكيم ، ففرقة قدرية ، وفرقة جبرية ، وفرقة مفوّضة ، وفرقة مذذبون ، وأخرى شاكون مشككون ، حتى طال بينهم الكلام ، وكثرت نقض الابرام ، واعتكرت الآراء ، وتصادمت الأهواء ، حتى لم يبق لأحد مع خصمه منزعة في قوس فكره إلا ورماعا ، ولا خلصة في خاطره إلا وأبداها ، ومع ذلك لم يأت أكثرهم بحاصل في الدين ، ولم يظفر بطائل

فيما يفيد سلوك طريق اليقين ، بل ربما استدل كل من الفريقين بأية واحدة ، أو رواية واحدة كما اتفق لهم في الاستعاذة ، فالقدرية استدلوها على بطلان مذهب الجبرية من وجوه :

﴿ الاول ﴾ أن فيها اعترافاً بكون العبد فاعلاً لتلك الاستعاذة فلو كان خالق الافعال هو الله دون العبد كان كذباً ، وأيضاً إذا خلق الله الفعل في العبد امتنع لأحد دفعه وإذا لم يخلقه امتنع تحصيله فلا فائدة في الاستعاذة فنبت أن قول القائل أعوذ بإعتراف بكون العبد موجداً لفعله .

﴿ الثاني ﴾ أن الاستعاذة بالله إنما تحسن إذا لم يكن خالقاً للأمور التي يستفاد منها ، وأما إذا كان هو فاعلها فيمتنع الاستعاذة به منها وإلا لكانت الاستعاذة بالله من الله .

﴿ الثالث ﴾ أن الاستعاذة بالله من المعاصي ، وهي من قضاء الله وذلك يستلزم أن لا يرضى العبد بالقضاء ، والرضا بالقضاء واجب .

﴿ الرابع ﴾ أن الاستعاذة بالله من الشيطان إنما يحسن لو كانت الوسوسة فعلاً له ، وأما إذا كانت فعلاً لله ولم تكن فعلاً للشيطان ولاله أثرها فكيف يستعاذ من شره بل يجب أن يستعاذ من شره الله لا من شره إذ لا شر إلا من قبله .

﴿ الخامس ﴾ أن للشيطان أن يقول : يا إلهي إذا كنت ما فعلت شيئاً أصلاً وأنت يا إله الخلق قضيت صدور الوسوسة عني ولا قدرة لي على مخالفة قضائك وحكمتك ، ثم قلت : ﴿ لا يكلف الله نفساً إلا وسعها ﴾ (١) وقلت : ﴿ يريد الله بكم اليسر ولا يريد بكم العسر ﴾ (٢) وقلت : ﴿ وما جعل عليكم في الدين من حرج ﴾ (٣) فمع هذه الأعدار الظاهرة والأسباب القوية كيف يجوز في عنايتك ورحمتك أن تذهمني وتلممني .

﴿ السادس ﴾ يقول أيضاً : يا إلهي جعلتني مرجوماً ملعوناً بسبب جرم

(١) سورة البقرة الآية : ٢٨٦ .

(٢) سورة البقرة الآية : ١٨٥ .

(٣) سورة الحج الآية : ٧٨ .

صدر مني أولاً بسبب جرم صدر مني فإن كان الأول بطل الجبر ، وإن كان الثاني فهو محض الظلم ، وقد قلت : ﴿ وما الله يريد ظلماً للعباد ﴾ (١٥) فكيف يليق هذا بك ، وللجبرية أن يقولوا للقدريّة إن الأشكالات التي أئتمتونا بها هي بأسرها واردة عليكم من وجهين : ﴿ الأول ﴾ أن قدرة المبدإ إما تكون معينة لأحد الطرفين فالجبر لازم ، وإما أن تكون حاصلة لهما فرجحان أحد الطرفين على الآخر إن كان المرجح ففاعل المرجح إن كان هو المبدإ عاد التقسيم فيه ويتسلسل ، وإن كان هو الله فانه تعالى إذا فعل ذلك المرجح صار الفعل واجب الوقوع ، وإذا لم يفعله يصير ممتنع الوقوع ، وحينئذ يلزمكم كلما ذكرتموه وإن كان الرجحان لا للمرجح فهو باطل من وجهين :

﴿ الأول ﴾ أنه ينسأ به باب إثبات الصانع للعالم ، إذ مداره على أن رجحان أحد طرفي الممكن على الآخر يستحيل من غير مرجح .

﴿ الثاني ﴾ أنه على هذا التقدير يكون وجود ذلك الرجحان واقفاً على سبيل الاتفاق ، ولم يكن صادراً من المبدإ وإذا كان الأمر كما ذكرنا فقد عاد الجبر المحذور . الوجه الثاني في السؤال منكم سألتم كونه تعالى عالماً بجميع المعلومات ووقوع الشيء خلاف علمه يقتضي انقلاب علمه جهلاً وذلك محال والمؤدّي إلى المحال محال ، فكما أوردتموه علينا في القضاء والقدر لازم عليكم في العلم لزوماً لا محيص عنه ، وسيأتي الجواب عن هذه الشبهة الواهية إن شاء الله . وقال رئيس المشككين وإمامهم الرازي : حال هذه المسألة عجيبة فإنّ الناس كانوا فيها مختلفين أبداً بسبب أن ما يمكن الرجوع فيها إليه متعارضة متدافعة ، فعوال الجبرية على أنه لا بدّ ترجيح الفعل على الترك من مرجح ليس من المبدإ ، ومعوال القدرية على أن المبدإ لو لم يكن قادراً على فعله لمبا حسن المدح والتم والأمر والنهي وهما مقدمتان بديهتان ، ثمّ من الدلائل العقلية اعتماد الجبرية على أن تفاصيل أحوال الأفعال غير معلومة للمبدإ ، واعتماد القدرية على أن أفعال المباد واقعة على وفق قصودهم ودواعيهم وهما متعارضتان ومن الإلزامات الخطائية أن القدرة على الإيجاد كما لا يليق بالمبدإ الذي هو منبع

النقصان ، فإنّ أعمال العباد تكون سبباً وعبئاً فلا يليق بالمتعالى عن النقصان ؛
وأما الدلائل السمعية فالقرآن مملوء بما يوم الأمرين وكذا الآثار ، وإن من أمة من
الأمم لم تكن خالية من الفرقتين ، وكذا الأوضاع والحسكيات متدافعة من الجانبين
حتى قيل : إن وضع الرد على الجبر ووضع الشرط على القدر إلا أنّ مذهبنا أقوى
بسبب أنّ الفدح في قولنا لا يترجح الممكن إلا بمرجح يوجب انسداد باب اثبات
الصانع ونحن نقول الحق ما قاله بعض أئمة الدين أنه لا جبر ولا تفويض ولكن أمر
بين الأمرين وذلك لأنّ مبنى المبادئ القريبة لأفعال المبد على قدرته واختياره
والمبادئ البعيدة على عجزه واضطراره فإنّ الانسان مضطرب في صورة مختار ،
كالقلم في يد الكاتب والوتد في شقّ الحائط وفي كلام العقلاء قال : الحائط للوتد لم
تشغني قال : سل من يدقني . انتهى .

فهذا حال إمامهم فانظر كيف اعترف بالشك والحيرة واعترف أخيراً بالأمرين الأمرين
ولم يبين معناه على وجه يرفع الاشكال في البين ، وقال قطب أوليائهم محي الدين بن العربي
في الفتوحات على ما حكى عنه الفيلسوف الشيرازي : «إعلم أنّ الكلّ من عند الله ولكن لما تعلق
لبعض الأفعال لسان ذمّ فما كان في الأفعال من باب قبح وشر فديننا بنفوسنا ما ينسب
إلى الحق من ذلك وثابة وأدباً مع الله ، وما كان من خير وحسن رفعتنا نفوسنا من
البين وأضفتنا ذلك إلى الله حتى يكون هو الحمود بكلّ ثناء أدباً مع الله ، وإيفاء
لحقوقه فانه الله بلا شك مع ما فيه من الاشتراك كما دلّ عليه في قوله : ﴿والله
خلقكم وما تعملون﴾ (١) وقوله : ﴿ما أصابك من حسنة فمن الله وما أصابك
من سيئة فمن نفسك﴾ (٢) مع قوله : ﴿قل كلّي من عند الله﴾ (٣)
فأضاف العمل وقتاً إلينا ووقتاً إليه ، فلماذا قلنا . فيه راحة الاشتراك . قال
تعالى : ﴿لما ما كسبت وعليها ما اكتسبت﴾ (٤) فأضاف خيرنا وشرنا إلينا
وقال : ﴿فألهمها فجورها وثقواها﴾ (٥) فله الإلهام وقد خلق العمل ، فهذه مسألة

«١» سورة الصافات الآية : ٩٦ . «٢» سورة النساء الآية : ٧٨ .

«٣» سورة النساء الآية : ٧٧ . «٤» سورة البقرة الآية : ٢٨٦ .

لا يتخلص فيها توحيد أصلاً من جهة الكشف ولا من جهة الخبر ، فالأمر الصحيح في ذلك أنه مربوط بين حق وخلق غير مختص لأحد الجانبين ، فانه أعلا ما يكون من النسب الالهية أن يكون الحق هو عين الوجود الذي استفادته الممكنات فإثم إلا عين وجود الحق ، والتغيرات الظاهرة في هذه العين أحكام أعيان الممكنات فلولا العين ما ظهر الحكم ، ولولا الممكن ما ظهر التغير ، فلا بد في الأفعال من حق وخلق ثم قال : وفي بعض مذهب العامة أن العبد محل ظهور أفعال الله ، وموضع جرياتها فلا يشهدا الحس إلا من الأكوان ولا يشهدا بصيرتهم إلا من الله من وراء حجاب ، هذا الذي ظهرت على يديه الريد لها المختار فيها فهو لها يكتسب باختياره وهذا هو مذهب الأشاعرة ومذهب بعض العامة أن الفعل للعبد حقيقة ومع هذا فربط الفعل عندم بين الحق والخلق لا يزول وأن هؤلاء يقولون القدرة الحادثة في العبد الذي يكون بها هذا الفعل من الفاعل أن الله خلق له القدرة عليها فلا يتخلص الفعل للعبد إلا بما خلق الله فيه من القدرة عليه فما زال الاشتراك ، وهذا مذهب أهل الاعتزال ف هؤلاء ثلاثة ، أصحابنا والأشاعرة والمعتزلة ما زال منهم وقوع الاشتراك ، وهكذا أيضاً حكم مثبتي الملل لا يتخلص لهم إثبات الملل الذي لملته ، الذي هي معلولة لملّة أخرى فوقها ، إلى أن ينتهي إلى الحق في ذلك الذي هو عندم علة الملل ، فلولا علة الملل ما كان معلول عن علة ؛ إذ كل علة دونه معلولة ، والاشتراك ما ارتفع على مذهب هؤلاء ، وما عدا هؤلاء الأصناف من الطبيعيين والدهريين ، ففأية ما يؤل إليه أمرهم أن الذي هوول نحن فيه انه الاله، يقول : الدهرية إله الدهر ، والطبيعية إله الطبيعة وم لا يخلصون الفعل الظاهر منّا دون أن يضيفوا إلى الدهر أو الطبيعة ، فزال وجود الاشتراك في الكل نحلة ومنهياً وما ثم عقل بدل على خلاف هذا ، ولا خير إلهي في شريعة يتخلص الفعل من جميع الجهات إلى أحد الجانبين فلنقره كما أقره الله على علم الله فيه وما ثم إلا كهف وعقل وشرع ، وهذه الثلاثة ما خلصت ولا يتخلص أبداً دنياً وآخرة جزاء بها كنتم تعملون ، فالأمر في نفسه والله أعلم ما هو إلا كما وقع ما يقع

فيه تخليص لأنه في نفسه غير محذور إذ لو كان في نفسه محذوراً لا بدّ إن كان يظهر على بعض الطوائف ولا يتمكن لها أن تقول : الكلّ على خطأ فإنّ في الكل الشرايع الالهية ونسبة الخطأ إليها محال ولا يخبر الأشياء على ما هي عليها إلا الله وقد أخبر ، فا الأمر إلا كما أخبر فاتفق الحق والعالم في هذه المسألة على الاشتراك فهذا هو الشرك الخفي والجلي وموضع الحيرة . انتهى كلامه عامله الله بعمده .

أقول : فانظر الى هذا القاضل الذي هو قطب رحي أوليائهم والمعوّل عليه بين علمائهم كيف اعترف بالحيرة والتعذير وصار أخيراً الى الشرك وأنّ افعال القبائح والنظام والفواحش واقعة بين المبد والرب غير مخصصة لأحدهما ، وهو شرك محض ، وظلم عظيم ، يبطله النقل والكشف والبرهان ، ويحكم بفساده الوجدان ، ويضحك منه الانس والجان ، وقوله فا زال وجود الاشتراك في كل نحلة ومذهب وما تمّ عقل يدّل على خلافه ولا خبر الهي في شريعة الخ ممنوع إذ العقول السليمة والأفهام المستقيمة والبراهين القطعية والدلائل النقلية كلها قد دلت على ما دلّ عليه أولياء الله وأهل بيت العصمة وخلفاء الدين والأئمة الذين هم كسفينة نوح من ركبها نجي ومن تخلف عنها هوى ، من نفي الجبر والقدر والاشترك كما يأتي تحقيقه ان شاء الله تعالى فقوله ذلك رجم بالنيب بلا شك ولا ريب .

وقد روى الثقة الجليل أحمد بن أبي طالب الطبرسي وغيره في كتاب الاحتجاج أنه دخل ابو حنيفة المدينة ومعه عبد الله بن مسلم فقال له : يا أبا حنيفة إن ههنا جعفر ابن محمد «ع» من علماء آل محمد «ص» فذهب بنا فتهبس منه علماً فلما اتيا اذاهما بمجموعة من شيمته ينتظرون خروجه أو دخولهم عليه فبينما هم كذلك إذ خرج غلام حدث «١» فقام الناس هيبه له فالتفت أبو حنيفة وقال يا ابن مسلم من هذا ؟ قال : هذا موسى ابنه قال : والله لأجبهنه بين يدي شيمته قال : مه لن تقدر على ذلك قال : والله لأفعلنه ، ثم التفت الى موسى «ع» فقال يا غلام أين يضع الغريب حاجته في بلدكم هذه ؟ قال : يتوارى خلف الجدار ويتوقى أعين الجار وشطوط

(١) ويقال للذي الشاب حديث السن هذا - ذف السن نك حدث بمتحتين وجمه أحدث

الأنهار ومسقط الخمار ولا يستقبل القبلة ولا يستدبرها فينثذ يضع حيث شاء ، ثم قال يا غلام ممن المصيبة ؟ قال يا شيخ لا تخلو من ثلاث : إما أن تكون من الله وليس للعبد شيء ، فليس للحكيم أن يأخذ عبده بما لم يفعله ، وإما أن تكون من العبد ومن الله ، والله أقوى الشريكين فليس للشريك الأكبر أن يأخذ الشريك الأصغر بذنبه ، وإما أن تكون من العبد وليس من الله شيء ، فإن شاء عفى وإن شاء عاقب ، قال : فأصابت أبا حنيفة سكتة كأنما القم فوه الحجر قال : فقلت ألم أقل لك لا تتعرض لأولاد رسول الله «ص» وفي ذلك يقول الشاعر هذه الايات :

لم تخل أفعالنا اللاتي نذم بها إحدى ثلاث معان حين تأتيها
إما تفرّد بارينا بصنعتها فيسقط الآوم عنا حين ننشئها
أو كان يشركنا فيها فيلحقه ما سوف يلحقنا من لايم فيها
أو لم يكن لاهي في جنابها ذنب فا الذنب الا ذنب جانبا

﴿ المقام الثاني ﴾

في بيان حكاية المذاهب في هذه المسألة ، قال العلامة المحدث المجلسي رحمه الله :
إن أفعال العباد دائرة بحسب الاحتمال العقلي بين أمور :
﴿ الاول ﴾ أن يكون حصولها بقدره الله وإرادته من غير مدخل لقدرة العبد فيه وإرادته .

﴿ الثاني ﴾ أن يكون بقدره العبد وإرادته من غير مدخل لقدرة الله وإرادته فيه أي بلا واسطة إذ لا ينكر عاقل أن الاحتمال والتحكيم مستندان اليه تعالى اما ابتداءه او بواسطة .

﴿ الثالث ﴾ أن يكون حصولها بمجموع القدرتين وذلك بأن المؤثر قدرة الله بواسطة قدرة العبد ، وبالعكس أو يكون المؤثر مجموعها من غير تخصيص احدهما بالمؤثرية والاخرى بالآلية ، وذهب الى كل من تلك الاحتمالات ما خلا الاحتمال الثاني من محتلات الشرّ الثالث طائفة ، أما الأول ففيه قولان

﴿ الاول ﴾ مذهب الجبرية الجهمية البهتة وم جهم بن صفوان وأتباعه حيث

ذهبوا الى أن الفعل من الله سبحانه بلا تأثير لارادة العبد. وقدرته فيه ولا كسب بل لا فرق عندهم بين مشي زيد وحركة المرتعش ولا بين الصاعد الى السطح والساقط منه والثاني * مذهب أبي الحسن الأشعري وأتباعه فأنهم لما رأوا شناعة قول الجهمية فروا منه الى ما لا ينفعهم وقالوا افعال العباد الاختيارية واقعة بقدره الله وحده وليس لقدرتهم تأثير فيها بل الله سبحانه أجرى عادته بأنه يوجد في العبد قدرة واختياراً فإذا لم يكن هناك صانع اوجد فيه فعله المقدور مقارناً لها فيكون فعل العبد مخلوقاً لله ابداعاً وإحداناً ، ومكسوباً للعبد ، والمراد بكسبه اياه مقارنته لقدرته و ارادته من غير أن يكون هناك منه تأثير أو مدخل في وجوده سوى كونه محلاً له وظلوا نسبة الفعل الى العبد باعتبار قيامه به لا باعتبار إيجاده له ، فالقيام والآكل والشارب عندهم بمنزلة الأسود والابيض ، والثاني وهو استقلال العبد بالفعل مذهب اكثر الامامية والمعتزلة فأنهم ذهبوا الى أن العباد موجودون لافعالهم مخترعون لها بقدرتهم لكن أكثر المعتزلة قائلون بوجوب الفعل بعد إرادة العبد وبمضمحل بل عدم وجوب الفعل بل يصير أولى . قال المحقق الطوسي رحمه الله ذهب مشايخ المعتزلة وأبو الحسن البصري وامام الحرمين من أهل السنة الى أن العبد له قدرة قبل الفعل ، و ارادة بها تتم مؤثرية ، فيصدر منه الفعل فيكون العبد مختاراً إذ كان فعله بقدرته الصالحة للفعل والترك تبعاً لداعيه الذي هو ارادته ، والفعل يكون بالقياس الى القدرة وحدها ممكناً ، وبالقياس اليها مع الارادة يصير واجباً . وقال محمود الملاحمي وغيره من المعتزلة إن الفعل عند وجود القدرة والارادة يصير أولى بالوجود حذراً من أن يلزمهم القول بالجبر لو ظلوا بالوجوب وليس ذلك بشيء لأن مع حصول الاولوية إن جازله الطرف الآخر ما كانت الاولوية باولوية ، وان لم يجز فهو الواجب ، وإتباعاً غيروا اللفظ دون المعنى . انتهى .

واختلف في نسبة احتمال الشق الثالث وتحقيقهما في المواقف وشرحه أفعال العباد الاختيارية واقعه بقدره الله تعالى وحدها على سبيل الاستقلال بلا إيجاب بل باختيار وقالت طائفة بالقدرتين ثم اختصموا فقال الاستاذ - يعني أبا اسحاق -

الاسفرايني لمجموع القدرتين على أن يتطابقا جميعاً بالفعل نفسه ، وجواز اجتماع المؤثرين على آر واحد ، وقال القاضي - يعني الباقلاني - على أن تتعلق قدرة الله بأصل الفعل وقدرة العبد بصفته ، اعني كونه طاعة ومعصية ، الى غير ذلك من الأوصاف التي لا توصف بها أفعاله تعالى كما في لطم اليتيم تأديباً ، أو ابداءه ، فان ذات الالطيم اوقمه بقدرة الله وتأثيره وكونه طاعة على الأول ومعصية على الثاني بقدرة العبد وتأثيره ، وقالت الحكماء وامام الحرمين هي واقعة على سبيل الوجوب ، وامتناع التخلّف بقدرة يخلقها الله في العبد إذا طرنت حصول الشرائط وارتفاع الموانع ، والضابط في هذا المقام أنّ المؤثر إما قدرة الله أو قدرة العبد على الاقتراد كذهب الأشعري وجمهور المعتزلة أو هما معاً وذلك اما مع اتحاد المتعلقين كذهب الأستاذ منّا والنجّار من المعتزلة أو دونه وحينئذ فاما مع كون إحداها متعلقة للأخرى ، ولا شبهة في أنه ليس قدرة الله متعلقة لقدرة العبد ، إذ يستحيل تأثير الحادث في القديم فتعين المكس ، وهو أن تكون قدرة العبد صادرة عن قدرة الله وموجبة للفعل ، وهو قول الامام والفلاسفة وإما بدون ذلك وهو مذهب القاضي لأن الفروض عدم اتحاد المتعلقين . انتهى .

واعترض عليه المولى جمال الدين محمود وغيره بأن جعل المذهب النسوب الى الامام والفلاسفة كون المؤثر مجموع القدرتين دون مذهب المعتزلة تحكّم بحث إذ لا فرق بين هذين المذهبين في أنّ المؤثر الحقيقي في الفعل هو قدرة العبد وتلك القدرة الحادثة مخلوقة لقدرة القديمة الالهية ثم قال : الصواب في الضبط أن يقال المؤثر إما قدرة الله تعالى وحدها وهو مذهب الشيخ الأشعري وإما قدرة العبد وحدها وهو مذهب جمهور المعتزلة والامام والفلاسفة ، وأما ما معاً مع اتحاد المتعلقين وهو مذهب الاستاذ ، او بدون ذلك بأن تتعلق القدرة القديمة بنفس الفعل ، والحادثة بصفته وهو مذهب القاضي . انتهى .

ثم اعلم أن هذا المذهب الذي نسبوه الى الحكماء من أنّ العلة القريبة للفعل الاختياري إنما هو العبد وقدرته لكن قدرته مخلوقة لله تعالى ، وإرادته حاصلة

بالعلل المترتبة منه تعالى قول بعضهم وقال جم غفير منهم لا مؤثر في الوجود إلا الله ، وموجد أفعال العباد هو الله تعالى سبحانه ، وقالوا : إن الفعل كما يسند إلى الفاعل كإسناد البناء إلى البناء ، قد يسند إلى الشرط كإسناد الإضاءة إلى الشمس والسراج مثلا ، فبعض الأفعال الصادرة عن الطبائع النوعية كالحركات الطبيعية والفسرية والأفعال الاختيارية للإنسان وغيره ، بل الأفعال الصادرة عن النفوس الفلكية والعقول المجردة بناء على القول بوجودها ، فكل من هذه الأمور — لا سيما إرادة النفوس الحيوانية والإنسانية والفلكية ، بل العقول مع عدم المانع — شرط واسطة لصدور تلك الأفعال من مفيض الوجود وإسنادها إلى تلك المبادئ ، من قبيل إسناد الفعل إلى الشرائط والوسائط لا إلى الفاعل والموجد ، وهذا قريب من مذهب الأشاعرة ؛ إذا عرفت هذه المذاهب فاعلم أن تأثير قدرة المبد وإرادته في الأفعال الاختيارية من أجل البديهيات وسخافة مذاهب الأشاعرة ومن يحذو حذوم لا يحتاج إلى بيان ويطون الأوراق والمصحف والزبر من علمائنا والخالفين مشحونة بذلك .

قال العلامة الحلي (ره) : الامامية قسموا الأفعال إلى ما يتعلق بقصودنا ودواعينا وإرادتنا واختيارنا بحركتنا الاختيارية الصادرة عنا ، كالحركة بمنة وإسرة ، وإلى ما لا يتعلق بقصودنا ودواعينا وإرادتنا واختيارنا كالأثار التي فعلها الله تعالى من الألوان وحركة النمو والتنغذية والتبض وغير ذلك ، وهو مذهب الحكماء ، والحق أنا نعلم بالضرورة أننا ظلمون ، يدل عليه العقل والنقل ، أما العقل فأننا نعلم بالضرورة الفرق بين حركتنا الاختيارية والاضطرابية ، وحركة الجماد ، ونعلم بالضرورة قدرتنا على الحركة الأولى ، كحركتنا بمنة وإسرة ، وعجزنا عن الثانية كحركتنا إلى السماء وحركة الواقع من شاطئ وانتفاء قدرة الجماد ومن أسند الأفعال إلى الله تعالى بنى الفرق بينهما ، وبحكم بنى ماقضت الضرورة بثبوتها .

قال أبو الهذيل العلاف — ونعم ما قال — : حمار بشر أعدل من بشر فان

نحو بشر لو أتيت به الى جدول صغير وضربته للمبور فانه يطفر ولو أتيت به الى جدول كبير وضربته فانه لا يطفر ويروغ عنه ، لأنه فرّق بين ما يقدر عليه وما لا يقدر عليه ، وبشر لا يفرّق بين المقدور له وغير المقدور له . انتهى .

وإذا كان الحكم بذلك ضرورياً فالشبه الموردة في مقابلة ذلك لا يصنعى إليها ، وإن كانت قوية وكثير من أحوال الانسان وأموره اذا أمن النظر فيها ليصل الى حد يتحير العقل فيها كحقيقة النفس وكيفية الابصار مع كونها أقرب الاشياء اليه لا يمكنه الوصول الى حقيقة ذلك ، وينتهي التفكير فيها الى حد التحير ، وليس ذلك سبباً لأن ينفي وجودها وتحققها فيه ؛ ثم اعلم أن الحق ان المعتزلة أيضاً خرجوا عن الحق للافراط من الجانب الآخر ، فآتهم يذهبون الى أنه تعالى لا مدخلة له في أعمال العباد أصلاً سوى خلق الآلات والتمكين والاقدار ، حتى أن بعض المعتزلة قالوا : إن الله لا يقدر على عين مقدور العبد ، وبعضهم قالوا : لا يقدر على مثله أيضاً ، فهم عزلوا الله عن سلطانه ، وكأآتهم أخرجوا الله عن ملكه وأشركوا من حيث لا يعلمون .

أقول : ألذي يستفاد من الأخبار : أن الفوضىّة يطلق على معان : أحدها : تفويض الله الأمر الى العباد بحيث لا يكون لأوامره تعالى ونواهيّه وبواعثه وزواجره وتوقيه واحسانه وتأيدّه وتسديده وخذلانه مدخل فيه ، ويلزم منه اخراج القادر المطلق عن سلطانه ونسبة المعجز الظاهر الى من لا يدخل النقص في شأنه .

ثانيها : هو رفع الخطر عن الخلق في الافعال والاباحة لهم ما شاءوا من الاحمال .

ثالثها : تفويض أمر الخلق والرتق الى بعض عباده ، وهو باطل بجميع معانيه ، وأكثر ما يطلق التفويض في هذا الباب على المعنى الاول ، وقد يطلق على الثاني ، وقد يطلق التفويض على معنى رابع وهو تفويض اختيار الامام ونسبه الى الامة وتفويض الاحكام اليهم بأن يحكموا فيها بأرائهم وقياساتهم

واستحساناتهم والاستطاعة يطلق على ثلاثة معان : ﴿ الاول ﴾ القدرة الزائدة على ذات القادر ﴿ الثاني ﴾ آلة تحصل معها القدرة على الشيء ، كالزاد والراحة ومخلة السرب ، وصحة البدن في الحج ﴿ الثالث ﴾ على التفويض المقابل للتجبر وهو المراد في أخبار الباب ، وأما لفظ التقديرية فقد يُلحق على المجرة كما تقدم في رواية الاحتجاج وقد يطلق على المفوضة كما يفهم من جملة من ازوايات .

فردسكة

لا خلاف بين الأمة في أن النبي (ص) قد ذم القدرة ، ولكن كل من الجبرية والتفويضية يرمون خصومهم بهذا الاسم : « وقالت اليهود ليست النصراني على شيء » وقالت النصراني ليست اليهود على شيء » « ١٥ » وقد صدق القرطبان إذ الظاهر من جملة من الأخبار أن القدرة يطلق على كل منها ، قال في المقاصد : لا خلاف في ذم القدرة ، وقال شارحه : قد ورد في صحاح الأحاديث لمينست القدرة على لسان سبعين نبياً ؛ والمراد بهم القائلون بنبي كون الخير والشر كله بتقدير الله ومشيئته ، سموا بذلك لمبالغتهم في نفيه وكثرة مدافعهم إياه ، وقيل لا لبائهم للبعد قدرة الإيجاد وليس بشيء إلا أن المناسب حينئذٍ التقديري بضم القاف ، وقالت المعتزلة : القدرة هم القائلون بأن الشر والخير كله من الله تعالى وبتقديره ومشيئته لأن الشائع نسبة الشخص إلى ما يثبتته ويقول به ، كالجبرية والحنفية والشافعية ، لا إلى ما ينفيه ، وردّ بآته صح عن النبي (ص) قوله : القدرة مجوس هذه الأمة ، وقوله « ع » إذا قامت القيامة نادى مناد : أهل الجمع أين خصماء الله فتقوم القدرة ولا خفاء في أن المجوس هم الذين ينسبون الخير إلى الله والشر إلى الشيطان وينموهنا : « يزدان وأمر من » وأن من لا يفوض الأمور كلها إلى الله ويعتصم ببعضها فينسبها إلى نفسه بكون هو الخصم لله تعالى ، وأيضاً من يضيف التقدير إلى نفسه ويدعي كونه الفاعل والمقدر أولى باسم التقديري ممن يضيفه إلى ربه ، فإن قيل : روي عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم أنه قال لرجل قدم عليه من فارس « اخبرني

بأعجب شيء رأيت ، فقال : رأيت أقواماً ينكحون أمهاتهم وبناتهم وأخواتهم
 فإذا قيل لهم : لم تفعلون ذلك ؟ قالوا : قضاء الله علينا وقدره ، فقال « ص » سيكون
 في آخر أممي أقوام يقولون بمثل مقالهم أولئك مجوس أممي ، وروى الأصبغ
 ابن نباتة : أن شيخاً ظم إلى علي بن أبي طالب عليه السلام بعد منصرفه من
 صفين ، ثم ذكر الخبر المتقدم . وعن الحسن : بعث الله محمداً إلى العرب وم
 قدرية يحملون ذنوبهم على الله ويصدقوه قوله تعالى : ﴿ وَإِذَا فَعَلُوا فَاحِشَةً قَالُوا
 وَجَدْنَا عَلَيْهَا آبَاءَنَا وَاللَّهُ أَمَرْنَا بِهَا ﴾ « ١ » قلنا : ما ذكر لا يدل على أن القول
 بأن فعل المبد إذا كان بقضاء الله وقدره وخلقه وإرادته يجوز للمبد الأقدام عليه
 ويبطل اختياره فيه واستحقاقه للثواب والعقاب والمدح والتم عليه قول المجوس
 فلينظر أن هذا قول الممثلة أم المجبرة ولكن : ﴿ من لم يجعل الله له نوراً فإنه من
 نور ﴾ « ٢ » ومن وقاحتهم أنهم يروجون باطلهم بنسبته إلى أمير المؤمنين وأولاده
 عليهم السلام وقد صح عنه أنه خطب الناس على منبر الكوفة فقال : ليس منا من لم
 يؤمن بالقدر خيره وشره وأنه قال لمن قال : « أي أملك الخير والشر والطاعة
 والمعصية » : تملكها مع الله أو تملكها بدون الله ؟ فإن قلت : أملكها مع الله فقد
 ادعيت أنك شريك الله ، وإن قلت : أملكها بدون الله فقد ادعيت أنك أنت الله ،
 فتاب الرجل على يده ؛ وإن جعفر الصادق عليه السلام قال لقدري : اقرأ الفاتحة فقراً
 فلما بلغ قوله : ﴿ إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ ﴾ قال له جعفر عليه السلام على ماذا
 تستعين بالله وعندك أن تعمل منك ، وجميع ما يتعلق بالأقدار والتمكين والألطاف
 قد حصلت وتمت ؟ فاقطع القدري . والحمد لله رب العالمين . انتهى .

والممثلة وجهاً تشبيه المجبرة بالمجوس من وجوه : ﴿ أحدها ﴾ أن المجوس
 اختصوا بمقالات سخيفة ، واعتقادات واهية معلومة البطلان ، وكذا المجبرة
 و ﴿ ثانياً ﴾ مذهب المجوس أن الله تعالى يخلق فعله ثم يبرأ منه كما خلق إبليس
 واتقى منه وكذا المجبرة قالوا إن الله يفعل القبائح ثم يبرأ منها ﴿ وثالثاً ﴾

ان المجوس قالوا : إن نكاح الأمهات والأخوات بقضاء الله وقدره وإرادته .
ووافقهم المجرة في ذلك ورابعها أن المجوس قالوا : إن القادر على الخير
لا يقدر على الشر وبالعكس ، والمجرة قالوا : إن القدرة موجبة للفعل غير متقدمة
عليه ، فان الإنسان القادر على الخير لا يقدر على ضده وبالعكس .

﴿المقام الثالث﴾

في بطلان القول بالجبر والتفويض : زيادة على ما تقدم اعلم أن أعظم أدلة
المجرة على مطلبهم قولهم : إن الله قد كلف بالمحال وبمالا يطلق ، وإن علمه بالشيء
يوجب وقوعه وإلا لا قلب علمه تعالى جهلا فقد سلب الاختيار عن العبد وأحتجوا
بقوله تعالى في شأن الكفار : ﴿سواء عليهم أأنذرتهم أم لم تنذرهم لا يؤمنون﴾ (١)
وقوله تعالى : ﴿لقد حق القول على أكثرهم فهم لا يؤمنون﴾ (٢) وقوله تعالى :
﴿وما أكثر الناس ولو حرصت بمؤمنين﴾ (٣) وقوله تعالى : ﴿سأرهقه
صموداً﴾ (٤) وقوله تعالى : ﴿تبدت بدا أبي لهب﴾ وتوضيح ذلك : أن الله
تعالى قد أخرج عن شخص مومن بأنه لا يؤمن قط فلو صدر منه الايمان لزم الكذب
على الله تعالى في كلامه ولأنه تعالى علم منه في الأزل أنه لا يؤمن فهو آمن لزم
ملا ب علمه جهلا ، وذلك محال فكذا ما يستلزمه ، فصدور الايمان منه محال ،
وفدكلف به ، وأيضا الايمان يعتبر فيه التصديق بكل ما أخبر الله عنه ، ومن جلت
أنهم لا يؤمنون فقد صاروا مكلفين بأن يؤمنوا بأنهم لا يؤمنون ، وهذا تكليف
بالجمع بين النفي والاثبات ، والمعتزلة تقضوا هذه الاحتجاجات إجمالا وتفصيلا ،
أما الأول : فان علم الله تعالى وخبره بعدم ايمان قوم لا يجوز أن يكون مانعا
من الايمان لوجوه :

﴿الأول﴾ أن القرآن مملوء من الآيات الدالة على انه لا مانع لأحد من
الايان كما قال الله تعالى : ﴿وما منع الناس أن يؤمنوا إذ جاءهم الهدى﴾ (٥)

(٢) - سورة يس الآية : ٧

(٤) - سورة النور الآية : ١١

(١) - سورة البقرة الآية : ٦

(٣) - سورة يوسف الآية : ١٠٣

(٥) - سورة الأسراء الآية : ٩٤

والكلام انكار كقوله تعالى لا بليس : ﴿ ما منعك ألا تسجد إذ أمرتك ﴾ (١)

وقوله تعالى : ﴿ فإلهم لا يؤمنون ، فإلهم عن التذكرة معرضين ﴾ (٢)

﴿ الثاني ﴾ أن الله تعالى قال في كتابه : ﴿ رسلاً مبشرين ومنذرين لئلا

يكون للناس على الله حجة بعد الرسل ﴾ (٣) وقال تعالى : ﴿ ولو أنا أهلكنام
بمذاب من قبله لقالوا ربنا لولا أرسلت إلينا رسولا فنتبع آياتك ﴾ (٤) فقد
تبين أنه ما أبقى لهم عذراً إلا وقد أزاله عنهم ، فلو كان علمه تعالى بكفرهم مانعاً
لهم من الايمان لكان ذلك من أعظم الأعدار ، وأقوى الوجوه الدافعة لاستحقاقهم
لعقاب ، والتالي باطل فكذا المقدم .

﴿ الثالث ﴾ أنه ذكر في مقام التمس والجز والتقييح قوله تعالى : ﴿ إن

الذين كفروا سواء عليهم ﴿٥﴾ الآية ، فلو كانوا ممنوعين من الايمان غير قادرين
عليه لما استحقوا التقييح البتة ، بل كانوا معذورين كالاعمى في أن لا يرى .

﴿ الرابع ﴾ أن القرآن إنما أنزل ليكون حجة لله ورسوله صلى الله عليه
وآله وسلم لا أن يكون حجة لهم على الله ورسوله ، فلو كان العلم والخبر مانعين
لكن لهم أن يقولوا : إنا كفرنا لسبق القضاء على كفرنا وترك القاضي مستحيل ،
فيلم يطلب المحال منا ، ولم يأمرنا بالمحال .

﴿ الخامس ﴾ أنه لو كان علمه السابق بعدم الايمان مانعاً عن الايمان لوجب
أن لا يسكون الله قادراً على شيء أصلاً والتالي باطل فكذا المقدم ، بيان الملازمة
أن الذي علم وقوعه واجب ، والذي علم عدم وقوعه ممتنع ، وشيء من الواجب
والممتنع لا يكون مقدوراً إذ المصحح للمقدورية هو الامكان دون قسميه .

﴿ السادس ﴾ أن الأمر بالمحال سفه وعبث ، فلو جازورود الشرع بالجازوروده
بكل أنواع السفه لما كان يمتنع وروده بظواهر المعجزة على يد الكاذب فلا يبقى وثوق بصحة
النبوات ، ولا بصحة القرآن وسائر الكتب بل يجوز أن يكون لكل سفهاً وباطلاً .

(١) سورة الأعراف الآية : ١٧ (٢) سورة الفرقان الآية : ٤٦

(٣) سورة النساء الآية : ١٦٥ (٤) سورة طه الآية : ١٣٤

(٥) سورة البقرة الآية : ٦

﴿السابع﴾ لم تجز ورود الأمر بالمحال لجاز الأمر للأعمى برؤية ما في السماء والزمن بالطيران في الهواء ولو جاز ذلك لجاز بمثة الأنبياء الى الجمادات والمعجاء وانزال الكتب والملائكة عليها لتبليغ التكاليف حالا بمد حال ، ومعلوم أن ذلك سخرية وتلاعب بالدين . قال الصاحب بن عباد في فصل له في هذا الباب كيف يأمره بالإيمان وقد منعه منه ، وبيناه عن الكفر وقد حمله عليه ، وكيف يصرفهم عن الإيمان ثم يقول : « أنى يصرفون » ويخلق فيهم الكفر ثم يقول : « فأنى يؤفكون » وأنفأ فيهم الكفر ثم يقول : « لم تكفرون » وخلق فيهم آلبس الحق بالباطل ثم يقول : « ولا تلبسوا الحق بالباطل » وصدّم عن السبيل ثم يقول : « لم تصدّون عن سبيل الله » وحال بينهم وبين الإيمان ثم قال : « وماذا عليهم لو آمنوا » وذهب بهم عن الرشد ثم قال : « فأنى تذهبون » وأضلهم عن الدين حتى أعرضوا ثم قال : « فاهلم عن التذكرة معرضين » وغيرها من الآيات الدالة على أن التكليف بما لا يطاق لم يقع قال سبحانه : « لا يكلف الله نفساً إلا وسعها » وقال : ﴿ وما جعل عليكم في الدين من حرج ﴾ (١) وقال : « ويضع عنهم إصرهم والأغلال التي كانت عليهم » وأي حرج ومشقة فوق التكليف بالمحال ؛ وأما ما أجابوا به عن العلم فلمعترلة فيه طريقان :

أحدهما : طريقة أبي هاشم وأبي علي الجبائي والقاضي عبد الجبار قالوا لمن قال : لو وقع خلاف علم الله لا قلب علمه جهلا ، إنه قد أخطأ من قال : إنه ينقلب علمه جهلا ، وأخطأ أيضاً من قال : إن علمه لا ينقلب جهلا ، ولكن يجب الامسك عن القولين .

وثانيهما طريقة الكشي واختيار أبي الحسين البصري والتأخرين منهم وهو : أن العلم تبع للمعلوم ، فإذا فرضت الواقع من المبدأ هو الإيمان عرفت أن الحاصل في الأزل لله تعالى العلم بالإيمان ، ومتى فرضت الواقع منه هو الكفر بدلاً عن الإيمان عرفت أن الحاصل في الأزل هو العلم بالكفر بدلاً عن الإيمان فهو فرض

علم بدلاً عن علم آخر لا أنه انقلاب في العلم وتغير له .

أقول : التحقيق في الجواب أن العلم لا بد أن يوجد المعلوم على وفقه مطابقاً له ، والذي علمه الله هو صدور المعصية عن زيد بالاختيار ، وصدور الاحراق عن النار مثلاً بالاضطرار ، ويستحيل خلاف ما علمه فلو صدرت المعصية بطريق الاجاء والاحراق بطريق الاختيار لم المحال ، وليس العلم هو العلة القريبة الموجبة للمعصية وإنما علمتها اختيار زيد وإرادته مع أمور أخرى ، لا يقال : إن علم الله مقدم فكيف يكون تابماً لأن التابمية ملزومة للتأخير لأننا نقول : إن معنى التابمية هو أصالة المعلوم في التطابق ، وهذا المعنى يجتمع مع تقدم العلم بيان ذلك : أن العلم حكاية عن المعلوم ومثال له ، فنسبته إليه كنسبة الفرس المنقوشة على الجدار إلى ذات الفرس فكما يصح أن يقال : إنما كانت الصورة هكذا لأن ذات الفرس هكذا ، ولا يصح أن يقال : ذات الفرس هكذا لأن الصورة هكذا فكذا يصح أن يقال : إنما علمت زيد شريراً لأنه كان في نفسه شريراً دون أن يقال : كان زيد في نفسه شريراً ، لأن علمته شريراً وفي المقام أبحاث شريفة تركنا ذكرها مخافة التطويل ، واعلم أن هذه الحجج لا اختصاص لها بالمجبرة بل الأشاعرة احتجوا بها أيضاً وهم المجبرة حقاً والجبر مذهبهم — كما عرفت سابقاً — وإنما احتجوا أيضاً بأنه إن وجب صدور الفعل فلا اختيار وإلا فلا صدور لما تقرر أن الشيء ما لم يجب لم يوجد ، وبتقرير آخر جميع ما يتوقف عليه الفعل إذا تحقق فإما أن يلزم الفعل أولاً ، وعلى الأول يلزم الاضطرار ، وعلى الثاني تخالف المعلوم عن علمه التامة ، ونحن قد ذكرنا هذه الشبهة أجوبة كثيرة لا مزيد عليها ، وأطنا الكلام فيها في رسالة مستقلة في « الحسن والتبجح العقليين » وفي مقدمة « شرح المفاتيح » وفي « منية الممارسين وبنية الطالبين » والذي نقول هنا :

أولاً : إن هذه شبهة في مقابلة الضرورة والبدهاة ، فإن كل عاقل يفرق بين حركة الرتمش وغيره — كما تقدم — .

وثانياً : إنهم منقوضة في حقه تعالى من دون تفاوت فإ هو جواهم فهو جوا بنا .
وثالثاً : إن الرجح للفعل أو الترك هو الإرادة ، ولا تتسلسل لأن المختار

من كان فعله بارادة لا من كانت إرادته بارادة ، لأن الإرادة معنى اعتباري انتزاعي لا يحتاج إلى المؤثر .

ورابعاً : أن الوجوب بالاختيار لا ينافي الاختيار كما حقق في محله ، ثم أن بطلان مذهب الجبرة والأشاعرة القائلين باستناد جميع أفعال العباد إلى الله تعالى قد دلت عليه الآيات المتظاهرة والنصوص المتواترة والبراهين العقلية والأدلة القطعية بل الوجدان الذي يفني عن البرهان ، ولا بأس بالإشارة إلى جملة من ذلك فأتانا لو أطلقنا عنان القلم في هذا الباب لاحتجنا إلى تأليف كتاب مستقل كبير الحجم .

منها : أن يقال للأشاعرة — القائلين بمخلق الأعمال والعبد يكتسبها منه فالكسب لا يوجبها ولا يوجد لها وإنما يوجد بها ويوجبها الله على زعمهم — : هل يقدر العبد على ترك الكسب أم لا ؟ فإن قالوا : نعم قالوا بالاختيار ، وحصل الوفاق ، وإن قالوا : لا ، فقد ساووا الجبرة بل م م .

ومنها : أن يقال لمن ادعى نفي الاختيار عن العبد وأنه مجبور : أن العقلاء ما يعرفون حقيقة الجبر للعبد إلا إذا كان مختاراً بخبره غيره ، ومنعه من اختياره ، وأنتم تزعمون أنه ما كان مختاراً ولا كان له فعل حقيقة .

ومنها : أن يقال للأشاعرة والجبرة : أنه لو كان كما زعمتم أنه : لا فاعل في العالم سوى الله لزم أن يكون الله تعالى قد أرسل الرسل إلى نفسه ، وأنزل الكتب على نفسه وكل وعد ووعد وتهديد صدر على لسان الملائكة والأنبياء والأوصياء وفي كتبه فانه يكون على قول الجبرة قد وعد ذلك نفسه ونوعدها وتهديدها ، وإذا جاز عند الأشاعرة عليه تعالى أن يعزل العباد ويجرمهم على الفساد ويلبس عليهم بالهمال ويصدق الكذابين بالمعجزات ، ويظهر الدلالات الباهرات على أيدي المبطلين فكيف يمكن إثبات نبوة نبي وصحة شريعته .

ومنها : أن الجبرة والأشاعرة يجوز على قواعدهم وعقائدهم بل صرحوا به أن يجمع الله مع عدله وحكمته الأنبياء والمرسلين والملائكة القرين وعباده الصالحين فيستخدم في الجحيم والعذاب لا لهم أبد الأبدية ، ويجمع الكفار والملحدين

والزنادقة والمنافقين وإبليس والشياطين ويخلدنهم في الجنة والنعيم أبد الآبدين ،
 ويزعمون أن ذلك من الانصاف والعدل لأنه يتصرف في ملكه كيف يشاء
 وما قدروا الله حق قدره ، ومن أعجب ما يعتدرون به أن أفعال العباد لو كانت
 صادرة منهم لسكانوا شركاء الله فأقتضى التعظيم اسناد الأفعال كلها إلى الله وهذا
 عذر أقبح من الفعل إذ أي شركة تكون لعبد لم يكن شيئاً مذكوراً أو جده
 الله تعالى بعد المدم تنسب قبائح الأفعال إليه دون ربه ، وأي عقل يحكم بأن
 أفعال العبيد الذين هم بمكان من الضعف والحقارة أفعال الله تعالى ؟ وكيف
 يكون فعل الفاعل لذاته كفعل الفاعل بغيره ولو فرض أن العبد يصدر منه فعل
 مثل فعل الله لم يقتض ذلك أن يكون شريكاً له ، ومن أعجب ما يحتجون به أن
 العبد لو فعل شيئاً باختياره كان ذلك دليلاً على عجز الله حيث يقع منه ما لا يريد
 من المعاصي وهذه سفسة إذ أي عجز يلحق المالك إذا جعل عبده مختاراً في أفعاله
 وأعماله سواء فعل العبد ما يكرهه مولاه أو يحبه ، مع قدرته على قهره وإعدامه
 فأبي عجز يلزم من ذلك وأي قهر وغلبة للعبد ، ألا ترى أن السلطان العظيم ربماً
 أنعم على من ليس على طريقته وجمله مختاراً في أمره مع دلالة ذلك على عجزه
 وضعفه .

ومنها : أن الآيات القرآنية والنصوص القرآنية على كثرتها قد تضمنت
 أن الكفار في يوم القيامة الذي تتكشف به حقايق الأمور لم يعتدروا بهذه الأعذار
 بل يعترفون بأن المعاصي منهم كما حكى الله عنهم فقالوا : ﴿ ربنا أخرجنا فعلماً صالحاً
 غير الذي كنا نعمل ﴾ (١) ولم يقولوا نعمل أنت غير الذي كنت تعمل وقالوا
 وهم في النار : ﴿ ربنا أخرجنا منها ظناً عدنا فأبنا ظالمون ﴾ (٢) وقالوا : ﴿ رب
 ارجعوني لعلنا نعمل صالحاً فيما تركت ﴾ (٣) ﴿ أن تقول نفس يا حسرتنا على
 ما فرطت في جنب الله ﴾ (٤) إلى غير ذلك من الآيات .

ومنها : أن الشيطان اعترف بأنه أضلهم بقوله : ﴿ إن الله وعدكم

(٢) سورة المؤمن الآية : ١٠٧

(٤) سورة الزمر الآية : ٥٦

(١) سورة طاهر الآية : ٣٧

(٣) سورة المؤمن الآية : ١٠٠

وعد الحق ووعدتكم فأخلفتكم وما كان لي عليكم من سلطان إلا أن دعوتكم فاستجبتم لي فلا تلوموني ولوموا أنفسكم ﴿١﴾ ورَبِّهم شهد بذلك حيث قال تعالى : ﴿الشیطان سؤل لهم وأمل لهم﴾ ﴿٢﴾ وم زهوا الشیطان عن اعترافه باضلالهم وغرورهم وقالوا : ما أضلنا إلا الله وردوا شهادة ربهم ونسبوا قبائح أفعالهم إليه تعالى .
ومنها : أنهم وأمثالهم يعتذرون يوم القيامة بخلاف معتقدم في الدنيا كما حكى الله عنهم : ﴿وقالوا ربنا إنا أطعنا سادتنا وكبراءنا فأضلنا السبيل ، ربنا آثم ضغفين من العذاب والغنم لنا كبراً﴾ ﴿٣﴾ مع أنهم يعتقدون أن الله هو المضل لهم وقالوا : ﴿ربنا أرنا الذين أضلنا من الجن والانس نجملها تحت أقدامنا ليكونا من الأسفلين﴾ ﴿٤﴾ ويقولون هنا الله أضلنا وقالوا : « ما أضلنا إلا الجرمون » .

ومنها : أن الله تعالى يقول : ﴿ومن يقتل مؤمناً متعمداً فجزاؤه جهنم خالداً فيها وغضب الله عليه ولعنه وأعد له عذاباً عظيماً﴾ ﴿٥﴾ فإذا كان الله هو الذي قتل المؤمن وقضاه وقهره عليه — بزعمهم — فلن يهدد؟ ومن يلعن؟ وكذا قوله تعالى : ﴿فلما آسفونا انتقمنا منهم﴾ ﴿٦﴾

ومنها : ما رواه كثير من المسلمين عن الصادق عليه السلام أنه قال يوماً لبعض الهجرة : هل يكون أحد أقبل للعذر الصحيح من الله تعالى؟ فقال : لا . قال : فما تقول فيمن قال : لا أقدر وهو لا يقدر ، أ يكون معذوراً أم لا؟ فقال الهجر : يكون معذوراً . قال له : فإذا كان الله يعلم من عباده بأنهم ما قدروا على طاعته وقال لسان حليم أو مقالهم لله يوم القيامة : يا رب ما قدرنا على طاعتك لأنك منعتنا منها اما يكون قولهم في عذرهم صحيحاً على قول الهجرة؟ فقال : بلى والله ، فقال عليه السلام : فيجب — هل قولاك — أن يقبل الله هذا العذر الصحيح

- (١) سورة ابراهيم الآية ٦٢ (٢) سورة محمد الآية : ٢٥
(٣) سورة الأحزاب الآية : ٦٧ (٤) سورة صافات الآية : ٢٩
(٥) سورة النساء الآية : ٩٣ (٦) سورة الزخرف الآية : ٥٥

ولا يؤخذ أحداً أبداً وهذا خلاف قول أهل الملل كلهم ، فتاب المهجر من القول بالجبر في الحال .

ومنها : ما رواه جهم غفير من العامة والخاصة : أن الحجاج بن يوسف كتب إلى الحسن البصري ، وإلى عمرو بن عبيد ، وإلى واصل بن عطاء ، وإلى عامر الشعبي أن يذكروا ما عندهم وما وصل إليهم من القضاء والقدر ، فكتب إليه الحسن البصري : إن من أحسن ما انتهى إلينا ما سمعت من أمير المؤمنين علي بن أبي طالب عليه السلام أنه قال : أنظن أن الذي نهاك دهاك ، إنما دهاك أسفلك وأعلاك ، والله بريء من ذلك . وكتب إليه عمرو بن عبيد : أحسن ما سمعت في القضاء والقدر قول علي بن أبي طالب عليه السلام : لو كان الوزر في الأجل محتوماً لكان الموزور في القصاص مظلوماً . وكتب إليه واصل بن عطاء : أحسن ما سمعت في القضاء والقدر قول أمير المؤمنين علي بن أبي طالب عليه السلام : أيدتك على الطريق ، وبأخذ عليك المضييق . وكتب إليه الشعبي : أحسن ما سمعت في القضاء والقدر قول أمير المؤمنين علي بن أبي طالب عليه السلام : كل ما استغفرت الله عنه فهو منك ، وكلما حمدت الله تعالى عليه فهو منه ؛ فلما وصلت كتبهم إلى الحجاج ووقف عليها قال : لقد أخذوها من عين صافية ، هذا مع ما كان عليه الحجاج من العداوة والنصب والبغض .

ومنها : ما رواه جهم من علماءهم أن رجلاً سأل الصادق عليه السلام عن القدر فقال : ما استطعت أن تلوم العبد عليه فهو فعله ، وما لم تستطع أن تلوم العبد عليه فهو فعل الله تعالى ، يقول الله تعالى للعبد : لِمَ عصيت ؟ لِمَ فسقت ؟ فهذا فعل العبد ، ولا يقول : لِمَ مرضت ؟ لِمَ قصرت ؟ لِمَ ابيضضت ؟ لِمَ اسوددت ؟ لأنه فعل الله .

ومنها : ما رواه : أن الفضل بن سهل سأل علي بن موسى الرضا عليه السلام بين يدي المأمون فقال : يا أبا الحسن الخلق مجبورون ، فقال عليه السلام : الله أعدل من أن يجبر ثم يمدب ، قال : فطلقون ، قال : الله أحكم من أن يهمل

عبده ويكاه الى نفسه .

ومنها : أن بعض أهل المدل وقف على جماعة من الهجرّة فقال لهم : أنا ما أعرف المجادلة والاطالة لكبي أسمع في القرآن قوله تعالى : ﴿ كلما أوقدوا ناراً للحرب أطفاها الله ﴾ (١) ومفهوم هذا الكلام عند كل عاقل أن الموقد غير الله وأن المظني للنار الله فكيف تقبل العقول أن الكل منه ؟ وأن الموقد للنار هو المظني لها ؟ فاتقطعوا ولم يردوا جواباً .

ومنها : ما حكى أنه قيل للهجرة : رى الله قد استعظم في القرآن قول المشركين والكافرين فقال : ﴿ تكاد السملوات يتفطرن منه وتنشق الارض وتخرّ الجبال هدأً ﴾ (٢) ونحو ذلك مما استعظمه الله تعالى فاذا كان كل فعل وقول وقع منه وصدر عنه فكيف يستعظم فعل نفسه وينكره .

ومنها ، ما حكى أنه قيل لهم : إن الله تعالى يقول : ﴿ قد أفلح من زكّاهها وقد خاب من دسّأها ﴾ (٣) من هذا الذي قد خاب فلم يكن لهم عن ذلك جواب .

ومنها : أن بعض المدلية اجتاز على قوم من الهجرية — وكان المدلي راكباً — فقال له الهجري : انزل حتى أسألك مسألة ، فقال له المدلي : أتقدر أن تسألني ؟ فقال : لا . قال : أنا أقدر أن أنزل وأجيبك . قال : لا . فقال المدلي : كيف يطلب نزولي من لا يقدر على سؤالي ، ولا أقدر على نزولي إليه ولا جوابي ؟ فاتقطع الهجري .

ومنها أن عدلياً قال لهجير : بمن الحق ؟ قال : من الله ، قال : من الحق ؟ قال هو الله ، قال : فمن الباطل قال من الله ، قال فمن الباطل ؟ فاتقطع الهجير ولم يقدر أن يقول هو الله تعالى عن ذلك وكان يترمه ذلك .

ومنها : ما حكى أنه اجتمع عدلي وجبري للمناظرة وجملا بينهما حكماً فقال

(١) سورة المائدة الآية : ٦٤ .

(٢) سورة صريم الآية : ١٠ .

(٣) سورة الشمس الآية : ٩ .

المدلي للجبري : هل من شيء غير الله وما خلق ؟ فقال الجبري : لا ، فقال له
المدلي : فهل يعذب الكفار والمعصاة على أنه خلقهم ؟ قال : لا قال فيعذبهم
على أنه ما خلقهم ؟ قال : لا ، قال فعلى أي شيء يعذبهم ؟ قال : لأنهم عصوه
فقال له المدلي : قد كذبت ههنا من يمصيه وأنت قد قلت : ليس في الوجود
غير الله وما خلق الله ، فقولك : يمصيه من هذا الماصي ؟ فأنقطع الجبر وحكم
الحكم عليه .

ومنها : ما يحكى أن جماعة من اليهود اجتمعوا إلى أبي بجر الخاقاني فقالوا
له : أنت سلطان عادل ومنصف : ومن المسلمين في بلدك الجبرة وهم يشهدون لنا
أننا لا نقدر على الاسلام والايان ويمسيون علينا في الأفعال والأقوال ، فجمع
الجبرة وقال لهم ، ما تقولون فيما ذكره اليهود من احتجاجهم عليكم ؟ فقالوا :
كذا نقول : إنهم لا يقدرون على الاسلام والايان ، وطالبهم بالدليل فمجزوا
فنظام .

ومنها : أن يقال لهم : هذه المناظرة بيننا هل هي بيننا في التحقيق او
بين الله وبين نفسه ، فإن كانت بيننا فقد بطل ما تدعونه أنه لا فاعل سوى الله
وإن كانت بين الله وبين نفسه فهل تقبل المقول أن الله يناظر نفسه ، ويطلب
نفسه ، ويمجز نفسه ، وأيضاً المتناظران إذا كان أحدهما محققاً والآخر مبطلاً
أو أحدهما عالماً والآخر جاهلاً ، وكانت المناظرة بين الله وبين نفسه كما زعموا
يلزمهم أن يكون ربهم متصفاً بعلم وجمل وغلبة وعجز .

ومنها ، أن هذه الشكوك والجهالات الحاصلة للمباد من خصومكم ومخالفكم
حتى تنتهي إلى اليقين ، أو تخرج إلى المناظرة ، إن كانت منهم فقد بطل
ما تدعونه من أنه لا فاعل سوى الله وإن كانت من الله كان كفراً صريحاً .

ومنها : ان يقال لهم : إن من كان جاهلاً ثم صار عالماً ، ومن كان
شاكاً فصار ظاناً ثم صار عالماً ولا ريب أن الجاهل والعلم والفك أفعال ، فن
المتصف بهذه الأفعال ؟ فإن كان هو العبد فقد خرجتم عن مذهبكم ، وإن

كان هو الله فقد كفرتم .

ومنها : ما رووه أن ثمامة كان في مجلس الأمامون وأبو العتاهية حاضر فسأل أبو العتاهية للأمامون أن يأذن له في المناظرة مع ثمامة والاحتجاج عليه فأذن له ، فحرك أبو العتاهية يده وكان جبرياً وقال من حرك هذه ؟ فقال ثمامة وكان عدلياً فحركها من أمه زانية ، فقال أبو العتاهية : شتني يا أمير المؤمنين في مجلسك فقال ثمامة : ترك مذهبه يا أمير المؤمنين لأنه يزعم أن الله حركها فلا شيء سبب غضب أبو العتاهية وليس لله أم ؟ فانقطع أبو العتاهية .

ومنها : ما أورده عليهم بعض شعراء المدلية .

إذا كانت الاشياء من الله كلها فذلك عذر للروافض في السبِّ

لأن إله العرش في حكمه قضى عليهم بهذا فالعتاب على الربِّ

ومنها : أن الآيات القرآنية تنادي بأفصح لسان على بطلان مذهبهم كما

قال الله تعالى : ﴿ الله ولي الذين آمنوا يخرجهم من الظلمات الى النور والذين كفروا أولياؤهم الطاغوت يخرجونهم من النور الى الظلمات ﴾ (١) وهي صريحة في أن الطاغوت غير الله وقال تعالى حاكياً عنهم : ﴿ سيقول الذين أشركوا لو شاء الله ما أشركنا ولا آباؤنا ولا حرمنا من شيء كذلك كذب الذين من قبلهم حتى ذاقوا بأسنا قل هل عندكم من علم فتخرجوه لنا إن تتبعون إلا الظن وإن أنتم إلا تخرون ﴾ (٢) ونحو ذلك كثير .

ومنها : أن جبرياً قال لمدلي : أما ترضى أن يكون من خلق المعاصي

لك رباً ؟ فقال : لا . والله لا عبداً . يعني : لو كان لي عبد يخلق المعاصي مارضيت

به أن يكون عبدي ، ولو عرض علي عبد يعمل المعاصي ويخلقها مارضيت أن

أن يكون في خدمتي إلى غير ذلك مما يلزمهم من العقائد الفاسدة والمذاهب الكاسدة .

أعاذنا الله وسائر المسلمين منها بمنه وفضله .

فصل

وأما بطلان التفويض والاستطاعة والقدر بالمعنى الذي تقدم كما ذهب إليه المعتزلة فقد دأت جملة من الآيات القرآنية والأخبار النبوية من الطرفين على بطلان ذلك كقوله تعالى : ﴿ كل شيء فعلوه في الزبر ، وكل صغير وكبير مستطر ﴾ (١) وقوله تعالى : ﴿ ولا رطب ولا يابس إلا في كتاب مبين ﴾ (٢) وقوله تعالى ﴿ ونكتب ما قدموا وآثارهم وكل شيء أحصيناه في إمام مبين ﴾ (٣) وقوله تعالى : ﴿ هذا كتابنا ينطق عليكم بالحق إنا كنا نستنسخ ما كنتم تعملون ﴾ (٤) وقوله تعالى : ﴿ ما أصاب من مصيبة في الأرض ولا في أنفسكم إلا في كتاب من قبل أن نبرأها ﴾ (٥) إلى غير ذلك من الآيات ، وما روي عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم مستقيضاً قال : جفّ القلم بما هو كائن ، عملوا فالكل ميسر لما خلق له ، وما رواه ثقة الاسلام في الكافي ، عن علي بن حنظلة ، عن الصادق عليه السلام قال : يسلك بالسعيد في طريق الأشقياء ، حتى يقول الناس ما أشبهه بهم بل هو منهم ، ثم تداركه السعادة ، وقد يسلك بالشيقي طريق السعداء ، حتى يقول الناس ما أشبهه بهم بل هو منهم ، ثم تداركه الشقاء ، إن من كتبه الله سعيداً وإن لم يبق من الدنيا إلا فواق ناقة ختم الله له بالسعادة ، وقد تقدم جملة من الأخبار الدالة على أنه لا يكون شيء في السماء والأرض الا بقضاء وإرادة وقدر ومشية ، وكتاب وأجل وإذن ، وما رواه في الكافي عن الصادق عليه السلام قال : إن الله خلق المخلوق فلم منهم صائرون إليه ، وأمرهم ونهاهم فأمروهم به من شيء فقد جعل لهم السبيل إلى تركه ، ولا يكونون آخذين وتاركين إلا بأذن الله ، وعنه عليه السلام قال : قال رسول الله : من زعم أن الله يأمر بالسوء والنحشاء فقد كذب على الله ، ومن زعم أن المعاصي بغير قوة الله فقد كذب على الله ، ومن كذب على الله أدخله النار .

(٢) سورة الأنعام الآية : ٥٩

(٤) سورة الجاثية الآية : ٣٩

(١) سورة القمر الآية : ٥٢

(٣) سورة يس الآية : ١٢

(٥) سورة الحديد الآية ٢٢

وعن اسماعيل بن جابر قال : كان في مسجد المدينة رجل يتكلم في القدر والناس مجتمعون قال : فقلت : يا هذا أسألك ، قال : سل . قلت : يكون في ملك الله تبارك وتعالى ما لا يريد ؟ قال : فأطرق طويلاً ثم رفع رأسه فقال : يا هذا لئن قلتُ إنّه يكون في ملكه ما لا يريد إنّه لمتهور ، ولئن قلتُ إنّه لا يكون في ملكه إلا ما يريد أقررت لك بالمعاصي ، قال : فقلت لأبي عبد الله عليه السلام سألت هذا القدري فكان من جوابه كذا وكذا فقال : لنعمه ينظرأما لو قال غير ما قال لمك .

الجواب عن السؤال أنه تعالى لا يكون في ملكه ما لا يريد كما تقدم سابقاً **بيانه** أنه لا يكون شيء في الأرض ولا في السماء إلا بسبح ، وعدّها منها الإرادة ولكن إرادته تعالى المتعلقة بأفعاله بإجهاها وبالطاعات إرادة وجودها ، والأمر بها على سبيل التخير ، وبالمنهي إرادة عدمها ، والأمر بتركها ، وبالملابحات إرادة تساويها ، في الفعل والترك ، وقد تقدم تفسير مشيئته تعالى وإرادته بما لا يزيد عليه ، وقيل للصادق عليه السلام : أجبر الله العباد على المعاصي ؟ قال : لا . قيل : ففروض اليهم الأمر ، قال لا ، قيل فاذأ ؟ قال : لطف من ربك بين ذلك ، وعن الصادق والباقر عليهما السلام قال : إن الله أرحم بخلقه من أن يجبر خلقه على الذنوب ثم يعتد بهم عليها والله أعز من أن يريد أمراً فلا يكون . الحديث . فسئلها السلام هل بين الجبر والقدر منزلة ثالثة ، قال : نعم أوسع ما بين السماء والأرض .

ألمنى أن الله أعز وأقدر من أن يريد من العبد إرادة حم وجزم ، فلا **بيانه** يكون ذلك الأمر ، بل أراد أن تكون أفعال العباد باختيارهم فكان ذلك ، وقد أراد تعالى من آدم كف النفس عن الأكل من الشجرة ، ومن إبليس السجود لآدم ، ومن الكافر الإيمان ، ومن العصاة ترك المعاصي ، ولم يقع المراد في هذه الصور ، فلم أن إرادته تعالى لم تكن على سبيل الحتم ، بل كانت إرادة تخيرية تكليفية والجبرية والاشاعة قالوا : إن الله تعالى أراد أصدقاء هذه الامور فلماذا وقعت ولا يخفى قبسه ويحتمل أن يكون ضمير « يكون » راجعاً إلى الإرادة

المفهومة من يريد ، ويكون المعنى أن الله أعز من أن يريد أمراً فلا يكون إرادة ذلك الامر ، ويكون إرادة خلافه ، ويكون رداً على من قال من الفوضة : أنه تعالى فوض قبول أمره الى المباد بمعنى أنهم إن قبلوا أمره فهو مراد له ويشيهم ، وإن لم يقبلوه — بأن فعلوا خلافه — فما فعلوه مراد له ويعاقبهم ، وهذا أحد معاني التفويض ، وفي رواية المسكري عليه السلام ما يدل على بطلانه بهذا المعنى ، وعن هشام بن سالم عن أبي عبد الله عليه السلام قال : أنه أكرم من أن يكلف الناس ما لا يطيقون ، والله أعز من أن يكون في سلطانه ما لا يريد ، ومعناه ما تقدم وفي الصيون والتوحيد عن الجعفري ، عن الرضا عليه السلام قال : ذكر عنده الجبر والتفويض فقال عليه السلام : ألا أعطيتكم في هذا أصلاً لا تختلفون فيه ، ولا يخاصمكم عليه أحد إلا كسرتموه ، قلت : إن رأيت ذلك . فقال : إن الله عز وجل لم يطع باكره ، ولم يعص بئلبة ، ولم يصل المباد في ملكه ، هو للمالك لما مأسكم ، والقادر على ما أقدرم عليه ، فإن أمر المباد بطاعة لم يكن الله عنها صادراً ولا منها مانعاً ، وإن أمرها بمصيبة ، ففاه أن يحول بينهم وبين ذلك فعل ، وإن لم يحل وفعله فليس هو الذي أدخلهم فيه ، ثم قال عليه السلام : من يسهط حدود هذا الكلام فقد خصم من خالفه .

وفي الاحتجاج عن الثمالي أنه قال أبو جعفر عليه السلام لعن البصري : إنك أن تقول بالتفويض ، فإن الله عز وجل لم يفوض الأمر إلى حظه وهنا منه وضفاً ، ولا أجبرم على معاصيه ظلماً ، وفي التوحيد عن الفضل ، عن الصادق عليه السلام قال : لا جبر ولا تفويض ، بل أمر بين أمرين قال : قلت : ما أمرين أمرين ؟ قال : مثل ذلك مثل رجل رأته على مصيبة فبهتته فلم ينته فتركته ففعلت تلك المصيبة ، فليس حيث لم يقبل منك فتركته كنت أنت التي أمرته بالمصيبة .

وفي التوحيد عن علي بن يقطين ، عن أبي إبراهيم عليه السلام قال : مر أمير المؤمنين عليه السلام بجماعة بالكوفة وهم يختصمون في القدر فقال لتكلمهم : أبالله تستطيع ، أم مع الله ، أم من دون الله تستطيع ، فلم يدر ما يرد عليه ، فقال

أمير المؤمنين عليه السلام : إن زعمت أنك بالله تستطيع ، فليس إليك من الأمر شيء ، وإن زعمت أنك مع الله تستطيع فقد زعمت أنك شريك معه في ملكه ، وإن زعمت أنك من دون الله تستطيع فقد ادعت الربوبية من دون الله تعالى فقال : لا يا أمير المؤمنين بل بالله أستطيع فقال عليه السلام : أما إنك لو قلت غير هذا لضربت عنقك .

لعل مراده «ع» بقوله : بالله تستطيع أن الله يجبره على الفعل فلذا قال : **بما** فليس إليك من الأمر شيء ، ولما نفي التكلم الثلاثة وقال : بالله أستطيع وعلم عليه السلام أن مراده أستطيع بما ملكني الله من الآلات لم برد عليه ويحتمل أن قوله عليه السلام : ليس لك من الأمر شيء ، أي أنك غير مستقل بالفعل على سبيل التفويض ، بأن لا يقدر الله على ردك ، إلى غير ذلك من الأخبار .

﴿المقام الرابع﴾

في تحقيق الأمر بين الأمرين ، والمنزلة بين المنزلتين : وهو أمر دقيق ولعلنا — رضوان الله عليهم — في تحقيقه مسالك :

﴿الأول﴾ ما سلكه رئيس الطائفة المحقة الشيخ المفيد في شرحه على الاعتقادات حيث قال — بعد قول الصدوق — : اعتقادنا في الجبر والتفويض قول الصادق عليه السلام : لا جبر ولا تفويض ... إلى آخر رواية المفصل ما لفظه : الجبر هو الحمل على الفعل والاضطرار إليه بالقسر والغلبة ، وحقيقة ذلك إيجاد الفعل في الخلق من غير أن يكون لهم قدرة على دفعه والامتناع من وجوده فيهم ، وقد يبر عما يفعله الإنسان بالقدرة التي معه على وجه الاكراه له على التخويف والاجلاء ، أنه جبر ، والأصل فيه ما فعل من غير قدرة على امتناعه حسبما قدّمناه ، وإذا تحقق القول في الجبر على ما وصفناه كان مذهب الجبر هو قول من يزعم أن الله تعالى خلق في المبداء الطاعة من غير أن يكون للمبداء قدرة على ضدّها والامتناع منها ، وخلق فيهم المتعصية كذلك فهم الجبرة حقاً ، والجبر مذهبهم على التحقيق

والتفويض هو القول برفع الحظر عن الخلق في الأفعال والاباحة لهم ما شاؤا من الاعمال وهذا قول الزنادقة ، وأصحاب الاباحات والواسطة بين هذين القولين ان الله أقدر الخلق على أفعالهم ومكنهم من اعمالهم ، وحد لهم الحدود في ذلك ورسم لهم الرسوم ونهاهم عن القبائح بالزجر والتخويف ، والوعد والوعيد ، فلم يكن يتمكنهم من الاعمال مجبراً لهم عليها ، ولم يفوض اليهم الاعمال لمنهم من اكثرها ، ووضع الحدود لهم فيها ، وامرهم بحسنها ونهاهم عن قبيحها ، فهذا هو الفصل بين الجبر والتفويض على ما بيّناه . إنتهى .

وهو جيد ولكن تنزيل الأخبار المتقدمة عليه لا يخلو من بُعد .

﴿ الثاني ﴾ أن يكون الجبر المنفي ما ذهب اليه الأشعري والجهمية والتفويض المنفي هو كون العبد مستقلاً في الفعل بحيث لا يقدر الرب تعالى على صرفه عنه كما عليه بعض المعتزلة ، والأمر بينهما هو : أن الله تعالى جعل عباده مختارين في الفعل وترك مع قدرته على صرفهم عما يختارون وعلى جبرهم على فعل ما لا يفعلون .

﴿ الثالث ﴾ أن يقال الامر بين الأمرين هو : أن الأسباب القريبة للفعل بقدرة العبد والأسباب البعيدة كالألات والادوات والجوارح والاعضاء والقوى بقدرة الله سبحانه ، فقد حصل الفعل بمجموع القدرتين وأورد عليه : أن هذا التفويض بهذا المعنى لم يقل به أحد حتى يحتاج إلى تفيه .

﴿ الرابع ﴾ أن المراد بالأمر بين الأمرين : كون بعض الاشياء باختيار العبد - وهي الافعال التكليفية - وبمضها بغير اختياره - كالصحة والمرض والنوم واليقظة وأشباهاها - وفيه ما في سابقه .

﴿ الخامس ﴾ أن للتفويض المنفي هو تفويض الخلق والرزق وتدير العالم إلى العباد - كما ذهب اليه الغلاة في الأئمة - ويؤيد ذلك ما رواه الصدوق في الميون بإسناده عن يزيد بن عمير قال : دخلت على علي بن موسى الرضا بمرور فقلت له : يا ابن رسول الله روي لنا عن الصادق جعفر بن محمد عليه السلام أنه قال : لا جبر

ولا تفويض بل أمر بين أمرين ، فامناه ؟ فقال عليه السلام : من زعم أن الله يفعل أفعالنا ثم يمدبنا عليها فقد قال بالجبر ، ومن زعم أن الله عز وجل فوض أمر الخلق والرزق إلى حجبهم عليهم السلام فقد قال بالتفويض ، فالقائل بالجبر كافر والقائل بالتفويض مشرك ، فقلت له : يا ابن رسول الله فما أمر بين أمرين ؟ فقال : وجود السبيل إلى إتيان ما أمروا به ، وترك ما نهوا عنه ، فقلت له : فهل لله عز وجل مشيئة وإرادة في ذلك ، فقال : أما الطامات فأرادة الله ومشيئته فيها الأمر بها والرضا لها والمعاونة عليها ، وإرادته ومشيئته في المعاصي النهي عنها والمخط لها والخذلان عليها . قلت : فله عز وجل فيها القضاء ؟ قال : نعم ما من فعل يقطع العباد من خير وشر إلا والله فيه قضاء . قلت : فامنى هذا القضاء ؟ قال : الحكم عليهم بما يستحقونه على أفعالهم من الثواب والعقاب في الدنيا والآخرة .

﴿ السادس ﴾ ما ذكره القائل الاسترادي حيث قال . معنى الأمرين الأمرين أنهم : ليسوا بحيث ما شاءوا صنعوا ، بل فعلهم معلق على إرادة حادثة متعاقمة بالتخلية أو بالصراف ، وفي كثير من الأحاديث أن تأثير السحر موقوف على إذنه تعالى ، وكأن السر في ذلك أنه لا يكون شيء من طاعة أو معصية أو غيرها - كالأفعال الطبيعية - إلا بأذن جديد منه تعالى ، فيتوقف حينئذ كل حادث على الاذن توقف الملول على شروطه لا توافقه على سببه .

﴿ السابع ﴾ ما ذكره بعض الأفاضل وهو أن فعل العبد واقع بمجموع القدرتين والارادتين ، والتأثيرين من العبد ومن الرب سبحانه ، والعبد لا يستقل في إيجاد فعله ، بحيث لا مدخل لقدرة الله فيه أصلاً ، بمعنى أنه : أقدر العبد على فعله بحيث يخرج عن يده أزمة الفعل المقدر للعبد مطلقاً كما ذهب إليه الفوضؤة أو لا تأثير لقدرة فيه وإن كان قادراً على طاعة المعاصي جبراً لعدم تعلق إرادته بجبره في أفعاله الاختيارية كما ذهب إليه المعتزلة ، وهذا أيضاً نحو من التفويض ، وقول بالقدر وبطلانه ظاهر ، كيف ولقدرة خالق العبد وموجده

تأثير في فعل العبد بلا شبهة ، كما يحكم به الحدس الصائب ، وليس قدرة العبد بحيث لا تأثير له في فعله أصلاً سواء كانت كاسبة كما ذهب اليه الأشعري ويؤول مذهبه الى الجبر كما يظهر بأدنى تأمل ، أم لا تكون كاسبة أيضاً بمعنى أن لا تكون له قدرة واختيار أصلاً بحيث لا فرق بين مشي زيد وحركة المرتعص كما ذهب اليه الجبرية وم الجهمية قال : وهذا هو معنى الامر بين الامرين ، ومعنى قول الحكماء الالهيين : لا مور في الوجود الا الله ، فعناه أنه لا يوجد شيء إلا بإيجاده تعالى وتأثيره في وجوده بأن يكون فعلاً قريباً له ، سواء كان بلا مشاركة تأثير غيره فيه كما في أفعاله سبحانه كخلق زيد مثلاً أو بمشاركة تأثير غيره فيه كخلقه فعل زيد مثلاً ، فجميع الكائنات حتى أفعال العباد بمشيئته تعالى وإرادته وقدرته ، أي تعلق إرادته ، وقضاؤه أي إيجاده وتأثيره في وجوده ، ولما كانت مشيئة العبد وإرادته وتأثيره في فعله ، بل تأثير كل واحد من الأمور المذكورة آتياً في أفعاله جزءاً أخيراً لعملة التامة في أفعاله ، وإنما يكون تحقق العمل والترك مع وجود ذلك التأثير وعدمه ، فيفتني صدور القبح عن الله تعالى ، بل إنما يتحقق بالمشيئة والارادة الحادثة وبالتأثير من العبد الذي هو متمم لعملة التامة ، ومع عدم تأثير العبد والكف عنه بإرادته واختياره لا يتحقق فعله بمجرد مشيئة الله تعالى وإرادته وقدره ، بل لا يتحقق مشيئة وإرادة : وتعلق إرادة منه تعالى بذلك الفعل ، ولا يتعلق جملة وتأثيره في وجود ذلك الفعل مجرداً عن تأثير العبد حينئذ الفعل - لا سيما القبيح - مستند الى العبد ، ولما كان مراده تعالى من إقداره العبد في فعله وتمكينه له فيه صدور الأفعال عنه باختياره وإرادته إذا لم يكن مانع أي فعل أراد واختار من الإيمان والكفر ، والطاعة والمعصية ولم يرد منه خصوص شيء من الطاعة والمعصية ، ولم يرد جبره في أفعاله ليصح تمكينه لأجل المصلحة اللقضية له ، ولا يعلم تلك المصلحة إلا الله تعالى وكأنه بمد ذلك الإقدار بإعلامه بمصالح أفعاله ومفاسدها في صورة الأمر الواسع لآتيهما من الله تعالى من قبيل أمر الطبيب للمريض بشرب الدواء النافع ، ونحوه

عن أكل الغذاء الضار ، وذلك ليس بأمر ونهي حقيقة بل هو إعلام بما هو نافع وضار له ، فمن صدور الكفر والمعصيان عن العبد بإرادته المؤثرة واستحقاقه بذلك العقاب لا يلزم أن يكون العبد غالباً عليه تعالى ولا يلزم عجزه تعالى ، كما لا يلزم غلبة المريض على الطبيب ، ولا عجز الطبيب إذا خالفه المريض وهلك ولا يلزم أن يكون في ملكه أمر لا يكون عشيته تعالى وإرادته ، ولا يلزم الظلم في عقابه لأنه فعل القبيح بإرادته المؤثرة وطبيعة ذلك الفعل توجب أن يستحق فاعله العقاب ، ولما كان مع ذلك الاعلام من الأمر والنهي بواسطة الجمع البيّنة الألف والتوفيق في الخيرات والطاعات من الله جل ذكره فافعل الانسان من حسنة فالأولى أن يُسند وينسب اليه تعالى ، لأن مع إقداره وتمكينه له وتوفيقه للحسنات أعلمه بمصالح الاتيان بالحسنات ومضار تركها والكف عنها بأوامره وما فعله من سيئة فمن نفسه ، لأنه مع ذلك أعلمه بمفاسد الاتيان بالسيئات ومنافع الكف عنها بنواهيه ، وهذا من قبيل إطاعة الطبيب ومخالفته فإن من أطاعه وبرأ من المرض يقال له : طلجه الطبيب وصبره صحيحاً ، ومن خالفه وهلك يقال : أهلك نفسه لمخالفته الطبيب ، فظهر إسناد الحسنات إلى الله تعالى وإسناد السيئات إلى العبد ، فهذا معنى الامر بين الامرين وينطبق عليه الآيات والأخبار من غير تكلف . انتهى .

﴿ الثامن ﴾ ما ذكره المحدث المحقق الكاشاني في كتاب « قرّة العيون » وغيره وادّعى أنه طريقة أهل المعرفة والشهود وهي أقرب إلى التحقيق وإن كانت أبعد من الافهام قال : إن المخلوقات مع تباينها في القوت والصفات والافعال وترتيبها في القرب والبعد من الحق الاول والذات الاحدية تجمعها حقيقة واحدة إلهية جامعة لجميع خلائقها وطبقاتها لا بمعنى أن المركب من المجموع شيء واحد هو الحق سبحانه ، حاشا الجناب الالهي عن وصمة الكثرة والتركيب ، بل هو هو والاشياء أعياناً ، بل بمعنى أن تلك الحقيقة الالهية مع أنها في غاية البساطة والاحدية بنفذ نورها في أقطار السموات والارضين ، فإما من ذرة إلا وهو محيط

بها ، فامر عليها ، ظاهر فيها ، كما قال إمام الموحدين أمير المؤمنين عليه السلام : مع كل شيء لا بمقارنته ، وغير كل شيء لا بمزايلة ، وكذلك للصفات الخلوقات جهة واحدة اهية جامعة للجميع ، فإن السمع والبصر وغيرها من الصفات في أي موصوف كان هو الله سبحانه حقيقة ولذلك قال : « وهو السميع البصير » أي لا غيره ، يعني : هو السميع بعين سمع كل سميع ، والبصير بعين بصر كل بصير وقال : « وهو الحي لا إله إلا هو » أي بعين كل حياة .

وفي الحديث القدسي : « في يسمع وبني يبصر » وكذلك الافعال فاتها منسوبات من ذلك الوجه الذي ينسب إلى الحق بعينه ، فكأن وجود زيد بعينه أمر متحقق في الواقع وهو شأن من شئون الحق سبحانه وتعالى ولمعة من لمعانه ، ومظهر من مظاهره ، فكذلك هو فاعل لما يصدر عنه بالحقيقة لا بالمجاز ومع ذلك ففعله أحد أفعال الحق سبحانه بلا شوب قصور وتفسيره تعالى الله عن ذلك علواً كبيراً كما قال تعالى : ﴿ وما رميت إذ رميت ولكن الله رمى ﴾ (١) فأخذ ضرام أوهاملك أيها الجبري فالفعل نابت لك بمباشرتك إياه وقيامه بك ، وسكن حواسك أيها القدري فالفعل مسلوب عنك من حيث أنت أنت لأن وجودك إذا قطع النظر عن ارتباطه بوجود الحق فهو باطل ، فكذا فملك إذ كل فعل متقوم بوجود فاعله ، وانظرا جميعاً بعين الاعتبار في فعل الحواس كيف انمحي وأنطوى في فعل النفس وتصورها في تصور النفس واتلوا جميعاً قوله تعالى : ﴿ قاتلوم يعضهم الله بأيديكم ﴾ (٢) وتصالها بقول الامام بالحق : لا جبر ولا تفويض بل أمر بين أمرين . قال الله تعالى وما تفاؤن إلا أن يفاء الله ﴿ (٣) أثبت المشيئة للمبد فتنى به الجبر ، وجعلها بعد مشيئة الله فتنى به التفويض ، وقال : ﴿ فبما كسبت أيديكم ﴾ (٤) وما كسبت يدام إلا بالله لا من دون الله ، فيكون

-
- (١) سورة الأقال الآية : ١٧ .
 - (٢) سورة التوبة الآية : ١٥ .
 - (٣) سورة النور الآية : ٣٠ .
 - (٤) سورة النورى الآية : ٣٠ .

وهنا في سلطانه ، ولا مع الله فيكون شركاً بالله ، فبيد العباد طاعة الله ومعصية الله ، إلا أنه لا حول عن المعصية ولا قوة على الطاعة إلا بالله ، ولا مشيئة إلا بعد مشيئة الله ، والتزيه والحسنات والمحامد ترجع الى مقام الوحدة والتشبيه والنيئات ، والذم ترجع الى محال الكثرة ، فسبحان من تنزه عن الفحشاء ، وسبحان من لا يجري في ملكه إلا ما يشاء .

وفي الكافي عن النبي صلى الله عليه وآله من زعم أن الله يأمر بالسوء والفحشاء فقد كذب على الله ، ومن زعم أن الخير والشر بغير مشيئة الله فقد أخرج الله عن سلطانه ، ومن زعم أن المعاصي بغير قوة الله فقد كذب على الله ، ومن كذب على الله أدخله النار ، وعن الصادق عليه السلام قال : الله أكرم من أن يكاف الناس ما لا يطيقون ، والله أعز من أن يكون في سلطانه ما لا يريد ، وفيه قيل لرضا عليه السلام : الله فوس الأمر إلى العباد : قال : الله أعز من ذلك ، قيل : فيرم على المعاصي ؟ قال : الله أعدل وأحكم من ذلك ، ثم قال عليه السلام : قال الله تعالى : يا ابن آدم أما أولى بحسناتك منك ، وأنت أولى بسينئاتك مني ، عملت المعاصي بقوتي التي جعلتها فيك .

أقول : أما أولويته سبحانه بالحسنات فلا تته تعالى أمرها ووعد الثواب عليها ، ووهب القوة عليها ، ووفق لها ، ولأن الكلمات والخيرات راجعة الى الوجود وهو منه سبحانه ، وأما أولوية العبد بالسينات فلا تته الله عز وجل هي عنها وأوعد العقاب عليها ووهب القوة ليصرفها في الطاعات فصرفها في المعاصي ولأن التفاضل والشروع راجعة الى العدم ، وهو من سوء الاستعدادات ولوازم الماهيات المنزلة في عالم القضاء كما قيل :

هرجه هست از ظمت نا ساز بي اندام ما است

ورنه تشریف تو بر بالای کس کوتاه نیست . انتهى

في التاسع ما ذكره المحدث الكاشاني أيضاً في « الوافي » و « قرهالميون » قال في الوافي : إن الآراء أربعة ، إثنان فاسدان ، وهما : الجبر والتفويض ،

الذان بهما يهلك كثير من الناس ، وإثنان دائران حول التحقيق ، ومرجعهما الى الامر بين الأمرين ، وأحدهما أقرب إلى الحق والقبول ، وأبعد من الأوهام والمقول ، وهو طريق أهل الشهود العارفين بأسرار الاخبار والآخِر بالمعكس وهو طريقة أهل العقول والانظار وبيان الأول عسير لعمومه جداً فلنطوئه طياً ، ونكتفي ببيان الثاني ، وان لم نعتقده لتضمنه اكثر ما يترتب على الجبر من المفسد إلا أنه يخرج عقول الخواص عن بعض أسباب الحيرة ولهذا مال إليه فحول العلماء ، ولنذكر في بيانه ما ذكره بعض المحققين موافقاً لما حققه المحقق الطوسي نصير الملة والدين قدس سره في بعض رسائله العمولة في ذلك قال :
 قد ثبت أن ما يوجد في هذا العالم فقد قدر بهيته وزمانه في عالم آخر فوق هذا العالم قبل وجوده ، وقد ثبت أن الله تعالى قادر على جميع الممكنات ولم يخرج شيء من الاشياء عن مصلحته وعلمه وقدرته وإيجاده بواسطة أو بغير واسطة والآ لم يصلح لمبدئية الكل ، فلهداية والضلالة والايان والكفر والخير والشر والتنع والضر وسائر المتقابلات كلها منتهية الى قدرته وتأثيره وعلمه وارادته ومشيته ، اما بالذات أو بالعرض فاعمالنا وأفعالنا كسائر الموجودات ، واطاعها بقضائه وقدره وهي واجبة الصدور منا بذلك ولكن بتوسط أسباب وعلل من ادراكاتنا واداداتنا وحركاتنا وسكناتنا وغير ذلك من الاسباب العالية الغائبة عن علمنا وتديرننا الخارجة عن قدرتنا وتأثيرنا ، فاجتماع تلك الامور التي هي الاسباب والشرائط مع ارتفاع الموانع علة تامة يجب عندها وجود ذلك الامر المدبر والمقضي المقدر ، وعند تخلف شيء منها أو حصول مانع يبق وجوده في حيز الامتناع ، ويكون ممكناً وقوعياً وقديماً بالقياس الى كل واحد من الاسباب السكونية ولما كان من جملة الاسباب - وخصوصاً القريبة منها - ارادتنا وتفكرنا وتخيلنا وبالجملة ما نختار به أحد طرفي الفعل والترك فالفعل اختياري لنا فان الله تعالى أعطانا القوة والقدرة والاستطاعة لنبولنا أننا أحسن محلام مع احاطة علمه فوجوبه لابنائنا امكانه ، واضطرارته لا تدافع كونه اختياريًا ، كيف وانه ماوجب الآ بالاختيار

ولا شك أن القدرة والاختيار كسائر الأسباب من الإدراك والعلم والارادة والتفكير والتخيّل وقواها وآلاتها كلها بفعل الله تعالى لا بفعلنا واختيارنا ، وإلا لتسلسلت القدرة والارادة إلى غير نهاية ، وذلك لأننا وإن كذّا بحيث إن شئنا فعلنا ، وإن لم نشأ لم نفعل ، بل إذا شئنا فلا تتعلق مشيئتنا بعشيئتنا ، بل بغير مشيئتنا ، فليست المشيئة إلينا ، إذ لو كانت إلينا لاحتجنا إلى مشيئة أخرى سابقة ، وتسلسل الأمر إلى غير نهاية ، ومع قطع النظر عن استحالة التسلسل نقول : جملة مشيئاتنا غير المتناهية بحيث لا يشذ منها مشيئة ، لا تخلو إما أن يكون وقوعها بسبب أمر خارج عن مشيئتنا أو بسبب مشيئتنا ، والثاني باطل لعدم إمكان مشيئة أخرى خارجة عن تلك الجملة ، والأول هو المطلوب ، فقد ظهر أن مشيئتنا ليست تحت قدرتنا كما قال عز وجل : ﴿ وما تشاؤون إلا أن يشاء الله ﴾ (١) ، فإذن نحن في مشيئتنا مضطرون ، وإنما تحدث المشيئة عقيب الداعي ، وهو تصوّر الشيء الملائم تصوّراً ظنيّاً ، أو تخيّلياً ، أو عالياً ، فإنا إذا أدركنا شيئاً فأن وجدنا ملائمة أو منافرة لنا رفعه بالوم أو يديهة العقل انبثت منّا شوقاً إلى جذبه أو دفعه ، وتأكد هذا الشوق وهذا هو العزم الجازم المسمى بالارادة ، وإذا انضمت إلى القدرة التي هي هيئة للقوة الفاعلة انبثت تلك القوة لتحريك الاعضاء من الادوية من العضلات وغيرها ، فيحصل الفعل فإذن إذا تحقق الداعي للفعل الذي تنبث منه المشيئة تحققت المشيئة ، فإذا تحققت المشيئة التي تصرف القدرة إلى مقدها انصرفت القدرة لا محالة ، ولم يكن لها سبيل إلى المخالفة فالحركة لازمة ضرورة بالقدرة ، والقدرة محرّكة ضرورة عند انجزام المشيئة ، والمشية تحدث ضرورة في القلب عقيب الداعي ، فهذه ضروريات يترتب بعضها على بعض ، وليس لنا أن ندفع وجود شيء منها عند تحقق سابقه فليس يمكن لنا أن ندفع المشيئة عند تحقق الداعي للفعل ، ولا انصراف القدرة إلى المقدور بعدها ، فنحن مضطرون في الجميع ، فنحن في عين

للاختيار مجبورون ، فنحن إذا مجبورون على الاختيار . قال في الواقي :
هذا ملخص ما ذكره ، ولا يخفى ما فيه من اشتباه على مفاسد الجبر ، وأيضاً ليس
في فهمه وإفهامه كثير غموض حتى يلزم العارفين كتابه ، وعدم الرخصة في افشائه
فعلماً أن الحق فيه أمر آخر لا يصل إليه إلا من هو أهله ، وذلك فضل الله يؤتيه
من يشاء والله ذو الفضل العظيم . انتهى كلامه .

أقول : الطريق الذي أشار اليه وطوى ذكره لغموضه هو الذي ذكرناه
قبل هذا الطريق ، كما صرح به في قرة العيون ، وهذا الطريق كما ذكر هو عين
الجبر وليس من الأمر بين الأمرين في شيء . وتفصيل ما فيه يفضي الى التطويل ،
واحتمياج الارادة منا إلى إرادة أخرى ممنوع ، بل هي من الأمور الانزاعية
كإيمان والسكان ، فإن كل ممكن لا يخلو منها أو من أحدهما مع أن المكان لا يحتاج
إلى مكان والزمان لا يحتاج إلى زمان .

الماشر ما اختاره العلامة المحقق المحدث المجلسي (ره) في جملة من كتبه
« كالبهار » و « حق اليقين » و « مرآة العقول » قال في الأخير : الذي ظهر
لنا من الأخبار المعتبرة المأثورة عن الصادقين عليه السلام هو أن الجبر انثني قول
الأشاعرة والجبرية كما عرفت والتفويض المنفي هو قول المعتزلة إنه تعالى أوجد العباد
وأقدرهم على أعمالهم وفوض إليهم الاختيار فهم مستقلون بإيجادها على وفق مشيئتهم
وقدرتهم وليس لله سبحانه في أعمالهم صنع ، وأما الامر بين الأمرين فهو أن
لهداياته وتوفيقاته تعالى مدخلا في أفعالهم بحيث لا يصل إلى حد الالغاء والاضطرار
كما أن لخدلاته سبحانه مدخلا في فعل المعاصي ، وترك الطاعات ، لكن لا بحيث
ينتهي إلى حد لا يقدر معه على الفعل أو الترك ، وهذا أمر يجده الانسان من
نفسه في أحواله المختلفة ، وهو مثلا أن يأمر السيد عبده بشيء يقدر على فعله
وفهمه ذلك ووعدته على فعله شيئاً من الثواب وعلى تركه قدراً من العقاب فلو
اكتفى من تكليف عبده بذلك ولم يزد عليه مع علمه بأنه لا يفعل الفعل بمحض
ذلك لم يكن ملوماً عند العقلاء لو عاقبه على تركه ، ولا ينسب عندهم الى الظلم

ولا يقول عاقل : إنه أجبره على ترك الفعل ولو لم يكتف السيد بذلك وزاد في
الطافه الوعد باكرامه والوعيد على تركه ، وأكذ ذلك ببعث من يحثه على الفعل ،
ويرغبه فيه ويحذره على الترك ثم فعل ذلك بقدرته واختياره ، فلا يقول عاقل
إنه جبره على الفعل ، وأما فعل ذلك بالنسبة إلى قوم وتركه بالنسبة إلى آخرين
فيرجع إلى حسن اختيارهم ، وصفاء طوبيتهم ، وسوء اختيارهم ، وقبح سريرتهم
أو إلى شيء لا يصل إليه علمنا ، فالقول بهذا لا يوجب نسبة الظلم إليه سبحانه بأن
يقال جبرهم على المعاصي ثم عذبهم عليها كما يلزم الأولين ، ولا عزله تعالى عن ملكه
واستقلال العباد بحيث لا مدخل لله في أفعالهم فيكونون شركاء لله في تدبير عالم
الوجود كما يلزم الآخرين ، ويدل على هذا الوجه أخبار كثيرة مما قدمنا ذكره
انتهى ملخصاً وهو معنى جيد لا غبار عليه ولا يأتيه الباطل من خلفه ولا من
بين يديه .



الحمية الثانية والعشرون

مارويناه باسانيدنا المتقدمة عن رئيس المحدثين محمد بن بابويه في كتاب التوحيد عن أبيه عن سعد بن عبدالله عن محمد بن اسمعيل عن اسمعيل بن سهل عن حماد بن عيسى قال : سألت أبا عبدالله (ع) فقلت : لم يزل الله يعلم ، فقال أنى يكون يعلم ولا معلوم ، قال : قلت : فلم يزل الله يسمع ، قال : أنى يكون ذلك ولا مسموع ، قال : قلت : فلم يزل يبصر قال : أنى يكون ذلك ولا مبصر قال : ثم قال عليه السلام : لم يزل الله عليهما سمياً بصيراً ذات علامة سميمة بصيرة

ظاهر الخبر لا يخلو من إشكال ، والداء فيه عضال إذ السائل لما سأله **بصياً** بأن الله لم يزل عليهما فأجابه عليه السلام بالانكار ، بأنه كيف يعلم ولا معلوم : وكذا في السمع والبصر فهو يدلّ بظاهره على نفي قدم العلم ودوامه ثم قال عليه السلام : لم يزل الله عليهما... الخ ، فأثبت قدم العلم والسمع والبصر ودوامها ، ويمكن الجواب بأن غرض السائل كان عن علمه تعالى هل هو حضوري كما زعمه جمع من الحكماء والمتكلمين ، فأجابه عليه السلام بنفي علمه تعالى على جهة الحضور بمعنى كون جميع الاشياء حاضرة لديه ، موجودة عنده ، إذ علمه سبحانه متقدم على خلقها وإيجادها ، فكيف يمكن فرض وجود أعيانها أو صورها حاضرة لديه تعالى فنفي عليه السلام كونه عالماً على هذه الجهة ، فقال عليه السلام : كيف يكون عالماً والحال أنه لم يكن معلوم ، بل قد كان عالماً ، والمعلوم ليس بحاضر ، وقد كان سمياً والمسموع ليس بحاضر ، وبصيراً والبصر ليس بحاضر ، ثم صرح بنفي ما يؤم كلامه عليه السلام من نفي العلم مطلقاً بقدمه قبل وجود المعلومات ، فقال عليه السلام : لم يزل عالماً سمياً بصيراً ذات علامة سميمة بصيرة ، يعني أن هذه الصفات عين الذات ، وليست بزيادة عليها ، وسيأتي مزيد تحقيق لهذا إنشاء الله ثم اعلم أنه قد اختلف الامام في أن السمع والبصر هل هما نفس العلم بالمسموعات والبصريات ، أو صفة أخرى غير العلم فذهب المحققون منهم وهو الذي عليه

الإمامية إلى الأول ، وهو الذي دلت عليه الأدلة العقلية والنقلية ، ومنها هذا الطبر وغيره ، وذهب طائفة إلى الثاني ، وظلوا ذكرهما مع العلم في كثير من الآيات والروايات واثباتهما بالدليل بمد اثبات العلم بجميع المعلومات دليل على المغايرة ، وربما تخيل انهما نوعان من الادراك لا يتعلقان إلا بالوجود العيني فهما من توابع الفعل فيكونان حادثين بمد الوجود والحق هو الأول لما عرفت ، وذكر الخاص بمد العام شائع واثباتهما بالدليل بمد اثبات عموم العلم للدلالة على تحقق هذا العلم المخصوص له سبحانه أعني العلم بالسموع والبصر ، ويمكن كونهما رداً على بعض الحكماء المتفلسفين حيث زعموا أنه تعالى غير عالم بالجزئيات فكان ذلك رداً عليهم لا يقال كما أنه تعالى عالم بالسموع والبصر من هذه الحيثية فكذلك هو عالم باللموس مثلاً من حيث أنه ملموس فلم لا يطلق عليه اللامس ويراد انه عالم باللموسات بالحيثية المذكورة لأننا نقول : لا ريب في أنه تعالى عالم بها من هذه الحيثية ، ولكن لما كانت أسماؤه تعالى توقيفية لا يقدم عليها إلا بأذن منه لم نطلق ذلك عليه .



الحديث الثالث والعشرون

مارويناه بالأمانيد السالفة عن ثقة الاسلام في الكافي عن علي بن محمد عن صالح بن أبي حماد عن الحسين بن يزيد عن الحسن بن علي بن أبي حمزة عن ابراهيم بن عمر عن ابي عبد الله (ع) قال: إن الله تبارك وتعالى خلق أسماء بالحروف غير متصوت ، وباللفظ غير منطلق ، وبالشخص غير مجسد وبالتشبيه غير موصوف ، وباللون غير مصبوغ ، منى عنه الاقطار ، وبعد عنه الحدود ، محجوب عنه حس كل متوهم ، مستغر غير مستور ، فجعله كلمة تامة على أربعة أجزاء مما ليس منها واحد قبل الاخر ، فظهر منها ثلاثة اسماء لفاقة الخلق اليها ، وحجب منها واحدا ، وهو الاسم المكنون المحزون ، فهذه الاسماء التي ظهرت فالظاهر هو الله تبارك وتعالى ، وسحر سبعائه لكل اسم من هذه الاسماء أربعة أركان ، فذلك اثنا عشر ركنا ، ثم خلق لكل وكن منها ثلاثين اسماً فملا منسوباً اليها ، فهو الرحمن الرحيم ، الملك القدوس ، الخالق البارئ المصور الحي القيوم ، لا تأخذه سنة ولا نوم ، العليم الخبير ، السميع البصير ، الحكيم العزيز ، الجبار المتكبر ، العلي العظيم ، المقنن القادر ، السلام المؤمن المهيمن للبارئ المنشوء ، البديع الرقيب ، الجليل الكريم ، الرزاق الحي المميت ، الباعث الوارث فهذه الاسماء وما كان من الاسماء الحسنى حتى تم ثلاثمائة وستين اسماً فهي نسبة لهذه الاسماء الثلاثة ، فهذه الاسماء الثلاثة أركان وحجب للاسم الواحد المكنون المحزون هذه الاسماء الثلاثة ، وذلك قوله تعالى : ﴿ قل ادعوا

الله أو ادعو الرحمن أي ما تدهو فله الاسماء الحسنى ﴿ ١ ﴾

ورواه الصدوق في التوحيد بتفاوت ما تأتي الإشارة اليه .

وهذا الخبر من متشابهات الأخبار ومعضلات الآثار ، ولا يعلم تأويله إلا الله والراسخون في العلم من الأئمة الأطهار ، فلاعتراف بالمعجز عن إدراك معناه أحوط وأولى ، وإيكال علمه إلى قائله أسلم وأقوى ، ولكننا نتكلم فيه على سبيل الاحتمال دون الجزم في المقال ، مقتصرين على ما احتمله جملة من علمائنا الابدال قوله عليه السلام خلق اسماً بصيغة المفرد ، وقد قيل في تمييزه أقوال وكلها رجم بالنيب بلاربيب ، فقيل هو الله ، وقيل هو اسم دال على صفات ذاته جيماً ، ولعله يرجع إلى الاول وأورد عليها أنّ اسم الله من توابع هذا الاسم المخلوق أولاً كما يدلّ عليه هذا الحديث ؛ واحتمل بعضهم أن يكون المراد به اسماً دالاً على مجرد ذاته تعالى من غير ملاحظة صفة من الصفات معه قال : وكأنه هو وهو أشرف الأسماء لأنه إشارة إلى الذات من حيث هي هي ، وغيره من الأسماء يبر عنه صفات ومفومات لها إضافة ما ، إلى عالم الحدوث وأيضاً إذا قلت هو الله الرحمن الرحيم الغفور الرحيم كان هو بمنزلة الذات ، وغيره من الأسماء بمنزلة الصفات ، واحتمل أيضاً أن يراد به العلي العظيم لقوله عليه السلام : فأول ما اختار لنفسه العلي العظيم ، وفيه أنه ذكره في أسماء الأركان فهو يناهني هذا الاحتمال ، إلا أن يقال انه عليه السلام مزج الأصل مع النوع ، للاشعار بالارتباط لكلمة الملائمة ، واحتمل أيضاً أن يكون المراد به اسماً آخر ، غير معروف عندنا لأنّه تعالى أسماء مكنونة لا يعلمها إلا هو وخواص أوليائه ، وهذا أقرب وحيثئذ فيراد بالأولية المذكورة الأولية الاضافية بالنسبة إلى الاسماء الظاهرة ، واحتمل أن يكون المراد بالاسم هو المسى ، يعني أنه تعالى خلق مفهومًا عظيمًا من مفومات الاسماء وأيضاً جعل ما بعده صفة لدلالة الحديث ، على أنّ ذلك الاسم ليس من باب الحرف والصوت ؛ واعلم أنّ في بعض النسخ أسماء بصيغة الجمع قيل : ولعله مبني على أنه مجزأ بأربعة أجزاء

وكل منها اسم ، فلذا أطلق عليه صيغة الجمع بالحروف غير متصوت ، وفي أكثر نسخ التوحيد غير منعت ، وهو وما بعده من الفقرات حال من فاعل خلق ، والجار متعلق بمتصوت ، والمعنى أن الله سبحانه خالق هذا الاسم والحال أنه لم يتصوت بالحروف ... الخ ، وبالجملة فيكون المقصود بيان المغايرة بين الاسم والمسمى بعدم جريان صفات الاسم بحسب ظهوراته التطبيقية والكتيبية فيه تعالى ، ويؤيد ذلك ما في أكثر نسخ التوحيد خلق أسماء بالحروف وهو عز وجل بالحروف غير منعت ، هذا هو الظاهر ، ويحتمل أن يكون قوله غير متصوت ... الخ ، حالا من قوله أسماء ، ويكون الخلق بمعنى التقدير والعلم ، والمعنى أن الله خلق ، أي قدر وعلم أسماء حال كون هذا الاسم عند حصوله في العلم الأقدس لم يكن ذا صوت ولا ذا صورة ولا ذا شكل ولا ذا صبغ ، واحتمل أن يكون إشارة إلى أن أول خلقه كان بالأفانسة على أرواح النبي والأئمة بلا نطق وصبغ ولون وخط بقلم ، ومتصوت إما على البناء للفاعل ، أي لم يكن خلقها بإيجاد حرف وصوت ، أو على البناء للمفعول ، أي هو تعالى ليس من قبيل الأصوات والحروف حتى يصح كون الاسم عينه تعالى ، وباللفظ غير منطلق ، قيل : هو بضم اليم وكسر الطاء ، من نطق بالكلام إذا تلفظ به ، أي لم يجعل الحروف ناطقة على الاسناد المجازي كقوله تعالى : ﴿ هذا كتابنا ينطق ﴾ (١٨) وقيل بفتح الطاء ، أي ناطق ، أو أنه غير منطوق باللفظ كالحروف ليكون من جنسها ، وتطبيق الفقرات على الاحتمالين السابقين ظاهر وبالشخص غير مجسد ، الجسد البدن والجسد من أكلت خلقته البدنية وتمت تشخصاته العينية الجسمية ، وبالتشبيه غير موصوف ، الطرف متعلق بموصوف ، وباللون غير مصبوغ كل ذلك لاستحالة ذلك عليه سبحانه على الأول ، واستحالة وجود ذلك في علمه على الثاني مني عنه الاقطار ، أي الابداء لاستحالة الجسمية عليه تعالى وعلى علمه ، مبعد عنه الحدوداي التركيب والاقطاع والانتها ، محجوب عنه حس كل متوهم ، لأن الحس يتوهم إدراكه بالجسم والجسمانيات ، والله تعالى وصفاته منزّه عن الجسمية ولو احقها ، مستر غير مستور ، أي كنه ذاته تعالى

مستور عن الحواس ، غير مستور عن القلوب الصافية ، او أنه تعالى مستور عن الخلق ، ومن حيث الآثار غير مستور بل هو أظهر من كل شيء اذ في كل شيء له آية ، تدل على أنه واحد ، او أنه تعالى مستر بكمال ذاته وغير مستور بستر وحجاب ، او أنه غير مستور بل هو في غاية الظهور ، والنقص انما هو من قبلنا فان عدم ادراك الخفايش نور الشمس لقصورها ، هذا كله على الاحتمال الاول ، وعلى الثاني يحتمل أن يكون المعنى أن هذا الاسم أو هذه الاسماء مستورة عن الخلق وغير مستورة عنه تعالى ، فجعله كلمة تامة أي جعل ذلك الاسم كلمة تامة لكماله ونعامة بالذات ، وعدم كونه تابكاً لغيره من الاسماء الحسنى اولئحمة باعتبار كونه اصلاً ومبدوءً لجميع تلك الاسماء ، كما أن المسمى به هو الله تعالى مبدء لجميع الاشياء أو لئحمة في الدلالة على ذاته الحسنة من غير ملاحظة صفة من الصفات معة ، وقيل لئحمة باعتبار دلالة على ذات جامعة لجميع صفات الكمال على أربعة أجزاء معاً ، ليس واحد منها قبل الآخر بل تلك الاسماء في مرتبة ذواتها ملحوظة معاً من غير ترتيب بعض على بعض كترتب الخالق والرازق على العالم والقادر ، او انها لما كان تحققها في العلم الاقدسى لم يكن بينها تقدم وتأخر ، او ان ايجادها لما كان بالاقضية على الارواح المقدسة لا بالتكلم لم يكن بينها وبين اجزائها تقدم وتأخر في الوجود كما يكون في تكلم الخلق ولعل المراد بالأجزاء الأربعة أن أسماءه تعالى ترجع الى أربعة لأنها إما أن تدل على الذات او على الصفات الثبوتية الكالية أو السلبية التزيهية ، أو صفات الائتمال فخرى ذلك الاسم الجامع إلهي أربعة أسماء جامعة وحجب منها وأحدأ ، وهو الاسم المسكونون المخزون الذي لا يعلمه الا هو تعالى ، فمن الصادق عليه السلام أن اسم الله الاعظم ثلاثة وسبعون حرفاً أعطي محمد صلى الله عليه وآله وسلم اثنين وسبعين حرفاً ، وحجب عنه حرف واحد ، والمراد بالحرف الأسم ، وإطلاقه عليه شايح ، وفي نسخ التوحيد وحجب واحد منها وهو الاسم المسكونون المخزون بهذه الثلاثة ، التي اظهرت فالظاهر هو الله ، تبارك

وتعالى ، وعليه فيكون المعنى أن هذه الثلاثة حجب ووسائط بين الخلق وبين هذا الاسم المكتون إذ بها يتوسلون إلى الذات وإلى الاسم المختص بها فالظاهر هو الله تعالى أي الظاهر البالغ إلى غاية الظهور وكلمه من بينها هو الله تعالى لأنه يضاف غيره إليه ويعرف به ، فيقال الرحمن اسم الله تعالى ، ولا يقال الله اسم الرحمن مثلاً ولم يبين الآخرين ، ويحتمل أن يراد بها الرحمن الرحيم لاقترانهما مع الله في التسمية ، ورجوع سائر الأسماء المحسنى إلى هذه الثلاثة ، لأن بعضها دال على المجد والثناء ، فهو تابع لله وبعضها دال على إفاضة الوجود والخيرات النبوية فهو تابع للرحمن وبعضها دال على إفاضة الخيرات الاخروية فهو تابع للرحيم ، ويحتمل أن يكون المبني أن الظاهر بهذه الأسماء هو الله تعالى وهذه الأسماء إنما جعلها ليظهر بها على الخلق ، فالظاهر هو الاسم والظاهر به هو الرب سبحانه ، ونقل العلامة الجلسي رحمه الله أن في أكثر نسخ الكافي هو الله تبارك وتعالى ، وفي بعضها هو الله وتبارك وتعالى ، فعلى أكثر النسخ يكون ذلك بياناً للأسماء الثلاثة ، ويؤيده نسخة الواو فاولها الله ، وهو الدال على النوع الأول لسكونه موضوعاً للذات الجامعة للصفات الذاتية السكالية ، والثاني تبارك لأنه من البركة ، والنحو ، وهو إشارة إلى معدن الفيوض ومنبع الخيرات التي لا تنتهي ، وهو رئيس جميع الصفات الفعلية من الخالقية والرازقية والمنعمية ، وسائر ما هو منسوب إلى الفعل ، كما أن الأول رئيس الصفات الوجودية من العلم والقدره وغيرها : والثالث تعالى لدلالته على تعاليه سبحانه عن مشابهة الممكنات وما يوجب نقصاً أو مجزاً فيدخل فيه جميع صفات التنزيه ، ولما كان المراد بالاسم ما دل على الذات والصفات أعم من أن يكون إسماً أو فعلاً أو جملة ، فلا محذور حينئذ في عد تبارك وتعالى ضمن الأسماء ، ويؤيد هذا المعنى رواية التريحيد حيث قال فيها ، فالظاهر هو الله وتبارك وسبحان وهو صريح في أن ذلك بيان الأسماء الثلاثة ، وهذا بالنسبة إلى الله وتبارك كما قدمنا وأما النسبة إلى سبحانه فمن حيث أنه دال على تنزيهه تعالى عن

جميع النقايس فيندرج فيه ، ويقبه جميع الصفات السلبية والتزبيية ، ولما كان لكل من تلك الاسماء الثلاثة الجامعة شعب أربع ترجع اليها جعل لكل منها أربعة أركان فقال عليه السلام : وسخر سبحانه لكل اسم من هذه الاسماء الثلاثة الظاهرة أربعة أركان هي بمنزلة الدعام ، فأما الله فلدلالته على الصفات الكمالية الوجودية له أربعة دعام هي : وجوب الوجود المبر عنه بالصمدية ، والقيومية والعلم والقدرة والحياة أو مكان الحياة اللطف أو الرحمة أو العزة ، وإثما جعلت هذه الاربعة أركاناً لانه سائر الصفات الكمالية اثما ترجع اليها كالسميع والبصير والخبير مثلاً ، فانها راجعة إلى العلم والعلم يشملها ، وهكذا ، وأما تبارك فله أركان أربعة وهي : الابداد والتربية في الدارين ، والهداية في الدنيا والمجازاة في الآخرة أي الموجد او الخالق والرب والهادي والدين ، ويمكن إدخال الهداية في التربية وجعل المجازاة ركنين الأناية والانتقام ، ولكل منهما شعب من أسماء الله الحسنى كما لا يخفى بعد التأمل والتتبع ، وأما سبحانه على نسخة التوحيد أو تعالى على نسخة الكافي فلكل منهما أربعة أركان لانه إما تنزيه الذات عن مشابهة الممكنات ، أو تنزيهه عن إدراك الحواس والأوهام والعقول أو تنزيه صفاته عما يوجب النقص أو تنزيه أعماله عما يوجب الظلم والمجز والنقص ، ويحتمل وجه آخر وهو تنزيهه عن الشريك والاضداد والأنداد ، وتنزيهه عن المشاكلة والمشاكلة ، أو تنزيهه عن ادراك العقول والأوهام ، أو تنزيهه عما يوجب النقص والمجز من التركيب والصاحبة والولد والتغيرات والموارض والظلم والجور والجهل وغير ذلك ؛ فذلك اثنا عشر ركناً حاصلة من ضرب ثلاثة في أربعة على ما تقدم ، ثم خلق لكل ركن منها أي من الاثني عشر ثلاثين إسماً (فعلاً) أي أسماء دالة على صفات الافعال (منسوباً اليها) أي الى تلك الافعال أو الى تلك الاركان الاربعة ؛ بأن يقال لها أسماء الاركان ، أو إلى الاماء الثلاثة الظاهرة ؛ ويحصل من ذلك ثلثة وستون اسماً ، ثم شرع عليه السلام في بيان بعض أسماءه الحسنى على

التمثيل وأجل الباقي فقال : فهو الرحمن لجميع الخلق في الدنيا ، الرحيم بالمؤمنين في الآخرة ، الملك في عالم الملك والملكوت يتصرف كيف ما يشاء ، القدوس الطاهر عن النقايس والأضداد المنزه عن الأولاد والأنداد ، الخالق الموجد للخلق من العدم المقدر لهم لأن الخلق ورد بمعنى التقدير ، البارئ بمعنى الخالق بلاهة ولا روية ، المصور وهو الخالق للخلق على صور مختلفة ، ولا يتخيل أن هذه الاسماء الثلاثة مترادفة حيث أنها بمعنى اليجاد والانشاء بل هي متخالفة في المعنى ، ونظيرها أن البنيان يحتاج إلى تقدير في الطول والعرض وإلى إيجاد بوضع الأحجار والأخشاب على نهج خاص وإلى تزيين ونقش وتصوير فهذه أمور ثلاثة مترتبة تصدر عنه جل شأنه في إيجاد الخلق من كتم العدم ، فله سبحانه باعتبار كل منها اسم على ذلك الترتيب المحي المدرك الدائم بلازوال والقيوم على كل شيء بالحفظ والرعاية لا تأخذه سنة - وهي الفتور والتماس المتقدم على النوم - ولا نوم - وهو رقي من الأدنى إلى الأعلى - العليم بجميع الاشياء - كلياتها وجزئياتها - قبل وجودها كعلمه بها بعد وجودها ، الخبير بدقائقها وحقائقها ، السميع العليم بمسوعاتها ، البصير العالم بمبصراتها ، الحكيم الموجد للاشياء على وفق المصالح والحكم ، العزيز الذي لا يعادله شيء ولا يغلبه أحد ، الجبار وهو الذي يجبر الخلق على ما ليس لهم فيه اختيار من الصحة والمرض والموت والحياة والغنى والفقر والغباب والمهرم والقوة والضعف أو يجبر حلم ويصلح تقايصهم ، المتكبر المنزه عن الحاجة والنقص ، العلي العالي عن الخلق بالقدرة عليهم أو المترفع عن الاشياء والاتصاف بصفاتهما ، العظيم الذي لا يدرك أحد مكانه جلالة ولا يعرف نهاية كماله ، المقندر الذي له اقتدار تام بحيث لا يجري شيء في ملكه بخلاف حكمه ، القادر الذي إن شاء فعل وإن شاء لم يفعل ، السلام مصدر مضاء السلامة من كل عيب ونقص وآفة ، اومعناه المسلم لأن السلامة تنال منه تعالى ، المؤمن الذي يؤمن عباده من الظلم والجور ، أو يؤمن من اطاعه من عذابه ، أو الذي يصدق وعده أو يصدق ظنونه عباده

ولا ينجيب آما لهم ، المهيمن وهو الرقيب الحافظ لكل شيء أو الشاهد على خلقه بما يكون منهم من قول أو فعل ، وأصله ما من بهمزين من أمن قلبت الثانية ياء لكراهة اجتماعها ، ثم صيرت الاولى هاء ، الباري الظاهر أن تكراره من سهو القلم أو من الناسخ ، المنشيء للخلائق بلا مثال من الغير ، البديع بلا مثال سابق منه ، الرافع لرفعة ذاته وصفاته عن ذوات الممكنات وصفاتها ، الجليل لجلال ذاته وقدرته على الاطلاق بحيث يصغر دونه كل جليل ، الكريم المفيض للوجود بلا استحقاق ، الرزاق وهو المجري رزقه على عباده ، المحيي المفيض للحياة ابتداء وبعد الموت ، المميت الزيل للحياة عن كل ذي حياة بلا ممارسة ولا آلات ، الباعث للخلائق بعد المات والمعيد لهم بعد الوفاة ، الوارث لرجوع الاملاك اليه بعد فناء الملاك ، واسترداد أملاكهم وموارثهم بعد موتهم كما قال جل شأنه : ﴿ لَمِنَ الْمَلَكِ الْيَوْمَ رَبُّ الْوَاحِدِ الْقَهَّارِ ﴾ (١٦) فهذه الاسماء وما كان من الاسماء الحسنى من غيرها حتى يتم ثلثائة وستون اسما ، فهي نسبة لهذه الاسماء الثلاثة وهو مؤيد لما في نسخة التوحيد وبعض نسخ الكافي من أن الاسماء الثلاثة المذكورة في كلامه عليه السلام أشار اليها ، وهذه الاسماء الثلاثة اركان لتلك الاسماء الحسنى التي أشار الي بعضها وطوى بعضها ، ويحتمل أن يكون المراد بالاسماء الثلاثة ما يدل على وجوب الوجود والعلم والقدرة وبالائسى عشر ما يدل على الصفات الكمالية والتنزيهية التي تتبع تلك الصفات ، والمراد بالثلاثين صفات الافعال التي هي آثار تلك الصفات الكمالية ، ويؤيده قوله : « فعلا منسوبا اليها » ويحتمل أن يراد بالاسماء الثلاثة : الله ، الرحمن ، الرحيم كما تقدم ، ويراد بالأركان الاربعة حروفها فإن الحروف المكتوبة في كل من هذه الاسماء الثلاثة اربعة ، وسميت أركانا باعتبار أن تمامها وقوامها إنما يتحقق بتلك الحروف ، وحكى العلامة المجلسي عن والده رحمه الله أنه قال الذي يخطر بالبال في تفسير هذا الخبر على الاجمال هو أن الاسم الاول كان جامعا للدلالة

على الذات والصفات ، ولما كان معرفة الذات محجوبة عن غيره تعالى جزأ ذلك الاسم إلى أربعة أجزاء ، وجعل الاسم الدال على الذات محجوباً عن الخلق وهو الاسم الأعظم باعتبار ، والدال على المجموع إسم أعظم باعتبار آخر ويشبه أن يكون الجامع هو الله والدال على الذات فقط هو ، وتكون المحجوبة باعتبار عدم التمييز كما قيل : أن الاسم الأعظم داخل في جملة الاسماء المعروفة ولكنها غير معينة لنا ، ويمكن أن يكون غيرها ، والأسماء التي أظهرها الله للخلق على ثلاثة أقسام : منها ما يدل على التقديس مثل العلي العظيم العزيز الجبار المتكبر ، ومنها ما يدل على علمه ومنها ما يدل على قدرته تعالى واتقسام كل واحد منها إلى أربعة أقسام : بأن يكون التنزيه إما مطلقاً ، أو للذات ، أو للصفات ، أو للأفعال ، أو يكون ما يدل على العلم ، إما لمطلق العلم أو للعلم بالجزئيات كالسميع والبصير أو الظاهر أو الباطن وما يدل على القدرة إما للرحمة الظاهرة أو الباطنة أو الغضب ظاهراً أو باطناً ، أو ما يقرب من ذلك التقسيم من الأسماء المفردة على ما ورد في القرآن والاختبار تقرب من ثلثائه وستين اسماً ذكرها الكفعمي رحمه الله في مصباحه فمليك بجمعها والتدبير في ربط كل منها بركن من تلك الأركان . انتهى كلامه .

وقال المحدث الكاشاني في الوافي بعد ذكر هذا الخبر . بيان الاسم مادل على الذات الموصوفة بصفة معينة سواء كان لفظاً أو حقيقة من الحقائق الموجودة في الاعدان ، فان الدلالة كما تكون بالألفاظ كذلك تكون بالقوات من غير فرق بينهما فيما يؤل الى المعنى ، بل كل موجود بمنزلة كلام صادر عنه تعالى وتعجبه بل كل منها عند أولي البصائر لسان ناطق بوحديته ، يسبح بحمده ويقده عما لا يليق بجنابه كما قال تعالى : ﴿ وإن من شيء الا يسبح بحمده ﴾ (١) بل كل من الموجودات ذكر وتسيب له تعالى إذ يفهم منه وحدانيته وعلمه واتصافه بسائر صفات الكمال ، وتقدسه عن سمات النقص والذوال قوله عليه السلام : مستر من الاستتار غير مستر على البناء للفعول إشارة إلى أن خفاه

وعدم نيته إنما هو لضعف البصائر والابصار لانه جعل عليه سترأ أخفاه ، وكان الاسم الموصوف بالصفات المذكورة إشارة إلى أول ما خلق الله الذي مر ذكره في باب العقل ، أعني النور المحمدي والروح الاحمدي صلى الله عليه وآله الذي هو العقل الكلي وأجزاؤه الاربعة إشارة إلى جهة الالهية والعوالم الثلاثة التي تشتمل عليها أعني عالم العقول المجردة عن المواد والصور ، وعالم الخيال المجرد من المواد دون الصور ، وعالم الاجسام المقارنة للمواد ، وبعبارة أخرى إلى الحس والخيال والعقل والسر : وبثلاثة إلى الشهادة والغيب وغيب الغيوب ، وبرابعة إلى الملك والمسلوك والجبروت واللاهوت ، ومعية الاجزاء عبارة عن لزوم كل منها الآخر ، وتوقفه عليه في تمامية الكلمة ، وجزؤه المكنون السر الالهي والغيب اللاهوتي قوله عليه السلام : فهذه الأسماء التي ظهرت مبتدأ وخير ، أي فهذه الاسماء الشائعة بين الناس هي التي ظهرت من الاسماء الثلاثة قوله عليه السلام : فالظاهر هو الله . يعني أن الظاهر بهذه الاسماء الثلاثة هو الله فان المسمى يظهر بالاسم ويعرف به . ويحتمل أن يكون قوله عليه السلام فالظاهر هو الله خير لقوله فهذه وقوله التي ظهرت صفة له أي فالظاهر بها هو الله والاركان الاربعة الحياة والموت والرزق والعلم التي وكل بها أربعة أملاك اسرافيل وعزرائيل وميكائيل وجبرئيل ، وفعل الاول تفتح الصور والارواح في قوالب المواد والاجساد وإعطاء قوة الحس والحركة لاقيعات الشوق والطلب ، وله إرتباط مع المفكرة ولولم يكن هو لم ينبت الشوق والحركة لتحصيل الكمال في أحد ، وفعل الثاني تجريد الارواح والصور عن الاجساد والمواد ، واخراج النفوس من الابدان ، وله إرتباط مع الصورة ، ولولم يكن هو لم تكن الاستحالات والانتقالات في الاجسام ، ولا الاستكالات ولا الانتقالات الفكرية في النفوس . ولا الخروج من الدنيا والقيام عند الله للارواح ، بل كانت الانبياء كلها واقعة في منزل واحد ، ومقام أول ، وفعل الثالث إعطاء الغذاء والانهاء على قدر لائق وميزان معلوم لكل شيء بحسبه ، وله إرتباط مع الحفظ والأمساك ولولم

يكن هو لم يحصل النشو والنماء في الابدان ، ولا التطور في أطوار الملسكوت في الأرواح ، ولا العلوم الجمة للفطرة ، وفعل الرابع الوحي والتعليم وتأدية الكلام من الله سبحانه الى عباده ، وله ارتباط مع القوة النطقية ولو لم يكن هو لم يستفد أحد معنى من المعاني بالبيان والقول ، ولم يقبل قلب أحد إلهام الحق والقائه في الزرع وههنا أسرار لا يحتملها المقام . إتهى .

أقول : ليته طوى هذا الكلام كما طوى تلك الأسرار ، فان هذا التأويل في كلامهم عليهم السلام جرأة عظيمة بل هو رجم بالغيب .

وأعظم من ذلك تأويل بعضهم الاثني عشر في هذا الخبر بأنها كناية عن البروج الفلكية ، والثلاثمائة والستين عن درجاتها ومنهم من جعل الاسم كناية عن مخلوقاته تعالى والاسم الاول الجامع عن أول مخلوقاته وهو العقل وما جعل بعد ذلك كناية عن كيفية تشعب المخلوقات وتمدد العوالم ، وهو راجع الى تأويل المحدث الكاشاني وأنا استغفر الله لي ولمن خاض في التأويل بغير برهان ولا دليل ، وأكل الأسماء والعلم الى الله وأنبأه ورسله وأوليائه ، والمقدار الذي يؤمن به من هذا الخبر أن أسماءه تعالى مخلوقة حادثة وأنه تعالى خلق أولا اسما واحدا ثم جعل هذا الاسم أصلا لاربعة أسماء وجعل واحداً من هذه الأربعة مكنوناً مخزوناً عنده ، مستأثراً به في علم الغيب ، وأظهر ثلاثة بين خلقه لحاجتهم اليها ، ثم جعل هذه الثلاثة أصلا لاثني عشر اسماً ، وجعل كل واحد من الاثني عشر أصلا لثلاثين اسماً حتى بلغ العدد ثلاثمائة وستين اسماً فانثلاثمائة والستون ترجع الى الاثني عشر ، وترجع الاثنا عشر الى ثلاثة ، والثلاثة ترجع الى ذلك الواحد وذلك الواحد مبدأ ومرجع لجميع الاسماء ، كما أن الواحد الحق سبحانه مبدأ ومرجع لجميع الأشياء ، وما زاد على ذلك من التمييز والتشخيص والاسماء والاركان إنما ذكر على سبيل الاحتمال ، وإلا فهو رجم بالغيب وكذب على الله بلا ريب وقوله عليه السلام : وحجب الاسم المكنون المخزون بهذه الأسماء الثلاثة ، لعل الباء لسببية والظرف متعلق بحجب ؛ والمعنى والله أعلم أنه تعالى حجب ذلك الاسم الواحد عن الخلق بسبب ظهور هذه الاسماء الثلاثة وكفايتها لهم ، وقوله عليه السلام وذلك قوله : ﴿ قل

ادعوا لله او ادعوا الرحمن ... الخ ﴿ ١ ﴾ ، اما إشارة الى فاقة الخلق واثبات احتياجهم الى هذه الاسماء ، او استشهاد بأن له تعالى أسماء حسنى وضعا ليدعوه الخلق بها ، أو إشارة الى كون الاسماء الثلاثة الظاهرة أركاناً لبواقي ويكون فيه إيماء لطيف الى تلك الثلاثة بناء على أنها الله الرحمن الرحيم ، وإنما لم يذكر الثالث اما للاختصار أو لأنه أراد بالرحمن المتصف بالرحمة المطلقة الشاملة للرحمة الدنيوية والاخروية ، وسبب نزول هذه الآية على ما قيل ان المشركين سمحوا رسول الله صلى الله عليه وآله يقول : يا الله يا رحمن فقالوا : إنه ينهانا أن نعبد إلهين وهو يدعو إلهاً آخر فنزلت الآية أوفى اليهود إذ قالوا : إنك لتقلّ ذكر الرحمن وقد أكثره الله في التوراة فنزلت الآية ردّاً لما توهم الأوثان من التمدد ؛ او عدم الاتيان بذكر الرحمن .

الحديث الرابع والمشروحة

مارويناء بالاسانيد المتقدمة عن ثقة الاسلام في الكافي ، عن علي بن ابراهيم عن ابيه عن العباس بن عمرو القمي نسبة الى « قميم » ك « هذيل » حي من كنانة ، عن هشام بن الحكم في حديث الزنديق الذي أتى أبا عبد الله عليه السلام وكان من قول أبي عبد الله عليه السلام لا يخلو قولاك أنها اثنان من أن يكونا قديمين قويين ، أو يكونا ضعيفين ، أو يكون أحدهما قويا والآخر ضعيفا ، فان كانا قويين فلم لا يدفع كل واحد منهما صاحبه ، وينفرد بالتدبير ، وإن زعمت أن أحدهما قوي والآخر ضعيف ، ثبت أنه واحد كما تقول للمجز الظاهر في الثاني فان قلت : أنها اثنان لم يخل من أن يكونا متقين من كل جهة أو متفرقين من كل جهة ، فلما رأينا الخلق منتظا ، والقلق جاريا ، والتدبير واحدا ، والليل والنهار والشمس والقمر دلّ صحة التدبير وأتلاف الأمر ، على أن المدبر واحد ، ثم يلزمك إن ادعيت اثنين فرجة ما بينهما حتى يكونا اثنين ، فصارت الفرجة ثالثا بينهما ، قديما معهما ، فيلزمك ثلاثة ، فان ادعيت ثلاثة لزمك ما قلت في الاثنين حتى يكون ، ما بينهم فرجة فيكونوا خمسة ، ثم يقتضي في العدد إلى ما لا نهاية له في الكثرة ، قال هشام فكان من سؤال الزنديق أن قال : فما الدليل عليه ، فقال أبو عبد الله عليه السلام : وجود الالف قبل دلت على أن صانعا صنعها ، ألا ترى أنك إذا نظرت إلى بناء مشيد مبني علمت أن له بانيا ، وإن كنت لم تر الباني ولم تشاهده قال : فما هو ؟ قال : هو شي . بخلاف الاشياء ارجع بقولي الى اثبات معنى وأنه

شيء بحقيقة الشبثية غير أنه لا جسم ولا صورة ، ولا يحس ولا يجس ، ولا يدرك بالحواس الحس ، لا تدرك الأوهام ، ولا تنقصه الدهور ، ولا تقبزه الأزمان

قوله عليه السلام : لا يخلو قولك أنها اثنان من أن **تقيس وايضاح** يكونا قديمين لا أول لوجودهما ، ولا تقدم لأحدهما على الآخر ، قوين متساويين في القوة والقدرة على كل فرد من الممكنات بالاستقلال والاستبداد وعلى رفع كل ما يمنع تفادها كما هو شأن الواجب بالذات ، أو ضهيفين ليس لسكل منهما تلك القوة والاستقلال ، أو يكون أحدهما قوياً والآخر ضعيفاً ، فالخصر العقلي دائر بين هذه الثلاثة ، وإذا بطل الاولان تعين الثالث ، فإن كانا قوين على ما وصفنا فلم لا يدفع كل منهما صاحبه وينفرد بالتدين فقوتها حينئذ تستلزم عدم قوتها لأن قوة كل منهما على هذا الوجه تستلزم قوته على دفع الآخر عن إرادة ضد ما يريد من الممكنات والمدفوع غير قوي بهذا المعنى فيلزم نقيض المفروض ، وبتقرير آخر أنه يلزم من تساويهما في القوة والدفع إما عدم التكوين والابحاد إن توافقت إرادتهما ، لامتناع اجتماع عامتين تامتين على معلول واحد أو تحقق الضدين معاً إن تخالفتا بأن يريد أحدهما شيئاً والآخر ضده أو عدمه ويمكن أن يوجه بتوجيه آخر وهو أنها لو كانا قوين لزم اما استناد كل معلول شخصي الى علتين مستقلتين في الأفاضة وذلك محال ، أو لزم الترجيح بلا مرجح وهو فطري الاستحالة ، أو لزم كون أحدهما غير واجب بالذات وهو خلاف المفروض ، وإن زعمت أن أحدهما قوي والآخر ضعيف ثبت أنه — أي المبدئ — لعالم — واحد كما تقول ، للمعجز الظاهر في الثاني عن المقاومة ، وثبت احتياج الضميف الى العلة الموجودة له ، لأن القوي أقوى وجوداً من الضميف ، وضعف الوجود لا يتصور إلا بمجواز خلو الماهية عن الوجود ، ويلزم منه الاحتياج الى المبدئ المبين الموجود له ، وبتقرير آخر أن الضعف منشأ المعجز ، والمعجز لا يكون إلماً بل مخلوقاً محتاجاً لأنه محتاج الى من يعطيه القوة والكمال والخيرية ، ولم يذكر عليه السلام الشق الثاني لظهوره عند الناس بحكم القطرة السليمة بأن الضميف ينافي الالهية ، وبتقرير

آخر أن العاجز لا يقدر أن يعارض القوي ويدعي الربوبية لنفسه ، أو يدعي المشاركة فيها ، بل هو في وجوده ولوازم ذاته وسائر كالاته محتاج إليه ، والمحتاج لا يكون واجباً لذاته ، ثم استدلل عليه السلا على التوحيد بـرهان ثان أشار إليه بقوله : فإن قلت والمحكي عن الاحتجاج وإن قلت بالواو وهو أوضح أنهما اثنان لم يخل من أن يكونا متفقين من كل جهة في الحقيقة ، ويلزم من هذا عدم الامتياز بالتميين للزوم المفارقة بين الحقيقة والتميين المختلفين ، واستحالة اسنادها الى الغير ، فيكون لها مبدعاً ، أو مفترقين من كل جهة ، وذلك معلوم الانتفاء لما أشار إليه عليه السلام بقوله فلما رأينا الخلق منتظماً على نظام مخصوص ، والملك جارياً على نحو خاص بقدر معين ، والتدبير واحداً في الارتباط والانتظام كما يأتي توضيحه انشاء الله ، والليل والنهار متماقبتين متفاوتتين في الطول والقصر بتفاوت مضبوط والشمس والقمر يجريان لمستقرتهما ، دل صحة الامر والتدبير واتتلاف الامر وهو ارتباط أجزاء العالم بعضها ببعض كارتباط أجزاء الشخص الواحد وأعضائه بعضها ببعض فآناً نجد أجزاء العالم مع اختلاف طبائعها الخاصة ونباتات صفاتها وأفعالها المخصوصة مرتبطة بعضها ببعض ، ويفتقر بعضها الى بعض ، وكل منها يعين بطبعه صاحبه ؛ وهكذا نشاهد الاجرام العالوية وما ارتكز فيها من الكواكب الثيرة في حركاتها الدورية ، وأضوائها الواقعة منها ؛ نافعة للسفليات ، محصنة لامتزاج المركبات التي يتوقف عليها صور الأنواع ونفوسها ؛ وحياة الكائنات ونمو الحيوان والنبات ؛ فاذا تحقق ما ذكرنا من وحدة العالم لوحدة النظام واتصال التدبير دل على أن المدبر واحد دبره على أحسن النظام وأتم القوام اما لأن التلازم والتناسب بين الشئيين لا يتحقق الا بعلية أحدهما للآخر ، أو بعموليتهما لعلة واحدة موجبة لها ؛ فلو تعدد المدبر اختل الأمر وفسد النظام كما أشير إليه بقوله تعالى : ﴿ لو كان فيهما آلهة إلا الله لفسدتا ﴾ (١) وإما لأن التدبير الواحد لا يجوز استناده إلا إلى مدبر واحد لا متناع اجتماع علتين مستقلتين على معلول واحد شخصي ؛ وإما

لأنّ للدبّر الواحد كاف لصدور التدبير الجملي ، وإذا لاحظنا معه أنّ المشاركة تقص لا يلبق بالواجب بالذات ولاحظنا لزوم التمثيل علماً أنّه لا مدبّر غيره ، فن قيل إنّ هذه الوجوه إنّما تنفي وجود مدبّرين متفقين مستقلين في صدور الكلّ وصدور كل واحد واحد ، ووجود مدبّرين مستقل أحدهما كذلك ويستقل الآخر في البعض لا وجود مدبّرين غير متفقين ، بأن يستقل أحدهما في بعض والآخر في بعض آخر بحيث يحصل من المجموع هذا النظام والتدبير قيل كلّ واحد إذا لم يستقل في الكلّ فإن استقلّ مجموعهما فيه لم أن يكون المجموع هو المدبّر وهذا مع كونه باطلا لاستعالة التركيب في الواجب رافع للاثنين ، وإن استقلّ أحدهما في بعض والآخر في بعض آخر لم تقص الحال على الواجب بالذات وارتفاع التلازم والامتلاف بين البعضين ، وإلا لم عدم استقلال كلّ واحد في البعض أيضاً وهذا خلف ، ثم استدلل عليه السلام على نفي الاثنينية بدليل آخر أشار إليه بقوله : ثمّ يلزمك إن ادعيت اثنين فرجة ما بينهما حتى يكونا اثنين إذ لا محالة لا بدّ أن يكون بينهما اتصال في الوجود وافتراق في الهوية فصارت الفرجة موجوداً ثالثاً ، بينهما موجوداً قديماً معهما ، أي مع الاثنين أما وجود الفرجة فلا أنه لو كان أمراً عديماً لم أن يكون لكلّ واحد منهما مميّز وجوديّ ليتحقق معنى الامتياز إذ ليس لكلّ واحد منهما غير الأمر المدي الذي للأخر فلا بدّ من أن يكون له الأمر الوجودي الذي يقابله فلا يرد أنّه يجوز أن تكون الفرجة أمراً عديماً فلا يلزم وجود إله ثالث ، وأما قدمه فلا أنّ الاثنين والقديمين ممتازان به فهو أيضاً قديم بالضرورة ولم يقل عليه السلام نالته قديمة نظراً إلى معنى الفرجة وهو المميز فيلزمك القول بوجود ثلاثة آلهة أو قدماء ثلاثة ، فإن ادعيت ابتداءً أو بعد هذا الإلزام الثلاثة لزمك ما قلت في الاثنين من وجوب تحقق الفرجة بينهم لتحقق الثلاثة حتى يكون بينهم فرجة أخرى غير المذكورة أولاً فيكون الثلاثة مع الفرجتين خمسة ، لا يقال أنّ المراد بالفرجة ما به الامتياز ، وحينئذ فلا بد لكلّ من الثلاثة ما يمتاز به عن الآخر فاللزام حينئذ ستة لا خمسة لما يقال أنّ

المراد بالفرجة الأمر الوجودي الذي يقع به الامتياز واللازم ثبوت الفرجتين بمجواز امتياز الثالث عن الأولين بأمر عدمي ، أي بعدم وجود هاتين الفرجتين فيه ولذلك لم في الفرض الأول ثلاثة لا أربعة ، فإن قيل : إذا جاز ذلك في الثالث جاز في الأولين أيضاً فلا يتجاوز المدعى عن ثلاثة ، قيل : قد عرفت بما ذكر أن امتياز كل واحد من الثلاثة بأمر عدمي يقتضي امتياز كل واحد منهم بأمر وجودي ، ولا أقل من امتياز الاثنين منهم به ثم يتناهى في العدد إلى مالا نهاية له في الكثرة ، فإن ادعت خمسة لزمك ما لزمك في الثلاثة ، حتى يكون بينهما فرج أربعة فيكونوا تسعة ، وهكذا فيلزمك أن لا تستقر في عدد المدبر على مرتبة معينة وهو باطل ضرورة وقد وجه الخبر بوجوه أخر نقلها يفضى إلى الملل والتطويل بلا طائل وباقى أجزاء الخبر واضحة والله العالم .

﴿ تذييل ﴾

لعل الإشارة إلى بعض براهين التوحيد على وجه الاختصار تعين على فهم الحديث فنقول لهم في تقريره وجوه :

﴿ الاول ﴾ أنه لما ثبت كون الوجود عين حقيقة الواجب فلو تمدد لكان امتياز كل منها عن الآخر بأمر خارج عن الذات فيكونان محتاجين في تشخيصهما إلى أمر خارج وكل محتاج ممكن .

﴿ الثاني ﴾ أنه لو تمدد الواجب لذاته فاما أن يكون امتياز كل منها عن الآخر بذاته فيكون مفهوم واجب الوجود محمولا عليها بالحمل المرضي ، والعارض معلول للمروض فيرجع إلى كون كل منها علة لوجوب وجوده ، وقد ثبت بطلانه ، وأما أن يكون ذلك الامتياز بالأمر الزائد على ذاتها وهو أفشى فأنه إما أن يكون معلولا لماهيتها أو لتغيرها ، وعلى الأول إن اتحدت ماهيتهما كان التعمين مشتركا ، وهذا خلف ، وإن تمددت للماهية كان كل منهما شيئا ، عرض له وجوب الوجود ، أعني الوجود المتأكد للواجب وقد تبين بدلائل ، عينية الوجود بطلانه ، وعلى الثاني يلزم الاحتجاج إلى الغير والامكان ، وبالجملة

لو كان الواجب متمدداً لكان نسبة الوجوب اليها نسبة العوارض فكان ممكناً لا واجباً .

﴿ الثالث ﴾ أنه لو كان لله سبحانه شريك لكان لمجموع الواجبين وجود غير وجود الآحاد سواء كان ذلك الوجود عين مجموع الوجودين أو مسراً زائداً عليه ولكان هذا الوجود محتاجاً إلى وجود الاجزاء ، والمحتاج إلى الغير ممكن محتاج إلى المؤثر والمؤثر في الشيء يجب أن يكون مؤثراً في كل واحد من أجزائه وإلا لم يكن مؤثراً في ذلك الشيء وقد ادّعى الضرورة فيه ، ولا يمكن التأثير فيما نحن فيه في شيء من الاجزاء لكون كل من الجزئين واجباً فالشريك يستلزم التأثير فيما لا يمكن التأثير فيه أو امكان ما فرض وجوبه إلى غير ذلك من المفاسد .

﴿ الرابع ﴾ برهان التمامع وأظهر تقريراته أن وجوب الوجود يستلزم القوة والقدرة على جميع الممكنات قوة كاملة بحيث يقدر على إيجادها ودفن ما يضافه مطلقاً ، وعدم القدرة على هذا الوجه تقص ، والتقص عليه محال ضرورة بدليل إجماع العقلاء عليه ، ومن المحال عادة إجماعهم على نظري ، وإن لم يكن ضرورياً فنظري ظاهر متسق الطرق واضح الدليل واستحالة إجماعهم على نظري لا يكون كذلك أظهر ، فنقول حينئذ : لو كان في الوجود واجبان لكانا قوين ، وقوتهما تستلزم عدم قوتها ، لأن قوة كل منهما على هذا الوجه تستلزم قوته على دفع الآخر عن إرادة ضد ما يريد نفسه من الممكنات ، والمدفوع غير قوي بهذا المعنى الذي زعمنا أنه لازم لسلب التقص .

الخامس تقرير آخر لبرهان التمامع ذكره المحقق الدواني وهو أنه لا يخلو أن يكون قدرة كل واحد منهما وإرادته كافية في وجود العالم أو لاشيء منها كاف ، أو أحدهما كاف فقط ، وعلى الأول يلزم اجتماع المؤثرين التامين على معلول واحد ، وعلى الثاني يلزم معجزهما لأنهما لا يمكن لكل منهما التأثير إلا باشتراك الآخر ، وعلى الثالث لا يكون الآخر خالقاً فلا يكون إلهاً :

أفئن يخلق كمن لا يخلق ﴿١﴾ .

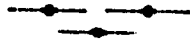
﴿السادس﴾ أن كل من جاء من الانبياء واصحاب الكتب المنزلة إنما ادعى الاستناد إلى واحد استند اليه الآخر ولو كان في ان وجود واجب لا يرسل إلى هذا العالم أو لا يؤثر ولا يدبر أيضاً فيه مع تدبيره ووجود خيره في عالم آخر أو عدمه مما ، لا يذهب اليه وم وامم ، فإن الوجوب يقتضي العلم والتقديره وغيرها من الصفات ومع هذه الصفات الكمالية يمتنع عدم الاعلام ونشر الآثار بحيث يبلغ الينا وجوده ، وأما ما زعمت الثنوية من الاله الثاني فليس بهذه المثابة مما يرسل ويحكم فيهم ، وإن قالوا بوجود الواجب الآخر فقد قهوا لازمه فهو باطل بحكم العقل وقد روي عن أمير المؤمنين عليه السلام أنه قال لولده الحسن عليه السلام واعلم أنه لو كان لربك شريك لأنتك رسله ، ولرأيت آثار ملكه وسلطانه ، ولعرفت صفته وفعاله ، ولسكنه إله واحد كما وصف نفسه ، لا يضاده في ذلك أحد ولا يحتاجه وأنه خالق كل شيء .



الحديث الخامس والستون

مارويناه بالاسانيد السالفة عن الصدوق في التوحيد عن أبيه عن سعد بن عبد الله عن ابراهيم بن هاشم عن ابن أبي عمير عن هشام بن الحكم عن منصور الصيقل عن أبي عبد الله عليه السلام قال : إنّ الله علم لا جهل فيه ، وحياة لا موت فيه ، ونور لا ظلمة فيه ، وبإسناده عن يونس قال : قلت للرضا عليه السلام روينا أنّ الله تعالى علم لا جهل فيه ، حياة لا موت فيه ، نور لا ظلمة فيه ، قال كذلك هو وعن الباقر «ع» قال : إنّ الله نور لا ظلمة فيه ، وعلم لا جهل فيه ، وحياة لا موت فيه

توضيح العلم والحياة لما كانا عين الذات صح إطلاقه تعالى عليهما ، والحكي عند الحكماء الدراك النعمال ، وعند المتكلمين من الامامية والمعزلة كونه تعالى منشأ للعلم والارادة وبمباراة أخرى كونه تعالى بحيث يصح أن يعلم ويقدر وأما اطلاق النور عليه تعالى فيمكن أن يراد به الوجود لأنّه منشأ الظهور ويراد بالظلمة الامكان وانفى أنّه سبحانه وجود لا إمكان فيه



الحديث السادس والعشرون

ما رويناها بالاسانيد المتقدمة عن ثقة الاسلام في الكافي عن أحمد بن إدريس عن أحمد بن محمد بن محمد بن عيسى عن علي بن سيف عن محمد بن عبيد قال : كتبت الى أبي الحسن الرضا عليه السلام أمأله عن الرؤية ، وما ترويه العامة والخاصة وسألته أن يشرح لي ذلك ، فكتب بخطه عليه السلام : اتفق الجميع لا تمنع بينهم : أن المعرفة من جهة الرؤية ضرورة ، فانما جاز أن يرى الله بالعين ، وقت المعرفة ضرورة ، ثم لم يخل تلك المعرفة من أن تكون إيماناً ، أو ليست بإيمان ، فان كانت تلك المعرفة من جهة الرؤية إيماناً ، فالمعرفة التي في دار الدنيا من جهة الاكتساب ليست بإيمان لأنها ضده فلا يكون في الدنيا مؤمن ، لأنهم لم يروا الله عز وجل ، وإن لم تكن المعرفة التي من جهة الرؤية إيماناً لم يخل هذه المعرفة التي من جهة الاكتساب أن تزول ، ولا تزول في المقادير فهذا دليل على أن الله تعالى ذكره لا يرى بالعين إذ العين يودي الى ما وصفنا

هذا الخبر من معضلات الأخبار ومفكلات الآثار ولعلمائنا
توضيح الأبرار في توجيهه مساك :

أحدها : ما سلكه المحقق للآزندان في قوله عليه السلام : « اتفق الجميع » أي جميع الأمة ، أو جميع العقلاء من مجوزي الرؤية ومحيلها ، وهو مما استدل به على حجية الاجماع لاستدلال المصوم به ، وكون ذلك على سبيل الالتزام خلاف الظاهر « لا تمنع » أي لا تنازع ولا اختلاف بينهم على أن المعرفة من جهة الرؤية ضرورة ، أي بديهية أو واجبة إذ كل ما يرى يعرف بأنه على ما يرى وأنه متصف بالصفات التي يرى عليها ضرورة ، فصول معرفة المرئي بالصفات التي

يرى عليها ضروري ، وهذا الكلام يحتمل وجهين أحدهما كون قوله عليه السلام من جهة الرؤية خيراً أي أن المعرفة بالمرئي تحصل من جهة الرؤية ضرورة .

وثانيها : تعلق الظرف بالمعرفة ، وكون قوله ضرورة خيرا في المعرفة الناشئة من جهة الرؤية ضرورة والضرورة يحتمل أن يكون معناها البدهة أو الوجوب ثم لم تخل تلك المعرفة الضرورية من جهة الرؤية من أن تكون إيمانياً أو ليست بإيمان ، إذ لا نالت لها ولا واسطة بينهما لرجوعهما إلى النبي والأبواب الذين لا يجتمعان ولا يرتفعان فإذا بطل الفصل بطلت الروية وأشار عليه السلام إلى بطلان الأول بقوله : فإن كانت المعرفة الحاصلة من جهة الرؤية إيمانياً فالمعرفة التي في دار الدنيا من جهة الاكتساب ليست بإيمان ، والثاني باطل فلقدم مثله ، وأشار عليه السلام إلى بيان الشرطية بقوله : لأنها ضده أي لأن الرؤية ضد الاكتساب ، لأن الروية تفيد العلم الضروري والاكتساب يفيد العلم الكسبي ، فإن كان الأول إيمانياً لم يكن الثاني إيمانياً لأن الإيمان له حقيقة واحدة : إذ كل شيء واحد لا بد أن يكون له حقيقة واحدة : ولا يجوز أن يكون له حقائق متعددة متخالفة كانت أو متضادة وكل حقيقة إما نظرية حاصلة بالاكتساب أو ضرورية غير مفتقرة إليه ، ولا يجوز أن تكون ضرورية ونظرية مما لا نهما نوعان متباينان من العلم ، ولا يجوز أن يكون شيء واحد نظرياً وضرورياً في وقت واحد لاستحالة اجتماع الضدين في ذات واحدة في وقت واحد ، ثم أشار عليه السلام إلى بطلان الثاني بقوله : فلا يكون في الدنيا مؤمن لأنهم لم يروا الله عز وجل ذكره في الدنيا ، وإذا لم يروه لم يكونوا مؤمنين إذ المفروض أن الإيمان هو المعرفة من جهة الروية ، وهذا باطل بالاتفاق فقد ثبت أن المعرفة من جهة الرؤية ليست بإيمان ، ثم أشار عليه السلام إلى بطلان القسم الثاني بقوله : وإن لم تكن تلك المعرفة التي من جهة الروية إيمانياً لم تخل هذه المعرفة التي حصلت في الدنيا من جهة الاكتساب أن تزول : أي لا بد من أن تزول في المعاد لاستحالة اجتماع المعرفة الضرورية التي من جهة

الرؤية والمعرفة النظرية التي هي ضدها في شخص واحد في وقت واحد كما تقدم ولا تزول في الماداي والحال أن هذه المعرفة التي من جهة الاكتساب لا تزول في الآخرة لأن حشر المؤمن بلا إيمان باطل بالاتفاق ، ولأن ما اكتسبته النفس في الدنيا من الكمالات والمعارف كان معها بعد فراق البدن ، في الآخرة بلا خلاف ، وإذا كانت هذه المعرفة باقية غير زائلة في الآخرة امتنع أن تتحقق تلك المعرفة الضرورية التي هي ضدها فقد ثبت بطلان القسم الثاني أيضاً فلنذ بطل التسام كلاًهما ، وإذا بطلا بطل جواز رؤيته بالعين ، لأنه منحصر فيها كما أشار إليه بقوله : فهذا دليل على أن الله تعالى ذكره لا يرى بالعين إذ العين تؤدي الى ما وصفناه من أنه يلزم على تقدير تحقق الرؤية العينية أن لا يكون في الدنيا مؤمن أو يزول الايمان المكتسب في الآخرة ، وقد عرفت بطلانها بالمقل والاجماع وبطلان اللازم دليل على بطلان المزموم ثم قل : فلن قلت كما يلزم على تقدير أن تكون تلك المعرفة من جهة الرؤية ايماناً أن لا يكون في الدنيا مؤمن كذلك يلزم أن تزول هذه المعرفة الكسبية في الآخرة لاستحالة اجتماع العلم الضروري والعلم النظري بشيء واحد في وقت واحد ، وكما أن اللازم الاول باطل كذلك اللازم أيضاً باطل فلم لا يذكر اللازم الثاني في القسم الاول أيضاً قلت : اما لأنه فساد في زوال المعرفة الكسبية في الآخرة على تقدير أن لا تكون تلك المعرفة ايماناً ، أو لأنه ما ذكره في القسم الاول كاف لا بطلاله ، وما ذكره لا بطلان القسم الثاني يستفيد منه المعارف الهيب وجهاً آخر لا بطلان القسم الاول ، فأحل ذلك الى فهمه ، قل : ويخطر بالبال أن هنا اشكالا في غاية الصعوبة وهو أن هذا الدليل يجري فيما يجوز رؤيته بالاتفاق من أحوال القبر مثل السؤال في القبر واللجنة والنار والصراف والميزان فلن معرفة هذه الامور عند مشاهدتها ضرورية في الدنيا كسبية ، فيجرى فيها هذا الدليل بعينه ، اللهم الا أن يقال : معرفة هذه الامور في الدنيا أيضاً ضرورية لحصولها بقول الرسول الصادق الامين كما قل أمير المؤمنين عليه السلام : لو كشف

الغطاء ما ازددت يقيناً ولا يجري مثل هذا الجواب فيما نحن فيه لأن معرفة وجود الباري لا يمكن أن تحصل بقوله لاستحالة الدور فلي تأمل . انتهى كلامه .

وقريب منه ما نقل عن السيد الداماد ، أن معنى قوله عليه السلام : لا زول يعني لا يزول في نشأة المعاد عن النفس علم قد اكتسبته في هذه النشأة فلو كان الله سبحانه يرى بالعين في تلك النشأة لكان يتعلق به الادراك الاحساسى الضروري والعلم العقلي الاكتسابي مما ، وذلك محال بالضرورة البرهانية ولا سيما إذا كان بالادراكات المتباينات بالنوع بل المتباينات بالحقيقة في وقت واحد وأورد عليه أن الادراك الاكتسابي لم يتعلق إلا بالتصديق بوجوده ونموه لا ذاته وهويته ولعل الادراك الاحساسى يتعلق بذاته وهويته فلا منافات بين الادراكين لتغاير متلقيهما .

الثاني : ما اختاره المحدث الكاشاني في معنى الحديث ، وهو أنه لا شك أن المعرفة بالشيء تحصل من جهة رؤيته ضرورة ، فإذا جازت رؤيته سبحانه وقمت المعرفة به ضرورة ، ثم لا يخلو إما أن يكون الايمان به سبحانه عبارة عن تلك المعرفة التي تحصل من جهة رؤيته أو عبارة عن المعرفة التي اكتسبناها في دار الدنيا ، فان كان الأول فالمعرفة الثانية ليست بايمان لأنها ضده فانا قد اكتسبنا في دار الدنيا علماً برهانياً من جهة العقل والنقل بأن الله سبحانه ليس بجسم ولا صورة ولا محدود ولا محصور في جهة ولا مكان ولا زمان ، وأنه حاضر عندنا ولا نراه بهذه الأعين مع صحة أعيُننا وجامعيتها لشرائط الرؤية ، وبالجملة لا يجوز أن يحاط به معرفة وعلماً كما قال عز وجل : « ولا يحيطون به علماً » وكما دل عليه إطلته عز وجل بكل شيء فلا يحاط بشيء ، وظاهر أن هذا ضد لمعرفته سبحانه من جهة الرؤية بهذه الأعين وإن كان الايمان به جل ذكره عبارة عن المعرفة التي اكتسبناها في دار الدنيا فلا يخلو إما أن زول تلك المعرفة عند رؤيته سبحانه في الآخرة أو لا تزول ولا يجوز أن لا تزول لأنها ضدان فكيف يجتمعان ولا يجوز أيضاً أن تزول لأن الغرض أن الايمان عبارة عن هذه المعرفة وأن هذا العلم من جهة

أركان الإيمان والاعتقاد الصحيح بالله جلّ ذكره ، وأتاه كذلك وظاهر أن الاعتقاد الصحيح لا يزول في الآخرة فعرفته من جهة الرؤية ليست بصحيحة فلا يجوز أن يرى الله سبحانه بهذه العين بحال .

الثالث : أنّ حاصل الدليل أنّ المعرفة من جهة الرؤية غير متوقفة على الكسب والنظر والمعرفة في دار الدنيا متوقفة عليه ضميعة بالنسبة الى الاول فتخالفتا مثل الحرارة القوية والحرارة الضميعة ، فان كانت المعرفة من جهة الرؤية إيماناً لم تكن المعرفة من جهة الكسب إيماناً كاملاً لأنّ المعرفة من جهة الرؤية أكل منها وإن لم تكن إيماناً يلزم سلب الإيمان عن الرائي لامتناع اجتماع المرفتين في زمان واحد في قلب يعني قيام تصديقين أحدهما أقوى من الآخر بذهن واحد ، وأحدهما حاصل من جهة الرؤية والآخر من جهة الدليل ، كما يمتنع قيام حرارتين بماء واحد في زمان واحد ، ويرد عليه النقض بكثير من المعارف التي تعرف في الدنيا بالدليل وتصور في الآخرة بالمعينة ضرورية ويمكن بيان الفرق بتكافؤ .

الرابع : ما حققه بعض الأفاضل بعدما مهد أن نور العلم والإيمان يشتد حتى ينتهي إلى المشاهدة والبيان ، ولكن العلم إذا صار عيناً لم يصر عيناً محسوساً والمعرفة إذا انقلبت مشاهدة لم تنقلب مشاهدة بصرية حسية ، لأنّ الحس والمحسوس نوع مضاد للعقل والمعقول ليست نسبة أحدهما إلى الآخر نسبة النقص إلى الكمال والضعف إلى الشدة بل لكل منهما في حدود نوعه مراتب في الكمال والنقص لا يمكن لشيء من أفراد أحد النوعين المتضادين أن ينتهي في مراتب استكماله واشتداده إلى شيء من أفراد النوع الآخر ، فالأبصار إذا اشتد لا يصير تخيلاً مثلاً ولا التخيل إذا اشتد يصير تعقلاً ، ولا بالمعكس نعم إذا اشتد التخيل يصير مشاهدة ورؤية بعين الخيال لا بعين الحس ، وكثير ما يقع الغلط من صاحبه أنه رأى بعين الخيال أم رأى بعين الحس الظاهر ، كما يقع للبرسمين والمجانين ، وكذا التعقل إذا اشتد يصير مشاهدة قلبية ورؤية عقلية

لا خيالية ولا حسية ، وبالجملة الاحساس والتخيل والتعقل أنواع متقابلة من المدارك كل منها في عالم آخر من العوالم الثلاثة ويكون تأكد كل منها حجاباً مانعاً عن الوصول الى الآخر ، فإذا عمهد هذا : فنقول اتفق الجميع أن المعرفة من جهة الرؤية أمر ضروري وأن رؤية الشيء متضمنة لمعرفته بالضرورة بل الرؤية بالحس نوع من المعرفة فإن من رأى شيئاً فقد عرفه بالضرورة ، فإن كان الايمان بعينه هو هذه المعرفة التي من حقها الادراك البصري والرؤية الحسية ، فلم تكن المعرفة العالمية التي حصلت للانسان من جهة الاكتساب بطريق الفكر والنظر ايماناً لأنها ضد ولأنك قد علمت أن الاحساس ضد التخيل وأن الصورة الحسية ضد الصورة العقلية فإذا لم يكن الايمان بالحقيقة مشتركاً بينهما ولا أسراً لهما ، لثبوت التضاد وغاية الخلاف بينهما ولا جنساً مبهما بينهما غير تام الحقيقة المتحصلة كجنس المتضادين مثل اللونية بين لوني السواد والبياض لأن الايمان أمر محصل وحقيقة معينة فهو إما هذا وإما ذاك فإذا كان ذلك لم يكن هذا ، وان كان هذا لم يكن ذلك الى آخر ما مر سابقاً .

اختلفت الامة في رؤية الله تعالى على أقوال شتى وآراء متفرقة تبصرة فالامامية والمعتزلة على امتناعها مطلقاً ، والمشبهة والكرامية على جواز رؤيته تعالى في الجهة والمكان لسكونه تعالى بزعمهم جسماً ، والأشاعرة على جواز رؤيته تعالى منزهاً عن الجهة والمقابلة ، ثم اختلفوا في أنها هل هي مختصة بالآخرة أم تجوز في الدنيا أيضاً ، فذهب بعضهم إلى الأول وبمضهم إلى الثاني ، ثم اختلفوا في أنها هل وقعت في الدنيا أم لا ، فأفكر بعضهم ذلك وبمض أثبت وقال إن النبي صلى الله عليه وآله رآه في الدنيا ليلة الاسراء ، وحكي عن ابن عباس أنه قال أن الله اختصه بالرؤية ، وموسى بالكلام ، وابراهيم بالخطه وأخذ به جماعة من أسلافهم ، والأشعري في جماعة من أصحابه وابن حنبل والحسن ونوقف فيه جماعة ، هذا حال رؤيته في الدنيا وأما في الآخرة فاجمع الاشاعرة على وقوعها وأهلها الامامية والمعتزلة ولهم أدلة عقلية وتقليدية تضمنتها الكتب الكلامية

الحديث السابع والعشرون

ما رويناہ بأسانيدنا السابقة عن زين العابدين وسيد الساجدين في الصحيفة^٥
السجادية قال مخاطباً لله تعالى : لك يا إلهي وحدانية المدد :

وظاهره مناف لما اتفق عليه أهل التوحيد من نفي الوحدة العددية عنه تعالى
ودلّ عليه العقل والنقل لأن حقيقة الوحدة العددية ومروضها إنما هو هويات عالم
الامكان فهي قصارى الممكن بالذات وإنما الذي يطلق عليه تعالى هو الوحدة الحقيقية
وأما النقل فقول أمير المؤمنين عليه السلام في بعض خطبه : الواحد بلا تأويل
عدد ، وفي بعضها : واحد لا بعدد ؛ قائم لا بأمد ؛ وما رواه الصدوق في
التوحيد والخصال ومعاني الاخبار بإسناده عن شريح بن حاني قال : إن أعرابياً
قام يوم الجمل إلى أمير المؤمنين عليه السلام فقال : يا أمير المؤمنين أتقول إن الله
واحد ؟ قال : فحمل الناس عليه وقالوا : يا أعرابي أما ترى ما فيه أمير المؤمنين
عليه السلام من تقسيم القلب ، فقال أمير المؤمنين عليه السلام : دعوه فإن الذي
يريد الأعرابي هو الذي نريده من القوم ، ثم قال : يا أعرابي إن القول في أن
الله واحد على أربعة أقسام ، فوجهان منها لا يجوزان على الله عز وجل ، ووجهان
يثبتان فيه ؛ فأما اللذان لا يجوزان عليه فقول القائل : واحد يقصد به باب الاعداد
فهذا ما لا يجوز ، لأن ما لا ثاني له لا يدخل في باب الاعداد ، أما ترى أنه
كفر من قال أنه ثالث ثلاثة ، وقول القائل هو واحد من الناس يريد به النوع
من الجنس ، فهذا ما لا يجوز لأنه تشبيه وجل ربنا وتعالى عن ذلك ، وأما
الوجهان اللذان يثبتان فيه فقول القائل : هو واحد ليس له في الاشياء شبه ، كذلك
ربنا عز وجل وقول القائل إنه عز وجل أحدي المعنى يعني به أنه لا ينقسم في وجود
ولا عقل ولا وهم ، كذلك ربنا عز وجل ، والمعنى الاول الذي تقاه عليه السلام هو
الوحدة العددية : بمعنى أن يكون له ثان من نوعه والمعنى الثاني أن يكون المراد صنفاً من

نوع فإن النوع يطلق في اللغة على الصنف ، وكذا الجنس على النوع كما يقال لرومي مثلاً هذا واحد من الناس ، أي صنف من أصنافهم والمعنيان الثبتان الأول منها إشارة إلى نفي الشريك والثاني إلى نفي التركيب وكيف كان فقد ذكر علماءنا لتوجيه هذه الفقرة الشريفة وجوهاً :
أحدها : أن المراد بهذا الكلام نفي الوحدة العددية لا اثباتها ، لأن المعنى أن وحدانية العدد ك ، ومن صنعك ، وإذا كانت من صنعه ومن فعله تكون حادثة ، وإذا كانت حادثة تكون غيره ، فيكون المقصود نفيها عنه حيث أنه عليه السلام أثبت بهذا الكلام أنه صانعها وموجدتها ويلزم من ذلك أن لا تكون هي هو .

ثانيها : أن المعنى ليس لك من العدد إلا الوحدانية بمعنى أنه تعالى ليس بداخل في العدد ، بل له هذا الوصف بمعنى آخر ، وهو الوحدانية وإثما ذكر وصف العدد لفائدة أنه إذ وصف تعالى بكونه أحداً فربما يتوهم منه أن أحديته عددية يلزمها ما يلزم الوحدة العددية ، فقوله عليه السلام يدل على أنه ليس له إلا الوحدانية المغايرة للوحدة العددية والمشاركة لها في الاسم ، ومحمّل أن يكون في التعبير بالوحدانية دون الواحدية إشارة إلى أن العدد ليس العدد الذي للواحدية ، بل الذي له الوحدانية فيكون مسمى بالعددية مجازاً أو المعنى إذا عدّ الموجودات كنت أنت المتفرّد بالوحدانية من بينها .

ثالثها : أن معناه أن لك من جنس العدد صفة الوحدة ، وهو كونك بلا شريك أو كونك لا ثاني لك في الربوبية .

رابعها : أن المراد به لك وحدانية العدد بالخلق والايجاد لما كان الوحدة العددية من صنعه ، وفيض جرده والفرق بين بينه وبين المعنى الأول فنتاها عنه وربما قرّر هذا المعنى بتقرير آخر وهو أن الوحدة العددية ضد الوحدة الحقة الصرفة القيومية فسيبيل اللام في قوله عليه السلام لك مثلها في قوله تعالى « له ما في السموات وما في الأرض » (١) .

خامسها : أن الباء في الوجدانية ياء النسبة ، وحاصل المعنى أن الوحدة التي نسبت إليها الأعداد وتركبت منها ، وهي لم تدخل تحت عدد مخصوص بالاطلاق عليك ، لا تطلق على غيرك ، لأن كل ما سواه فله ثان ويندرج معه تحت كلي ، فهو واحد من الجنس .

سادسها : أن تكون الباء للبالغة مثلها في الأحمري والمعنى أن حقيقة الوحدة العددية التي ينبغي أن تسمى وحدة مخصوصة لك ، وأما اطلاقها على غيرك فجاز شائع ، ويؤيده ما رواه في الكافي عن فتح الجرجاني عن أبي الحسن عليه السلام في حديث طويل يقول فيه : قلت : يا ابن رسول الله لا يشبهه شيء ، ولا يشبهه هو شيئاً ، والله واحد ، والانسان واحد ، اليس قد تشابهت الوجدانية قال عليه السلام : يا فتح أحلت ربك الله إنما التشبيه في المعاني وأما في الأسماء فهي واحدة ، وهي دليل على المسمى ، وذلك أن الانسان وإن قيل : أنه واحد فإنه يخبر عن جثة واحدة وليس باتين والانسان وحده ليس بواحد لأن أعضاهم مختلفة ، وألوانه مختلفة ، ومن ألوانه مختلفة ليس بواحد ، وهو أجزاء مجزأة ليست بسواء ، دمه غير لحمه ، ولحمه غير دمه ، وعصبه غير عروقه ، وشعره غير بشره ، وسواده غير بياضه ، وكذلك سائر جميع المخلوق كالانسان واحد في الاسم لا واحد في المعنى ، والله جل جلاله هو واحد ولا واحد غيره لا اختلاف فيه ولا تفاوت ولا زيادة ولا نقصان فأما الانسان المخلوق المصنوع المؤلف من أجزاء مختلفة وجواهر شتى غير أنه بالاجتماع شيء واحد قلت جملة فذاك فرقاً جت عنى فرج الله عنك سابمها : ما حكى عن الفاضل الشريف السيد عليخان من أن حاصل المعنى انه لا كثرة فيك أي لا جزء لك ، ولا صفة لك تزيدان ، على ذلك ، وتوضيح المرام أن قوله عليه السلام : لك يا إلهي وحدانية العدد يفسره قوله عليه السلام ومن سواك مختلف الحالات ، منتقل في الصفات ، فإنه عليه السلام قابل كل فقرة من الفقرات الأربع المتضمنة للصفات التي قصرها عليه سبحانه بفقرة متضمنة لخلافها فيمن سواه على طريق الف والشر الذي يسميه أرباب البديع معكوس الترتيب اذا علمت ذلك

ظهر لك أن المراد بوحداية العدد له تعالى معنى يخالف معنى اختلاف الحالات ، والتنقل من الصفات لغيره سبحانه فيكون المقصود اثبات وحدانية ما تعدد من صفاته وتكثر من جهاته ، وإن عددها وكثرتها في الاعتبارات والمفاهيم ، لا تقتضي اختلافاً في الجهات والحيثيات ، ولا تركيباً من الأجزاء بل جميع نعوته وصفاته المتعددة موجودة بوجود ذاته وحيثية ذاته بعينها حيثية علمه وقدرته ، وسائر صفاته الإيجابية لا تعدد فيها ولا تكثر فيها أصلاً بل هي وحدانية العدد موجودة بوجود واحد بسيط من كل وجه أو كل منها عين ذاته فلو تعددت لم كون الذات الواحدة ذواتاً إلى أن قال : وبالجملة فمعى قصر وحدانية العدد عليه تعالى نفي التمدد والتسكُّد والاختلاف عن الذات والصفات على الإطلاق ، وهذا المعنى مقصور عليه سبحانه لا يتجاوزه إلى غيره . انتهى ملخصاً .

تأمنا : أن العدد هنا متضمن معنى الذات والتضمن فن من فنون العرب. شائع الاستعمال بينهم فكأنه عليه السلام قال : لك يا إلهي وحدانية الذات لا لغيرك ويؤيد هذه الفقرة التي بعدها وهي قوله ومملكة القدرة الصمد ، ولا يخفى ضعفه .



المهرية الثامن والعشرون

مارويناه بالاسانيد المنتدسة من الصدوق في التوحيد ، والياشي في تفسيره
والسيد الرضي في النهج بتفاوت ما من مسعدة بن صدقة عن الصادق عليه السلام
عن آياته عن أمير المؤمنين صلوات الله عليهم أنه خطب بهذه الخطبة بعد أن قال
له رجل : صف لنا ربنا لئزداد له حباً ومعرفة ، فنضب عليه السلام ونادى الصلاة
جامعة ، فاجتمع الناس حتى غص المسجد بأهله فصعد المنبر وهو مفضب متغير اللون
فحمد الله سبحانه وصلى على النبي صلى الله عليه وآله وقال : الحمد لله ، وساق الخطبة
إلى أن قال في جملة خطبته : فانظر أيها السائل فما ذلك القرآن عليه من صفته
فاتمّ به وامتنع بنور هدايته ، وما كآفك الشيطان علمه مما ليس عليك في
الكتاب فرضه ولا في سنة النبي صلى الله عليه وآله وأئمة الهدى أثره فكل
علمه إلى الله سبحانه وتعالى ، فان ذلك مقتضى حق الله عليك ، واعلم ان
الراسخين في العلم هم الذين أغنهم الله تعالى عن اقتحام السدد المضروبة دون
الغيبوب ، والافرار بجملة ما جهلوا تفسيره من الغيب المحبوب ، فمدح الله اعترافهم
بالمعجز عن تناول ما لم يحيطوا به طسا ، وصمى تركهم التمتع فيما لم يكلفهم
البحث عن كنهه رسوخاً ، فاقنصر على ذلك ، ولا تقدر عظمة الله سبحانه على
قدر عقلك فتكون من الهالكين

« الاقتحام » : الهجوم والدخول مغالبة ، و « السدد » : جمع
ايضاح السدة وهي الباب المفلق ، وفيه اشكال لدلالته على أن الراسخين في
 العلم في قوته تعالى : ﴿ وما يعلم تأويله إلا الله والراسخون في العلم يقولون آمنا
 به كل من عند ربنا وما يذكر إلا أولو الألباب ﴾ (١) غير معطوف على المستثنى
 كما دلت عليه الأخبار المتظافرة واجمع عليه الشيعة من أن الراسخين في العلم هم
 الأئمة وأنهم عليهم السلام عند علم القرآن كله محكمه ومتشابهه وبجمله ومؤوله ،
 ومنها ما في الكافي عن الصادق عليه السلام قال : نحن الراسخون في العلم ، ونحن نعلم
 تأويله ، وفي رواية : فرسول الله صلى الله عليه وآله أفضل الراسخين في العلم قد
 علمه الله جميع ما أنزل عليه من التنزيل والتأويل وما كان الله لينزل عليه شيئاً لم يعلمه
 تأويله ، وأوصياؤه من بعده يعلمونه كله ، وعن الباقر عليه السلام : إن الراسخين في
 العلم من لا يختلف علمه . نعم هذا يوافق مذهب العامة القائلين بوجوب الوقف على
 الله وإن العلم بمؤول القرآن ومتشابهاته مخصوص بالله سبحانه وتعالى ، وكيف كان فقد
 وجه بجوه :

أحدها : أن نحمل هذه الخطبة الدالة على اعتراف الراسخين في العلم
 وتسليمهم على أن وقت ذلك قبل أن يعلمهم الله سبحانه ذلك المتشابه ، وما عداها
 على ما بعد ذلك : فكانه سبحانه بين أنهم لما امنوا بجملة ما أنزل من المحكمات
 والمتشابهات ، ولم يتبعوا ما تشابه منه كالتدين في قلوبهم زيغ أتام الله علم التأويل
 وضمهم إلى نفسه في الاستثناء في قوة دفع الاستبعاد عن مشاركتهم لله في ذلك .
 العلم وبيان أنهم إنما استحقوا إفضة ذلك العلم باعترافهم بالجهل وقصورهم عن الاحاطة
 بالمتشابهات من تلقاء أنفسهم وإن علموا التأويل بوحى إلهي .
 وفي تمة كلافه عليه السلام بمد هذا دليل على ذلك ، فانه عليه السلام لما
 أخبر ببعض النصيبات قال له رجل كلمي : أعطيت يا أمير المؤمنين علم الغيب ، فقال
 عليه السلام : يا أبا كلب ليس هو يعلم غيب وإنما هو تعلم من ذي علم .

ثانيها : أن يكون المراد باقراهم بالعجز عن ادراك التشابهات وتسليمهم إتماماً هو بالنظر الى ذاتهم وطبيعتهم البشرية بحيث لوخلوا وأنفسهم ولم يعلموا ذلك بوحى الهى لكانوا عاجزين عن ذلك مسلمين له وذلك غير مناف لعلمهم بذلك من الوحي الالهى كما قالت الملائكة : ﴿ سُبْحَانَكَ لَا عِلْمَ لَنَا إِلَّا مَا عَلَّمْتَنَا ﴾ (١)

ثالثها : أن يكون للآية معنيان ظهر وبطن ، فالتشابه بالنسبة الى أحدهما المراد به إدراك كنهه الواجب ومعرفة حقيقته ، وم «ع» بالنسبة الى هذا المعنى عاجزون عن ادراكه ومعرفة حق المعرفة ، فكلّ منهم قائل سبحانه ما عرفناك حق معرفتك .

وعلى هذا المعنى تحمل الخطبة والمعنى الثانى للمتشابه هو معرفة معاني التشابهات وإدراكها من القرآن ، وهذا هو المعنى الذى علموه عليهم السلام بالوحى الالهى وعليه تحمل الأخبار المذكورة وعلى الأول فالوقف على الله وعلى الثانى فلا وقف ، وهو معنى دقيق لا يخفى لطفه .

رابعها : أن تحمل الخطبة على أن يكون إزاماً على من يفسر الآية كذلك أو يكون السائل منهم ، فأجاب عليه بمقتضى ما يطابق اعتقاده .

خامسها : للمحقق البحراني ، وهو أن لفظ الراسخين فى العلم قد ورد فى آية أخرى غير الآية المتقدمة وهى قوله سبحانه : ﴿ لَكِنِ الرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ وَالْمُؤْمِنُونَ يُؤْمِنُونَ بِمَا أُنزِلَ إِلَيْكَ ﴾ الآية . (٢) .

ولا ريب فى أن الراسخين فى العلم ليس منحصرأ فى مرتبة واحدة ، بل له مراتب متعددة أولها مرتبة الذين اقتصروا فى صفات الله تعالى وملائكته وعلم غيبه على ما أوقفهم الشريعة عليه فى الجملة كما أوصله الرسول صلى الله عليه وآله ،

(١) - سورة البقرة الآية : ٣٢

(٢) - سورة النساء الآية : ١٦١

إلى أفهامهم ، وعلى هؤلاء يحمل كلام أمير المؤمنين في الخطبة وهذه الآية ونلفظ
الراسخين في الآية المتقدمة الواردة في الأئمة عليهم السلام تحمل على أعلى المراتب
المناسبة لحالهم كما أشير إليه في الرواية السابقة بقوله عليه السلام : فرسول الله
صلى الله عليه وآله أفضل الراسخين في العلم .

المهريت التاسع والمشروه

ما روينا بالطرُق السابقة عن الصدوق في كتاب التوحيد عن الحسن
ابن أحمد بن ادريس عن أبيه عن أحمد بن اسحاق قال كتبت إلى أبي الحسن
الثالث عليه السلام استله عن الرؤية وما فيه الناس ، فكتب عليه السلام لا تجوز
الرؤية ما لم تكن بين الرائي والمرئي هواء ينفثه البصر ، فاذا انقطع الهواء وعدم
الضياء بين الرائي والمرئي لم تصح الرؤية وكان في ذلك الاشتباه ، لان الرائي
متى ساوى المرئي في السبب الموجب بينهما في الرؤية وجب الاشتباه ، وكان
في ذلك التشبيه ، لأن الأسباب لا بد من اتصالها بالمسيبات .

قوله استله عن الرؤية أي رؤية الله ، هل هي ممكنة أم لا ؟ وما اختلف
بيان فيه الناس من جوازها واستحالتها في الدنيا والآخرة ، أو في الدنيا
وأثنا واقعة أم لا ؟ وأقصى ما للسجوزين أنه تعالى طاق رؤية موسى عليه
السلام على استقرار الجبل ، وهو في نفسه ممكن ، والمعلق على الممكن ممكن

وأما لو كانت ممتنعة لم يسئ لها موسى عليه السلام بقوله : ﴿ رب أرني أنظر اليك ﴾ (١) لأن العاقل لا يطلب المحال ، فسؤاله عليه السلام لها دليل على اعتقاده جوازها فتكون جائزة وإلا لزم جهله عليه السلام . وما روي عن ابن عباس أن الله اختص محمداً صلى الله عليه وآله بالرؤية - يعني ليلة المراج - وموسى عليه السلام بالكلام ، وإبراهيم عليه السلام بالخطبة ، هذا كله بالنسبة إلى الدنيا ، وأما في الآخرة فلظاهر كثير من الآيات والروايات كقوله تعالى : ﴿ وجوه يومئذ ناضرة إلى ربها ناظرة ﴾ (٢) وأجيب عن الأول أنا لانسألم أن الملق عليه هو استقرار الجبل مطلقاً ، فإن الجبل كان مستقراً مشاهداً وقت هذا التحليل بل استقراره حال التجلي وامكانه ممنوع ودون اثباته خرط القناد ، وعن الثاني بالمعارضة والحل أما الأول فلأن رؤيته لو كانت جائزة لما عدت طلبها أمراً عظيماً ، ولما سماه الله ظلماً ، ولما أرسل عليهم صاعقة ، ولما قال تعالى : ﴿ فقد سئلوا موسى أكبر من ذلك فقالوا أرنا الله جهرةً فأخذتهم الصاعقة بظلمهم ﴾ (٣) وأما الحل فلأن الأمر في قوله عليه السلام : أرني ليس محمولا على طلب الرؤية ، لعله عليه السلام بأنه لا يمكن رؤيته ، بل على اظهار حاله جل شأنه على الجماعة الحاضرين معه الطالبين لرؤيته تعالى القائلين له : « أرنا الله جهرة » فقال عليه السلام ذلك القول ليسمعوا قوله تعالى : « لن ترني » فيعلموا أنه لا يمكن رؤيته ويرجعوا عن اعتقادهم ، وأما ما نقل عن ابن عباس فتح عدم حجته ليس صريحاً في الرؤية المينية ، لجواز أن يكون المراد بالرؤية التي اختصت به صلى الله عليه وآله الرؤية القلبية ، يعني الإدراك العلمي على وجه الكمال ، ويؤيده ما روي عن ابن عباس أنه صلى الله عليه وآله رآه بقلبه وأما الآيات والروايات فثبوتها لمعارضتها العقل والنقل ، ولو لم يكن إلا قوله تعالى :

(١) سورة الأعراف الآية : ١٤٣ .

(٢) سورة القيامة الآية : ٢٢ ، ٢٣ .

(٣) سورة النساء : ١٥٣ .

﴿ لا تدركه الأبصار وهو يدرك الأبصار وهو اللطيف الخبير ﴾ (١) وقوله تعالى : ﴿ ليس كمثل شيء ، وهو السميع البصير ﴾ لسكونه في ذلك فكتب عليه السلام لا يجوز الرؤية ما لم يكن بين الرائي والمرئي هواء شفاف ينفذه ، أي ينفذ فيه شعاع البصر ويتصل بالمرئي وهذا يدل بظاهره على مذهب الرياضيين القائمين بأن الإبصار يحصل بمخرج الشعاع من العين ، واتصاله بالمرئي ، ويلزم من ذلك جواز الحركة والانتقال على المرض لا على مذهب القائمين أنه جوهر في العين مع صفرها ، فيتصل بنصف كرة العالم ولا على مذهب من قال أنه يتحقق بالادراك بقوة خلقها الله للنفس تدرك المرئي عند حصول الرائي ، ولا على مذهب من قال أن الشف الذي بين البصر والمرئي ، يتكيف بكيفية الشعاع الذي في البصر ويصير بذلك آلة للإبصار ولا على رأي من قال أن الإبصار بانطباع صورة المرء في الباصرة عند مقابلته لها ، ويمكن أن يقال : المراد بنفوذ البصر في الهواء بوقته في الرؤية عليه وتوصله به فينطبق على المذاهب الثلاثة ، فإذا انقطع الهواء وعدم الضياء بين الرائي والمرئي بحائل أو بكال التقرب أو لغيرهما (ان) في الهواء للمهد أي الهواء المهدود الذي ينفذه البصر ، لم تصح الرؤية بالبصر وانقطع الهواء وعدم الضياء يتحقق مع فقد كل واحد من الشرايط التي اعتبرها المعتاد في الرؤية ، وهي سلامة الحاسة وكثافة المرء ، وعدم التقرب والبعد المفرطين ، والمقابلة أو حكمها ، ووقوع الضوء على المرئي وكونه غير منفرط وعدم الحجاب والتمدد للأبصار ، وتوسط الشفاف ، أو عدم توسط الكثيف فإذا اجتمعت هذه الأشياء وجبت الرؤية قطعاً ، وخلاف الأشعري مكابرة ومخالفة للضرورة وإذا اتقى أحد هذه لم تصح الرؤية ، وكان في ذلك أي في توسط الهواء والضياء بين الرائي والمرئي الاشتباه ، أي شبه كل منها بالآخر يقال اشتبهها إذا أشبه كل منها الآخر ، وعلل ذلك بقوله : « لأن الرائي

(٢) سورة الأنعام الآية : ١٠٣

(١) سورة الشورى الآية : ١١

من ساوى المرئي في السبب الموجب بينهما في الرؤية « وهو الهواء المتوسط
 وكون كل منهما واقفاً في طرفه ، متابلاً للآخر ونحوهما بما تقدم (وجب
 الاشتباه) أي مشابهة أحدهما للآخر في توسط الهواء بينهما (وكان في ذلك)
 أي في ثبوت المشابهة بينهما (التشبيه) للمخالق بالمخلوق في كونه طرفاً وفي جهته
 ويصح كون الهواء بينهما وكونه متحيزاً ذا صورة إلى غير ذلك مما نفاه الدليل
 العقلي والتقلي سبباً قوله تعالى : « ليس كمثل شيء »

ويحتمل أن يكون المعنى وكان في ذلك أي في انقطاع الهواء الاشتباه أي عدم
 الرؤية وبقاء المرئي على اشتباهه فلا تصح الرؤية ولا يتضح حال المرئي للرائي .

ويحتمل أن يكون المعنى وكان ذلك أي في الحكم المذكور وهو حصول
 الرؤية مع الشروط ، وعدمها مع عدمها لاشتباه بين الرائي والمرئي في الشرائط
 المعتبرة بينهما ، والأوصاف الموجودة فيهما ، المجوزة لسكون كل واحد منهما
 رايياً للآخر من المقابلة وكون كل منهما في جهة وكونه جسماً مركباً ومغايرته
 لبصره ، واحتياجه إلى الشرائط وانتقاره إلى الآلة التي يبصر بها ، وغير ذلك
 مما يمتنع نسبه إلى الله تعالى عن ذلك علواً كبيراً . ويحتمل أن يكون المعنى
 وكان في ذلك التشبيه ، أي في كون الرائي والمرئي في طرفي الهواء الواقع
 بينهما يستلزم الحكم بمشابهة المرئي بالرائي من الوقوع في جهة ليصح كون الهواء
 بينهما فيكون متحيزاً ذا صورة وضمية فإن كون الشيء في طرف مخصوص من
 طرفي الهواء ، وتوسط الهواء بينه وبين شيء آخر سبب عقلي للحكم بكونه في
 جهة ومتحيزاً ، وذا وضع وهو المراد بقوله : لأن الأسباب لا بد من اتصالها
 بالمسببات . ويحتمل أن يكون قوله عليه السلام لأن الأسباب ... الخ ، تعليلاً لجميع
 ما ذكر في هذا الدليل بيان ذلك أن الهواء المتوسط سبب للرؤية ، ويكون هذا رايياً
 من حيث أنه راي ، وذاك مرئي من حيث أنه مرئي ، فوجب اتصاله بهما واتصاله بها
 سبب لسكون كل واحد منهما واقفاً في جنب ، وفي طرف منه ، وموصوفاً بالجسمية
 ولو احقها فوجب اتصال هذا بالاتصال بكونها على هذه الأوصاف ، وكونها على

هذه الأوصاف سبب لوقوع المشابهة بينهما ، فوجب أن يتصل به وتلك المشابهة مسبب للتشبيه فوجب اتصالها به ، كل ذلك لوجوب اتصال الاسباب بالمنبئات واقترانها معها وعدم انفكاكها عنها ، والاشاعرة قالوا : إن الرؤية ليست بأشعة ولا انطباع وليس لها سبب ولا شرط سوى حياة الرائي ووجود المرئي ، وإنما هي إدراك والادراك معنى . مخلقه الله تعالى في المدرك ، فإن خلق في جزء من العين سمي إبصاراً أو في جزء من القلب سمي علماً ، أو في جزء من الاذن سمي سمعاً ، أو في اللسان سمي ذوقاً ، أو في الجسد سمي حساً ، واختصاص خلقه بهذه المحال إنما هو بحكم العادة وإلا فيجوز خرق العادة بأن يخلق الابصار في اليد ، وهذا كله مبني على نفي الاسباب كما حقق في محله فأشار عليه السلام هنا الى بطلانه مع أن ذلك لا ينفعهم لأن الابصار المين في أي عضو خلق لا بد له من مشار إليه ، بالاشارة الحسية إما بالذات أو بالعرض ، وكل مشار اليه كذلك إما جسم أو حال فيه ، كما يشهد به النوق السليم والعقل المستقيم ، فلو تعلق بالله تعالى الرؤية لحقه التشبيه كما أشار اليه عليه السلام تعالى الله عنه .

﴿ تذييل ﴾

قال جماعة من العارفين : إن العلم الضروري حاصل بأن الادراك المخصوص المعلوم بالوجه الممتاز عن غيره لا يمكن أن يتعلق بما ليس في جهة ، وإلا لم يكن للبصر مدخل فيه ولا كسب رؤيته ، بل المدخل في ذلك للعقل ، فلا وجه حينئذ للتسمية إبصاراً ، والحاصل أن الابصار بهذه الحاسة يستحيل أن يتعلق بما ليس في جهة بديهية وإلا لم يكن لها مدخل فيه وهم قد جوزوا الادراك بهذه الجارحة الحساسة وأيضاً هذا النوع من الادراك يستحيل ضرورة أن يتعلق بما ليس في جهة مع قطع النظر عن أن تعلق هذه الحاسة يستدعي الجهة والمقابلة ، وما ذكره الفخر الرازي من أن الضروري لا يصير محلاً للخلاف وأن الحكم المذكور مما يقتضيه الوهم وامين عليه وهو ليس مأموناً لظهور خطئه في الحكم بتجسيم الباري تعالى وتخييره ،

وما ظهر خطأه مرة فلا يؤمن بل ياتهم ففاسد ، لأن خلاف بعض العقلاء في الضروريات جائز كالسوفسطائية والمعتزلة في قولهم بانفكاك الشيئية والوجود وثبوت الحال . وأما قوله بأنه حكم الوهم الغير المأمون فطريف جداً ، لأنه منقوض بجميع أحكام العقل ، لأنه أيضاً مما ظهر خطأه مراراً وجميع الهندسيات والحسابيات ، وأيضاً مدخلية الوهم في الحكم المذكور ممنوع وإنما هو عقلي صرف عندنا وكذلك ليس كون الباري تعالى متحيزاً مما يحكم به ويجزم بل هو تخييل يجري مجرى سائر الأكاذيب في أن الوهم وإن جوّزه وخيله إلينسا لكن العقل لا يكاد يجوّزه بل يحيله ، ويجزم بطلانه ، وكون ظهور الخطأ مرة سبباً لعدم أمان الخطيء واتهامه ممنوع أيضاً ولا قدح في الحسيّات وسائر الضروريات ، وقد تقرر بطلانه في موضعه ، والله العالم .



الحديث الثماني

مارويته عن جملة من علمائنا الأعلام وفضلائنا الكرام ، واشتهر بين الخاص والعام من قول النبي صلى الله عليه وآله أفضل الصلاة وأتمّ السلام : من عرف نفسه فقد عرف ربه .

وقد ذكر له المحققون معانٍ انتهت إلى اثني عشر :

﴿ الأول ﴾ أنه لما كانت النفس محرّكة للبدن ، والروح محرّكة للجسد ، فيلزم من معرفة ذلك معرفة أن للعالم مدبراً ، ولكون محرّكاً ، فمعرفة النفس من جملة الأدلة الموصلة إلى معرفة الرب .

﴿ الثاني ﴾ أن من عرف كون نفسه واحدة ، وأنها لو كانت متعددة لأمكن التعارض والممانعة والفساد في البدن ، عرف أن الربّ لو تعدّد لكان ذلك كله كما قال تعالى : « لو كان فيها آلهة إلا الله لفسدتا » .

﴿ الثالث ﴾ من عرف أن النفس هي المحرّكة للجسد باختيارها وإرادتها ، عرف أن الله هو المدبر للعالم باختياره وإرادته .

﴿ الرابع ﴾ من عرف أنه لا يخفى على النفس أحوال الجسد علم أنه لا يمزج عن الباري مثقال ذرة في الأرض ولا في السماء لامتناع علم الخلق وجعل الخالق .

﴿ الخامس ﴾ من عرف أن النفس ليست إلى شيء من الجسد أقرب منها إلى شيء آخر منه ، علم أن نسبة الأشياء كلها إلى قدرة الله تعالى وعلمه على السواء .

﴿ السادس ﴾ من عرف أن النفس موجودة قبل البدن ، باقية بعده ، عرف أن ربه تعالى كان موجوداً قبل خلق الخلق وهو بعدها باق لم يزل ولا يزال .

﴿ السابع ﴾ من عرف أن نفسه لا يعرف كنه ذاتها وحقيقتها عرف أن ربه كذلك بطريق أولى .

الثامن ﴿ من عرف أن نفسه لا يعرف لها مكان ولا أيّنية عرف أن ربه منزّه عن المكان والأيّنية .

﴿ التاسع ﴾ من عرف أن النفس لا تحس ولا تمس ولا تدرك بالحواس الظاهرة عرف أن الله كذلك .

﴿ العاشر ﴾ أن من عرف نفسه علم أنّها أمانة بالسوء ، فاشتغل بمجاهدتها وبعبادة ربه ، ومن عبد الله وأطاعه كانت معرفته صحيحة ، ومن عصاه فكأنّه لم يعرفه لأنّه إذا لم ينتفع بمعرفته فهو أسوأ حالاً ممن لا يعرفه فكأنّه عليه السلام قال : من عرف نفسه جاهدها وعبد ربه ، ومن عبده فقد عرفه حق المعرفة وحصل له ثمرة العلم .

﴿ الحادي عشر ﴾ من عرف نفسه بصفات النقص عرف ربه بصفات الكمال إذ النقص دالّ على الحدوث فيلزم ملازمة الكمال المقدم .

﴿ الثاني عشر ﴾ أنّه عليه السلام عاق محالاً على محال ، أي كما أنّه لا يعرف حقيقة النفس ولا يمكن معرفة حقيقتها كذلك لا يمكن معرفة حقيقة الرب فيجب أن يوصف بما وصف به نفسه والله أعلم .



الحديث الحادي والثمانون

ما اشهرت روايته عن النبي صلى الله عليه وآله أنه قال : إن الله خلق

آدم على صورته

وقد ذكر السيد المرتضى رضي الله عنه لتأويله وجوهاً .

أحدها : أن الضمير راجع إلى آدم يعني أن الله تعالى خلقه على الصورة التي قبض عليها ، فإن حاله لم يتغير في الصورة بزيادة ولا نقصان كما يتغير أحوال البشر .

ثانيها : أن يكون الضمير راجعاً إلى الله ، والمعنى أن الله خلقه على الصورة التي اختارها واجتباها ، لأن الشيء قد يضاف على هذا الوجه إلى مختاره .

ثالثها : أن هذا الكلام خرج على سبب معروف لأن الزهري روى عن الحسن أنه كان يقول : سرّ رسول الله صلى الله عليه وآله برجل من الأنصار وهو يضرب وجه غلام له ، ويقول : قبّح الله وجهك ووجه من يشبهك ، فقال النبي صلى الله عليه وآله بئس ما قلت ، فإن الله خلق آدم على صورته ، يعني صورة المصروب .

رابعها : أن يكون المراد أن الله تعالى خلق آدم وخلق صورته لينتفي بذلك الشك في أن تأليفه من فعل غيره ، لأن التأليف من جنس المقدور للبشر والجواهر وما شاكلها من الاجناس المخصوصة من الاعراض هي التي يتفرّد القديم تعالى بالقدرة عليها فيمكن قبل النظر أن تكون الجوهر من فعله وتأليفها من فعل غيره فكانه صلى الله عليه وآله أخبر بهذه الفائدة الجليلة وهو أن جوهر آدم وتأليفه من فعل الله تعالى .

خامسها : أن يكون المعنى أن الله أنشأ على هذه الصورة التي شوهد عليها

على سبيل الابتداء وأنه لم ينتقل إليها ويتدرج كما جرت العادة في البشر .
سادسها : ما ذكره جماعة من شراح الحديث ، ولم يذكره السيد : وهو أن
المراد بالصورة الصفة من كونه سميماً بصيراً متكلماً ، وجمله قابلاً للانصاف بصفاته
الكالية والجلالية على وجه لا يفضي الى التشبيه .

أقول : يدل على الوجه الثاني ما رواه الصدوق في التوحيد عن محمد بن
مسلم قال : سألت أبا جعفر عليه السلام عما يروون أن الله عز وجل خلق آدم على
صورته قال : هي صورة محدثة مخلوقة ، اصطفاها الله واختارها على سائر الصور
المختلفة ، فأضافها الى نفسه كما أضاف الكعبة الى نفسه والروح الى نفسه ، فقال
بيتي ، ونفخت فيه من روحي ، ويدل على الوجه الثالث ما رواه الصدوق في التوحيد
والميون بإسناده عن الحسين بن خالد قال : قلت للرضا عليه السلام يا بن رسول الله
إن الناس يروون أن رسول الله صلى الله عليه وآله قال : إن الله خلق آدم على صورته
فقال عليه السلام قاتلهم الله لقد حذفوا أول الحديث . إن رسول الله سرّ برجلين
يتسابان فسمع أحدهما يقول لصاحبه : قبح الله وجهك ووجه من يشبهك ، فقال
صلى الله عليه وآله : يا عبد الله لا تقل هذا لأخيك فإن الله عز وجل خلق آدم
على صورته وفي التوحيد بإسناده عن علي عليه السلام قال : سمع النبي رجلاً يقول
لرجل : قبح الله وجهك ووجه من يشبهك فقال صلى الله عليه وآله : منه
لا تقل هذا فإن الله خلق آدم على صورته . قال الصدوق (ره) تركت المشبهة من
هذا الحديث أوله وقالوا : إن الله خلق آدم على صورته فضلوا في معناه وأضلوا .

المهرية الثاني والثلاثون

ما رويناہ بالأسانيد المتقدمة عن الصدوق (ره) في العلل باسناده عن الصادق عليه السلام أنه سُئِلَ لِمَ خَلَقَ اللهُ ، قال : إن الله تبارك وتعالى لم يخلق خلقه عبثاً ، ولم يتركهم سُدى ، بل خلقهم لايظهر قدرته ، ولتكيلهم طاعته ، فيستوجبوا بذلك رضوانه ، ما خلقهم ليحلب منهم منفعة ، ولا يذمهم مضرّة ، بل خلقهم لينفهم ويوصلهم الى نعيم الابد

هذا الحديث الشريف ردّ على الأشاعرة القائلين بأن أفعالهم تعالى **أقول** ليست معلة بالاعراض ، وتحقيق الكلام فيه موكول إلى محل آخر ، وعلى قوم ملاحظة ، أنكروا التكاليف استناداً إلى شبهات فاسدة ، وأوهام كاسدة ، نذكرها ونذكر الجواب عنها اجمالاً .

﴿ الشبهة الاولى ﴾ أن التكليف إما أن يكون حال استواء دواعي العبد إلى الفعل والترك ، أو حال رجحان دواعي أحدهما ، فملى الاول يستحيل وقوع الأمور به ، والتكليف غير واقع ، ولا جاز عند الأكثر لأن الممكن ما لم يترجع وجوده لم يقع إذ يلزم من تجويز الترجيح بلا مرجح إنسداد باب اثبات الصانع ، وعلى الثاني فللرجوح ممتنع الوقوع ، وإلا لزم ترجيح الرجوح ، فالراجع واجب الوقوع ، فالتكليف بالراجع تكليف بإيجاد ما يجب وقوعه ، وبالرجوح بما يمتنع وقوعه ، وكلاهما مستحيلان .

﴿ الشبهة الثانية ﴾ أن المكلف به إن علم الله في الأزل وقوعه بخلافه معلوم محال ، فلا فائدة في ورود الأمر به ، وإن علم لا وقوعه فالتكليف به تكليف بالمحال ، وكلاهما مبث وسفه والله تعالى منزّه عنهما ، وإن لم يعلم هذا ولا ذاك فهو قول بالجهل في حقه تعالى وهو باطل . والجواب عن هاتين الشبهتين يعلم مما تقدم في

الجبر والاختيار ، وأن علم الله ليس بعلة لفعل المكلف ، وأن الانسان فاعل مختار والترجيح بلا مرجح إنما هو وجود الممكن بدون فاعل وليس الأمر هنا كذلك .

﴿ الشبهة الثالثة ﴾ أن ورود الأمر بالتكليف إما لقائدة أو لا لقائدة فإن كان الأول فهي إما عائدة الى المعبود ، أو الى العابد ، والاول محال ، لانه كامل الذات بذاته لا بغيره ، وإن كان الثاني فهي إما عاجلة أو آجلة ، والاول باطل لان التكليف كلها مشاق وآلام في الدنيا ، والثاني عبث لان جميع القوائد محصورة في رفع الألم وحصول اللذة والله تعالى قادر على تحصيلها للمبد ابتداءً من غير توسط العبادة والمشقة ، فيكون توسط التكليف عبثاً ، وهو ممتنع على الحكيم وكذلك الشق الثاني . والجواب أن المنفعة راجعة الى العابد ، والله تعالى وإن كان قادراً على تحصيلها للمكلف بلا واسطة التكليف ، ولكن اقتضت حكته الباهرة أن يقرن المسببات بأسبابها كما تقدم تحقيقه .

﴿ الشبهة الرابعة ﴾ أن العبد غير موجود لأفعاله لما تقرر أن المؤثر في الوجود هو الله ، ولأن العبد غير عالم بتفصيل ما يفعله ، ومن لا يعلم شيئاً بتفاصيله لا يكون موجوداً له فالأمر له بذلك تكليف بالممتنع وهو محال . والجواب ما تقدم في مسألة الجبر والاختيار من كون العبد في فعله مختاراً ، وأن أفعال المبادم الذين أوجدوها ، ولم يوجدوا فيهم الحكيم الغفار .

﴿ الشبهة الخامسة ﴾ أن المقصود من التكليف إنما هو تطهير القلب على ما دلت عليه ظواهر الكتاب والسنة ، فلو قدرنا إنساناً استغرق أوقانه في إشغال قلبه بالله تعالى بعد تطهيره من الرذائل ، وتحليته بالفضائل ، بحيث لو اشتغل بهذه التكليف الظاهرة لصار ذلك عاقباً له عن الاستغراق في معرفة الله تعالى وجب أن تسقط عنه هذه التكليف الظاهرة . والجواب أن المقصود من التكليف وإن كان تطهير القلب وجلأؤه ، إلا أن الانسان لا سبيل له إلى ذلك إلا بالأخذ من الحكيم الخبير العظيم بحقايق الأشياء ، القادر على ما يشاء ، والانسان المسكين العاجز الضعيف ربما أراد أن يصلح شيئاً فأفسده كما يتفق له في كثير من أفعاله وأعماله ، وكما هو

المشاهد بالنسبة إلى من أراد الدخول في صناعة أو عمل وهو جاهل بها ورام الإصلاح صار ما يفسده أكثر مما يصلحه وقد دنا الفارع الحكيم على أنه لا سبيل إلى تطهير القلب وتخليته بالفضائل ، وتخليته من الرذائل ، إلا بالمواظبة والمداومة على الأعمال الصالحة الظاهرة مع أنه لم يبلغ أحد المرتبة القصوى والغاية العظمى في ذلك مثل ما بلغ نبينا سيد النبيين ورئيس العارفين وقد كان أكثر الناس عبادة لربه وأشد مواظبة . وبالجمل فكل أحد نفسه مغمورة في اول السكون في أعمق بحر الطبايع وآلجة في غياهب ظلمات الدنيا ممشاة بأغشية الحجب الجسمانية ملطخة بالأخباث النفسانية من الشهوة والغضب والأكل والشرب والجماع والنوم والهيم والنم وما جرى مجراها من خطرات الوهم وهواجس النفس وغير ذلك إلا من عصمه الله تعالى وليس اشتغال القلب بالله والتشوق إليه مما يمكن حصوله إلا عقيب المبادات ، وبعد اطالة النظر في تحصيل المعارف الالهية لا كما زعمه هؤلاء الملاحدة من الصوفية من الاعراض عن التعرّية الصادرة عن الحضرة الالهية ، بواسطة الحضرة النبوية ، رداً على الله ورسوله صلى الله عليه وآله وحكماً بغير ما أنزل الله ، « ومن لم يحكم بما أنزل الله فأولئك هم الكافرون » ، وترجيحاً لمتابعة الشيطان واطاعته على متابعة الرحمن واطاعته ، وعناداً لله ورسوله والله ينادي في حكم كتابه بلفظ يفهمه الجاهل والعالم « وما خلقت الجن والانس إلا ليعبدون » . ثم إنه يرد على أرباب هذه الشبهة أنهم أوجبوا بما ذكروه اعتقاد عدم التكليف فهذا تكليف بعدم التكليف وإنه متناقض .

تبصرة

ربما يحتاج في الخواطر الفائرة والعقول القاصرة أن الله تعالى إذا كان منزهاً عن لثة الانتقام ، ومستغنياً عن طاعة العبيد ، فما السبب في التمزيب والايلام والمقاب في الآخرة ، بل أي غرض في التكليف ، وهذا في الحقيقة نكوص إلى الشبهة الثالثة . والجواب أن المعاصي والسيئات أمراض مهلكات ، والطاقات أدوية منجيات ، والله تعالى بمنزلة الطبيب ، والانسان المسكين بمنزلة المريض ، فكما أن الحمية واستعمال الدواء بأمر الطبيب يرجع قومه إلى المريض فكذا فعل الطاعات يرجع

نفعها إلى الانسان ، والمريض إذا خالف أمر الطبيب باستعمال ما يضره وترك ما ينفعه فأهلك نفسه لم يكن هلاكه من الطبيب ، بل ولا لأجل عين المخالفة بل لأنه سلك غير طريق الصحة التي قررها له الطبيب فكذا الانسان المسكين كما قال تعالى : ﴿ قد أفلح من زكّأها وقد خاب من دسّأها ﴾ (١) وقال تعالى : ﴿ فن اهتدى فأما يهتدي لنفسه ومن ضلّ فأمّا يضلّ عليها ﴾ (٢) والمعاب على ترك الأوامر وارتكاب الخطايا ليس من الله غضباً وانتقاماً على نحو غضبنا وانتقامنا ، بل لاقتضاء حكمته الباهرة التي تعجز عنها العقول القاصرة وترتب الأسباب على المسببات ، فخلق تعالى نفس الانسان على وجه تنجيتها وتكليفها الفضائل ، وتهلكها وتشقىها الرذائل ، وهو تعالى غير عاجز عن الاشباع من غير أكل ، والارواء من غير شرب ، وإنشاء الولد من غير مضاجعة ووطع ، ولكنه تعالى قدر تب الاسباب والمسببات لحكمة خفية لا يعلمها إلا الله والراسخون في العلم وسيأتي لهذا مزيد توضيح عن قريب إن شاء الله تعالى .



(١) سورة الشمس الآية : ١٠ ، ٩ . (٢) سورة بونس الآية : ١٠ ، ٧ .

المبحث الثالث والثلاثون

مارويناه بالأسانيد المتقدمة عن المحدث الحر العاملي بإسناده عن الصدوق بإسناده عن جميل بن دراج عن الصادق عليه السلام في قول الله عز وجل : ﴿ وما خلقت الجن والانس إلا ليعبدون ﴾ (١) فقال خلقهم للعبادة ، قلت : خاصة أم عامة ؟ قال : بل عامة .

الظاهر أن السؤال كان عن كونها

تحقيق مقام ونو ضيغ مرام عامة للكفار أم هي خاصة بالمؤمنين

فأجاب عليه السلام بأنها عامة للمسلمين والكفار كما هو ظاهرها ، وفيه دلالة على كون الكفار مكفون بالفروع كما هو الأقوى وقد حررنا في هذه المسئلة رسالة مستقلة ، وخلاصة الكلام فيها أنهم أتفقوا على أن الكفار مكفون بالإيمان واختلفوا في كونهم مكفون بالفروع كالصلاة والصيام والزكاة والحج ، أم لا ، فالحكي عن أكثرهم الأول ، وعن الحنفية والاسفرائيني الثاني ، ومنهم من فصل فقال : إنهم مكفون بالنواهي منها دون الأوامر ، وربما بنو خلافهم هذا على أن حصول الشرط الشرعي هل هو مشروط في صحة التكليف أم لا ، فن قال بالشرطية نفي التكليف ، ومن نفاها أثبتته ، وأنت خير بأن عدم اشتراط الحصول في شرايط الصلاة كالطهارة ونحوها مما تشهد به الضرورة والكتاب والسنة والاجماع فهو حجة واضحة على نفي التكليف ، ثم إن ظاهر الأكثرين أن محل النزاع في الأحكام الخمسة وخصه بمضهم بالوجوب والتحريم متملقاً بأن عمرة الخلاف وقوع العقاب ، ولا عقاب على غيرها ، وكيف كان فالحق ما عليه الأ أكثرود ليلنا الكتاب والسنة والاجماع ودليل العقل ، أما الأول فقوله تعالى : ﴿ يا أيها

الناس اعبدوا ربكم الذي خلقكم والذين من قبلكم لعلكم تتقون ﴿١﴾ فإنه عام يشمل المسلمين والكفار وقوله تعالى : « ألم اعهد اليكم يا بني آدم أن لا تمبدوا الشيطان فإنه لكم عدو مبين وأن اعبدوني هذا صراط مستقيم » فإنه خطاب عام لبني آدم يشمل الكفار والمسلمين وقوله تعالى : ﴿ والله على الناس حج البيت من استطاع إليه سبيلاً ﴾ ﴿٢﴾ فإنها بعمومها تشمل المسلمين والكفار وقوله تعالى : ﴿ وما خلقت الجن والانس إلا ليعبدون ﴾ ﴿٣﴾ وأما ما أجاب به المحقق البحراني عن الآيتين الأوتنيتين بتخصيصهما بالأخبار الدالة على أن لا تكليف إلا بعد معرفة التكليف والمبلغ ، وبالذليل العقلي وهو لزوم تكليف ما لا يطاق على أن الآيات العامة مخصوصة بالآيات الدالة على الاختصاص بالمؤمنين ، كما في قوله تعالى : « يا أيها الذين آمنوا » بحمل المطلق على المقيد ، والعام على الخاص ، فهو واضح الفساد ، أما الأخبار التي أشار إليها فيأتي ما فيها وأما لزوم تكليف ما لا يطاق فجوابه أن الكفر لا يصلح ما لمأ من التكليف لممكنهم من ازالته كسائر شرائط الصحة التي ليست موجودة حين التكليف كالطهارة والستر وغيرها ، نعم لو كان التكليف بالفروع مشروطاً ببقائهم على الكفر ، لامتنع ، وأما كون هذه الخطابات العامة مخصوصة بالمؤمنين ففيه أولاً أنه إنما بحمل المطلق على المقيد إذا كان بينهما تعارض ومناقاة بحيث لا يمكن اجتماعهما ، وهنا لا مناقاة بينهما بأن يتوجه الخطاب تارة للمسلمين ، وتارة للمؤمنين كما يقول القائل : من ظهر فعمله عتق رقبة ، ثم يقول : إن ظهرت يازيد فاعتق رقبة ، ونانياً أن تعييد الناس بالمؤمنين إنما يصح أن لو كانت الآية : « يا أيها الذين آمنوا اعبدوا ربكم » ﴿٤﴾ والله على الناس حج البيت ، بحيث يكونان متواردين على محل واحد مع أن الآيات التي فيها يا أيها الذين آمنوا إنما وردت في محل آخر وحكم آخر من إقامة الصلوة ومن السعي إلى الجمعة ، ونالنا أن تخصيص الخطاب بالمؤمنين ليس للتخصيص كما

(١) - سورة البقرة الآية : ٢١

(٢) - سورة آل عمران الآية : ٩٧

(٣) - سورة الداريات الآية ٥٦

نص عليه المفسرون بل لأنهم هم المتأهلون للائتمثال والمنتصون بذلك دون غيرهم ومنها قوله تعالى في الكفار : ﴿ ما سألكم في سقر قالوا لم نك من المصلين ولم نك نطمع المسكين ﴾ (١) فإنها ظاهرة كمال الظهور كالنور على الطور ، وظاهر أن مرادهم خصوص هذه الافعال لا أنا لم نك من المسلمين الذين هذا شأنهم لا يقال قد يكونوا كاذبين في هذا القول كما كذبوا في قولهم والله ما كنا مشركين ما كنا نعمل من سوء لأننا نقول لو كانوا كاذبين لما أقرم على ذلك ، وإقرارهم في الآيتين الأخيرتين لاستقلال العقل بتكذيبهم ووضوحه ، وما ورد في بعض الأخبار أن مضاها أنا لم نقل بوصي محمد ، ولم نكن من أتباع السابقين لا ينافي الظاهر لأن القرآن له بطون ووجوه ، يحمل على أحسنها ، على أن ذلك لا يدفع الاستدلال بقولهم : « ولم نك نطمع المسكين » ومنها قوله تعالى : « والذين لا يدعون مع الله إلهاً آخر ولا يزنون ومن يفعل ذلك يلق أنا ما » فإنه بعمومه شامل للكفار . ومنها قوله تعالى : ﴿ فلا صدق ولا صلى ولكن كذب وتولى ﴾ (٢) حيث ذمه تعالى على ترك الصلاة ولو كان غير مكلف بها لما استحق الذم : ومنها قوله تعالى : ﴿ وويل للمشركين الذين لا يؤتون الزكاة ﴾ (٣) فإنه تعالى ذمهم على عدم ايتاء الزكاة وهي من الفروع . ومنها قوله تعالى في ذم الكفار : ﴿ اتخذوا أحبارهم ورهبانهم أرباباً من دون الله ﴾ (٤) فقد ورد عنهم عليهم السلام في تفسيرها أنهم ما اتخذوم آلهة وإنما صدقوم في كل ما قالوا وكل ما أفتوهم . وأما السنة فهي أخبار كثيرة متفرقة في كتب الحديث . منها ما دل على أن الإيمان مبثوث على الجوارح ، ففي الكافي عن الصادق عليه السلام قال في حديث : ان الله تعالى فرض الإيمان على جوارح ابن آدم وقسمة عليها ، وفرقة فيها ، فليس من جوارحه جارحة إلا وقد وكلت من الإيمان

(١) سورة الدثر الآية : ٤٢

(٢) سورة القيامة الآية : ٣١

(٣) سورة فصلت الآية : ٦ و ٧

(٤) سورة التوبة الآية : ٣٢ .

بغير ما وكتّ أختها . وعن الصادق عليه السلام قال ما من موضع قبر إلا وهو ينطق في كل يوم ثلاث مرات إلى أن قال : وإذا دخل الكافر قبره قالت له - يعني الأرض لا مرحباً بك ولا أهلاً إلى أن قال : ثم إنّه يخرج رجل أقبح من رؤي قط فيقول : يا عبدالله من أنت فما رأيت شيئاً أقبح منك ؟ قال : فيقول أنا عمك السيء الذي كنت تعمله ورأيك الخبيث . الخبر . وعن جابر عن أبي جعفر عليه السلام عن رسول الله صلى الله عليه وآله قال : إذا حمل عدو الله إلى قبره نادى حملته الا تسمعون يا اخوتاه إني أشكون اليكم ما وقع فيه أخوكم الشقي إن عدوا الله خدعني وأوردني ثم لم يصدربي ، وأقسم لي أنه ما صح لي بنفسني ، وأشكو اليكم دنيا غرتني ، حتى إذا اطمانت اليها صرعتني ، وأشكو اليكم أخلاء الهوى ففتنوني ، ثم تبرأوا مني وخذلوني ، وأشكو اليكم أولاداً جنيت عليهم وآثرتهم على نفسي فاكلوا مالي وأسلموني ، وأشكو اليكم مالاً منمت فيه حق الله فكان وباله علي وكان نعمه لغيري ، وساق كلامه وشكواه إلى أن قال : فإني من شفيح يُطاع ، ولا صديق حميم : ﴿ لو أن لي كرة فأكون من المحسنين ﴾ (١) .

وعن الصادق عليه السلام قال : يسئل الميت في قبره عن خمس ، عن صلاته وزكاته وحجه وصيامه وولايته إيانا أهل البيت . الحديث . وروي في أخبار كثيرة قد عقد لها باب مستقل ، انه لا يسئل في قبره إلا من محض الإيمان أو محض الكفر وورد أيضاً في أخبار كثيرة أن الاسلام بُني على هذه الخمس المذكورة فيكون الكافر مكلفاً بها كما لا يخفى ، وفي أخبار كثيرة أنه يسئل عن الحجّة بين أظهرهم وعن الامامة مع أن المنكر لتكليف الكفار بالفروع مدّاً منكر لتكليف بالامامة كما سيأتي إن شاء الله . وعن علي بن الحسين عليه السلام في حديث قال فيه : إذا كان يوم القيامة يمّث الله الناس من خبرهم ، إلى أن قال : فقال رجل من قريش يا ابن رسول الله إذا كان للرجل المؤمن عند الرجل الكافر مظلمة أي شيء يأخذ من الكافر وهو من أهل النار ؟ قال : فقال له علي بن الحسين

عليه السلام يطرح عن المسلم من سيئاته بقدر ما له على الكافر فيعذب الكافر بها مع عذابه بكفره عذاباً بقدر ما للمسلم قبيلاً من مظلمة الحديث ، ولا ريب أن غير المكلفين لا يؤخذون بالمظالم فلو كان الكفار غير مكلفين بالفروع مطلقاً لما كانوا مكلفين بترك المحرمات التي منها الظلم للعباد بأقسامه . وعن الباقر عليه السلام قال : قال النبي صلى الله عليه وآله : « إن المؤمن إذا غلب عليه ضعف الكبر أمر الله تعالى الملك أن يكتب له في حاله تلك مثل ما كان يعمل وهو شاب نشيط صحيح ، ومثل ذلك إذا مرض وكذل الله به ملكاً فيكتب له في سقمه ما كان يعمل من الخير حتى يرفعه الله ويضعه ، وكذلك الكافر إذا اشتغل بسقم في جسده كتب الله له ما كان يعمل من شر في صحته . وعن يحيى بن محمد قال : سألت أبا عبد الله عليه السلام عن قول الله تعالى : « يا أيها الذين آمنوا شهادة بينكم إذا حضر أحدكم الموت حين الوصية اثنان ذوا عدل منكم أو آخران من غيركم » قال اللذان منكم مسلمان واللذان من غيركم من أهل الكتاب الى أن قال : وذلك إذا مات الرجل في أرض غربة فلم يجد مسلمين أشهد رجلين من أهل الكتاب فيحبسان بعد العصر (فيقسمان بالله) ﴿ إن ارتبتم لا نشري به ثمناً ولو كان ذا قربى ولا نكتم شهادة الله إنا إذا لمن الآمنين ﴾ (١) الحديث . فانظر كيف صرّحاً وأقرهما الله عليه بأن كتمان الشهادة التي هي من الفروع إنم . وعن أبي جعفر عليه السلام قال : قال النبي صلى الله عليه وآله : أخبرني الروح الأمين جبرئيل أن الله لا إله غيره إذا أوقف الخلايق وجمع الأوبن والآخريين أتى بجهنم تقاد بألف زمام الى أن قال ثم يوضع عليها صراط أدق من الشعر وأحد من السيف عليه ثلاث قناطر . الأولى عليها الأمانة والرحمة . والثانية عليها الصلاة . والثالثة عليها عدل رب العالمين لا إله غيره . فيكفون المرء عليها فتحبسهم الرحمة والأمانة فان ، نجوا منها حبسهم الصلاة ، فان نجوا منها كان المنتهى الى عدل رب العالمين وهو قول الله تعالى : ﴿ إن ربك لبالمرصاد ﴾ (٢) . وعن الصادق « ع »

(١) سورة المائدة الآية : ١٠٦ .

(٢) سورة النجر الآية : ١٤ .

قال : إن العبد إذا كان خلقه الله في الأصل أصل الخلقة مؤمناً لم يمت حتى يكره الله إليه الشر ، ويباعده منه ، إلى أن قال : وإن العبد إذا كان الله خلقه في الأصل أصل الخلق كافراً لم يمت حتى يحبب إليه الشر ويقرب به منه ، فإذا حبب إليه الشر وقرّب به منه ابتلى بالكبر والجبروتية فقسى قلبه وساء خلقه ، وغلظ وجهه ، وظهر غشيه ، وقل حياؤه وكشف الله ستاره ، وركب المحارم ، فلم ينزع عنها ، وركب معاصي الله ، وأبغض طاعته الحديث .

وفي الملل عن الباقر عليه السلام قال : نية المؤمن خير من العمل وذلك لأنه ينوي من الخير ما لا يدركه ، ونية الكافر شر من عمله ، وذلك لأن الكافر ينوي من الشر ويأمل من الشر ما لا يدركه .

وروى الكليني بإسناده عن أبي هاشم قال : قال أبو عبد الله عليه السلام : إنما خلد أهل النار في النار لأن نياتهم كانت في الدنيا أن لو خلدوا فيها أن يمضوا الله أبداً ، وإنما خلد أهل الجنة في الجنة لأن نياتهم كانت في الدنيا أن لو بقوا فيها أن يطعموا الله أبداً ، فبالنيات خلد هؤلاء وهؤلاء ثم تلا عليه السلام قوله تعالى : ﴿ قُلْ كُلٌّ يَمُوتُ عَلَىٰ مَا كَانَتْ عَلَيْهِ نِيَّتُهُ ﴾ (١) قال : على نيته . وعن سعيد بن المسيب عن علي بن الحسين عليه السلام في موعظته كل جمعة في مسجد رسول الله صلى الله عليه وآله ألا وإن أول ما يسألناك يعني الملكين عن ربك الذي كنت تمسده ، وعن نبيك الذي أرسل إليك ، وعن دينك الذي كنت تدين به ، وعن كتابك الذي كنت تتلوه ، وعن امامك الذي كنت تتولاه ، وعن عمرك فيما أفنيته ، ومالك من أين اكتسبته ، وفيما أفقته ، وهذا الخبر بغضيمة الأخبار الدالة على أن الكافر يسأل في القبر يدل على المطلوب . وعن قم عن أبي عبد الله عليه السلام قال : قلت له : جعلت فداك أخبرني عن الزكاة كيف صارت من كل الف ، خمسة وعشرين ، لم يكن أقل من ذلك ، ولا أكثر ما وجبها ، فقال عليه السلام : إن الله تعالى خلق الخلق كلهم فعمل صغيرهم وكبيرهم وغنيهم وفقيرهم ، فجعل من كل الف انسان

خمسة وعشرين مسكيناً ، ونو علم أن ذلك لا يسهم لزاماً ، لأنه خالقهم . وعن
 "سابق عليه السلام قال : العبد المؤمن إذا أذنب ذنباً أجته الله سبع ساعات فإن
 استغفر لم يكتب عليه شيء وإن مضت الساعات ولم يستغفر كتبت عليه سيئة ، وإن
 المؤمن ليذكر ذنبه بعد عشرين سنة حتى يستغفر ربه فيغفر له ، وإن الكافر لينساه
 من ساعته . وعن أبي جعفر عليه السلام قال : مررتُ نبي من أنبياء بني إسرائيل
 برجل بعضه تحت حائط ، وبعضه خارج منه ، قدشقته الطير ، ومزقته الكلاب ،
 ثم مضى فعرضت له مدينة فدخلها فإذا هو بعظيم من عظائها ميت على سرير مسجى
 بالدجاج ، حوله الجامر ، فقال يا رب اشهد أنك حكيم عدل لا تجور ، هذا عبدك
 لم يشرك بك طرفه عين أمته بتلك الميتة ، وهذا عبدك لم يؤمن بك طرفه عين أمته
 بهذه الميتة ، فقال : عبدي أنا كما قلت حكيم عدل لا أجور ، ذلك عبدي كانت
 له عندي سيئة أو ذنب أمته بتلك الميتة لكي يلقاني ولم يبق لي عليه شيء ، وهذا
 عبدي كانت له حسنة فأمته بهذه الميتة لكي يلقاني وليس له عندي حسنة ، وقد
 وردت أخبار كثيرة في انتفاع الكافر بما يفعله من أعمال الخير في الدنيا أو في الآخرة
 وإن كان مخلداً في النار .

وعن أبي عبيدة الخدّاء في الصحيح عن أبي جعفر عليه السلام قال : إن
 اتاساً أتوا رسول الله صلى الله عليه وآله بعدما أسلموا فقالوا : يا رسول الله أيؤخذ
 الرجل منّا بما كان في الجاهلية بعد اسلامه ، فقال لهم النبي صلى الله عليه وآله :
 من حسن اسلامه وصحّ يقين إيمانه ، لم يأخذه الله تعالى بما عمل في الجاهلية ، ومن
 سخط اسلامه ولم يصحّ يقين إيمانه اخذ الله تعالى بالأول والآخر . وعن التفضيل
 ابن عياض قال : سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الرجل أحسن في الاسلام أيؤخذ
 بما عمل في الجاهلية فقال : قال رسول الله صلى الله عليه وآله : من أحسن في الاسلام
 لم يؤخذ بما عمل في الجاهلية ، ومن أساء في الاسلام أخذ بالأول والآخر .

وعن محمد بن مسلم في الصحيح قال : سألت أبا عبد الله عليه السلام عن صدقات
 أهل الذمة وما يؤخذ من جزئهم من ثمن خمورهم ولحم خنازيرهم وميتهم ، قال :

عليهم الجزية في أموالهم يؤخذ من ثمن لحم الخنزير أو الخمر فكلما أخذوا منهم من ذلك فوزر ذلك عليهم ، وعنه للمسلمين جلال يأخذونه في جزيتهم . وعن علي بن عقبة في الصحيح عن أبي عبد الله عليه السلام قال : إن المؤمن ليدنب الذنب فيذكر بعد عشرين سنة فيستغفر الله تعالى فيغفرله ، وإن الكافر ليدنب الذنب فينساه من ساعته . ويدل على ذلك أيضاً ما ورد في الأحكام الشرعية من الخطابات الجامعة للمسلمين والكفار وقوله صلى الله عليه وآله : الاسلام يجب ما قبله ، فإن الكافر لو لم يكن مكلفاً لما كان للجب معنى فتأمل .

وأما الاجماع فقد حكاه جمع من الأصحاب الى أن وصلت النبوة الى المحدث الاسترآبادي والمحقق الكاشاني ونسج على منوالها المحقق البحراني إحتج القائلون : بأن الكفار غير مكفون بالفروع بوجوه :

﴿ الأول ﴾ أن الفروع لو كانت واجبة على الكافر فاما أن يكون وجوبها عليه حال كفره ، أو حال الاسلام ، وكلاهما باطل ، أما الأول فلا تمتاعا منه حال الكفر لأنها مشروطة بالقرية وهي ممتنعة من الكافر ، وأيضاً لا تصح منه حال الكفر اجماعاً ، وأما الثاني فلسقوطها عنه بالاسلام لأن الاسلام يجب ما قبله ، واجب بأن الكفر لا يصلح مانعاً للتكليف ، لتمسكهم من ازالته كسائر شرايط الصحة التي ليست موجودة حين التكليف كالطهارة والستر وغيرها نعم لو كان التكليف بالفروع مشروطاً ببقائهم على الكفر لا تمتنع ، ونانياً أن مراتب الايمان مختلفة متفاوتة كراتب العبادة وأقلها ما هو حاصل لكل أحد بالفطرة الاولى التي فطر الناس عليها ، وذلك يكفي لتوجه الخطاب ، وورود التكليف ، وقيام الحجة ، فالأمر التكليفي بالعبادة متوجه الى الكفار مشروطاً بتقديم المعرفة المستأقفة كاشتراط الصلاة للمحدث بتقديم الطهارة ، واشتراط أداء الدين للمدين بالسمي اليه ، فكما أن الطهارة والسمي واجبان على من وجبت عليه الصلاة محدثاً ، وأداء الدين ساكناً فكذا الكافر يصح أن يجب عليه العبادة بهذا التكليف وشرط الاتيان بها الايمان أولاً ، ثم الاتيان بها وباقي الادلة التي ذكرها لصاحب الحدائق .

﴿ الثاني ﴾ نزوم تكليف ما لا يطاق إذ تكليف الجاهل بما هو جاهل به تصوراً أو تصديقاً عين تكليف ما لا يطاق وهو باطل . والجواب أن الجاهل غير معذور بل هو كالعامد ، للاخبار المستفيضة الدالة على وجوب طلب العلم وأنه لا يسع الناس البقاء على الجهالة ، وغير ذلك مما استقصيناه في مقدمة « شرح المفاتيح » و « منية المحصلين » و « بنية الطالبين » إلا إذا كان غافلاً بالكلية فالأوجه عدم توجه التكليف إليه ، والكفار بأسرم ليسوا كذلك ، نعم لو فرض جهلهم ببعض المسائل بذلك المعنى فالأمر كذلك .

﴿ الثالث ﴾ عدم الدليل وهو دليل عدم وفيه أن الأدلة على ذلك كثيرة كما عرفت من الآيات والروايات والاجماع والاعتبار ، وهذه الدعوى غفلة عظيمة .

﴿ الرابع ﴾ الأخبار الدالة على وجوب طلب العلم فإن موردها للمسلم دون الكافر وفيه أولاً أن مفهوم الوصف بعد تسليم حجتيه لا يعارض المنطوقات الصريحة والأدلة الصحيحة ، وثانياً أن مفهوم الوصف حجة إذا لم تظهر للوصف فائدة سواء وهنا الفائدة في التخصص بالمسلم أنه هو الذي ينتفع بالعلم دون غيره كما تقدم في وجه تخصيص بعض الخطابات بالمؤمنين .

﴿ الخامس ﴾ أنه كما لم يعلم منه صلى الله عليه وآله أنه أمر أحداً ممن دخل في الاسلام بقضاء صلاته كذلك لم يعلم منه صلى الله عليه وآله أنه أمر أحداً دخل في الاسلام بفعل الجنابة ولو أمر بذلك لنقل ، وما رواه في المنتهى عن قيس بن عاصم وأسيد بن حضير مما يدل على أمر النبي بالنسل لمن أراد الدخول في الاسلام فغير عامي لا ينهض حجة . والجواب أن عدم أمره صلى الله عليه وآله بقضاء الصلاة لكون الاسلام يجب ما قبله وعدم أمره صلى الله عليه وآله بفعل الجنابة ممنوع ، سيما مع الخبر الذي نقله وضعف إسناده لا يضر بعد عموم الأدلة الدالة على تكليفهم بذلك .

﴿ السادس ﴾ إختصاص الخطابات القرآنية بالذين آمنوا وورود « يا أيها الناس » يُحمل على المؤمنين حمل للطلق على المقيد ، أقول : قد عرفت الجواب سابقاً فلا نعيده .

﴿ السابع ﴾ الأخبار الدالة على توقف التكليف على الاقرار والتصديق بالهادتين ومنها ما رواه في الكافي عن زرارة في الصحيح قال : قلت لأبي جعفر عليه السلام اخبرني عن معرفة الامام منكم ، واجبة على جميع الخلق فقال : إن الله تعالى بمشاهدة صلى الله عليه وآله الى الناس أجمعين رسولا وحجة لله على خلقه في أرضه ، فمن آمن بالله تعالى وبمحمد رسول الله واتبعه وصدقه ، فإن معرفة الامام منّا واجبة عليه ، ومن لم يؤمن بالله ورسوله ولم يتبعه ولم يصدقه ويعرف حقها فكيف يجب عليه معرفة الامام وهو لا يؤمن بالله ورسوله ويعرف حقها الحديث . قال : وهو كما ترى صريح الدلالة على خلاف ما ذكره فإنه متى لم يجب معرفة الامام قبل الايمان بالله ورسوله صلى الله عليه وآله فبطريق أولى معرفة ساير الفروع التي هي متلقاة من الامام .

ومنها : ما رواه أحمد بن أبي طالب الطبرسي في كتاب « الاحتجاج » عن أمير المؤمنين في حديث الزنديق لما جاءه آيات من القرآن قد اشتبهت عليه قال عليه السلام : فكان أول ما قیدم به الاقرار بالوحدانية والربوبية ، وشهادة أن لا إله إلا الله ، فلما أقرّوا بذلك تلاه بالاقرار لنبوته بالنبوة ، والشهادة بالرسالة ، فلما انقادوا لذلك فرض عليهم الصلاة ثم الصوم ثم الحج الحديث .

ومنها : ما رواه علي بن ابراهيم في تفسيره في قوله تعالى : « وويل للمشركين الذين لا يؤتون الزكاة وهم بالآخرة هم كافرون » (١) حيث قال عليه السلام : أتري أن الله عز وجل طلب من المشركين زكاة أموالهم وهم يشركون به ، حيث يقول : ويل للمشركين الآية إنما دعى الله العباد للإيمان فإذا آمنوا بالله ورسوله افترض عليهم القرض .

ومنها : ما روي عن الباقر عليه السلام في تفسير قوله تعالى : « أطيعوا الله وأطيعوا الرسول وأولي الأمر منكم » (٢) حيث قال : كيف بأمر بطاعتهم ،

(١) سورة فصلت الآية : ٧ .

(٢) سورة النساء الآية : ٥٩ .

ويرتخص في منازعتهم ، إنما قال ذلك للمأمورين الذين قيل لهم أطيعوا الله وأطيعوا الرسول . والجواب عن هذه الأخبار اجمالاً أنّها لا تكفي . الأخبار المتقدمة سنداً وعدداً ودلالةً ، ونانياً أنه مع التسليم للتكافؤ يجب الترجيح والمرجح المنصوصة والاعتبارية موجودة في الأخبار المتقدمة لموافقها للقرآن الكريم ، ومخالفة هذه له كما عرفت ، ولموافقة هذه للتقية كما عرفت والرشد في خلافهم ، الى غير ذلك من المرجحات من حيث السند والمدد والدلالة .

وأما تفصيلاً فلما صحيحة زرارة فلا بد من حملها على غير ظاهرها ، إذ ظاهرها عدم تكليف الكفار بالاصول والفروع ، حيث أن ظاهرها أن معرفة الامام غير واجبة على من لم يعرف النبي صلى الله عليه وآله ، بل ظاهرها أن معرفة النبي صلى الله عليه وآله ليست بواجبة على من لم يعرف الله تعالى ، وهذا بما لم يلتزمه أحد من المسلمين ، وغاية ما فيها من الدلالة بالمفهوم وهو لا يعارض المنطوق بل المنطوق الصريحة من الكتاب والسنة على أن مثل هذه الأولوية التي لا ترجع الى المفهوم العرفي بل الى الاعتبار الظني لا حجية فيها .

وبالجملة فليستدل المذكور بمنع حجية الأولوية ، والحصم أولاً يمنع الاستدلال بمثلاً ، ونانياً أنّها لا تعارض المنطوق الصريحة ، وأما خبر الاحتجاج فيمكن الجواب عنه بوجوه :

﴿ الأول ﴾ أنه لا دلالة فيه على كون الكفار غير مكفون بالفروع أصلاً ، وذلك أن غاية ما فيه أن الله سبحانه كلف عباده أولاً بربوبيته ووحدانيته ، ثم كلفهم نانياً بالرسالة ، ثم كلفهم ثالثاً بالفروع ، وهذا لا يقتضي أن لا يكونوا مكفونين بالفروع أصلاً ألا ترى أن المسلمين مكفون بجميع الفروع مع أنهم في أول الاسلام لم تنزل عليهم التكليف جميعاً دفعةً ، بل كانت تكليفهم تنزل شيئاً فشيئاً وذلك لم يستلزم كون تكليفهم بالتأخير موقوفاً على امتثالهم التكليف الأول وذلك واضح .

﴿ الثاني ﴾ أن هذا الخبر لو صح الاستدلال به على ما فهم منه ، للزم كون

الكفار بالله غير مكلفين بالرسالة وبمعرفة الرسول التي هي من اصول الدين ، ولم يذهب أحد من المسلمين إليه ، وفيه من الفساد ما لا يخفى فيتمين كون معناه أنهم لم يكلفوا دفعة بل كانت تكاليفهم تنزل شيئاً فشيئاً .

وأما الخبر الثالث وهو خبر علي بن ابراهيم فهو من التشابهات التي لا يظهر لها معنى ينطبق على ما يقولون ويمكن توجيهه بما ينطبق على كون الكفار مكلفين بالفروع بأن قوله عليه السلام : أرى أن الله عز وجل طلب من المشركين الخ . استفهام انكاري ، وقوله عليه السلام : وهم يشركون به ، جملة حالية من الضمير في أموالهم والمعنى أن الله لم يطلب من المشركين أداء الزكاة حال كونهم مشركين لأنها لا تصح منهم في حال الشرك لاشراطها بالقربية الممتنعة منهم وإنما طلبها منهم بعد اسلامهم فأما قوله عليه السلام : إنما دعى الله العباد للإيمان به ، فإذا آمنوا به افترض عليهم الفرض فيمكن حمله على المعنى المتقدم في سابقه أي إن التكليف وقعت على التدرج ولم تقع دفعة واحدة .

وأما ما روي عن الباقر عليه السلام : فلا يخفى ما فيه من الاجمال . وغاية ما يمكن توجيهه . بجانب الخصم بأنه لا يمكن أن يكون الأمر بقوله تعالى : « أطيعوا الله وأطيعوا الرسول » . والخطاب والأمر في قوله تعالى : فان تنازعتم في شيء فردوه الى الله والرسول الآية . أن يكون عاماً للكفار والمسلمين لأن الخطاب في قوله تعالى : « أطيعوا » للذين آمنوا كما في صدر الآية ، والخطاب في قوله : « فان تنازعتم في شيء فردوه الى الله » للذين آمنوا أيضاً ، مع أن الامام قد فسّر الآية بأن الأمورين بالرد مع المنازعة إنما هم المأمورون بالطاعة لا غيرهم ، وهم الذين آمنوا فلا يكون عاماً ، وفيه ما لا يخفى من التكلف ، وغاية ما فيه حينئذ أن هذه الآية لا تعم الكفار والمسلمين وذلك لا يتنافى كون الكفار مخاطبين بذلك من دليل خارجي ويمكن أن يكون الحصر في قوله تعالى : إنما قل ذلك للمؤمنين حصر إضافي بالنسبة الى منازعة الأئمة ، يعني أن الخطاب في قوله : « فان تنازعتم »

خاص بما عدا الأئمة عليهم السلام من الذين يجب عليهم اطاعة الأئمة لا أنه عام للأئمة حتى يكون المعنى أنه إذا وقع النزاع بين الأئمة وبين غيرهم يجب عليهم الرد إلى الله ورسوله .

وبالجملة فهذه الأخبار المتشابهة لا تصلح حجة في هذا المطلب في مخالفة الآيات المتظافرة والروايات المتواترة ، وبما يقطع على مقاتلهم بالبطان أن رسول الله صلى الله عليه وآله كان يدعو الكفار إلى هذا الدين وهو مركب من كلمتين ، الشهادة وسائر ما يستعبد الله به عباده من صلاة وزكاة وحجّ وجهاد وتحريم سحر ورياء وغيرها من المحرمات .



الحديث الرابع والثلاثون

مارويناه عن ثقة الاسلام وعلم الاعلام محمد بن يعقوب الكليني (ره) في الكافي عن الصدقة عن أحمد بن أبي عبد الله عن محمد بن عيسى عن الحسن بن سعيد عن نصر مولى أبي عبد الله عن موقوف مولى أبي الحسن عليه السلام قال : كان مولاي أبو الحسن عليه السلام إذا أمر بشراء البقل يصرني بالإكثار من الجرجير فيشتري له وكان يقول عليه السلام : ما أحق بعض الناس ، يقولون إنه نبت في وادي جهنم ، والله عز وجل يقول : « وقودها الناس والحجارة » ، فكيف تنبت البقل .

تفصيل مرام

في دفع شكوك وأوهام

اعلم أن هذا الحديث الشريف ردّ على اناس من العامة العمياء ، تركوا التمسك بكتاب الله الذي لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه ، وبسنة رسول الله صلى الله عليه وآله الذي « لا ينطق عن الهوى إن هو إلا وحي يوحى » (١) .

واتبعوا الفلاسفة في الاستناد الى الأهواء والآراء والاستبداد بالأوهام الفاسدة والآراء الكاسدة . وخالفوا الكتاب المبين وسنة سيد المرسلين واجماع ساير المسلمين بل ضرورة المذهب والدين ، فذهبوا الى أن الكفار وإن كانوا مخلدين في النار الى ما لا نهاية له إلا أن عذابهم لا بدّ له من انقطاع وزوال ، فتكون النار عليهم برداً وسلاماً بعد ما يمدّون بها مقدار استحقاقهم .

ومن صرح بذلك الشيخ عمي الدين بن العربي في مواضع من مؤلفاته ، فقال في القصّ اليونسي من « فصوص الحكم » ، على ما نقله عنه الفيلسوف صدر الدين الشيرازي في أسفاره وتفسيره وغيره ما لفظه وأما أهل النار فألهم الى النعيم ، ولكن في النار إذ لا بدّ لصورة النار بعد انتهاء مدة العذاب أن تكون برداً وسلاماً على من فيها وهذه صفتهم فنعيم أهل النار بعد استيفاء الحقوق ، نعيم خليل الله عليه السلام حين أُلّي في النار . وقال في القصّ الاسماعيلي : الثناء بصدق الوعد لا بصدق الوعيد ، والحضرة الالهية تطلب الثناء المحمود بالذات ، فثنى عليها بصدق الوعد لا بصدق الوعيد ، بل بالتجاوز ، فلا تحسبن الله يخلف وعده رسله ، ولم يقل وعيده ، بل قال : ويتجاوز عن سيئاتهم ، مع أنه وعد على ذلك . وقال في الباب الثامن والحسين : وأما كتاب « القجار لني سجين » (٢) وفيه اصول السترة التي فيها شجرة الزقوم ، فهناك أعمال القجار في أسفل السافلين ، فإن رحمهم الرحمن

(١) سورة النجم الآية : ٣ .

(٢) سورة الطه الآية : ٧ .

من عرش الرحمانية بالفطرة التي ذكرناها جعل لهم نعيماً في منزلهم ، فلا يموتون فيها ولا يحيون ، فهم في نعيم النار دائماً كون كنعيم التائب بالرؤيا التي يراها في حال نومه من السرور ، وربما يكون في فراشه مرتباً ذا بؤس وفقير ، ويرى نفسه في المنام ذا سلطان ونعمة وملك ، فان نظرت الى التائب من حيث ما يراه في منامه ويلتذ به وقلت إنه في نعيم صدقت ، وإن نظرت اليه من حيث ما يراه في فراشه الحشن ومرضه وبؤسه وفقره وكلومه قلت إنه في عذاب ، هكذا يكون أهل النار فلا يموت فيها ولا يحيى ، أي لا يستيقظ أبداً من نومه فتلك الرحمة التي يرحم الله بها أهل النار الذين هم أهلها وأمثالها فالحرور منهم ينعم بالزمهرير والمقرور منهم يجمل في الحرور ، فقد يكون عذابهم يوم وقوع العذاب بهم ، وذلك كله بمد قوله تعالى : « لا يفتر عنهم — أي العذاب — وهم فيه مبلسون » (١) ، ذلك زمان عذابهم وأخذهم بجرائعهم قبل أن تلحقهم الرحمة التي سبقت غضب الالهي ، فاذا اطلع أهل الجنان في هذه الحالة على أهل النار ورأوا منازلهم في النار وما أعد الله فيها وما هي عليه من قبح النظر قالوا معذبون ، وإذا كوشفوا على الحسن المعنوي الالهي في حق ذلك المسمى قبحاً ورأوا ما هم فيه من نومهم وعلموا أحوال أمر جنهم ، قالوا منهحون فسبحان القادر على ما يشاء لا إله إلا هو العزيز الحكيم . فقد فهمت قول الله لا يموت فيها ولا يحيى .

وقال رسول الله صلى الله عليه وآله : وأما أهل النار الذين هم أهلها فانهم لا يموتون فيها ولا يحيون ، وقال في الباب الخامس والثلاثمائة من الفتوحات بمد كلام طويل : لا بد من حكم الرحمة على الجميع أي أهل النار وأهل الجنة . ثم قال : ولا يلزم ممن كان من أهل النار الذين يمتدرونها أن يكونوا معذبين بها ، فان أهلها وعمارها وخزنتها وهم ملائكة وما فيها من الحشرات والحيات وغير ذلك من الحيوانات التي تبعث يوم القيامة ولا واحد فيها يكون النار عليه عذاباً كذلك من يبقى فيها لا يموتون فيها ولا يحيون ، وكل من أليف موطنه كان به مسروراً ، وأشد العذاب مفارقة

اوطن ونو فارق النار أهلها لتعذبوا باغترابهم مما أهملواه ، وإن الله قد خلقهم على نشأة تألف ذلك الوطن فعمرت الداران ، وسبقت الرحمة الغضب ، ووسمت كل شيء جهنم ومن فيها والله أرحم الراحمين . كما قال عن نفسه : وقد وجدنا في نفوسنا من جبلهم الله على الرحمة وأنهم يرحمون جميع عباد الله حتى لو حكمهم الله في خلقه لأز الواصفة المذاب من العالم مما يمكّن حكم الرحمة من قلوبهم وصاحب هذه الصفة أنا وأمثالي ونحن مخلوقون أصعاب أهواء وأغراض ، وقد قال عن نفسه جل علاؤه : أنه أرحم الراحمين ، فلا يهلك أنه أرحم منّا بخلقنا ، ونحن عرفنا من نفوسنا هذه البالغة في الرحمة ، فكيف يتسرد المذاب عليهم ، وهو بهذه الصفة العامة . إن الله أكرم من ذلك ولا سيما وقد قام الدليل العقلي على أن الباري لا تنفمه الطاعات ولا تضره المخالفات ، وأن كل شيء جارٍ بقضائه وقدره وحكمه ، وأن الخلق مجبورون في اختيارهم وقد قام الدليل السمعي أن الله يقول في الصحيح : يا عبادي : فأضافهم الى نفسه ، وما أضاف قط العباد الى نفسه ، إلا من سبقت له الرحمة : والآن يؤبد عليهم الفقاء ، فقال : يا عبادي لو أن أولكم وآخركم وإنسكم وجنّكم اجتمع على أنجر قلب رجل منكم ما نقص ذلك من ملكي شيئاً ، فقد أخبر بما دل عليه العقل أن الطاعات والمعاصي ملكه ، وأنه على ما هو عليه لا يتغير ولا يزيد ولا ينقص ملكه مما طرأ عليه وفيه ، فإن الكل ملكه وملكه . ثم قال من تمام هذا الخبر الصحيح : يا عبادي لو أن أولكم وآخركم وإنسكم وجنّكم قاموا في صعيد واحد فسألوا فأعطيت كل واحد منكم مسألته ، ما نقص في ملكي شيئاً الحديث . وما نشك أنه ما من أحد إلا وهو يكره ما يؤلمه ، طبعاً فاما من أحد إلا وقد سأله أن لا يؤلمه وأن يعطيه اللذة في الأشياء ، ولا يقدم ما أو مانا اليه في الحديث إذا تعلّق به المنازع في هذه المسألة إدخال (لو) في ذلك ، فإن السؤال من العالم في ذلك قد علم وقوعه بالضرورة من كل مخلوق فإنّ الطبع يقتضيه والسؤال قد يكون حينئذ قولاً وحالاً كبكاء الصغير الرضيع وإن لم يعقل عند وجود الألم الحسي بالألم وانزعج النفسي لمخالفة الغرض إذا منع من الثدي ، وقد أخذت المسألة حقها

والأحوال التي ترد على قلوب الرجال لا تحصى كثرة ، وقد أعطيناك منها في هذا الباب انموذجا على هذا الاسلوب انتهى كلامه

وقال العلامة النيسري في شرح النص الهودي من فصوص الحكم على ما حكاه عنه الفاضل الفيلسوف الشيرازي أيضاً ما لفظه : اعلم أن من اكتحل عيناه بنور الحق يعلم أن العالم بأسره عباد الله ، وليس لهم وجود وصفة وفعل إلا بالله وحوله وقوته وكلهم محتاجون إلى رحمته وهو الرحمن الرحيم ، ومن شأن من هو موصوف بهذه الصفات أن لا يمتدب أحداً عذاباً أبدياً ، وليس ذلك المقدر من العذاب أبداً إلا لأجل إيصالهم إلى كمالهم المقدرة لهم كما يذاب الذهب والفضة بالنار لأجل الخلاص مما يكدره وينقص عياره ، وهو متضمن لعين اللطف والرحمة كما قيل :

وتعذيبكم عذب وسخطكم رضى وقطعكم وصل وجوركم عدل

وقال في موضع آخر من شرح الفصوص في ذكر أهل النار ما لفظه : وعند تسلط سلطان المنتقم عليهم يتمذبون بنار الجحيم كما قال الله تعالى : أحاط بهم سرادقها ﴿١﴾ وقالوا يا مالك ليتمنر علينا ربك ﴿٢﴾ لا يخفف عنهم العذاب ولا هم ينظرون ﴿٣﴾ وقال انكم ما كسبون ﴿٤﴾ اخشوا فيها ولا تكلمون ﴿٥﴾ فلما مرت عليهم السنون والأحقاب وأعتادوا بالنيران ونسوا نعيم الرضوان ظفوا : سواء علينا أجزعنا أم صبرنا ما لنا من محيص فعند ذلك تملقت الرحمة بهم ، ورفع عنهم العذاب مع أن العذاب بالنسبة إلى العارف الذي دخل فيها بسبب الأفعال التي تناسبها عذب من وجه ، وإن كان عذاباً من آخر كما قيل : وتعذيبكم عذب إلى آخره . ثم أتت له بأمثلة ونظائر

(٢) سورة الزخرف الآية : ٧٧

(١) سورة الزخرف الآية : ٧٧

(١) سورة الكهف الآية : ٢٩

(٣) سورة البقرة الآية : ١٦٢

(٥) سورة مؤمن الآية : ١٠٩

ثم قال وأنواع المذاب غير مخلد على أهله من حيث أنه عذاب لا تقطاعه بشفاعة الشافعين، وآخر من يشفع هو أرحم الراحمين كما جاء في الحديث الصحيح كذلك ينبت الجرجير في قمر جهنم لانطفاء النار وانقطاع المذاب ، وبمقتضى سبقت رحمتي غضبي ، فظاهر الآيات التي جاءت في حقهم بالمذاب كلها حق ، وكلام الفيض لا ينافي ذلك لأن كون الشيء من وجه عذاباً لا ينافي بكونه من وجه آخر عذاباً . انتهى .

ثم إنّ الفاضل الفيلسوف صدر الدين الشيرازي قد ذهب إلى هذا القول واستدل بهذه الأدلة في الأسفار وأيدها وشيدها وقال في تفسير سور البقرة مالمعه :

فصل : اتفق أهل الاسلام على أنه يحسن من الله تعالى تعذيب الكفار ، وقال بعضهم لا يحسن أما الفرقة الأولى فستندم أدلة سمية كالكتاب والخير والاجماع وأما الفرقة الثانية فستندم دلالة عقلية :

« الأول » أنه سبحانه هو الخالق للدواعي التي توجب المعاصي ، وذلك لحكمة النظام ومصلحة الخلائق لما سر من أن الناس كلهم لو كانوا صلحاء مؤمنين خائفين من عقاب الله لاختل نظام الدنيا وبطلت أسباب المعيشة ، ولما بينا أن صدور الفعل عن قدرة المبد يتوقف على انضمام الداعي من العلم والارادة وغيرها ، وبعد انضمام الداعي يجب صدور الفعل وحصول الدواعي ليس بقدرته وإلا لكان للداعي داع آخر ، ويعود الكلام جزماً فيقتلسل وهو محال ، أو ينتهي الى داع حصل بخلق الله لا بقدرة المبد ، فإذا كان الله هو الخالق للدواعي الشيطانية التي توجب المعاصي فيكون هو المُلجئ إليها فيقبح منه أن يعاقب عليها ، وربما قرروا هذا بوجه آخر وقالوا : إذا كانت التكليف الشرعية قد جاءت إلى شخصين قبلها أحدهما فأتيت وخالفها آخر فموجب ، فإذا سئل لم أطاع هذا ولم عصي الآخر فيجاب لأن المُلجئ أحب الثواب وحذر العقاب ، والمعاصي لم يجب ولم يحذر ، أولاً لأن هذا أصفى إلى من وعظه وفهم عنه مقاله

فطاع ، وهذا لم يصنع ولم يفهم فعصى ، فيقال ولم أحب الخير هذا وأصغى وفهم ولم يكن الآخر كذلك ؟ فيجاب لأن هذا حازم لبيب فطن ، وذلك أخرق جاهل فبي ، فيقال ولم خص هذا بالعقل والفظنة دون ذلك ، ولا شك أن الفطنة والبلادة من الأحوال الغريزية ، فإذا تناهت التعليلات الى امور خلقها الله اضطراراً فلم أن السبب للاطاعة والمصيان والتوفيق والحرمات من الأشخاص امور واقعة عليها بقضاء الله وتقديره ، وعند هذا يقال أين من العدل والرحمة أن يخلق في عبد من الفظاظة والقساوة والعباوة والطيش والخرق ما يوجب عنه صدور المصيان ، ثم يعاقب عليه وهذه ها هو مجبول عليها كما جبل على اضدادها من الطبايع ، وأين من العدل أن يستخّن قلب العاصي ويقوّي غضبه ويلهب دماغه ويكثر طيشه ولا يرزقه ما يرزقه المطيع من استاذسليم ومؤدّب عليم وواعظ مبلّغ وناصح شفيق بل بقيّض له أضداد هؤلاء في أفعالهم وأخلاقهم فيكتسب منهم ما يكتسبه المطيع ثم يؤاخذ به بما يؤاخذ به اللبيب الحازم العالم البارد طبيعة الرأس الصبور المتسدل المزاج ، القلب الذكي ، اللطيف الروح ، الدراك اليقظان ، النفس الحازم ، ما هذا من العدل والكرم والرحمة ، فثبت بهذا القول أن العقاب على خلاف قضية المقول .

(الثاني) أن التعذيب في الآخرة ضررٌ خال عن جهات المنفعة أما أنه ضرر فظاهر ، وأما أنه خال عن جهات النفع فلأن تلك المنفعة إما عائدة الى الله أو الى غيره ، والأول باطل لتعاليه عن وصمة التغيير والاقفعال ، والثاني أيضاً باطل ، لأنها إما عائدة الى المذنب أو الى غيره ، أما اليه فهو محال لأن الاضرار لا يكون عين الانتفاع ، وأما الى غيره فهو محال لأن دفع الضرر أولى بالرعاية من ائصال النفع فإصالح الضرر الى شخص لغرض إئصال النفع الى آخر ترجيح للمرجوح على الراجح وهو باطل ، وأيضاً فلا منفعة يريد الله إيصالها الى أحد ، إلا وهو قادر عليها بوجوه شتى ، فالأضرار عديم الفائدة فثبت أن التعذيب ضرر خال عن جهات المنفعة ، وأنه معلوم القبح بدنية بل قبحه في المقول أشد من قبح الكذب الضار والجهل الضار ، لأن الكذب الضار وسيلة الى الضرر وقبح وسيلة الضرر

دون قبح نفس الضرر ، وإذا ثبت قبحه امتنع صدور من الله تعالى لانه حكيم ،
والحكيم لا يفعل القبيح .

﴿ الثالث ﴾ أنه لما كان عالماً بأن الكافر لا يؤمن كما أخبر عنه في الآية
السابقة وعنى بها قوله تعالى : « ختم الله على قلوبهم وعلى سمعهم وعلى أبصارهم غشاوة
ولهم عذاب عظيم » (١) فتمى كلفه لم يظهر منه إلا المصيان الذي هو سبب للعقاب
فكان ذلك التكليف مستعقبا لاستحقاق العذاب إما لانه تمام الملة ، أو لانه
شطرها فوجب أن يكون ذلك التكليف قبيحاً لكونه مستعقبا للضرر الخالي عن
النفع ، والحكيم لا يفعل القبيح ، فوجب أحد الامرين إما عدم التكليف أو
عدم العقاب ، وعنى أيها المألوب حاصل .

﴿ الرابع ﴾ أنه سبحانه إنما كلفنا لنفع يعود الينا لانه تعالى قال : « إن
أحسنتم أحسنتم لأنفسكم وإن أسأتم فلها » (٢) فإذا عصينا فقد فوتنا على أنفسنا
تلك المنافع ، فهل يحسن في العقول أن يأخذ الحكيم انساناً ويقول إني اعذبك
العذاب الشديد لأنك فوتت على نفسك بعض المنافع ، فانه يقول له : إن تحصيل
النفع مرجوح بالنسبة الى دفع الضرر ، فبأي فوتت على نفسي أدون المطولين ،
فأنت فوتت علي لا أجل ذلك أعظمهما ، أو هل يحسن من السيد أن يأخذ عبده
ويقول إنك قدرت على أن تكسب ديناراً لنفسك لتنتفع به خاصة من غير أن يكون
لي فيه شيء البتة فاما لم تفعل فأنا اعذبك واقطع أعضائك إرباً إرباً ، لاشك أن
هذه نهاية السفاهة فكيف يليق بأحكام الحاكمين . ثم قالوا : هب أنا سلمنا هذا
العقاب فمن يقول بالدوام وذلك لأن أقسى الناس قلباً ، وأشد عم غلظة وبعداً عن
الخير والرحمة إذا أخذ من بالغ في الاساءة اليه عذبة يوماً أو شهراً أو سنة ، ثم
أنه يشبع منه ويعمل ولو بقي مواظباً عليه يلومه كل أحد ، ويقال : هب أنه بالغ
في الاساءة والاضرار بك ولسكن الي منى هذا التعذيب فلما أن يقتله ويريمه وإما
أن يخلصه فإذا قبح هذا من الانسان الذي يلتذ بالانتقام : فالغني عن الكل كيف

(١) سورة البقرة الآية : ٧ . (٢) سورة الاسراء الآية : ٧ .

يلصق به هذا الذم مع ما يقال من أنه تعالى نهى عباده عن استيفاء الزيادة فقال تعالى : ﴿ فَلَا يُسْرَفُ فِي الْقَتْلِ إِنَّهُ كَانَ مَنْصُورًا ﴾ (١) ﴿ وَجَزَاءُ سَيِّئَةٍ سَيِّئَةٌ مِثْلُهَا ﴾ (٢) ثم إنَّ العبد هبَّ أنه عصى طول عمره فأبى عمره من الأبد فيكون العذاب المؤبد ظلمًا .

﴿ الخامس ﴾ أنَّ العبد لو واظب على الكفر طول عمره فإذا تاب ثم مات عفى الله عنه وأجاب دعاه ، وقبل توبته ، أرى هذا الكرم العظيم ما بقي كرمه في الآخرة أو عقول أولئك المذنبين ما بقيت فلم يتوبوا عن معاصيهم فإذا تابوا فلم لا يقبل الله توبتهم ؟ ولم لا يسمع دعاهم ؟ ولم يخيب رجاءهم ؟ ولم كان في الدنيا في الرحمة والكرم إلى حيث قال : ﴿ ادْعُونِي أَسْتَجِبْ لَكُمْ ﴾ (٣) ﴿ آمن ينجب المضطر إذا دعاه ويكشف السوء ﴾ (٤) وصار في الآخرة بحيث كلما كان تضرعهم إليه أشدَّ فإنه لا يخاطبهم إلا بقوله : ﴿ اخسؤا فيها ولا تكلمون ﴾ (٥) قالوا : فهذه الوجوه مما يوجب القطع بعدم العقاب ، واعلم أنَّ أكثرها مبتنية على أصول المعزلة من التحسين والتقيح العقليين ، وأنَّ الأصلح واجب على الله ولا يحصى لهم عنها من جهة العقل ، والأشاعرة أجابوا عن هذه الشبهة بمنع صحة تلك الاصول ، وبما تواتر من الآيات والأخبار المنقولة من الرسول صلى الله عليه وآله الواردة في خلود الكفار في عذاب النار ، وأما على أصولنا الحكيمية الايمانية ، فالجواب عنها بما مرَّ أنَّ العقوبة إنما لحقت الكفار لا من جهة انتقام منتقم خارجي يفعل الايلام والتمذيب على سبيل النصد وتحصيل الغرض حتى يرد السؤال في الفائدة وعدم الفائدة ، أو في كون المنفعة طامدة إليه تعالى أو الى العبد ، بل العقوبة إنما تلحقهم من باب اللوازم والتبعات والنتائج والثمرات ، فهذا هو الجواب بحسب الأصول الحققة عن الاشكال الوارد على أصل العقاب ، وأما الاشكال الوارد

-
- (١) سورة الاسراء الآية : ٣٢ . (٢) سورة النورى الآية : .
 (٣) سورة المؤمن الآية : ٦٠ . (٤) سورة النمل الآية : ٦٢ .
 (٥) سورة المؤمنون الآية : ١٠٩ .

على دوام العذاب وأبديته للكفار ، فوروده من جهة أخرى غير جهة التحسين والتقييح ، فلذلك كان موجب تحمير الحكماء وتدعش أفضل الرفاه ، حتى أن الشيخ العارف السبحاني محي الدين بن العربي وتلميذه الشيخ صدر الدين القرنوي قدس سرهما صرحا بالقول بانتهاء مدة العقاب وعدم تسمرد العذاب وتبعهما غيرها من شرائح القصوص ومن يحنو حدوهم ، ثم نقل عبارات القصوص والفتوحات وعبارة القيصري بنحو ما ذكرنا ، ثم قال — بعد نقل كلامهم — : وما يدل على نفي تسمرد العذاب حديث سيأتي على جهنم زمان ينبت في قعرها الجرجير ، وذكر البغوي المشهور بمحي السنة في « معالم التنزيل » في تفسير قوله تعالى : ﴿ وأما الذين سعدوا ﴾ (١) أنه قال ابن مسعود : ليأين زمان على جهنم ليس فيها أحد ، وذلك بعد ما يلبثون فيها أحقابا . انتهى ما أوردنا نقله من تفسير الفيلسوف صدر الدين الشيرازي ، وقال المحدث العارف المحقق الكاشاني في كتاب « عين اليقين » الذي تبجح في أوله وقال : هذه رموز ربانية أوتيتها من فضل الله ، وكنوز عرفانية انتقدتها من نفائس خزائن أهل الله وأنوار ملكوتية اقتبسناها من مشكاة المستضيئين بنور الله ، وأسرار جبروتية التمسنا من هدى الراسخين في العلم من أولياء الله ، قدصرت أياها من عمري في مدارستها متممقا في استكشاف حقائقها ، وقضيت أعواما من دهري في ممارستها ، ممعنا في استطلاع دقائقها ، بتمرينها مرة بعد أخرى وتليينها كرامة غب أولى حتى ازدادت لنفسي اشراقا واعتبارا ، وضياء واستبصارا ، فكشفت عن كنه استارها ، وتبينت لي أعلامها ومنازلها ببراين نورانية والهلمات روحانية وإشارات فركانية وإمارات ذوقية وجدانية فاطمأنت نفسي إليها وسكن قلبي لديها وانشرح صدري لها كمن قد وجد ضالته عزيزة عليه مع أن جله ومعظمه مأخوذ من مؤلفات أستاذه المثار إليه من الأسفار وغيرها ، قال في آخر النكتاب المذكور ثم ليعلم أن الألم عقليا كان أو حسيلا لا بد وأن يزول يوما أو يؤل إلى النعيم ولو بعد أحقاب لأن المسر لا يدوم ، والهيات المضادة للحق غريبة عن جوهر

النفس فكذا ما يلزمها. قال الشيخ الأعرابي في فصوص الحكم أما أهل النار فألهم الى النعيم لسكن في النار الى آخره. وقال في موضع آخر: الثناء على الله بصدق الوعد لا بصدق الوعيد الى آخره ثم قال المحدث الكاشاني بعد ذلك ويصدق ما رواه شيخنا الصدوق في كتاب التوحيد عن مولانا الصادق (ع) عن آباءه قال: قال رسول الله (ص): من وعده الله على عمل ثواباً فهو منجزه له، ومن أوعده على عمل عقاباً فهو فيه بالخيار، ثم نقل عبارات الفتوحات المتقدمة ثم قال: وقال المحقق كمال الدين عبد الرزاق الكاشي في شرحه للفصوص: إن أهل النار إذا دخلوها وتسلبت العذاب على ظواهرهم وبواطنهم ملكهم الجزع والاضطراب فيكفر بعضهم ببعض، ويلمن بعضهم بعضاً، متخاصمين متقاولين كما ينطق به كلام الله في مواضع، وقد أحاط بهم سرادقها، فطلبوا أن يخفف عنهم العذاب أو أن يقضى عليهم كما حكى الله عنهم بقوله ﴿يَا مَالِكُ لِيَقْضِ عَلَيْنَا رَبِّكَ﴾ ﴿١﴾ أو أن يرجعوا الى الدنيا فلم يجابوا الى طلباتهم، بل اجيبوا بقوله: ﴿لَا يُخَفَّفُ عَنْهُمُ الْعَذَابُ وَلَا تُمْ يَنْظُرُونَ﴾ ﴿٢﴾ وخوطبوا بمثل قوله: ﴿إِنَّكُمْ مَا كُنتُمْ﴾ ﴿٣﴾ ﴿أَخْسَوْا فِيهَا وَلَا تُكَاْمُونَ﴾ ﴿٤﴾ فلما يتسوا ووطنوا أنفسهم على العذاب والمكث على ممر السنين والاحقاب وتطلوا بالاعذار ومالوا الى الاضطراب وقالوا: سواء علينا أجزعنا أم صبرنا مالنا من محيص، فعند ذلك رفع الله العذاب عن بواطنهم، وخبث نار الله الموقدة التي تطلع على الافئدة، ثم إذا تعودوا بالعذاب بعد مضي الاحقاب ألقوه ولم يتعذبوا بشدة بعد طول مدته ولم يتألموا به وإن عظم، ثم آل أمرهم إلى أن يتلذذوا به ويستعذبوه، حتى لو هبت عليهم نسيم من الجنة استكروهه وتمذبوا كالجمل وتأذبه برائحة الورد لتألفه بنتن الارواث والقاذورات، ثم نقل كلام أستاذه، وكلام محي الدين وكلام القيصري وآبائه وشيخه وقال: وعن النبي صلى الله عليه وآله: إن الله خلق يوم خلق

(١) سورة الزخرف الآية ٧٧ . (٢) سورة البقرة الآية: ١٦٢ .

(٣) سورة الزخرف الآية: ٧٧ . (٤) المؤمنون الآية ١٠٩ .

السموات والارض مائة رحمة فجعل في الارض منها رحمة بها تطف الوالدة على ولدها
 والبهايم بعضها على بعض والطير وأخر تسعة وتسعين الى يوم القيامة فاذا كان يوم
 القيامة أكلها بهذه الرحمة مائة . انتهى كلامه . ونحوه كلامه في المعارف الذي
 هو ملخص هذا الكتاب بأخصر مما ذكر ، هذا غاية ما شيدوا به هذا المطلب ،
 ونهاية ما آيدوا به هذا المذهب من الشبهات التي هي أوهن من بيت المنكبوت ،
 وإنه لأوهن البيوت ، ولم يلتفتوا الى مخالفة ذلك للآيات القرآنية المتظاهرة والأخبار
 والآثار المعتبرة ، واجماع المسلمين ، بل ضرورة المذهب والدين ، مع أنها شبهات
 فاسدة من وجوه شتى :

﴿ الأول ﴾ إن ما اعتمدوا عليه في هذا الباب من مرسله الجرجير ،
 ومقطوعة ابن مسعود مع أنها في غاية الضعف ونهاية القصور لم يوجد منها عين ولا
 أثر في كتب الامامية ، ولا ريب في وضعها وكذبها فكيف يصلح الاعتماد عليها
 سيما في حكم مخالف للضرورة فضلا عن الكتاب والسنة وقد تواتر عنه صلى الله
 عليه وآله بين الفريقين وعن أولاده المصطفين أن كل حديث لا يوافق كتاب الله
 فهو مزخرف يضرب به الحائط فكيف يمكن الاحتجاج بها على أن رواية الجرجير
 قد عرفت تكذيب الكاظم عليه السلام لها ، وحديث ابن مسعود بعد تسليم
 صحته وثبوته لا حجة فيه ، ولا يخفى ضعف ظاهره وخافيه ، لأنه غير مستند الى
 نبي ولا الى إمام ومجرد قول ابن مسعود كيف يكون حجة في مثل هذا المقام على
 أنه يدل على نفي الخلود وأكثر هؤلاء مترفون بفساده قطعاً .

وروى عمران قال : قلت لأبي عبد الله عليه السلام بلغنا أنه يأتي على جهنم
 حين تصطفق أبوابها فقال لا والله إنه الخلود ، قلت : خالد بن فيها ما دامت
 السموات والارض إلا ما شاء ربك ، فقال : هذه في الدين يخرجون من النار
 واصطفق الأبواب كناية عن خلوها عن الناس ، وهذا الحديث رد على
 ابن مسعود .

﴿ الثاني ﴾ إن ما استدل به من أن حال أهل جهنم وما لهم الى النعيم في

النار ، إذ لا بدّ للعذاب من انقطاع فيكون نعيمهم فيها كنعيم ابراهيم ، والثناء على الله بصدق الوعد لا بصدق الوعيد كما قال تعالى : ﴿ فلا تحسبن الله مغلفاً وعده رسلاً ﴾ (١) ولم يقل وعيده بل قال : وتتجاوز عن سيئاتهم كلام واضح الفساد .

أما أولاً فلا نه لا دليل على وجوب انقطاع مدّة العذاب وانتهائه ، بل الأدلة القطعية على خلافه ، واشتمال الآية على عدم خلف الوعد ، لا يدلّ على حسن خلف الوعيد ؛ إذ اثبات الشيء لا يدلّ على نفي ما عداه باحدى الدلالات الثلاث على أنّه لا وعيد بالنسبة الى الرسل والانبيااء المعصومين من الزلل المفظومين من الخلل ، وما تضمن ظاهره الوعيد لهم كنحو قوله تعالى : ﴿ ولو تقول علينا بعض الأقاويل ﴾ (٢) وأمثاله فهو اما من باب « إياك أعني واسمعي يا جاره » أو على تقدير الصدور الممتنع عليهم عقلاً وتقللاً .

وأما ثانياً فلأنّ الوعيد الذي يحسن خلفه إنّما هو من أقسام الانشاء ولكن الخلود في العذاب قد دلّت عليه الآيات والروايات الواردة بطريق الاخبار ، وأخبار الله يمتنع فيها الكذب ضرورة .

وأما ثالثاً فلأنّ الله سبحانه وتعالى قد وعد أنبياءه ورسله بالانتقام من أعدائهم في الدنيا والآخرة وخلودهم في العذاب الدائم فخلود الكفار في العذاب الدائم وعد من الله ، وعد به أنبياءه ويمتنع على الله تعالى خلف وعده ضرورة عقلاً وتقللاً كما قال تعالى : « ولا تحسبن الله مغلفاً وعده رسلاً عزير ذواتنقام » فيجب وقوعه لعمالة فتكرن الآية الشريفة رداً عليهم على أنّ الظاهر من سياق الآية أنه ليس الغرض وعد الرسل بالثواب ، بل وعدم النصر والظفر في الدنيا والانتقام من أعدائهم وعذابهم في الدنيا والآخرة .

وأما رابعاً فنّ مقتضى شبهاتهم المذكورة أنّ الكفار لا يستحقون الخلود في العذاب بل لا يجوز ذلك عليهم ووعيد الله تعالى لهم بالعذاب وبدوامه يدلّ

(١) - سورة ابراهيم الآية : ٤٧ . (٢) - سورة الحاقة الآية : ٤٤ .

على استحقاقهم لذلك حتى يحسن ويصدق المنفوق فيلزم هؤلاء أن ينكروا أصل الوعيد وانكاره تكذيب للقرآن العظيم والنبي الكرم وهو موجب للكفر والخلود في الجحيم .

وأما القول بأن الغرض من هذا الوعيد الاصلاح والانزجار عن المعاصي فلو تمّ لقام في أصل العذاب أيضاً وهم لا يقولون به وبقيام هذه الاحتمالات الواهية الركيكة بنسبة باب التكليف ويرتفع الوثوق بأقوال رب العالمين والانبياء والمرسلين ويلزم منه الخروج عن زمرة المسلمين ، بل عن سائر الملائين .

وأما خامساً فإن قوله تعالى : « ويتجاوز عن سيئاتهم » مخصوص ببعض أهل المعاصي من فرق المسلمين الذين لا يتخلدون كما أطبق عليه المفسرون وتطافرت به الآيات والروايات ، على أن التجاوز لا يتحقق إلا قبل دخول جهنم أو بعد الدخول مع الخروج عنها . واما رفع العذاب عنهم وهم فيها بعد عذابهم بقدر ما يستحقونه فلا يسمى ذلك تجاوزاً بل عدلاً كما لا يخفى .

﴿ الثالث ﴾ أن قولهم قد ظم البرهان العقلي على أن الطاعات لا تنفع الله والمعاصي لا تضره ، كلام حق وصدق بل تقول إن الطاعات تنفع فاعليها ، والمعاصي تضرهم ، ولهذا ترتب على تلك الثواب وعلى هذه العقاب ، وقولهم إن كل شيء بقضاء وقدر فالخلق مجبورون في حال اختيارهم فكيف يدوم عذابهم إن أرادوا رفع الاختيار عنهم وأنهم مجبورون على أفعالهم فهذا الكلام يقبح أصل التكليف ، ويرفعه فضلاً عن أصل العذاب ، بل فضلاً عن دوامه ، وبهذا يوجب الخروج عن زمرة المسلمين والمخالفة لضرورة الدين المبين وكفى به شناعة وفضاعة الى يوم الدين .

﴿ الرابع ﴾ أن قولهم إن العالم بأسره عباد الله وليس لهم وجود وصفة وفعل إلا بالله وحوله وقوته ، وكلهم محتاجون الى رحمته وهو الرحمن الرحيم ومن شأن من هو موصوف بهذه الصفات أن لا يمدب أحداً عذاباً أبدياً وليس ذلك المقدار من العذاب إلا لأجل إيصالهم الى كالاتهم المدة لهم كما يذاب الذهب والفضة بالنار لأجل الخالص مما يكدره وينقص عياره ، وهو عين اللطف والرحمة ، وقولهم

إنَّ العبد الذي رزق أدنى رحمة يرحم العباد ولا يرضى بدوام عذاب عدوه ، وإن أساء معه ما أساء فكيف بأرحم الراحمين ، لا يخفى فساد مضافاً إلى ما مرَّ من الوجوه ، فإنَّ قياس المنتقم الجبار على الصيرفي المذنب للذهب بالنار ، وقياس رحمة أرحم الراحمين على رحمة العبد الجاهل المسكين قياس مع الفارق إذ الفرق واضح بين الأيلام بطريق الإصلاح وبين العقوبة بطريق الاستخفاف والاستهانة وتعذيب الكفار من الثاني كما قال تعالى : « اخسؤا فيها ولا تكلمون ذق إنك أنت العزيز الكريم خذوه فذلوهم » الى آخر الآيات . والفرق واضح أيضاً بين حال العبد الضعيف الجاهل العاجز وبين الرب الخالق العالم الجبار القهار ألا ترى أنَّ أنواع الأمراض والأوجاع والزُّمانات والبلاء والابتلاء والتعذيبات الواقعة في الدنيا التي اثبتى الله بها خلقه لحكم ومصالح هو أعلم بها لو فوتت إلى أقسى العباد قلباً وأجفام غلظة لرفعها عن الناس ولم يرض بها سبياً بالنسبة الى الأطفال والصبيان والرضع والمشايخ والعاجزين فكيف يقاس فعل رب العالمين بحال الجاهل المسكين أو لم يعلموا أنَّ أعمال الله تعالى في الدنيا فضلاً عن الآخرة تعجز عن إدراكها العقول القاصرة والافهام الكاسدة الفائرة كالنظر إلى أنواع العذاب والمعاقب بالنسبة الى الامم السالفة والهرق الماضية وأخذهم بأنواع التكال وأشدَّ العذاب والويل ، ولم يتدبروا كيف جعل الله تعالى ادخال مقدار الحشفة موجباً للقتل والحرق في اللواط ونحو ذلك من الاحكام التي تعجز عن ادراكها العقول والافهام ، على أنَّ ذلك إنَّ تمَّ منع أصل العذاب والمعاقب في النار وهم لا يتمولون به مع أنَّ الله تعالى يقول في محكم كتابه في شأن أهل النار : ﴿ وَلَوْ رَدُّوا لِمَادُوا لِمَانُوا عَنْهُ ﴾ « ١ » ويقول سبحانه : ﴿ مَنْ كَانَ فِي هَذِهِ أَعْمَى فَهُو فِي الآخِرَةِ أَعْمَى وَأَضَلُّ سَبِيلًا ﴾ « ٢ » ونحوهما من الآيات والروايات وسيد الساجدين بوزن العابدین «ع» يقول في الصحيفة الكاملة : إلهي لوبكيت إليك حتى تسقط اشفاري ، واتسجت حتى ينقطع صوتي ، وقتك حتى تنتشر قدمي ، وركمت لك حتى ينخلع صلي ، وسجدت لك حتى تنفخاً حدقتاي ، وأكلت تراب الارض طول

عمرى ، وشربت ماء الرماد آخر دهرى ، وذكرتك في خلال ذلك حتى يكل^١ لساني ، ثم لم أرفع طرفي الى آفاق السماء استحياء منك ، ما استوجبت بذلك محو سيئة واحدة من سيئاتي ، وإن كنت تغفر لي حين استوجب مغفرتك ، وتغفو عني حين استحق عفوك ، فإن ذلك غير واجب لي باستحقاق ، ولا أنا أهل له باستيجاب ، إذ كان جزائي منك في أول ما عصيتك الناظر تمدني فأنت غير ظالم لي . هذا مع أنهم اعترفوا بأن العذاب ليس بفعل منتقم خارجي ، بل هو من لوازم أفعالهم ، ونتائج اعتقادهم ومعاييرهم ، فإذا كانت العقوبة والعذاب من نتائج الاعمال والمعاصي فأي ضرر في أن تكون الاعمال والاعتمادات نتيجة وثمرة لدوام العقاب . وتوضيح المقام : أن تكليف الله عباده بجري مجرى تكليف الطبيب والمريض ، فإذا غلبت عليه الحرارة أسره بشرب البردات ، وهو غني عن شربه لا يضره مخالفته ولا ينفعه موافقته كما يعترف به كل ذي لب ، لكن النفع والضرر يرجعان الى المريض ويلزمان لأفعاله ، وإنما الطبيب مرشد فقط ، فإن وفق المريض حتى وافق الطبيب شفي وتخلص من ألم المرض ، وإن لم يوفق وخالف تمادى به المرض وهلك ، وبقاؤه وهلاكه سيان عند الطبيب لاستغناؤه عن بقائه وفناؤه ، فكما أن الله تعالى خلق للشقاء سبباً مفضياً اليه ، فكذلك للسعادة الأخروية سبباً ، وهو الطاعة ونهي النفس عن الهوى بالمجاهدة الزكوية لها عن رذائل الاخلاق ، وهذه الرذائل مشقيات للنفس ، مهلكات لها في الآخرة ، كما أن رذائل الاخلاط ممرضات للبدن في الدنيا ، والمعاصي بالاضافة الى حياة الآخرة كالسوم بالاضافة الى الحياة الدنيا والنفس طيب ، كما أن اللابدان طبيياً ، والانبيا وأوصياؤهم أطباء النفوس يرشدون الخلق الى طريق العلاج بتمهيد التكاليف الزكوية للقلوب كما قال تعالى : ﴿ قد أفلح من زكأها وقد خاب من دسأها ﴾ (١) ، ثم تقول : إن المريض إذا خالف أمر الطبيب وتمادى به المرض فبالحقيقة لم يتبادر مرض المريض بمخالفة الطبيب لأجل المخالفة بل لأنه سلك غير

طريق الصحة الذي أمره الطبيب به فكذلك التقوى التي أشار إليها بقوله : ﴿ يا أيها الناس اعبدوا ربكم الذي خلقكم والذين من قبلكم لعلكم تتقون ﴾ (١٥) هي الخلية التي تنفي عن القلوب أمراضها ، وأمراض القلوب نفوت حياة الآخرة كما نفوت أمراض الاجساد حياة الدنيا ، وبالجملة فإن الطاعات أدوية نافعة ، والمعاصي سموم قاتلة ، وتأثيرها في التلويح كتأثير هاتين في الابدان ، وكما لا ينجو في الآخرة إلا من أتى الله بقلب سليم ، كذلك لا ينجو هنا من المرض إلا من أتى بزاج معتدل وكما يصح قول الطبيب للمريض قد عرفتك ما يضرك وما ينفعك ، فإن وافقتني فلنفسك وإن خالفت فعلها ، كذلك قال الله تعالى : ﴿ فن اهتدى فأما يهتدي لنفسه ومن ضلّ فآما يضلّ عليها ﴾ (٢٢) وأما العقاب على ترك الأوامر وارتكاب المحظيئات فليس ذلك من الله غضباً وانتقاماً على نحو غضبنا وانتقامنا ، بل لاقتضاء حكته للباهرة التي تعجز عنها العقول الناصرة ترتب المسببات على الاسباب تخلق النفس الانسانية على وجه توجيهها للنضائل وتهلكها الرذائل ، والله تعالى غير حاجز عن الاشباع من غير أكل ، والارواء من غير شرب ، وانشاء الولد من غير وقاع ، ولكن قدرها بالاسباب والمسببات لحكمة خفية لا يعلمها إلا الله والراسخون في العلم .

﴿ الخامس ﴾ إن تمثيلهم لتنعم أهل النار بتلذذ السمند بالنار ويتأذون من الجنة كما يتأذى الجمل برائحة الورد ، وإن النار دواء لمعاصيهم كما تكون دواء لبعض أهل الدنيا ، أو أنهم كحال النائم ونحو ذلك من هذه المزخرفات التي لم يقم عليها دليل ولا برهان ويضحك منها الانس والجان ، بل مخالفة للبراهين القطعية من الآيات القرآنية والاحبار المصومية ، والفرق واضح بين الحيوان الذي يلتذبات والطبع بالتقاذورات ، ويتأذى من الطيبات وبين الانسان الذي اعتاد على التلذذ بأنواع التمتع ، ويتأذى بأنواع الأذيات ، ويتألم من كل مؤذ خصوصاً من نار الجحيم وعذاب الجحيم ، وكيف يتصور فيمن يعذب بأشدّ العذاب ويعاقب

بأعظم أنواع العقاب ويستغيث فلا يفاث ويستجير فلا يجار وينادي بالويل والثبور
 ويتمنى الموت وما هو بميت ، ويريد الخروج وما هو بخارج من النار ، ويطلب
 الخلاص وليس بخالص من عذاب المنتقم الجبار أن يسير بعد استيلاء العقاب عليه
 بقدر زمان عصيانه بلا فاصلة معتاداً إلفاً الى تلك النار متلذذاً بها مع عدم فصل
 زمان بين التمتع والعذاب ما هذا إلا أمر محال ، ومجرد وهم وخيال ، ولا سيما
 مع قصر زمن العقاب لقصر عمره وممصيته وكفره برب الأرباب .

﴿ السادس ﴾ أن التهديد والوعيد والتخويف الشديد ، والأخبار بوقوع
 العذاب العظيم والعقاب الجسيم قد تظافر في الآيات وتواتر في الروايات ، فإن كان
 المراد من هذا العذاب والعقاب الذي ليس فيه ألم ولا نكال ، فكيف يحسن التهديد
 والتخويف به ويقال انه يحسن خلفه ، وإن كان المراد به المؤلم المؤذي فكيف يقال
 باعتياده والتلذذ به والألفة له .

السابع ﴿ أن غاية ما يدل عليه حسن خلف الوعيد وشمول الرحمة ونحوهما
 حسن العفو والتجاوز ومدعى هؤلاء وجوب العفو وقبح دوام العذاب ، فإن كان
 دوام العذاب والعقاب عدلاً فلا قبح فيه ، وإن كان ظالماً وجوراً فلا معنى
 لتجاوز والعفو عنه فانهما لا يجريان إلا في المستحق .

﴿ الثامن ﴾ أنه اذا كانت هذه التهديدات والتخويفات والأخبارات إنما صدرت
 لمصلحة الانذار والارتداع عن المعاصي والسيئات وليست على حقيقتها مع قيام الدليل
 العقلي القطعي على قبح أصل العذاب بزعم طائفة منهم ، وقبح دوامه وعدم
 جوازها بزعم آخرين ، تكون هذه التهديدات والتوعيدات حينئذ لا فائدة فيها
 ولا ثمرة تمبرها وتجويز صدور مثل ذلك عن الحكيم العليم يؤدي الى مفاسد
 عظيمة تعالى الله عن ذلك علواً كبيراً .

﴿ التاسع ﴾ أن ما زعموه من انتطاع العقاب أو عدم وقوعه ليس بمكذب
 ولا مناف للآيات والأخبار الدالة على وقوعه ودوامه إذ يكون حينئذ من قبيل
 العام المخصص ولا يسمى ذلك كذباً : فكأن آيات العقاب لغير الكفار أو لهم

مشروطة بعدم التوبة وإن لم تشمل على الشرط فكذا آيات العقاب ودوامه مشروطة بعدم العفو أو تحمل على استحقاق العاصي للعقاب وإن حسن العفو عنه ، ولو سلم كون ذلك كذباً فلا ضير ، إذ لا نعلم قبح كل كذب ، بل الكذب الضار ، أما الكذب النافع فلا ، وأي نفع أعظم من ترتب الاتقياد للطاعات والانزجار عن السيئات ، واستحقاق الثواب والخلاص من العقاب كلام فاسد متهاق متناقض من وجوه : أما أولاً فلانق الواضح بين ما يقبل التخصيص والصرف عن الظاهر ، وبين ما لا يقبله ، والعام من أقسام الظاهر القابل لذلك بخلاف النص الذي لا يحتمل فيه غير معناه ، والآيات والأخبار الدالة على وقوع العقاب ودوامه من قبيل الثاني دون الأول . وأما ثانياً فلأن جواز التخصيص والصرف عن الظاهر إنما يصح إذا دل عليه الدليل والأدلة هنا على خلاف ذلك وقد عرفت فساد شبهاتهم الواهية الركيكة . وأما ثالثاً فلأن هذا مناقض لما زعموه من عدم جواز استمرار العقاب وقبحه ، أو قبح أصله ، فإن العفو لا يطلق ولا يجدي منافع . وأما رابعاً فلأن الكذب النافع إنما لم يقبح بالنسبة إلى العاجز عن المصلحة بدونه ، والله سبحانه على كل شيء قدير ولم تقف على قائل من المسلمين بجواز الكذب على الله تعالى .

﴿ العاشر ﴾ إن ما زعمه الفاضل صدر الدين الشيرازي من أن التخرج عن الشبهات الواردة على قبح أصل المذاب لا يحصى عنه بناءً على القول بالحسن والقبح العقليين ووجوب الأصلح على الله تعالى ، وإن الجواب عنها منحصر بما يوافق أصوله الحسنة من أن العقوبة إنما لحقت الكفار من حيث الوزم والتناجج والتمترات لا أنها بفعل منتقم خارجي لا يخفى مما فيه وضميف خارجه وخافيه . أما أولاً فلأن نفي الحسن والقبح العقليين ونفي وجوب الأصلح على الله تعالى خروج عن إجماع الإمامية الاثنى عشرية ، ومخالف للأدلة العقلية والنقلية كما حقق في محله . وأما ثانياً فإن ما اعتمد عليه في التخرج عن الاشكال مع أنه لا يدفع بعض الشبهات التي ذكرها ، بل أكثرها كالشبهة الأولى والثانية والثالثة بناءً على ما زعموه من

أنه تعالى هو الخالق للدواعي والملل التامة الموجبة للمعاصي ، ومن أنه تعالى لا منعمة يريد إيصالها الى أحد ، ولا مضرة يريد رفعها عنه ، إلا وهو قادر عليه ، ومن أنه تعالى كان علماً بأن الكافر لا يؤمن فلم كلفه بل أوجده ونحو ذلك مما تقدم ، فإن هذا الجواب لا يدفع هذه الإيرادات كما لا يخفى ، بل مخالف لنصوص الآيات المتظاهرة والأخبار المتواترة من أن التعذيب والعقوبة بفعل الله وأمره كما يأتي بيانها انشاء الله ومستلزم لبطلان العفو والشفاعة ونحو ذلك مما يستلزم القول به الخروج عن طريقة المسلمين واتباع غير سبيل المؤمنين ، وما ورد في بعض الأخبار والآثار مما يشعر بذلك فأنما هو على سبيل المجاز والاستعارة كقوله صلى الله عليه وآله وسلم : قوموا الى نيرانكم التي أوقدتموها على ظهوركم فاطفئوها بصلاتكم ، وقوله عليه السلام : إتمامي أعمالكم ونحو ذلك . نعم يمكن أن يقال بأن الله سبحانه وتعالى كما اقتضت حكمته البالغة أن يتكون من التطفة علة ثم مضنة ثم لحماً ثم عظاماً ثم خلقاً آخر على شكل غريب ونوع عجيب كل ذلك بخلقه وفعله وتدييره ، كذلك اقتضت حكمته البالغة أن يتولد من الاعتقادات الفاسدة والأعمال السيئة السكاسدة هذه العقوبات العظيمة وتلك التعذيبات الجسيمة بتقديره وتدييره لا أنه تعالى ليس له مدخل فيها كما يظهر من كلامه . وأما ثالثاً فإنه إذا أمكن بناء على زعمهم وأصولهم أن يكون العذاب الشديد والعقاب الأكد من لوازم اعتقادات الكفار وثمرات أعمالهم كذلك يمكن أن يكون دوام العذاب والخلود في العقاب من نتائج أعمالهم وثمرات اعتقاداتهم لا من فعل منتقم خارجي حتى يفتح منه ذلك ويجب عليه قطع مدة العذاب وانتهاء زمن العقاب بناء على أصولهم التي زعموا صحتها وقواعدهم التي ادعوا تنقيحها فكيف غفلوا عما تقتضيه أصولهم وقواعدهم والتزموا مخالفة القرآن المبين وسنة سيد المرسلين ، والخروج عن اجماع المسلمين بل ضرورة الدين .

﴿ الحادي عشر ﴾ أن منصوص الآيات وصراح الروايات قد تظافت وتواترت بدوام العذاب واستمرار العقاب ، فبها قوله تعالى في سورة البقرة رداً على

اليهود الذين زعموا أن العذاب يصيبهم مدة أيام عبادتهم العجل : ثم ينقطع عنهم ﴿١﴾ وقالوا لن نمسنا النار إلا أياماً معدودة قل اتخذتم عند الله عهداً فلن يخلف الله عهده أم تقولون على الله ما لا تعلمون بلى من كسب سيئة وأحاطت به خطيئته فأولئك أصحاب النار هم فيها خالدون ﴿١﴾ فقد ذكر جمع من المفسرين أن سبب نزول الآية أن اليهود زعموا أن النار لا تعذبهم إلا أياماً قلائل ، أو أربعين يوماً عدد الأيام التي عبدوا فيها العجل فرد الله عليهم قولهم وقال : قل يا محمد لهم اتخذتم عند الله عهداً أي موثقاً أن لا يعذبكم إلا هذه المدة فإن كان ذلك فإن الله لا ينقض عهده ، أم تقولون على الله ما لا تعلمون ؛ وفي تفسير الامام العسكري عليه السلام ما ملخصه أن اليهود لما قال لهم ذروا أرحامهم لهم لم تعملون هذا النفاق الذي تعلمون أنكم به عند الله مسخوط عليكم معذبون ، أجابهم هؤلاء : بأن مدة العذاب الذي نعذب به لهذه الذنوب أياماً معدودة وهي التي عبدنا فيها العجل وهي تنقضي ، ثم نصير بعدهم في النعمة في الجنان ولا نستعجن المكروه في الدنيا للعذاب الذي هو بقدر أيام ذنوبنا فأنها تفتى وتنقضي وتكون قد حصلنا لذات الحرية من الخدمة ، ولذات نعمة الدنيا ثم لا نبالي بما يصيبنا بعد ، فإنه إذا لم يكن دائماً فكأنه قد فنى الحديث ؛ وقال الله تعالى في سورة البقرة : ﴿٢﴾ ويوم القيامة يردون إلى أشد العذاب وما الله بغافل عما تعملون أولئك الذين اشتروا الحياة الدنيا بالآخرة فلا يخفف عنهم العذاب ولا هم ينظرون ﴿٢﴾ وقال تعالى : ﴿٣﴾ ومن كفر ظمته قليلاً ثم اضطره إلى عذاب النار وبئس المصير ﴿٣﴾ ولو كان لهم تتم في النار والتذاذ ، لما كانت لهم بئس المصير ، وقال تعالى : ﴿٤﴾ إن الذين كفروا ومانوا وهم ككفار أولئك عليهم لعنة الله والملائكة والناس أجمعين خالدين فيها لا يخفف عنهم العذاب ولا هم ينظرون ﴿٤﴾

(١) سورة البقرة الآية : ٨١ ، ٨٠ .

(٢) سورة البقرة الآية : ٨٦ .

(٣) سورة البقرة الآية : ١٢٦ .

(٤) سورة البقرة : ١٦٥ ، ١٦٢ .

وقال تعالى : ﴿ وَإِذَا قِيلَ لَهُ اتَّقِ اللَّهَ أَخَذَتْهُ الْعِزَّةُ بِالْإِثْمِ فَحَسِبَهُ جَهَنَّمَ وَلِبئْسَ الْمُهَادِ ﴾ (١) والتقريب فيها ما تقدم إذ لو تُلذذ بها لم تكن بئس المهاد أي العراش وقال تعالى : ﴿ إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا لَنْ تُغْنِي عَنْهُمْ أَمْوَالُهُمْ وَلَا أَوْلَادُهُمْ مِنْ اللَّهِ شَيْئًا وَأُولَئِكَ هُمُ وَقود النار كدأب آل فرعون والذين من قبلهم كذبوا بآياتنا فأخذهم الله بذنوبهم والله شديد العقاب قُلْ لِلَّذِينَ كَفَرُوا سِتْرَةٌ لَيَبْغُونَ وَتُعْشِرُونَ إِلَىٰ جَهَنَّمَ وَيَبئسَ الْمُهَادِ ﴾ (٢) والتقريب ما تقدم وقال تعالى : ﴿ خَالِدِينَ فِيهَا لَا يُخَفَّفُ عَنْهُمُ الْعَذَابُ وَلَا هُمْ يُنظَرُونَ ﴾ (٣) . وقال تعالى : ﴿ إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا وَمَاتُوا وَهُمْ كُفَّارًا قَلْبًا يُقْبَلُ مِنْ أَحَدِهِمْ مَلَأُوا الْأَرْضَ ذَهَابًا وَلَوْ افْتَدَىٰ بِهِ أُولَئِكَ لَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ وَمَا لَهُمْ مِنْ نَاصِرِينَ ﴾ (٤) . وقال تعالى : ﴿ وَمَا أُوَامُوا الدَّارَ وَيَبئسَ مَثْوًى لِّلظَالِمِينَ ﴾ (٥) . وقال تعالى : ﴿ وَمَا أُوَامُوا جَهَنَّمَ وَيَبئسَ الْمَصِيرُ ﴾ (٦) . وقال تعالى : ﴿ وَ لَهُمْ عَذَابٌ عَظِيمٌ ﴾ (٧) . وقال تعالى : ﴿ وَ لَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ ﴾ (٨) . وقال تعالى : ﴿ وَ لَهُمْ عَذَابٌ مُّهِينٌ ﴾ (٩) . وقال تعالى : ﴿ وَ تَقُولُ ذُوقُوا عَذَابَ الْحَرِيقِ ﴾ (١٠) . وقال تعالى : ﴿ فَلَا تُحْسِبُهُمْ بِمَفَازَةٍ مِنَ الْعَذَابِ وَ لَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ ﴾ (١١) . وقال تعالى : ﴿ ثُمَّ مَا أُوَامُوا جَهَنَّمَ وَيَبئسَ الْمُهَادِ ﴾ (١٢) . وقال تعالى : ﴿ وَمَنْ يَعْصِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ يُدْخِلْهُ تَارًا تَارًا خَالِدًا فِيهَا وَلَهُ عَذَابٌ مُّهِينٌ ﴾ (١٣) . وقال تعالى : ﴿ وَاعْتَدْنَا لِلْكَافِرِينَ عَذَابًا مُّهِينًا ﴾ (١٤) . وقال تعالى :

- | | |
|----------------------------------|-----------------------------------|
| (١) سورة البقرة الآية : ٢٠٦ . | (٢) سورة آل عمران الآية : ١٠-١٢ . |
| (٣) سورة البقرة الآية : ١٦٢ . | (٤) سورة آل عمران الآية : ٦١ . |
| (٥) سورة آل عمران الآية : ١٥١ . | (٦) سورة آل عمران الآية : ١٦٢ . |
| (٧) سورة البقرة الآية : ٧ . | (٨) سورة البقرة الآية : ١٠ . |
| (٩) سورة آل عمران الآية : ١٧٨ . | (١٠) سورة آل عمران الآية : ١٨١ . |
| (١١) سورة آل عمران الآية : ١٨٨ . | (١٢) سورة آل عمران الآية : ١٩٧ . |
| (١٣) سورة النساء الآية : ١٤ . | (١٤) سورة النساء الآية : ٣٧ . |

﴿إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا بِآيَاتِنَا سَوْفَ نُصَلِّيهِمْ نَارًا كَمَا فَضَحَتْ جلودهم بدلتانام جلودأغيرها ليدوقوا العذاب إن الله كان عزيزاً حكيماً﴾ (١). وقال تعالى: ﴿فَأُولَئِكَ مَأْوَاهُمْ جَهَنَّمُ وَسَاءَتْ مَصِيرًا﴾ (٢). وقال تعالى: ﴿وَأُولَئِكَ مَأْوَاهُمْ جَهَنَّمُ وَلَا يَجِدُونَ عَنْهَا مَحِيصًا﴾ (٣). وقال تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا لَوْ أَنَّ لَهُمْ مَا فِي الْأَرْضِ جَمِيعًا وَمِثْلَهُ مَعَهُ لِيَفْتَدُوا بِهِ مِنْ عَذَابِ يَوْمِ الْقِيَامَةِ مَا تُقْبَلُ مِنْهُمْ وَلَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ يَرِيدُونَ أَنْ يُخْرَجُوا مِنَ النَّارِ وَمَا مِمَّ يُخْرَجُونَ مِنْهَا وَلَهُمْ عَذَابٌ مُّقِيمٌ﴾ (٤). فقد وصفهم الله بارادة الخروج من النار من شدة العذاب وأن لهم عذاباً مقبياً. وهؤلاء العرفاء يزعمون أنهم يتلذذون بها ولا يبردون الخروج منها وأنه لو هبت عليهم ريح من الجنة لتأذوا بها كما يتأذى الجبل برائحة الورد والله سبحانه يخبر عنهم بما ذكر فتخبر أيها الناظر بين تصديق قول الله ورسوله ، وقول هؤلاء الذين لا يكادون يفقهون حديثاً . وقال تعالى : «ومأواهم جهنم وبئس المصير» . وقال تعالى : ﴿وَعَدَّ اللَّهُ النَّافِقِينَ وَالْمُنَافِقَاتُ وَالْكُفَّارَ نَارَ جَهَنَّمَ خَالِدِينَ فِيهَا هِيَ حَسْبُهُمْ وَلَعْنَةُ اللَّهِ فِيهِمْ وَاللَّهُ وَلَهُمْ عَذَابٌ مُّقِيمٌ﴾ (٥). وقال تعالى : ﴿نَمُ قِيلَ لِلَّذِينَ ظَلَمُوا ذُوقُوا عَذَابَ الْخُلْدِ هَلْ تُجْزَوْنَ إِلَّا بِمَا كُنْتُمْ تَكْسِبُونَ﴾ (٦) «٧» وقال تعالى : ﴿وَاسْتَفْتَحُوا وَخَابَ كُلُّ جَبَّارٍ عَنِيدٍ مِنْ وَرَائِهِمْ جَهَنَّمُ وَيُسْقَى مِنْ مَاءٍ صَدِيدٍ يَتَجَرَّعُهُ وَلَا يَكَادُ يُسِيقُهُ وَيَأْتِيهِ الْمَوْتُ مِنْ كُلِّ مَكَانٍ وَمَا هُوَ بِمَيِّتٍ وَمِنْ وَرَائِهِ عَذَابٌ غَلِيظٌ﴾ (٨). وقال تعالى : ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِينَ بَدَّلُوا نِعْمَةَ اللَّهِ كُفْرًا

(١) سورة النساء الآية : ٥٦

(٢) سورة النساء الآية : ٩٧

(٣) سورة النساء الآية : ١١٥

(٤) سورة النساء الآية : ١٢١

(٥) سورة المائدة الآية : ٣٧، ٣٦

(٦) سورة التوبة الآية : ٦٨

(٧) سورة يونس الآية : ٥٧

(٨) سورة ابراهيم الآية : ١٥

وأحلو قوتهم دار البوار جهنم يعملونها وبئس القرار ﴿١٥﴾ . وقال تعالى : ﴿ قَادَحُوا أَبْوَابَ جَهَنَّمَ خَالِدِينَ فِيهَا فَلَبِئْسَ مَثْوَى الْمُتَكَبِّرِينَ ﴾ ﴿٢٦﴾ وقال تعالى : ﴿ وَإِذَا رَأَى الَّذِينَ ظَلَمُوا الْعَذَابَ فَلَا يُخَفِّفُ عَنْهُمْ وَلَا يُنظَرُونَ ﴾ ﴿٣﴾ . وقال تعالى : ﴿ الَّذِينَ كَفَرُوا وَصَدُّوا عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ زِدْنَاهُمْ عَذَابًا فَوْقَ الْعَذَابِ بِمَا كَانُوا يُفْسِدُونَ ﴾ ﴿٤﴾ . وقال تعالى : ﴿ مَا أَوْأَمُّ جَهَنَّمَ كُلَّمَا خَبِتْ زِدْنَاهُمْ سَعِيرًا ﴾ ﴿٥﴾ . وقال تعالى : ﴿ إِنَّا آتَيْنَاهُمَا لِلظَّالِمِينَ تَارًا أُحْطَ بِهِمْ سُورَاقًا وَإِنَّهُمَا لَبِغَاؤَانِمَا بَاءَ كَلِمَةٍ يَتَّبِعُهَا الْوُجُوهُ بِئْسَ الثَّرَابُ وَسَاءَتْ مُرْتَفَقًا ﴾ ﴿٦﴾ . وقال تعالى : ﴿ قَوْرَبِكَ لِنَحْشُرَنَّهُمُ وَالشَّيَاطِينَ ثُمَّ لَنَنْحَرَنَّكُمْ حَوْلَ جَهَنَّمَ جِثِيًا ثُمَّ لَنَنْزَعَنَّ مِنْ كُلِّ شِيعَةٍ أَهْبًا أَشَدَّ عَلَى الرَّحْمَنِ عِتِيًّا ثُمَّ لَنَحْنُ أَعْلَمُ بِالَّذِينَ هُمْ أَوْلَىٰ بِهَا صِلِيًّا وَإِنْ مِنْكُمْ إِلَّا وَارِدُهَا كَانَ عَلَىٰ رَبِّكَ حَتْمًا مَقْضِيًّا ثُمَّ تُنْجِي الَّذِينَ اتَّقَوْا وَتَذَرُ الظَّالِمِينَ فِيهَا جِثِيًا ﴾ ﴿٧﴾ . وهؤلاء العرافة يقولون تنجي الذين في جهنم من الكفار نجاه خلافا لقول الله تعالى . وقال تعالى : ﴿ فَالَّذِينَ كَفَرُوا قَطَعَ لَهُمْ مَيْبٌ مِنْ نَارٍ يُصَبُّ مِنْ فَوْقِ رُؤُسِهِمُ الْحَمِيمُ يُصَورُ بِهِ مَا فِي بَطُونِهِمْ وَأَجْلُودُهُمْ ، وَلَهُمْ مَقَامِعٌ مِنْ حَدِيدٍ ، كُلَّمَا أَرَادُوا أَنْ يَخْرُجُوا مِنْهَا مِنْ غَمٍّ أُعِيدُوا فِيهَا وَذُوقُوا عَذَابَ الْحَرِيقِ ﴾ ﴿٨﴾ . وقال تعالى : ﴿ قُلْ أَفَأَنْتُمْ يُشْرِكُونَ مِنْ ذِكْرِ النَّارِ وَعَدَّهَا اللَّهُ الَّذِينَ كَفَرُوا وَبِئْسَ الْعَصِيرُ ﴾ ﴿٩﴾ . وقال تعالى : ﴿ وَمَنْ خَفَّتْ مَوَازِينُهُ فَأُولَئِكَ الَّذِينَ خَسِرُوا أَنفُسَهُمْ فِي جَهَنَّمَ خَالِدُونَ تَلْفَحُ وُجُوهُهُمْ النَّارُ وَهُمْ فِيهَا كَالِحُونَ أَلَمْ تَكُنْ آيَاتِي تَقْلَىٰ عَلَيْكُمْ فَكُنْتُمْ

- | | |
|-----------------------------------|---------------------------------|
| (٢) سورة النحل الآية : ٢٩ . | (١) سورة ابراهيم الآية : ٢٩ . |
| (٤) سورة النحل الآية : ٨٨ . | (٢) سورة النحل الآية : ٨٥ . |
| (٦) سورة الكهف الآية : ٢٩ . | (٥) سورة الاسراء الآية : ٩٧ . |
| (٨) - سورة الحج الآية : ١٩ - ٢٢ . | (٧) سورة صريم الآية : ٦٨ - ٧٢ . |
| | (٩) سورة الحج الآية : ١٢ . |

بِهِمْ أَتُكذَّبُونَ قَالُوا رَبَّنَا غَلَبَتْ عَلَيْنَا شِقْوَتُنَا وَكُنَّا قَوْمًا ضَالِّينَ رَبَّنَا أَخْرِجْنَا مِنْهَا فَإِنَّا ظَالِمُونَ قَالَ اخْسَوْا فِيهَا وَلَا تُكَلِّمُونِ ﴿١﴾ . وقال تعالى في سورة النور : ﴿ وَمَا أَوْهَمَ النَّارَ وَلِبئْسَ الْأَصْوَارِ ﴾ ﴿٢﴾ . وقال تعالى : ﴿ الَّذِينَ يُحْمَسِرُونَ عَلَىٰ وُجُوهِهِمْ إِلَىٰ جَهَنَّمَ أُولَٰئِكَ سُورَةٌ مَّكَانًا وَأَضَلُّ سَبِيلًا ﴾ ﴿٣﴾ . وقال تعالى : ﴿ وَالَّذِينَ يَقُولُونَ رَبَّنَا اصْرِفْ عَنَّا عَذَابَ جَهَنَّمَ إِنَّ عَذَابَهَا كَانَ غَرَامًا إِنَّهَا سَاءَتْ مُسْتَقَرًّا وَمُقَامًا ﴾ ﴿٤﴾ . وقال تعالى : ﴿ وَمَنْ يَعْمَلْ ذَلِكَ فَلْيُقَاسْ بِمَا كَفَرَ بَلْ لَئِنِ اتَّخَذَ الْإِنسَانُ عِشْرِينَ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ خَيْرًا يَرَهُ ﴾ ﴿٥﴾ . وقال تعالى : ﴿ أَلَيْسَ فِي جَهَنَّمَ مَثْوًى لِّلْكَافِرِينَ ﴾ ﴿٦﴾ . وقال تعالى : ﴿ لَسَنَ نُنصِرُهُمْ إِلَىٰ عَذَابِ غَلِيظٍ ﴾ ﴿٧﴾ . وقال تعالى : ﴿ وَلَسَنَ حَقَّ الْقَوْلُ مِنِّي لَأَمْلَأَنَّ جَهَنَّمَ مِنَ الْجِنَّةِ وَالنَّاسِ أَجْمِينَ فَذُوقُوا بِمَا نَسِيتُمْ لِقَاءَ يَوْمِكُمْ هَٰذَا إِنَّا نَسِينَاكُمْ وَذُوقُوا عَذَابَ الْخُلْدِ بِمَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ ﴾ ﴿٨﴾ . وقال تعالى : ﴿ وَأَمَّا الَّذِينَ فَسَقُوا فَاوَامُوا النَّارَ ﴾ ﴿٩﴾ . ﴿ كَلِمًا أَرَادُوا أَن يُخْرِجُوا مِنْهَا مِنْ غَمٍّ أُعِينُوا فِيهَا ﴾ ﴿٩﴾ . وقال تعالى : ﴿ إِنَّ اللَّهَ لَمَنَّ الْكَافِرِينَ وَأَعَدَّ لَهُمْ سَعِيرًا خَالِدِينَ فِيهَا أَبَدًا لَا يَجِدُونَ وِلِيًّا وَلَا نَصِيرًا يَوْمَ تَقَلَّبَ وُجُوهُهُمْ فِي النَّارِ ﴾ ﴿١٠﴾ . وقال تعالى : ﴿ وَالَّذِينَ كَفَرُوا لَهُمْ نَارُ جَهَنَّمَ لَا يُقضى عَلَيْهِمْ فَيَموتُوا وَلَا يُحْتَفَىٰ عَنْهُمْ مِنْ عَذَابِهَا كَذَٰلِكَ نَجْزِي كُلَّ كَافِرٍ وَهُمْ يَصْطَرِخُونَ فِيهَا رَبَّنَا أَخْرِجْنَا نَعْمَلْ صَالِحًا غَيْرَ الَّذِي كُنَّا نَعْمَلُ — إِلَىٰ أَنْ قَالَ — فَذُوقُوا ذَٰلِكَ لِلظَّالِمِينَ مِنْ نَصِيرٍ ﴾ ﴿١١﴾ . وقال تعالى : ﴿ وَقَالَ الَّذِينَ

- | | |
|----|-------------------------------|
| ٤١ | سورة المؤمن الآيات : ١٠٣-١٠٨ |
| ٤٢ | سورة الفرقان الآيات : ٣٤ |
| ٤٣ | سورة الفرقان الآيات : ٦٩ |
| ٤٤ | سورة الفرقان الآيات : ٦٨ |
| ٤٥ | سورة لقمان الآيات : ٢٤ |
| ٤٦ | سورة الحج الآيات : ٢١ |
| ٤٧ | سورة قاطر الآيات : ٣٦ |
| ٤٨ | سورة النور الآيات : ٥٦ |
| ٤٩ | سورة الفرقان الآيات : ٦٦ و ٦٥ |
| ٥٠ | سورة التكبوت الآيات : ٦٨ |
| ٥١ | سورة السجدة الآيات : ١٣ |
| ٥٢ | سورة الاحزاب الآيات : ٦٥ |

فِي النَّارِ لَخَزَنَةٌ لِّجَهَنَّمَ أَذْعَوْا رَبُّكُمْ يُخَفِّفْ عَذَابًا يَوْمًا مِنَ الْعَذَابِ
 قَالُوا أَوْ لَمْ تَكُنْ تَأْتِيكُمْ رَسُولُكُمْ بِالْبَيِّنَاتِ قَالُوا بَلَى قَالُوا فَادْعُوا وَمَا
 دَعَا الْكَافِرِينَ إِلَّا فِي ضَلَالٍ ﴿١﴾ . وقال تعالى : ﴿ فَادْخُلُوا أَبْوَابَ
 جَهَنَّمَ خَالِدِينَ فِيهَا فَبِئْسَ مَثْوًى لِّلْمُتَكَبِّرِينَ ﴾ (٢) . وقال تعالى :
 ﴿ فَلَنُنذِرَ بَعْضَهُمُ الَّذِينَ كَفَرُوا وَعَذَابًا شَدِيدًا وَأَنجِزْنَهُمْ أَسْوَأَ الَّذِي
 كَانُوا يَعْمَلُونَ ذَلِكَ جَزَاءُ أَعْدَائِهِ إِنَّهُمُ الَّذِينَ كَفَرُوا فِيهَا دَارُ الْمُجَلَّدِ ﴾ (٣)
 وقال تعالى : ﴿ إِنَّ الْمُجْرِمِينَ فِي عَذَابٍ مُّتَسَاوِينَ خَالِدُونَ لَا يَخْتَلِفُ عَلَيْهِمُ
 وَهْمٌ فِيهِمْ مِّبْلَسُونَ وَمَا ظَلَمْنَاهُمْ وَلَكِن كَانُوا فِي الظُّلْمِ مُنَادِينَ يَا
 مَالِكُ لِيَقْضِ عَلَيْنَا رَبُّكَ قَالَ إِنَّكُمْ مَا كُنتُمْ ﴾ (٤) . أي لا يشون دائمون
 في العذاب كما ذكره المفسرون . وعن ابن عباس والسدي إنما يجيبهم بذلك مالك
 بعد ألف سنة . وقال تعالى : ﴿ أَصَلُّوْهَا قَاصِرُونَ أَوْ لَا تَصْبِرُوا سِوَاهُ عَلَيْكُمْ
 إِنَّمَا تُحْزَنُونَ مَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ ﴾ (٥) . وقال تعالى : ﴿ قُوا أَنفُسَكُمْ
 وَأَهْلِيكُمْ نَارًا وَقُودُهَا النَّاسُ وَالْحِجَارَةُ ﴾ (٦) . وقال تعالى : ﴿ وَلِلَّذِينَ
 كَفَرُوا بِرَبِّهِمْ عَذَابُ جَهَنَّمَ وَيَبْسُ الْمَصِيرِ إِذَا أُلْقُوا فِيهَا سَمِعُوا
 لَهَا شَيْقًا وَهِيَ تَفُورُ — إِلَى قَوْلِهِ — : فَاعْتَرَفُوا بِذُنُوبِهِمْ فَنَسَحْنَا لَعْنَتَنَا
 السَّمِيرَ ﴾ (٧) . وقال تعالى : ﴿ وَأَمَّا الْفَاسِقُونَ فَكَانُوا أَلْجَاءَ إِلَى جَهَنَّمَ
 حَطْبًا ﴾ (٨) . وقال تعالى : ﴿ إِنَّ جَهَنَّمَ كَانَتْ مِرْصَادًا لِلطَّاغِينَ مآبًا
 لَا يَبْثِرُونَ فِيهَا أَحْقَابًا لَا يَدْخُلُونَ فِيهَا بِرْدًا وَلَا شَرَابًا إِلَّا حَمِيمًا وَعَسَآءَ
 جَزَاءً وِفَاقًا إِنَّهُمْ كَانُوا لَا يَرْجُونَ حِسَابًا وَكَذَّبُوا بِآيَاتِنَا كِذِبًا وَكُلُّ شَيْءٍ
 أَحْصَيْنَاهُ كِتَابًا فَذُقُوا فَلَنُزِيدَنَّ كُفْرَهُمْ إِلَّا عَذَابًا ﴾ (٩) . لا يقال أن قوله

(٢) سورة النحل الآية : ٢٩ .

(٤) سورة الأعراف الآية : ٧٧ .

(٦) سورة التحريم الآية : ٦ .

(٨) سورة الجن الآية : ١٥ .

(١) سورة فاطر الآية : ٤٩٤ .

(٣) سورة فصلت الآية : ٢٧ .

(٥) سورة الطور الآية : ١٦ .

(٧) سورة الملك الآية : ٦-١١ .

(٩) سورة النبأ الآية : ٢١-٢٠ .

تعالى : أحقاباً يدلُّ على انتهاء مدَّة العذاب لأنَّه قد ذكر بعض المفسِّرين أنَّ الحقب ثمانون سنة من سنين الآخرة وعن بعضهم أنَّ الأحقاب ثلاثة وأربعون حقباً ، كلَّ حقب سبعون خريفاً ، كلَّ خريف سبعمائة سنة ، كلَّ سنة ثلثمائة وستون يوماً ، كلَّ يوم الف سنة ، وعن مجاهد قيل : إنَّ الحقب الواحد سبعون الف سنة كلَّ يوم من تلك السنين الف سنة مما تمدُّون ، لأنَّا نقول : إنَّ هذه الأقوال شاذة نادرة ومعارضة بأقوال أخر أصحَّ منها ، فقد ذكر كثير من المفسِّرين أنَّ المعنى أحقاباً لا انقطاع لها يعني كلما مضى حقب جاء بعده حقب آخر وقيل إنَّ المعنى لاثنين فيهما أحقاباً لا يذوقون في تلك الاحقاب برداً ولا شرباً ، ثمَّ يلبثون فيها لا يذوقون غير الحميم والنساق من أنواع العذاب فهو توقيت لأنواع العذاب لا لمسكنهم في النار . وقال في جمع البيان وروى العياشي بإسناده عن حران قال سألت أبا جعفر عليه السلام عن هذه الآية فقال : هذه في الذين يخرجون من النار ، وروي عن الاحول مثله . انتهى .

أقول : وروي علي بن ابراهيم في تفسيره مثله هذا ما حضرنا من الآيات المتعلقة بتأييد العذاب ودوامه ، وأما الآيات المتعلقة بأصل العذاب فهي كثيرة ، ولا يخفى ما في هذه الآيات من الدلالة المبرحة والمقالة النصيحة بوجه واضح قلمي وطريق يقيني لا يقبل التأويل ولو جاز تأويل مثل هذه الآيات التي هي نص في الباب ثم بطلان الكتاب والسنة والخروج عن الدين وزمرة المسلمين وكفى بذلك شناعة وأما الروايات الواردة في الباب فهي أكثر من أن تحصى ، وأوسع من أن تستقصى وقد ذكرنا جملة منها في رسالتي « تسلية القواد » و« تسلية الحزين » وقد ذكر شرطاً وافرأ منها العلامة المجلدي في مجلد المعاد من البحار ، ونحن نذكر بعضها على سبيل الإيجاز والاختصار ، ففي أمالي الصدوق بإسناده عن الباقر عليه السلام قال : إنَّ أهل النار يتماوون فيها كما تتماوى الكلاب والذئاب مما يلقون من أليم العذاب ، ما ظنك يا عمرو بقوم لا يقضى عليهم فيموتوا : ولا يخفف عنهم من عذابها ، عطاش فيها جياع ، كليله ابصارهم ، صم بكم عمي ، معودة وجوههم خاسئين فيها نادمين ،

مفتنوب عليهم فلا يرحمون من العذاب ولا يخفف عنهم ، وفي النار يسجرون ، ومن الجحيم يشربون ومن الزقوم يأكلون ، وبكلايب النار يخطمون ، وبالمنامع يضربون ، فهم في النار يسحبون على وجوههم مع الشياطين ، إن دعوا لم يستجب لهم وإن سألوا حاجة لم تقض لهم .

وفي الخصال عن الصادق عليه السلام في حديث وصف أبواب النار قال : وباب تدخل منه بنو امية الى أن قال : وهو باب الهاربة تهوي بهم سبعين خريفاً ، فكما هوى بهم سبعين خريفاً ظرت بهم فورة قذفت بهم في أعلاها سبعين خريفاً ، ثم هوى بهم كذلك سبعين خريفاً فلا يزالون هكذا أبداً خالدين مخلدين الحديث . وفي أمالي الشيخ عن علي عليه السلام في وصف النار قال : قعرها بعيد ، وحرها شديد ، وشرابها صديد ، وعقابها جديد ، ومقامها حديد ، لا يفتر عذابها ، ولا يموت ساكنها ، دار ليس فيها رحمة ، ولا يسمع لأهلها دعوة . وفي تفسير القمي عن أمير المؤمنين عليه السلام قال : وأما أهل المصيبة فخذلهم في النار وأوثق منهم الأقدام وغلّ منهم الأيدي الى الأعناق ، وألبس أجسادهم سراويل من قطران ، وقطعت لهم منها مقنعة من النار ، هم في عذاب قد اشتدّ حره ، ونار قد أظبق على أهلها فلا يفتر عنهم أبداً ولا يدخل عليهم ريح أبداً ولا ينقضي عنهم عمر العذاب أبداً شديداً ، والمذاب أبداً جديداً ، لا الدار زايلة فتفى ، ولا آجال القوم تقضى . وروى العياشي بإسناده عن أمير المؤمنين عليه السلام قال : إن أهل النار لما غلا الزقوم والضريع في بطونهم كعلى الجحيم سألوا الشراب فأثوا بشراب غساق وصديد يتجرّعه ولا يكاد يسيغه ويأتيه الموت من كل مكان وما هو بميت ومن ورائه عذاب غليظ وحيم يغلي في جهنم منذ خلقت كالمهل يشوي الوجوه بئس الشراب وساءت مرتقفا . وفي رواية اخرى عن أمير المؤمنين عليه السلام : أنه كان يبكي ويقول : وآبسد سفراء ، واقلة زاداء ، في سفر القيامة يذهبون ، وفي النار يترددون ، وبكلايب النار يتخطفون ، مرضى لا يعاد سقيمهم ، وجرحى لا يداوى جريحهم ، وأسرى لا يفك أسيرهم ، من النار يأكلون ، ومنها يفرجون ، وبين أطباقها يتقلبون ،

الحديث . وروي أن أهل النار إذا دخلوها ورأوا نكلا وأهوالها عرفوا أن أهل الجنة في ثواب عظيم ونعيم مقيم، فآملوا أن يطعموهم أو يسقوهم ليخفف عنهم بعض العذاب كما قال تعالى : ﴿ وَنادى أصحاب النار أصحاب الجنة أن أفيضوا علينا من الماء أو مما رزقكم الله ﴾ (١) قال : فيحبس الجواب عنهم أربعين سنة ثم يجيبونهم بلسان الاحتقار إن الله حرّمها على الكافرين قال : فيمرّ الخزنة بهم وهم يشاهدون ما نزل بهم من المصائب فيأملون أن يخففوا عنهم كما قال تعالى حكاية عنهم : ﴿ وقال الذين في النار لخزنة جهنم ادعوا ربكم يخفف عنا يوماً من العذاب ﴾ (٢) فيحبس الجواب عنهم أربعين سنة ثم يجيبونهم ، ﴿ قالوا فادعوا وما دعاء الكافرين إلا في ضلال ﴾ (٣) فاذا يسّوا منهم رجعوا إلى مالك مقدّمهم وآملوا منه الخلاص كما حكى الله عنهم . ﴿ وقالوا يا مالك ليقض علينا ربك ﴾ (٤) فيحبس عنهم الجواب أربعين سنة وهم في العذاب ثم يجيبهم كما حكى الله عنهم قال : إنكم ما كثون . ثم يقولون : ﴿ ربنا غلبت علينا شقوتنا وكذبنا قوماً ضالين ربنا أخرجنا منها فان عدنا فانا ظالمون ﴾ (٥) فيقفون أربعين سنة في ذل الهوان . ثم يجيبهم الله تعالى اخسثوا فيها ولا تنكلمون فمند ذك يئسسون من كل فرج وراحة وتنفق أبواب جهنم عليهم ويدوم لديهم الهلاك والشهيق والزفير والصراخ . وفي الاختصاص عن الباقر عليه السلام : في حديث طويل في وصف الكفار في عذاب النار ، قال : ثم تطبق عليهم أبوابها ثم يجعل كل رجل منهم في ثلاثة نوابيت من حديد من نار ، فلا يسمع لهم كلام أبداً إلا أن لهم فيها شهباً كشهيق البغال ، وزفيراً مثل نهيق الحمار ، وعواء كعواء الكلاب ، صمّ بكم همي فليس لهم فيها كلام ، إلا أنين ، فيطبق عليهم أبوابها ويمدد عليهم عمدتها فلا يدخل عليهم روح أبداً ولا يخرج منهم النّهم أبداً فهي عليهم موصدة ، يعني مطبقة ليس لهم من الملائكة شافعون ، ولا من أهل الجنة صديق حميم ، وينسام الربّ ويمعو ذكروهم من قلوب العباد فلا يذكرّون أبداً . وفي الصحيفة السجادية

٤٦ سورة ظفر الآية : ٤٩

٤٤ سورة الزخرف الآية ٧٧

٤١ سورة الأعراف الآية : ٤٩

٤٣ سورة ظفر الآية : ٥٠

٥٥ سورة المؤمنون الآية : ١٠٧

اللهم إني أعوذ بك من نار تفلقت بها على من عصاك ، الى قوله : ومن نار نورها
 ظلمة ، وهينها أليم ، وببيدتها قريب ، ومن نار يأكل بعضها بعضاً ، ويصون
 بعضها على بعض ، ومن نار تذر العظام رميماً ، وتسي أهلها جميعاً ، ومن نار
 لا تبتقي على من تضرع اليها ، ولا ترحم من استعطفها ، لا تقدر على التخفيف
 عن خشمع لها واستسلم اليها ، تلتقي سكانها بأحرّ ما لديها من أليم النكال ، وشديداً
 الويل ، الى آخره . وفي نهج البلاغة : واحذروا ناراً قعرها بعيد ، وحرها
 شديد ، وعذابها جديد ، دار ليس فيها رحمة ، ولا تسمع فيها دعوة ، ولا تفزع
 فيها كربة ، الى غير ذلك من الأخبار والآثار التي يفضي فيها التفصيل الى التطويل
 وروى الترمذي في تفسيره عن أبي بصير في الصحيح عن الصادق عليه السلام قال : في
 حديث إن أهل النار يعظمون النار ، وإن أهل الجنة يعظمون الجنة ، وإن جهنم
 إذا دخلوها هروا فيها مسيرة سبعين عاماً ، فإذا بلغوا أعلاها أقعوا بمقام الحديد ،
 فهذه حلهم وهو قول الله عز وجل : ﴿ كلما أرادوا أن يخرجوا منها من غم أعيدوا
 فيها وذوقوا الحريق ﴾ (١) الحديث . وعن أبي جعفر عليه السلام في بيان طبقات
 النار قال : والرابطة « الحطمة » ومنها يشور شرر كالقصر ﴿ كأنه جملة صفر ﴾ (٢)
 تدق كل من صار اليها مثل السكحل فلا يموت الروح كلما صاروا مثل السكحل عادوا
 والخامسة « الهاوية » فيها ملائكة يدعون يا مالك اغثننا فإذا أغاثهم جعل لهم آنية من صفر
 من نار فيها صديد ماء يسيل من جلودهم كأنه مهلٌ فإذا رفعوه ليشرّبوا منه تساقط
 لحم وجوههم فيها من شدة حرها وهو قول الله تعالى : ﴿ وإن يستغيثوا يغاثوا
 بماء كالمهل يشري الوجوه بئس الشراب وساءت مرتجعاً ﴾ (٣) ومن هوى فيها هوى
 سبعين عاماً في النار كلما احترق جلده بدل جلده غيره . وفيه أيضاً قال : إن جهنم
 إذا دخلوها هروا فيها مسيرة سبعين عاماً ، فإذا بلغوا أسفلها زفرت بهم جهنم فإذا
 بلغوا أعلاها أقعوا بمقام الحديد ، فهذه حلهم ، وعن الصادق عليه السلام قال :

إن في النار لناراً يتموُّ ذمها أهل النار ، وما خلقت إلا لكل متكبر جبار عنيد ،
ولكل شيطان مرید ، ولكل متكبر لا يؤمن بيوم الحساب ، ولكل ناصب لآل
محمد صلى الله عليه وآله ، وقال : إن أهون الناس عذاباً يوم القيامة لرجل في ضحضاح
من نار عليه نملان من نار وشرأ كان من نار يغلي منها دماغه كما يغلي قدر الرجل
ما يرى أن في النار أحداً أشدَّ عذاباً منه وما في النار أحد أهون عذاباً منه ،
والأخبار في ذلك كثيرة وفيما ذكرناه كفاية والله الكفيل بالهداية .

الهيئة الخامسة والتالوة

ما روينا بالأسانيد المتصلة عن رئيس الحديثين الصدوق في كتاب
التوحيد عن أبيه عن محمد بن يحيى العطار عن أحمد بن محمد بن عيسى عن محمد
ابن أبي عمير عن محمد بن حكيم قال : قلت : لأبي عبد الله عليه السلام المرفة
صنع من هي قال : من صنع الله عز وجل ليس للعباد فيها صنع .
اعلم أن الأخبار بهذا المضمون متظافرة بل كادت أن تكون متواترة ولا بأس
بالإشارة إلى جملة منها . ففي الكافي والتوحيد عن الصادق عليه السلام : إن الله
احتج على العباد بما أتاهم وعرفهم . وعنه عليه السلام المرفة من صنع الله ليس
للعباد فيها صنع . وعنه عليه السلام في قول الله عز وجل : ﴿ وما كان الله ليضل
قوماً بعد إذ هداهم حتى يُبين لهم ما يتقون ﴾ (١) قال : حتى يعرفهم ما يرضيه

وما يسخطه وقال : ﴿ فَأَلْهَمَهَا فُجُورَهَا وَتَقْوَاهَا ﴾ (١) قال : يبين لها ما تأتي وما تترك وقال : ﴿ إِنَّا هَدَيْنَاهُ السَّبِيلَ إِمَّا شَاكِرًا وَإِمَّا كَفُورًا ﴾ (٢) قال : عرفناه إما آخذ وإما تارك ، وعن قوله : ﴿ وَأَمَّا ثَمُودُ فَهَدَيْنَاهُمْ فَاسْتَحَبُّوا الْعَمَى عَلَى الْهُدَى ﴾ (٣) قال : عرفناهم فاستحبوا العمى على الهدى وهم يرفون . وفي رواية يديننا لهم وعن عبد الأعلى قال : قلت : لأبي عبد الله عليه السلام أصلحك الله هل جعل في الناس أداة ينالون بها المعرفة ؟ قال : فقال : لا ، قلت : فهل كلفوا المعرفة ؟ قال : لا ، على الله البيان لا يكلف الله نفساً إلا وسعها ولا يكلف الله نفساً إلا ما آتاها قال : وسألته عن قوله : ﴿ وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيُضِلَّ قَوْمًا بَعْدَ إِذْ هَدَاهُمْ حَتَّى يُبَيِّنَ لَهُمْ مَا يَتَّقُونَ ﴾ (٤) قال : حتى يعرفهم ما يرضيه وما يسخطه . وعن الصادق عليه السلام قال : ستة أشياء ليس للعباد فيها صنع ، المعرفة ، الجهل ، والرضا ، والغضب ، والنوم ، واليقظة . وعنه عليه السلام قال : ليس لله على خلقه أن يعرفوا والخلق على الله أن يعرفهم والله على الخلق إذا عرفهم أن يقبلوا . وسئل عليه السلام بمن لم يعرف شيئاً هل عليه شيء ؟ قال : لا . وعنه عليه السلام قال : ما حجب الله علمه عن العباد فهو موضوع عنهم وبالجملة فالأخبار بهذا المضمون كثيرة متفرقة مروية في الجوامع المظام والكتب للعترة كالكافي ، والتوحيد ، والمحسن ، وقرب الاسناد ، والخصال وغيرها وظاهر هذه الأخبار بل صريحها أن معرفة الله تعالى فطرية لا نظرية كسببية ، كما ذهب إليه جملة من محققي متأخري المتأخرين وأن العباد إنما كلفوا الاقبياد الى الحق وترك الاستكبار عن قبوله ، وأما المعارف فاتها بما يلقى الله في قلوب عباده عند اختيارهم الحق ثم يكمل ذلك يوماً فيوماً بقدر أعمالهم وطاعتهم حتى يوصلهم الى درجة اليقين ، وحسبك في ذلك ما وصل اليك من سيرة النبيين وأئمة الدين في تكميل أصحابهم فاتهم عليهم السلام ليحملوم على الاكتساب والنظر ، وتتبع كتب الفلاسفة وغيرهم ، بل إنما دعوهم أولاً إلى الاقرار بالتوحيد وسائر

(٢) سورة النحل الآية : ٣

(٤) سورة التوبة الآية : ١١٥

(١) سورة الشمس الآية : ٨

(٣) سورة فصلت الآية : ١٧

العقائد ثم تكميل النفس بالطاعات والرياضات حتى فازوا بما سفدوا به من أعالي درجات السعادات . قال الفاضل المحدث الاسترآبادي : وقد تواترت الأخبار عن أهل بيت النبوة متصلة الى النبي صلى الله عليه وآله بأن معرفة الله بضوان أنه الخالق للعالم وأن له رضىً وسخطاً وأنه لا بد من معلم من جهته تعالى ليعلم الخلق ما يرضيه وما يسخطه من الامور القطرية التي وقعت في القلوب بالهام فطري إلهي، كما قالت الحكماء : الطفل يتعلق بشدي امه بالهام فطري إلهي . وتوضيح ذلك أنه تعالى ألهمهم بتلك القضايا أي خلقها في قلوبهم وألهمهم بدلالات واضحة على تلك القضايا ، ثم أرسل إليهم الرسول وأزل عليهم الكتاب ، فأمر فيه ونهى فيه ، وبالجملة لم يتعلق بهم وجوب ولا غيره من التكاليف إلا بعد بلوغ خطاب الشارع ومعرفة الله تعالى قد حصلت لهم قبل بلوغ الخطاب بطريق الهام بمراتب ، وكل من بلغته دعوة النبي صلى الله عليه وآله يقع في قلبه من الله تعالى يقين بصدقه فأنه تواترت الأخبار عنهم عليهم السلام بأنه ما من أحد إلا وقد يرد عليه الحق حتى يصدع قلبه قبيله أو تركه ، فأول الواجبات الاقرار الساني بالشهادتين ، وكذلك تواترت الأخبار عنهم عليهم السلام بأنه على الله التعريف والبيان وعلى الخلق أن يقبلوا ما عرفهم الله تعالى وطريق التعريف والبيان، أنه تعالى أولاً يلهمهم بتلك القضايا وكذلك يلهمهم بدلالات واضحة عليها صادعة قلوبهم ثم بعد ذلك تبلغهم دعوة النبي (ص) ، والدلالات على صدقه ثم بعد ذلك يجب عليهم الاقرار بالشهادتين وبياني ما جاء به النبي صلى الله عليه وآله إجمالاً وبأن من لم يحصل في حقه هذه الامور سواء كان من أهل الفترة أو كان له مانع آخر لم يتعلق به تكليف في دار الدنيا ويتعلق به تكليف بدل ذلك يوم القيامة ﴿ ليهلك من هلك عن بينة ويحيى من حي عن بينة ﴾ (١) .

ثم أورد جملة وافرة من أخبار هذا الباب ، ومنها ما رواه الصدوق في التوحيد في جملة حديث ، وفيه أنه سئل الصادق عليه السلام عن المعرفة والمجود أما مخلوقان فكتب عليه السلام إن المعرفة من صنع الله عزوجل في القلب مخلوقة والمجود

صنع الله في القلب مخلوق وليس للعباد فيها من صنع ولهم فيها الاختيار من الاكتساب فبشهورهم للايمان اختاروا المعرفة فكانوا بذلك مؤمنين عارفين وبشهورهم للكفر اختاروا الجحود وكانوا بذلك كافرين جاحدين ضللا وذلك بتوفيق الله لهم وخدلان من خذله الله فبالاختيار والاكتساب عاقبهم الله وأثابهم ، ثم قال بعد ذكر الأخبار هنا فوائد : « الأولى » غلط المعتزلة والأشاعرة ومن يخذو حذوم من وافق المعتزلة من متأخري أصحابنا في مسألة أول الواجبات الى أن قال « الرابعة » أنه يستفاد منها أن العباد لم يكلفوا بتحصيل معرفة أصلا وأنه على الله التعريف والبيان أولا بالهام محض وثانياً برسال الرسول واتزال الكتاب واظهار المعجزة على يده عليه السلام وعليهم قبول ما عرفهم الله تعالى الخاتمة يستفاد من الحديث وعلى به الحديث الأخير أن الاذعان القلبي المتعلق بالقواعد الايمانية من الله تعالى وليس من أفعالنا الاختيارية ، وفيه وجهان : أحدهما كونه ميلا قلبيا طبيعيا يترتب على المقدمات الفاضلة على القلب من الله تعالى ، وثانيهما كونه مخلوقا لله تعالى وهو الحق وهو صريح الاحاديث ، ثم قال : وهنا إشكال كان لا يزال يخطر ببالي في أوائل سني وهو أنه كيف تقول بأن التصديقات فائضة من الله تعالى على النفوس الناطقة ومنها كاذبة ومنها كفرية وهذا إنما يتجه على رأي جمهور الأشاعرة القائلين بجواز المكس بأن يجعل الله كلما حرّمه واجبا وبالمكس للسكران للحسن والقبح الذاتيين لا على رأي محققهم ولا على رأي المعتزلة ولا على رأي أصحابنا اللهم إلا أن يقال : تواترت الأخبار عنهم عليه السلام بأن الله يحول بين المرء وبين أن يجزم جزما باطلا فبقي الاشكال في الظن الباطل ويمكن أن يقال أنه من الميول القلبية والانصاف أن الفرق بين الجزم والظن بأن الجزم من الكيفيات النفسانية الفائضة على النفوس والظن من الميول الطبيعية القلبية بميد عن الصواب ، وأقول : الأحاديث السابقة صريحة في أن التصديقات القلبية الايمانية التي يرتفع بها الشك مخلوقة لله تعالى وللهام اكتساب الأعمال ، وفي الأحاديث تصريحات بأن من جهة نهاء الله تعالى على بعض عباده أنه يسلط عليه ملكا يسدده ويبلهه الحق ، ومن جهة غضب الله تعالى على

بعض أنه يخلي بينه وبين الشيطان ليضله عن الحق ويلهيه الباطل ، وأيضاً من المعلوم أن خلق الازعان الغير المطبق للواقع قبيح لا يليق به تعالى ، فالجواب الحق عن الاشكال أن يقال ان التصديقات الصادقة فائضة على القلوب من الله تعالى بلا واسطة أو بواسطة ملك ، وهي تكون جزماً وظناً والتصديقات الكاذبة تقع في القلوب بالهام الشيطان وهي لا تتمدى الظن فلا تصل الى حد الجزم ، وقال السادسة إنه تواترت الأخبار عن الأئمة الأطهار عليهم السلام بأن طلب العلم فريضة على كل مسلم كما تواترت بأن المعرفة بوهبة غير كسبية ، وإنما عليهم اكتساب الاعمال فكيف يكون الجمع بينهما أقول : الذي استفدته من كلماتهم عليهم السلام في الجمع بينهما أن المراد بالمعرفة ما يتوقف عليه حجية الأدلة السمعية من معرفة صانع العالم وأن له رضاً وسخفاً وينبغي أن ينصب مطلقاً ليعلم الناس ما يصلحهم وما يفسدهم ، ومن معرفة النبي والمراد بالعلم الأدلة السمعية ، كما قال صلى الله عليه وآله العلم إما آية محكمة ، أو سنة متبعة ، أو فريضة عادية ، وفي قول الصادق عليه السلام للمتقدم : إن من قولنا إن الله احتج على العباد بما آتاهم وعرفهم ثم أرسل إليهم الرسول وأزل عليهم الكتاب وأمر فيه ونهى ، وفي نظائره إشارة الى ذلك ألا ترى أنه عليه السلام قدم أشياء على الأمر والنهي فتلك الأشياء كلها معارف وما يستفاد من الأمر والنهي كله هو العلم قال السابعة أن العامة قدروت عنه صلى الله عليه وآله قريباً مما تقدم فالأشاعرة منهم ذهبوا الى أن الله يخلق التوحيد والكفر والطاعة والمعصية في عباده ، ويمكن أن يتوهم متوهم أن ظاهر بعض الآيات وبعض الروايات معهم ، وليس الأمر كذلك ، بل مضاهما أن الله تعالى كلف الارواح كلهم صغيرهم وكبيرهم وكافرهم ومؤمنهم قبل تعلقهم بالابدان بثلاثة أشياء الاقرار بالربوبية والتبوة ، والولاية ، فأقر بعض بكافها ، وبعضهم ببعض ، دون بعض ، ثم كلف جمعاً منهم بعد تعلقهم بالابدان فكل يعمل في عالم الابدان على وفق ما عمل في عالم الارواح وأما أنه تعالى هو المفضل فقد تواترت الاخبار عنهم بأن الله تعالى يخرج العبد من الشقاوة الى السعادة ولا يخرجهم من السعادة الى الشقاوة فلا بد من الجمع بينهما ووجه الجمع كما

يستفاد من الاحاديث واليه ذهب ابن بابويه أن من جملة غضب الله تعالى على بعض المباد أنه إذا وقع منهم عصيان ينكت نكتة سوداء في قلبه فان تاب وأتاب يزيل الله تعالى تلك النكتة وإلا فتنتشر تلك النكتة حتى تستوعب قلبه كله فينثد لا يلتفت قلبه الى موعظة ودليل لا يقال من المعلوم أنه غير مكلف بمد ذلك لأنه إذا امتنع تأثر قلبه فيكون التكليف من قبيل التكليف بما لا يطاق لأننا نقول : من المعلوم أن انتشار تلك النكتة لا ينتهي الى حد تمذّر التأثير وما يؤثر هذا المقام ما اشتمل عليه كثير من الادعية الماثورة من أهل بيت النبوة من الاستعاذة بالله من ذنب لا يوفق صاحبه للتوبة بعده أبداً . انتهى كلامه ملخصاً ، وإنما قلناه بطوله لما فيه من التوائد وأقول هذا ما يقتضيه الاخبار المذكورة ، وأما تطبيقها على ما ذهب اليه أكثر أصحابنا والمعتزلة والأشاعرة من أن معرفته تعالى نظرية واجبة على المباد ، وأنه تعالى كالمفهم بالنظر والاستدلال فيها إلا أن الأشاعرة قالوا : يجب معرفته تعالى عقلاً بالنظر والمعرفة بمد من صنع الله بطريق المادة ، والمعتزلة ومن يحدو حدنوم قالوا يجب معرفته عقلاً بالنظر ، والمعرفة بمد من صنع المبد ولهما النظر كما أن حركة اليد تولد حركة المفتاح ثم أنهم اختلفوا في أول واجب ، فقال الأشعري : هو معرفته تعالى إذ هو أصل المعارف والمقائد الدينية وعليه يتفرع كل واجب من الواجبات الشرعية وقيل : هو النظر في معرفته تعالى لأن المعرفة تتوقف عليه وهو الحكمي عن جمهور المعتزلة وقيل : هو أول جزء منه لأن وجوب الكل يستلزم وجوب أجزائه ، فأول جزء من النظر واجب ومقدم على النظر المتقدم على المعرفة ، وقيل : هو القصد الى النظر لأن النظر فعل اختياري مسبوق بالقصد المتقدم على أول جزء من أجزاء النظر الى غير ذلك من منخرقاتهم فيحتاج تطبيق هذه الاخبار الى تكلفات ويمكن أن توجه بوجوه .

﴿ الأول ﴾ أن المراد بها العلم بوجوده سبحانه وتعالى فانه مما فطر الله المباد عليه إذا خلوا أنفسهم عن المعصية والافراض الدينية كما قال تعالى : وَلَنْ سَأَلْتُمْ مَنْ خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ لِيَقُولُنَّ اللَّهُ ﴿١﴾ وبه نسر قوله صلى الله عليه

وآله : من عرف نفسه فقد عرف ربه أي من وصل الى حد يعرف نفسه فيوقن بأن له خالفاً ليس له مثله .

﴿ الثاني ﴾ أن يراد بها كمال المعرفة فانه من قبل الله تعالى بسبب كثرة الطاعات والعبادات والرياضات .

﴿ الثالث ﴾ أن يكون المراد بها معرفة غير ما يتوقف عليه العلم بصدق الرسل فن ما سوى ذلك إنما تعرفه بما عرفنا الله على لسان أنبيائه وحججه .

﴿ الرابع ﴾ أن يكون المراد بها معرفة الاحكام الشرعية لعدم استقلال النظر فيها .

﴿ الخامس ﴾ أن يكون المراد أنها مما تحصل بتوفيقه تعالى للاكتساب ، وذهب الحكماء الى أن القوة الفاعلية للمعرفة تصورياً كان أو تصديقياً ، بديهاً كان أو نظرياً ، شرعياً كان أو غيره ، إنما يفيضه الله تعالى في الذهن بمد حصول استعداد له بسبب الاحساس أو التجربة أو النظر ، أو الفكر ، أو الاستماع من المعلم أو غير ذلك فهذه الامور معدّات والمبد كاسب .



الحديث السادس والثمانون

مارويناه بأسانيدنا المتقدمة من ابن أبي جهور في «خوالي اللآلي» قال : قال النبي صلى الله عليه وآله : كل مولود يولد على الفطرة حتى يكون أبواه يهودانه وينصرانه .

قال السيد المرتضى (رض) بعد نقل بعض التأويلات عن المخالفين، والصحيح **توضيح** في تأويله أن قوله عليه السلام يولد على الفطرة يحتمل أمرين أحدهما أن تكون الفطرة هاهنا الدين وتكون «على» معنى اللام فكأنه صلى الله عليه وآله قال كل مولود يولد للدين ومن أجل الدين لأن الله تعالى لم يخلق من يلبسه مبلغ المكلفين إلا ليمبده فينتفع بمبادئه يشهد بذلك قوله تعالى : ﴿وما خلقت الجن والانس إلا ليعبدون﴾ (١) ثم قال : وإنما سأل أن يريد بالفطرة التي هي الخلقة في اللغة الدين من حيث كان هو المقصود بها وقد يجري على الشيء اسم ماله به هذا الضرب من التعلق والاختصاص ، وعلى هذا يتأول قوله تعالى : ﴿فأقم وجهك للدين حنيفاً فطرة الله التي فطر الناس عليها﴾ (٢) أراد دين الله الذي خلق الخلق له وقوله تعالى : ﴿لا تبدل خلق الله﴾ (٣) أراد به أن ما خلق الله المبادئ له من الطاعة والعبادة ليس مما يتغير ويختلف حتى يخلق قوماً للطاعة ، وآخرين للمصيبة ، ويجوز أن يريد بذلك الأمر وإن كان ظاهره ظاهر الخبر ، فكأنه قال لا تبدلوا ما خلقكم الله له من الدين والطاعة ، بأن تمسوا وتخالقوا والوجه الآخر في تأويل قوله : على الفطرة ، أن يكون المراد به الخلقة ، وتكون لفظة على ، على ظاهرها لم ترد بها غيره ، ويكون المعنى كل مولود يولد على الخلقة الدالة على وحدانية الله وعبادته والابتنان به لانه عز وجل قد صور الخلق وخلقهم على وجه

(٢) سورة الروم الآية : ٣٠ .

(١) سورة القدر الآية : ٥٦ .

(٣) سورة الروم الآية : ٣٠ .

يقتضي النظر فيه معرفته والايمان به وإن لم ينظروا ويعرفوا ، فكأنه عليه السلام قال : كل مخلوق ومولود فهو يولد بصورته وخلقه على عبادة الله تعالى وإن عدل بعضهم فصار يهودياً أو نصرانياً ، فهذا الوجه أيضاً يحتمله قوله تعالى : ﴿ فِطْرَةَ اللَّهِ الَّتِي فَطَرَ النَّاسَ عَلَيْهَا ﴾ وإذا ثبت ما ذكرناه في معنى الفطرة ، فقوله عليه السلام حتى يكون أبواه يهودانه وينصرانه ، يحتمل وجهين أحدهما أن من كان يهودياً أو نصرانياً من خلقته لمبادتي وديني فانما جعله أبواه كذلك ، أو من جرى مجراها من أوقع له الشبهة ، وقلمه الضلال عن الدين ، وإنما خص الأبوين لأن الأولاد في الأثر ينشأون على مذاهب آبائهم ، وبألقون أديانهم ، وعلمهم ويكون الغرض بالكلام تنزيه الله تعالى عن ضلال العباد وكفرهم وأنه إنما خلقهم للإيمان فصدّم عنه آباؤهم ، أو من جرى مجراهم ، والوجه الآخر أن يكون « يهودانه وينصرانه » أي يلحقانه بأحكامها لأن أطفال أهل التمة قد ألحق بالشرع أحكامهم بأحكامهم فكأنه عليه السلام قال لا تتوهموا من حيث لحقت أحكام اليهود والنصارى أطفالهم أنهم خلقوا لدينهم بل لم يخلقوا إلا للإيمان ، والدين الصحيح ، لكن آباءهم الذين أدخلوهم في أحكامهم انتهى ملخصاً .

أقول : لا يحتاج في تأويل الخبر إلى هذه التكلمات والتأويلات ولا إشكال في ابقائه على ظاهره ، فإن الظاهر من الآيات والأخبار أن الله تعالى قرّر عقول الخلق على التوحيد ، والاقرار بالصانع في بدء الخلق عند الميثاق ، فقلوب جميع الخلق مدعنة بذلك ، وإن جحدوه مماندة بناء على ما تحقق سابقاً أن معرفته تعالى فطرية فطر قلوب الخلق عليها . وروى الصدوق في التوحيد بإسناده عن زرارة عن أبي جعفر عليه السلام قال : سألت عن قول الله عز وجل : ﴿ حنفاء لله غير مشركين به ﴾ (١) وعن الحنفية قال : هي الفطرة التي فطر الناس عليها لا تبديل لخلق الله ، قال : فطرهم على المعرفة . قال زرارة : وسألت عن قول الله عز وجل : ﴿ وإذا أخذ ربك من بني آدم من ظهورهم ذريتهم وأشهدهم على أنفسهم ألست بربكم ﴾

قالوا بلى ﴿١﴾ قال : أخرج من ظهر آدم ذريته الى يوم القيامة ، فخرجوا كالذر فمرفهم وأراهم صنمه ، ولولا ذلك لم يعرف أحد ربه ، وقال : قال رسول الله صلى الله عليه وآله : كل مولود يولد على الفطرة ، يعني على المعرفة بأن الله عز وجل خالقه وذلك قوله عز وجل : ﴿ ولئن سألتهم من خلق السماوات والأرض ليقولن الله ﴾ ﴿٢﴾ . وعن الملا عن الصادق عليه السلام قال : سألته عن قول الله عز وجل ﴿ فطرة الله التي فطر الناس عليها ﴾ ﴿٣﴾ . قال التوحيد ، وعن هشام بن سالم عن الصادق عليه السلام قال : قلت فطرة الله التي فطر الناس عليها قال : التوحيد ، وعن عبدالله بن سنان عن أبي عبدالله عليه السلام قال : سألته عن قول الله عز وجل : ﴿ فطرة الله ﴾ الآية ما تلك الفطرة ؟ قال : هي الاسلام ، فطرم الله عليها حين أخذ ميثاقهم على التوحيد فقال : ألسن بربكم ، وفيه المؤمن والكافر . وعن زرارة عن الصادق عليه السلام في قوله تعالى : ﴿ فطرة الله ﴾ الآية . قال : فطرم على التوحيد وعن الحلبي عنه عليه السلام في الآية قال : فطرم على التوحيد . وعن زرارة عنه عليه السلام في الآية قال : فطرم جميعاً على التوحيد ، وعنه عليه السلام فيها قال : التوحيد ، ومحمد رسول الله وعلي أمير المؤمنين . وعن زرارة عن الباقر عليه السلام في الآية قال : فطرم على التوحيد عند الميثاق على معرفة أنه ربهم ، قلت : وخاطبوه ، قال : فطاطأ رأسه ، ثم قال : لولا ذلك لم يعلموا من ربهم ومن رازقهم ، وعن النبي صلى الله عليه وآله قال : لا تضربوا أطفالكم على بكاهم فإن بكاهم أربعة أشهر ، أشهد أن لا إله إلا الله ، وأربعة أشهر الصلاة على النبي وآله ، وأربعة أشهر الدعاء لوالديه ، الى غير ذلك من الأخبار . وقال بعض المحققين : الحق الحقيقي بالتصديق أن التصديق بوجوده تعالى أمر فطري ولذا ترى الناس عند الوقوع في الأحوال وصعاب الأحوال ، يتكلمون بحسب الجبهة على الله ، ويتوجهون توجهاً غريزياً الى مسبب الأسباب ومسئول الامور الصعاب ، وإن لم يتفطنوا لذلك ويشهد لهذا قول الله عز وجل : ﴿ ولئن سألتهم من خلق السموات والأرض ليقولن ﴾

(١) سورة الاعراف الآية : ١٧٢ .

(٢) سورة الروم الآية ٣٠

(٣) سورة النحل الآية : ٢٥

الله (١) قل أرأيتم إن أتاكم عذاب الله أو أتتكم الساعة أغير الله تدعون إن كنتم صادقين بل إياه تدعون فيكشف ما تدعون إليه إن شاء وتنسون ما أنشركون ﴿٢﴾ . وفي تفسير مولانا العسكري عليه السلام أنه سئل مولانا الصادق عليه السلام عن الله فقال للسائل : يا عبدا لله هل ركبت سفينة قط ؟ قال بلى : قال : فهل كسرت بك حيث لا سفينة تنجيك ، ولا سباحة تنفيك ؟ قال بلى : قال : فهل تعلق قلبك هناك أن شيئاً من الأشياء قادر على أن يخلصك من ورطتك قال بلى : قال الصادق عليه السلام : فذلك الشيء هو الله القادر على الانجاء حين لا منجى ، وعلى الإغاثة حين لا منجى ، قيل وفي قوله سبحانه : « أأستبرئكم » إشارة لطيفة الى ذلك فإنه سبحانه استنهم منهم الأقرار بربوبيته لا بوجوده ، تليها على أنهم كانوا مقرين بوجوده في بداية عقولهم وفطرة نفوسهم ، وقال النبي صلى الله عليه وآله : أمرت أن أقاتل الناس حتى يقولوا لا إله إلا الله ، ولهذا أيضاً أمرت الأنبياء عليهم السلام بقتل من أنكر وجود الصانع خجأة بلا استنابة ولا عتاب ، لأنه منكر ما هو من ضروريات الامور وقال تعالى : ﴿ أفى الله شك فاطر السموات والأرض ﴾ (٣) . وقال السيد ابن طاووس في جملة وصاياه لولده : إنني وجدت كثيراً من رأيتهم وسمعت به من علماء الاسلام قد ضيقوا على الانام ما كان سهله الله جل جلاله ورسوله من معرفة مولاه وماك دنياهم وأخراهم ، فأنك نجد كتب الله عز وجل السالفة والقرآن الشريف مملوءة من التلبيحات على الدلالات على معرفة محدث الحوادث ومغير المتغيرات ومقلب الاوقات وترى علوم سيدنا خاتم الانبياء وعلوم من سلف من الانبياء على سبيل كتب الله جل جلاله المنزلة عليهم في التثنية الطيف والتشريف بالتكليف ومضى على ذلك الصدر الأول من عساء المسلمين الى أواخر من كان ظاهراً من الأئمة المعصومين عليهم السلام فأنك تجد من فسك بنبر اشكال أنك لم تخلق جسدك ولا روحك ، ولا صورتك ولا عقلك ، ولا

(١) سورة لقمان الآية : ٢٥ .

(٢) سورة الانعام الآية : ١١ .

(٣) سورة ابراهيم الآية : ١٠ .

ما خرج من اختيارك من الآمال والاحوال والآجال ، ولا خلق ذلك أبوك
ولا أمك ولا من تقلبت بينهم من الآباء والامهات ، لأنك تعلم يقيناً أنهم كانوا
عاجزين عن هذه المقامات ولو كان لهم قسرة على تلك المهمات ، ما كان قد حيل
بينهم وبين المرادات وصاروا من الاموات فلم يبق مندوحة أبداً عن واحد منزه
عن إمكان التجددات ، خلق هذه الموجودات ، وإنما نحتاج أن تعلم ما هو عليه جل
جلاله من الصفات ولأجل شهادة العقول الصريحة والافهام الصحيحة بالتصديق
بالصانع اطبقوا جميعاً على فاطر وخالق ، وإنما اختلفوا في ماهيته وحقيقة ذاته
وفي صفاته بحسب اختلاف الطرائق . انتهى كلامه رفع مقامه .

المهريت السابع والتموتون

ما روينا بالاسانيد المتقدمة عن الحميري في قرب الاسناد عن أحمد بن
البرزنجي قال : قلت للرضا عليه السلام إن رجلاً من أصحابنا سمعني وأنا أقول :
إن مروان بن عدو مثل عنه صاحب القبر ما كان عنده منه علم ، قال الرجل :
إنما عني بذلك أبا بكر وعمر ، فقال : لقد جعلها في موضع صدق ، قال جعفر
ابن محمد : إن مروان بن عدو سأل عنه محمد رسول الله ما كان عنده منه علم ، لم
يكن من الهوك الذين سُموا له وإنما كان له أمر طراً
قال أبو عبد الله وأبو جعفر وعلي بن الحسين والحسين بن علي والحسن بن علي وعلي

ابن أبي طالب «ع» والله لولا آية في كتاب الله لحمتنا كم بما يكون إلى أن تقوم الساعة
« يدعو الله ما يشاء وثبت وعنده أم الكتاب » (١)

قال العلامة انحدث المجلسي (ره) : مروان بن محمد هو الذي من خلفاء
بياتيه بني أمية ، وكانت خلافته من الامور الغربية كما يظهر من السير والمقصود
أن خلافته كانت من الامور البدائية التي لم تصل الى النبي في حياته ، فلو كان
صلى الله عليه وآله سُئل في حياته عن هذا الامر لم يكن له علم بذلك لأن مروان
لم يكن من الملوك الذين استموا للنبي فالمراد بصاحب القبر : الرسول ولما حمله السامع
على الشيخين قال عليه السلام : قد جعل الرجل هذين الرجلين في موضع صدق
وأكرهما حيث جعلهما جاهلين بهذا الامر مع أنها ليسا في معرض العلم بالامور
الغيبية حتى ينفي خصوص ذلك عنهما . هكذا حقق هذا الخبر ، وكن من الشاكرين .
أقول : ويحتمل أن يكون المراد أنه لو سُئل صلى الله عليه وآله عن سلطنة
مروان الحمار هل هو من جملة بني أمية الذين رآهم النبي صلى الله عليه وآله يتزور
على المنبر كالقردة كما أشير اليه في القرآن بقوله تعالى : ﴿ وَمَا جَعَلْنَا الرُّؤْيَا الَّتِي
أَرَيْنَاكَ إِلَّا فِتْنَةً لِلنَّاسِ ﴾ ٢٠٠ . لما كان عند رسول الله صلى الله عليه وآله منه علم
ومن سلطنته لحقارة سلطنته وورثته •

(١) سورة الرعد الآء : ٣٩ .

(٢) سورة الامراء الآء : ٦٠ .

(*) قلت هذا الاحتمال لا يستقيم لما هو معروف من أن مروان الحمار كان من
أدعي ملوكهم ، وبدهائه وخبثه استولى على الملك مع أن أباه لم يكن ملكا ولا
ولي عهد وكيفية استيلائه مشهورة في التاريخ والذي أراه في تأويل الحديث أن مروان في
الواقع لم يكن من بني أمية الذين رآهم النبي صلى الله عليه وآله يتزور على منبره
تزو القردة لأن أمه كانت أمة لابراهيم بن الاشر دحما الله وانتهبها محمد من ثقله
يوم قتله وكانت حاملا بمروان فولدته على فراشه ، ولذلك كان أهل خراسان ينادونه
عند المحاربة يا ابن الأشر فقال عدو الله ما أبالي أي القتلين غلب عليّ ونجدون قصته

وأنه لم يكن في عداد أحدٍ ، أو أنه لم يره بشخصه النبي صلى الله عليه وآله كما رأى غيره حتى يكون عنده منه علم ، والآية الأخيرة تدل على أن البداء يقع في العلوم التي تصل إلى الأئمة وقد تقدم تحقيق ذلك .

الحديث التاسع والثمانون

مارويناه بالاسانيد السابقة عن علي بن ابراهيم في تفسيره باسناده عن الباقر عليه السلام قال : نحن المثاني التي أعطها الله نبينا « ص » ونحن وجه الله نتقلب في الارض بين أظهركم ، عرفنا من عرفنا ، وجهنا من جهلنا ، من عرفنا فأمامه اليقين ، ومن جهلنا فأمامه السعير .

قوله عليه السلام : نحن المثاني إشارة الى قوله تعالى مخاطباً لنبيه صلى الله عليه وآله : ﴿ وَلَقَدْ آتَيْنَاكَ سَبْحًا مِنَ الْمَثَانِي وَالْقُرْآنَ الْعَظِيمَ ﴾ (١) والمعروف بين المفسرين أن السبع المثاني سورة الفاتحة وقيل هي السور السبع الطوال ، وقيل بمجموع القرآن ، لقسمته أسباباً ، ومن المثاني بيان لسبع وهي من التثنية ، أو التثاء ، فإن كل ذلك مثني تكرر قراءته وألفاظه وقصمه ومواعظه أو مثني بالبلاغة والأعجاز أو مثني على الله بما هو أهله

— مفصلة في شرح التهج في المجلد الثاني ص ٢١٤ وعلى هذا فنتجته عدم رؤية النبي صلى الله عليه وآله إياه ينزرو على الخبر لأنه دعوى فيهم وإنما رأى صلى الله عليه وآله الامويين وليس الخبيث هذا منهم .
(١) سورة الحجر الآية : ٨٧ .

من صفاته العظمى ، وأسمائه الحسنى : ويمكن أن يراد بالمثاني القرآن ، أو كتب الله
كلامها ، فتكون لفظة « من » للتبخيص ، وقوله : والقرآن العظيم من
عطف العام على الخاص ، أو الكل على الجزء ، إن أريد به « السبع » الآيات ،
أو السور ، وإن أريد به الأسباع فن عطف أحد الوصفين على الآخر
هذا ما يتطابق بالآية بحسب ما قاله المفسرون .

وأما على ما فسره به السلام من أن المراد بالمثاني : هم عليهم السلام فيمكن
أن يكون مأخوذاً من التثنية لكونهم عليهم السلام قرنوا بالكتاب وجمعوا ثاني
اثني بالنسبة إليه في قوله صلى الله عليه وآله : إني مخلف فيكم الثقلين : كتاب الله
وعترتي أهل بيتي ، أو لكونهم عليهم السلام قرنوا ثانياً بالنبي لأنه صلى الله
عليه وآله هو الحجة الأولى ، وهم الحجة الثانية ، لكونهم خلفاؤه وأوصياؤه
أولاً من لهم عليهم السلام جهتين : جهة روحانية متصلة بعالم القدس والعلو والارتباط
بذاته تعالى ، وجهة بشرية مرتبطة بالخلق ، أو من الثناء أي من الذين يثنون على
الله حق الثناء . هذا كله لتوجيه المثاني .

وأما بالنسبة إلى توجيهه (السبع) فيمكن من حيث أن المعصومين ما عدى النبي
أسماء سبعة ، والباقي متكرر فيكون معنى الآية ولقد أنيناك يا أحمد من النسل
سبعاً أي سبعة أسماء الذين هم فطمة وعلي ونسلها الفرر ، وفيه نوع من التقلب
أو يكون المعنى : قد أعطيناك من قريتهم عينك من الحجج سبعة أسماء فلا
تقلب .

ويحتمل أن يكون الوجه في تخصيص السبع لانتشار العلم من سبعة منهم
عليهم السلام .

ويحتمل أن يكون معنى كونهم سبعاً من المثاني سبعاً مثلاً ، أي متكررات مرتين
فيكونون أربعة عشر وهم أربعة عشر بناءً على عدم التباين المعطى والمعطى له : أو
يكون ما عدى النبي وبضميمة القرآن أربعة عشر بجمل الواو في القرآن العظيم للمبة .
ويحتمل أن يكون المراد نحن المقصودون المدوحون في السبع المثاني النبي

هي الفاحشة لأنها مشتقة على وصفهم ومدحهم ومدح طريقتهم وذم أعدائهم وطريقتهم في قوله تعالى : «اهدنا الصراط المستقيم صراط الذين أنعمت عليهم غير المغضوب عليهم ولا الضالين» .

وقوله عليه السلام : (فإمامه اليقين) ، أي الموت ، فإنه المراد بقوله تعالى : ﴿وَأَعْبُدْ رَبَّكَ حَتَّىٰ يَأْتِيَكَ الْيَقِينُ﴾ (١٦) . ويكون إشارة إلى حضورهم عليهم السلام عند الموت لدى أوليائهم وبشارتهم لهم بالجنة ووصيتهم ملك الموت بالرفق بهم كما ورد في جملة من الاخبار أو يكون المراد أن معرفته بنا تنكشف له عند الموت وتكون يقيناً ، ومعنى كونهم عليهم السلام وجه الله أنهم يتوجه بهم الى الله تعالى .

الحديث التاسع والستون

ما رويناه بالأسانيد المتقدمة عن الشيخ الصدوق في التوحيد عن أبيه عن محمد بن عبدالله بن يعقوب بن يزيد عن ابن أبي عمير عن جميل بن دراج عن زرارة عن عبدالله بن سليمان عن أبي عبدالله عليه السلام قال سمعته يقول : إن القضاء والقدر خلقان من خلق الله والله يزيد في الخلق ما يشاء .

قال المفيد (ره) القضاء على أربعة أضرب : (أحدها) الخلق و (الثاني) **ايضاح الأمر و (الثالث) الاعلام و (الرابع) القضاء بالحكم**

فأما شاهد الأول فقوله تعالى : ﴿ ففوضنا سبغ سموات ﴾ (١) .
وأما الثاني فقوله تعالى : ﴿ وقضى ربك ألا تمبدوا إلا إياه ﴾ (٢) .
وأما الثالث فقوله تعالى : ﴿ وقضينا إلى بني إسرائيل ﴾ (٣) .
وأما الرابع فقوله تعالى : ﴿ والله يقضي بالحق ﴾ (٤) يعني يفصل الحكم
بالحق بين الخلق ، وقوله تعالى : ﴿ وقضى بينهم بالحق ﴾ (٥) ، وقد قيل : إن
للقضاء معنى خابئاً وهو الفراغ من الأمر واستشهد على ذلك بقول يوسف عليه السلام
﴿ قضي الأمر الذي فيه تستفتيان ﴾ (٦) يعني فرغ منه وهذا يرجع إلى معنى الخلق .
وإذا ثبت ما ذكرناه في أوجه القضاء بطل قول الجهمية إن الله تعالى قضى
بالمصيبة على خلقه لأنه لا يخلو إما أن يكونوا يريدون به أن الله خلق المصيبان في
خلقهم فكان يجب أن يقولوا قضى في خلقهم بالمصيبان ولا يقولوا قضى عليهم لأن الخلق
فيهم لا عليهم مع أن الله تعالى قد أكذب من زعم أنه خلق المعاصي بقوله سبحانه :
﴿ الذي أحسن كل شيء خلقه ﴾ (٧) كما مر ولا وجه لقولهم قضى المعاصي على
معنى أنه أمر بها لأنه تعالى قد أكذب مدعي ذلك بقوله : ﴿ إن الله لا يأمر
بالفحشاء أتولون على الله ما لا تعلمون ﴾ (٨) ولا معنى لقول من زعم أنه قضى
بالمعاصي على معنى أنه أعلم الخلق بها إذ كان الخلق لا يعلمون أنهم في المستقبل
يطيعون أو يعصون ولا يحيطون علماً بما يكون منهم في المستقبل على التفصيل . ولا
وجه لقولهم أنه قضى بالذنوب على معنى أنه حكم بها بين المباد لأن أحكام الله تعالى
حق والمعاصي منهم ولا لذلك فائدة وهو لغو بالاتفاق فبطل قول من زعم أن الله
تعالى يقضي بالمعاصي والقبائح والوجه عندنا في القضاء والقدر بمد الذي بيئناه أن الله
تعالى في خلقه قضاءً وقدرًا وفي أفعالهم أيضاً قضاءً وقدرًا معلوماً ويكون المراد
ذلك لأنه قد قضى في أفعالهم الحسنة بالأمر بها وفي أفعالهم القبيحة بالنهي عنها وفي

(٢) سورة الإسراء الآية ٢٣ :

(٤) سورة المؤمن الآية : ٢٠

(٦) سورة يوسف الآية : ٤١

(٨) سورة الأعراف الآية : ٢٨

(١) سورة فصلت الآية : ١٢

(٣) سورة الإسراء الآية : ٤

(٥) سورة الزمر الآية ٦٩

(٧) سورة الحجدة الآية ٧٠

أنفسهم بالخلق لها وفيما فمنهم بالأيجاد له والقدرة منه سبحانه وفيما فعله إيقاعه في حقه وموضعه وفي أفعال عباده ما قضاء فيها من الأمر والنهي والثواب والعقاب لأن ذلك كله واقع موقعه وموضوع في مكانه لم يقع عبثاً ولم يوضع باطلاً فإذا قدر القضاء في أفعال الله تعالى والقدر بما شرحناه زالت الشبهة منه وثبتت الحجة به ووضح الحق فيه لندي العقول ولم يلحقه فساد ولا اختلال انتهى كلامه (ره) .

وقال الصدوق في التوحيد : تقول إن الله تبارك وتعالى قد قضى جميع أفعال العباد وقد رها وجميع ما يكون في العالم من خير وشر والقضاء قد يكون بمعنى الأعلام كما قال الله عز وجل : ﴿ وقضينا إلى بني إسرائيل في الكتاب ﴾ (١) يريد أعلنهم كما قال تعالى : ﴿ وقضينا إليه ذلك الأمر أن دابر هؤلاء مقطوع مصبحين ﴾ (٢) يريد أخبرناهم وأعلنهم فلا تنكر أن يكون الله عز وجل يقضي أعمال العباد وسائر ما يكون من خير وشر على هذا المعنى لأن الله عز وجل عالم بها أجمع ويصح أن يعلمها عباده وقد يكون القدر أيضاً في معنى الكتاب والأخبار كما قال الله عز وجل : **إلا أمراته قدرناها من الغابرين يعني كتبناها وأخبرنا .**

وقال العجاج :

واعلم بأن ذا الجلال قد قدر * في الصحف الأولى التي كان سطر
وقدر مناه كتب وقد يكون القضاء بمعنى الحكم والالزام قال الله عز وجل :
وقضى ربك ألا تعبدوا إلا إياه وبالوالدين إحساناً ﴿ (٣) يريد حكم بذلك وألزمه خلقه وقد يجوز أن يقال أن الله قضى من أعمال العباد على هذا المعنى ما قد ألزمه عباده وحكم به عليهم وهي الفرائض دون غيرها . وقد يجوز أيضاً أن يقدر الله عز وجل أعمال العباد بأن يبين مقاديرها وأحوالها من حسن وقبح وفرض وتقل وغير ذلك ويفصل على ذلك ما يعرف به هذه الأحوال لهذه الأفعال فيكون عز وجل مقدرها لها في الحقيقة وليس يقدرها ليعرف مقاديرها ولكن

٢٥ سورة الحجر الآية : ٦٦

٢٦ سورة الاسراء الآية : ٤

٢٧ سورة الاسراء الآية : ٢٤

ليبين لغيره ممن لا يعرف ذلك حال ما قدره بتقديره إياه . وهذا أظهر من أن يخفى
واين من أن يحتاج الى الاستشهاد ألا ترى أننا قد نرجع الى أهل المعرفة بالصناعات
في تقديرها لنا فلا يمنعم عليهم بمقاديرها من أن يقدروها لنا لبيدنا لنا مقاديرها
وإنما أنكرنا أن يكون الله عز وجل حكم بها على عباده ومنعمهم من الانصراف ويكون
فعلها وكو نها فاما أن يكون عز وجل خلقها خلق تقدير فلا تنكره . وسمت
بعض أهل العلم يقول : إن القضاء على عشرة أوجه :

فأول وجه منها العلم وهو قول الله عز وجل : ﴿ إِلَّا حَاجَةً فِي نَفْسٍ يَمْقُوبٍ
قَضَاهَا ﴾ (١) يعني علمها .

والثاني الأعلام وهو قوله عز وجل : ﴿ وَقَضَيْنَا إِلَىٰ بَنِي إِسْرَائِيلَ فِي الْكِتَابِ
وَقَوْلَهُ عَزَّ وَجَلَّ : ﴿ وَقَضَيْنَا إِلَيْهِ ذَلِكَ الْأَمْرَ ﴾ (٢) أي أعلمناه .
والوجه الثالث الحكم وهو قوله عز وجل : يقضي بالحق ، أي يقول
بالحق .

والوجه الرابع (*) .

والوجه الخامس الحتم وهو قوله عز وجل : فلما قضينا عليه الموت يعني
حتمنا وهو القضاء الحتم .

والوجه السادس الأمر وهو قوله عز وجل : ﴿ وَقَضَىٰ رَبُّكَ أَلَّا تَعْبُدُوا
إِلَّا إِيَّاهُ ﴾ يعني أمر ربك .

والوجه السابع الخلق وهو قوله عز وجل : ﴿ فَقَضَاهُنَّ سَبْعَ سَمَاوَاتٍ فِي
يَوْمَيْنِ ﴾ يعني خلقهن .

والوجه الثامن الفعل وهو قوله عز وجل : ﴿ فَاقْضِ مَا أَنْتَ قَاضٍ ﴾ (٣)
يعني افعل ما أنت فاعل .

(١) سورة يوسف الآية : ٦٨

(٢) سورة الحجر الآية : ٦٦

(٣) سورة طه الآية : ٧٢

(*) كذا في النسخة المنقول عنها

والوجه التاسع الاتمام وهو قوله عز وجل : فلما قضى موسى الأجل . وقوله عز وجل حكاية عن موسى : ﴿ أَيَّمَا الْأَجَلِينَ قَضَيْتَ فَلَاعْدُوَانِ عَلَيَّ ۗ وَاللَّهُ عَلَىٰ مَا نَقُولُ وَكِيلٌ ۝ (١) أَيُّ أُمَّتٍ .

والوجه العاشر الفراغ من الشيء وهو قوله عز وجل : « قضى الأمر الذي فيه تستفيان » يعني فرغ لكأمنه وقول القائل قد قضيت لك حاجتك يعني فرغت لك منها . ويجوز أن يقال أن الأشياء كلها بقضاء الله وقدره تبارك وتعالى يعني أن الله قد علمها وعلم مقاديرها وله في جميعها حكم من خير أو شر فما كان من خير فقد قضاه يعني أنه أمر به وحتمه وجعله حقا وعلم مبلغه ومقداره وما كان من شر فلم يأمر به ولم يرضه ولكن عز وجل قد قضاه وقدره بمعنى أنه علمه بمقداره ومبلغه وحكم فيه بحكمه . انتهى .

وقال الملامة (ره) في شرح التجرید يطلق القضاء على المطلق والاتمام . قال الله تعالى : « فقضاهن سبع سماوات في يومين » أي خلقهن وأتمهن وعلى الحكم والایجاب كقوله تعالى : وقضى ربك ألا تعبدوا إلا إياه ، أي أوجب وأزم وعلى الاعلام والایخبار كقوله تعالى : « وقضينا إلى بني اسرائيل في الكتاب » ، أي أعلنهم وأخبرناهم . ويطلق القدر على المطلق كقوله تعالى : وقدّر فيها أقواتها . والكتابة بقول الشاعر :

واعلم بأنّ ذا الجلال قد قدر • في الصحف الاولى التي كان سطر
والبيان كقوله تعالى : ﴿ إِلَّا أَمْرًا تَدْرَأُونَا مِنْهَا وَمِنْهَا أَلَمٌ لَّكُنَّ لَهَا كَاقْبَضٍ ۝ (٢) أَيُّ يَدْنَا
وأخبرنا بذلك .

إذا ظهر هذا فنقول للأشعري ما تعني بقولك إنه تعالى قضى أعمال المباد وقدّرهما إن أردت به المطلق والایجاد فقد بيّنا بطلانه وأن الأعمال مستندة اليه وإن عني به الازام لم يصح إلا في الواجب خاصته وإن عني به أنه تعالى بيّنها وكتبها وعلم

١٠ سورة القصص الآية : ٢٨

٢٠ سورة النمل الآية : ٥٧

أنهم سيفعلونها فهو صحيح لأنه قد كتب ذلك أجمع في اللوح المحفوظ ويدينها للملائكة وهذا المعنى الأخير هو المتمين للاجماع على وجوب الرضا بقضاء الله تعالى وقدره ولا يجوز الرضا بالكفر وغيره من القبائح ولا ينفعهم الاعتذار بوجوب الرضا به من حيث إنه فعله وعدم الرضا به من حيث الكسب لبطلان الكسب أولاً، وثانياً . نقول : إن كان كون الكفر كسباً بقضائه تعالى وقدره وجب الرضا به من حيث هو كسب وهو خلاف قولكم وإن لا يكن بقضائه وقدره بطل اسناد الكائنات بأجمعها الى القضاء والقدر . انتهى .

وعن شارح المواقف قال : إعلم أن قضاء الله عند الأشاعرة هو الإرادة الأزلية المطلقة بالأشياء على ما هي عليها فيما لا يزال ، وقدره إيجاده إياها على وجه مخصوص وتقدير متمين في ذواتها وأحوالها وأما عند الفلاسفة فالقضاء عبارة عن علمه تعالى بما ينبغي أن يكون عليه الموجود حتى يكون على أحسن النظام وأكمل الانتظام وهو المسمى عندهم بالغاية التي هي مبدأ فيضان الوجودات من حيث جملتها على أحسن الوجوه وأكملها . والقدر عبارة عن خروجها الى الوجود العيني بأسبابها على الوجه الذي تقرر في القضاء ، والمعزلة ينكرون القضاء والقدر في الأعمال الاختيارية الصادرة عن العباد وينسبون علمه تعالى بهذه الأفعال ولا يسندون وجه ذلك الى العلم بل الى اختيار العباد وقدرتهم . انتهى .

إذا عرفت هذا فلنرجع الى معنى الخبر فنقول قوله : القضاء والقدر خلقان من خلق الله .

يحتمل أن يكون بضم الخاء ، أي صفتان من صفات الله عز وجل لأنها إن كانا بمعنى العلم فهما من صفات الذات ، وإن كانا بمعنى الحكم والكتابة ونحوهما كانا من صفات الأفعال على نحو ما تقدم .

ويحتمل أن يكونا بفتح الخاء ، أي هما نوعان من خلق الأشياء وتقديرها في الألواح السماوية وله تعالى البدء فيها قبل الإيجاد فذلك قوله : ﴿ يزيد في الخلق ما يشاء ﴾ (١٥)

أو المعنى أنهما مرتبتان من مراتب خلق الأشياء وأنها تتدرج في الخلق إلى أن تظهر في الوجود المعنى والله العالم بحقيقة الحال .

الحديث الأربعون

ما رويناه عن النبي في تفسيره عن أبيه عن النضر عن الحلبي عن ابن مسكان عن أبي عبد الله (ع) في قوله تعالى : ﴿ هو الذي خلقكم من طين ثم قضى أجلا وأجل مسمى عنده ﴾ (١) قال : الاجل المقضي هو المحتوم الذي قضاه الله وحتمه والمسمى هو الذي في البداء يقدم ما يشاء ويؤخر ما يشاء ، والمحتوم ما ليس فيه تقديم ولا تأخير .

الذي يظهر من الاخبار المستفيضة التي كادت أن تبلغ التواتر أن **ايضاح** ثلاثان أجلين أجل محتوم ليس فيه زيادة ولا نقصان وأجل مطلق قابل للزيادة والنقصان والتقديم والتأخير وهذا من أنواع البداء وأقسامه ، ولولاه لما صح الدعاء بطلب ازدياد العمر واقتران طوله وقصره بأسباب معلومة وهو الظاهر من الآية حيث أن ظاهرها ثبوت أجلين ولا ينافي ذلك الآيات الأخرى كقوله تعالى : ﴿ فاذا جاء أجلهم لا يستأخرون ساعة ولا يستقدمون ﴾ (٢) . وقوله تعالى : ﴿ ما نسبق

(١) سورة الانعام الآية : ٢ .

(٢) سورة الاعراف الآية : ٢٤ .

مِنْ أُمَّةٍ أَجَلُهَا وَمَا يَسْتَأْخِرُونَ ﴿١﴾ . وقوله تعالى : ﴿وَلَوْلَا أَجَلٌ مُّسَمًّى لِّجَاءِهِمُ الْعَذَابُ ﴿٢﴾ . ونحو ذلك ، لأن المراد بها والله أعلم الأجل المحتوم وفي تفسير القمي عن أبي بصير عن أبي جعفر عليه السلام في قول الله تعالى : ﴿وَلَنْ يُؤَخِّرَ اللَّهُ نَفْسًا إِذَا جَاءَ أَجَلُهَا﴾ ﴿٣﴾ قال : إن عند الله كتباً موقوفة يقدم منها ما يشاء ويؤخر ، فإذا كان ليلة القدر أنزل فيها كل شيء إلى مثلها ، فذلك قوله لن يؤخر الله نفساً إذا جاء أجلها : إذا أنزل وكتبه كتاب السموات وهو الذي لا يؤخره .

وعن الصادق (عليه السلام) في قول الله عز وجل : ﴿نَمَّ قَضَى أَجْلاً وَأَجَلٌ مُّسَمًّى عِنْدَهُ﴾ قال : الأجل الذي غير مسمى موقوف يقدم منه ما يشاء ويؤخر منه ما يشاء . وأما الأجل المسمى : فهو الذي ينزل مما يريد أن يكون من ليلة القدر إلى مثلها من قابل فذلك قول الله : ﴿إِذَا جَاءَ أَجْلُهُمْ لَا يَسْتَأْخِرُونَ سَاعَةً وَلَا يَسْتَقْدِمُونَ﴾ .

وعن حمران عن أبي عبد الله عليه قال : المسمى ما سمي للملك الموت في تلك الليلة وهو الذي قال الله : ﴿إِذَا جَاءَ أَجْلُهُمْ لَا يَسْتَأْخِرُونَ سَاعَةً وَلَا يَسْتَقْدِمُونَ﴾ . والآخرة فيه المشية إن شاء قدمه وإن شاء أخره .

وعن العياشي في تفسيره عن حمران قال : سألت أبا عبد الله عليه السلام عن قول الله قضي أجلاً وأجل مسمى عنده قال : هما أجلان : أجل موقوف يصنع الله ما يشاء وأجل محتوم .

وعن الصادق عليه السلام في قوله عز وجل قضي أجلاً وأجل مسمى عنده قال الأجل الأول هو الذي يبيده إلى الملائكة والرسل والأنبياء ، والأجل المسمى عنده هو الذي ستره عن الخلاق . وعنه عن أبيه عليها السلام قال : قال

(١) سورة الحجر الآية : ٥٥ .

(٢) سورة التكبوت الآية : ٤٣ .

(٣) سورة الشافقون الآية : ١١ .

رسول الله صلى الله عليه وآله : إن المرء ليصل رحمه وما بقي من عمره إلا ثلاث سنين فيمدها الله إلى ثلاث وثلاثين سنة وإن المرء ليقطع رحمه وقد بقي من عمره ثلاثة وثلاثون سنة فيقصرها الله إلى ثلاث سنين أو أدنى .

إذا عرفت هذا فاعلم أنه قد اختلفت الناس في المقتول لو لم يقتل هل كان يموت في وقت القتل أم لا ؟ فأحكى عن المجترة وأبي الهذيل اللؤلؤ أنه كان يموت قطعاً وعن بعض البغداديين أنه كان يعيش قطعاً ، وكان بعض المحققين أنه كان يجوز أن يعيش وأذن يموت ثم اختلفوا فقال قوم منهم : إن كان المعلوم منه البقاء لو لم يقتل فله أجلان . وعن الجبائين وأصحابهما والحسن البصري : إن أجله هو الوقت الذي قتل فيه ليس له أجل آخر لو لم يقتل فما كان يعيش إليه ليس بأجل حقيقي له الآن بل تقديري ، واحتج الموجبون لموته بأنه لو لاه لم خلاف معلوم الله تعالى وهو محال ، واحتج للموجبون لحياته بأنه لو مات لكان الدابح غم غيره محسناً ، ولما وجب القود لأنه لم يفوت حياته ، وأجيب عن الأول بأن علم الله بموته على أي حال ممنوع على أنه يلزمهم وقوع خلاف العلم على هذا القرض على كل حال فإن من علم الله أنه سيقتل إذا مات بغير قتل كان خلاف ما علمه الله تعالى ، وأجيب عن الثاني بمنع الملازمة ، فإن الفم لو مات استحق ما لكانها عوضاً زائداً من الله تعالى فيذبح الدابح فوت تلك الاغواض الزائدة والقود من حيث مخالفة الشارع إذ قتله حرام عليه وإن علم موته ، ولهذا لو أخبر الصادق بموت زيد لم يجوز لأحد قتله .



المهريت الهادي والاربعوه

ما رويناها باسانيدنا المتقدمة عن ثقة الاسلام في الكافي عن محمد بن يحيى عن أحمد بن محمد وعدة من أصحابنا عن سهل بن زياد عن ابن محبوب عن أبي حمزة الثمالي عن الباقر (ع) قال : قال رسول الله (ص) في حبة الوداع : الا إن الروح الامين نفث في روحي أنه لا تموت نفس حتى تستكمل رزقها فاتقوا الله واجلوا في الطلب ولا يحملنكم استبطاء شيء من الرزق أن تطلبوه بشيء من معصية الله فان الله تعالى قسم الارزاق بين خلقه حلالاً ولم يقسمها حراماً فمن اتقى الله وصبر أتاه رزقه من حله ، ومن هنك حجاب ستر الله عز وجل وأخذته من غير حله قصر به من رزقه الحلال وحوسب عليه يوم القيامة .

« النفث » بالنون والثاء المثناة : النفخ . و « الروح » بالضم القلب ايضاح والمقل والمراد : ألقى في قلبي والاجمال في الطلب أن لا يكون الكد فيه فاحسباً . وقال البهائي (ره) في الاربعين الرزق عند الاشاعرة كلما انتفع به حي سواء كان بالتفذي أو بغيره مباحاً كان أو حراماً وخصه بعضهم بما يتربى به الحيوان من الأغذية والأشربة ، وعند المعتزلة هو كل ما صح انتفاع الحيوان به بالتفذي أو غيره ، وليس لأحد منعه منه ، فليس الحرام رزقاً عندهم ، وقال الاشاعرة في الرد عليهم لو لم يكن الحرام رزقاً لم يكن المتفذي به طول عمره مرزوقاً وليس كذلك لقوله تعالى : ﴿ وما من دابة في الارض إلا على الله رزقها ﴾ « ١ » وفيه نظر فان الرزق عند المعتزلة أعم من الغذاء وهم لم يشترطوا الانتفاع بالفعل ، فالتفذي طول عمره بالحرام إنما يرد عليهم لو لم ينتفع مسددة عمره بشيء انتفاعاً محلاً ولا بفرب الماء والتنفس في الهواء ، بل ولا تمكن من

الاتضاع بذلك أصلاً ، وظاهر أن هذا مما لا يوجد ، وأيضاً فلم أن يقولوا :
لومات حيوان قبل أن يتناول شيئاً حلالاً ولا محرماً يلزم أن يكون غير مرزوق
فا هو جوابكم فهو جوابنا . هذا ولا يخفى أن الاحاديث المنقولة في هذا
الباب متخالفة ، والمتميزة تمسكوا بهذا الحديث ، وهو صريح في مدعام غير
قابل للتأويل ، والاشاعة تمسكوا بما رووه عن صفوان بن أمية ، قال كذا عند
رسول الله (ص) إذ جاء عمرو بن قره ، فقال يا رسول الله إن الله كتب عليّ
العقوبة فلا أراني أرزق إلا من دني «هـ» بكفي فأذن لي في القناه من غير طحشة
فقال (ص) لا ، أذن لك ولا كرامة ولا نعمة ، أي عدو الله ، لقد رزقك الله طيباً
فاخترت ما حرّم الله عليك من رزقه مكلن ما أحلّ الله لك من حلاله . أما
إنك لو قلت بعد هذه المقالة ضربتك ضرباً وجيحاً . والمتميزة يطعنون في سند
هذا الحديث تارة ، ويأولونه على تقدير سلامته أخرى ، بأن سياق الكلام
يقضي أن يقال : فاخترت ما حرّم الله عليك من حرامه مكلن ما أحلّ الله لك
من حلاله ، وإنما قال (ص) من رزقه مكلن من حرامه فأطلق على الحرام اسم
الرزق بمعاكلة قوله : فلا أراني أرزق ، وقوله (ص) : لقد رزقك الله ، وهذا
كما يقوله من يخصّ الثناء باللسان في قوله (ص) لا أحصي ثناء عليك أنت كما أثنيت
على ، فسك إنه من باب المعاكلة لقوله : ثناء عليك ، وإن المراد: أمت كما وصفت
فسك ، والمعاكلة وإن كانت نوماً من الجواز إلا أنها من الحسنات المنوية
الكثيرة الواردة في القرآن والحديث الناشئة من نظم البلاغ وثرم ، فليس الحل
عليها بيميد ، ويزول التثافي بين الحديثين ، وتمسك المتميزة أيضاً بقوله : «وما
رزقناهم ينفقون . قال الفصح الجليل أو جعفر الطوسي في تفسيره المرسوم بالتيبان
ما حاصله : أن هذه الآية تدلّ على أن الحرام ليس رزقاً لأنه سبحانه مدحهم
بالإفاق من الرزق والإفاق من الحرام لا يوجب المدح ، وقد يقال : إن
تقديم الظرف يفيد الحصر ، وهو يقتضي كون المال المنفق على ضم بين

ما رزقه الله وما لم يرزقه وإنما المدح وإنما هو على الاتفاق بما رزقهم الله وهو الحلال لا مما سولت لهم أنفسهم من الحرام ، ولو كان كما ينفقونه رزقا من الله سبحانه لم يستقم الحصر فتأمل ، وكتب في الحاشية وجه التأمل أن التقديم لا ينحصر أن يكون للحصر فقط إذ يمكن أن يكون هيئة لسجع ، وأيضا وإنما استفيد من هذا كون الحلال رزقا لا أن الحرام ليس رزقا مع أنه من المبحوث عنه . انتهى .

وقال العلامة المجلسي في البحار بعد نقل كلام البهائي : أقول : إن كان المراد بقولهم رزقهم الله الحرام أنه خلقه ومكثهم من التصرف فيه فلا نزاع في أن الله تعالى رزقهم بهذا المعنى وإن كان المعنى أنه المؤثر في أفعالهم وتصرفاتهم في الحرام فهذا وإنما يستقيم على أصلهم الذي ثبت بطلانه ، وإن كان الرزق بمعنى التمكين وعدم المنع من التصرف فيه بوجه ، فظاهر أن الحرام ليس برزق بهذا المعنى على مذهب من المذاهب ، وإن كان المعنى أنه قدر تصرفهم فيه فهو باطل بأحد المعاني التي مضت في القضاء والقدر ، أو أنه خذلهم ولم يصرفهم جبرا عن ذلك فهذا المعنى يصدق أنه رزقهم الحرام ، وأما ظواهر الآيات والخبار الواردة في ذلك فلا يرتاب عاقل في أنها منصرفة إلى الحلال . انتهى كلامه رفع مقامه .

أقول : ومن الاخبار الواردة في أن الله قسم الارزاق من حلال مارواه المحدث الحرّ العاملي عن العياشي في تفسيره عن النبي (ص) قال : إن الله خالق خلقه وقسم لهم أرزاقهم من حلالها وعرض لهم بالحرام ، فن انتهك حراما قسم له من الحلال بقدر ما انتهك من الحرام وحوسب به .

وعن الباقر (ع) قال : ليس من نفس إلا وقد فرض الله لها رزقا حلالا يأتيها في عافية وعرض لها بالحرام من وجه آخر ، فإن هي تناولت من الحرام شيئا قاصها به من الحلال الذي فرض لها وعند الله سواهما فصل كبير .

وعن المفيد في المغنمة قال : قال الصادق (ع) : الرزق مقسوم على ضربين أحدهما واصل إلى صاحبه وإن لم يطلبه والآخر معاق بطلبه والذي قسم للعبد على كل حال آتية وإن لم يسع له والذي قسم له بالسعي فينبغي له أن يلتصق به

من وجوهه وما أحلّ الله له دون غيره فإن طلبه من جهة الحرام فوجده حسب عليه برزقه وحوسب به والأخبار في ذلك كثيرة .

الحديث الثاني والأربعون

مارويته بالاسانيد المتقدمة عن ثقة الاسلام في الكافي عن الصدقة عن سهل بن يزيد عن محمد بن أسلم عن ذكره عن أبي عبد الله (ع) قال : إن الله وكلّ بالسعر ملكا فلن ينلو من قذّة ولا يرخص من كثرة وبأسناده عن السجاد عليه السلام قال : إن الله عز وجل وكلّ ملكا بالسعر يديره بأمره .

وعن الصادق (ع) نحوه . ووجه الاشكال في هذه الاخبار أنّها بظاهرها منافية للوجدان من أنّ أفعال العباد لها مدخلة تامة في التسعيرات ولما ثبت أنّه ليسرّ على المحتكر إذا أجهف بالتمن ومن النهي عن الاحتكار ومن استحباب اقلال التمن ومواقفة لمذهب الأشاعرة القائلين لا مسرّ إلا الله بناء على أصلهم أنّه لا مؤثر في الوجود إلا الله تعالى ، ومخالفة لما عليه الامامية والمزلة من أنّ الفلاء والرخص قد يكونان بأسباب راجعة إلى الله تعالى ، وقد يكونان بأسباب ترجع الى اختيار العباد ، ويمكن التوفيق بحمل هذه الأخبار ونحوها على أنّ أكثر أسبابها راجعة الى قدرة الله تعالى ، أو أنّ الله لما لم يصرف قدرة العباد عمّا يختارونه من ذلك مع ما يحدث في نفوسهم من كثرة رغبتهم أو غنم بحسب المصالح ، فكأنهما وقعا بإرادته تعالى كما مضى في الاخبار الدالة على أنّ جميع ما يقع في الوجود بإرادة الله ومشيئته تعالى .

الهدية الثالثة والأربعون

مارويناه بالطرق السابقة عن المحقق المحدث الكشاشي : أنه روى في

تفسيره الصافي مرسلًا عن أمير المؤمنين عليه السلام أنه قال :

دواؤك فيك وما تشعر ودواؤك منك وما تبصر
وأنت الكتاب المبين الذي بأحرفه يظهر المضمّر
وتزعم أنك جرم صغير وفيك انطوى العالم الأكبر

الخطاب للإنسان كما يظهر من المقام ودوائه فيه وهو العقل ودأؤه منه وهو **بيان** الجهل ولكنه لا يبصر بالأول ولا يعبر بالثاني كما في أغلب المخلوق لأن جهلهم مركّب وإطلاق الكتاب المبين على الإنسان شائع في عرف العرب لأن الكتابة تطلق على الصناعة والإنسان من أحسن مصنوعات الله تعالى وعليه حمل ما روي عن الصادق عليه السلام قال : الصورة الإنسانية هي أكبر حجة الله على خلقه والكتاب الذي كتبه بيده وأشار عليه السلام إلى وجه المناسبة بقوله : المبين الذي بأحرفه يظهر المضمّر، فإنّ الكتاب لما كان مبيّنًا للناس معالم دينهم وشرايع أحكامهم وسائر معارفهم وعقائدهم فكذا الإنسان الكامل بل هو كتاب الله الناطق وكما أنّ الكتاب بحروفه يظهر مضمّره وخفيه فكذا الإنسان يعبر عما في ضميره بالحروف والكلمات . وأما أنّ العالم الأكبر قد انطوى فيه فلا يخفى أنّ الإنسان عالم صغير مختصر من العالم الكبير وفيه نظير جميع ما في العالم الكبير . فالأعضاء الظاهرة في العالم الأصغر وهي الرأس واليد والبطن والرجل والرجلان بمنزلة الأقاليم السبعة ، والأعضاء الباطنة وهي الرية والماغ والكلية والقلب والمرئ والكبد والطحال بمنزلة السلوات السبع والروح الحيواني بمنزلة الكرسي ونظير ذلك الثوابت والروح النفساني بمنزلة العرش ونظير ذلك

فلك الأفلاك والقوى والمشاعر ، والحواس في العالم الأصغر بمنزلة الملائكة والعقول والنفوس في العالم الأكبر والعقل خليفة الله في العالم الأصغر كما أن الانسان خليفة الله في العالم الأكبر ، والأعضاء مادامت نافذة للنشوء وانموّ فهي بمنزلة الماء فلما شرعت في النشوء والنماء فهي بمنزلة النبات فلما صارت قابلة للحس والحركة الارادية فهي بمنزلة الحيوان ، وكما أن في العالم الأكبر آدم وحواء وابليس ، كذلك في العالم الأصغر ، فالمقل بمنزلة آدم في العالم الأصغر والجسم بمنزلة حواء ، والوهم بمنزلة ابليس ، والشهوة بمنزلة الطاووس ، والغضب بمنزلة الحية ، والتدب بمنزلة الشجرة المنهي عنها ، والأخلاق الحسنة بمنزلة الجنة ، والأخلاق الرديئة بمنزلة النار ولا اعتبار بالصفة فالكلب ليس خسيماً مطروداً بحسب الصورة وإنما هو خسيس مطرود بحسب صفة الايذاء وكذلك الخنزير إنما هو مطرود بسبب الحرص والشره وكذلك الشيطان مطرود بحسب الافساد والاغواء وكذلك الملك محمود بصفة الاطاعة والالتقياد له والانسان مع صفة الايذاء كلب ومع صفة الحرص والشره خنزير ومع صفة الافساد والاغواء شيطان ، ومع صفة الاطاعة والالتقياد ملك وكما أن الانسان في العالم الأكبر يتلذذ بالمطاعم والشارب والملابس والناكح والراكب ونحوها . كذلك العقل الذي هو خليفة الله في العالم الأصغر يتلذذ بالملاذ الروحانية من المعارف الحقة والعلوم الدينية والعالم اليقينية والادراكات العقلية والافكار الدمعية ويتلذذ بمكنونات الدقائق ويتزّه بجدايق الكتب وبساتين الأسفار وانمار النكات اللطيفة وأزهار الأشعار الشريفة وأمثال ذلك فالهدائق والبساتين ونحوها تنموّ على أنواع منها ما يتصف بالوجود الخارجي ومنها ما يتصف بالوجود الذهني، ومنها بالوجود العقلي ، ومنها بالوجود الحطبي وهذا هو الموجود في الكتب والصحف والفراطيس التي هي جنات أولي الابواب كما يشاهد من عرايس التنفيس الموردة الحدود وأيضاً البدن ، بمنزلة المكان المظلم والروح بمنزلة الضوء ، والحرارة الغريزية بمنزلة شحنة السراج ، والرطوبة الغريزية بمنزلة الزيت غيرة البدن بالروح ، فإذا أشرفت فانك حي ، وإذا اظلمت فانك ميت . وأيضاً فالمقل أو النفس كالمسلطان وهو أي الانسان خليفة الرحمن ، والأعضاء كالسبلدان ،

والحواس كالأعوان ، والصور والأذهان كالمال ، والحزبان والجوارح والأركان كالخدم والعمال ، وبقاء سلطنة هذا الملك بصلاح رعيته واستقرار ملكه بانتظام امور مملكته وبالصحة يفتنظم أمر عالم الأجسام وبالمرض يختل هذا النسق والانتظام ، والعلم المتكفّل بذلك علم الطب الباحث عن أحوال بدن الانسان ، وكذلك بصحة النفس وبتأتمها للعقل يفتنظم أمر عالم العقول والأرواح وفسادها يفسد .

الحديث الرابع والأربعون

ما رويناہ بالامانید السابقة عن الصدوق في العلل عن أحمد بن محمد عن أبيه عن محمد بن أحمد عن إبراهيم بن اسحق عن محمد بن سليمان الديلمي عن أبيه رفع الحديث الى الصادق عليه السلام قال : يقول ولد الزنا : يارب ما ذنبي فما كان لي في أمري صنع قال : فيناديه مناد فيقول : أنت شر الثلاثة أذنب والهاك فنبت عليها وأنت رجس ولا يدخل الجنة إلا طاهر .

هذا الخبر بظاهره لا يوافق قانون العدل وما عليه المدلية من أن ولد الزنا بيان كسائر الناس مكاف بأصول الدين وفروعه ويحرم عليه أحكام المسلمين مع اظهار الاسلام ويتاب على الطاعات ويماقب على المعاصي خلافاً للنسب عن الصدوق والمرتضى وابن ادریس من القول بكفره وإن لم يظهره وهذا لا يوافق قانون العدل فانه إن كان مختاراً في فعله ، فإذا فرض منه الطاعة والمعبادة كان مستحقاً لثواب وإن لم يكن مختاراً في فعله كان عذابه جوراً وظلماً والله ليس بظلام للعبيد . مع أنه قد

روى ثقة الاسلام في الكافي عن الحسين بن محمد عن المعلى عن الوشا عن أبان عن ابن أبي يعفور قال : قال أبو عبد الله عليه السلام : إن ولد الزنا يستلم إن عمل خيراً جزى به وإن عمل شراً جزى به فانه صريح في المطلوب موافق لقانون العدل ، وبالجملة فظاهر الخبر المذكور مخالف للأدلة العقلية والنقلية من الكتاب والسنة فيجب تأويله ويمكن توجيهه بوجوه .

﴿ الأول ﴾ انه محمول على الغالب فانه لما كان الغالب في ولد الزنا أن يفعل باختياره المعاصي وما يفضي به الى السكفر فلذا حكم عليه بذلك وأنه لا يدخل الجنة وأما ظاهراً فلا يحكم بكفره إلا بعد ظهور ذلك منه .

﴿ الثاني ﴾ أن يحمل الخبر على أن ولد الزنا لا يدخل الجنة كما رواه البرقي في المحاسن عن سدير قال : قال أبو جعفر عليه السلام : من طهرت ولادته دخل الجنة وعن عبد الله بن سنان عن أبي عبد الله عليه السلام قال : إن الله عز وجل خلق الجنة طاهرة مطهرة فلا يدخلها إلا من طابت ولادته الى غير ذلك من الأخبار وحينئذ ، فنقول : إن الله سبحانه وتعالى لا يجب عليه إدخال أحد الجنة بل غاية ما يجب عليه بعد أن تصدر منهم الطاعات أن يثيبهم وليس يجب عليه أن تكون آفاتهم في الجنة بل يجعل لولد الزنا مكاناً في الاعراف أو في غيره يليق بحاله وهذا ليس بظلم ولا جور تعالى الله عن ذلك ولا ينافي ذلك رواية الكافي إذ ليس فيه تصريح بأن ثوابه يكون في الجنة . وأما العمومات الدالة على أن من يؤمن بالله ويمثل صالحاً يدخل الجنة فهي مخصصة بالأخبار الدالة على أن ولد الزنا ونحوه لا يدخلونها .

﴿ الثالث ﴾ أن نقول بعد تسليم أن الله يدخله النار وإن عمل صالحاً يمكن تطبيقه على قانون العدل بأن نقول إن النار لا تؤذي بل يكون له فيها نعيم كما فعل الله ذلك بالنسبة الى جماعة من الكفار كحاتم وغيره ودلت عليه الاخبار . وربما يستأنس لهذا بما رواه البرقي في المحاسن عن أبيه عن التضرع عن يحيى الحلبي عن أيوب بن الحر عن أبي بكر قال : كنا عنده ومعنا عبد الله بن عجلان فقال عبد الله بن عجلان : معنا رجل يعرف ما نعرف ويقال أنه ولد الزنا فقال ما تقول : فقلت : إن ذلك ليقال

فقال : إن كان ذلك كذلك بني له بيت في النار من صدر بردة عنه وهج جهنم ويؤتى برزقه ولعل معنى صدر جهنم أعلاها أي يبني له بيت في صدرها وأعلاها أو أنه تصحيف صبر بالتحريك وهو الجماد والله العالم بحقيقة الحال .

الحديث الخامس والأربعون

مارويناه عن الصدوق في الخصال عن أبيه عن محمد الطار عن الأشعري عن علي بن اسماعيل عن حماد بن حريز عن زرارة عن أبي جعفر عليه السلام قال : إذا كان يوم القيامة احتج الله عز وجل على خمسة على الطفل والذي مات بين النبيين صلوات الله عليهم والذي أدرك النبي وهو لا يعقل والأبلى والمجنون الذي لا يعقل والاعم والأبكم فكل واحد منهم يحتاج على الله عز وجل قال : فيبث الله اليهم رسولا فيوجه لهم نارا فيقول لهم : ربكم يأمركم أن تتبوا فيها فن وثب فيها كانت عليه بردا وسلاما ومن عصى سبق الى النار .

قال الصدوق : إن قوما من أصحاب الكلام ينكرون ذلك ويقولون إنه لا يجوز أن يكون في دار الجزاء تكليف ودار الجزاء للمؤمنين إنما هي الجنة ودار الجزاء للكافرين إنما هي النار وإنما يكون هذا التكليف من الله عز وجل في غير الجنة والنار فلا يجوز أن يكون كآفهم في دار الجزاء ، ثم يصيرهم الى الدار التي يستحقونها بطاعتهم وممصيبتهم ، فلا وجه لانكار ذلك ولا قوة إلا بالله .

أقول لا خلاف بين أصحابنا في أن أطفال المؤمنين يدخلون الجنة بلا تكليف ويدل عليه مضافا الى المتعل ظاهر قوله تعالى : ﴿ وَالَّذِينَ آمَنُوا وَاتَّبَعَتْهُمْ ذُرِّيَّتُهُمْ ﴾

بإيمان ألحقنا بهم ذريتهم وما آلتناهم من عملهم من شيء ﴿١﴾ وفي تفسير
 القمي عن الصادق (ع) قال : إن أطفال شيمتنامن المؤمنين تربيهم طلمة ، وقوله تعالى
 ألحقنا بهم ذريتهم قال : يهدون إلى آباءهم يوم القيامة ، وفي الكافي والتوحيد عن
 الصادق (ع) في هذه الآية قال : قصرت الأبناء عن عمل الآباء فلحقوا الأبناء
 بالآباء لتقرّ بذلك أعينهم ، وفي الفقيه عن الحلبي في الصحيح أو الحسن عن الصادق
 عليه السلام قال : إن الله تبارك وتعالى يدفع إلى إبراهيم وسارة أطفال المؤمنين
 يفتنونهم بشجرة في الجنة لها أخلاف كأخلاف البقر في قصر من الدر فاذا كان
 يوم القيامة ألبسوا وطيّبوا واهدوا إلى آباءهم فهم ملوك في الجنة مع آباءهم وهو
 قوله تعالى : « وَالَّذِينَ آمَنُوا وَاتَّبَعَتْهُمْ ذُرِّيَّتُهُمْ بِإِيمَانٍ أَلْحَقْنَا بِهِمْ ذُرِّيَّتَهُمْ »
 ولا ينافي هذا الخبر ما تقدم من تربية طلمة (ع) إتماماً لامكان الجمع بسبب
 اختلاف مراتبهم فبعضهم تربيته طلمة وبعضهم سارة أو أن طلمة تربيهم أولاً ثم
 تدفمهم إليها أو بالعكس ، وأما أطفال الكفار والمشركين فالمشهور بين أصحابنا
 المتكلمين أنهم لا يدخلون النار ، فهم إما يدخلون الجنة أو يسكنون الاعراف
 وذهب جماعة من المحدثين أنهم يكافون في القيامة بتأجيل نار فن أطلع دخل الجنة
 ومن خالف دخل النار ، وذهب جماعة من حشوية العامة أنهم يمدّون كأبائهم ،
 ويلزم الاشاعة تجوز ذلك واحتجوا بوجوه :

﴿ الأول ﴾ قول نوح (ع) ولا يلدوا إلا فاجراً كفاراً ، والجواب أنه
 مجاز والتقدير أنهم يصيرون كذلك .

﴿ الثاني ﴾ قالوا إنا نستخدمه لأجل كفر أبيه فقد فعلنا فيه الماء وعقوبة
 فلا يكون قبيحاً وأجيب بأن الخدمة ليست عقوبة للطفل ، وليس كل ألم عقوبة
 فإنّ القصد والحجامة ألمان وليسنا عقوبة نعم استخدامه عقوبة لأبويه وامتحان
 له يعرض عليه كما يعرض على أمراضه .

﴿ الثالث ﴾ قالوا : إن حكم الطفل يتبع حكم أبيه في الدفن ومنع التوارث

والصلاة عليه ومنع التزويج ، والجواب أن المنكر عقابه لأجل جرم أبيه ، وليس بمنكر أن يلبس حكم أبيه في بعض الاشياء إذا لم يحصل له بها ألم وعقوبة ولا ألم له في منحه من الدفن والنوارث ، وترك الصلاة عليه ، وقد اختلفت الاخبار في حلم ، فروى الصدوق في النقيه عن وهب بن وهب عن صفوان عن جعفر بن محمد (ع) عن أبيه (ع) قال : قال علي : أولاد المشركين مع آبائهم في النار وأولاد المؤمنين مع آبائهم في الجنة ، وعن عبد الله بن سنان قال : سألت أبا عبد الله عليه السلام عن أولاد المشركين يموتون قبل أن يبلغوا الحنث قال : كفار والله أعلم بما كانوا عاملين يدخلون مداخل آبائهم ، وفي الكافي عن زرارة قال : سألت أبا جعفر عن الولدان فقال سئل رسول الله عن الولدان الأطفال فقال (ص) : والله أعلم بما كانوا عاملين ، وعن زرارة قال : قلت لأبي عبد الله (ع) : ما تقول في الأطفال الذين ماتوا قبل أن يبلغوا ، فقال سئل عنهم رسول الله (ص) ، فقال صلى الله عليه وآله : والله أعلم بما كانوا عاملين . ثم أقبل عليّ فقال : يا زرارة هل تدري ما عني بذلك رسول الله قال : قلت : لا . فقال : إنما عني كفوا عنهم ولا تقولوا فيهم شيئاً وردوا عليهم إلى الله . وعن هشام عن أبي عبد الله (ع) أنه سئل عمّن مات في الفترة وعمّن لم يدرك الحنث والموت ، فقال : يحتج الله عليهم يؤجج لهم ناراً فيقول لهم : ادخلوها ، فن دخلها كانت عليه برداً وسلاماً ومن أبي قال الله تبارك وتعالى هذا قد أمرتكم فمصيتموني ، والحق الحقيق في الجمع بين هذه الاخبار على وجهها يليق أن الاخبار الدالة على أنهم يعذبون ويطبقون بأبائهم اما محمولة على التقية لما عرفت أو محمولة على أنه سبق في علم الله تعالى أنهم يختارون المصيان حينئذ فحكم عليهم بالنار ، ويشهد له ما رواه في الكافي عن سهل عن غير واحد رفته أنه سئل عن الاطفال فقال : اذا كان يوم القيامة جمعهم الله واجج لهم ناراً وأمرهم أن يلجحوا أنفسهم فيها ، فن كان في علم

الله عز وجل انه سميدرى نفسه فيها وكانت عليه برهأ وسلاماً ، ومن كان في علمه انه شقي امتنع فيامر الله تعالى بهم الى النار فيقولون : يا ربنا تأمر بنا الى النار ولم يجر علينا القلم فيقول الجبار قد أمرنكم مشافهة فلم تطيعوني فكيف لو أرسلت رسلي بالنيب اليكم ، ويمكن أن يحمل قوله (ح) كفاراً على أنه مجري عليهم في الدنيا أحكام الكفار بالتبعية في النجاسة وعدم التفسير والتكفين والصلوات والتوارث وغير ذلك ، وتخص الأخبار الدالة على دخولهم النار ومداخل آباءهم بمن لم يدخل منهم دار التكليف ؛ هذا وأما الاخبار الدالة على تكليف الأطفال في القيامة مطلقاً فهي مقيدة بالأخبار الدالة على انتفاء ذلك عن أطفال المؤمنين ولا يمد في القول بذلك وإن ذهب جملة من الاصحاب أنهم لا يدخلون النار مطلقاً عملاً بظاهر هذه الأخبار والله العالم بحقيقة حقائق الاحوال .



الحديث السادس والاربعون

مارويناه بالاسانيد المتقدمة عن الصدوق في التوحيد والخصال عن المطار عن سعد عن ابن يزيد عن حماد عن حريز عن أبي عبد الله (ع) قال : قال رسول الله (ص) رفع عن أمتي تسعة أشياء : الخطاء والنسيان وما أكرهوا عليه وما لا يطون وما لا يطيقون وما اضطروا اليه والحسد والطيرة والتفكر في الوسوسة في الخلق ما لم ينطق بشقة

المراد بالرفع بي أكثر هذه الامور رفع المؤاخذة والمعقاب ، وفي تحقيق بعضها رفع التأثير كما في الطيرة على احتمال ، وفي بعضها عدم التكليف كالرفع عما لم يعلم ، وقد يقال أنه بدل على جواز استعمال المشترك في أكثر من معنى واحداً أنه يمكن تقدير فعل لكل نوع من الأنواع كما قيل في قوله تعالى : ﴿ إِنَّ اللَّهَ وَمَلَائِكَتَهُ يُصَنُّونَ عَلَى النَّبِيِّ ﴾ . وقوله تعالى : ﴿ وَتِلْكَ آيَاتُ الَّذِينَ يُسْجِدُونَ مِنَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ سُجَّادًا وَسُجَّادًا وَظَالِمًا ﴾ . وبقية الاشكال في أن ظاهر هذا الحديث الشريف اختصاص رفع كل من هذه الاشياء بهذه الأمة مع أن رفع الخطأ والنسيان وما استكرهه عليه ونحو ذلك مما لا يجوز العقل المؤاخذة عليه فلا اختصاص له بهذه الأمة ، ويمكن أن يقال أن المراد اختصاص هذه الأمة برفع المجموع فلا يناهي اشتراك البعض أو أن سائر الأمم كانوا يؤاخذون بالخطأ والنسيان إذا كان مبادئها باختيارهم وكان يلزمهم تحمل المشاق العظيمة فيما أكرهوا عليه وقد وسع الله على هذه الأمة بتوسيع دائرة التقية ، وكذا بالنسبة الى ما لا يطاق كما في بعض الأخبار أن بني اسرائيل كان تكليفهم إذا أصابهم بول أن يقرضوا لحومهم بالمقاريض ، ولنتكلم على هذه الافراد في مقامات :

المقام الأول في الخطأ والنسيان يقال : أخطأ فلان إذا فاتته الصواب ، ولا كلام في رفع المؤاخذة عليهما في الجملة ، وفي الكتاب الكريم : ربنا لا تؤاخذنا إن نسينا أو أخطأنا ﴿١﴾ . وفيه : ﴿ وليس عليكم جناح فيما أخطأتم به ولكن ما تعمدت قلوبكم ﴾ ﴿٢﴾ . وبمومه أيضاً يدل على عدم مؤاخذة المجتهد إذا أخطأ في الحكم بعد الأخذ من الأدلة الشرعية الظاهرة ، وقد بسطنا الكلام في ذلك في مقدمة المفاتيح ، وفي منية المحصلين وأما قوله تعالى : ﴿ لا يأكله إلا الخاطئون ﴾ فقد قيل انه مأخوذ من خطأ الرجل خطأ من باب علم أخطأ بالذنب متممداً يقال إن بعض الأحكام مترتبة على الخطأ والنسيان كما في خطأ الطبيب والخطان وقتل الخطأ ، وكذا في النسيان بالنسبة الى من ترك ركناً من الصلوات فإن الأولين ضامنان وعلى الثالث الدية والسكفارة ، وعلى الرابع الأعادة لأننا نقول : ترتب بعض الأحكام على الخطأ والنسيان لا ينافي عدم المؤاخذة والعقاب عليهما لا يقال إن ظاهر الآية الأولى جواز المؤاخذة عليهما بحيث سأل عدم المؤاخذة لأننا نقول إن السؤال والدعاء قد يكون طلباً للواقع والترض منه بسط الكلام مع المحبوب وغرض الاحتياج اليه كما قال ابراهيم واسماعيل ربنا تقبل منا ومن المعلوم أنها لن يفعلنا غير المقبول .

المقام الثاني في الاكراه والسكره بالفتح المشقة وبالضم القهر ، وقيل بالفتح الاكراه وبالضم المشقة ، وأكراهته على الامر إكراهاً : حملته عليه كرهاً ولا خلاف في رفع المؤاخذة عليه في الجملة وبدل عليه قوله تعالى : ﴿ إلا من أكره وقلبه مطمئن بالإيمان ﴾ ﴿٣﴾ . وروي أنها نزلت في عمار بن ياسر (ره) حين جاء الى رسول الله (ص) وهو يبكي فقال (ص) له ما وراءك فقال يا رسول الله ما تركت حتى نلت منك وذكرت آهتهم بخير يعني المشركين فجعل رسول الله يمسح عينيه ويقول : إن عادوا لك فمد لهم بما قلت ، وروي العامة والخاصة أن قريشاً

(٢) سورة الاحزاب الآية : ٥٥ .

(١) سورة البقرة الآية : ٢٨٦ .

(٣) سورة النحل الآية : ١٠٦ .

أكرهوا عماراً وأبويه ياسراً وسميته على الارتداد فلم يقبله أبواه فقتلوهما وأعطاهم
عمار بلسانه ما أرادوا مكرهاً ، فقيل يا رسول الله : إن عماراً كفر ، فقال
صلى الله عليه وآله : كلا إن عماراً ملؤا إيماناً من قرنه الى قدميه ، واختلط
الايقان بلحمه ودمه ، فأتى رسول الله (ص) عمار وهو يبكي ، فجعل رسول الله
يمسح بعينه وقال : ما لك إن عادوا فمد لهم بما قلت بدل على ذلك أيضاً قوله
تعالى : ﴿ لَا يَكْفُرُ اللَّهُ تَفْساً إِلَّا وُسْمَهَا ﴾ «١» . وقوله تعالى : ﴿ فَاتَّقُوا
اللَّهَ مَا اسْتَقَطْتُمْ ﴾ «٢» . وقوله تعالى : ﴿ وَمَا جَعَلَ عَلَيْكُمْ فِي الدِّينِ
مِنْ حَرَجٍ ﴾ «٣» . وقوله تعالى : ﴿ لَا يَتَّخِذُ الْمُؤْمِنُونَ الْكَافِرِينَ أَوْلِيَاءَ
مِنْ دُونِ الْمُؤْمِنِينَ وَمَنْ يَفْعَلْ ذَلِكَ فَلَيْسَ مِنَ اللَّهِ فِي شَيْءٍ إِلَّا أَنْ تَتَّقُوا
مِنْهُمْ تَقَاتاً ﴾ «٤» . وقوله تعالى : ﴿ وَلَا تَقْلُوبُوا بِيَدَيْكُمْ إِلَى التَّهْلُكَةِ ﴾ «٥» .
وبدل على ذلك اجماع الامامية وسيرة الأئمة والأخبار المتواترة والمخالفون ظنوا
بأفضلية تركها اعزازاً للدين والآيات حجة عليهم ، والأخبار من طرفنا متواترة
ومنها ما استفاض من قولهم (ع) : من لا تقيته له لا دين له ، وبعض الاصحاب
قسم التقيته إلى ثلاثة أقسام :

﴿ الاول ﴾ حرام وهو في الدماء لما روي أنه لا تقيته في الدماء ، ولأن
التقية إنما وجبت حجة الدم ، فلا تكون سبباً لباحته .

﴿ الثاني ﴾ مباح وهو اظهار كلمة الكفر ظناً الأخبار فيها متعارضة والجمع
بينها يقتضى القول بالاباحة وله شواهد من الأخبار قاتم (ع) صواباً فعل من
أظهر وفعل من لم يظهر الكفر وقتل سبباً خير عمار .

﴿ الثالث ﴾ الوجوب وهو فيما عدى هذين القسمين ، وزاد الشهيد (ره)
قسماً مكروهاً وهو التقيته في المستحب حيث لا ضرر طاجلاً ولا أجلاً وكان يخاف

- (١) سورة البقرة الآية : ٢٨٦ . (٢) سورة التناين الآية : ١٦ .
(٣) سورة الحج الآية : ٧٨ . (٤) سورة آل عمران الآية : ٢٨ .
(٥) سورة البقرة الآية : ١٩٥ .

منه الالتباس على عوام الناس والحرام التقية حيث يؤمن الضرر عاجلاً وآجلاً ولا يخاف منه الالتباس على عوام المذهب ولا يخفى مانع ، وقد استقصينا الكلام في التقية وأحكامها بما لا مزيد عليه في شرح ديباجة المفاتيح .

المقام الثالث في الرفع عما لم يعلم حكمه وهذا الفرد أيضاً يرجع الى رفع المؤاخذه وهو قد يكون في الموضوع كالصنوات في الثوب والمكان المفصوين والثوب التجسس والسجود على الموضع التجسس وقد يكون في الحكم كما في كثير من الأحكام وقد اختلف أصعبنا في معذورية الجاهل وعدمها فلهشهور بينهم أنه غير معذور مطلقاً إلا فيما ظم الدليل على معذورته فيه كما في الجهر والاختفات والقصر والانتام ونحوها وقرعوا على ذلك بطلان عبادة الجاهل الذي ليس بمجتهد ولا مقلد إذ يجب عليه معرفة واجبات الصلوات على أحد الوجبين الاجتهاد أو التقليد . وذهب جماعة من متأخري المتأخرين كالمولوي المقدس الأردبيلي ، وصاحبي المدارك والمفاتيح ، والمحدث الاسترآبادي والمحدث الشريف الجزائري الى معذورته مطلقاً إلا في مواضع مخصوصة دل الدليل على عدم معذورته فيها ثم ظاهر كلامهم أنه معذور فيما إذا طابق فعله الواقع وظاهر كلام المحدث الشريف أنه معذور مطلقاً وإن لم يطابق فعله الواقع ، ويدل على القول المشهور الاوامر الواردة في الكتاب والسنة بوجوب طلب العلم وما روي عنهم عليهم السلام بطرق مستفيضة أن طلب العلم فريضة على كل مسلم ، وقولهم ع طلب العلم فريضة من فرائض الله وهي كثيرة سرورية في الكافي والتهذيب والبصائر والأمال وغيرها فلا أقل من حملها على القدر الضروري من معرفة الله وصفاته والعبادات الواجبة وشرائها من المناهي والمحرمات ولو بالأخذ عن التقيه ، وعن أبي الحسن (ع) انه سئل هل يسع الناس ترك المسألة مما يحتاجون اليه ، فقال لا . وفي الصحيح عن زرارة ومحمد بن مسلم وبريد قالوا قال أبو عبد الله لحران بن اعين في شيء سأله إنما يهلك الناس لأنهم لا يسألون ، وعن مؤمن الطاق عن أبي عبد الله (ع) قال : لا يسع الناس حتى يسألوا ويتفقهوا ويعرفوا إمامهم ويسمعهم أن يأخذوا بما يقول وإن كان تقية ، وعن الصادق (ع) قال : أف رجل لا يفرغ نفسه في كل جمعة لأمر دينه فيتجاهده ويسأل عن دينه الى غير ذلك من

الاخبار ولو كان الجاهل معنوراً مطلقاً لصح جميع ما أتى به من العبادات وحينئذ فيسمه ترك انسأله والاخبار بخلافه فان المراد من قولهم : لا يسع الناس ترك المسأله أنه لا تصح أعمالهم إلا اذا كانت عن معرفة وتفقه وسؤال وغص ، وعنه عليه السلام قال : وددت أن أصحابي ضربت رؤسهم بالسياط حتى يتفقهوا .

وعن الصادق (ع) : — وقد سُئِلَ عن قوله تعالى : ﴿ قُلْ فَلِلَّهِ الْحُجَّةُ الْبَالِغَةُ ١ ﴾ — فقال عليه السلام : إن الله تعالى يقول للعبد يوم القيامة : أكنت عالماً ؟ فإن قال : نعم قال له : أفلا عملت بما علمت وإن قال : كنت جاهلاً قال له : أفلا تعلمت حتى تعمل فيخصمه فذلك الحجة البالغة .

وعنه عليه السلام قال : اغد عالماً أو متعلماً ، أو أحب أهل العلم ولا تكن رابعاً فهلك بينهم .

وعنه عليه السلام : العامل على غير بصيرة كالسائر على غير الطريق لا يزيد سرعة السير من الطريق إلا بمدأ

وعن الحسن بن زياد الصيقل قال : سمعت أبا عبد الله (ع) يقول : لا يقبل الله عز وجل عملاً إلا بمعرفة ولا معرفة إلا بعمل فمن عرف دلته المعرفة على العمل ومن لم يعمل فلا معرفة له أن الإيمان بمعضه من بعض .

وعن الصادق (ع) عن أبيه (ع) عن علي (ع) قال : إياكم والجهال من المتمبدين والفجار من العلماء فآتهم فتنة كل مفتون .

وعن الثمالي عن السجاد (ع) قال : لا حسب لقرشي ولا عربي إلا بتواضع ولا كرم إلا بتقوى ولا عمل إلا بنية ولا عبادة إلا بنفقه ألا وإن أبغض الناس إلى الله عز وجل من لا يقتدي بسنة إمام ولا يقتدي بأعماله .

وعن أبي الصلت عن الرضا (ع) عن آباه (ع) قال : قال رسول الله صلى الله عليه وآله : لا قول إلا بعمل ، ولا عمل إلا بنية ، ولا قول وعمل ونية إلا بإصابة السنة .

وعن أبي عثمان المبدئي عن الصادق (ع) عن أبيه عن علي قال : قال رسول الله

صلى الله عليه وآله لا قول الا بعمل ، ولا عمل الا بنية ، ولا قول وعمل ونية
الا باصابة السنة .

وعنه عن آيائه عن رسول الله (ص) قال من عمل على غير علم كان
ما يفسد أكثر مما يصلح .

وعن صادق (ع) قال : قطع ظهري اثنان عالم مهتك وجاهل متنسك ،
هذا يصد الناس عن علمه بهتكه ، وهذا يصد الناس عن نسكه بجمله .

وعن أمير المؤمنين (ع) قال : المتمبّد على غير فقه كحمار الطاحونة . الحديث
وعن الصادق (ع) قال : العامل على غير بصيرة كالسائر على السراب بقيعة
لا يزيده سرعة سيره إلا بعداً .

وعن الباقر (ع) قال : تفقهوا في الحلال والحرام والا فأنتم أعراب .
وعن الصادق (ع) قال : تفقهوا في دين الله ولا تكونوا أعراباً ، وفيها
إشارة الى أن الجاهل بالاحكام كالأعراب الذين قال الله تعالى فيهم : ﴿ هو الأعراب
أعدّ كفرة ﴾ .

وعنه عليه السلام قال : لو أتيت بشاب من شباب الشيعة لا يتفقه لأدبته .
وعن الباقر عليه السلام قال : لو أتيت بشاب من شباب الشيعة لا يتفقه في
الدين لأوجمته .

وعن الصادق (ع) قال : تفقهوا في دين الله تعالى ولا تكونوا أعراباً
فإن من لم يتفقه في دين الله لم ينظر الله اليه يوم القيامة ولم يترك له عملاً .
وعن أبان بن تغلب عن أبي عبد الله (ع) قال : لوددت أن أصحابي ضربت
رؤوسهم بالسياط حتى يتفقهوا .

وعنه عليه السلام حين قيل له رجل عرف هذا الأمر ولم يبينه ولم يتعرف الى
أحد من اخوانه ماله ، قال : فقال : كيف يتفقه هذا في دينه
وعن أمير المؤمنين (ع) في حديث قال فيه والعلم مخزون عند أهله وقد
أمرتم بطلبه من أهله فاطلبوه .

وعن الصادق (ع) انه قال لحران بن اعين في شيء سألته انما يهلك الناس لانهم لا يسألون .

وعنه عليه السلام قال : قرأت في كتاب عليّ (ع) : ان الله لم يأخذ على الجهال عهداً بطلب العلم حتى أخذ على العلماء عهداً ببذل العلم للجهال ، لان العلم كان قبل الجهل .

وعنه عليه السلام انه قال : لعبد الرحمن ابناك وخصلتين ففيعها هلك من هلك ابناك ان تقني الناس برأيتك أو تدين بما لا تعلم الى غير ذلك من الاخبار ، ويمكن الاستدلال على ذلك أيضاً بالأخبار الدالة على وجوب طاعة الله ورسوله والأئمة ووجوب التمسك بهم والرد اليهم والكون معهم فان ظاهرها ان من لم يأخذ منهم أو ممن أخذ منهم لا يصد في العرف طائفاً لهم ولا راداً اليهم ولا متمسكاً بهم ولا كاتباً معهم واذا لم يصدق عليه ذلك لم يصدق عليه امتثال فعل ما أمروا به وان كان ما فعله موافقاً لذلك في نفس الامر بضرب من الاتفاق .

وبما يدل على معنويته مطلقاً الا في مواضع مخصوصة اطلاق الحديث **أصل** المذكور وقال صلى الله عليه وآله الناس في سمة مما لم يعلموا وقوله صلى الله عليه وآله : ما حجب الله عنه عن العباد فهو موضوع عنهم ونحو ذلك وهي باطلاقها شاملة للجاهل بالمبادات ، والجواب أنها محمولة على الجهل بالموضوعات أو على الجاهل الغافل بالكلية لما تقدم من الاخبار الكثيرة وهي أقوى سنداً وأكثر عدداً وأوضح دلالة وأفصح مقالة وأوفق بكتاب الله وبالشهرة بين الاصحاب فيتعين حمل هذه الاخبار القليلة على ما ذكرنا .

ويزيد على ذلك ما روي عنه عليه السلام أنه حين رأى من يصلي ولم يحسن ركوعه ولا سجوده انه قال : « قمر كقمر الثراب لأن مات هذا وهذه صلته لمجون على غير ديني » وما روي عنهم عليهم السلام : « ليس مناً من استخف بصلته ولا ينال شفاعتنا من استخف بصلته » ويرد عليه أيضاً أن أحد الجاهلين

إن صُلِّي في الوقت والآخَر في غير الوقت فلا يخلو إما أن يستحقَّ عليه العقاب أو لا يستحقُّ أصلاً أو يستحقُّ أحدهما دون الآخر وعلى الأول يثبت المطلوب وعلى الثاني يلزم خروج الواجب عن كونه واجباً وعلى الثالث يلزم خلاف العدل لاستوائهما في الحركات الاختيارية الموجبة للمدح والذمِّ وإنما حصل مصادفة الوقت وعدمه بضرب من الاتفاق من غير أن يكون لأحدهما فيه ضرب من السعي وتجويز مدخلة الاتفاق الخارج عن القدرة في استحقاق المدح والذمِّ مما هدم بنيانه البرهان ، وعليه اطلاق المدلية في كل زمان .

ومما يدلُّ على القول الثالث أخبار متفرقة .

وصل منها ما ورد في مدح جماعة تطهروا بالماء بعد الاجبار مع عدم العلم بحسن ذلك فنزل فيهم : ﴿ إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ التَّوَّابِينَ وَيُحِبُّ الْمُتَطَهِّرِينَ ﴾ (١٦) .

ومنها ما ورد في صحة حج من سرَّ بالموقف جاهلاً . وما ورد من قوله صلى الله عليه وآله وسلم لعمر حين غلط في التيمم ونعمتك (٢٥) في التراب : ألا فعلت كذا فانه يدلُّ على أنه لو فعل كذا لصحَّ مع أنه لم يكن طاملاً بذلك والشريعة السهلة السمحة تقتضي ذلك أيضاً .

ومن الأخبار الواردة في ذلك ما رواه الشيخ في التهذيب عن عبد الصمد بن بشير عن أبي عبد الله عليه السلام قال : جاء رجل يلبي حتى دخل المسجد الحرام وهو يلبي وعليه قيصره فوثب إليه الناس من أصحاب أبي حنيفة فقالوا له : شقَّ قيصك وأخرجه من رجلك فلنَّ عليك بدنة وعليك الحج من قابل وحجك فأسد : فطلع أبو عبد الله عليه السلام فقام على باب المسجد فكبير واستقبل السكبة فدنى الرجل من أبي عبد الله عليه السلام وهو ينتف شعره ويضرب وجهه ، فقال له أبو عبد الله عليه السلام : اسكن يا عبد الله ، فلما كأمه - وكان الزجل عجبياً ، فقال أبو عبد الله عليه السلام : ما تقول : قال : كنت رجلاً أعمل بيدي فأجتمعت لي ثقة فحُتُّت أحج لم أسأل أحداً عن شيء فافتونني هؤلاء . بأن أشقَّ قيصي وأزعه من قبل رجلي ، وأن حجبي فأسد ، وأن عليَّ بدنة

فقال له : متى ابست قبضك أبعد ما لبّيت أم قبل ، قال : قبل أن ألبي ، قال : فأخرجه من رأسك فإنه ليس عليك بُدنة وليس عليك حج من قابل ، أي رجل ركب أمراً بمجالة فلا شيء عليه ، الحديث . فإن فيه دلالة على معذورية الجاهل من وجوب الأول قوله عليه السلام : أي رجل الخ . الثاني إن هذا الخبر تضمن صحة ما فعله السائل قبل لقاء الامام مع الاغتسال والاحرام والتلبية ونحوها مع إخبار السائل بأنه لم يسأل أحداً عن شيء من الأحكام .

وما رواه في الكافي والتهذيب عن زرارة في الصحيح عن أبي جعفر عليه السلام قال : من لبس ثوباً لا ينبغي له لبسه وهو محرم ففعل ذلك ناسياً أو ساهياً أو جاهلاً فلا شيء عليه ومن فعله متممداً فعليه دم .

وزاد في التهذيب لو أكل طعاماً لا ينبغي أكله أو تنف ابطه أو قلم ظفره أو حلق رأسه ومرسة جميل عن بعض أصحابنا عن أحدهما عليها السلام في رجل نسي أن يحرم أو جهل وقد شهد الناسك كلها وطاف وسمى ، قال : يجزئه نيّته إذا كان قد نوى ذلك كله فقد تمّ حجه وأن يحلّ (الخبر) .

وما رواه في الكافي عن ابن عمار عن أبي عبد الله عليه السلام في حديث قال : سألت عن رجل وقع على امرأته وهو محرم قال : إن كان جاهلاً فليس عليه شيء وإن لم يكن جاهلاً فعليه سوق بدنة وعليه الحج من قابل .

وما رواه في الكافي عن زرارة قال : قلت لأبي جعفر عليه السلام : رجل وقع على أهله وهو محرم قال : أجاهل أو طلم ، قال : قلت : جاهل ، قال : يستغفر الله ولا يعود ولا شيء عليه .

وعن ابن عمار قال : سألت أبا عبد الله عليه السلام عن متمتع وقع على أهله ولم يتزّل ، قال : ينحر جزوراً وقد خفيت أن يكون قد تمّ حجه إن كان عالماً وإن كان جاهلاً فلا شيء عليه . وسألت عن رجل وقع على امرأته قبل أن يطفو طواف النساء ، قال : عليه جزور مميّنة وإن كان جاهلاً فليس عليه شيء .

وعن علي بن حمزة عن أبي إبراهيم عليه السلام قال : سألت عن رجل

دخل مكة بعد العصر فطاف بالبيت وقد علمناه كيف يصلي فلمي فقمعد حتى غابت الشمس ، ثم رأى الناس يطوفون فقام فطاف طوافاً آخر قبل أن يصلي الركعتين لطواف الفريضة فقال جاهل : قلت نعم : قال : ليس عليه شيء .

وفي التهذيب عن عبد الحميد بن سعيد عن أبي الحسن الأول قال : سألته عن رجل أحرم يوم التروية من عند المقام بالحج ثم طاف بالبيت عند إحرامه وهو لا يرى أن ذلك لا ينفسي له أينقض طوافه بالبيت إحرامه فقال : لا ولكن يمضي على إحرامه .

وما رواه في الكافي عن عبد الرحمن بن الحجاج في الصحيح عن أبي إبراهيم قال : سألته عن الرجل يتزوج المرأة في عدتها بجهالة أي من لا تحل له أبداً فقال : لا : أما إذا كان بجهالة فليتزوجها بعد ما تنقضي عدتها وقد يمدد الناس في الجهالة بما هو أعظم من ذلك فقلت بأي الجهالتين أئذ : بجهالته أن يعلم أن ذلك محرّم عليه أم بجهالته أنها في عدّة ، فقال : إحدى الجهالتين أهون من الأخرى ، الجهالة بأن الله حرّم ذلك عليه وذلك بأنه لا يقدر على الاحتياط معها فقلت : فهو بالأخرى معذور ، قال نعم : إذا انقضت عدتها فهو معذور في أن يتزوجها ، فقلت : وإن كان أحدهما متممداً والآخر مجهل ، فقال : الذي تممّد لا يحل له أن يرجع إلى صاحبه أبداً .

وعن اسحاق بن عمار قال : قلت لأبي إبراهيم عليه السلام بلغنا عن أبيك أن الرجل إذا تزوج المرأة في عدتها لم يحل له أبداً ، فقال : هذا إذا كان عالماً ، فإذا كان جاهلاً فارقها وتممّد ثم يتزوجها نكاحاً جديداً .

وفي التهذيب والفقهاء عن الحلبي في الصحيح عن أبي عبد الله عليه السلام قال : قلت له : رجل صام في السفر فقال : إن كان بلغه أن رسول الله صلى الله عليه وآله نهي عن ذلك فعليه القضاء وإن لم يكن بلغه فلا شيء عليه .

وفي الكافي عن الميمون عن أبي عبد الله عليه السلام قال : من صام في السفر بجهالة لم يقضه . وعن ليث المرادي عن أبي عبد الله عليه السلام قال : إذا سافر الرجل في شهر رمضان أفطر وإن صامه بجهالة لم يقضه .

وفي التهذيب عن زرارة وأبي بصير عن أبي جعفر عليه السلام : عن رجل

أنى أهله في شهر رمضان أو أنى أهله وهو محرم وهو لا يرى إلا أن ذلك حلال له قال : ليس عليه شيء .

وروى الصدوق في التوحيد عن عبد الأعلى بن أعين قال : سألت أبا عبد الله عن من لم يعرف شيئاً هل عليه شيء قال : لا .

وعنهم عليهم السلام : ما حجب الله علمه عن العباد فهو موضوع عنهم إلى غير ذلك من الأخبار التي أوردناها في مقدمة (شرح المفاتيح) وبسطنا المسألة حقها هناك فمن شاء فليراجع ذلك فانه واف بما هنالك .

وأكثر هذه الأخبار وإن كانت قد وردت في أمكنة مخصوصة إلا أنه بضم بعضها إلى بعض واستقراء جميعها وعموم بعضها وتأيدتها بما تقدم ربما يحصل منها الاطمئنان بمذورية الجاهل وبذلك نصير المسألة في قالب الاشكال والذات فيها عضال انتصام الانظار وتعارض الأخبار ويمكن التفصيل في المقام والبيان على وجه تلتمس عليه أخبار الطرفين ويرتفع الاشكال عن الجانبين بما صار إليه بعض المحققين من فضلاء البحرين . وحاصله أن الجاهل على قسمين أحدهما غير العالم بالحكم وإن كان شاكاً أو ظاناً وهذا غير معذور بل يجب عليه الفحص والسؤال والتفتيش ومع تمدد الوقوف على الحكم ففرضه التوقف أو الاحتياط في العمل وعليه تحمل الأخبار السابقة وما يدل على وجوب رجوع الجاهل بهذا المعنى إلى الاحتياط صحيحة عبد الرحمن بن الحجاج قال : سألت أبا الحسن عليه السلام عن رجلين أصابا صيداً وهما محرمان الجزاء عليهما أم على كل واحد منهما جزاء قال لا : بل عليهما أن يجزي كل واحد منهما الصيد قلت : إن بعض أصحابنا سألني عن ذلك فلم أدر ما عليه ، فقال عليه السلام : إذا أصبتم بمثل ذلك فلم تدرؤا فعليكم بالاحتياط حتى تسألوا عنه وتعلموا . وحسنة يزيد السكاسي قال : سألت أبا جعفر عليه السلام عن امرأة تزوجت في عدة طلاق لزوجها عليه الرجعة ، وساق الحديث إلى أن قال : قلت أرأيت إن كان ذلك منها بجهالة قال : فقال ما من امرأة اليوم إلا وهي تعلم أن عليها عدة في طلاق أو موت ولقد كن نساء الجاهلية يمرفن ذلك ، قلت : فإن كانت تعلم أن عليها عدة ولا تدري كم

هي قال : فقال : إذا علمت أن عليها عدة زمتها الحجة فتسأل حتى تعلم ومفهوم الشرط أنها إذا لم تعلم أن عليها عدة بأن كانت غافلة لم تلزمها الحجة والاطلاق الثاني للجاهل هو أن يكون غافلاً ذاهلاً عن الحكم بالكلية وهذا هو الذي تقول بأنه معذور وتكليفه قد منعت منه الأدلة العقلية والنقلية وإلزامه العلم بالحكم تكليف بما لا يطاق وعلى هذا تحمل الأخبار الأخيرة ويشير إلى ذلك قوله عليه السلام في صحيحة عبدالرحمن المنقولة للمتقدمة في التزويج في المدة وذلك بأنه لا يقدر على الاحتياط معها وذلك لعدم تصوره الحكم بالكلية بخلاف الظان أو العاكف فإنه يقدر على ذلك لو تمذّر عليه العلم .

المقام الخامس فيما لا يطاق وما اضطروا إليه أما الأول فقد أجمت المدلية على عدم جواز التكليف به وبدل عليه الكتاب والسنة والاجماع والعقل قال الله تعالى : ﴿ لا يكلف الله نفساً إلا وسعها ﴾ (١) . والوسع دون الطاقة ، وقال تعالى : ﴿ وما جعل عليكم في الدين من حرج ﴾ (٢) . وقال تعالى : ﴿ إن الله لا يظلم مثقال ذرة ﴾ (٣) . وقال تعالى : ﴿ وما ربك بظلام لمبيد ﴾ (٤) . إلى غير ذلك من الآيات والروايات ، والأشاعرة والمجتهرة جوزوا على الله تكليف ما لا يطاق لما رأوا من أن أفعال العباد مخلوقة لله تعالى ومع ذلك يعاقبهم عليها ، وقد مرّ الكلام فيها مستقصى مفصلاً فلا نعيد ، وأما ما اضطروا إليه فهو أعم من أن يكون سبب الاضطراب إليه منه تعالى كأكل الميتة والتداوي بالمهرم ، والافطار بالمرض في شهر رمضان ، أو من جهة السكاف كمن جرح نفسه أو أضرها فاضطر إلى الافطار والحكم لا خلاف فيه والآيات والروايات دالة عليه . قال الله تعالى : ﴿ يريد الله بكم اليسر ولا يريد بكم العسر ﴾ (٥) . وقال تعالى : ﴿ وما جعل عليكم في

(٢) سورة الحج الآية ٧٨

(٤) سورة حم - السجدة الآية : ٤٦

(١) سورة البقرة الآية : ٢٨٦

(٣) سورة النساء الآية : ٣٩

(٥) سورة البقرة الآية : ١٨٥

الدين من حرج ﴿١﴾ . وقال تعالى : ﴿فمن اضطر غير باغٍ ولا عادٍ﴾ ﴿١﴾ .
وقال الصادق عليه السلام : من اضطر الى الميتة والدم ولحم الخنزير فلم يأكل شيئاً حتى
يموت فهو كافر والأخبار في ذلك كثيرة .

المقام السادس في الحسد وهو محل الاشكال من الخبر فإن الأخبار المستفيضة
الكثيرة قد دلت على ذمه وكونه من المهلكات وأن الحاسد أشد من ابليس قال الله
تعالى : ﴿أم يحسدون الناس على ما آتاهم الله من فضله﴾ ﴿٢﴾ . وقال تعالى :
﴿إن تمسكم حسنة تسؤم وإن تصبكم سيئة يفرحوا بها﴾ ﴿٣﴾ . وقال
رسول الله صلى الله عليه وآله : الحسد يأكل الحسنات كما تأكل النار الحطب .
والحسد هو كراهة النعمة على المحسود وحبّ زوالها منه فإن لم يجب زوالها منه ولا
يكره دوامها عليه ولكن يشتهي لنفسه مثلاً يسمى غبطة وقد يسمى منافسة كما قال
تعالى : ﴿وفي ذلك فليتنافس المتنافسون﴾ ﴿٤﴾ . والغبطة إن كانت في الدنيا
فباحة وإن كانت في الدين فندوب إليها ، قال النبي صلى الله عليه وآله : المؤمن يغبط
والتنافق يحسد وكيف كان فوجه الاشكال أن الحسد مع كونه من المهلكات والكبائر
التي توءد الله عليها النار حتى قال الباقر عليه السلام : إن الحسد لياكل الإيمان كما
تأكل النار الحطب .

وروي أن أصول الكفر ثلاثة وعدّ منها الحسد ، فكيف يكون مرفوعاً عن
هذه الأئمة ولا يؤخذ عليه . والجواب أن أصل الحسد كالمعضو للانسان لا يخلو
منه أحد ، كما ورد في بعض الأخبار ثلاث لا يخلو منها أحد وعدّ منها الحسد وليس
المحرّم منه مجرد الظهور في القلب وإنما المحرّم منه ما يظهره الحاسد بالقول أو الفعل
أو اليد أو اللسان . ويدلّ على ذلك ما روي عنه عليه السلام قال : ثلاث لا ينجو

(١) سورة البقرة الآية : ١٧٣

(٢) سورة النساء الآية : ٥٤

(٣) سورة آل عمران الآية : ١٦٠

(٤) سورة المطففين الآية ٢٦

منهن أحد ، وفي رواية قل من ينجو منهن الفن والطيرة والحسد . وسأحدنكم بالخرج من ذلك ، إذا ظننت فلا تحمق ، وإذا تطيرت فامض ، وإذا حسدت فلا تتبع . وفي الكافي عن الصادق عليه السلام قال : قال رسول الله صلى الله عليه وآله : وضع عن أمي تسع خصال : الخطأ والنسيان وما لا يعملون وما لا يطيقون وما اضطروا إليه وما استكروها عليه والطيرة والوسوسة في التفكير في الخلق والحسد ما لم يظهر بلسان أو يد .

وعن أمالي الشيخ عن السكاظم (ع) عن آباءه (ع) قال : قال رسول الله صلى الله عليه وآله ذات يوم لأصحابه إلا أنه قد دب إليكم داء الامم من قبلكم وهو الحسد وليس بمالحق لكنه حائق الدين وينجي منه أن يكف الانسان يده ويحزن لسانه ولا يكون زاعماً على أخيه المؤمن .

المقام السابع الطيرة بكسر الطاء وفتح الياء وسكونها . مصدر تطير : طيرة ك « تعير » : حيرة . قيل ولم يأت من المصادر على هذا الوزن غيرها . قال في الجمع : وأصله فيما يقال التضيير بالسوانح والبوارح من الطير والطيأ وغير ذلك وكان ذلك يصدّم عن مقاصدهم فنفاه الشرع . انتهى .

وبالجملة فالظاهر أنها عبارة عما يتشأم به من الفال الردي ، ويمكن أن يكون المراد برفعها النهي عنها بأن لا يكون منهيّاً عنها في الامم السالفة ، ويحتمل أن يكون المراد ربح تأثيرها عن هذه الأمة أو حرمة تأثر النفس بها أو الاعتناء بشأنها والأخير أظهر ، والأخبار فيها مختلفة ، ففي بعضها أن لا تأثير لها وفي بعضها الاجتناب عنها ، وفي بعضها التفصيل بأنه إن تأثرت النفس منها اجتنب عنها وإلا فلا .

المقام الثامن في التفكير في الوسوسة في الخلق ، ولعل المراد به التفكير فيما يوسوس الشيطان في القلب في الخالق ومبدئه وكيفية خلقه فأنها معفو عنها ما لم يعتقد خلاف الحق وما لم ينطق بالكفر الذي يخطر بباله .

وروي عن الصادق (ع) قال : جاء رجل الى النبي (ص) فقال : يا رسول الله هل بكت فقال : أذاك الخبيث ، فقال : لك من خلقك ، فقلت الله ، فقال :

لك الله من خلقه ، فقال : أي والذي بمشك بالحق لقد كان كذا فقال رسول الله صلى الله عليه وآله ذلك محض الايمان .

قال الصادق (ع) إنما قال : والله نحض الايمان يعني خوفه أن يكون قد هلك حيث عرض ذلك في قلبه وفي بعض الأخبار : إنكم إذا وجدتم ذلك فقولوا آمناً بالله وبرسوله ولا حول ولا قوة إلا بالله . وفي بعضها قولوا : لا إله إلا الله وقيل ويحتمل في معنى الفقرة هو ما يخاطر في القلب من تطلب أسرار الاقضية والإقذار وأنه كيف يصح خلق هذا الشيء بغير مادة أو ما الغرض والملة في إيجاد الشيء القلابي ونحو ذلك ، وقيل هي التذكير في خلق الاعمال ومسألة القضاء والقدر وقيل فيما يوسوس الشيطان في النفس من أحوال المخلوقين وسوء الظن بهم في أعمالهم وأحوالهم ، وقوله عليه السلام : ما لم ينطق ، بشقة الظاهر أنه قيد لثلاثة الأخيرة كما تقدم والله العالم بالحال .



الحديث السابع والاربعون

مارويناه بالاسانيد السافنة عن المحدث الكاشاني في تفسير الصافي والعلامة المجلسي (ره) عن العياشي في تفسيره عن أبي لبيد الخزومي قال قال أبو جعفر (ع) يا أبا ليبيد انه يملك من ولد العباس اثنا عشرة يقتل بعد الثامن منهم أربعة ، تصيب اخدم الذبحة فتذبحه ، فئة قصيرة اعمارهم ، قليلة مدتهم ، خبيثة سيرتهم ، منهم الفويسق الملقب بالهادي والناطق والغاوي يا أبا ليبيد إن في حروف القرآن المقطعة لعلما جماً إن الله تبارك وتعالى أنزل (آلم) ذلك الكتاب فقام مجد (ص) حتى ظهر نوره وثبتت كلمته وولد يوم ولد وقد مضى من الالف السابع مئة مئة وثلاث سنين ثم قال (ع) : وتبيناه في كتاب الله في الحروف المقطعة اذا عدتها من غير تكرار وليس حرف من حروف مقطعة تنقضي أيامه إلا وقيام قائم من بني هاشم عند انقضائه ثم قال (ع) : الالف واحد واللام ثلاثون والميم اربعون والصاد تسعون فذلك مائة وأحد وستون ثم كان بدءه خروج الحسين بن علي (آلم) الله فلما بلغت مدته قام قائم ولد العباس عند (المص) ويقوم قائمنا عند انقضائها (المر) فافهم ذلك وعُدوا كلمته

لإعلم أن هذا الخبر من غوامض الأخبار ، ومتشابهات الآثار ، تنوير ومعضلات الأسرار : والاعتراف بالعجز والقصور عن فهمه أولى ، والاذعان برده الى قائله أخرى ، ولم أعثر على من تعرض لحل غوامضه سوى العلامة المجلسي (ره) في الاربعين وهو (ره) وإن بالغ في التحقيق وتجاوز النهاية في التدقيق إلا أنه لم يثر على حقيقة معناه ولم يصب كنهه مبناه كما سيتضح لك

لك الحال ، قال (ره) : الذي يحضر بالبال في حلّ هذا الخبير الذي هو من معضلات
الآخبار ومخبيئات الاسرار هو أنه (ع) بين الحروف المقطعة التي في فوائج السور
إشارة الى ظهور ملك جماعة من أهل الحق وجماعة من أهل الباطل فاستخرج ولادة
النبي (ص) من عدد أسماء الحروف المنسوجة بزبرها وتبينها كما يتلفظ بها عند قراءتها
بمخف المكررات كأن تمدّ ألف لام ميم تسعة ولا تمدّ متكررة بتكررها في خمس
من السور فاذا عدتها كذلك تعبير مائة وثلاثة أحرف وهذا يوافق تأريخ ولادة
النبي (ص) لأنه قد كان مضى من الألف السابع من ابتداء خلق آدم مائة سنة
وثلاث سنين واليه أشار بقوله وتبيناه ، أي تبيان تأريخ ولادته (ص) ، ثم بين
عليه السلام أن كل واحدة من تلك الفوائج إشارة الى ظهور دولة من بني هاشم
ظهرت عند انقضائها ، فالآم الذي في سورة البقرة إشارة الى ظهور دولة الرسول
صلى الله عليه وآله ، إذ أول دولة ظهرت من هاشم كانت دولة عبد المطلب فهو مبدأ
التأريخ ، ومن ظهور دولته الى ظهور دولة الرسول وبمشته كان قريبا من إحدى وسبعين
الذي هو عدد « آلم » فالآم ذلك إشارة الى ذلك وبعد ذلك في نظم القرآن « آلم »
الذي في آل عمران ، فهو إشارة الى خروج الحسين ، إذ كان خروجه في أواخر
سنة ستين من الهجرة وكان بمشته صلى الله عليه وآله قبل الهجرة نحواً من ثلاث
عشرة سنة وإنما كان شيوع أمره وظهوره بعد سنتين من البعثة ثم بعد ذلك في
نظم القرآن « المص » وقد ظهرت دولة بني العباس عند انقضائها ، ويشكل هذا
بأن ظهور دولتهم وابتداء بيعتهم كان في سنة اثنتين وثلاثين ومائة ، وقد مضى
من البعثة مائة وخمس وأربعون سنة فلا يوافق ما في الخبر ويمكن التفصي عنه بوجه
﴿ الاول ﴾ أن يكون مبدأ هذا التأريخ غير مبدأ « الم » بأن يكون مبدأ
ولادة النبي مثلاً فإن بدو دعوة بني العباس كانت في سنة مائة من الهجرة وظهور
بعض أمرهم في خراسان كان في سنة سبع أو ثمان ومائة ومن ولادته (ص) الى
ذلك الزمان كان مائة واحدى وستين سنة .

﴿ الثاني ﴾ أن يكون البراد مقام قائم ولد العباس استقرار دولتهم وتمكنهم

وذلك كان في أواخر زمن المنصور وهو يوافق هذا التاريخ من البعثة .

﴿ الثالث ﴾ أن يكون هذا الحساب مبدئياً على حساب أبيجد القديم الذي ينسب الى المغاربة ، وفيه « سفص » « قرشت » « نخذ » « ضظغ » فالصاد في حسابهم ستون فيكون مائة واحدى وثلاثين فيوافق تاريخه (الم) اذ في سنة مائة وسبع عشرة من الهجرة ظهرت دعوتهم في خراسان فأخذوا وقتل بعضهم ويحتمل أن يكون مبدأ هذا التاريخ زمان نزول الآية وهي وان كانت مكية كما هو المشهور فيحتمل أن يكون نزولها في زمان قريب من الهجرة فيقرب من يعنهم الظاهرة ، وإن كانت مدنية فيمكن أن يكون نزولها في زمانه (ص) ينطبق على يومهم بتغير تفاوت ، ويؤيد التصحيح ما رواه الصدوق في كتاب « معاني الأخبار » باسناده عن جمعة بن صدقة قال : أتى رجلٌ من بني أمية — وكان زنديقاً — الى جعفر بن محمد (ع) ، فقال : قول الله عز وجل في كتابه « المص » أي شيء أراد بهذا وأي شيء فيه من الحلال والحرام ، وأي شيء فيه مما ينتفع به الناس ، فأغتاظ من ذلك جعفر بن محمد (ع) فقال : امسك وبمحك ، الألف واحد واللام ثلاثون والميم أربعون ، والصاد ستون كم معك فقال الرجل : احدى وثلاثون ومئة ، وقال جعفر بن محمد اذا انقضت سنة إحدى وثلاثين ومئة انقضى ملك أصحابك ، قال : فنظرنا فلما انقضت سنة إحدى وثلاثين ومئة يوم عاشوراء دخلت المسوودة الكوفة وذهب ملكهم ، فان هذا الخبر على ما في أكثر النسخ القديمة صريح في أن مبنى التاريخ على الحساب الذي أومأنا اليه وهو يستقيم إذا كان مبدأ التاريخ البعثة أو وقت نزول الآية ، والأخير أظهر وصحيف بعض من نظر في ذلك الكتاب ولم يطالع على حساب المغاربة ، فكاتب مكان ستون تسعون زعماً منه أنه من غلط الناسخين ، ولم يتفطن أنه لا يوافق ما ذكر بعده من حساب المجموع ، ولا يوافق تاريخ خروجهم بوجه ، فانه لا يستقيم إذا كان مبدأ التاريخ البعثة ، أو نزول الآية ، ولا على تاريخ الهجرة مع ابتناؤه عليه لتأخر حدوثه عن وفاة الرسول ولا على تاريخ عام القيل لأنه يزيد على واحد وستين ومئة ، ومثل هذا التصحيح

كثيراً ما يصدر من النسخ لعدم معرفتهم لما عليه بناء الخبر فيزعمون أن ستين غلط لعدم مطابقته لما عندهم من الحساب فيصحفونها على ما يوافق زعمهم ، قوله فلما بلغت مدته أي كملت المدة المتعلقة بخروج الحسين (ع) فإن ما بين شهادته (ع) الى خروج بني العباس كان من توابع خروجه ، وقد انتقم الله له من بني أمية في تلك المدة إلى أن استأصلهم قوله : ويقوم قائمنا عند انقضائها بـ « المر » هذا ويحتمل وجوهاً :

﴿ الأول ﴾ أن يكون من الأخبار المشروطة بالبداة ولم يتحقق لعدم تحقق شرطه كما تدل عليه أخبار كثيرة أوردناها في كتابنا الكبير .

﴿ الثاني ﴾ أن يكون تصحيف « المر » ويكون مبدأ التاريخ ظهور النبي صلى الله عليه وآله قريباً من البعثة كـ « الم » ويكون المراد بقيام القائم قيامه بالامامة تورية فإن إمامته (ع) كانت في سنة ستين ومائتين ، فإذا أضيف إليها أحد عشر سنة قبل البعثة يوافق ذلك .

﴿ الثالث ﴾ أن يكون المراد جميع أعداد كل « المر » يكون في القرآن وهي خمس مجموعها الف ومئة وخمس وخمسون ، ويؤيده أنه عليه السلام عند ذكر « الم » لتكرره ذكرها بمدد فتعين السورة المقصودة وتبين أن المراد واحدة منها بخلاف « ا ل » لسكون المراد جميعها فتفطن . ويؤيده ما رواه الشيخ الجليل الحسن بن سليمان تلميذ الشهيد في كتاب « المختصر » قال : روي أنه وجد بخط مولانا أبي محمد الحسن المسكري (ع) ما صورته قد صعدنا ذرى الحقائق بأقدام النبوة والولاية . وساقه الى أن قال فيه : وسيسفر لهم بناييع الحيوان بمد لظى النيران لتمام « ا ل » و « طه » والطواسين ، خمسين من السنين ، فإنه يمكن تفسير هذا الخبر بوجوه :

﴿ الأول ﴾ أن يكون المراد بمدد كل « ا ل » في القرآن سواء أ انضم معها غيرها أم لا ، ويمد ما انضم إليها كالصنادق في « المن » والراء في « الر » فبرتي مجموعها مع طه والطواسين الى ألف ومئة وتسعة وخمسين ، وهذا قريب مما ذكرنا

في الخبر الأول ، وهذا الوجه يؤيده .

﴿ الثاني ﴾ أن يكون المراد عدد كل « آلم » وقع في القرآن مع عدم ضم ما انضم إليها في الحساب فيرتقي الى ثمانمائة وثمانية وخمسين فيكون ابتداء التاريخ من زمان تكلمه عليه السلام بهذا الكلام ، فإن كان في أواخر زمانه عليه السلام كان بعد مضي مائتين وستين من الهجرة ، فيكون المراد سنة الف ومائة وثمان عشر من الهجرة ، ولا يبعد مما ذكرنا من اوجه الأول كثيراً .

﴿ الثالث ﴾ أن يكون المراد عدد « آلم » بزبرها وبيناتها ، وكذا طه والطواسين فيوافق عدداً وتوجيهاً ما ذكرنا في الوجه الثاني وفيه احتمالات أخر تظهر مما ذكرنا للمتدبر .

﴿ الرابع ﴾ من الوجوه المحتملة في الخبر الاول أن يكون المراد انقضاء جميع الحروف مبتدئاً بآراء بأن يكون الغرض سقوط « المص » من العدد أو « آلم » أيضاً وعلى الأول يكون ألفاً وستمائة وستة وتسعين ، وعلى الثاني ألقين ومئة وأربعة وتسعين ، وهذه النسب بتلك القاعدة الكلية وهي قوله : وليس من حرف ينقضي إذ دوتهم عليهم السلام آخر الدول ، لكنه بعيد لفظاً ولا يرضى به ، رزقنا الله تعجيل فرجه ، ثم قال (ره) بعد ذلك : إعلم أن هذه التوقيات على تهدير صفة أخبارها لا تنافي التهي عن التوقيت إذ المراد بها التهي عن التوقيت على الحتم لا على وجه يحتمل البداء كما صرح به في كثير من الأخبار أو عن التصريح به فلا ينافي الزمن والبيان على وجه يحتمل الوجوه الكثيرة أو يخصص بغير المصوم عليه السلام وينافي الأخير بعض الأخبار والأول أظهر وغرضنا من ذكر تلك الوجوه ابداء احتمال لا ينافي ما مر من الزمان فإن مر هذا الزمان ، ولم يظهر الفرج والعياذ بالله كان ذلك من سوء فهمنا والله المستعان . مع أن احتمال البداء قائم في كل محتملها كما رواه الكليني وغيره بأسانيدهم عن علي بن يقطين قال : قال لي أبو الحسن (ع) : يا علي إن الشيعة تروى بالأمانى منذ مائتي سنة ، وقال يقطين لابنه علي ما بالناس قبيل لنا فكان ، وقيل لكم فلم يكن ؟ فقال له علي : إن

التي قيل لنا ولكم من مخرج واحد ، غير أن أمركم حضركم فاعطيتم محضه فكان كما قيل لكم ، وإن أمرنا لم يحضر فعملنا بالأمانى ، ولو قيل لنا : إن هذا الامر لا يكون إلا الى مائتي سنة أو ثلاثمائة لقست القلوب ولرجعت عامة الناس عن الاسلام ولكن قالوا : ما أسرعه وما أقربه تألفاً لقلوب الناس وتقريباً للفرج قوله : تربي بالأمانى أي تربيهم وتصلحهم أنهم بأن يندوم تمجيد الفرج وقرب ظهور الحق لثلاثا يرتدوا ويأسوا ويقطنين كان من اتباع بنى العباس فقال لابنه علي الذي كان من خواص الكاظم ما بالنا وعدنا دولة بنى العباس على لسان الرسول والأئمة (ع) فظهر ما قالوا ، وما وعدوا وأخبروا بظهور دولة أئمتكم فلم يحصل ، والجواب متين ظاهر . وروى الشيخ والنعماني في كتابي النبية باسنادهما عن أبي حمزة الثمالي قال : قلت لأبي جعفر (ع) : إن علياً كان يقول : إلى السبعين بلاء ، وكان يقول : بعد البلاء رخاء ، وقد مضت السبعون ولم تر رخاء فقال أبو جعفر عليه السلام : يا ثابت إن الله تعالى كان وقت هذا الامر في السبعين ، فلما قتل الحسين (ع) اشتد غضب الله على أهل الأرض ، فأخره الى أربعين ومئة سنة فحدثناكم فأذعنم الحديث وكشفتم قناع الست فأخره الله ولم يجعل له بعد ذلك وقتاً عندنا ﴿ يَمْحُو اللهُ مَا يَشَاءُ وَيُثَبِّتُ وَعِنْدَهُ أُمُّ الْكِتَابِ ﴾ (١) . قال أبو حمزة وقت ذلك لأبي عبد الله عليه السلام فقال : قد كان ذلك . انتهى كلامه رفع مقامه . وقد بالغ في التحقير والتدقيق إلا أنه قد انقضى الزمان المذكور ولم تقضي المصلحة الظهور والله العالم بمواقب الامور وكان يمكن أن تتكلف وجهاً آخر لتوجيهه ولكن رأينا الاسلام الاعتراف بالمعجزات والقصور وإيكال العلم الى الخبير بمقائق الامور .



الحديث التاسع والأربعون

ما رويناها بأسانيدنا المتقدمة عن الشيخ الصدوق في التوحيد عن علي بن أحمد بن محمد بن عمران الدقاق عن محمد بن أبي عبد الله الكوفي عن محمد بن اسماعيل البرمكي عن جعفر بن سليمان بن أيوب الخزاز عن عبد الله بن الفضل الهاشمي قال قلت لأبي عبد الله (ع) لأيّ علة جعل الله تبارك وتعالى الأرواح في الأبدان بعد كونها في ملكوته الأعلى في أرفع محل فقال (ع) إن الله تبارك وتعالى علم أن الأرواح في شرفها وطوها متى تركت على حالها نزع أكثرها إلى دعوى الربوبية دونه عز وجل فجعلها بقدرته في الأبدان التي قدرها في ابتداء التقدير نظراً لها ورحمة بها واحوج بعضها إلى بعض ورفع بعضها فوق بعض درجات وكفى بعضها ببعض وبعث إليهم رسلاً وأنشد عليهم حججه مبشرين ومنذرين يأمرونهم بتعاطي العبودية والتواضع لمبودهم بالأشياء التي تعبدتهم بها ونصب لهم عقوبات في العاجل والعقوبات في الآجل ومشوات في الآجل ليرغبهم بذلك في الخير ويترهبهم في الشر ليدفعهم بطلب المعاش والمكاسب فيملكون بذلك أنهم مريوبون وعباد مخلوقون وقبلوا على عبادته فيستحقوا بذلك نعيم الأبد وجنة الخلد ويأمنون من النزوع إلى ما ليس لهم بحق ثم قال (ع) يا بن الفضل إن الله تبارك وتعالى أحسن نظراً لعباده منهم لأنفسهم لأن ترى أنك لا ترى منهم إلا محبا فيهم للموت على غيره حتى إن منهم لمن قد نزع إلى دعوى الربوبية ومنهم من قد نزع إلى دعوى النبوة بغير حقها ومنهم من قد نزع إلى دعوى الإمامة بغير حقها مع ما يرون في أنفسهم من النقص والعجز والضعف والمهانة والحاجة والفقر والآلام المتناوئة عليهم والموت الفنايب لهم واقاهر لجميعهم يا بن الفضل إن الله تبارك وتعالى لا يفعل بعباده إلا الأصلاح بهم إن الله لا يظلم الناس شيئاً ولكن الناس أنفسهم يظلمون ﴿١﴾

توضيح هذا الحديث الشريف يدلُّ على أنَّ الله سبحانه وتعالى لا يفعل بعباده إلا ما هو الأصحُّ بهم وإنَّ فعل الأصلاح على الله واجب بمعنى أنه أوجب على نفسه وذلك بما اتفقت عليه المدلية ودلت عليه جملة من الأخبار المصومية ، وقد عقد لها الصدوق في كتاب التوحيد باباً على حدة وههنا اشكال مشهور قد تحيرت فيه العقول وحلرت فيه الفضلاء الفحول واضطربت فيه أفهام الأنام وتدهشت فيه أفكار حكماء الاعلام وهو أنَّ الكافر الذي سبق علم الله فيه أنه لا يؤمن ولا يسلم باختياره ويخلد في النار في القيامة ممذباً بأشد العذاب ومعاقباً بأعظم العقاب ما الحكمة والمصلحة في إيجاده وخلقه سبباً إذا كان في الدنيا فقيراً مهاناً ذليلاً مبتلى بأنواع البلاء ، ومثل هذا السؤال صدر عن إبليس العيين مع الملائكة المقرَّبين معترصاً به على ربِّ العالمين بمدِّ نسليم أنه عدل أحكم الحاكمين ، فأناه الجواب بأنك لو صدقت في أي حكيم لما سألت عن ذلك وإني لا أسأل مما أفعل وهم يسألون ، وهذا الجواب يقتضي أنَّ هذا السؤال من غوامض القضاء والقدر الذي تعجز عنه عقول البشر ، وتحير فيه أرباب النظر وأنَّ الأولى فيه الإيمان والتسليم إجمالاً وعدم التفحص عن السبب والحكمة فإنَّ خفاء الحكمة لا يدلُّ على عدمها وكَم من خبايا في زوايا عجزت عنها العقول وتحيرت فيها الفحول وبقيت في قالب الاشكال والداء المضال ، فكان السكوت عن هذه المسألة والبحث عنها أحق وأحرى وأسلم وأقوى والخطوض فيها من الفضول المنهي عنه ، وقد ورد في الحديث إنَّ الله سكت عن أشياء ولم يسكت عنها شيئاً ولا جهلاً فلا تتكفروها ، واسكن لهقاوتنا لم نزل نترك ما يجب علينا عليه ونخطوض بما نهينا عنه والمستمان بالله على قفوسنا الأتامة بالسوء .

وكيف كان فلناس في التفرُّج عن ذلك مذاهب وطرق عديدة :

أحدها : إنه قد تقرَّر في علم الكلام أنَّ الأصلاح واجب على العزيز العلام ويدل عليه قوله تعالى : ﴿ كَتَبَ رَبُّكُمْ عَلَى نَفْسِهِ الرَّحْمَةَ ﴾ والقائل بأنه تعالى لا يجب عليه شيء إنما هو هرب عن لفظ الإيجاب ، هيبة من سطوة ربِّ الأرباب وكان الأولى بالأدب ، والاحسن بالمهرب ، أن يقول : إنه تعالى أوجب على نفسه

ذلك فيتحرى أحسن المسالك ، والقول الفصل ، والكلام الجزل ، في هذا المقام وتحقيق هذا اليرام ، أن باني هذه الدار ، الملك الحكيم القادر الجبار ، لم يخلق لداره ما هو شرّ مطلقاً لأنه مخالف لحكته ، ومناف لمدله ورحمته ، والإنسان مع كونه جاهلاً عاجزاً يبني لنفسه داراً ويرفع جداراً ، ويميّن خلوة لمخاصته ، ورواقاً لأهل صحبته وغرفة لندمائه ، وحجرة لزوجته وأخرى لأمانه ، ومخزناً لجواهره الغالية الشريفة ، وملابسه الثمينة النظيفة ، وبيتاً للروائح العطرة والأشربة الطيبة المطهرة ، ومحرزاً للأدوية الرّبة ، وموضماً للكنيف ، ومخبراً للرغيف ، ومطبخاً للطبخ ، ومسلخاً للسّخ ، ومبرزاً للفضلات ، وبالوعة لصبّ الفضلات ، ومطرحاً لالتقاء التهامات ، ومستحمّاً للفسل ، واصطبلاً للدواب ، ومكاناً لفسل الاواني والثياب ، ويميّن بعض غلمائه لملازمته ومرافقته ومجالسته ومنادمته ، وبعضاً لصيانة أمتته المرغوبة وأخر لا طعمته وأشربته وحوادثه المطلوبة ، وبعضاً للطحن والمخبز والنبيخ وبعضاً للكنس والفرش والسلخ ، وبعضاً لخدمة الفرس والحمار ، وبعضاً لحراسة ما في الدار ولو اعترض عليه أحداً بك لم يبنيت هذا المقام الجالس والنام ، وهذا المكان مطبخاً للطعام وهذا الموضع مصباً للقاذورات وهذا البيت محرزاً للأدوية والمسكروحات وهلا جمعت كل بيوت الدار مفروشاً نظيفاً مطيباً بالروائح الطيبة رشيقياً ، ولم يجمعت غلامك الغلاني للكنس وخدمة الدواب ، ولم آلبست ذلك المبدأ خرا الثياب وذلك الثياب القليظة القذرة ، وجمعت ذلك لتنظيف الدار من العذرة ، وهلا جمعت الكل للندامة والمجالسة والمصاحبة والمؤانسة ، لضحك صاحب الدار من سخافة عقله ، وسفاهة رأيه ، وغفلته مما لاحظه هو وقصده في ترتيب الدار وإنما استعمل غلمانه فيما هو الأليق باستعدادهم والافق بنظام حال الدار وما احاط به الجدار والاصلاح بحالمهم وبمبارة الدار على ما يقتضيه صلاح الجميع ونظام الكل من حيث هو كل لا بخصوص فرد فرد من الشريف والوضيع وهذا هو مطبخ نظر الحكيم الحق والعظيم المطلق ، وبالجملة الغاية الازلية متعلقه بتدبير الكل من حيث هو كل أولاً وبالذات وتبديير الجزء ثانياً بالعرض لا بالذات ولا يمكن أن يكون نظام الكل أحسن

من نظام الواقع وإن أمكن لكل فرد فرد ما هو أكل منه بالنظر الى خصوصيته .
 في الواقع لكنه حينئذ يكون مغللاً بحسن نظام الكل وإن خفي علينا وجهه . فتعالى
 الخالق الصانع ، وقد عرفت أن المهار الباني للدار إذا طرح نقش عمارة فربما كان
 الأحسن لتلك العمارة من حيث الكل أن يكون بعض أطرافه مبرزاً ، والطرف
 الآخر مخبئاً ، والبعض الآخر مجلساً ، والآخر مطبخاً ، والجانب الآخر مخزنًا ،
 والآخر مسلخاً ، بحيث لو غير هذا الوضع لاختلف مجموع نظم العمارة ، وانحطت
 عن مرتبة الجمال والنضارة ، وإن كان الأحسن نظراً الى خصوصية كل فرد من
 الأجزاء أن يكون مجلساً مثلاً ومكاناً نظيفاً مرغوباً للجالسين وغرفة لا يبنون
 عنها حولاً

فكأننا بنظام الكل مربوط والكل بالكل ممزوج ومخلوط
 لكن تفاوتت الأقدار من سبب فبعضنا قابط والبعض مفيوط

وبتقرير آخر : وهو أن الله سبحانه وتعالى لو اقتصر على الممكن الأشرف في
 الإيجاد لبقيت كل الموجودات طبقة واحدة بل انحصرت في أول المخلوقات الذي هو
 العقل الأول ، أو النور المصنعي ، أو المرش أو غير ذلك على اختلاف الآراء ولبقيت
 المراتب الباقية في كتم المدم مع إمكان وجودها فكان حيفاً عليها وجوراً لا عدلاً
 وقسطاً . فالعناية الإلهية تقتضي نظام الوجود على أحسن ما يمكن فلو أمكن أحسن
 مما هو عليه الآن لوجد من وجود الواهب المنان ولو تساوت الموجودات في الشرف
 والكمال والنقص وانتمت لغات الحسن في ترتيب النظام وارتفع الفلاح ، ولو لم يوجد
 النفوس العقية والطبايع الخليقة لكأنت لا تمتشى أمورهم ولا تنبأ مصالحهم ولبي
 الاحتياج إليها في العالم مع فقدها كما لو كان البصل زعفراناً ، والدقلي (١) اقحواناً
 أو لو لم يوجد البصل والدقلي أصلاً لحرم الناس من منافعهما وتضرروا في فقدها مع
 إمكان وجودها . وكما لا يمتلح في صدرك أن البصل لم يكن زعفراناً والقيصوم (٢)

(١) الدقيل بالتحريك : أردى الصم . مجم

(٢) نبت طيب الرائحة

ضميراناً « ١ » ، والكلب أسداً ، والوهم عقلاً فيجب أن لا ينقذح في قلبك وبالك إذن أن باقلاً « ٢ » لم يكن سبحانه ، والفقير سلطاناً ، والشقي سعيداً ، والجاهل الشرير عالماً خبيراً إذ لو كان كذلك لاضطرَّ السلطان الى صنعة الكنس : والحكيم المتأله الى مباشرة الرجز ولم يبق التناسل على تقدير التماثل وبطل النظام ووقع المهرج والمرج بالتمام فلم يكن ذلك عدلاً بل كان ظالماً وجوراً. ثم إن الذي لا يتألم من دنائته والحسيس لا يتضرر من خساسته والجاهل جهلاً بسيطاً لا يتمدّب لجهله ، والعامي الأعمى البصيرة لا يشقى بماء الأصلي لسكون كل منها لم يغير عما هو عليه ليتألم بفقر كما له ويتمدّب بضد حاله بل كان كل أحد يمشق ذاته ويحب نفسه وإن كان خسيماً دينياً . وفي المثل السائر : غثك خير من سمين غيرك ، فن أساء في عمله واخطأ في اعتقاده فأما ظلم نفسه بظلمه جوهره وسوء استعداده وكان أهلاً للشقاوة . وينادي على لسان المالك مهلاً فيدرك كسبتا وفوك تفخ « ٣ » وإنما قصر استعداده واظلم جوهره لعدم امكان كونه أخسّ مما وجد كما لا يمكن أن يلد الفرد إنساناً في أحسن صورة وأكمل سيرة ولا يزالون مختلفين إلا من رحم ربك ولذلك خلقهم . وبالجملة تفاوت الخلق في الكمال والنقص والسعادة والشقاوة إما بأمور ذاتية جوهرية ، وإما بأمور عارضة كسبية بواسطة الأعمال والأفعال؛ فالاختلاف بحسب الامور الذاتية بمحض العناية الالهية المتقضية لحسن الترتيب وفضيلة النظام وليس منشأً لاشكال أصلاً كما علمت ، وأما بحسب العوارض اللاحقة فهي من اللوازم والتوابع الحاصلة بمصادقات الأسباب فكل آفة وشرّ تلحق الشيء بسبب أمر خارج اتفاق فليس مما يدوم عليه بل يزول بزوال سببه وسيعود الشيء الى ما كان عليه أولاً من طبيعته الأصلية إذ الأسباب الاتفاقية غير دائمة ، ولا أكثرية في الوجود أهم إلا أن تنقل طبيعة الشيء الى طبيعة اخرى فتكون هذه الثانية طبيعة أصلية والكلام فيها عايد من أن

(١) الضميران : ربحان البر أو الربحان الفلسي

(٢) باق : هو الرجل المشهور بالنهاة وضده سبحانه وائل المشهور بانصاحة

(٣) أصل انزل : يدرك أو كذا وفوك تفخ

يكون عارضاً قريباً لها يزول عنها بسرعة فعمل أن أكثر أحوال الشيء الخبير والسلامة والآفة والشر من النوادر الاتفاقية .

وبتقرير آخر : أن هذا العالم بهذا الصنع الحسن وذاك النمط المتقن الموضوع على نمط غريب وطرز عجيب تخير فيه العقول وتدعن له أولوا الألباب من الفحول مرتبظ بمعضه ببعض كمال الارتباط ومحتاج بمعضه الى بعض كمال الاحتياج فهو كالأسان الذي له أعضاء وجوارح وحواس ظاهرة وباطنة مرتبظ بمعضه ببعض ومحتاج بمعضه الى بعض .

وقد ورد في الأخبار أنه لما قال قائل قاتل بحضور أحد المصومين الأظهر . اللهم اغنني عن خلقك ؛ نهاه عليه السلام عن ذلك وزجره مما هناك وقال : لا تقل هكذا فإن الخلق كالأعضاء يحتاج بمعضه الى بعض ، وفي خبر كالأصابع مرتبظ بمعضه ببعض قل : اللهم اغنني عن شرار خلقك وحيثئذ . فكما أن اللسان لا تتحقق فيه الانسانية ولا يتمكن إلا بمخلق أعضاء رئيسية وأعضاء خادمة لتلك الرئيسية وأعضاء علوية وأعضاء سفلية وبدون ذلك لا يكون إنساناً على نمط حسن وطرز متقن فكذا هذا العالم لا يمكن إيجاده إلا على هذا النحو بأن يكون فيه السان رئيس وآخر خسيس وهكذا . فكما في الإنسان لا ينسب اليه الظلم ولا يقال لم حملت الرجل أسفل والرأس أعلى والأعضاء والجوارح خادمة للقلب ولم تحمل كلها رئيسية . فكذا هنا لا يمكن أن يقال ذلك بعينه من دون تفاوت أصلاً ، فإن الإنسان عالم صغير وهو نموذج للعالم الكبير . وكما لا يخفى على المحقق الخبير ، والناقد البصير ولا يبتئك مثل خير .

فإنها : أن يقال إنه قد ثبت في موضعه أن الماهيات ليست بجعل جاعل وحيثئذ فبعد ما ثبت أن الكافر مستحق للعقاب فالمقل يحكم بأن إيجاده لا فساد فيه أصلاً بعد أن لم يجعل الله ذاته كذلك وإن علم موجدته أنه يصدر عنه أمور يستحق بها العذاب الدائم لأن صدور هذه الأمور قد فرض أنه باختياره فيستحق العقاب والتدم عليه .

ثالثها : أن يقال أن نعمة الوجود لا توازيها نعمة فن كان مبتلى بالمذاب الدائم فنعمة الوجود راجحة عليه ومأثورة عند المقلاء . وبالجملة فالوجود أشرف من المدم مطلقاً ، والدليل على ذلك أنه قد شوهد بعض الناس يحترق بالنار ويصطلي فيها فيدعوه بعض من هو خارج عنها بأن يأتي قريباً منه ليضرب عنقه ويخلصه من النار فله آروم ضرب رقبتة بفرق منه إليها ، وما ذلك إلا لا يتار ساعة من الوجود السكذائي على المدم .

رابعها : ما عليه جماعة من الصوفية . وحاصله أن الله تعالى صفات وأسماء متقابلة هي من أوصاف السكالم ونعوت الجلال ، ولها مظاهر متباينة بها يظهر أثر تلك الأسماء ، فكل من الأسماء يوجب تعلق ارادته سبحانه وقدرته الى إيجاد مخلوق يدل عليه من حيث انصافه بتلك الصفة فلذلك اقتضت رحمة الله عز وجل إيجاد المخلوقات كلها لتكون مظهراً لأسمائه الحسنی ومجالي لصفاته العليا . مثلاً لما كان قهاراً أوجد المظاهر القهريّة التي لا يترتب عليها إلا أثر القهر من الجحيم وساكنيه والزقوم ومتناوليه ولما كان غفوراً غفوراً أوجد مجالي للغفر والغفران يظهر فيها آثار رحمة الله . وقس على هذا ظلماتك ومن ضاهام من الأختيار وأهل الجنة مظاهر اللطف ، والسياطين ومن والام من الأشرار وأهل النار مظاهر القهر .

ومن هذا يظهر وجه اختلاف الناس في السعادة والشقاوة فمنهم شقي وسعيد . فظهر أن لا وجه لاسناد الظلم والقبائح الى الله تعالى لأن هذا الترتيب والتجيز من وقوع فريق في طريق اللطف ، وآخر في طريق القهر من ضروريات الوجود والايجاد ومن مقتضيات الحكمة والمدالة .

ومن هنا قال بعض العلماء : ليت شعري لم لا ينسب الظلم الى الملك الجبازي حيث يجعل بعض من تحت تصرفه وزيراً قريباً ، وبعضهم كذاساً بعيداً لأن كلاً منهما من ضروريات مملكته ، وينسب الظلم الى الله تعالى في تخصيص كل من عبده بما خصص مع أن كلاً منهما ضروري في مقامه هذا .

وهذه الأجوبة كلها لا تخلو من نظر .

أما الأول ﴿ فلا باه العقل السليم ، والفهم المستقيم من أن يحسن ابلاد شخص لبيكون غيره في راحة وسرور وكيف يجوز أن يكون ذات الواجب تعالى مع كونه محض الوجود عندهم ويحت الخير مستلزماً لمثل هذا الأمر ولو جزم مثل هذا لجاز أن تكون ذاته تعالى مستلزماً لشرور كثيرة أما مساوية للخيرات أو أزيد منها من دون تفرقة أصلاً ، والفرق بين الشر القليل والكثير فيما نحن فيه لا وجه له قطعاً .

﴿ وأما الجواب الثاني ﴾ : ففيه كلام طويل وأبحاث دقيقة مذكورة في عملها ذكرها بوجوب التطويل ، وفيهم بعضها مما تقدم في مسألة الجبر والاختيار .

﴿ وأما الثالث ﴾ : فلأن العقل السليم يحكم حكماً قطعياً ويجزم جزماً بديهياً بأن المدم البعث خير من مثل هذا الوجود بالنسبة الى ذلك المذآب بأنواع المذآب ولهذا ورد أن أهل جهنم يتننون الموت . وورد في بعض الأدعية لبت أني لم تلدني وفي الآية : ﴿ ويقول الكافر يا ليتني كنت تراباً ﴾ (١٦) .

وأما الطريق الأخير فهو واضح السداد إذ لا يرجع عهده إلا الى ذاته تعالى باعتبار بعض صفاته العلية تستلزم عذاب شخص وبقائه في العقاب الشديد دائماً .

وهذا مما لا ينبغي أن يتفوه به جاهل فضلاً عن قائل ، تعالى الله عما يقول الظالمون علواً كبيراً ، ولعلمهم أرادوا بذلك غير ظاهره فيحاولوا الى باطنهم . وبالجملة فلا غتراف بالمعجز والقصور والاذعان والتسليم أولى من الخوض في ارتكاب هذه الأجوبة الركيكة وهذه المسألة من غوامض القدر المنهي عن الخوض فيه ، فنسكل عليها الى الله سبحانه وأوليائه .

واعلم : أن المحدث الحرّ العاملي قد ألف رسالة طويلة التليل في تحليل خلق الكافر ولم يأت فيها بشيء تطعن النفس اليه ويمول العقل عليه .

وحاصل ما فيها بعد بطلان الجبر وثبوت الاختيار . وذكر جواباً اجمالياً وهو أنه قد ثبت بالأدلة العقلية والتقليية أن الله عدل حكيم لا يفعل قبيحاً ولا يخلّ بواجب وأنه منزّه عن الظلم والبعث والنقص والجهل ، فوجب أن يجزم بأن جميع أفعاله

موافقة للمصلحة والحكمة وإن لم يظهر لنا وجهها ثم ذكر اثني عشر علة تفصيلية .
 الاولى : إرادة وقوع العبادة منه باختياره أو تكلمة : "بالعبادة كما أن" هذه
 العلة في خلق المؤمن ، وهذه العلة مستفادة من جملة من الآيات أوضحها قوله تعالى
 (وما خلقت الجن والانس إلا ليعبدون) فانّ الجمع بين الجن والانس ، وحصر علة
 خلقهم في العبادة شامل للمؤمن والكافر ، خصوصاً مع ملاحظة قلة المؤمن جداً
 بالنسبة إلى الكفار ، فانّ أكثرهم كفار والحصر إضافي بالنسبة إلى الرزق ونحوه
 أو باعتبار الاظهيرية والاكثلية .

الثانية : إرادة كونه دليلاً من جملة الادلة على معرفة الخالق ووجوده ووفور
 كرمه ووجوده كما يستفاد من الحديث القدسي : كنت كترأ مخفياً ، فأحببت أن
 أعرف فخلقت الخلق لكي أعرف .

الثالثة : إظهار القدرة الكاملة والحكمة الباهرة من حيث أن الله قد خلق
 المؤمن والكافر وما حكته ظاهرة وما حكته خفية وما تميل اليه الطباع وتنفر عنه ،
 وخلق أصناف مخلوقات مع اختلاف أقسامهم وألوانهم وطبائعهم وألسنتهم وأحوالهم
 وموادهم وعناصرهم وشبهوانهم ولو خلقهم على وجه واحد لظن بعض القاصرين بحججه
 تعالى عن ذلك وأنه تعالى موجب غير مختار .

الرابعة : الإشارة والايحاء إلى بطلان الجبر والالجاه فانّ وجود المؤمن
 والكافر والمطيع والمعاصي والخير والشر ، وكون المؤمن قد يكفر والكافر قد يؤمن
 والمادل قد يفسق ، والناسق قد يتوب ، يدل على بطلان الجبر فانه لو كان جائزاً
 أو لازماً لكان المناسب لحكمة الله تعالى أن يجبر الانسان على الخير والايقان
 والطاعة لا على أضدادها .

الخامسة : اظهار تمام الحكم وكال الرحمة والبعد عن الظلم بامهال الظالم
 والمعاصي وإظهار من صدر منه أكبر الكبائر وأعظم المعاصي ليتوب من تاب وينيب
 اليه من أتى .

السادسة : إرادة حصول شع دنيوي من الكافر للمؤمنين كما يشاهد

عياناً من أن جملة من الكفار قائمون بخدمة المسلمين واعمالهم ومعيون لهم على إقامة نظام معاشهم وفي الصناعات والزراعات والتجارات والجهاد والقتال وحينئذ نخلق الكافر كخلق الدابة لما فيها من عظيم المنفعة بل منفعة الكافر أعظم غالباً ﴿ السابعة ﴾ ارادة اظهار حسن الايمان أو زيادة حسنه عند ظهور قبح الكفر وكذا اظهار قدر نعمة الايمان والهداية ومنة اللطف والتوفيق والعناية فان الاشياء تتبين بأضدادها والنعمة يعرف قدرها عند فقدها او رؤية فاقدها ولهذا قيل : أربعة لا يعرف قدرها الا أربعة : الشباب لا يعرف قدره الا الشيوخ والعافية لا يعرف قدرها الا أهل البلاء ، والصحة لا يعرف قدرها الا المرضى ، والحياة لا يعرف قدرها الا الموتى ، فكان خلق الكافر لطفاً للمؤمنين وموجباً لشبابتهم على الدين .

﴿ الثامن ﴾ ارادة كون المؤمن في الدنيا خائفاً وجلالاً عاملاً بالتيقن فان ذلك لطف عظيم ، وقد روى الصدوق في الامالي أن النبي (ص) كان أحب الاشياء اليه أن يرى خائفاً جالماً .

﴿ التاسعة ﴾ ارادة المنع من القول بالغلو في الانبياء والمرسلين والائمة الطاهرين فانه حيث كان لهم أعداء وأضدء وأنداد يقتلونهم ويؤذونهم وكانوا تارة غالبين وتارة مغلوبين ظهر بطلان قول من ادعى الألوهية فيهم ولو لا ذلك لاعتقد كثير من الناس ذلك .

﴿ العاشرة ﴾ اظهار وفور الجود والكرم وكثرة الاحسان والنعيم وبيان أن الله أكرم الأكرمين وخير الرازقين حيث أنه ينعم على المستحقين وغيرهم ويرزق المطيعين وغيرهم فيحصل الاعتبار ويدعو إلى ترك القنوط عن رحمة الله والاعتماد على غيره وهو لطف عظيم .

﴿ الحادية عشر ﴾ اظهار حقارة الدنيا وقياسة الآخرة ، فيكون ذلك داعياً إلى الزهد في الدنيا والرغبة في الآخرة كما قال عليه السلام : لو كانت الدنيا نساوي عند الله جناح بعوضة لما سقى الكافر منها شربة ماء .

الثانية عشر : إرادة تكثير الأنواع السفلية وتكثير النسل وتعريض نسل الكافر للإسلام ، ثم أورد جملة من الاحاديث تدل على أن أكثر هذه العلل التي ذكرها في سبب إيجاد الخلق وعلته وجودهم لا خصوص الكافر وأنت خير بأن هذه المصالح والحكم وإن كانت حقاً إلا أن منافعها وفرائدها إنما ترجع في الكافر الى غيره كما عرفت سابقاً ، فتبقى المسألة في قالب الاشكال وانه العالم بمخالفات الاحوال .

الحديث التاسع والأربعون

مارويناه بالأسانيد عن ثقة الاسلام في الكافي عن هشام بن الحكم عن الكاظم «ع» أنه قال له في جملة حديث طويل يا هشام إن الغلاء زهدوا في الدنيا ورجعوا في الآخرة لأنهم علموا أن الدنيا طالبة مطوبة والآخرة طالبة ومطلوبة فن طلب الآخرة طلبت الدنيا ومن طلب الدنيا طلبت الآخرة

قوله عليه السلام : لأنهم علموا أن الدنيا طالبة أي طالبة للمرء لان توصل اليه **بيان** ما عندها من الرزق المقدر وقوته المقرر (مطلوبة) ، أي يطلبها الحرص طلباً للزيادة والآخرة طالبة لمن في الدنيا تغلبه لتوصل اليه أجله المقدر ووقته المقرر ومطلوبه يطلبها أهلها للوصول إلى أشرف درجاتها وأرفع طبقاتها بالاعمال الحسنة والاخلاق الفاضلة ويبقى الكلام في التمكن في ترك العاطف في الاول والالتيان به في الثاني ، ويمكن أن يكون لوجهين :

الاول : أنه للتنبيه على أن الدنيا طالبة موصوفة بالمطلوبية فتكون الطالبية لسكونها موصوفة بمنزلة الذات فدل على أن الدنيا من حقها في ذاتها أن تكون طالبة وتكون المطلوبة لسكونها صفه لاحقة بالطالبية من الطواري والموارض

التي ليست من حق الدنيا في ذاتها أن تكون موصوفة بها : فلو أتى بالمعطف لغابت تلك الدلالة .

وبتقرير آخر : أن المتحقق من نسبة الطالبة والمطلوبة إلى الدنيا والواقع منهما في نفس الأمر هو المطلوبة بناء على أن التني والاثبات إلى التيد كما هو المقرر في العربية .

ووجه ظاهر لظهور أن الناس كلهم إلا من شذ طالبون الدنيا بخلاف نسبتها إلى الآخرة فإن طالبيتها بمطلوبيتها أيضاً متحققة في نفس الأمر .

الوجه الثاني : أن نجعل قوله الدنيا طالبة مطلوبة خيراً بمد خبر كما هو الظاهر ، وحينئذ فني ترك المعطف دلالة على عدم ارتباط طالبيتها بمطلوبيتها لوقوع الافتراق بينهما باعتبار قلة طالب الآخرة فاحتيج في ربط أحدها إلى الآخرة إلى المعطف بخلاف الدنيا ، فإن كمال اتصال مطلوبة الدنيا بطالبيتها ونهاية ربطها بها وعدم افتراقها عنها باعتبار أن الدنيا في الواقع مطلوبة لكل ، فلا حاجة هنا إلى زابطة مستفادة من المعطف ، فلذا ترك المعطف ثم إن الطالبة والمطلوبة في كل من الدنيا والآخرة يتصور على وجهين :

أحدهما : أن كلامها متصفة بهما مع قطع النظر عن الأخرى .

ثانيهما : أن كل واحدة منهما طالبة عند كون الأخرى مطلوبة ومطلوبة عند كون الأخرى طالبة ، ويرشد إليه قوله عليه السلام : فن طلب الآخرة طليته الدنيا ، أي حتى يستوفي منها رزقه كما قال صلى الله عليه وآله : لا تموت نفس حتى تستكمل رزقها . وقال الصادق (ع) : لو كان المبدئي جحر لآتاه الله برزقه ومن طلب الدنيا وصرف عمره فيها طلبته الآخرة حتى يستوفي منها أجله ، فيأتيه الموت ، فيفسد عليه دنياه لا تقطعها عنه وعدم وقتها له ، وآخره لعدم صرف فكره إليها .

الحديث المحسوس

مارويناه بأسانيدنا المتقدمة عن قبة الاسلام في الكافي عن الفضل بن عمر
 عن أبي عبد الله «ع» قال: يا مفضل لا يفلح من لا يعقل، ولا يعقل من لا يعلم
 وسوف ينجب من يفهم، ويظفر من يحلم، والملم جنة، والصدق عز، والجهل ذل
 والفهم مجد، والجدود نجاح، وحسن الخلق محبة للوثة، والعالم يزمانه لا تهجم
 عليه الواجس، والحزم مساة الظن، وبين المرء والحكمة نعمة العالم والجاهل
 شقي بينهما، والله ولي من عرفه، وعدو من تكافئه، والمائل خنور، والجاهل
 خنور، وإن شئت أن تكرم فلن، وإن شئت أن تُهَن فاختن، ومن كرم أصله
 لأن قلبه، ومن خشن عنصره غلظ كبده، ومن فرط تورط، ومن خاف العاقبة
 تبتت عن التوغل فيما لا يعلم، ومن هجم على أمر ينير علم جدد أنف نفسه، ومن
 لم يعلم لم يفهم، ومن لم يفهم لم يسلم، ومن لم يسلم لم يكرم، ومن لم يكرم يهضم،
 ومن يهضم كان أوم، ومن كان كذلك كان أخرى أن يندم

توضيح لا يفلح من لا يعقل أي لا يفوز بالدارين ولا ينجو في النشاطين من
 لا يتبع حكم العقل ومن لا يكون عقله مستولياً على هوى نفسه، أو
 من لا يكون عقله كاملاً، أو من لا يتعقل ويتفكر فيما ينفعه لأن العقل هو مبدأ جميع
 الخيرات ومنشأ جميع الكالات فلا يتصور الفلاح بدونه، ولا يعقل من لا يعلم
 أي من اتفتت عنه حقيقة العلم اتفتت عنه حقيقة العقل لأن تحقق حقيقة العقل
 وقوامها ومراتبها إنما هو بالعلم، فإذا اتقى اتقى، ومن اتقى منه العلم بقوى النفس
 ومحاسنها وقبائحها لا يعقل: يعني لا يستوي عقله على قواه النفسانية ضرورة أن

استيلائه عليها متوقف على العلم بها والمعنى لا يكون عقله كاملاً أو لا يتعقل من لا يحصل العلم ليصير ذا علم أو من لا يكون عالماً بما يجب عليه وما ينبغي تعقله والتدبر فيه ، وسوف ينجب من يفهم : النجيب الفاضل النفيس في نوعه والمراد أن من يكون ذا فهم فهو قريب من أن يصير عالماً ومن صار عالماً فقريب أن يستولي عقله على هوى نفسه ، ويظفر من يحلم الظفر هو النجاة والفوز بالخيرات والحلم بالكسر الأناة ، أي الحلم سبب للظفر على العدو أو للظفر بالمقصود ، أو للاستيلاء على النفس والشيطان ، والعلم جنة بالضم ، أي وقاية من سهام الشيطان أو من غلبة القوى الشهوانية والغضبية ، أو من الدواعي النفسانية أو من أن يلتبس عليه الأمر ، وتدخل عليه الشبهة ، أو سبب للاحتراز عن شرّ الاعادي كالجنة ، إذ بالعلم يمكن الظفر على الأعداء الظاهرة والباطنة . والصدق عز ، أي شرف ، أو قوة وغلبة . وقيل المراد بالصدق هنا الصدق في الاعتقاد ، ولذا قابله بالجهل ، فإن الاعتقاد الكاذب جهل ، كما أن الاعتقاد الصادق علم . والفهم مجد ، المجد هو الكرم والشرف الواسع ، يعني أن الفهم من الصفات الكريمة الشريفة الموجبة لشرافة الذات ورفعة الحسب وجلالة القدر . والجود نجيح ، النجح بالضم هو الظفر بالمطالب والحوائج ، ولعل المراد الظفر بالمطالب الأخروية ، لأن الله تعالى يقابل القليل بالجزيل ، أو يورث الفوز بالمآرب الدنيوية لأنه يجلب قلوب الناس إلى التودد لصاحبه ويصرف عنهم اليأس بتحصيل مطالبه والقيام بمآربه . وحسن الخلق مجلبة للودعة ، حسن الخلق هو الاعتدال بين طرفي الإفراط والتفريط في القوة الغضبية والشهوية . والمجلبة : إما مصدر ميمي والحمل للمبالغة ، أو اسم آلة . والعالم بزمانه لا تهجم عليه اللوايس ، الهجوم الاتيان بتمته ، واللوايس الامور المشبهة والحاصل أن من عرف أهل زمانه ويميز بين حقهم وباطلهم وجاهلهم ، ومن يتبع الحق ، ومن يتبع الأهواء منهم لا تشبهه عليه الامور ويتبع الحق بين ويترك الباطلين : ولا تعرض له شبهة بكثرة أهل الباطل وقلّة أهل الحق وغلبة الباطلين ، وضعف الحقين والحزم مساواة الظن ، الحزم إحكام الأمر وضبطه والأخذ فيه بالثقة ، والمساواة

مصدر ميمي ، والمعنى أن احكام الأمر وضبطه والأخذ فيه بالثقة يوجب سوء الظن أو يترتب على سوء الظن بأهل الزمان بعدم الاعتماد عليهم في الدين والدنيا ، وهذا مما يؤكد الفقرة السابقة ولا يقال هذا ينافي ما ورد من وجوب حسن الظن بالاخوان وحمل أقوالهم وأفعالهم على المحامل الصحيحة لامكان الجمع بوجبهين : الأول أن تكون تلك الأخبار محمولة على ما إذا ظهر كونهم من المؤمنين وهذا على عدمه . والثاني أن يقال حمل أفعالهم وأقوالهم على المحامل الصحيحة لا ينافي عدم الاعتماد عليهم في أمور الدين والدنيا حتى يظهر منهم ما يوجب اطمئنان النفس ، ويمكن أيضاً أن يحمل النهي عن مساواة الظن على الاعتقاد الفاسد والقول بالشيء رجماً بالغيب ومساواة الظن التي من الحزم على التجويز العقلي والتثبت في إخباراتهم حتى يتبين الحق من الباطل والصدق من الكذب لثلايق الهرج والمرج وببطل الدين وبين المرء والحكمة نعمة العالم والجاهل شقي بينهما . هذه العبارة من المشهورات بالاشكال وقد تعرض لها الفضلاء ووجهها بوجوه من التأويل ، إذ يمكن أن يقرأ العالم بكسر اللام وفتحها ومجروراً بالاضافة ومرفوعاً ، وعلى أي تقدير ففيه وجوه :

﴿ الأول ﴾ : يحتمل أن يكون المراد بكون الشيء بين المرء والحكمة كونه موصلاً للمرء اليها وواسطة في حصولها كما ورد في رواية جابر عن النبي صلى الله عليه وآله بين العبد والكفر ترك الصلاة ، أي تركها موصلاً للعبد إلى الكفر ، والغرض أن "ما أنعم الله به على العالم من العلم والفهم والصدق على الله واسطة للمرء توصله إلى الحكمة فإن المرء إذا عرف حال العالم اتبعه وأخذ منه فتحصل له الحكمة ومعرفة الحق والاقرار به والعمل على وفقه ، وكذا بمعرفة حال الجاهل وأنه غير عالم صادق على الله ، يترك متابعتة والاخذ منه يسمى في طلب العالم فيطالع عليه ويأخذ منه ، فالجاهل باعتبار سوء حاله باعث بعيد لوصل المرء إلى الحكمة وهو شقي محروم يوصل معرفة حالة المرء إلى سعادة الحكمة ، وهذا الكلام كالتفسير التأكيد لما سبقه .

ويحتمل أن يحمل البينية في الاول على التوسط في الايصال ، وفي الثاني على كون الشيء حاجزاً مانعاً من الوصول فالجاهل شقي مانع من الوصول إلى الحكمة ولا يبعد أن

يقال : المراد بنعمة العالم العالم نفسه والاضافة نيابة ، ويكون العالم بدلاً من قوله نعمة : فان العالم أشرف ما أنعم الله بوجوده على عباده .

﴿ الثاني ﴾ ما ذكره بعض الأفاضل أيضاً قال : لعل المراد به أن الرجل الحكيم من لدن عقله وتمييزه الى بلوغه حد الحكمة متمم بنعمة العلم والعلم نعيم العلماء فانه لا يزال في نعمة من أغذية العلوم ، وفواكه المعارف فان معرفة الحضرة الالهية كروضة فيها عين جارية ، وأشجار مثمرة ، قلوبها دائية ، بل جنّة عرضها كمرض السماء والأرض ، والجاهل بين مبدأ أمره ومنتهى عمره ، في شقاوة عريضة ، وطول أمل طويل ، ومعيشة ضنك ، وضيق صدر ، وظلمة الى قيام ساعته وكشف غطائه وفي الآخرة عذاب شديد . انتهى كلامه (ره) وهو مبني على الاضافة .

﴿ الثالث ﴾ ما نقله العلامة المجلسي (ره) عن والده عن مشايخه العظام وهو أن يُقرأ نعمة بالتونين ويكون العالم مبتدأ والجاهل معطوفاً عليه وشقي خبر كل منهما والضمير في بينهما راجع الى المرء والحكمة ، والحاصل ان الذي يوصل المرء الى الحكمة هو توفيق الله تعالى وهو من أعظم نعمه على العباد ، والعالم والجاهل يشقيان ويتمبان (١) بينهما فمع توفيقه تعالى لا يحتاج الى سعي العالم ولا يضرّ منع الجاهل ، ومع خذلانه تعالى لا ينفع سعي العالم ويؤيد هذا ما في بعض النسخ من قوله : يسمى مكان يشقي .

﴿ الرابع ﴾ أن يُقرأ العالم بالفتح أما مجرور بالاضافة البيانية أو مرفوعاً بالبدلية أي بين المرء والحكمة نعمة هي العالم فان بالتفكير فيه وفي غرائب صنمه تعالى يصل الى الحكمة ، والجاهل شقي محروم بين الحكمة وتلك النعمة .

﴿ الخامس ﴾ أن يُقرأ العالم بالكسر مرهوعاً على البدلية ويكون الضمير في بينهما راجعاً الى الجاهل والحكمة ، والمعنى أن بين المرء ووصوله الى الحكمة نعمة ، هي العالم فان بهدأيته وارشاده وتعليمه يصل الى الحكمة ، والجاهل يتوسط بينه وبين الحكمة شقي بمنه عن الوصول اليها .

﴿ السادس ﴾ أن يُقرأ العالم بالكسر والجر بالاضافة اللامية وضمير بينهما راجعاً الى الحكمة ، ونعمة العالم أي يتوسط بين المرء والحكمة نعمة العالم وهي ارشاده

وتعليمة ، والجاهل محروم بين الحكمة وتلك النعمة أي منها جميعاً .

﴿ السابع ﴾ ما ذكره بعض الشارحين ايضاً : وهو أن يكون البين مرفوعاً بالابتدائية ونعمة خبره مضافاً الى العالم بكسر اللام ، والجاهل ايضاً مرفوعاً بالابتدائية وشقي خبره مضافاً الى بينهما ، وضمير بينهما راجعاً الى المرأ والحكمة ، وقال : المراد بالعالم امام الحق والجاهل امام الجور ، وحاصل المعنى إن وصل المرء مع الحكمة نعمة للامام تصير سبباً لسروره لأن بالهداية يفرح الامام ، وإمام الجور يتعب ويحزن بالوصل بين المرأ والحكمة ولا يخفى بعده .

﴿ الثامن ﴾ ما صار إليه بعضهم من قراءة نعمة العالم بفتح التون ، بمعنى أن الوصول للمرأ الى الحكمة تنعم العالم بعلمه فإذا رآه المرأ انبعثت نفسه الى تحصيل الحكمة والجاهل له شقاوة حاصلة من بين المرأ والحكمة ، والتمتع والعالم ، وذلك لأنه لا يزال يتعب نفسه إما بالحسد أو الحسرة على القوت أو السعي في التحصيل مع عدم القابلية ، والله ولي من عرفه أي محمه أو ناصره أو المتولي لاموره حتى يبلغ به حد الكمال ، وعدو من تكلفه أي تكلف معرفته وأظهر من معرفته ما ليس له أو طلب من معرفته تعالى ما ليس في وسعه وطاقته والمائل غفور ، أي مصلح لأمره من قولهم غفروا هذا الأمر أي أصلحوه بما ينبغي أن يصلح أو سائر لذنوب اخوانه وعيوبهم ومتجاوزين سيئاتهم من الغفر بمعنى التغطية ، والجاهل ختور من الختر بمعنى الكبر والتدريسة وقيل : بمعنى خبائة النفس وفسادها ، والمعنى أنه خبيث النفس كثير الغدر والخدعة بالناس لأنه فاقد للبعابر التنهنية ، وما دم للفضائل العقلية ، وحامل للذائل الشيطانية ، فيظن أن الغدر والحيل والمكر والختل وكشف العيوب والذنوب وسوء المعاملة مع الناس خبر له في تحصيل منافعه ومطالبه وتيسر مقاصده ومآربه . وإن شئت أن تكرم فلين ، أي إن شئت أن تكون كريماً شريفاً عند الخلائق فلن للناس في الكلام والسلام واخص لهم جناحك عند اللقاء فإن من لأن جانبه كثر أعوانه وانصاره ومن كثر أنصاره كان مكرماً شريفاً . وإن شئت أن تهن وفي بعض النسخ تهان وعلى ما في أكثر النسخ يمكن أن يقرأ على العلوم من وهن يهن بمعنى ضعف ، والحشونة ضد

اللين يعني إن شئت أن تستحقر وتستخف عند الناس فصر ذا خشونة عند ملاقاتك للناس . ومن كرم أصله لأن قلبه لعل المراد بكرم الأصل كون النفس فاضلة شريفة أو كون طينته طيبة كما يدل عليه قوله : ومن خشن عنصره غلظ كبده ، وإنما نسب اللين إلى القلب ، والغلظة إلى الكبد لأنهما من صفات النفس ولكل منهما مدخلة في التعطف والغلظة وسرعة قبول الحق وعدمها فذنب كل من الفريقين إلى أحدهما ليظهر مدخليتها في ذلك .

ويحتمل أن يكون الأول إشارة إلى سرعة الاقتراب للحق وقبوله ، والثاني إلى عدم الشفقة والتعطف على العباد .

ويمكن أن تكون النكته في المدول عن القلب إلى الكبد التنبيه على أن الجاهل لا قلب له ، فإن القلب يطلق على محل المعرفة والإيمان ، كما قال سبحانه : ﴿ إِنَّ فِي ذَلِكَ لَذِكْرًا لِمَنْ كَانَ لَهُ قَلْبٌ ﴾ (١) . وربما يجمل لين القلب إشارة إلى عدم المبالغة في القهر والغلظة والتسلط وغلظة الكبد إلى قوة القوى الشهوانية لأن الكبد آلة للنفس البهيمية والقوة الشهوية لا تته آلة للتغذية وتوزيع ما يتحلل على الأعضاء فيوجب قوة الرغبة في المشتبهات ، ومن فرط تورط ، فرط بالتشديد أو التخفيف بمعنى قصر أي من قصر في طلب الحق وفعل الماعات أوقع نفسه في ورطات المهالك أو بالتخفيف بمعنى سبق ، أي من استعجل في ارتكاب الأمور وبادر إليها من غير تفكير للمواقب أوقع نفسه في المهالك . ومن خان العاقبة ثبت عن التوغل ، أي الدخول في الأمر بالاستعجال من غير روية فيما لا يعلم ، ومن هجم على أمر بغير علم فقد جدد أنف نفسه ، أي جعل نفسه ذليلاً غاية الدال ، والجدد قطع الأنف . ومن لم يعلم لم يفهم ، أي من لم يكن عالماً بالشيء لم يميز بين الحق والباطل فيه . ومن لم يفهم ، أي من لم يميز بين الحق والباطل لم يسلم من ارتكاب الباطل بل لا يسلم في شيء أصلاً أما في ارتكاب الباطل فظاهر ، وإما في ارتكاب الحق إن اتفق فلأن القول به بلا علم هلاك وضلالة . ومن لم يسلم لم يكرم ، على البناء للمفعول ، أي لم يعامل معاملة الكرام

بل يخذل ، أو عني البناء للفاعل ، أي لم يكن شريفاً فاضلاً ، و من لم يكرم يهضم على البناء للمفعول : أي يكسر عزته وبهاؤه ويهان ، أو يترك مع نفسه ويوكل أمره إليه و من يهضم كان ألوم ، أي أشد ملامة وأكثر استحقاقاً لأن يلام . و من كان كذلك كان أجدر بالندامة على ما ساقه الى نفسه من الملامة يسبب التوغل فيما لا يعلم .

الحديث الحادي والتسعون

مارويناه عن الصدوق في العيون في باب ذكر مجلس الرضا عليه السلام مع أهل الأديان وأصحاب المقامات في التوحيد ضد المأمون بإسناده عن الرضا عليه السلام في جملة حديث طويل أنه عليه السلام بعد أن أزمهم وأهجزهم بالبراهين البينات والحجج الواضحات واقطعوا عن الكلام .

قال عليه السلام : يا قوم إن كان فيكم أحد يخالف الإسلام وأراد أن يسأل فليسأل غير محتمس ، أي غير مستحي ولا منقبض ، فقام إليه عمران الصابي وكان واحداً من المتكلمين فقال : يا عالم الناس لولا أنك دعوت إلى نساءتلك لم أقدم عليك بالمسائل ولقد دخلت الكوفة والبصرة والعام والجزيرة ولقيت المتكلمين فلم أقع على أحد يثبت لي واحداً فرداً ليس غيره ، لا شريك ولا ند ، قائماً بوحدايته ، أي وحدانية مستندة إلى ذاته وهو الله تعالى افتأذن لي أن أسألك ، قال الرضا عليه السلام : إن كان في الجماعة عمران الصابي فأنت هو ، قال أنا هو : قال : سل يا عمران وعليك بالنصفة بالتحريك الانصاف وهو أن تعطي من الحق كما تستحقه لنفسك وإياك والخطل بالتحريك وهو النطق الفاسد المضطرب ، والجور وهو الميل عن القصد أو عن طريق

الهدى أو الظلم في البحث والكلام ، فقال : والله ياسيدي ما أريد إلا أن تثبت لي شيئاً أتعلق به فلا أجوزه ، قال سل مما بدا لك : فزدهم الناس وانضم بعضهم إلى بعض من كثرة الازدحام ، فقال عمران الصابي : أخبرني عن الكائن الأول أي عن كنهه وحقيقته ، وأخبرني عما خلق أي عن أي شيء خلق المخلوقات وأوجدها ، قال عليه السلام : سألت عن ذلك فأنهم الجواب . أما الواحد الذي هو الله سبحانه وتعالى (فلم يزل واحداً في صنعه) لا شريك له ولا وزير ولا نظير (كائناً لا شيء معه) إذ لو كان معه غيره لكان قديماً أيضاً وبطلانه تقدم من برهان التمانع (بلا حدود) من طول وعرض وعمق ، أو بلا ابتداء وانتهاء (ولا أعراض) إذ هو تعالى يجلب عن الأعراض إذ هو الذي أوجدها واخترعا (ولا يزال كذلك) أبداً دائماً (ثم خلق خلقاً مبتدأ) بصيغة اسم المفعول صفة للخلق ، أي من غير مثال سبق أو بصيغة اسم التفاعل حال ، من فاعل خلق ، أي أوجدتم حال كونه مبتدأ لهم (مختلفاً بأعراض وحدود مختلفة) فيهم الأجسام والأعراض الجواهر والأعيان والروحانيون والجسمانيون والناريون والطينيون والناطنون والصامتون والطويل والقصير والأسود والأبيض وغيرهم ، ومن الحكم في اختلاف المخلوقات عدم توهم كونه تعالى موجبا لا في شيء . أقامه بحتمل أن تكون في بمعنى من فإن حروف الصفات يقوم بعضها مقام بعض ، أي أوجد الخلق لا من شيء أقامه ، أي لم يقم خلق مصنوعاته من مادة قديمة كما زعمه الفلاسفة (ولا في شيء حده) لعل المراد أنه تعالى لم يخلقهم في شيء محدود ألا يتجاوزونه بأن يكونوا مسلمين أو كافرين مطيعين عاصين بل خلقهم مختارين غير مكرهين (ولا على شيء احتذاه) أي لم يخلق الخلق على محاذات مثال وصورة سابقة كانت مصنوعة لغيره تعالى (ومثله له) أي مثل الغير ذلك وصورة والله تعالى صور مخلوقاته على ذلك المثال ، ويحتمل أن يكون ضمير التفاعل راجعاً إليه تعالى ، أي لم يخلق خلقه على مثال أوجده غيره لصور الخلق على ذلك المثال (فجعل الخلق من بعد ذلك صنوة) كالأقبياء والرسل والأنبياء (وغير صنوة) كغيرهم . (واختلافاً) في الأنسجة والألوان والأخلاق (وانطلاقاً) في ذلك والمصدران حالان ، أي مختلفين

ومؤتلفين (وأثوانا وذوقا وطعما) ، أي مختلفين في اللون والذوق والطعم (تختلفهم لا حاجة كانت منه الى ذلك) الخلق (ولا تفضل منزلة لم يلبسها إلا به ولا رأى لنفسه فيما خلق زيادة) في علو مرتبته وعظم شأنه (ولا نقصانا) تعقل هذا يا عمران قال نعم : والله يا سيدي (قال : واعلم يا عمران إنه لو كان خلق ما خلق لحاجة لم يخلق إلا من يستعين به على حاجته) من الأنبياء والرسل والمؤمنين والصالحين والمابدين (ولكن ينبغي أن يخلق أضعاف ما خلق لأن الأعران كلما كثروا كان صاحبهم أقوى وأشد سلطانة والحاجة يا عمران لا يسما) ضمير لا يسما يرجع الى الخلق أي الخلايق لا يسمون الحاجة ولا يدمونها عنه سبحانه وذلك انهم أهل حاجة اليه وتتجدد حاجتهم اليه أنا فأنا ومثل هؤلاء لا يستعان بهم في رفع حاجة مثله بأن يمينوه على خلق أحد أو ترتيبه أو نحو ذلك ، والى ذلك أشار بقوله عليه السلام : لأنه لم يحدث من الخلق شيئاً إلا حدثت فيه حاجة اخرى لأنهم في كل زمان لهم نهاية الاحتياج الى بارئهم وخالقهم (ولذلك أقول لم يخلق الخلق لحاجة اليهم) إذ كانوا هم المحتاجين اليه (ولكن تقل بالخلق الحوائج) بأن أحوج بعضهم الى بعض ، وفضل بعضهم على بعض بلا حاجة منه الى من فضل ولا قسمة منه على من أذل منهم ، فلماذا خلق . قال عمران : يا سيدي هل كان الكائن ، أي الصانع معلوماً في نفسه عند نفسه . قال الرضا عليه السلام : إنما تكون المألومة بالشيء لنفي خلافه وليكون الشيء نفسه بما نفي عنه موجوداً ، قيل يعمل لحصل السؤال والجواب أن الصانع هل كان معلوماً عند نفسه بصورة حاصلة في ذاته ومن ثم قال في نفسه والجواب أن الصورة الحاصلة إنما تكون بشيء يشترك مع غيره في شيء من الذاتيات فلا يحتاج لمعرفة نفسه الى حصول صورة بل هو حاضر بذاته عند ذاته فقوله عليه السلام : ولم يكن هناك شيء بخالقه أي شيء بخالقه في بعض الذاتيات فتدعو الحاجة الى نفي ذلك الشيء عن نفسه بتحديد ما علم منها ، أي من ذاته بجليس وفصل وتفخيص ، أنهمت يا عمران ؟ قال نعم : والله يا سيدي ، فأخبرني بأي شيء علم ما علم أبيض أم بغير ذلك . ولعل المراد بالصورة التنهية يعني أنه تعالى يعلم معلوماً بصورة ذهنية حصلت في

الذهن أم بغيرها . وقال الرضا مجيباً له أرأيت إذا علم بضمير هل نجد بدأ من أن تجعل لذلك الضمير حداً ينتهي اليه المعرفة ، يعني أن العلم لو لم يكن إلا بمحصل تلك الصورة فالعلم بالمعلوم لا بد أن يكون موقوفاً على العلم بالصورة التي هي ملاحظة المعلوم وتحديداتها وتصويرها . قال عمران لا بد من ذلك ، قال الرضا (ع) : فما ذلك الضمير فاقطع ولم يجر جواباً قال الرضا (ع) : لا بأس أن نسألك عن الضمير نفسه تعرفه بضمير آخر ، فان قلت : نعم أسدت عليك قولاك ودعواك ، أي أنه على قولك أنه لا بد لكل معلوم أن يعرف بصورة فالصورة أيضاً معلوم فلا بد وأن تعرف بصورة أخرى وهكذا الى ما لا نهاية له فان قلت ان الصورة تعرف بنفسها بالعلم الحضوري من غير حاجة إلى صورة أخرى فلم لا يجوز أن يكون علمه تعالى بأصل الأشياء على وجه لا يحتاج إلى صورة وضمير قال الرضا (ع) : يا عمران ليس ينبغي أن تعلم أن الواحد ليس يوصف بضمير وليس يقال له أكثر من فعل وعمل وصنع بصينه الماضي وليس يتوهم منه مذاهب وتجزية كذاهب المخلوقين وتجزيتهم فأجعل ذلك وابن عليه ما علمت منه صوابه ، لذا أسد (ع) عليه الاصل الذي هو مبني كلام السائل أمم البرهان على امتناع حلول الصورة فيه واتصافه بالضمير لمنافاته لوحده الحقيقية واستلزامه التجزي والتبويض ، وكونه متصفاً بالصفات الزائدة . وكل ذلك يناهي وجوب الوجود وحيثئذ فليس فيه تعالى عند إيجاد المخلوقين سوى التأثير من غير عمل وروية وتفكير وتصوير وخطور ، وذهاب الفكر إلى المذاهب وسائر ما يكون في الناقصين العاجزين من الممكنات ، قال عمران : يا سيدي ألا تخبرني عن حدود خلقه كيف هي وما معانيها ، وعلى كم نوع تكون ، قال : قد سألت فافهم إن حدود خلقه على ستة أنواع : ملموس وموزون ، ومنظور اليه ، وما لا ذوق له وهو الروح ، ومنها منظور اليه وليس له وزن ولا لمس ولا حس ولا لون ولا ذوق والتقدير والاعراض والصور والطول والعرض ، ومنها العمل والحركات التي تصنع الاشياء وتمثلها وتبهرها من حال إلى حال وتزيدنها وتقصيها ، فأما الاعمال والحركات فاتها تتطلق لأنه لا وقت لها أكثر من قدر ما يحتاج اليه ، فإذا فرغ من الشيء

انطلق بالحركة وبقي الأثر ومحجري مجرى الكلام الذي يذهب ويبقى أثره . قال بعض الفضلاء في بيان هذه الستة أنواع لكل النوع الأول ما يكون ملموساً وموزوناً ومنظوراً إليه . والثاني ما لا يكون له تلك الأوصاف كالروح ، وإنما عبر عنه بما لا ذوق له اكتفاءً ببعض صفاته ، وفي بعض النسخ وما لا لون له وهو الروح وهذا أظهر للمقابلة . والثالث ما يكون منظوراً إليه ، أي أنه يظهر للنظر بآثاره أو قد يرى ولا لون له بالذات ، أو يراد به الملك والجن وأشباههما والظاهر أن قوله ولا لون من زيادات النساخ ، والرابع التقدير ويدخل فيه التصوير والطول والمرض . والخامس الاعراض القارة المدركة بالحواس كاللون والضوء ، وهو الذي عبر عنه بالاعراض . والسادس الاعراض غير القارة كالأعمال والحركات التي تنهب هي وتبقى آثارها ، قال له عمران : يا سيدي ألا تخبرني عن الخالق إذا كان واحداً لا شيء غيره ولا شيء معه أليس قد تغير بخلقه الخلق ، حيث انه لم يكن خالفاً فصار خالفاً ، قال له الرضا (ع) : هو قديم لم يتغير بخلقه الخلق ، ولكن الخلق يتغير بتغييره إياه حيث انهم صاروا موجودين بعد أن كانوا معدومين ويمرضون ويصحون ويفتون ويفكرون ويلوون ويقصرون ، وهكذا . قال عمران : فبأي شيء عرفناه ، قال (ع) : بغيره ، قال : فأي شيء غيره ، قال الرضا مشيته واسمه وصفته وما أشبه ذلك ، وسيأتي في كلامه (ع) إن الغيبة والارادة بمعنى واحد ، وفسر عليه السلام الارادة بالابداع والاحداث فيكون المعنى إنما نعرفه بأفعاله وابداعه وآثاره وأسمائه وصفاته التي تعتبرها عقولنا وتثبتها له وكل ذلك الذي ندركه بأذنانا وتصوره بقلوبنا من الأفعال والآثار والأسماء محدث مخلوق مدبر والله سبحانه وتعالى غيره . قال عمران : يا سيدي فأأي شيء هو قال (ع) : هو نور كما قال تعالى : (الله نور السموات والارض) بمعنى انه هاد خلقه من أهل السماء وأهل الارض وليس لك علي أكثر من توحيد إياه ، يعني انه لا يمكنني أن أبين لك من ذات الصانع وصفاته إلا ما يرجع إلى توحيدته ، قال عمران : يا سيدي أليس قد كان ساكناً قبل الخلق لا ينطق ثم نطق فيكون قد لحقه التغيير قال الرضا (ع) لا يكون

السكوت إلا عن نطق قبله لأن السكوت هو عدم النطق مما من شأنه النطق والمثل في ذلك انه لا يقال للسراج هو ساكت لا ينطق لأن السراج ليس من شأنه النطق ولا يقال إن السراج ليضيء فيما يريد أن يفعل بنا الاضاءة لأن الضوء من السراج ليس يفعل بعقل منه ولا كون هذا من تمام الكلام الاول ويفتعل على تشبيهه آخر بالسراج ، وحاصله ان السراج لا يقال انه أراد بنا الاضاءة لأنه لا يتصف بإرادة عدمها إذ لا فعل له ولا شعور ولا إرادة والشئ إنما يتصف بشئيه إذا جاز اتصافه بنقيض ذلك الشئيه ، ولهذا لا يقال للجدار أعمى ، وإنما هو شئيه ليس غيره ، يعني أن السراج ليس إلا السراج من غير أن يكون معه إرادة ولا فعل ولا مزاوله عمل ، فلما استضاء لنا قلنا قد أضاء لنا حتى استضاءنا به ، فهذا استبصر أمرك قال عمران يا سيدي قلن الذي كان عندي أن الكائن قد تثير في فمه ، أي كالمخلوق والرزق عن حاله بمخلقه المخلق إذ لم يكن خالقاً فكان خالقاً ولم يكن رازقاً ، فكان رازقاً ولم يكن معه غيره ، وبعد أن أوجد خلقه حصل غيره ، قال الرضا (ع) : احلت ، أي قلت عمالاً يا عمران في قولك إن الكائن يتمير في وجهه من الوجوه حتى يصيب الذات منه ما يثيره قلن المخلق ونحوه من صفات الافعال الذات لا تثير بغيرها يا عمران هل تجد النار يغيرها تفسها ، وهل تجد الحرارة تحرق نفسها ، أو هل رأيت بصراً قط رأى بصره ، قال عمران : لم أر هذا ، حاصل ذلك ان الفاعل لا يدخله تثير بسبب فمه نعم يدخل من فعل غيره كالنار قائمها لا تحدث تثيراً بسبب ما يوجد منها من التأثيرات نعم تفعل عن الغير كما إذا صب عليها ماء وكذلك الحرارة لا تحرق نفسها عند إحراقها غيرها وكذلك البصر إذا أثر في غيره بانطباع تلك الصورة لا يؤثر في نفسه بأن تطبع الحدقة في نفسها دائماً وإنما تطبع في بصر آخر يغيرها فكذلك هو سبحانه وله المثل الاعلى لا يدخل عليه تثير في ذاته بإيجاد الممكنات وإنما يتأثر من غيره وليس هناك غير يؤثر فيه لأنه مبدأ الاغيار لا يقال الانسان إذا ضرب عضواً منه على آخر يتأثر فيكون متأثراً من نفسه قلنا أحد المضمون مؤثر والآخر متأثر فيقال الانسان أثر في نفسه بواسطة غيره وهو عضوه ، والله تعالى جل شأنه واحد حقيقي لا يدخل التركيب فيه فلا يعقل تثيره بفعل نفسه ، ثم قال عمران ألا تخبرني يا سيدي أهو في المخلق أم

الخلق فيه قال الرضا (ع) جلّ هو يا عمران ربنا عن ذلك ليس هو في الخلق ولا الخلق فيه تعالى الله عن ذلك علواً كبيراً ، وسأعلمك يا عمران ما تعرفه به من الامثلة وتعلم انه ليس في الخلق ولا الخلق فيه ولا قوة إلا بالله ، رفع ابهام ما في نسبة التعليم إلى نفسه القدسية ، ثم نسب ذلك الى الله تعالى لبيان ان الطاعات والطيرات لا تكون إلا بفضلهِ وإعانتِهِ وتوفيقهِ وهدايته . أخبرني عن المرأة أنت فيها أم هي فيك فان كان ليس واحد منكما في صاحبه فأني شيء استدللت بها على نفسك يا عمران قال عمران بضوء يعني وبينها ، قال الرضا (ع) : هل ترى من ذلك الضوء في المرأة أكثر مما تراه في عينك ، قال : بلى . قال الرضا (ع) : فأرثاه فلم يجر جواباً ، قال الرضا (ع) : لا أرى النور إلا وقد ذلك ودلّ المرأة على أنفسكما من غير أن يكون في واحد منكما ، ولهذا أمثال كثيرة غير هذا لا يجد الجاهل فيها مقالا والله المثل الاعلى ، لما توم عمران ان الخلق والتأثير لا يكونان إلا بحول الارث في المؤثر أو بالعكس فأجاب عليه السلام بالتنظير فتلّ بالمرأة حيث انه يشترط انطباع صورة البصر فيها وانطباع صورتها في البصر بوجود ضوء قائم بالهواء المتوسط بينهما ، فالضوء علة لتأثير البصر والمرأة ، مع عدم حصوله في شيء منهما فيه ، نعم لا يجوز تأثير الصانع في العالم مع عدم حصول العالم فيه ولا حصوله في العالم ، ثم التفت عليه السلام الى المأمون فقال : الصلاة قد حضرت ، فقال عمران : ياسيدي لا تقطع عليّ مسأتي فقد رقت قلبي ، قال الرضا (ع) : نصلي ونمود فنهض ونهض المأمون فصلى الرضا عليه السلام داخلا ، وصلى الناس خارجا خلف محمد بن جعفر ، ثم خرجا فعاد الرضا عليه السلام الى مجلسه ودعى بعمران فقال : سل يا عمران قال : ياسيدي ألا تخبرني عن الله عز وجل هل يوجد بحقيقة أو يوجد بوصف أي هل يعرف بالاطلاع على كنهه حقيقته ، أو كنه صفاته ، قال الرضا عليه السلام : إن الله النور المبدئ المميد ، الواحد الكائن الاول لم يزل واحداً لا شيء معه ، فرداً لا ثاني معه ولا شيء غيره ، لا معلوما ولا مجهولاً ولا محكماً ولا متشابهاً ولا مذكوراً ولا منسياً . هذا تفصيل لقوله عليه السلام لا ثاني معه ، أي ليس معه

غيره لا معلوماً ذلك لغير ولا مجهولاً ولا محكماً ولا متشابهاً ، والمراد بالمحكم ما يعرف حقيقته وبالتشابه ما هو ضده ، وقيل انه إشارة الى نفي قول من قال بقدم القرآن فان الحكم والتشابه يطلقان على آياته ولا شيء معه شيئاً يقع عليه اسم شيء من الاشياء غيره تعالى ولا من وقت كان ، أي ليس وجوده تعالى ناشئاً من وقت بأن يكون الوقت سابقاً عليه ، إذ هو الوقت للاوقات الموجد لها فهو سابق عليها ولا إلى وقت يكون ، بل بعدم الاوقات ، ويبقى بعدها ولا بشيء قام ولا إلى شيء يقوم كما قال بعض الكفرة انه تعالى قام بعيسى أو عريم ، ولعل التكرار بالنسبة الى الماضي والحال والاستقبال ، ولا الى شيء استند واعتمد ، ولا في شيء استكن واستقر من سماء أو عرش كما قال بعض الكفرة به وذلك كله ، أي ما تقدم من وصفه تعالى بأنه المبدئ المعيد الواحد الكائن الاول قبل الخلق إذ لا شيء غيره حتى يكون معه وما أوقعت عليه من لفظ الكل ونحوه من كان ويكون من الالفاظ المشعرة بالحدوث فهي صفات محدثة وإنما ذكرت في وصفه تعالى وترجمته يفهم بها من فهم . وبالجملة فالالفاظ قاصرة عن بيان كنه ذاته وحقيقة صفاته ، ولكن لابد من الاتيان بها للترجمة والافهام واعلم أن الابداع والمشيئة والارادة معناها واحد وأسمائها ثلاثة وفيه تصريح كما في غيره من الاخبار بأن الارادة من جملة صفات الفعل الحادثة لا أنها عين الابداع وهو من صفات الفعل الحادثة وجهور المتكلمين على انها من صفات الذات القديمة والظاهر ان النزاع لفظي فان من فسرها بالابداع والايجاد قال بأنها حادثة ولا خلاف في ذلك ومن قال بقدمها فسرها بالعلم بالاصح . ولا ريب انه من جملة صفات الذات القديمة ، وكان أول ابداعه وإرادته ومشيئته الحروف التي جعلها أصلاً لكل شيء من اللغات والأسماء والصفات ودليلاً على كل مدرك بفتح الراء أي كل ما يمكن إدراكه ، فالحروف دليلاً عليه وفاصلة لكل مشكل إذ لا يمكن بيان المشكل وعلمه إلا بالالفاظ المركبة من الحروف وبتلك الحروف تفريق كل شيء من اسم حق وباطل أو فعل أو مفعول أو معنى أو غير معنى إذ لا يعرف ذلك كله ولا يتميز إلا بالكلام المشتمل عليها ، وعليها اجتمعت

الامور كلها إذ بيان كل شيء وإبائه إنما تتحقق بها ولم يجعل الله تعالى للحروف في ابداعها لها معنى غير أنفسها تتناهى ولا وجود لها لأنها مبدعة بالابداع . لعل المراد ان الله سبحانه خلق الحروف المفردة وليس لها موضوع غير أنفسها ولم يجعل لها وصفاً ولا معنى تنتهي اليه ويوجد ويعرف بتلك الحروف ، وحينئذ فما تقدم من الاشارة الى معاني الحروف لا يكون من باب الوضع لها ، بل يكون دلالتها عليه بالانتماء والاشارة ، فيكون معنى شرعياً لا معنى وضعياً ، والنور في هذا الموضع لعل المراد بالاشارة الابداع أول فعل الله الذي هو نور السموات والارض ولعل المراد من النور هنا الوجود لأنه به تظهر المحسوسات بالنور ، فالابداع هو الایجاد وبالإيجاد تصير الاشياء موجودة فالابداع هو التأثير والحروف وهي المنعول بذلك الفعل ، أي هي الاثر الموجود بذلك التأثير وهي الحروف التي عليها مدار الكلام والمبارات كلها ، أي تعليمها أو اعطاء آلائها من الله عز وجل علمها خلقه وهي ثلاثة وثلاثون حرفاً ، الثمانية والعشرون المعروفة وخمس حروف أخرى ضمت إليها يأتي بيانها ، فثنا ثمانية وعشرون حرفاً تدل على لغات العربية ، ومن الثمانية والعشرين اثنان وعشرون حرفاً تدل على لغات السريانية والعبرانية ، ومنها خمسة أحرف متحرقة في سائر اللغات من المعجم وهم ما عدى العرب لا تالم اللغات كلها وهي خمسة أحرف تحرفت من الثمانية والعشرين حرفاً من اللغات فصارت الحروف ثلاثة وثلاثين حرفاً والمراد بالخمسة (١) المشار إليها الكاف الفارسية في قولهم « بگو » بمعنى تكلم والجيم الفارسية المنقوطة بثلاث نقاط في قولهم « يعني چه » والزاء الفارسية المنقوطة بثلاث نقاط كما يقولون (راه) والباء المنقوطة ثلاث نقاط كما في (بیاله وپیاده) ، فلما الخمسة المختلفة فبحجج في بعض النسخ حجج جمع حجة يعني ان الاختلاف لطل واسباب أوجبهت كاختلاف لهجات الناس واختلاف منطقتهم وقيل الأظهر انه عليه السلام كان قد ذكر تلك الحروف فاشتبهت على الرواة وصحفوها (لا يجوز ذكرها) أي لا يتجاوز ذكر الحروف وعددها أكثر مما ذكرنا من بيانها ثم جعل الحروف

(١) المذكور هنا أربعة لا خمسة وامله استقواء من الكتاب

بعد احصائها واحكام عدتها فعلاً منه أي من جملة أفعاله التي يوجد لها في بعض الأجسام كقوله عز وجل (كن فيكون) وكن منه تعالى صنع وما يكون به المصنوع فالخلق الأول من الله عز وجل الإبداع وهو الإيجاد لا عن مثال سبق ولا وزن له ولا حركة ولا سمع ولا لون ولا حس ، والخلق الثاني الحروف لا وزن لها ولا لون وهي مسموعة موصوفة غير منظور إليها ، والخلق الثالث ما كان من الأنواع كلها محسوساً ملموساً ذا ذوق منظور إليه والله تبارك وتعالى سابق الإبداع لأنه ليس قبله عز وجل شيء ولا كان معه شيء والابداع سابق للحروف والحروف لا تدل على غير نفسها ، قال المأمون : وكيف لا تدل على غير نفسها قال الرضا عليه السلام : لأن الله تبارك وتعالى لا يجمع منها شيئاً لغير معنى أبداً فإذا آف منها أحرفاً أبعة أو خمسة أو ستة أو أكثر من ذلك أو أقل لم يؤلفها لغير معنى ولم يكن إلا للمعنى محدث لم يكن قبل ذلك شيئاً قيل ظاهره إن كل معنى تدل عليه الحروف بعد تأليفها لا يكون ذلك المعنى الا حادثاً واما الاسماء الدالة على الذات المقدسة فأما وضعت لمعان محدثة ذهنية وهي دالة عليه تعالى ولم توضع تلك الحروف اولاً لكنه حقيقة المقدسة ولا لكنه صفاته الحقيقية لأنها إنما وضعت لتعريف الخلق ودعائهم بها ولا يتمكنون من الوصول الى كنه الذات والصفات ولذا قال عليه السلام لم يكن الا للمعنى لم يكن قبل ذلك شيئاً على أنه يجوز ان يكون المراد منها غير أسمائه تعالى . قال عمران : فكيف لنا بعرفة ذلك من ان الحروف لا تدل على غير نفسها واذا التفت دلت على معنى محدث ؟ قال الرضا عليه السلام ! أما المعرفة فوجه ذلك وبيانه أنك تذكر الحروف إذا لم ترد بها غير نفسها ذكرتها فرداً من دون تأليف وضم بعضها الى بعض فقلت : أب تشرح حتى تأتي على آخرها فلم تجدها معنى غير أنفسها وإذا ألقتها وجمت منها أحرفاً وجمعتها اسماً وصفة لمعنى ما طلبت ووجه ما عيبت ، كانت دليلاً على ممانيتها الموصوفة لها داعية الى الموصوف بها ، أفهمته ؟ قال نعم : قال الرضا عليه السلام : واعلم انه لا يكون صفة لغير موصوف ولا اسم لغير مسمى ولا حدث لغير محدود والصفات

والأسماء كلها تدلّ على الكمال والوجود يعني ان صفات الله وأسماءه كلها دالة على وجوده وكأله لا على ما يشتمل على نقص كالأحاطة الشمول ولا تدلّ على الإحاطة كما لا تدلّ على الحدود ، بيان للمعنى أى كما لا تدلّ على الحدود التي هي التربيع والتثليث والتسديس ويحتمل أن يكون المعنى أن الإحاطة تدلّ على أن المحاط مشتمل على الحدود لأن الله جلّ جلاله وعزّ أن تدرك معرفته بالصفات والأسماء ولا تدرك بالتحديد بالطول والعرض والقلة والكثرة واللون والوزن وما أشبه ذلك ، وليس يحلّ بالله عزّ وجلّ وتقدّس شيء من ذلك حتى يعرفه خلقه بمعرفةهم أنفسهم ، أي على نحو ما يعرفون به أنفسهم أو بسبب معرفة أنفسهم بالضرورة التي ذكرنا ، أي لأنه ضروري أنه تعالى لا يحد بالحدود ولا يوصف بها . وقيل : معناه إنه تعالى لا يعرف بالتحديد لأنّ الحدود لا تحلّ فيه ولاحد لغير محدود بالضرورة ، فلو عرف بالحدود يلزم كونه محدوداً بها ، ولعلّ غرضه عليه السلام تزيهه تعالى عن صفات تلك الممرّات بأنّ الحروف وإن دلت عليه لسكن ليس فيه صفاتها والمعاني الذهنية وإن دلتنا عليه لكن ليس فيه حدودها ولوازمها ولكن يدلّ على الله عزّ وجلّ بصفاته ويدرك بأسمائه ويستدلّ عليه بخلقته حتى لا يحتاج في ذلك الطالب المرتاد الى رؤية عين ولا استماع اذن ولا لمس كف ولا احاطة بقلب ، فلو كانت صفاته جلّ ثناؤه لا تدلّ عليه وأسمائه لا تدعو اليه يعني أنه لا بدّ للناس أن يفتقلوا من أسمائه وصفاته التي يعرفونها الى ذاته تعالى بوجه من الوجوه حتى يكون الذات هي المعبود فالأسماء والصفات وإن كانت مغايرة لذاته تعالى لكنها آلة للملاحظة الذات ووسيلة الى الانتقال اليها ، وقوله : والمعائمة من الخلق اي محلّ العلم من القوى والمشاعر الخلوقة ويمكن قراءته بصيغة اسم الفاعل أي المعلمون وارباب العلم من الخلق لا تدركه لمعناه ، الضمير راجع الى الله تعالى فيكون بدلاً من الضمير في يدركه وقيل أنه راجع الى الخلق أي لقصد الخلق اليه كانت العبادة من الخلق لأسمائه وصفاته دون معناه : هذا جواب لو فلو لا ان ذلك كذلك أي لولا أن المعبود الحقيقي غير الاسماء والصفات لكان المعبود الواحد غير الله لأن صفاته وأسماءه غيره واللازم باطل فاللزوم مثله : افهمت ؟

قال : نعم ياسيدي زدني ، قال الرضا عليه السلام : اياك وقول الجهال أهل العمى والضلال الذين يزعمون ان الله جلّ وتقدّس موجود في الآخرة أي معروف بحس البصر مشاهد فيه للحساب والثواب والعقاب وليس بوجود أي مشاهد ومرئي في الدنيا للطاعة والرجاء ولو كان في الوجود أي الرؤية والمشاهدة لله عزّ وجلّ نقص واهتضام في الدنيا لم يوجد في الآخرة أبداً أي لم يشاهد ولم ير فيها ولو كان كما لا يحصل في الدنيا ولكن القوم الذاهبين الى هذه المذاهب الفاسدة تاهوا وعموا وصموا عن الحق من حيث لا يعلمون وذلك قوله عزّ وجلّ : « وَمَنْ كَانَ فِي هَذِهِ أَعْمَىٰ فَهِيَ فِي الْآخِرَةِ أَعْمَىٰ وَأَضَلُّ سَبِيلًا » يعني أعمى عن الحقائق الموجودة وقد علم ذوو الأبواب ان الاستدلال على ما هناك لا يكون الا بما هنا يعني أن الاستدلال على أحوال الآخرة لا يكون الا بما في الدنيا وما يكون فيها وقيل المراد بقوله ما هناك صفاته تعالى وبما هنا الوحي والرسل يعني انه لا يمكن الاستبداد في معرفته تعالى بالعقل بل لابد من الرجوع إلى السّمفراء بينه وبين الخلق بقربنة قوله عليه السلام : ومن أخذ علم ذلك - أي علم ذاته وصفاته - برأيه فطلب وجوده وادراكه عن معرفة نفسه دون غيرها لم يزد من علم ذلك الا بعداً لأن الله عزّ وجلّ علم ذلك خاصة كما ورد ، يامن لا يعلم ما هو الا هو وقال سيد الانبياء : سبحانك ما عرفناك حق معرفتك ، فأختصاص ذلك به تعالى معلوم عند قوم يعلمون ويعقلون ويفهمون حيث اعترفوا بالمعجز عن معرفته . قال عمران : ياسيدي الا تخبرني عن الابداع خلق هو أم غير خلق ؟ قد تقدم أن الابداع هو الإرادة ويجوز ارادتها هنا الا أن ارادة الابداع هو الأظهر وهو أحد معاني الارادة ، قال له الرضا عليه السلام : بل خلق ساكن قبل أي نسبة واطافة بين الملة والمعلول فكأنه ساكن فيما او عرض قائم بمحل لا يمكنه مفارقتة ، ويجوز ان يكون معناه أنه غير موجود في الخارج لا يدرك بالسكون أي انه أمر اعتباري اضافي ينتزعه العقل ولا يمار اليه في الخارج وإنما صار الابداع خلقاً لأنه شيء محدث أي لأن هذه النسبة والتأثير غيره

تعالى وهو محدث وكل محدث معلول فلا يتوهم انه خلق يحتاج الى تأثير آخر
وهكذا حتى يتسلسل والله الذي احده فصار خلقاً له وانما هو الله عز وجل
وخلقهم لا نالك بينهما ولا نالك غيرها فما خلق الله عز وجل لم يمد أي لم يتجاوز
ان يكون خلقه وقد يكون الخلق ما كنا ومتحركاً ومختلفاً ومؤثلاً ومعلوماً
ومتشابهاً وكلما وقع عليه حد فهو خلق الله عز وجل ، يعني ان الابداع
عما يقع عليه الحدود ويعرف بالتمريفات الكاشفة عنه فيكون مخلوقاً ، وأعلم أن
كلما أوجده الحواس فهو معنى مدرك للحواس وكل حاسة تدل على ما جعل الله
عز وجل لها في ادراكها من مسموع أو مبهَر أو مشموم أو مذوق أو ملموس
والفهم من القلب يجمع ذلك الذي ادركته الحواس كله ، واعلم ان الواحد الذي
هو قائم بغير تقدير ولا تحديد خلق خلقاً مقدراً بتحديد وتقدير وكان
الذي خلق أي الذي خلقه تعالى خلقين خير كان اثنين ، التقدير والمقدر وليس في واحد
منها لون ولا وزن ولا ذوق ، قيل يجوز ان يكون المراد بذلك الاشارة الى ما ورد في
الاخبار من أن التقدير والمقدرات الواقع عليها التقدير داخله في عالم التكوّن
والذي يدخل تحت مقولة التكوين هو القضاء والامضاء فيكون التقدير عبارة عن
ارادة الخلق والمشيئة الواردة عليه وتلك الارادة من صفات الافعال الحادثة
وكل حادث مخلوق الا أن الارادة حادثة بنفسها لا بارادة اخرى والازم التسلسل
واما المقدر فهو عبارة عن نقش الصور والحدود والأشكال في عالم التقدير في اللوح
المحفوظ أو غيره ، ويجوز ان يكون اشارة الى ما نص عليه طائفة من الحكماء والمتكلمين
من ان الجواهر والاعراض المقدره بالنسبة الى حقيقتها لا توصف بلون ولا
ذوق ولا وزن ولا طول ولا عرض وانما تفرمها هذه الأمور بالنظر الى وجودها
الخارجي الا ترى انك تعرف الانسان بأنه حيوان ناطق فهذه الحقيقة لا تنصف
بالنظر الى ذاتها بشيء من الامور المذكورة ، نعم اذا وجد الانسان في الخارج
قارنه الشكل ونحوه فيكون قوله خلقين اثنين عبارة عن جميع الخصائص فجعل
أحدهما يدرك بالآخر لأن التقدير والمقدر من الأمور الاضافية التي لا تحتاج في

التعريف إلى أمر نالت وجعلها مدركين بانفسهما اما المقدّر فيدرك بالتقدير واما
واما التقدير فدرك بنفسه ولم يخلق شيئاً فرداً قائماً بنفسه دون غيره يعني انه تعالى
لم يخلق شيئاً يشابهه في الوجدانية وعدم التركيب ويكون قائماً بنفسه للذي أي لأجل
الذي اراد من الدلالة على نفسه واثبات وجوده بأن يستدل من ذلك الخلق
الذي هو مركب وأقله التركيب العقلي على ان له صانماً فآله تبارك وتعالى فرد
واحد لاثنان معه بنفسه ولا يعضده ولا يكفنه الى آخر الحديث والله العالم .

الحديث الثاني والخمسون

مارويناه بأسانيدنا السالفة عن جملة من المشايخ الاعلام والمحدثين الكرام ومنهم
ثقة الاسلام في الكافي والصدوق في الغصال والآمالي ومماني الاخبار والقطب
الراوندي في الخرايج والمفاز في البصائر وغيرهم بأسانيد شتى وطرق عديدة
ومتون عديدة متفاوتة عن الباقر والصادق وأمير المؤمنين والنبى (ص) قالوا :
إن حديثنا - وفي بعضها أمرنا وفي بعضها حديث آل محمد وفي بعضها علم العلماء -
صبب مستصحب لا يحتمله الا ملك مقرب او نبي مرسل أو عبد مؤمن امتحن
الله قلبه للإيمان وفي بعضها لا يحتمله الا صدور منيرة وقلوب سليمة او اخلاق حسنة
وهذه الاحاديث نحتمل وجوهاً :

١- الأول (ص) وهو أقواها وأوجهها أن المراد أن حديثهم وحديث مام
عليه من شرافة الذات ونورانيتها والكمالات الفاضلة والاخلاق الكاملة والاشرافات
التي تشرق على عقولهم الملكوتية وقوسهم اللاهوتية وقدرتهم على ما لا يقدر

غيرم عليه من العلم بالامور الغيبية والاسرار الالهية والابخار المسكوتية والاسرار
 اللاهوتية والاطوار الناسوتية والاوزاع الفلكية والاوزاف الملكية والوقايح
 الخالية والبدايع الآتية والحالية والاحكام الغريبة والقضايا العجبية والمراد بأمرم
 عليهم السلام شأنهم وما لهم من الكالات والفضائل والقواضل الخارجة عن طوق
 غيرم صعب في نفسه . مستصعب فهمه على الخلق لا يؤمن به ولا يقبله إلا ملك
 مقرب أو نبي مرسل أو عبدا متحن الله قلبه للايمان وامده بتطهيره وامتحانه
 وابتلائه بالتكاليف العقلية والنقلية وكيفية سلوك سبيله لحصول الايمان الكامل
 الله وبرسوله وبالآئمة وباليوم الآخر حتى يتحلى بالكالات العملية والعملية
 والفضائل الخلقية والفسانية ويعرف مبادئ كالاتهم وقدرتهم وكيفية صدور مثل
 هذه الغرائب والمعائب عنهم فيصدقهم ولا يستنكر ما ذكر من فضائلهم وما يأتون
 به من قول وفعل وأمر ونهي وإخبار ولا يتلقاهم بالكذب كما كان جماعة من
 أصحاب أمير المؤمنين عليه السلام يفعلون ذلك معه فيما كان يخبر به من القن والوقايح
 حتى فهم ذلك منهم فقال : يقولون يكذب قائلهم الله فملى من اكذب أعلى الله
 فأنا أول من آمن به ؟ أم على رسوله وأنا أول من صدقه ؟ بل يحتمل كل
 مايقولون ويفعلون ويأتون به على وجهه وينسبه الى مدأه ويتلقاه بالقبول عليه
 ويحتمله على الصواب إن عرفه ووجد له محلا صحيحا وإن اشماز قلبه وعجز عن
 معرفة تثبت فيه وآمن به على سبيل الاجال وفوض علم كنهه الى الله والى الرسول وإلى
 علماء آل محمد صلى الله عليه وآله ولا ينسبهم الى الكذب . ويرشد الى ذلك ما رواه
 في الكافي عن الباقر عليه السلام قال : قال رسول الله « ص » إن حديث آل محمد
 صعب مستصعب لا يؤمن به إلا ملك مقرب أو نبي مرسل أو عبدا متحن الله
 قلبه للايمان فما ورد عليكم من حديث آل محمد فلانته له قلوبكم وعرفتموه فأقبوه
 وما اشمازت منه قلوبكم وانكروتموه فردوه الى الله وإلى الرسول وإلى العالم من
 آل محمد « ص » وانما الهايك أن يحدث احدكم بشيء منه لا يحتمله فيقول والله
 ما كان هذا والله ما كان هذا والانتكار هو الكفر ، ونحوه مروى في البصائر وما رواه

في البصائر أيضاً عن أبي بصير عن الباقر عليه السلام قال : حديثنا صبب مستصعب لا يؤمن به إلا ملك مقرب أو نبي مرسل أو مؤمن امتحن الله قلبه للإيمان فإعرفت قلوبكم فخذوه وما أنكرت فردوه إلينا ، وعن الثمالي عن أبي جعفر عليه السلام مثله ، وعن جابر عن أبي جعفر عليه السلام قال : إن حديثنا صبب مستصعب اجرد ذكوان وعز شريف كريم فإذا سمعتم منه شيئاً ولانت له قلوبكم فأحتملوه واحمدوا الله عليه وإن لم تحتملوه ولم تطيقوه فردوه إلى الامام العالم من آل محمد فأما الشيء الهالك الذي يقول والله ما كان هذا ، ثم قال يا جابر إن الانكار هو الكفر العظيم ، وعن الأصبغ بن نباته عن أمير المؤمنين عليه السلام قال : سمته يقول إن حديثنا صبب مستصعب خشن مخشوش فأبذوه إلى الناس نبذاً فمن عرف فزيدوه ومن أنكر فامسكوا لا يحتمله إلا ثلاث : ملك مقرب أو نبي مرسل أو عبد امتحن الله قلبه للإيمان ، والخشاش بالكسر ما يدخل في عظم أنف البعير من خشب والبعير الذي يفعل به ذلك مخشوش وهذا الوصف لبيان صعوبته بأنه يحتاج في اتقياده إلى الخشاش ، وعن فرات بن أحمد قال : قال علي عليه السلام : إن حديثنا تشبأز منه القلوب فمن عرف فزيدوه ومن أنكر فذروهم .

﴿ الثاني ﴾ أن يكون المراد بذلك أسرار الله المخزونة عندهم المكنونة لديهم مما لا يطيق تحمّلها غيرهم إلا الملائكة المقربون دون غير المقرّبين والأنبياء المرسلون دون غير المرسلين والمؤمنون المتحنون دون غير المتحنين ، ويؤيد هذا المعنى ما يأتي إن شاء الله في حديث سلمان وأبي ذر وأحد حديث آخر هناك تؤيد هذا المعنى ، وما رواه في البصائر عن اسماعيل بن عبد العزيز قال : سمعت أبا عبد الله عليه السلام يقول : حديثنا صبب مستصعب قال : قلت فمتر لي جملة فذاك قال : ذكوان ذكيّ أبداً قلت : اجرد قال : طري أبداً قلت : مقنع قال : مستور والمراد بالذكاء التوقد والالتهاب أي بنور الحق دائماً والأجرد الذي لا شعر على بدنه واستعير للطراوة والحسن ، ومن أبي الصامت عن الصادق عليه السلام قال :

إن حديثنا صعب مستصعب شريف كريم ذكوان ذكيّ وعزّ لا يحتمله ملك مقرب
 ولا نبي مرسل ولا عبد مؤمن امتحن الله قلبه للإيمان قلت : فمن يحتمله جعلت
 فداك قال : من شئنا يا أبا الصامت قال أبو الصامت : فظننت أن الله عباداً هم أفضل
 من هؤلاء ومعنى ظننت علمت والأفضل من الثلاثة هم عليهم السلام والامام الذي
 بعدهم واستثناء خاتم الانبياء ظاهر وبدل على ذلك ما رواه أبو الصامت أيضاً
 عن الصادق عليه السلام قال : إن حديثنا مالا يحتمله ملك مقرب ولا نبي مرسل
 ولا عبد مؤمن قلت : فمن يحتمله قال : نحن نحتمله ويبقى الكلام في التعارض بين
 هذين الخبرين وبين ما تقدم حيث أن ظاهرهما أن الثلاثة لا يحتمله والاخبار الأولى
 دلت على أنه لا يحتمله إلا الثلاثة ويمكن الجمع بأن التحمل المثبت في الاخبار الأولى
 هو الاقرار والاذعان والتصديق به والتسليم لقائله والتحمل المثني هنا هو كتمانها واخفاؤها
 وعدم اظهارها فانه لا يحتمله أحد من هؤلاء الثلاثة بل لا بد من أن يبيديه ويظهره وهم
 عليهم السلام قد كتموه واخفوه لعجز العقول والافهام عن دركه كما ورد عن
 أمير المؤمنين عليه السلام إن هنا وأشار الى صدره الشريف لما جاء لوجدت له حلة
 ويستأنس لذلك بما رواه الصدوق في معاني الأخبار بإسناده عن أبي محمد عليه السلام قال كتبتُ
 اليه عليه السلام : روي عن ابائكم إن حديثكم صعب مستصعب لا يحتمله ملك مقرب
 ولا نبي مرسل ولا مؤمن امتحن الله قلبه للإيمان قال : فجاه الجواب إنما معناه
 أن الملك لا يحتمله في جوفه حتى يخرج به الى ملك مثله ولا يحتمله نبي حتى يخرج به الى
 نبي مثله ولا يحتمله مؤمن حتى يخرج به الى مؤمن مثله أي إنما معناه أن لا يحتمله في
 قلبه من حلاوة ما هو في صدره حتى يخرج به الى غيره . وروى الصغار في البصائر عن
 سدير الصيرفي انه سئل الصادق عليه السلام عن معنى قول أمير المؤمنين عليه السلام
 إن امرنا صعب مستصعب لا يعرفه الا ملك مقرب أو نبي مرسل أو عبد امتحن الله
 قلبه للإيمان فقال نعم ان من الملائكة مقرين وغير مقرين ومن الانبياء مرسلين وغير
 مرسلين ومن المؤمنين ممتحنين وغير ممتحنين وإن أمركم هذا عرض على الملائكة فلم
 يقرّ به إلا المقرّبون وعرض على الأنبياء فلم يقرّ به إلا المرسلون وعرض على المؤمنين فلم

يقربه الا الممتحنون ولعل المراد بهذا الا قرار إلا قرار التام الذي يكون عن معرفة
بكنه حقيقتهم وعلو قدرم ورفعة شأنهم وغرائب احوالهم حتى لا ينافي عدم الاقرار
بذلك عصمة الأنبياء والملائكة. وعن أبي حمزة الثمالي قال سمعت أبا جعفر عليه السلام :
يقول إن امرنا صعب مستصعب لا يحتمله إلا ثلاثة ملك مقرب أو نبي مرسل أو مؤمن
امتحن الله قلبه للإيمان ثم قال يا أبا حمزة انت تعلم أن في الملائكة مقربين وغير مقربين
وفي النبيين مرسلين وغير مرسلين وفي المؤمنين ممتحنين وغير ممتحنين قلت بلى قال !
الا ترى الى صفوة امرنا إن الله اختار له من الملائكة مقربين ومن النبيين مرسلين
ومن المؤمنين ممتحنين وعن أبي الربيع الشامي عن أبي جعفر عليه السلام قال : كنت معه
جالساً فرأيت أن أبا جعفر عليه السلام قد قام فرفع رأسه وهو يقول يا أبا الربيع حديث
تعضنه الشيعة بالسنتها لا تدري ما كنهه قلت : ما هو جعلني الله فداك قال : قول : أبي
علي بن أبي طالب عليه السلام ان امرنا صعب مستصعب لا يحتمله الا ملك مقرب أو نبي
مرسل أو عبد مؤمن امتحن الله قلبه للإيمان يا أبا الربيع الا ترى أنه يكون ملك ولا
يكون مقرباً ولا يحتمله إلا مقرب وقد يكون نبي وليس بمرسل ولا يحتمله إلا
مرسل وقد يكون مؤمن وليس بمتحن ولا يحتمله إلا مؤمن قد امتحن الله قلبه
للإيمان . وروى المجلسي في البحار عن صالح بن ميثم عن أبيه قال : بينما أنا في
السوق إذ أتاني الأصمغ بن نبانة فقال ويحك يا ميثم لقد سمعت من أمير المؤمنين علي
ابن أبي طالب حديثاً صعباً شديداً فأبنا يكون كذلك قلت : وما هو ؟ قال : سمعته
يقول إن حديثنا اهل البيت صعب مستصعب لا يحتمله إلا ملك مقرب أو نبي
مرسل أو عبد امتحن الله قلبه للإيمان فقامت من فوري فأتيت علياً عليه السلام فقلت :
يا أمير المؤمنين حديث أخبرني به الأصمغ عنك قد ضقت به ذرعا قال : وما هو ؟
فأخبرته قال فتبسم ثم قال : اجلس يا ميثم أو كل علم يحتمله عالم إن الله تعالى قال :
للملائكة «إني عاجل في الأرض خليفة فلن يجعل فيهما من يفسد فيها ويسفك الدماء ونحن
نسبح بحمدك وقدس لك قال : اني اعلم ما لا تعلمون» (١) فهل رأيت الملائكة احتملوا العلم
قال : قلت : هذه والله اعظم من ذلك قال والاخرى ان موسى انزل الله عز وجل

عليه التوراة فظن أن لا احد اعلم منه فأخبره الله تعالى إن في خلي من هو اعلم منك وذلك إذ أنه خاف على نبيه العجب قال : فدعى ربه أن يرشده الى العالم قال : فجمع الله بينه وبين الخضر فغرق السفينة فلم يحتمل ذلك موسى عليه السلام وقتل الغلام فلم يحتمله وأقام الجدار فلم يحتمله وأما المؤمنون فإن نبينا اخذ يوم غدير خم بيدي فقال : اللهم من كنت مولاه فإن عليا مولاه فهل رأيت احتملوا ذلك الأمر إلا من عصمه الله منهم فأبشروا ثم ابشروا فإن الله تعالى قد خصكم بما لم يخص به الملائكة والنبين والمرسلين فيما احتملتم من امر رسول الله (ص)

﴿ الثالث ﴾ أن يراد بذلك فتوأم في الأحكام الالهية وغورم في الاسرار الشرعية فإن ذلك لا يحتمله ويتحملة من عدى الثلاثة المذكورين بل يستكفون منه كمال الاستنكاف ويرشد الى ذلك بعض الأخبار أيضاً

﴿ الرابع ﴾ أن يكون المراد من ذلك الاقرار بامانهم وعصمتهم فانه لا يقر بها إلا هؤلاء الثلاثة كما يستفاد من كثير من الأخبار المتقدمة ويحاج عن عدم اقرار الأنبياء غير المرسلين والملائكة غير المقرين والمؤمنين غير المتعنين بما تقدم من أن المراد الأقرار التام الصادر عن علم وحرمان بكنه حقيقتهم . وفي بعض الآثار عن حمير الكوفي قال : معنى حديثنا صعب مستصعب ذكوان اجرد لا يحتمله ملك مقرب ولا نبي مرسل هو ما رويتم أن الله تبارك وتعالى لا يوصف ورسوله لا يوصف والمؤمن لا يوصف فن احتمل حديثهم فقد حدثهم ومن حدثهم فقد ووصفهم ومن ووصفهم فقد احاط بهم وهو اعلم منهم وعن المفضل قال : قال أبو جعفر عليه السلام : أن حديثنا صعب مستصعب ذكوان اجرد لا يحتمله ملك مقرب ولا نبي مرسل ولا عبد امتحن الله قلبه للإيمان . أما الصعب فهو الذي لم يركب بمد وأما المستصعب فهو الذي يهرب منه اذا رأي واما الذكوان فهو ذكاه المؤمنين وأما الأجرد فهو الذي لا يتعلق به شيء من بين يديه ولا من خلفه وهو قوله تعالى « الله نزل احسن الحديث » فاحسن الحديث حديثنا لا يحتمل احد من الخلايق امره بكامله حتى يحده لأن من حد شيئاً فهو أكبر منه والله العالم

الحديث الثالث والخمسون

مارويناه بامانيدنا السالفة عن ثقة الاسلام في الكافي في اواخر ابواب
الحجة عن احمد بن ادريس عن همران بن موسى عن هرون بن مسلم عن مسعدة بن
صدقة عن أبي عبد الله عليه السلام قال ذكرت التقية يوماً عند علي بن الحسين عليه السلام
فقال والله لو علم أبو ذر ما في قلب سلمان لقتله ولقد اخا رسول الله (ص) بينهما
فاظنكم بساير الخلق إن علم العلماء صعب مستصعب لا يحتمله إلا نبي مرسل أو
ملك مقرب أو عبد مؤمن امتحن الله قلبه للايمان وقال إنما صار سلمان من
العلماء لانه امرؤا منا أهل البيت فلذلك نسبته الى العلماء

وقد تعرض جهة من العلماء الأعلام والفضلاء الكرام المعول عليهم في النقض
والايرام لحل هذا الحديث ورفع الاشكال عنه بوجوه :

﴿ الأول ﴾ ما ذكره المحقق المولى محمد صالح المازندراني في شرح الكافي قال :

المراد بما في قلب سلمان الموم والاسرار ، ومنشأ القتل هو الحسد والمناد وفيه
مبالغة على التقية من الاخوان فضلاً عن اهل الظلم والمدوان ثم قال : فان قلت هل
فيه لوم لابي ذر قلت : لا لأن المقصود في مواضع استعماله لو هو أن عدم الجزاء
مرتب على عدم الشرط واما ثبوته فقد يكون محالاً لا بقائه على ثبوت الشرط وثبوت
الشرط قد يكون محالاً عادة أو عقلاً كعلم أحدنا بجميع ما في قلب الآخر وثبوت
حقيقة الملكية للمتكلم في قوله لو كنت ملكاً لم أعص . ومن هذا القبيل قوله تعالى
« لئن اشركت ليجعلن مملك » (١) على انه يمكن أن يكون المقصود من التعليق هو
التمريض بوجوب التقية وكنان الاسرار على ما يخاف منه الضرر كما في قولك والله لو

شتمني الأمير لضربته فإنه تمرىض بشاتم آخر وتهديد له بالضرب بدليل أن الأمير ما شتمك ولو شتمك لما أمكنك ضربه فتأمل وقوله إن علم العلماء أي الذين منهم سلمان كما يصرح به انتهى .

أقول : وفيه بعد لأن ظاهر الحديث أن أباذر لو اطلع على علم سلمان واعتقاده لاستحل قتله لا أن ذلك لا يصدر عن أبي ذر وفي بعض الروايات لكفره بدل لقتله ﴿الثاني﴾ أن سلمان لما كان من أهل البيت عليهم السلام لقولهم عليهم السلام سلمان منا أهل البيت وكان عنده من العلوم المأخوذة منهم ما ليس عند أبي ذر فسلمان يتقي في اظهار ما عنده لابي ذر ولو اظهره له لقتله لأنه يرى أن هذا العلم الذي عنده لا يكون إلا عند نبي أو وصي نبي وهو ليس احدهما أو ساحر فيستحل قتله بذلك فكان سلمان يكره ما عنده تقية حتى عن أبي ذر مع أنه اخوه فغيره ينبغي أن يفعل ذلك ويؤيد ذلك ما رواه الكشي باسناده عن جابر عن أبي جعفر عليه السلام قال : دخل أبو ذر على سلمان وهو يطبخ قدراً له فبينما هما يتحدان إذ انكبت القدر على وجهها على الارض فلم يسقط من مرقها ولا ودكها (١) شيء فمجب من ذلك أبو ذر عجبا شديداً واخذ سلمان القدر فوضعهما على حالمها الأول على النار ثانية واقبلا يتحدان فبينما هما يتحدان إذ انكبت القدر على وجهها فلم يسقط منها شيء من مرقها ولا ودكها قال : فخرج أبو ذر وهو مذعور من عند سلمان فبينما هو متفكر إذ لقي أمير المؤمنين عليه السلام على الباب فلما أن بصر به أمير المؤمنين عليه السلام قال : له يا أباذر ما الذي اخرجك من عند سلمان وما الذي اذعرك فقال أبو ذر يا أمير المؤمنين رأيت سلمان صنع كذا وكذا فمجب من ذلك فقال أمير المؤمنين يا أباذر إن سلمان لو حدثك بما يعلم لقلت رحم الله قاتل سلمان يا أباذر إن سلمان باب الله في الارض من عرفه كان مؤمناً ومن انكره كان كافراً وإن سلمان منا أهل البيت واطن اني رأيت في بعض الروايات النبي استحضرها الان أن اباذر دخل يوماً على سلمان فرآه قد ركب قدراً و ادخل رجله تحت القدر يتوقدان فخرج وهو مذعور

(١) الودك هو دسم النجم ودهنه

﴿ الثالث ﴾ أن ضمير الفاعل في قتله راجع إلى العلم وضمير المفعول فيه راجع إلى أبي ذر ومعناه أن أبا ذر لو أعطي علم سلمان لما أطلق محمّله بل كان العلم قاتلاً له وفيه نظر إذ لا يناسب أجزاء الحديث ولا تقيّة حينئذ اللهم إلا أن يحمل أن سلمان يتلى على أبي ذر شفقة عليه من خوف إظهاره فيكون سبباً لقتله .

﴿ الرابع ﴾ أن يكون المراد مرجع الضميرين كما تقدّم ولكن يكون المعنى بطريق آخر ، وهو أنه لو علم أبوذر ما في قلب سلمان لما قدر أبوذر على كتمان ذلك العلم بل كان يظهره وإذا أظهره قتل بسبب إظهاره لعدم فهم الناس لمعانيه لأن عقولهم لا تصل إلى ذلك كما اتفق لكثير من خواص الأئمة كمحمد بن سنان ، وجابر الجعفي من أنهم أهل الرجال بالغلو والارتفاع لأن الأئمة ألقوا إليهم من أسرار علومهم ما لم يجدوا به غيرهم من الشيعة فاستغرب الشيعة تلك الأخبار لعدم موافقة غيرهم لهم على روايتها فطمعوا عليهم بهذا السبب ، وربما كان الأمر يؤل بهم إلى القتل وفيه ما تقدّم إذ لا معنى حينئذ لتقيّة والحث عليها اللهم إلا أن يحمل على أن سلمان كان حينئذ يتلى على أبي ذر شفقة عليه وخوفاً من أن يظهر شيئاً من ذلك فيكون سبباً لقتله .

﴿ الخامس ﴾ أن يكون المعنى لو علم أبوذر ما في قلب سلمان من العلم لقتله لأن أبا ذر يعلم أن في قلب سلمان علماً ويعلم أنه لا يجوز له إظهاره تقيّة فع ذلك إذا أظهر سلمان ما في قلبه لأبي ذر ولم يتق منه لقتله لعدم جواز إظهاره لذلك العلم ولا يخفى بعده .

﴿ السادس ﴾ ما أجاب به السيد المرتضى على ما نقله عنه الفاضل المدقق الميرزا محمد في الرجال الكبير قال : إن هذا الخبر إذا كان من أخبار الأحاد التي لا توجب علماً ولا تتلج صدرأ وكان له ظاهر يتنافى العلوم المقطوع تأولنا ظاهره على ما يطابق الحق ويوافقه إن كان ذلك مستسهلاً وإلا فالواجب اطراحه وإبطاله فإذا كان من المعلوم الذي لا يحتمل سلامة سريرة كل واحد من سلمان وأبي ذر وتقاء صدر كل واحد منهما لصاحبه وانها ما كانا من المدخلين في الدين ولا النافقين فلا يجوز مع هذا المعلوم

أن يمتقد أن الرسول صلى الله عليه وآله شهيد بأن كل واحد منهما لو اطّلع على ما في قلب صاحبه لقتله على سبيل الاستجلال لدمه . ومن أجود ما قيل في تأويله : أن الغناء في قوله لقتله راحة الى المطّلع لا المطلع عليه كأنه أراد أنه إذا اطّلع على ما في قلبه وعلى موافقة باطنه لظاهره وشدّة اخلاصه له اشتدّ ظنه به ومحنته له وتمسكه بمودته ونصرته فقتله ذلك الظن والودّ بمعنى أنه كاد يقتله . كما يقولون : فلان يهوى غيره وتشتد محبته له حتى أنه قد قتله حبه أو أتلف نفسه وما جرى مجرى هذا من الألفاظ ، وتكون فائدة هذا الخبر حسن الثناء على الرجلين وأنه آخى بينهما وباطنهما كظاهرهما ، وسرّهما في الصفاء والتقاء كملانيتها . انتهى .

أقول : لا يخفى على العارف التحرير ، والدقق الخبير ، ما في هذا الاجوبة من التكلف والتصف ، والتحمل والحمد ، والتحقيق في المقام ، على وجه لا يحوم حوله نقض ولا ابرام ، ولا بعتريه شوائب طسد الأوهام ، أنه لا يخفى على من تتبع الأخبار ، وتصفح الآثار ، وجلس خلال تلك الديار ، سالكا سبيل الانصاف مجتنباً طريق الاعتساف ، بأنّ الاستفادة منها على وجه لا يزاحمه ريب ، ولا يعتريه شك ولا عيب ، أن من العلوم علوماً ربانية ، وأسراراً ملكوتية ، وحقايق خفية ، وخفايا سرّية ، غير ما في أيدينا من العلوم الرسمية ، والأحكام الظاهرية ، عزيزة النال ، عديمة المثال ، دقيقة المدرك ، صعبة المسلك ، يصعب اليها الوصول ، وتقتصر دون بلوغ كنهها العلماء الفحول ، ولهذا خوطب أكثر الناس بالظواهر الجليلة ، دون الأسرار والنواميس الدقيقة الخفية ، وإنما خص بها قوم دون آخرين وسُمحوا دون أهلها لا نكروها أشد انكار ، وحكوا على معتقديها وقائلها باستحقاق النار ، والحشر مع الكفار ، وهم لا يلامون في ذلك لقصور افهامهم عن تلك المسالك ، فانما يكاف الله الناس ويبدأ قهم ويخاطبهم على قدر ما آتاهم من العقول ، ويكفيك شاهداً على ذلك ، ومن شدأ الى ما هنالك ، ما نص عليه الله العزيز الحميد في القرآن الحميد ، من قصة موسى والخضر كيف أنكروا عليه قتل الغلام وخرق السفينة وإقامة الجدار لمنافاة ذلك لظاهر الشريعة . وكيف كان فالحق مع الخضر لموافقة ذلك

للحقيقة الحقيقية ، وكيف أزم نفسه السكوت والتسليم ومع ذلك لم يستطع صبراً ،
ونكص الى الانكار ، والتشديد في اظهاره وسأئل عليك جملة وافية من الأخبار ،
وبلغة شافية من الآثار ، الواردة عن النبي صلى الله عليه وآله والأئمة الأطهار ،
عليهم صلوات الله الملك الغفار ، ما يرفع عنك هذا الاستبعاد ، ويهديك الى طريق
الرشاد . فمنها ما روي عن النبي صلى الله عليه وآله قال : إن من العلم كهيئة المكنون
لا يعلمه إلا أهل المعرفة بالله فإذا نطقوا به لم يجبهه إلا أهل الاعتزاز بالله عز وجل ولم يتحملة
إلا أهل الاعتراف بالله فلا تحقروا علماً آتاه الله علماً فإن الله تعالى لم يحقره إذ آتاه إياه
ومنها ما روي عن أمير المؤمنين عليه السلام أنه قال : اندجت على مكنون علم لو بحث
به لاضطربتم اضطراب الأرشية (١) في الطوي البعيدة . وروي عنه عليه السلام
قال لكييل بن زياد : إن ههنا لعلماً جماً وأشار الى صدره الشريف لو وحدث له حلة .
وعن زين العابدين عليه السلام انه قال في آيات منسوبة اليه :

إني لا أكتف من علمي جواهره	كيلا يرى الحق ذو جهل فيفتتنا
وقد تقدم في هذا أبو حسن	الى الحسين ووصى قبله الحسن
يارب جوهر علم لو أروح به	لقيل لي أنت ممن يعبد الوثنا
ولا تستحل رجال مسلمون دمي	برون أقبح ما يأتونه حسنا

وعن الباقر عليه السلام : الناس كلهم بهايم إلا قليلاً من المؤمنين قال بعض
العارفين وتصديق ذلك قوله تعالى : ﴿ أم تحسب أن أكثرهم يسمعون أو يعقلون
إن هم إلا كلالاً نعام بل هم أضل سبيلاً ﴾ (٢) . وروي الصدوق في الأمالي عن
مدرک قال : قال الصادق عليه السلام : يا مدرک رحم الله عبداً اجتر مودة الناس
الينا فحدثهم بما يعرفون وترك ما ينكرون . وروي الكشي عن العبد الصالح (ع)
أنه قال ليونس : يا يونس ارفق بهم فإن كلامك يدق عليهم قال : قلت : انهم يقولون
لي زنديق ، قال لي : وما يضرك أن تكون في يدك لؤلؤة فيقول لك الناس هي حصاة

(١) مفردة وشاء ككساء : الخبل

(٢) سورة الفرقان الآية : ٤٤

وما كان ينفعك إذا كان في يدك حصاة فيقول الناس هي لؤلؤة . وفي الأماشي ومعاني الأخبار عن الصادق عليه السلام عن آباءه عن النبي صلى الله عليه وآله قال : إن عيسى بن مريم قام في بني إسرائيل فقال : يا بني إسرائيل لا نحدثوا بالحكمة الجبال فتظلموها ، ولا تمنعوا أهلها فتظلموهم . وروى الكشي عن أبي جعفر البصري قاله : دخلت مع يونس بن عبد الرحمن علي الرضا عليه السلام فشكى اليه ما يلقى من أصحابه من الورقة ، فقال الرضا عليه السلام : دارم فإن عقولهم لا تبلغ . وعن ذريح الهاربي قال : سألت أبا عبد الله عن جابر الجعفي وما روى فلم يجبني وأظنه قال : وسألته نائياً ولم يجبني ، فسألته الثالثة فقال لي : يا ذريح دع ذكر جابر فإن السفلة إذا سمعوا بأحاديثه شتموا أو قال أذاعوا وعن أبي حمزة عن جابر قال : رويت خمسين ألف حديث ما سمعته أحد مني . وعن أبي حمزة عن جابر قال : حدثني أبو جعفر تسعين ألف حديث لم أحدث بها أحداً قط ولا أحدثت بها أحداً أبداً ، فقلت لأبي جعفر عليه السلام : جعلت فداك قد سمعتني وقرأ عظيمًا بما حدثتني به من سرِّكم الذي لا أحدثت به أحداً ، فربما جاني في صدري حتى يأخذني منه شبه الجنون قال : يا جابر فإذا كان ذلك فأخرج إلى الجبال فأحفر حفيرة ودل رأسك فيها وتم قل : حدثني محمد بن علي بكذا وكذا . وعن جابر قال : دخلت على أبي جعفر عليه السلام وأنا شاب إلى أن قال : ودفع إلي كتاباً وقال : إن أنت حدثت به قبل أن يهلك بنو أمية فطريك لعنتي ولعنة آلهي ، وإن أنت كتمت منه شيئاً بمد هلاك بني أمية فطريك لعنتي ولعنة آلهي ، ثم دفع إلي كتاباً آخر ثم قال : وهالك هذا فإن حدثت بشيء منه أبداً فطريك لعنتي ولعنة آلهي . وعن عمر بن شمر قال : جاء قوم إلى جابر الجعفي فسألوه أن يمينهم في بناء مسجدهم ، فقال : ما كنت بالذي أعين في بناء شيء يقع منه رجل مؤمن فيموت نخرجوا من عنده وهم يبخلون ويكذبون فلما كان من الندم أتموا الدرهم ووضعوا أيديهم في البناء فلما كان عند المصر زلت قدم البناء فات . وعنه قال : جاء العلاء بن رزير بن رجل جعفي قال : خرجت مع جابر لما طلبه هشام حتى انتهى إلى السواد قال : فبينما نحن قعود وراع قريب منّا

إذ حدثت نعمة من شائه الى حمل فضحك جابر ، فقلت ما يضحكك يا أبا محمد : قال إن هذه النعمة دعت حملها فلم يجيء . فقالت له : تنح عن ذلك الموضوع فإن الذئب عام أول أخذ أذاك منه فقلت لاعلمن حقيقة هذا وكذبه فجئت الى الراعي فقلت : ياراعي تبيعني هذا الحمل : فقال لا : قلت ولم ؟ قال : لأن أمه أفوه شاة في الغنم وانزرها درة ، وكان الذئب أخذ حملها منذ عام أول من ذلك الموضوع فما رجع لبنها حتى وضعت هذا فدرت عليه ، فقلت : صدق . فلما صرنا على جسر الكوفة نظر إلى وجل معه خاتم ياقوت فقال له يا فلان : خاتمك هذا البراق أرنيه ، فخلعه وأعطاه ، فلما صار في يده رمى به في القران ، قال الآخر : ما صنعت ؟ قال : تحب أن تأخذه قال نعم : فأشار بيده الى الماء فإذا هو يعلو بعضه الى بعض حتى إذا قرب قال تناوله وأخذه . وروي عن أمير المؤمنين عليه السلام : أنه كان يسمي رشيد الهجري رشيد البلايا وكان قد اتى اليه علم البلايا والمنايا ، وكان حياته إذا لقي الرجل يقول له : يا فلان تموت بميتة كذا ، ويقول : أنت يا فلان تموت بقتلة كذا وكذا فيكون كما يقول رشيد . وعن أبي خالد التمار قال : كنت مع ميثم التمار بالقران يوم الجمعة فهبت ريح وهو في سفينة من سفن الرمان ، قال : نخرج وننظر الى الريح فقال : شد وارأس سفينتكم إن هذا الريح عاصف مات معاوية الساعة ، قال : فلما كانت الجمعة المقبلة أقبل بريد من الشام فلقيته واستخبرته فقلت يا أبا عبدالله ما الخبر ؟ قال : الناس على أحسن حال توفي أمير المؤمنين وبايع الناس يزيد ، قال : قلت : أي يوم توفي ؟ قال : يوم الجمعة وعن حمزة بن ميثم قال : خرج أبي الى العمرة فحدثني قال : استأذنت على أم سلمة فضربت بيني وبينها خدراً فقالت لي : أنت ميثم ، فقلت : أنا ميثم ، فقالت : كثيراً ما رأيت الحسين بن علي بن طلحة يذكرك ، فقلت : فأين هو ؟ قالت : خرج في غنم له آتفاً ، فقلت : أنا والله أكثر ذكره فأقرمه السلام مني فاني مبادر ، فقالت : يا جارية فادهنيه . فخرجت فدهنت لحيتي (بيان) « ١ » فقلت : أنا والله لأن دهنتها لتخضبن .

(١) في الحديث : نعم الدهن البان ، البان ضرب من الشجر يؤخذ منه الدهن ، واحدة بانة .

وقد يطلق البان على نسي الدهن توسماً . مجم

فيكم بالدماء ، فخرجنا فإذا ابن عباس جالس فقلت : يا ابن عباس سلني ما شئت من تفسير القرآن فاني قرأت تنزيهه على أمير المؤمنين عليه السلام وعلمني تأويله ، فقال : باجارية الدواة والقرطاس ، فأقبل يكتب ، فقلت : يا ابن عباس كيف بك إذا رأيتني مصلوباً ناسع تسعة أقصرم خشبة ، وأقربهم بالمطهرة «١» ، فقال لي : وتكهن «٢» أيضاً فخرق الكتاب ، فقلت : مه احفظ ما سمعت فان بك ما أقول لك حقاً أمسكته وإن بك باطلاً خرقته ، قال هو ذلك : فقدم أبي علينا فابث يومين حتى أرسل عبيدالله بن زياد فصلبه ناسع تسعة أقصرم خشبة وأقربهم الى المطهرة فرأيت الرجل الذي جاء اليه ليمتله قد أشار اليه بالحربة وهو يقول أما والله لقد كنت ما علمتك إلا قواماً ثم طعنه في خاصرته فاحتقن الدم فكنت يومين ثم أنه في اليوم الثالث بعد العصر انبث منخراه دماً فحضبت لحيته . وروي عن الرضا عليه السلام عن أبيه عن آباءه قال : أتى ميثم التمار أمير المؤمنين فقيل له : إنه نائم فنأدى بأعلى صوته انقبه أيها النائم فوالله لتخضبن لحيتك من رأسك فانقبه أمير المؤمنين عليه السلام فقال : ادخلوا ميثماً فقال له : أيها النائم لتخضبن لحيتك من رأسك فقال : صدقت وأنت والله لتقطعن يداك ورجلاك ولسانك الحديث . وفي رواية أنه لما صلبه عبيدالله بن زياد ولم يقطع لسانه تكذيباً لمولاه أمير المؤمنين ، قال للناس وهو مصلوب : سلوني قبل أن أقتل فوالله لأخبرنكم بعلم ما يكون الي أن تقوم الساعة وبما يكون من الفتن ، فلما سأله الناس حدثهم حديثاً واحداً إذ أتاه رسول من قبل ابن زياد فأجبه بلجام من شريط «٣» . وفي رواية أنه نادى بأعلى صوته أيها الناس من أراد أن يسمع الحديث المسكون عن علي بن أبي طالب قال : فاجتمع الناس فأقبل يحدّثهم بالمعجائب فخرج عمرو بن حريث وهو يريد منزله فقال ما هذه الجماعة ؟ قالوا : ميثم التمار يحدّث الناس فانصرف مسرعاً وقال : أصلح الله الأمير بادر وابث الى هذا من يقطع لسانه فاني لست

(١) أي الأرض . (٢) من كهن يكمن كهاثة بالعكس مثل كتب يكتب كتانة قال الخوهري : اذا أردت أنه صار كاهناً قلت : كهن بالفم وهو عمل بوجوب طاعة بعض الجان له فيما يأمره به وهو قريب من السحر وأخفى منه . (٣) والشريط خصوص مفتول يترط به السرير . قاموس .

آمن أن يغير قلوب أهل الكوفة فيخرجوا عليك فالتفت إلى حرسى فوق رأسه فقال : اذهب فاقطع لسانه قال : فأتاه الحرسى فقال يا ميثم قال : وما نشاء ؟ قال : اخرج لسانك قد أمرني الأمير بقطعه قال ميثم : ألا زعم ابن الأمة الفاجرة أنه يكذبني ويكذب مولاي هاك لساني فقطع لسانه ، وروى الصفار في بصائر الدرجات بإسناده عن جابر عن أبي عبد الله عليه السلام قال : إن أمرنا سر مستر وسر لا يفيد إلا سر وسر على سر وسر مقنع بسر ، وعن أبان بن عثمان قال : قال لي أبو عبد الله عليه السلام : إن أمرنا هو الحق وحق الحق وهو الظاهر وباطن الظاهر وباطن الباطن وهو السر وسر السر وسر المستر وسر مقنع بالسر والأخبار في هذا المعنى كثيرة لو استقصيناها لخرجنا عن وضع الكتاب .

قل عن القرطبي من العامة أنه قال : سلمان يكنى أبا عبد الله وكان **تقريباً** ينسب إلى الإسلام فيقول انا سلمان بن الإسلام ويمد من موالى رسول الله صلى الله عليه وآله لأنه أعانه بما كوتب عليه فكان سبب عتقه وكان يعرف بسلمان الخير وقد نسبة رسول الله صلى الله عليه وآله إلى بيته فقال : سلمان منا أهل البيت وأصله طرسي من (رام هرمز) قرية وقيل : بل من أصبهان وكان أبوه مجوسياً فنجبه الله على قبيح ما كان عليه أبوه وقومه فجعل في قلبه التشوق إلى طلب الحق فهرب بنفسه وفر عن أرضه فوصل إلى القصود بمد مكابدة عظيم الصواب والصبر على المكابدة ، وقال علي : سلمان علم العلم الأول والآخر وهو بحر لا ينزف وهو منا أهل البيت ، وعنه عليه السلام أيضاً : سلمان مثل لقمان وله أخبار حسان وفضائل حجة . انتهى . وقال في مجمع البحرين في مادة (فرس) وسلمان الفارسي مشهور معروف أصله من أصبهان وقيل من مرازم توفي سنة سبع وثلاثين بالمدينة قتل آتاه مائة وخمسين سنة وأما مائتين وخمسين سنة فما لا شك فيه ، وروى الكشي بإسناده عن زرارة قال : سمعت أبا عبد الله يقول : أدرك سلمان العلم الأول والعلم الآخر وهو بحر لا ينزف وهو من أهل البيت (ع)

بلغ من علمه أنه مرّ برجل في رهط فقال له : يا عبدالله تب الى الله عز وجل من الذي عملت به في بطن بيتك الباردة ، قال : نعم مضى فقال له القوم : لقد وماك سلمان بأمر فا دفتته عن نفسك قال : إنه اخبرني بأمر ما اطلع عليه إلا الله وأنا ، وفي خبر آخر مثله ، وزاد في آخره أن الرجل كان أبا بكر بن أبي قحافة ، وعن أبي جعفر عليه السلام وذكر عنه سلمان فقال عليه السلام : مه لا تقولوا سلمان القاسم . ولكن قولوا سلمان الحمدي ذلك رجل منا أهل البيت ، وعنه عليه السلام قال : كان علي عليه السلام محدثاً وكان سلمان محدثاً ، وعنه عليه السلام قال : كان سلمان من المتوسمين ، وعن أبي بصير عن الصادق عليه السلام قال : سلمان علم الاسم الأعظم ، وعن الحسن بن حماد قال : كان سلمان اذا رأى الجمل الذي يقال له عسكر يضربه فيقال له ياأبا عبدالله ما تريد من هذه البيمة فيقول : ما هذا بيمة ولكن هذا عسكر بن كتمان الجني يا اعرابي لا يتفنن جملك هنا ولكن اذهب به إلى الحوآب (١) فانك تعطى به ما تريد ، وعن أبي بصير عن أبي جعفر عليه السلام قال اشتروا عسكراً بسبعمائة درهم وكان شيطاناً ، وعن أبي بصير قال : سمعت أبا عبدالله عليه السلام يقول : قال رسول الله صلى الله عليه وآله : يا سلمان لو عرض عليك على المقداد لكفر يا مقداد لو عرض عليك على سلمان لكفر ، ويمكن توجيه ذلك بأن لمعرفة الله طرق بمقداد نفاس الخلائق وكل مكلف يقدر عقله وفهمه ، وعن أبي بصير عن أبي عبدالله عليه السلام قال : كان والله علي محدثاً وكان سلمان محدثاً ، قلت اشرح لي قال : يسمت الله اليه ملكا ينقر في اذنه يقول كيت وكيت ، وعن الفضل بن يسار عن أبي جعفر عليه السلام قال : قال لي روي ما يروي الناس أن علياً قال في سلمان : أدرك علم الأول وعلم الآخر قلت : لم قال فهل تدري ما عنى قال : قلت يعني علم بني اسرائيل وعلم النبي قال : ليس همسكنا يعني ولكن علم النبي وعلم علي وأمر النبي وأمر علي عليه السلام ، وعن عمرو بن يزيد قال : قال سلمان قال

(١) الحوآب ككوكب منزل بين مكة والبصرة وعسكر اسم للجمل الذي ركبت فائشة

لي رسول الله صلى الله عليه وآله : اذا حضرك أو أخذك الموت حضر اقوام يحدون الريح ولا يأكلون الطعام ثم أخرج صرة من مسك فقال : هبة أسطانيها رسول الله صلى الله عليه وآله قال : قال ثم بلها ونضحها حوله ثم قال لامرأته قومي أجيني الباب فأجفت الباب ورجعت وقد قبض رضي الله عنه ، وعن الفضل بن شاذان قال : ما نشأ في الاسلام رجل من كافة الناس كان أفقه من سلمان ، وعن محمد بن حكيم قال : ذكر عند أبي جعفر عليه السلام سلمان الفارسي فقال : ذاك سلمان المحمدي إن سلمان منا أهل البيت إنّه كان يقول للناس : هربتم من القرآن إلى الأحاديث وجدتم كتاباً دقيقاً جوسبتم فيه على التقير والطمير والقتيل (١) وحية خردل فضاقت ذلك عليكم هربتم إلى الأحاديث التي اتسعت عليكم والخبار في مدحه وفضله وغزارة علمه كثيرة .

الحديث الرابع والخمسون

ما روينا بالأسانيد المتقدمة عن ثقة الاسلام في الكافي بإسناده عن الصادق والكاظم عليهما السلام في قول الله عز وجل : (الله نور السموات والأرض مثل نوره كمشكاة) فاطمه عليها السلام (فيها مصباح) الحسن عليه السلام (المصباح في زجاجة) الحسين عليه السلام (الزجاجة كأنها كوكب دري) فاطمة كوكب دري بين نساء أهل الدنيا (توقد من شجرة مباركة) ابراهيم (زيتونة لا شرقية ولا غربية) لا يهودية ولا نصرانية (يكاد زيتها يضيء) يكاد العلم يتفجر منها (ولولم تمسه نار نور على نور) إمام منها بعد إمام (يهدي الله لنوره من يشاء) يهدي

(١) النخبة النقرة في ظهر النواة والطمير الجفنة الرقيقة على ظهر النواة والقتيل تشر

يكون في بطن النواة وهو تقير وطمير أمثال للفة .

الله الأئمة من يشاء (ويضرب الله الامثال للناس) «١» قلت : (أو كظلمات) قال : الأول وصاحبه (يشاء موج) الثالث (من فوقه موج من فوقه صحاب ظلمات) الثاني (بعضها فوق بعض) معاويه وقتب بنى أمية (اذا أخرج يده) المؤمن في ظلمة ففنتهم (لم يكذبها و من لم يجعل الله له نوراً) إماماً من ولد فاطمة (فإله من نور) «٢» إمام يوم القيامة ، وقال في قوله : (يسمى نورهم بين أيديهم وبأيامانهم) «٣» أئمة المؤمنين يوم القيامة يسمى نورهم بين أيدي المؤمنين وبأيامانهم حتى ينزلهم منازل أهل الجنة

الله نور السموات والأرض أي منورها او هاد لاهل السموات
توضيح والارض مثل نوره كمشكاة فاطمة أي صفة نوره كصفة مشكاة وهي الكوة التي ليست بنافذة وقيل هي انبوبة في وسط القنديل يوضع فيها المصباح وهو السراج والفتيلة المشتعلة والمراد بها هنا فاطمة عليها السلام لأنها محل لنور الأئمة وسراج الامة ، وشبه الأئمة بالنور والسراج لأن المتبعين آثارهم يستضيئون بنور هدايتهم وضياء علومهم إلى طريق الرشاد كما يهتدى السالكون في الظلمة بالنور والسراج ، فيها مصباح أي سراج وهو الحسن ، المصباح في زجاجة الحسين يعني أن مصباح الأول المنكر كناية عن الحسن عليه السلام والثاني المعروف كناية عن الحسين عليه السلام فلا يلزم اتحاد المصباحين على أن للاتحاد وجهاً لأن الحسنين من نور واحد بحسب الحقيقة وإن كانا في الظاهر نورين ومعنى المصباح في زجاجة أي في قنديل مثل الزجاجة في الصفاء والصفافية فقد شبه فاطمة عليها السلام تارة بالمشكوة وتارة بالزجاجة وبالاختبار الثاني جعلها ظرفاً لنور الحسين عليه السلام لزيادة ظهور نوره على الحسن عليه السلام لتكون سائر الأئمة من صلبه ، قوله الزجاجة كأنها كوكب دري أي منسوب إلى الدر باعتبار المشابهة به في الضياء والصفاء

(٢) سورة النور الآية : ٤٠

(١) سورة النور الآية : ٣٥

(٣) سورة الحديد الآية : ١٢

والتلاؤ هذا اذا كان بتعديد الراء والياء كما هو الظاهر وإن كان بتعديد الياء فقط فهو من الدرء بمعنى الرفع قلبت همزته ياء وادخمت الياء في الياء فأنه يدفع الظلام بضوئه ولمعان ووجه تشبيه فاطمة عليها السلام به أنها صلوات الله عليها وعلى امها وأبيها وبعلمها وبنيتها كركب دري يضيء لأمع نوراني فيما بين نساء أهل الدنيا توقد من شجرة مباركة توقد بالباء أو الياء على صيغة المجهول من الاتقاد، ومن ابتدائية أي توقد تلك الإجابة أو ذلك المصباح من شجرة مباركة كثيرة النفع وهي ابراهيم ونعمه كثير لوجود الانبياء والأوصياء من نسله وفي إبهام الشجرة ووصفها بالبركة ثم ابدال الازيتونة عنها تفخيم لهاها وعبر عنها بالزيتونة للتشبيه على كثرة نفعها وانعامها بالعلم الذي هو كالزيت في كونه مادة لضيائها ومبدأ لنورانياتها ، وقوله لا شرقية ولا غربية قيل لعل هذا باعتبار أنه كان مسكن اليهود من طرف المشرق ومسكن النصارى من طرف المغرب، وقوله يكاد زيتها يضيء ضمير التأنيث يعود الى فاطمة عليها السلام والمراد بالزيت العلم على سبيل الاستعارة والتشبيه يعني يكاد علمها يتفجر من قلبها الطاهر إلى قلوب المؤمنين والؤمنات بنفسه قبل ان يسئل لسكنته ولحزازه وفروط ضيائه ولمعانه يهدي الله للأمة أي لأجلهم وهو سطلهم أو إليهم ويضرب الله الأمثال تشبيهه للمسمول بالبحسوس زيادة البيان والابضاح أو كظلمات في بحر الجي يفضاه من فوقه موج من فوقه سحب ظلمات بعضها فوق بعض . الآية . هي أمثال الذين كفروا أولاً بسراب في أنها لاهية لا منفعة لها ، وثانياً بظلمات في أنها خالية عن النور والضياء والنجي العميق منسوب الى العج وهو معظم الماء وضمير يفضاه راجع إلى البحر ولما كان كلاً في الأولين من الظلام والفتن موجود في الثالث مع زيادة ما أحده نسب إليه الغناء والموج الذي هو عبارة عن الاضطراب وضمير (فوقه) في الموضعين راجع إلى (موج) القريب منه والظلمات الثانية للتراكب بعضها فوق بعض ومعنى الحديث أن الظلمات الأولى كناية عن الأول والموج الأول عن الثاني والموج الثاني عن الثالث والظلمات الثانية التي بعضها فوق بعض كناية عن معاوية وفتن بني أمية

المهريت الخاصس والقسمون

مارويناه بالاسانيد المتقدمة عن ثقة الاسلام في الكافي باسناده عن الصادق عليه السلام في حديث قال كان أمير المؤمنين عليه السلام كثيراً ما يقول انا قسم الله بين الجنة والنار وانا الفاروق الأكبر وانا صاحب العصا والبسم وقد اقرت لي الملائكة والروح والرسول بمثل ما اقروا به لمحمد صلى الله عليه وآله ولقد حرمات على مثل حوخته وهي حوثة الرب وإن رسول الله صلى الله عليه وآله يدهم فيكسى والدمى فاكسى ويستنطقوا واستنطق فانطق على حد منطقه ولقد اعطيت خصالاً ما سبقني إليها أحد قبلي علمت المنايا والبلايا ، والاسباب ، ولعل الخطاب ، فلم يفتني ما سبقني ولم يعزب عني ما غاب عني ابشر بأذن الله وإلا يدى منه كل ذلك من الله مكثني فيه بعله

(كثيراً ما يقول) : نصب على المصدرية أو الظرفية باعتبار الموصوف
ايضاح وما لتأكيده معنى الكثرة والعامل ما يليه أي يقول قولاً كثيراً
 أو حيناً كثيراً انا قسم الله بين الجنة والنار (١) وذلك لأن حبه موجب للجنة
 وبغضه موجب للنار فيه قسم الفريقان وبسببه يتفرقان فريق في الجنة وفريق في
 السعير وذلك تقدير العزيز الحكيم الخبير وهذا كله مجرول على الظاهر النصية
 حتى تقوم الحجة وتتضح المحجة عليهم وليس من قبيل « واما بنعمة ربك فحدث (٢) »
 وليس المقصود به الافتخار حتى يكون تقصاً بل هو من باب اظهار كرمية الله

(١) قيل بمعنى فعل والاضافة بمعنى من لبي قاسم من الله بين أهل الجنة والنار

(٢) سورة الضحى آية ١١

والتحدث بنعمة الله وتذبيبه الغافلين كما قال : يوسف اجعلني على خزائن الأرض
إني حفيظ عليم (١) وكما قال سيد الأنبياء انا سيد ولد آدم ولا فخر وانا الفاروق
الأكبر إذ به يفرق أو هو الفارق بين الحق والباطل والحلال والحرام والمؤمن
والكافر وولد الحلال من ولد الزنا والصادق من الكاذب وليست هذه الفضيلة لاحد
سواه وانا صاحب العصا لعل المراد بها عصى موسى التي صارت اليه من شعيب
والي شعيب من ادم والمراد أنها عندي اقدر بها على ما قدر عليه موسى كما صرح
بذلك في بعض الأخبار ففي الكافي عن الباقر عليه السلام قال : كانت عصى
موسى لادم فصارت الى شعيب ثم صارت الى موسى بن عمران وإنما لعندنا
وإن عهدي بها آتفا وهي خضراء كهيئتها حين نزلت من شجرتها وإنما لتتلف
إذا استنطقت أعدت لقاءنا يصنع بها ما يصنع بها موسى وإنما لتروع وتلقف
ما يافكون (٢) وتصنع ما تومر به إنها حيث اقبلت تلقف ما يافكون ، ها شعبتان
احداهما في الأرض والأخرى في السقف وبينهما اربعمون ذراعاً تلقف ما يافكون
وعن الصادق عليه السلام قال : الواح موسى عندنا وعصى موسى عندنا ونحن
ورثة النبيين، والميسم بالكسر هي الحديدية التي يكوى بها ولما كان يحبه عليه السلام
يمتد المؤمن والمنافق فكأنه عليه السلام كان يسم على جبين المنافق بكفي النفاق أو
المراد به حقيقة كما نقل أنه عليه السلام يخرج في آخر الزمان في احسن صورة
ومعه عصى موسى وميسم يضرب المؤمن بالعصا ويكتب في وجهه مؤمن فينير
وجهه ويسم الكافر بالميسم ويكتب في وجهه كافر فيسود وجهه وعند ذلك
تفسد باب التوبة ويمكن أن يراد بالميسم خاتم سليمان، ولقد حملت بصيغة
المتكلم والبناء للمفعول على مثل حملته والحجوة بالفتح هي إلا بل التي تحمل
أو بالضم الأحمال والمراد بها هنا المعارف الإلهية والمعلوم اليقينية والتكاليف الشرعية
والاخلاق الفاضلة النفسانية وهي من حيث آياتها تحمل صاحبها الى مقام الأئمة
ومنزلة القرب حمولة بالفتح ومن حيث أنها حلة في المكلف وصفة من صفاته

(١) سورة يوسف آية ٥٥

(٢) سورة الاعراف آية ١١٦

حجوة بالضم وهي حولة الرب أي الأحمال والمعارف والتكاليف التي وردت من الله سبحانه لتربية لناس و تكليفهم يدعي فيكسى يعني في القيامة ويستنطق أي للشهادة ويستنطق عليه السلام هو كذلك كما قال تعالى (لتكونوا شهداء ، على اناس ويكون الرسول عليكم شهيداً (١)) وم عليهم السلام الشهداء المنايا والبلايا أي العلم بأجل الناس وابتلائهم وفصل الخطاب أي الخطاب الفصل اما بمعنى الفاعل أي انفصل بين الحق و الباطل أو بمعنى المفعول أي المفصول الواضح الدلالة على المقصود للعارف ويكون المراد به كلام الله فانه العالم به أو الحكم البالغة والواصر والنواهي واحوال ما كان وما يكون أو الكتب السماوية بأسرها فلم يفتني ماسبقني أي علم ما مضى ولم يمزب عني ما غاب عني أي علم ما يأتي كل ذلك من الله تعالى رفع لما يتوهمه الغلاة والملاحنة :

الحديث السادس والخمسون

ما روينه عن ثقة الاسلام في الكافي عن العدة عن احمد بن محمد بن الحسين بن سعيد عن النضر بن سويد عن حاصم بن حميد عن أبي بصير عن أبي عبد الله عليه السلام في قوله جل (جلاله وإنه لك ولقومك وسوف تستلون (٢)) فرسول الله الله اذكر وأهل بيته هم المستلون وم أهل اذكر اتعنى

وفيه اشكال إذ الخطاب لثني صلى الله عليه وآله فيكون المعنى إنك لتسكرك وهو كما ترى والمعروف بين المفسرين إن اذكر هو القرآن كما قال تعالى إنا

(١) سورة البقرة آية ١٤٣

(٢) سورة الزخرف آية ٤٤

نحن نزلنا الذكر وروي عن الصادق عليه السلام في تفسير الآية قال الذكر القرآن ونحن قومه ونحن المشؤون ويمكن توجيهه بوجوده

﴿ الأول ﴾ أن يكون المعنى فرسوله الله صلى الله عليه وآله صاحب الذكر على حذف مضاف كقوله تعالى واسأل القرية ويكون المراد بالذكر القرآن .

﴿ الثاني ﴾ أن يكون الذكر مصدراً بمعنى المفعول أي المذكور كما في قوله تعالى : هذا خلق الله وقولهم هذا الثوب نسج الجن والمعنى أن رسول الله صلى الله عليه وآله هو المذكور في الخطاب .

﴿ الثالث ﴾ أن يكون المراد بالذكر في كلامه تعالى القرآن ويكون اطلاق النبي على الذكر من باب المبالغة لاختصاص النبي صلى الله عليه وآله بعلمه وكونه نازلاً عليه وحافظه ومفسره .

﴿ الرابع ﴾ أن يكون المراد بالذكر هو الرسول صلى الله عليه وآله ويكون كاف الخطاب في لك ولقومك غير منوجه الى مخاطب معين بل الى كل من له قابلية الخطاب كما في قوله تعالى : « ولو ترى إذ وقفوا على النار (١) » وقوله تعالى : (وسوف تستلون) على هذا خطاب للرسول صلى الله عليه وآله من باب الالتفات وفيه بمد .

﴿ الخامس ﴾ أن يكون في الحديث وهم من الرواة او اسقاط او تبديل لاحدى الآيتين بالآخرى سهواً من الراوي أو الناسخ ويكون هذا الحديث تفسيراً لقوله تعالى (تسألوا أهل الذكر إن كنتم لا تعلمون (٢))



(١) سورة الانعام آية ٢٧

(٢) سورة النحل آية ٤٣

الحديث السابع والخمسون

مارويناه بالاصانيد عن ثقة الاصلاح في الكافي مسندا عن الصادق عليه السلام قال إن عليا عليه السلام كان عالما والعلمُ يتوارث ولن يهلك عالم إلا بقي من بعده من يعلم علمه أو ماشاء الله وعن الباقر عليه السلام قال إن العلم الذي نزل مع آدم عليه السلام لم يرفع والعلمُ يتوارث وكان علي عليه السلام عالم منه لامة وإنه لم يهلك منا عالم قط إلا خلفه من أهله من علم مثل علمه أو ماشاء الله ومنه عليه السلام قال إن العلم يتوارث ولا يموت عالم إلا وقد ترك من يعلم مثل علمه أو ماشاء الله

والاشكال في معنى هذه المشيئة فقيل إنه لدفع توهم انه لا آخر للأئمة وانهم لا ينحصرون في عدد بل كلاً مات منهم واحد وورثة آخر الى مالا نهاية له فقال عليه السلام : أو ماشاء الله أي من هلاك الخلق وقيام الساعة فإنه لا يبقى بعده موت الامام من يعلم مثل علمه بل لا يبقى بعده احد وقيل يعني ان الباقي يعلم جميع علم الهالك قبل هلاكه أو ماشاء الله أن يعلمه قبل هلاكه أو ماشاء الله أن يعلمه قبله فإنه قد يعلم بعض علمه قبله وبمضه بعده ، بسبب حديث الملائك إياه أو الهامه وقيل أن المراد بذلك من عدى الأئمة عليهم السلام ومعنى قوله عليه السلام منا أي من علمائنا أو من شيعتنا ويكون المعنى كلاً مات عالم من علماء شيعتنا خلفه م: علمه أو أزيد او نقص والله العالم



أخبريت التامه والخمسه

مارويناه بالاسانيد عن ثقة الاسلام في الكافي عن علي بن محمد عن سهل ابن زياد عن محمد بن عبد الحميد عن الحسن بن الجهم قال قلت : للرضا عليه السلام إن أمير المؤمنين عليه السلام قد عرف قاتله واليلة التي يقتل فيها والموضع الذي يقتل فيه وقوله عليه السلام : لما سمع صياح الوز (١) في الدار صوائح تتبعها نوائح وقول أم كلثوم لو صليت اليلة داخل الدار وامرت غيرك يصلي بالناس فابى عليها وكثر دخوله وخروجه تلك اليلة بلا سلاح وقد عرف عليه السلام أن ابن ملجم قاتله بالسيف كان هذا مما لم يحل تعرضه له فقال ذلك كان ولكنه خير* تلك اليلة لتمضي مقادير الله عز وجل

غرض لسائل أن أمير المؤمنين عليه السلام كان عارفاً بقتله في ذلك **ابضع** الوقت بتلك القرائن المذكورة ومع ذلك أنه أباي إلا الخروج في تلك اليلة مع علمه بأنه يقتل في خروجه فكان هذا مما لم يحز تعرضه فكيف فعل عليه السلام ذلك والحال أن إلقاء اليد إلى التهلكة منهي عنه عقلاً ونقلاً آية ورواية وهذا السؤال كثيراً ما يتسائل عنه وحاصل الجواب هنا انه عليه السلام خير في تلك اليلة أي جعل إليه الأمر والخيار في أن يختار لقاء الله أو البقاء في الدنيا فاختار عليه السلام لقاء الله تعالى فسقط عنه وجوب حفظ النفس وفي بعض النسخ 'حير' بالحاء المهملة والظاهر أنه تصحيف وعلى تقدير الصحة ينبغي أن نعمل على الحيرة المحمودة وهي الحيرة في الله التي هي حيرة لولي الأبواب دون الحيرة في الأمر التي هي حيرة أهل النظر وفي بعض النسخ 'حين' بالحاء المهملة والياء المشددة والنون بمعنى أنه وقت* أجله تلك اليلة

(١) الوز لثقي لاوز والائق وزه جمع وزات

أو هلك عليه السلام وهو تصحيف أيضا والاول هو الأصح وهو الموافق لما عقده الكليني في العنوان واخبار الباب وتوضيح الجواب أهم عليهم السلام في جميع حالاتهم يجزون على ما اختارت لهم الاقضية الربانية والتقدير الآلهية فكلمة علموا أنه مختار له تعالى مرضي لديه اختاروه ورضوا به سواء كان في قتل أو هوان وذل من اعدائهم وإن كانوا عالمين بذلك وقادرين على دفعه بالدعاء والتضرع ولكنهم تركوا الدفع واختاروا الوقوع لعلمهم برضائه سبحانه بذلك واختياره ذلك لهم والتحليل والتحریم أحكام توقيفية عن الشارع فما وافق امره ورضاه فهو حلال وما خالف ذلك فهو حرام على أن مطلق الالقاء باليد الى الهلكة غير محرّم لأنه مخصص بالجهاد والدفع عن النفس والاهل والمال والاعطاء باليد الى القصاص وإقامة الحدود وغير ذلك فكذا خصص هنا ومن الاخبار المؤيدة لذلك ما رواه في الكافي عن عبد الملك بن اعين عن أبي جعفر عليه السلام قال أنزل الله تعالى النصر على الحسين عليه السلام حتى كان ما بين السماء والارض ثم خيّر النصر أو لقاء الله تعالى فأختار لقاء الله يعني أنزل الله ملائكة من السماء ينصرونه كجأده صلى الله عليه وآله حتى صاروا بين السماء والارض وخيّر بين الامرين فأختار لقاء الله لما علم أنه مرضي له تعالى . وعن زريس الكناسي عن أبي جعفر عليه السلام في حديث قال : فيه فقال : له حمران جعلت فداك ارايت ما كان من أمر قيام علي بن أبي طالب والحسن والحسين وخروجهم وقيامهم بدين الله عز وجل وما اصابوا من قتل الطواغيت ايام والأظفر بهم حتى قتلوا وغلّبوا فقال أبو جعفر عليه السلام يا حمران إن الله تبارك وتعالى قد كان قدر ذلك عليهم وقضاه واهضاه وحشمه عنى سبيل الاختيار ثم اجراه فيتقدم علم اليهم من رسول الله صلى الله عليه وآله قام علي والحسن والحسين ويعلم صمت من صمت منّا ولو أنهم يا حمران حيث نزل بهم ما نزل من أمر الله عز وجل واظهار الطواغيت عليهم سألوا الله عز وجل أن يدفع ذلك عنهم والحووا عليه في إزالة تلك الطواغيت وذهاب ملكهم إذا لا نجابهم ودفع ذلك عنهم ثم كان انقضاء مدة الطواغيت وذهاب ملكهم امر ع

من سلك منظوم انقطع فتبدد وما كان ذلك الذي أصابهم يا حمران ؟ لذب اقترفوه ولا امتقوبة ممصية خالفوا الله فيها ولسكن لمانزل وكرامة من الله أراد أن يبلغوها فلا تذهبن بك المذاهب فيهم . وحاصل السؤال أنه إن كان لهم العلم بجميع الامور فلم أقدموا على ما فيه هلاكهم مما ذكر . وحاصل الجواب أنه كان لهم عليهم السلام علم بذلك وأقدموا عليه لسكونه مرضياً له تعالى ليبلغوا درجة الشهادة وعمل الهكرامة منه تعالى والاشجار بهذا المضمون كثيرة .

المديت التاسع والتمسونه

مارويناه بالأسانيد المتقدمة من ثقة الاسلام في الكافي عن محمد بن يحيى عن أحمد بن محمد عن محمد بن سنان عن اسحاق بن عمار عن أبي عبد الله عليه السلام قال : إن الله تبارك وتعالى أدب نبيه فلما انتهى به الى ما أراد قال له : (وإنك لملئ خلق عظيم) « ١ » ففوض اليه دينه تعالى فقال : (وما آتاكم الرسول فخذوه وما نهاكم عنه فانتهوا) « ٢ » وإن الله عز وجل فرض الفرائض ولم يقسم للجد شيئاً وأن رسول الله صلى الله عليه وآله أطعمه السوس فأجاز الله جل ذكره له ذلك وذلك قول الله : (هذا عطاؤنا فانهن أو أمسك بغير حساب) . وبإسناده عن زرارة عن أبي جعفر عليه السلام قال : لما وضع رسول الله صلى الله عليه وآله دية اليمن ودية النفس وحرّم التبيذ وكل مسكر فقال له : رجل

وضع رسول الله صلى الله عليه وآله من غير أن يكون جاء فيه شيء قال نعم : ليعلم من يطيع الرسول ممن يعصيه . وعن زرارة عن الباقر والصادق عليهما السلام قال : إن الله تبارك وتعالى فوض إلى نبيه أمر خلقه لينظر كيف طاعتهم ثم تلا هذه الآية « وما آتاكم الرسول فخذوه وما نهاكم عنه فانتهوا » .

الأخبار بهذا المضمون كثيرة رواها المحدثون في كتبهم **تحفيظ وايضاح** كالكليني في الكافي ، والمصنف في البصائر وغيرها .

وحاصلها أن الله سبحانه فوض أحكام الشريعة إلى نبيه بعد أن أيده واجتباها وسدده وأكل له حامده وأبلغه إلى غاية الكمال والتفويض بهذا المعنى غير التفويض الذي أجمعت الفرقة المحقة على بطلانه وقال به بعض أهل المذاهب الباطلة والمقاتلات الفاسدة حيث ذهبوا إلى أن الله تعالى خلق محمداً صلى الله عليه وآله وفوض إليه أمر العالم فهو الخلاق للدنيا وما فيها أو أنه فوض إليه أمر الرزق دون الخلق أو أنه فوض العباد في الفعل على وجه الاستقلال . وبطلان التفويض في الأولين من ضروريات الدين . وفي الأخير من ضروريات المذهب وما ورد في إبطال التفويض وذم المفوضة ولعنهم فهو ناظر إلى ذلك وقد تقدم الكلام في المعنى الأخير مستقصى . وروي عن الرضا عليه السلام أنه قال : ألهم من زعم أن أرباب فنحن منه براء ومن زعم أن الينا الخلق وعلينا الرزق فنحن منه براء كبراهة عيسى بن مريم من النصارى . وعن زرارة قال : قلت للصادق عليه السلام : إن رجلاً من ولد عبدالله بن سبا يقول بالتفويض فقال : فما التفويض ؟ فقلت : إن الله عز وجل خلق محمداً وعلياً ثم فوض الأمر إليهما ، فخلقاً ورزقاً وأحياً وأماتاً ، فقال عليه السلام : كذب عدو الله إذا رجعت إليه فقرأ عليه الآية التي في سورة الرعد ﴿ أم جعلوا لله شركاء خلقوا كسخايقه فتشابه الخلق عليهم قل الله خالق كل شيء وهو الواحد القهار ﴾ (١٦) فانصرفت إلى الرجل فأخبرته بما قال الصادق عليه السلام فكأنما ألقمته حجراً أو قال : فكأنما خر س .

والتفويض الذي يصح أقسامٌ منها : تفويض أمر الخلق الى النبي صلى الله عليه وآله
بمعنى أنه تعالى أوجب عليهم طاعته صلى الله عليه وآله في كل ما يأمر به وينهى عنه
سواء علموا وجه الصحة أم لم يعلموا ، وإنما الواجب عليهم الاتقياد والاذعان بأن
طاعته طاعة الله تعالى ، كما قال تعالى : « وما آتاكم الرسول فخذوه وما نهاكم عنه
فانتهوا » . ومنها : تفويض الخلق لهم عليهم السلام بما هو أصح له أو للخلق ، وإن
كان الحكم الأصلي خلافه كما في صورة التقية وهي أيضاً من حكم الله تعالى إلا أنه منوط
على عدم إمكان الأول بالاضرار ونحوه . ومنها : تفويض الأحكام والأفعال بأن
يثبت ما يراه حسناً ، ويرد ما رآه قبيحاً ، فيجيزه الله تعالى لاتبائه إياه . ومنها :
تفويض الإرادة بأن يريد شيئاً لحسنه ، ولا يريد شيئاً لقبحه فيجيزه الله تعالى لإرادته
إياه . والأحاديث الواردة في صحة التفويض تنطبق على هذه المعاني . وحاصل هذه
الأخبار أن الله تبارك وتعالى إنما فوض الأحكام الشرعية الى نبيه بمسئد أن
اجتباها بالمهداية الى جميع ما فيه صلاح العباد في أمور المعاش والمعاد وأكرمه واصطفاه
بالمصمة المانعة عن الخطأ والزلل في القول والعمل لعلمه سبحانه بأن كل ما يصنعه
ويحكم به فهو حكم الله عز وجل ولذلك كان تعالى يميزه ويمضيه في الأحكام التي فوضها
اليه فتلك الأحكام من حيث أنها لم يسبق فيها من الله تعالى وحي ولا خطاب بتحريم
أو إيجاب ومع ذلك فقد حكم بها النبي صلى الله عليه وآله ووضعها ، فهي أحكام النبي
وموضوعاته ومن حيث أنها صدرت عن أسباب مقتضية لها هي من فعل الله تعالى مع
تعقب الاجازة منه تعالى والامضاء فهي أحكام الله تعالى ظهرت على لسان نبيه صلى الله
عليه وآله وعلى هذا ينزل قوله تعالى : « من يطع الرسول فقد أطاع الله وما آتاكم
الرسول فخذوه وما نهاكم عنه فانتهوا » . والتفويض بهذا المعنى وإن ورد به النقل ولم
يحلّه العقل إلا أن فيه إشكالات من وجوه :

﴿ الأول ﴾ أنه مخالف لظاهر قوله تعالى : « إن هو إلا وحيٌ يوحى » . وقوله
تعالى : « قل ما كنتُ بدعاً من الرسل وما أدري ما يفعلُ بي ولا بكم إن اتبع

إلا ما يوحى إلي ﴿١﴾ .

﴿ الثاني ﴾ أن التفويض إنما يكون فيما لم يرد فيه من الله تعالى وحى ولا كتاب ، والأحكام الشرعية بأمرها منصوبة حتى أُرش الخدش (٢) . قال تعالى : « ما فرطنا في الكتاب من شيء » . وقال تعالى : ﴿ ونزلنا عليك الكتاب تبياناً لكل شيء ﴾ (٣) . وفي الكافي عن الباقر عليه السلام قال : إن الله تبارك وتعالى لم يدع شيئاً يحتاج إليه الأمة إلا أنزله في كتابه ويدينه لرسوله صلى الله عليه وآله الحديث . وعن الصادق عليه السلام قال : ما من أمر يختلف فيه اثنان إلا وله أصل في كتاب الله تعالى ولكن لم تبلغه عقول الرجال . وعنه عليه السلام قال : إن الله تبارك وتعالى أنزل في القرآن تبيان كل شيء والله ما ترك شيئاً يحتاج إليه العباد حتى لا يستطيع عبد أن يقول لو كان هذا أنزل في القرآن إلا وقد أنزله الله فيه . وعنه عليه السلام : إني لأعلم ما في السماوات وما في الأرض وأعلم ما في الجنة وأعلم ما في النار وأعلم ما كان وما يكون ثم سكت عليه السلام هنيئاً ، فرأى أن ذلك كبر على من سمعه منه ، فقال : علمت ذلك من كتاب الله عز وجل ، إن الله يقول : فيه تبيان كل شيء . وعنه عليه السلام قال : قد ولدني رسول الله صلى الله عليه وآله وأنا أعلم كتاب الله ، وفيه بدء المخلوق وما هو كائن إلى يوم القيامة ، وفيه خبر السماء وخبر الأرض ، وخبر الجنة والنار ، وخبر ما كان ، وخبر ما هو كائن ، أعلم ذلك كما انظر إلى كني ، إن الله يقول : « فيه تبيان كل شيء » . وعن تفسير العياشي عن الصادق عليه السلام قال : نحن والله نعلم ما في السماوات وما في الأرض وما في الجنة وما في النار وما بين ذلك . ثم قال عليه السلام : إن ذلك في كتاب الله ثم تلا قوله تعالى : ونزلنا عليك الكتاب تبياناً لكل شيء ﴿٤﴾ . وفي البيهقي عن الرضا عليه السلام قال : جهل القوم وخذعوا عن أديانهم إن الله لم يقبض نبيته حتى أكل له الدين وأنزل عليه القرآن فيه تفصيل كل شيء ، بين فيه الحلال والحرام والحدود

(٢) ارش الخدش دبه يقال خدش الجلد أي

(١) سورة الأحقاف الآية : ٩

قتله بسود ونحوه (٣) سورة النحل الآية : ٨٩

والاحكام وجميع ما يحتاج اليه كونه لاً ، فقال عز وجل ما قرطنا في الكتاب من شيء . وفي النهج عن امير المؤمنين عليه السلام في حديث اختلاف العامة في الفتيا في كلام له عليه السلام : أم أنزل الله ديناً ناقصاً فاستعان بهم على اتمامه ، أم كانوا شركاء له فمليهم أن يقولوا : وعليه أن يرضى ، أم أنزل ديناً تاماً فقصّر الرسول عن تبليغه وأدائه والله سبحانه يقول : ما قرطنا في الكتاب من شيء وفيه تبيان كل شيء .

﴿ الثالث ﴾ أن أكثر الروايات الدالة على تفويض الاحكام الى النبي تضمنت تفويض الاحكام الى الائمة أيضاً . ففي الكافي عن الصادق عليه السلام قال : إن الله عز وجل أدب الرسول حتى قوته على ما أراد ثم فوض اليه فقال عز اسمه : ﴿ ما أتاكم الرسول فخذوه وما نهاكم عنه فانتهوا ﴾ (١) ، فافوض تعالى الى رسوله فقد فوضه البناء . وعنه عليه السلام قال : لا والله ما فوض الله تعالى الى أحد من خلقه إلا الى رسول الله صلى الله عليه وآله وإلى الائمة ، وقال عز وجل : ﴿ إنا أنزلنا اليك الكتاب بالحق لتحكم بين الناس بما أراك الله ﴾ (٢) وهي جارية في الأوصياء . والأخبار في ذلك كثيرة والقول بتفويض الاحكام الى الائمة مناف لما ثبت من استكمال الشرع في زمان النبي كما قال تعالى : ﴿ اليوم أكملت لكم دينكم وأتممت عليكم نعمتي ورضيت لكم الاسلام ديناً ﴾ (٣) . وكذا لما علم من امتناع تطرق النسخ والزيادة والنقصان في شريعة نبيئنا وما ورد من أن حلال محمد حلال الى يوم القيامة وحرامه حرام الى يوم القيامة . هذا ويمكن رفع الاشكال بالنسبة الى دفع الاشكال الأول ، أن كل واحد من معاني التفويض الصحيحة قد ثبت بالوحي أيضاً إلا أن الوحي تابع لارادته صلى الله عليه وآله يعني إرادة ذلك فأوحي اليه كما أنه صلى الله عليه وآله أراد تغيير القبلة وزيادة الركنين في الرباعية والركعة في الثلاثية وغير ذلك فأوحي الله تعالى اليه بما أراد وبالنسبة الى البواقي بأن

٢٥ سورة النساء الآية : ١٠٥

١٥ سورة المشر الآية : ٧

٣٥ سورة المائدة الآية : ٣

المراد بالتفويض اليهم عليهم السلام التفويض في الاحكام الظاهرية كالتقية ونحوها دون الأحكام الواقعية والله العالم بالحال .

الحديث المستوله

ما رويناه بالاسانيد المتقدمة عن ثقة في السجاني عن الصدقة عن أحمد بن محمد عن الحسين بن سعيد عن حماد بن عيسى عن الحسين بن المختار عن الحرث ابن المغيرة قال : قال أبو جعفر عليه السلام إن علياً عليه السلام كان محدثاً قال فتقول نبي قال : فحرك يده هكذا ، ثم قال أو كصاحب سليمان أو كصاحب موسى أو كذي القرنين أو ما بلغكم أنه قال : وفيكم مثله .

كان محدثاً بالفتح في رواية لأحول عن الباقر عليه السلام **توضيح** المحدث الذي يحدث فيسمع ولا يمان ولا يرى في منامه وفي رواية يريد عنه عليه السلام المحدث الذي يسمع الصوت ولا يرى للصورة يعني يكآمه الملك ونحوه في رواية محمد بن مسلم فنقول بصيغة التكلم مع الغير ويحتمل بصيغة الخطاب نبي أي هو نبي فحرك يده هكذا يعني رفع يده وأشار برفع يده إلى نقي النبوة أو كصاحب سليمان أو كصاحب موسى (أو) فيه لترديد على سبيل منع الخلو فيمكن الاجتماع ويمكن أن تكون أو بمعنى بل كما عن الجوهري ويكون إشارة إلى أن عادة الملك كما يكون نبي كذلك قد يكون لموصي وصاحب سليمان آصف «١» ابن برخيا وصاحب موسى هرون أو يوشع بن نون ، أو كذي القرنين وهو الاسكندر وقيل إنه سمي بذلك لأنه ملك المشرق والمغرب وقيل لأنه كان في رأسه شبه قرنين وقيل لأنه رأى في النوم أنه أخذ بقرني الشمس أو ما بلغكم أنه

«١» آصف كهاجر : قيل هو وزير سليمان بن دارد وابن ابنته وكان يعرف اسم

أمة الاعظم الذي اذا دعي به اجيب .

٣٧٤ حديث أن النبي (ص) حدث علياً (ع) بألف باب كل باب يفتح الف باب

قال : وفيكم مثله وضمير مثله راجع إلى ذي القرنين وضمير آله قال : راجع إلى علي عليه السلام وهو إشارة إلى ما رواه القمي عن أمير المؤمنين عليه السلام أنه سئل عن ذي القرنين أنبياً كان أم ملكاً فقال لا نبياً ولا ملكاً عبد أحب الله فأحبه الله ونصح الله فنصح له فبعثه الله إلى قومه فضربوه على قرنه الأيمن فغاب عنهم ما شاء الله أن يغيب ثم بعثه الثانية فضربوه على قرنه الأيسر فغاب عنهم ما شاء الله أن يغيب ثم بعثه الثالثة فكان الله له في الأرض وفيكم مثله يعني نفسه الحديث . ونحوه مهوي من طرق العامة ، وإنما كان عليه السلام مثله لأنه ضرب على رأسه ضربتين أحدهما يوم الخندق والأخرى ضربة ابن ملجم ويحتمل أن يكون الضمير راجعاً إلى النبي صلى الله عليه وآله لما روي عنه عليه السلام أن علياً ذو قرني هذه الأمة أي مثله فيها .

الحديث الحادي والستون

ما رويناها بالأسانيد عن ثقة الإسلام عن علي بن محمد عن سهل بن زياد عن محمد بن الوليد عن سباب الصيرفي عن يونس بن رباط قال : دخلت أنا وكامل التمار على أبي عبد الله عليه السلام فقال له كامل : جئت فذاك حديث رواه فلان فقال : اذكره فقال : حدثني أن النبي صلى الله عليه وآله حدث علياً بألف باب يوم توفي رسول الله صلى الله عليه وآله كل باب يفتح الف باب فذاك الف الف باب قال : لقد كان ذلك قلت جملت فذاك فظن ذلك لشبكتكم ومواليكم ؟ فقال : يا كامل باب أو بابان ، قلت له جملت فذاك فما يروى من فضلكم من الف الف باب الآبأ

حديث أن النبي (ص) حدث علياً (ع) بألف باب كل باب يفتح الف باب ٣٧٥

أو بابين قال : فقال وما عسيتم أن ترووا من فضائنا ماتروون من فضلنا إلا ألفاً غير معطوفة .

قوله عليه السلام باب أو بابان كون العطف من كلام السائل لشكه بعين بل **ببببب** الفأهر أن العطف من كلامه عليه السلام وليس من باب الشك منه لتزهره عنه بل المراد والله أعلم أنه ظهر باب تام وشيء من باب آخر وتسميته باباً من باب تسمية الجزء باسم الكل أو من باب التغليب وقوله عليه السلام إلا ألفاً غير معطوفة يحتمل وجوهاً :

﴿ الاول ﴾ أن يكون المراد بها باباً واحداً ناقصاً لأن الألف على رسم الخط الكوفي صورتها هكذا (نآ) وكونها غير معطوفة أي غير مايل طرفها كناية عن نقصانها ولا ينافيه ما سبق من ظهور باب أو بابين لدلالته على ظهور باب تام وشيء من باب آخر كما تقدم ويمكن أن يحمل البابان على أبواب القروع وهذا الباب المعبر عنه بالألف الناقصة على باب من أبواب الاصول وهذا على تقدير كون الألف بفتح الاول وكسر اللام .

﴿ الثاني ﴾ أن تكون الألف الغير المعطوفة احتراز عن الهمزة وكناية عن الوحدة أو اشارة إلى الف منقوشة ليس قبلها صفر أو غيره .

﴿ الثالث ﴾ أن يكون الألف بفتح الألف وسكون اللام ويراد به باب واحد وعبر عنه بالألف لأن الباب الواحد ينحل بألف باب مع اظهار تكثيره ومعنى غير معطوفة أنه ليس معه معطوف وهو قول السائل باب أو بابان والمعنى الا باباً واحداً لا بابين .

﴿ الرابع ﴾ أن يكون المعنى أنكم لا تروون إلا الألف - بسكون اللام - بمعنى انكم لا تروون إلا هذا اللفظ من غير أن تعرفوا الابواب وحقيقتها ومعانيها وحاصله انكم لا تقدرون أن ترووا من حقيقة فضلنا شيئاً إلا هذا اللفظ الغير المشتمل على معنى ظهر لكم .

﴿ الخامس ﴾ أن يكون المراد بالألف الغير المعطوفة الألف المستقيمة وهي

حديث معنى قوله (ع) أسلم أبو طالب (ع) بحساب الجمل

التي في أوائل الحروف واحترز بغير المطفوفة من الالف التي مع لام المنحنية الغير المستقيمة مع اللام أو عن الالف التي تكتب بالخط الكوفي كما تقدم فتكون كتابة من باب واحد من غير اضافة شيء. وذكر الالف الغير المطفوفة لأن بقية الحروف كلها مطفوفة حتى الالف التي مع اللام .

﴿ السادس ﴾ أن يحمل كلام السائل على استبعاد أن يكون المأثور من فضلهم أي علمهم الذي يحصل لهم الفضل به على غيرهم باباً أو باين من الف باب فأجلب عليه السلام بأن الواصل الى الناس من علمنا ليس الا شيئاً زراً قليلاً كني عنه بالالف الغير المطفوفة . وفي الحديث المشهور أن النبي صلى الله عليه وآله قال : انّ العلم والحكمة كلها عشرة اجزاء اختص أمير المؤمنين عليه السلام منها بتسعة لا يشاركه فيها أحد والجزء الباقي قد قسم على الناس أجمعين وهو أفضلهم فيه ، فيمكن أن تكون الالف اشارة إلى ذلك الجزء الواحد وهو بما يشارك فيه الناس وكونها غير مطفوفة أي غير تامة اشارة إلى عدم وقوفهم على حقيقة ذلك الجزء وكنهه وأنّ علمه على وجه الكمال مختص بهم عليهم السلام والله العالم .

المهريت الثاني والستون

مارويناه بالاسانيد عن ثقة الاصلام عن محمد بن يحيى عن أحمد وعبد الله انبي محمد بن عيسى عن أبيهما عن عبد الله بن المغيرة عن اسماعيل بن أبي زياد عن أبي عبد الله عليه السلام قال : أسلم أبو طالب عليه السلام بحساب الجمل قال : بكلّ لسان وعقد يده ثلاثاً وستين وقد ذكر في توجيهه وجوه :

﴿ الاول ﴾ أن المراد بحساب العدد والعدد والجمل جمع الجمة وهي الطائفة

يعني أنه آمن بمدد كل طائفة وقدرهم ، وقوله بكل لسان تفسير لقوله بحساب الجمل وأما قوله وعقد يده ثلاثاً وستين : فلمه أراد به عقد الخنصر والبنصر وعقد الإبهام على الوسطى فإنه يدل على هذا المدد عند أهل الحساب وأراد بهذا الرمز أنه آمن بالله مدة زمان تكليفه وهي ثلاث وستون سنة أو آمن برسول الله صلى الله عليه وآله في سنة ثلاث وستين من عمره .

﴿ الثاني ﴾ ما رواه الصدوق في معاني الاخبار عن محمد بن أحمد الداودي عن أبيه قال : سكنت عند أبي القاسم الحسين بن روح فسئل رجل ما معنى قول المباس للنبي صلى الله عليه وآله إن عمك أبا طالب قد أسلم بحساب الجمل وعقد يده ثلاثاً وستين فقال عنى بذلك إله أحد جواد ، وتفسير ذلك : أن الألف واحد واللام ثلاثون والهاء خمسة والألف واحد والحاء ثمانية والذال أربعة والجيم ثلاثة والواو ستة والألف واحد والذال أربعة فذلك ثلاث وستون . وهذا الحديث فيه إبهام أيضاً يحتاج الى توضيح وقد أوضحه بعض المحققين قال : إن هنا قاعدة قد وضعا القدماء في مفصل أصابع اليدين وهذا الخبر مبني على تلك القاعدة كما حقق في منية الممارسين (١) وصورة الثلاثة والستين أن يثنى الخنصر والبنصر والوسطى من الجيم لثلاثة كما هو المهود بين الناس في عد الواحد الى الثلاثة ولكن توضع رؤوس الأنامل في هذه العقود قريبة من أصولها وأن يوضع للستين ظفر إبهام اليمنى على باطن المقعدة اليمنى لسبابة كما يفعله الرماة للحصاة وإن شئت معرفة هذه القاعدة بجملتها فأعلم أن الخنصر والبنصر والوسطى من الجيم لعقد الآحاد فقط ، والمسبحة والإبهام للاعشار فقط فالواحد أن تضم الخنصر مع نشر أبقاى والاثناى ضم الخنصر الى البنصر مع نشر الباقى والثلاثة ضم الوسطى إليها مع نشر الباقى والأربعة نشر الخنصر وترك البنصر والوسطى مضمومتين والحمسة نشر البنصر مع الخنصر وترك الوسطى مضمومة والسته نشر جميع الأصابع وضم البنصر ، والسبعة أن تجعل الخنصر فوق البنصر منشورة مع نشر الباقى أيضاً والثمانية ضم الخنصر والبنصر فوقها ونشر الباقى والتسعة ضم

الوسطى اليها فهذه تسع صور جمعت في الثلاث أصابع الخنصر والبنصر والوسطى
وأما الأعداد فالمسبحة والابهام فالعشرة أن تجعل ظفر المسبحة في مفصل الابهام
من جنبها والعشرون وضع رأس الابهام والأربعون أن تضع الابهام معكوفة
الرأس الى ظاهر الكف والخمسون أن تضع الابهام الى باطن الكف معكوفة
الأمثلة ملصقة بالكف ، والستون أن تنشر الابهام وتضم إلى جانب الفاصل المسبحة
والسبعون عكف باطن المسبحة على باطن رأس الابهام ، والثمانون ضم الابهام وعكف
باطن المسبحة على ظاهر أمثلة الابهام المضمومة والتسعون ضم المسبحة إلى أصل الابهام
ووضع الابهام عليها وإذا أردت آحاداً وأعداداً عقدت من الآحاد ما شئت مع
ما شئت من الأعداد المذكورة وإذا أردت أعداداً بغير آحاد عقدت ما شئت من
الأعداد مع نشر أصابع الآحاد كلها وإذا أردت آحاداً بغير أعداد عقدت في أصابع
الآحاد ما شئت مع نشر أصابع الأعداد وأما المئات فهي عقد أصابع الآحاد مع اليد
اليسرى فللمائة كالأحاد والمائتان كالأثنين وهكذا إلى التسمئة وأما الألوف
فهي عقد أصابع العشرات هنا والالف كالعشر والالفان كالعشرين إلى التسعة
آلاف فإذا عرفت هذا تبين لك معنى الحديث ثم قال : فإن قيل قد جاء في روايه
خلف بن حماد في حديث الحايض قال : ثم عقد بيده اليسرى تسعين مع أن الموافق
لقاعدة المذكورة إنما هو تسعمائة لأن المائة والألوف في اليسرى كما أن الآحاد
والعشرات في اليمنى ، قيل قد أجاب عنه شيخنا البهائي في مشرق الشمس بأن الراوي
وهم في التعبير أو أن ذلك اصطلاح آخر في العقود غير مشهور فإن قيل كيف
يدل كلام أبي طالب بأنه إله أحد جواد على اسلامه مع أن جميع أهل الكتاب
مقرون بذلك ؟ قيل ان هذا جواب للمخالفين الزاعمين أنه كان يعبد الاصنام
ولم يدع أحد بأنه من أهل الكتاب .

الثالث : أن معنى قوله عقد بيده ثلاثا وستين أنه أشار بإصبعه
للمسبحة التي قول لا إله إلا الله محمد رسول الله أو غيرها معبراً الى ذلك فإن عقد
الخنصر والبنصر وعقد الابهام على الوسطى يدل على الثلاث والستين على اصطلاح

اهل الحساب وكان المراد بحساب الجمل هذا . ويؤيده ما روي عن مناقب ابن شراشوب عن شمبة عن قتادة عن الحسن في خبر طويل تنقل منه موضع الحاجة وهو انه لما حضرت ابا طالب الوفاة دعى رسول الله صلى الله عليه وآله وبكى وقال : يا محمد إني اخرج من الدنيا ومالي غم إلا غمك الى ان قال النبي صلى الله عليه وآله : يا عم إنك تخاف علي أذى أعدائي ولا تخاف علي نفسك عذاب ربي فضحك أبو طالب وقال : يا محمد دعوتني وكنت أميناً وعقد بيده على ثلاث وستين عقد الخنصر والبصر وعقد الابهام على اصبعه الوسطى و اشار باصبعه المسبحة يقول : لا إله إلا الله محمد رسول الله صلى الله عليه وآله فقام علي عليه السلام وقال : الله اكبر الله اكبر والذي بعثك بالحق نبيا لقد شفعتك الله في عمك وهداه بك فقام جعفر وقال : لقد سددتنا في الجنة يا شبيخي كما سددتنا في الدنيا فلما مات أبو طالب عليه السلام أنزل الله تعالى ﴿ يا عبادي الذين آمنوا إن أرضي واسعة فإياي فاعبدون ﴾ (١) واما قوله بكل لسان فكانه إشارة الى ما روي من انه إنعاسم بلسان الحبشة ، غير واقع بل اسلم بلسان العرب ايضا والمراد أنه قال : بكل لسان حق لسان الحبشة وروي في المناقب عن طريق الجمهور عن أبي ذر الغفاري رحمه الله قال : والله الذي لا إله إلا هو ما مات أبو طالب حتى أسلم بلسان الحبشة قال : رسول الله صلى الله عليه وآله أتفقته الحبشة قال : نعم يا عم إن الله علمني جميع الكلام قال : يا محمد (اسدن لمصاطفططالها) يعني اشهد مخلصا لا إله إلا الله فبكى رسول الله صلى الله عليه وآله وقال : إن الله أقرّ عيني بأبي طالب

« الرابع » أنه اشار بذلك الى كلتي لا وإلا والمراد كلمة للتوحيد فان الأصل فيها التني والاثبات .

« الخامس » أن ابا طالب أو أبا عبد الله عليه السلام أمر بالأحباء اتقاءً فأشار بحساب المقود الى كلمة سبّح من التسبيحة وهي التخطية أي غطِ واستر هذا فانه من الاسرار وهذا المعنى محكي عن الشيخ البهائي .

« السادس » أنه اشار بذلك الى أنه اسلم بثلاث وستين لغة ويؤيده ما رواه الكليني عن الصادق عليه السلام قال : إن ابا طالب أسلم بحساب الجمل قال : بكل لسان بأن يكون الظرف متملقا بالقول .

« السابع » انّ ابا طالب علم نبوة نبينا صلى الله عليه وآله قبل بعثته بالجفر فالمراد أنه اسلم بسبب حساب مفردات الحروف بحساب الجمل .

« الثامن » أنه أشار بذلك الى عمر أبي طالب حين أظهر الاسلام وهو ثلاث وستون سنة والله العالم بالحال .

المهريت الثالث والستون

مارويناه عن ثقة الاسلام عن محمد بن يحيى عن سعيد بن عبد الله عن جماعة من اصحابنا عن أحمد بن هلال عن امية بن علي القيسي قال حدثني درست بن ابي منصور أنه سئل ابا الحسن الاول عليه السلام أكان رسول الله محجوجا بابي طالب فقال لا ولكنه كان مستودعا للوصايا فدفعها اليه صلى الله عليه وآله قال قلت فدفع اليه الوصايا على أنه محجوج به ، فقال لو كان محجوجا به ما دفع اليه الوصية قال : قلت وما كان حال ابي طالب قال أقر باني وبما جاء به فدفع اليه الوصايا ومات من يومه

محجوجا بابي طالب يعني هل كان ابو طالب حجة على رسول الله **ايضا** صلى الله عليه وآله قبل البعثة فقال لا أي لم يكن محجوجا به ولمزاد في السؤال عليه السلام أن ابا طالب كان مستودعا للوصايا أي وصايا الأنبياء أو وصايا عيسى أو غيره تمسك به السائل وقال : فدفع اليه الوصايا على انه محجوج به فانه اذا كان من أهل الوصية ودفعها اليه صلى الله عليه وآله كان حجة عليه صلى الله عليه وآله

وكان محجوبا به فقال (ع) لو كان أي رسول الله صلى الله عليه وآله محجوبا به مادفع اليه الوصية لأن الوصية مع الحجبة ما دام حيا ثم سئل ثانيا بقوله فا كان حال ابي طالب يعني انه اذا لم يكن رسول الله محجوبا به فهل كان محجوبا برسول الله وآمن به فاجاب عليه السلام بأنه كان محجوبا بالنبي واقرب به وبما جاء به ودفع اليه الوصايا وآمن ومات من يومه لا يقال دفع الوصية في يوم الموت لا ينافي كون الدافع حجة على المدفوع اليه بل قد يجامعه كما في الأئمة فلا يتم ما مر من انه لو كان محجوبا به مادفع اليه الوصية لأننا نقول موته في يوم الدفع لا يستلزم مقارنة الموت للدفع لجواز وقوع الدفع في أوله والموت في آخره فلا يكون الدافع حجة على المدفوع لأن الحجبة لا تبقى بمد دفع الوصية زمانا لا طويلا ولا قصيرا على ان الواو المطلق الجمع فعلى هذا يجوز أن يكون المراد أنه دفع اليه الوصية وآمن به باطننا ثم أقر به ومات من يوم الاقرار هكذا فسر الحديث المحقق المازندراني ويمكن فيه توجيهات آخر .

« احدها » أن يكون غرض السائل أن يطالب هل كان حجة على رسول الله فاجاب بنبي ذلك مملا بأنه لو كان مستودعا للوصايا لما دفعها اليه لا على أنه أوصى اليه وجملة خليفة له ليكون حجة عليه بل كما يوصل المستودع الوديمة الى صاحبها فلم يفهم السائل ذلك واعاد السؤال وقال دفع الوصايا مستلزم لكونه حجة عليه فاجاب عليه السلام بأنه دفع اليه الوصايا على الوجه المذكور وهذا لا يستلزم كونه حجة بل ينافيه وقوله عليه السلام ومات من يومه أي يوم الدفع أو يوم الاقرار وبراهنه الاقرار ظاهراً .

« ثانيها » أن يكون المعنى هل كان عليه السلام محجوبا أي مغلوبا في الحجبة بسبب ابي طالب حيث قصر في هدايته الى الايمان ولذا لم يؤمن فقال عليه السلام ليس الامر كذلك بل كان قد آمن وأقر وكيف لا يكون كذلك والحال أن ابا طالب كان من الأوصياء وكان أميننا على وصايا الأنبياء وحاملها اليه صلى الله عليه وآله فقال السائل هذا موجب زيادة لزوم الحجبة عليهما حيث علم نبوته بذلك ولم يقر

٣٨٢ حديث قوله (ص) يكون بمدي اثنا عشر اماما ومن بدم اثنا عشر مهديا

فاجاب عليه السلام بأنه لو لم يكن مقرأ لم يدفع الوصايا اليه .
« ثالثها » أن يكون المعنى أنه لو كان محجوبا به وقابعا له لم يدفع الوصية اليه بل كان ينبغي أن تكون عند أبي طالب والوصايا التي ذكرت بعد كأنها غير اوصية الاولى واختلاف التعبير يدل عليه فدفع الوصية كان سابقا على دفع الوصايا واظهار الاقرار وان دفعها في غير وقت بدفنها الحجة الى المهجوج بأن كان متقدما عليه أو انه بعد دفعها اتفق موته من غير علم منه بذلك والحجة اءا بدفنها الى المهجوج عند العلم بموته أو دفع بقية الوصايا فاكل الدفع يوم موته والله العالم .

الحديث الرابع والستون

مارويناه عن الحديث الحر العاملي عن الشيخ في كتاب النبية باسناده عن الصادق عليه السلام عن آباءه عن أمير المؤمنين عليه السلام قال : قال رسول الله : صلى الله عليه وآله في الليلة التي كانت وفاته يا با احسن احضر دواة وصحيفة فاملى رسول الله صلى الله عليه وآله وصيته حتى انتهى الى هذا الموضع فقال يا علي إنه يكون بمدي اثني عشر اماما ومن بدم اثني عشر مهديا فانت يا علي أول الاثني عشر اماماً وذكر النص عليهم باسمائهم والقابهم الى ان انتهى الى الحسن العسكري عليه السلام فقال اذا حضرته الوفاة فليسلمها الى ابنة محمد المستحفظ من آل محمد (ص) فذلك اثني عشر اماماً ثم يكون من بعده اثني عشر مهديا فاذا حضرته الوفاة فليسلمها الى ابنة أول المهديين له ثلاثة اسمي واسم ابني وهو عبدالله ، واحد ، والاسم الثالث المهدي هو أول المؤمنين وعن الشيخ في كتاب النبية باسناده عن أبي حمزة عن ابي عبد الله عليه السلام في حديث طويل قال فيه يا ابا حمزة ان منا بعد القابم

أحد عشر مهدياً من ولد الحسين عليه السلام وبالإسناد عن الشيخ في المصباح الكبير في الدعاء المروي عن صاحب الزمان الذي خرج إلى أبي الحسن الضراب الأصفهاني بمكة وفيه اللهم صل على محمد المصطفى وعلي المرتضى وفاطمة الزهراء والحسن الرضا والحسين المصطفى وجميع الأوصياء مصابيح الهدى إلى أن قال وصل على وليك وولاية عدك والأئمة من ولده ومد في أعمارهم وزد في آجالهم وبلغهم أقصى آمالهم ديناً ودنياً وآخرته إنك على كل شيء قدير وروي دعاء آخر عن الرضا عليه السلام أنه كان يأمر بالدعاء لصاحب الزمان بهذا الدعاء وفيه : اللهم ادفع عن وليك وخليفتك إلى أن قال : اللهم صل على ولاية عهدك والأئمة من بعدهم وزد في آجالهم وبلغهم آمالهم وفيه أوصاف والقاب مختصة بصاحب الزمان .

وكيف كان فظاهر هذه الأخبار يخالف التصوص المتواترة في كون الأئمة عليهم السلام منحصرين في اثني عشر بل يخالف الضرورة من المذهب والبراهين العقلية والنقلية فلا بد من تأويلها وتوجيهها وقد وجهت بوجوه .

« الأول » ما يحكى عن السيد المرتضى وهو أنه يجوز ذلك على وجه الامكان والاحتمال ثم قال إنا لا تقطع بزوال التكليف عند موت المهدي بل يجوز أن يبقى بعده أئمة يقومون بحفظ الدين ومصالح أهله ولا يخرجنا هذا من التسمية بالاثني عشرية لأننا كلفنا أن نعلم إمامهم وقد بينا ذلك بيانا شافياً ودلنا عليه فانفردنا بهذا عن غيرنا انتهى ولا يخفى ما فيه من الوهن والتقصير لما في هذا التجويز من مخالفة الضرورة والتواتر وليتسه كان (ره) سلك الطريقة التي لم يزل يسلكها من رد هذه الأخبار لكونها آحاداً لا تفيد علماً ولا عملاً .

« الثاني » أن يكون لفظ (بمد) بمعنى غير كما في قوله تعالى : « فن يهديه من بمد الله » ويكون المراد بهم النواب في زمن غيبة القائم عليه السلام فإن في بعض الأخبار أن له عليه السلام نواباً وفيه أن هذا التوجيه لا ينطبق على الحديث

الأول حيث قال فيه فيسلمها الى ابنه اللهم إلا ان يؤول بأنه عليه السلام يوصي الى ولده ليخرج عن حد قوله عليه السلام : من مات بغير وصية مات ميتة جاهلية فيوصي ليفوز بفضيلة الوصية ثم يموت ولده قبله كما في هرون وموسى مع أن رواة الحديث الأول من العامة .

﴿ الثالث ﴾ أن قوله من بعده بتقدير مضاف أي من بعد ولادته أو من بعد غيبته ويكون اشارة الى سفرائه ووكلائه من تقاته واصحابه وعلماء شيعته وفيه كما روي عنه عليه السلام قال : اللهم ارحم خلفائي قيل ومن خلفائك قال : الذين يأتمن من بعدي يروون حديثي وستي وفيه أن هذا المعنى انما يمكن تطبيقه على الحديث الثالث والرابع لعدم الحصر فيهما بعدد معين دون الأول والثاني لعدم انحصاره في اثني عشر فتأمل .

﴿ الرابع ﴾ أنه قد ورد عنهم عليهم السلام ما يصلح لرفع هذا الاشكال فقد روى الصدوق في كتاب إكمال الدين بأسناده عن ابي بصير قال : قلت للصادق عليه السلام سمعت من أبيك أنه قال : يكون بمسد القائم اثنا عشر مهدياً فقال : عليه السلام قد قال : اثنا عشر مهدياً ولم يقل اثني عشر اماماً ولكنهم قوم من شيعتنا يدعون الناس الى ولايتنا ومعرفة حقنا وهو سر مح في اب الاثني عشر أو الأحد عشر من السفراء والوكلاء والعلماء وحينئذ فلا بد من تقدير مضاف أي من بعد غيبته أو بعد خروجه .

﴿ الخامس ﴾ ان تكون محمولة على رجمة الأئمة بعد رجمة القائم فقد وردت في ذلك روايات كثيرة في انهم عليهم السلام يرجعون حتى النبي وهذا ينطبق على رواية الاحد عشر والحديث الثالث والرابع لا يتنافيه إذ لبس فيهما عدد خاص وأما الاول فيمكن حمله على دخول النبي صلى الله عليه وآله في الأحد عشر فيكونون اثني عشر بعد النبي فإن المستفاد من كثير من الاخبار أن رجمة الأئمة والرسول إنما هي بمسد وفاة المهدي عليه السلام والله العالم .

الحديث الخامس والستون

مارويناه بالاسانيد المتقدمة عن ثقة الاسلام في الكافي باسناده عن
ابي عبيدة الخذاء عن الصادق عليه السلام في حديث قال : فيه يا ابا عبيدة اذا قام
قائم آل محمد حكم بحكم داود وسليمان لا يسأل بيته وباسناده عن ابان عن الصادق
عليه السلام قال : لا تذهب الدنيا حتى يخرج رجل مني يحكم بحكومة ال داود
لا يسأل بيته يعطي كل ذي حق حقه وروي اخبار آخر بهذا المعنى

وهذه الاحاديث بظاهرها تنافي ثابت واستفاض من أن شريعة نبينا محمد
صلى الله عليه وآله إنما هي الأخذ بالظاهر وأن شريعته ثابتة الى يوم القيامة
لا تنسخ ويمكن التوجيه بأن لفظه (إذا) ليست من ادوات العموم على التحقيق
بل تنفيذ الجزئية فيكون المراد أن القائم عليه السلام قد يحكم بحكم داود وسليمان في
بعض القضايا كما أن داود وسليمان حكما بذلك في بعض القضايا لافي كلاهما وكما
أن أمير المؤمنين عليه السلام حكم بذلك في بعض الاحيان وقال : الطبرسي
في اعلام الوری وأما ما روي انه يحكم بحكم آل داود ولا يسأل بيته فهذا
أيضاً غير مقطوع به وان صح فتأويله أن يحكم بعلمه فيما يعلمه فاذا علم الامام
أو الحاكم اسراً من الامور فعليه أن يحكم بعلمه ولا يسأله عنه وليس في هذا
نسخ للشريعة على أن هذا الذي ذكره من ترك قبول الجزية واستماع البيعة
إن صح لم يكن نسخاً للشريعة لأن النسخ هو ما تأخر دليله عن الحكم المنسوخ
ولم يكن مصطحبه فأما إذا اصطحب فلا يكون ذلك ناسخاً لصاحبه وإن كان
مخالفة في المعنى ولهذا اتفقنا على أن الله سبحانه لو قال : ائتمروا بالسبت الى
وقت كذا ثم لا تئتمروا لم يكن نسخاً لأن الدليل الدافع مصاحب للدليل الموجب
وإذا صحت هذه الجملة وكان النبي صلى الله عليه وآله قد اعلنا بأن القائم من

ولده يجب اتباعه وقبول احكامه فنحن اذا صرنا الى ما يحكم به فينا وإن خالف بعض الاحكام المتقدمة غير عاملين بالنسخ لأن النسخ لا يدخل فيما يصطبح الدليل انتهى كلامه والله العالم بالحال

الحديث السادس والستون

مارويناه بالاصانيد عن ثقة الاسلام في الكافي في باب تأريخ ولادة النبي صلى الله عليه وآله قال ولد النبي لاثني عشر ليلة مضت من شهر ربيع الاول في عام الفيل يوم الجمعة من الزوال وروي أيضا عند طلوع الفجر قبل أن يبعث بأربعين سنة وحملت به أمه امنة في ايام التشريق عند الجرة الوسطى انتهى

وعمل الاشكال من كلامه (ره) في قوله حملت به أمه في ايام التشريق مع ضمنية أنه ولد في شهر ربيع الأول فانه يلزم على هذا أن تكون مدة حمله صلى الله عليه وآله إما سنة وثلاثة اشهر أو ثلاثة اشهر لأن ايام التشريق هي الحادي عشر والثاني عشر والثالث عشر من ذي الحجة، وعلى كلا الحالين فهو خارق للمعادات ولم ينقل احد أنه من خصائصه صلى الله عليه وآله، والحواب أن المراد بايام التشريق الايام المعلومه من شهر جمادى الأولى الذي وقع فيه حج المشركين في عام الفيل باعتبار النسيء حيث كانوا يؤخرون عن ذي الحجة فيحجون سنتين في محرم وعنتين في صفر وهكذا الى أن يتم الدور ثم يستأنفونه وعلى هذا فمدة حمله صلى الله عليه وآله عشرة اشهر بلا زيادة ولا نقصان قال: المحقق البحراني في الدرّة النجفية السواب أن ما ذكره الكليني (ره) أهم

من أن يكون رواية كما هو الظاهر أرفق مبنياً والله العالم على النسب الذي كان متعارفاً في زمن الجاهلية ونسخ بالإسلام المشار إليه في قوله تعالى (إنما النسب زيادة في الكفر) فإن أهل الجاهلية كما ورد في الأخبار كانوا يحرمون الحلال من الأشهر الحرم ويحلون الحرام منها لمطالبهم ومصالحهم فقد يحلون بعض الأشهر الحرم لإرادة القتل والغارة ويموتون عنه شهراً آخراً من الأشهر المحللة فيحرمون في الأشهر المحللة ما أحلوه في الأشهر المحرمة فإذا كان الأمر كذلك فيجوز أن يكون حجهم حين حلت به صلى الله عليه وآله أمه في أيام التشريق كما في شهر جمادى الثانية ويكون مدة حمله صلى الله عليه وآله حينئذ تسعة أشهر كما هو المشهور ويؤيده ما ذكره ابن طائوس في الأقال أن ابتداء الحمل بالنبي صلى الله عليه وآله كان في تسعة عشر من شهر جمادى الآخرة وذكر الشيخ الثقة محمد بن علي بن بابويه في الجزء الرابع من كتاب النبوة بأن الحمل به صلى الله عليه وآله كان ليلة الجمعة لاثني عشر ليلة ذهبت من جمادى الآخرة قال: الطبرسي في الجمع نقلاً عن مجاهد كان المشركون يحججون في كل شهر طامين، فحجوا في ذي الحجة طامين ثم حجوا في المحرم طامين ثم حجوا في صفر طامين وكذلك في الشهور حتى وافقت الحجة التي قبل حجة الوداع في ذي القعدة ثم حج النبي صلى الله عليه وآله في العام القابل حجة الوداع فوافقت في ذي الحجة فقال صلى الله عليه وآله في خطبته: الا وإن الزمان قد استدار كهيثة يوم خلق الله السموات والأرض، السنة اثنا عشر شهراً منها أربعة حرم ثلاثة متواليات ذو القعدة وذو الحجة ومحرم ورجب مضر بين جمادى وشعبان أراد بذلك أن الأشهر الحرم قد رجعت إلى مواضعها وعاد الحج إلى ذي الحجة وبطل النسب، واستنبط بعض الفضل السادات من هذا الكلام أن مدة حمله على هذا الحساب يكون أحد عشر شهراً ويكون ذلك دليلاً على حقيقة مذهب من قال إن أقصى مدة الحمل سنة قال لأن عمره صلى الله عليه وآله كان ثلاثاً وستين وقد وافق حجهم في آخر عمرهم صلى الله عليه وآله في ذي الحجة بناء على قوله فإذا رجعنا من آخر عمره إلى أوله

معطين لكل شهر من شهور الحنة حجتين يكون وقوع وضع حمله صلى الله عليه وآله في شهر ربيع الأول الذي اتفق حجهم في تلك السنة في جمادى الأولى أول حجهم فيه بعد وضع حمله صلى الله عليه وآله فيه فيكون جملة في العام السابق في شهر ربيع الثاني أيام التشريق فيكون مدة الحمل أحد عشر شهراً كما لا يخفى . ونقل عن الفاضل الاسترآبادي في الحاشية على هذا الموضوع من الكافي أنه نقل هذا الاستنباط وارتضاه وصححه وقد اعترضه بعض الأفاضل بأنه يلزم على هذا بأز يكون سنه الشريف خمساً وستين سنة إذ في كل دورة كاملة يزيد عمره على عدد حجهم في تلك الدورة بسنة فإذا كان الابتداء من جمادى الأولى والانتهاى الى ذي الحجة في الدورة التالية يرتقى عدد حجهم في تلك الشهور إلى ثلاث وستين سنة فيجب أن يكون عمره الشريف خمساً وستين سنة ، وتوضيح ذلك على تقدير الابتداء من جمادى الأولى ووصول الدورة إلى شهر ربيع الأول وأعام حجهم فيه يكون عدد حجاتهم اثنين وعشرين كما أن عمره صلى الله عليه وآله كذلك فإذا زاد في عمره سنة وانتهى إلى هذا الشهر ولم يحضر بعد زمان حجهم يكون عمره ثلاثاً وعشرين سنة بلا زيادة ولا نقصان وعدد حجهم كما كان وكذلك الحال في الدورة الأخرى بعينها فيجب أن يكون ابتداء حجهم بعد وضع حمله صلى الله عليه وآله في شهر جمادى الثانية حتى يكون عدد حجهم حين الانتهاء إلى حجة الوداع إحدى وستين ويوافق مع ثلاث وستين من عمره وعلى هذا يكون حمل امه صلى الله عليه وآله في العام السابق في شهر جمادى الأولى فيكون مدة حمله عشرة أشهر ويكون منطبقاً على المذهب المشهور ، وأنت خبير بأن هذا كله على تقدير صحة ما نقل عن مجاهد كما حكاه الطبرسي رحمه الله عنه وهو منظور فيه من وجوب :

أحدهما : أن الذي صرح به جملة المفسرين في معنى الذبيحة لا ينطبق على ما ذكره إذ معناه كما ذكره هو ما قدمنا ذكره من تحليل بعض الأشهر الحرم لأجل استحالة الغارة فيه والقتال وتمويض غيره من الأشهر المحللة عنه فيحرمون فيه القتال ويحجرون فيه لا ما ذكره فإنه لا ينطبق على الآية الشريفة وهو قوله سبحانه :

﴿يُحَلِّوْنَهُ غَامًا وَيَحْرَمُونَهُ غَامًا لِيُؤْطُوا عِدَّةَ مَا حَرَّمَ اللَّهُ﴾ (١) «ويزيده بياناً ما ذكره الثقة الجليل علي بن ابراهيم في تفسيره من أنه كان سبب نزول الآية المذكورة أنه كان رجل من كنانة يقف في الموسم فيقول: قد أحللت دماء المحلين طي وخشم في شهر المحرم وأنسأته وحرمت بدله صفر فإذا كان العام القابل يقول: قد أحللت صفر وأنسأته وحرمت بدله شهر المحرم فانزل الله تعالى: ﴿إِنَّمَا النَّسِيءُ زِيَادَةٌ فِي الْكُفْرِ﴾ (٢) وقيل أن أول من أحدث ذلك جنادة بن عوف الكناني كان يقوم على جبل في الموسم فينادي: إنَّ الهتكُم قد أحدثت لكم المحرم ثم ينادي في القابل: إنَّ الهتكُم قد حرمت عليكم المحرم فحرّموه:

ونانيتها: إن ما ذكره من أن الحجّة التي كانت قبل الوداع كانت ذي القعدة رده الأخبار الواردة بقرائة أمير المؤمنين عليه السلام آيات براءة في الموسم تلك السنة فانها صريحة في كون الحج تلك السنة كان في ذي الحجة ففي حديث عن الصادق عليه السلام في تفسير قوله تعالى: ﴿فَسَبِّحُوا فِي الْأَرْضِ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ﴾ (٣) فدة أشهر السياحة عشرون من ذي الحجة والمحرم وصفر وشهر ربيع الأول وعشرًا من ربيع الآخر وفي حديث آخر عنه فلما قدم علي عليه السلام وكان يوم النحر بعد الظهر وهو يوم الحج الأكبر قام ثم قال: إني رسول رسول الله اليكم فقرأها عليهم: ﴿براءة من الله ورسوله إلى الذين طاهدتم من المشركين فسبحوا في الأرض أربعة أشهر﴾ عشرين من ذي الحجة والمحرم وصفر وشهر ربيع الأول وعشرًا من ربيع الآخر إلى غير ذلك من الاخبار. فقد اتضح بذلك أن الاظهر في دفع التناقض فيما ذكره شيخنا ثقة الاسلام هو ما ذكرناه في المقام وهو أن الحمل به كان في شهر جمادى الثانية وحجهم بناء على النسب كان في ذلك الشهر، ومما يؤيده أيضاً ما وجدته في حاشية التفاضل الشيخ علي على شرح التلمعة، قال: رأيت في كتاب (أصول الاخبار) للشيخ حسين بن عبد الصمد قال: ذكر

(٢) - سورة التوبة الآية ٣٧

(١) سورة التوبة الآية : ٣٧

(٣) - سورة التوبة الآية : ٢

علي بن طاووس في كتاب الاقبال : أن ابتداء الحمل بالنبي في تسعة عشر من شهر جمادى الآخرة . وذكر محمد بن بابويه في الجزء الرابع من كتاب (النبوة) بأن الحمل به صلى الله عليه وسلم ليلة الجمعة لافئتي عشر ليلة ذهبت من جمادى الآخرة . هذه عبارته بعينها . ثم قال : وهاتان الروايتان يوافقان الشرع ، ويمضدما الاعتماد على ما عليه الاكثر . انتهى .

وربما حمل ذلك على النسبي . انتهى ما ذكره في الحاشية المشار اليها ، وعلى هذا يكون مدة الحمل تسعة أشهر ، وعلى تقدير صحة كلام جاهد فالذي يلزم منه أيضاً كون مدة الحمل عشرة أشهر كما عرفت ، لا ما توهمه ذلك الفاضل ، من كونه سنة ، وبذلك يظهر لك ما في كلام شيخنا الشهيد الثاني في شرح اللمعة حيث قال بعد نقل الأقوال في أقصى مدة الحمل ، واتفق الاصحاب على أنه لا يزيد على السنة مع أنهم رووا أن النبي (ص) حملت به أمه في أيام التشريق ، واتفقوا على أنه ولد في شهر ربيع الأول فأقل ما يكون لبه في بطن أمه سنة وثلاثة أشهر ، وما نقل أحد من العلماء أن ذلك من خصائصه . انتهى ، فانه ناش من عدم إعطاء التأمل حقه في هذا المجال والنفلة مما أوجب به عن هذا الاشكال .

وقال شيخنا المجلسي « ره » في كتاب الأربعين بعد نقل كلام الكليني « ره » وإيراد الاشكال عليه ، ثم إيراد كلام مجاهد ما صورته : إذا عرفت هذا فقيل على هذا إنه يلزم أن مولده صلى الله عليه وسلم في جمادى الأولى ، لأنه صلى الله عليه عدد توفي وهو ابن ثلاث وستين سنة ودورة النسبي أربعة وعشرون سنة : ضعف عدد الشهور ، فإذا أخذنا من الثمانية وستين ورجعنا تصير السنة الخامسة عشر ، ابتداء الدورة ، لأنه إذا نقص من اثنين وستين ثمانية وأربعين تبقى أربعة عشر الاثنتان الأخيرتان منها لتدني القعدة ، واثنان قبلها لسؤال وهكذا ، فتكون الأوليان منها لجمادى الأولى وكان الحج عام مولد النبي (ص) وهو عام الفيل في جمادى الأولى فإذا فرض أنه صلى الله عليه وسلم حملت به أمه في الثاني عشر منه ، ووضعت في الثاني عشر من ربيع الأول ، يكون مدة الحمل عشرة أشهر لامتزجة ولا تقيصة .

أقول : ويرد عليه أنه اختار في حساب الدورة أربعة وعشرون سنة ، إذ في كل سنتين يسقط شهر من شهور السنة باعتبار النسيء ، ففي كل خمس وعشرين سنة يحصل أربعة وعشرون حجة تمام الدورة . وأيضاً على ما ذكره يكون مدة الحمل أربعة عشر شهراً إذ لو كان عام مولده أول حجّ في جمادى الأولى يكون عام الحج في ربيع الثاني . فالصواب أن يقال : في عام حمله صلى الله عليه وآله الحج في جمادى الأولى ، وفي عام مولده في جمادى الثانية ، ويكون في حجة الوداع كانت مسبوقه الحج في ذي القعدة وقوله غير معتمد في الخبر إن ثبت أنه رواه خيراً ، ويكون مدة الحمل على هذا تسعة أشهر إلا يوماً فيوافق ما هو المشهور في مدة حمله صلى الله عليه وآله عند المخالفين . انتهى كلامه زيد الكرامه .

الحديث السابع والستون

ما رويناها بالأمانيد عن الكليني في الكافي والصدوق في العمل بإسنادها عن عبد الله بن سنان عن أبي عبد الله عليه السلام قال : لما أمر الله عز وجل اسمعيل و ابراهيم عليهما السلام ببنيان البيت وتمّ بناؤه أمره أن يصعد ركناً ثم ينادي في الناس ألا هلمّ إلى الحج فلو نادى هلموا إلى الحج لم ينجح إلا من كان يومئذ إنسياً مخلوقاً ولكن نادى هلم الحج فلأبى الناس في أصلاب الرجال ليك داعي الله ليك داعي الله فن أبى عشرأ حج عشرأ ومن أبى خمسأ حج خمسأ ومن أبى أكثراً فبعد ذلك ومن أبى واحداً حج واحداً ومن لم يلبّ لم ينجح ، والمروي عن النبي إلى الحج في المواضع الثلاثة وعند ذكر المفرد في الموضعين نادى وعند ذكر الجمع ناداهم .

قد حقق في الاصول عدم جواز خطاب المدوم وإن الخطابات مختصة
فصيح بالوجودين ويلم شمولها للمدومين بالاجماع والكتاب والسنة كقوله
 تعالى : ﴿ وما أرسلناك إلا كافةً للناس ﴾ (١) وحلال مجد حلال الى يوم القيامة
 وحرام مجد حرام الى يوم القيامة . إذا عرفت هذا فاعلم إنه قد صرح جملة من محققي
 البيان أنه إذا اريد بالخطاب العموم بحيث يشمل الوجود والمدوم أي بصيغة المفرد
 وتالوا : قد يترك الخطاب الى غير المعين ليعم الخطاب كل مخاطب على سبيل البديل
 قصداً للعموم وإرادة كل من يصلح لذلك كقوله تعالى : « ولو ترى إذ وقفوا على
 النار . » وقال بعضهم : إذا كان ضمير المخاطب واحداً أو مثني يكون العموم على
 سبيل البديل ظاهراً ، وإن كان جمعاً فالظاهر أنه إذا قصد غير معين يعم جميع المخاطبين
 على سبيل الشمول لكن قيل : لم يوجد في القرآن ولا في كلام العرب خطاب عام
 بصيغة الجمع انتهى . وإذا تبين لك هذا اتضح معنى الحديث والمعنى والله أعلم .
 أنه لما كان مقصوده خطاب جميع الناس بالحج من الوجودين والمدومين أي بصيغة
 المفرد لأنها هي الموضوعة لمثل هذا ولم يأت بصيغة الجمع فيقول هلموا لأن صيغة الجمع
 مختصة بالوجودين دون للمدومين والمقصود خلاف ذلك فلهذا عدل عنها الى صيغة
 الافراد التي تستعمل في العموم . وتقل عن بعض الأفاضل أنه قال في هذا المقام
 ما نصه : ليس المناز الفرق بين افراد التسمية وجمعها ، بل ما في الحديث بيان للواقعة
 والمراد أن ابراهيم نادى هلم الى الحج ولا قصد الى منادى معين أي لا خصوص
 الوجودين فلما يعم الوجودين والمدومين فلو نادى أي الوجودين وقال : هلموا الى
 الحج قصداً الى الوجودين ، كان الحج مخصوصاً بالوجودين فضمير (م) في نادى
 راجع الى الناس لا الوجودين ، فلنناط قصد النادى المعين اشار اليه بلفظة (م) في
 احدى المبارتين : وعدم القصد في الاخرى المشربة ذكر نادى مطلقاً لا الافراد
 والجمع انتهى . ولا يتحقق ما فيه من التكلف والتعمور ولفظ الحج الوجود في بعض
 النسخ بدون الى منصوب بترج الخافض .

حدث ما من نبي ولا وصي نبي يبقى في الأرض أكثر من ثلاثة أيام ٣٩٣

الحديث الثامن والستون

ما روته بالأسانيد المتقدمة عن محمد بن الثلاثة في الكافي والتهذيب
بأسانيد من زياد بن أبي الجلال عن أبي عبد الله عليه السلام قال : ما من نبي
ولا وصي نبي يبقى في الأرض أكثر من ثلاثة أيام حتى ترفع روحه ولحمه وعظمه
إلى السماء وإنما توتى مواضع آثارهم ويبدأونهم من بييد السلام ويسمعونهم في
مواضع آثارهم من قريب . وفي التهذيب عن عطية الأبرازي قال : سمعت أبا عبد الله
عليه السلام يقول : لا تمكث جثة نبي ولا وصي نبي في الأرض أكثر من
أربعين يوماً .

ولعل الجمع بين الخبرين بالنسبة إلى الثلاثة والأربعين أن رفع الأكثر بعد ثلاثة
ويمكث بعضهم إلى أربعين ثم يرفع ، أو أنه يرفع كل منهم بعد الثلاثة ، ثم يرجع إلى
قبره ، ثم يرفع بعد الأربعين ، ثم إن فيها اشكالا وهو أن ظاهرهما عدم بقاء أبدانهم
في الأرض وهو لا يخلو من اشكال مع معارضته لما رواه في التهذيب في حديث المفضل
عن الصادق عليه السلام حيث قال فيه : إن الله عز وجل أوحى إلى نوح وهو في
السفينة أن يطوف بالبيت أسبوعاً ، فطاف بالبيت كما أوحى الله ، ثم نزل والماء إلى
ركبته فاستخرج نابتاً فيه عظام آدم فحمله في جوف السفينة إلى أن قال : فأخذ نوح
التابوت فدفنه في الغري . وما رواه الصدوق في الفقيه عن الصادق عليه السلام قال :
إن الله تبارك وتعالى أوحى إلى موسى بن عمران أن أخرج عظام يوسف من مصر
إلى أن قال : فاستخرجه من شاطئ النيل في صندوق مرمر فحمله إلى الشام ، ونحوه
في الكافي ، ولم أقف على من توجه لحل هذا الاشكال من هذه الأخبار بتوجيه
يفتي القليل سوى من نحكى كلامهم .

قال العلامة المحدث المجلسي في مجلد الزار من بحار الأنوار بعد إيراد الخبرين الأولين ما لفظه : ثم إن قريه هذين الخبرين اشكالا من جهة منافاتها لكثير من الأخبار الدا على بقاء أبدانهم في الأرض كأخبار نقل عظام آدم ، ونقل عظام يوسف ، وبعض الآثار الواردة بأنهم نبشوا قبر الحسين فوجدوه في قبره ، وأنهم حفروا في الرصافة بئراً فوجدوا فيها شعيب بن صالح وأمثال تلك الأخبار كثيرة . ففهم من حمل أخبار الرفع على أنهم يُرفعون بعد الثلاثة ثم يرجعون إلى قبورهم كما ورد في بعض الأخبار أن كل وصي يموت يلحق بنبية ثم يرجع إلى مكانه . ومنهم من حملها على أنها صدرت لنوع من المصلحة تورية لقطع أطماع الخوارج والنواصب الذين كانوا يريدون نبش قبورهم وإخراجهم منها وقد عزموا على ذلك مراراً فلم يتيسر لهم ، ويمكن حمل أخبار المظالم على أن المراد نقل الصندوق المشرف بمظالمهم وجسدهم في ثلاثة أيام أو أربعين يوماً أو أن الله ردم إليها تلك المصلحة ، وعلى هذا الأخير تحمل الأخبار الأخرى والله يعلم .

وقال الشيخ أبو الفتح الكراچكي في كنز العوائد : إنا لا نشك في موت الأنبياء ، غير أن الخبر قد ورد بأن الله تعالى يرفعههم بعد مماتهم إلى سمائه وأنهم يكونون فيها أحياء منعمين إلى يوم القيامة ، وليس ذلك بمستحيل في قدرة الله تعالى . وقد ورد عن النبي صلى الله عليه وآله أنه قال : أنا أكرم على الله من أن يدعى في الأرض أكثر من ثلاث وهكذا عندنا حكم الأنمة عليهم السلام ثم قال : قال النبي صلى الله عليه وآله : لو مات نبي في المشرق ومات وصيه بالمغرب لجمع الله بينهما ، وليست زيارتنا لمشاهدتهم على أنهم بها ولكن لكونها أشرف المواضع كانت غيبة الأجسام فيها والمباداة أيضاً تُدبنا إليها إلى آخر ما قال (ره) .

وقال المحدث الكاشاني (ره) في الوافي في ذيل الحديث الأول بيان . حمل هذا الحديث على ظاهره : ليس بمستبعد في عالم القدرة وفي خوارق عاداتهم عليهم السلام مع أنه يحتمل أن يكون المراد بالجمع والعظم الرفوعين للمثاليين منها اعني البرزخيين ، وذلك لعدم تعلقهم بهذه الأجساد المنصرفة فكأنهم وهم بعد في جلايب

حديث ما من نبي ولا وصي نبي يبقى في الارض أكثر من ثلاثة أيام ٣٩٥

أبدانهم قد نفضوها وتجردوا عنها فضلاً عما بمد وقامهم والدليل على ذلك من الحديث قولهم عليهم السلام : أن الله خلق أرواح شيعتنا مما خلق منه أبداننا ، فأبدانهم ليست إلا تلك الأجساد اللطيفة المثالية ، وأما المنصرية فكأنها أبدان الأبدان . ويدل على ذلك أيضاً من الحديث ما يأتي في حديث الفضل إن الله تعالى أوحى الى نوح عليه السلام أن يستخرج من الماء تابوتاً فيه عظام آدم فيدفنه في الغري ففعل . وما ورد من أن الله سبحانه أوحى الى موسى بن عمران أن أخرج عظام يوسف بن يعقوب من مصر الحديث . فلولا أن الأجسام المنصرية منهم تبقى في الارض لما كان لاستخراج العظام ونقلها من موضع الى آخر بمد سنين معنى وإنما يباخونهم من بعد السلام لأنهم في الارض يوم في السلب وإنما يسمعونهم من قريب لقرابهم المعنوي من آثارهم وزوارهم وحضور أئمتهم عند المسلمين عليهم وربما يرى شخصهم في بعض الاحيان هناك بتلك الأبدان ، كما يدل عليه حديث النبي عن الاشراف على قبر النبي الآتي في باب آخر .

وقال بمد إرادته رواية عطية : لا مناقاة بين الخبرين لأنها إذا لم تبق أكثر من ثلاثة أيام صدق أنها لم تبق أكثر من أربعين يوماً ، ولعل ذلك يختلف باختلاف ازمنة ذهابهم عن الجسد المنصري الذي من الأرض بالاضافة اليهم انتهى . وفي بعضه نظر ظاهر وتكلف لا يخفى على اللبيب الناهر .

والحديث الذي أشار اليه ما رواه ثقة الاسلام في الكافي عن المدّة عن أحمد بن محمد البرقي عن جعفر بن مثنى الخطيب قال : كنت بالمدينة وسقف المسجد الذي يشرف على القبر وقد سقط ، والقمة يصعدون وينزلون ونحن جماعة فقلت لأصحابنا من منكم له موعد يدخل على أبي عبد الله عليه السلام فقال : مهرا بن ابي نصر ، أنا ، وقال اسماعيل بن عمار الصيرفي : أنا ، فقلت لها : سلا ، لنا عن الصعود لشرف على قبر النبي صلى الله عليه وآله فلما كان من الندد لقيناهما فاجتمعنا جميعاً فقال اسماعيل : قد سألتاه لكم عما ذكرتم ، فقال : ما أحب لأحد منهم أن يعلو فوقه ولا آمنه أن يرى شيئاً يذهب منه بصره أو يراه قائماً يصلي أو يراه مع بعض أزواجه (ص) .

وقال العاضل المدقق المازندراني بعد ايراد هذا الحديث بعد أن علل كراهة رؤيته يصلي باعتبار الاشراف على بيته وأعلم أن الانبياء والأوصياء والشهداء والأولياء والصلحاء بعد مفارقتهم الدنيا بأبدانهم احياء مرزوقون فاعلون للأعمال الصالحة وإنما المانع من رؤيتهم عادة حجاب قرره الله تعالى لحكمة لا يعلمها الا هو وأهل البصائر من عباده وربما يظهر صورتهم لمن يشاء الله تعالى كما ظهر النبي صلى الله عليه وآله للاول في حال يقظته فقال له آمن بعلي وبأحد عشر من ولدي أنهم مثلي الا النبوة وتب الى الله مما في يدك فإنه لاحق لك فيه فإراد أن يمزل نفسه مما هو فيه فنعمه صاحبه وقال هذا من سحر بني هاشم . انتهى وللمحقق البحراني في الدررة النجفية توجيه غريب لهذه الاخبار قال ان المستفاد من جملة من الأخبار أن دفن الميت انما يقع في موضع تربته التي خلق منها ، ومنها صحبة محمد بن مسلم عن أحدهما عليها السلام قال : من خلق من تربة ذفن فيها .

وعن الصادق عليه السلام إن النطفة اذا وقعت في الرحم بمشقة الله ملكا فأخذ من التربة التي يدفن فيها فأما في النطفة فلا يزال قلبه يحن اليها حتى يدفن فيها ، وحينئذ كما ورد من الأخبار دالا على رفهم عليهم السلام من الأرض بالأبدان المنصرية يجب تقييده بما دلت عليه هذه الاخبار من الدفن في الموضع الأصلي الذي اخذت منه الطينة ويجب حمل خبري عظام آدم ويوسف على الدفن في غير الموضع المعار اليه فكأنه انما وقع على جهة الابداع في هذا المكان لمصلحة لا نعلمها والمقر الحقيقي انما هو الموضع الذي أمر الله سبحانه بالنقل اليه بعد ذلك فيصير الدفن في ذلك الموضع من قبيل ما لو بقي على وجه الارض من غير دفن في وجوب بقاء الجسد المنصري وان جاز انتقال كل منها الى بدن مثالي في ذلك المأم لمدم امكان نقل البدن المنصري حيث أنه مأمور بنقله الى ذلك المكان الآخر بعد الابداع في هذا المكان مدة فن أجل ذلك لم يرفعا به ، أما وجه الحكمة في الدفن أولاً في ذلك المكان مع كونه ليس هو المكان الأصلي

والتربة الحقيقية فلا يجب علينا تطالب وجهه ولا تحصيل علة ، وانما يجب علينا الايمان بما وقع كما في كثير من اسرار القضاء والقدر وهو وجه وجبه ، ببي الكلام في الجمع بين خبري الثلاثة والاربعة ويمكن أن يكون وجهه حمل الأول على أقل المدة والثاني على أكثرها أو على تفاوت مراتبهم ومنازلهم ، بقي الاشكال في العظام مع أن أجساد الانبياء لا تبلى فاما أن تحمل العظام على الصندوق المنتشر بالمعظام أو تحمل العظام على الجسد فانها تطلق عليه في بعض الاوقات . انتهى ملخصاً . ولا يخفى ما فيه من التكاف البعيد والتمحل الشديد .

الحديث التاسع والستون

ما روينا بالاسانيد المتقدمة عن الصدوق في الملل والعيون باسناده عن الرضا عليه السلام في قوله تعالى : « فتبسم ضاحكا من قولها ، قال : لما قالت النملة : يا أيها النمل ادخلوا مساكنكم لا يحطركم سلبان وجنوده » حملت الريح صوت النملة الى سليمان عليه السلام وهو مارة في الهواء والريح قد حملته فوق وقال : علي بالنملة فلما أتى بها قال سليمان : يا أيها النملة أما علمت اني نبي الله واني لا اظلم احداً قالت النملة : بلى قال سليمان : فلم تحذرينهم ظلي وقلت : « يا أيها النمل ادخلوا مساكنكم » قالت النملة : خشيت ان ينظروا الى زينتك فيقتنوا بها فيصدوا عن الله عز وجل ثم قالت النملة : أنت اكبر أم ابوك داود قال سليمان : بلى ابي داود قالت النملة : فلم زيد في حروف اسمك حرف على حروف اسم ابيك داود قال سليمان : مالي بهذا علم قالت النملة : لان اباك داود داوى جرحه بويد فسمي داود وأنت ياسليمان ارجو ان تلحق بأبيك ثم قالت النملة هل تدري لم سُخِّرَت

لك الريح من بين سائر المملكة قال سليمان مالي هذا علم قالت النملة : يعني عز وجل
بذلك لو سخرت لك جميع الملائكة كما سخرت لك هذه الريح لكان زوالها من
يدك كزوال الريح فحينئذ تبسم ضاحكا من قولها . وفي بعض النسخ وأنت سليمان
ارجو أن تلحق بأبيك بدون حرف النداء

وقد ذكر في هذا الحديث اشكالان :

﴿ الأول ﴾ ان سليمان اعترف بالجهل وعدم العلم الغير اللائق بالانبياء ،
والانبياء يجب أن يكونوا أعلم من غيرهم ويظهر من الحديث كون النملة أعلم
من سليمان .

﴿ الثاني ﴾ أنه لا يظهر من كلام النملة وجوابها معنى يمتد به وأجيب عن
الأول بوجوه :

﴿ الأول ﴾ إنه يلزم من علم النملة بهذا الشيء الجزئي كونها أعلم من
سليمان بل علما بهذا الجزئي بالنسبة إلى معلومانه كلاً شيء . والموام قد يكونون
ملمين بأشياء لا يعلمها العلماء ولا يلزم من ذلك كونهم أعلم من العلماء .

﴿ الثاني ﴾ إن الواجب كون الانبياء أعلم من رعيتهم لقبح تقديم المفضول
على الفاضل والنملة ليست من الرعية .

﴿ الثالث ﴾ إن علم النملة بذلك ليس من الأحكام الشرعية القرعية ولا
الاعتقادية فلا يضر عدم علم سليمان بذلك .

﴿ الرابع ﴾ إنه لا يبعد أن يكون الله تعالى أراد علم سليمان بذلك على
لسان النملة .

﴿ الخامس ﴾ إنه يحتمل أن يكون أرسل الله سبحانه ملكا الى سليمان على
صورة النملة ليُعلمه ذلك .

﴿ السادس ﴾ يحتمل أنه عليه السلام كان عالماً بجواب النملة ويكون
قوله لا علم لي أي من قبل نفسي كما قالت الملائكة : ﴿ لا علم لنا إلا ما علمتنا ﴾ (١)

وإن كان عالماً بذلك من قبل الله تعالى وأما الاشكال الثاني فقد ذكره وجوه :
 ﴿ الأول ﴾ إن معنى سؤالها أنه إذا كان أبوك أعظم منك فإم زيد في اسمك حرف مع أن زيادة المباني تدلّ على زيادة المعاني ؟ وحاصل جوابها أن أباك لما حصل منه تلك الزلة التي نصبت عليه بادر إليها بالتوبة والتودد الى الله سبحانه فاشتق له اسم منه وهو داود وآتت وان صدرت منك زلة فطلقت مسحا بالسوق والاعناق لكنك سليم المداواة والتوبة لأن سلطانك شاغل لك عنها فنم اشتق لك اسم من السلامة لا من المداواة وأنا أرجو أن تلحق بأبيك في حصول التوبة والتودد ، وأورد على هذا الجواب أن سليمان إن تاب وتودد فينبغي أن يشتق له أيضا اسم منه وآلا لا بد من التزام عدم توبته الى آخر العمر وبنده ظاهر .

ويمكن الجواب بأن الوجوه التي تعتبر في التسمية إنما هي نكات استحسانية يستقنى فيها بأدنى مناسبة ولا يلزم اطرادها وجوداً وعدمها فلن من سمي ولداً له في لونه حمرة ، أحمر لا يلزمه عليه أن يسمى سائر أولاده أيضا بهذا الاسم وإن كان في الوانهم حمرة ، على أن لا نسلم أن وجه التسمية بـداود هو مطلق التوبة والتودد حتى يلزم تسمية سليمان بذلك أو بما يقاربه ان وقع منه التوبة والتودد بل يحتمل أن يكون وجه التسمية نوعا خاصا منها وهو التوبة والتودد على الوجه الذي وقع من داود عليه السلام والذي يمكن فرض وقوعه من سليمان فيما بعد إنما هو التوبة والتودد بكال التائر والتحصن لكن المبادرة قد فاتته .

وما روي من مبادرة سليمان بالتوبة لم يثبت اثباتا كانت مع كمال التائر والتحصن كما كانت من داود عليه السلام ، ولا يخفى عليك أن الجواب لا يخبر عن اشكال بعد ، لأن مفاد كلام الخلة حينئذ وجه تسمية داود عليه السلام بما ينبيه عن الدواة والتودد وتسمية سليمان بما ينبيه عن السلامة والمقصود بيان شي آخر وهو العلة في زيادة حروف هذا الاسم على ذلك فلا ارتباط ظاهراً بين العلة والمطل فتأمل .

﴿ الثاني ﴾ أن يكون حاصل المعنى أنك سالم من الذنب الذي جاءه أبوك

فلا ذنب لك فلذا اشتق لك اسم من السلامة وزدت على حروف أيك كما زدت عليه بالمعنى ثم لما كان كلامها موهبا لكونه من جهة السلامة أفضل من أيه استدركت ذلك بأن ما صدر عنه لم يصر سببا لنفسه بل صار سببا لكالم محبته وعمام مودته وأرجو أيضا ان تلحق بأبيك في ذلك لتكمل محبتك .

﴿ الثالث ﴾ ان المعنى أن أصل الاسم كان داوى جرحه بودّ وهو أكثر من اسمك واما صار بكثرة الاستعمال داود ثم دعت له بأن يلقب بأبيه في الكمال والفضل .

﴿ الرابع ﴾ ان هذا الاسم مشتمل على سليم أو مأخوذ منه والسليم يستعمل بمعنى الجريح واللدغ تفاؤلا بصحته وسلامته فالحرف الزايد للدلالة على وجود الجرح فكما أن الجرح زايد في البدن عن أصل الخلق كذلك هذا الحرف وفيه معنى لطيف وهو ان هذه الزيادة في الاسم للدلالة على الزيادة في المسمى ليست مما يزيد به الاسم والمسمى كالأب بل قد تكون الزيادة لتغير ذلك .

﴿ الخامس ﴾ إن الصدوق طاب ثراه ذكر في الطل في عنوان هذا الباب هكذا : باب العلة التي من أجلها زيد في حروف اسم سليمان حرف من حروف أيه داود فلعله كما قيل حمل الخبر على أن يكون معناه أنك لما كنت سليمان أريد ان يشتق لك اسم من السلامة ولما كان أبوك داود داوى جرحه بودّ وصار كاملا بذلك أراد الله تعالى أن يكون في اسمك حرف من حروف اسمه لتلحق به في الكمال فزيد فيه الالف وما يلزمه تمام التركيب وصحة من النون فصار سليمان وإلا لكان السليم كافيا للدلالة على السلامة فلذا زيد في حروف اسمك على حروف اسم أيك وفي بعض نسخ الحديث من حروف اسم أيك وهو الصق بهذا المعنى ، وقولها وأرجوا أن تلحق بأبيك أي بتلك الزيادة فيدل ضمنا وكناية على أنه إنما زيد لذلك .

وقال الثعالبي في تفسيره : فقالت الجملة هل علمت لم سمي أبوك داود قال : لا

فقلت لأنه داوى جرحه بودّ هل تدري لم سميت سليمان ؟ قال : لا قالت :

لأنك سليم وكنت إلى ما أوتيت لسلامة صدرك ، وإنّ لك أن تلحق بأبيك . انتهى .
ويظهر منه تأييد للمعنى الثاني .

﴿ السادس ﴾ أن يكون المراد بيان اشتقاق الاسبين من السنين المذكورين وإنّ زيادة حرف في اسمه على اسم أبيه ليس لكونه أكبر ، بل لاقتضاء الاشتقاق ذلك فاتفق زيادة حرف لا لكونه أكبر من أبيه سناً ولا فضلا ، ويبقى ذكر عدم كونه أكبر من أبيه إشارة إلى أنّ القاعدة المشهورة من أنّ زيادة الباني تدل على زيادة المعاني أغلبية لا كآلية .

﴿ السابع ﴾ أن يكون المعنى أنّ أباك لما كان به جرح أوحى إليه داو بودّ ولما كانت الباء زائدة للتعدي سقطت عند التسمية لعدم وجود فعل يحتاج إلى التعدي فبقي داود بلفظ بواوين ويكتب بواحد ، ولما كان سليمان سليما ، أي سالما من ذلك سمي سليمان بالتصغير ، أما لكونه أصغر سناً أو لغير ذلك من فوائد التصغير ، وحيث صار التنوين نونا ، لأنه كان دالا على معنى فلم يحسن سقوطه لغوات ما دلّ عليه .

﴿ الثامن ﴾ انه قيل لأبيك داود فلنظّم داو مبتدأ خبره محذوف ، أي بك داو ، ولنظّم داو ، خبر مبتدؤه محذوف أي داوّه ودّ ، أي محبة الله ولين أمر محبة فلما سمي به حذف المد فصار داود ، وأنت سليمان ، أي سليم ، بمعنى ملسوع لدبغ ، تسمية الشيء باسم ضده تفاقولا ، فيكون جرحه باقيا وجرح أبيه زال ووجود الجرح زيادة ، فكان زيادة الحرف لذلك ، وقد روي أنّ سليمان آخر من يدخل الجنة من الأنبياء لكثرة ما أعطي في الدنيا ، ويكون قولها أرجو أن تلحق بأبيك ، إشارة إلى أنّي أرجو أن تدبوي جرحك بالود أيضا كما فعل أبوك .

﴿ التاسع ﴾ أن يكون المراد أنّ الله تعالى لما علم أنّ داود يدبوي جرحه بودّ ، أي بمحبة الله وحده لا تقطاعه عن الدنيا سمي داود ، ولما طلب سليمان ملكا لا ينبغي لأحد من بعده كان سعة دنياه وكثرة ملكه جرحا لم يقدر على دوائه بودّ خالص ، لأنّ محبة الله مشوبة بمحبة غيره في الجملة ، وإن كان ذلك راجعا

إلى محبة الله ففيه إشارة إلى أن الزيادة في الحروف قد تكون لنقصان المعنى كما يقال زيادة الحد تقصان في الحدود .

العاشرة أن يكون المراد أن أبالكداوى نفسه من جرح يتوقعه ويخاف منه بود فلم يحصل له ذلك الجرح ، وكان دواؤه لحفظ الصحة والتحفظ من حصول المرض للدفع المرض الذي قد حصل ، فانهم قد قسموا الدواء والعلاج إلى قسمين ، وأنا أرجو أن تلحق بأبيك فتداوي جرحك المتوقع لثلايق وأنت الآن سليم فلذلك سميت سلبان وأرجو أن تسمى داود إذا داويت نفسك بود ، وقد ذكر سابقاً أن زيادة المباني لا يلزم كونها زيادة المعاني والله العالم بحقيقة كلام أوليائه .

الحديث السبعون

ما روينا بالاسانيد السابقة عن ثقة الاسلام في أوائل الروضة باسناده عن أمير المؤمنين «ع» إنه قال في خطبته الوسيطة : أيها الناس لو أن الموت يشتري لاشتراه من أهل الدنيا الكريم الأبلج والقيم الملهوج

«الأبلج» يطلق على المشرق الوجه ، ويطلق أيضاً على الذي وضع ما بين حاجبيه فلم يقرنا ، وهذا عندهم من علامات الجن والبركة ، و«المهوج» من طبع الشيء إذا ولع به ، ولعل المراد به هنا : الحريم ، وقد ذكر العلامة الحديث المجلسي للحديث ثلاثة معان :

«الأول» أن يكون المراد أنه لو كان الموت مما يمكن أن يشتري لاشتراه الكريم لشدة حرصه في السكرم وقله بضاعته كما هو الغالب في أصحاب السكرم

حديث إن الله يكره لنحل في حياته والكريم في مماته ٤٠٣

حيث لا يجد ما يجوده ، فهو محزون دائماً لذلك ويتمنى الموت ، ويشتره إن وجده والثلثم يشتره لأنه لا يحصل له ما هو مقتضى حرصه ، وقد ينقص من ماله شيء بالضرورة وهو مخالف لشحه ، ويرى الناس في نعمة فيحسدوم عليها فهو في شدة لازمة لا ينفك عنها بدون الموت فيتمناه .

﴿ الثاني ﴾ أن يكون المراد أن الكريم يشتره ليتخلص منه البائع والثلثم يشتره لأنه حريص على جمع الاشياء كلها حتى الموت .

﴿ الثالث ﴾ أن الكريم يشتره ليرفعه من بين الخلق والثلثم يشتره لميت جميعهم ويستبد بأموالهم ، وتكن معنى رابع وهو أن الكريم الواسع الطبع يشتره عند عدم اقتداره على المال ليحسن به إلى الناس والحريص يشتره إذا لم يقدر على المال لشدة حبه له .

الحديث الحادي والسبعون

ما روينا عن المحدث الشريف نعمة الله الجزائري عنه عليه السلام أنه قال إن الله يكره البخل في حياته والكريم في مماته وقد ذكر له معان :

الأول ﴿ إن الكراهة في الموضوعين منصرفة إلى التمسك ، والمعنى أن الله يكره حياة البخل وموت الكريم .

﴿ الثاني ﴾ أن يكون المعنى أن الله يكره البخل في وقت حياته ، ويكره الكريم في وقت مماته ، أي الذي يتكرم عند موته بأن يرى امارات

الموت فيبادر إلى التكرّم بالوصايا بالأشياء الواجبة عليه التي كان يبخل بها في الحياة .

﴿ الثالث ﴾ أن يكون المراد من الكرِيم في مماته الذي يتكرّم عند الموت لهبته بماله ليضرب بالورثة .

﴿ الرابع ﴾ أن يكون المراد انه تعالى يبغض الذي يبخل بالحياة ويريدها ويرجعها على غيرها من الموت وما بدمه ، وكذلك الكرِيم الذي يريد الموت ويتكرّم على نفسه بالموت ، بل الذي ينبغي للمؤمن أن يكون حاله لا يريد إلا ما أَرَادَهُ اللهُ تعالى له من موت أو حياة ، وهو المراد من قوله تعالى في دعاء التوجه « ومحيي ومماتي لله رب العالمين » أي لا أرجح منها إلا ما رجحه لي تعالى واختاره موتاً أو حياة .



الحديث الثاني والسبعون

ما روينا عن ثقة الاسلام في الروضة عن علي بن ابراهيم عن ابيه عن الحسن بن محبوب عن مقاتل بن سليمان قال سألت أبا عبد الله عليه السلام كم كان طول آدم (ع) حين هبط به إلى الارض وكم كان طول حواء ، قال وجدنا في كتاب علي (ع) إن الله عز وجل لما أهبط آدم وزوجته حواء إلى الارض كانت رجلاه بنتية الصفا ورأسه دون أفق السماء وإنه شكى إلى الله عز وجل ما يصيبه من حر الشمس ، فأوحى الله عز وجل إلى جبرئيل أن آدم قد شكى ما يصيبه من حر الشمس فأغمره غمزة وصبر طوله سبعين ذراعا بذراعه واغمر حواء غمزة فصبر طولها خمسة وثلاثين ذراعا بذراعا

ايضاح الثنية في الجبل كالمقبة فيه وقيل هو الطريق العالي فيه ، وقيل أعلى المسيل في رأسه ، وقوله عليه السلام دون أفق السماء ، أي عنده : أو قريباً منه والأفاق التواحي ، وفي هذا الحديث الشريف إشكال من وجوه :

﴿ الاول ﴾ إنه قد ثبت في محله أن شعاع الشمس كما كان أقرب إلى الارض وأبعد من السماء كان أحرّ وذلك لأنه إنما يفعل الحرارة بالانعكاس من جرم كثيف كالارض وشبهها فكيف شكى آدم (ع) شدة حر الشمس من فوق

﴿ الثاني ﴾ إنه كيف يقصر الانسان الحي بالغمزة مع بقاء حياته ونظام احشائه وأطرافه .

﴿ الثالث ﴾ أن كل إنسان تستوي خلقته بحيث ينفع بأعضائه إنما طوله بقدر ثلاثة أذرع ونصف ذراع بذراعه تقريباً ، فان كان أطول من ذلك من غير

أن يطول ذراعه بما يقرب من هذه النسبة لم ينتفع من يديه ولم تصل يده إلى طرفيه فكيف يكون طول آدم سبعين ذراعاً بذراعه ، وطول حواء خمسة وثلاثين ، وقد أجب عن الاشكال الأول بوجهين :

﴿ أولاً ﴾ أنه يمكن أن يكون للشمس حرارة من غير جهة الانعكاس أيضاً كما يستفاد من بعض الأخبار وتكون قائمه عليه السلام طويلة جداً بحيث يتجاوز الطبقة الزمهريرية ويتأذى من تلك الحرارة ، ويؤيده ما ورد في قصة عوج بن عناق أنه كان يرفع السمك إلى عيز الشمس فيشويه بحرارها .

﴿ ثانياً ﴾ أن شكايته عليه السلام من حر الشمس لم يكن لدنوه منها ومن حرها من فوق ، بل لأنه مع تلك الغمامة لا يسهه ظل ولا يكنه بيت فلم يزل ضاحياً يؤذيه حر الشمس لذلك ، وبعد قصر قائمته ارتفع ذلك ، وكان يمكنه الاستظلال بالأبنية وغيرها ، وعن الثاني بأن قدرة الله تعالى أعظم من أن يمجزها شيء وإن أبى الله أن يجري الأشياء إلا بأسباب ، فإن في الوجود أسباباً خفية مجزت عن إدراكها عقول أمثالنا .

وأما الاشكال الثالث فقد أجب عنه بوجوه :

﴿ الأول ﴾ أن استواء الخلق ليس منحصراً فيها هو معهود الآن ، فإن الله تعالى قادر على خلق الانسان على هيئات أخر كل منها فيه استواء الخلقه ومعلوم أن بعض أعضائنا الآن ليست كأعضاء المخلوقين قبلنا بزمان كثير وقامتنا ليست كقامتهم ، فالقادر على خلقنا دونهم في القدر وعلى تقصير طولنا عن الأول قادر على أن يجعل بعض أعضائنا مناسباً لبعض الممهود ، وذراع آدم عليه السلام يمكن أن يكون قصيراً مع طول العضد وجعله ذامفاصل : أو لينا بحيث يحصل الارتفاق به والحركة كيف شاء ، كما يمكن بهذا الذراع والعضد .

﴿ الثاني ﴾ أن يكون المراد بالسبعين سبعين قدماً ، أو شيراً وترك ذكر القدم أو الصبر لما هو متعارف شائع من كون الانسان سبعة أقدام ، أو أن من قرينة المقام كان يعلم ذلك ، كما اذا قيل : طول الانسان سبعة ، يتبادر منه الاقدام

فيكون المراد به أنه صار سبعين قدماً أو شبراً بالاقتران المعهودة في ذلك الزمان كما إذا قيل غلام خماسي فإنه يتبادر منه كونه خمسة أشبار لتداول مثله واشتهاره وعلى هذا يكون قوله عليه السلام : ذراعاً بدلاً من السبعين بمعنى أن طوله الآن وهو السبعون بقدر ذراعه قبل ذلك ، وفائدة قوله عليه السلام : ذراعاً بذراعه معرفة طوله أولاً فإن من كون الذراع سبعين قدماً مع كونه قدمين والقدمتان سبباً القائمة يعلم منه طوله الأول فذكره لهذه الفائدة على أن السؤال الواقع بقول السائل : كم كان طول آدم عليه السلام حين هبط إلى الأرض يقتضي جواباً يطابقه وكذا قوله : كم كان طول حواء ، فلولا قوله عليه السلام ذراعاً بذراعه وذراعاً بذراعه لم يكن الجواب مطابقاً لأن قوله عليه السلام دون أفق السماء مجمل ، فأفاد عليه السلام الجواب عن السؤال مع إفادة ما ذكره معه من كونه صار هذا القدر ، وأما ما ورد في حواء في المعنى أنه جعل طول حواء خمسة وتلاثين قدماً بالاقتران المعهودة الآن وهي ذراع بذراعها الأول فبالذراع يظهر أنها كانت على النصف من آدم عليه السلام ولا بعد في ذلك فإنه ورد في الحديث ما معناه أن يختار الرجل امرأة دونه في الحسب والمال والقامة لثلاث تفخر المرأة على الزوج بذلك وتعلم عليه فلا بعد في كونه أطول منها .

﴿ الثالث ﴾ أن يكون سبعين بضم السين ثنتية سبع والمعنى أنه صير طوله بحيث صار سبعمي الطول الأول والسبعان ذراع من حيث اعتبار الانسان سبعة أقدام كل قدمين ذراع بذراعه فيكون الذراع بدلاً أو مفعولاً بتقدير اعني ، وفي ذكر ذراعاً بذراعه حينئذ الفائدة المتقدمة لمعرفة طوله أولاً في الجملة فإن سؤال السائل عن الطول الأول فقط ، وأما حواء عليها السلام فالمعنى أنه جعل طولها خمسة بضم الخاء أي خمس ذلك الطول وثلاثين ثنتية ثلث أي ثلاثين الخمس فصارت خمساً وثلاثي الخمس وحينئذ التفاوت بينها قليل لأن السبعين في آدم أربعة من أربعة عشر والخمس وثلاثي الخمس من حواء خمسة من خمسة عشر فيكون التفاوت بينهما يسيراً إن كان الطولان الأولان متساويين وإلا فقد لا يحصل تماوت والفائدة في قوله ذراعاً بذراعها كما تقدم فإن السؤال وقع بقوله وكم كان طول حواء ويحتمل بعسداء عود ضمير خمسة

وثلاثين الى آدم والمعنى أيضاً أنها صارت خمس آدم الاول وثلاثيه بعد القصر فتكون أقصر والاول أربط وأنسب بما قبله مع مناسبة تقديم الخمس ومناسبة الثلاثين له ويقرب الثاني قلة التفاوت الفاحش على أحد الاحتمالين ، ثم قال : هذا الموجب ، فإن قلت ما ذكرت من السبعين من الأذرع والاقدام ينافي ما روي عن النبي صلى الله عليه وآله أنه قال : إن أباكم كان طوالاً كالنخلة السحوق ستين ذراعاً . قلت : يمكن الجواب بأن ستين ذراعاً راجع الى النخلة لا إلى آدم فإنه أقرب لفظاً ومعنى من حيث أن السحوق هي الطويلة ونهاية طولها لا يتجاوز الستين غالباً فقد شبهه طولها عليه السلام بالنخلة التي هي في نهاية الطول ، ولا ينافي هذا كونه أطول منها فإن من التشبيه أن يشبه شيء بشيء بحيث يكون المشبه به مشهوراً متعارفاً في جهة من الجهات فيقال فلان مثل النخلة ويراد به مجرد الطول والاستقامة مع أنه أقصر منها ، ويحتمل كون المراد أن آدم صار ستين ذراعاً وهذا التفاوت قد يحصل في الأذرع وهو ما بين الستين والسبعين ، أو لأن الذراع كما يطلق على المرفق الى طرف الاصبع الوسطى قد يطلق على الساعد ولو مجازاً ، وعلى تقدير ثنية سبع يستقيم سواء رجع الى آدم أم الى النخلة .

﴿ الرابع ﴾ ما نقل عن البهائي (ره) من أن في الكلام استخداماً بأن يكون المراد بآدم حين ارجاع الضمير اليه آدم ذلك الزمان من أولاده «ع» ولا يخفى بعده عن استعمالات العرف ومحاوراتهم مع أنه لا يجري ذلك في حواء إلا بتكلف ركيب نعم يمكن ارجاعها الى الرجل والمرأة بقرينة المقام لكنه بعيد أيضاً غاية البعد .

﴿ الخامس ﴾ ما قاله العلامة المحدث المجلسي (ره) في الاربعين ومرآة العقول وهو أن يكون اضافة الذراع اليها على التوسعة والجاز بأن نسبة ذراع جنس آدم اليه . وجنس حواء اليها وهو قريب مما سبق .

﴿ السادس ﴾ ما قاله أيضاً وهو أن يكون المراد بذراع الذراع الذي قرره عليه السلام لمساحة الاشياء وهذا يحتمل وجهين أحدهما أن يكون الذراع الذي عمله آدم مخالفاً للذراع الذي عملته حواء عليها السلام ، وثانيهما أن يكون الذراع المعمول

في هذا الزمان وذلك الزمان واحداً لكن نسب في بيان طول كل منهما اليه لقرب المرجع .

﴿ السابع ﴾ ما قاله أيضا وهو أن يكون المراد تعيين حدّ الفمز لجبرئيل بأن يكون المعنى أجمل طول قامته بحيث يكون بعد تناسب الأعضاء طوله الأول سبعين ذراعا بالذراع الذي حصل له بعد القصر والفمز فيكون المراد بطوله طوله الأول ونسبة التصيير اليه باعتبار أن كونه سبعين ذراعا إنما يكون بعد خلق ذلك الذراع فيكون في الكلام شبه قلب أي اجعل ذراعه بحيث يكون جزء آمن سبعين جزءاً أطول من قامته قبل الفمز ومثل هذا الكلام قد يكون في المحاورات وليس تكافئه أكثر من بعض الوجوه التي ذكرها الأفاضل الكرام وبه تتضح النسبة بين التامتين إذ طول قامته مستوي الحلقة ثلاثة أذرع ونصف تقريبا فإذا كان طول قامته الأولى سبعين بذلك الذراع تكون نسبة القامة الثانية الى الأولى نسبة واحد الى عشرين أي نصف عشر، وينطبق الجواب على السؤال إذ الظاهر منه أن غرض السائل استعلام طول قامته الأولى فطمعه كان يعرف طول قامته الثانية لاشتهاره بين أهل الكتاب والمحدثين من العامة بما رواه عن الرسول صلى الله عليه وآله من ستين ذراعا فع صحة تلك الرواية يعلم بالضم ما أوردناه في حلّ خبر السكتاب أنه عليه السلام كان طول قامته أولاً ألقا ومائتي ذراع بذرّاع من كان في زمن الرسول صلى الله عليه وآله ، أو بذرّاع من كان في زمن آدم من أولاده « ح » .

﴿ الثامن ﴾ ما قاله أيضا قال : خطر بيالي ولكن وجدته بعد ذلك منسوبا الى بعض الأفاضل من مشايخنا رحمهم الله وهو أن الباء في قوله عليه السلام : بذرّاعه للبلابسة يعني يصير طول آدم سبعين ذراعا ببلابسة ذراعه أي كما قصر من طوله قصر من ذراعه لتناسب أعضائه ، وإنما خص بذرّاعه لأن جميع الأعضاء داخلة في الطول بخلاف الذراع والمراد حينئذ بالذراع في قوله : سبعين ذراعا ، إما ذراع من كان في زمان آدم عليه السلام ، أو من كان في زمان من صدر عنه الخبر وهذا وجه قريب .

﴿ التاسع ﴾ ما ذكره بعض وهو أن يكون الضمير في قوله : « بذرّاعه » راجع الى جبرئيل أي بذرّاعه عند تصوّره بصورة رجل ليضمه ، ولا يخفى بعده

من وجوب أحدهما عدم انطباقه على ما ذكر في هذا الكتاب إذ الظاهر أن « صير » هنا بصيغة الأمر فكان الظاهر على هذا الحمل أن يكون بذراعك ويمكن توجيهه إذا قرء بصيغة الماضي بتكلف تام ، وأنهما عدم جريانه في أذرحواء لتأنيث الضمير إلا أن يتكلف بارجاع الضمير الى اليد ولا يخفى ركا كته وتمسره .

﴿ العاشر ﴾ أن يكون الضمير راجعا الى الصادق عليه السلام أي أشار (ع) الى ذراعه فقال صيره سبعين ذراعا بهذا الذراع أو الى علي عليه السلام لما سبق أنه كان في كتابه وهذا إنما يستقيم على بعض النسخ فإن فيها في الثاني أيضا بذراعه وعلى تقديره أيضا يندفع الاشكال الاخير في الحل السابق أيضا لكن البعد عن العبارة باقي .

واعلم بأن المحدث الكاشاني بمد أن نقل هذا الحديث والاشكال الثالث فيه قال ما لفظه : واما عن الثالث فلم يتيسر لي التفتي (١) عنه من جهة التفسير ، واما من جهة التأويل فعمل طول القامة كناية عن علو الهمة وقصر اليد عن عدم بلوغ قدرته اليها وتأذيه بجرّ الشمس عن تأذيه بحرارة قلبه بسبب ذلك وتقصير قامته بوضع يد جبرئيل عن انزاله إياه عن تلك المرتبة من الهمة الى مرتبة ادنى والعلم عند الله انتهى كلامه . ولا يخفى ما فيه على الماهر اللبيب ، وهذه التأويلات لا تناسب مذاقهم عليهم السلام . ثم اعلم ان التميز يمكن ان يكون بأندماج الأجزاء وتكاتفها ، او بزيادة في المرض ، او بتحليل بعض الأجزاء بأمره تعالى ، او بالجميع والله اعلم .

الحديث الثالث والسبعون

مارويناه بالاسانيد المتقدمة عن ثقة الاسلام عن الحسين بن محمد وعلي بن ابراهيم عن ابيه جميعاً عن جعفر بن محمد الأشعري عن عبد الله بن ميسون القداح عن ابي عبد الله عليه السلام عن آباءه قال : كان بالمدينة رجل يسمى احد هما هيت والآخر (ماتع) فقالا : لرجل ورسول الله صلى الله عليه وآله يسمع اذا فتحتم الطائف ان شاء الله فمليك ابنة غيلان الثقفية فانها سموع نجلاء مبتلة هيفاء شنباه اذا جلست تثنت واذا تكلمت غنت تقبل باربع، وتدبر بثمان بين رجلها مثل القدح فقال : النبي صلى الله عليه وآله لا ارا كما من أولي الاربة من الرجال فامر به رسول الله صلى الله عليه وآله فعزب بها الى مكان يقال له الغرايا وكانا يتسوقان في كل جمعة

الظاهر أن هذين الرجلين كانا يدخلان اتسهما في الخنثين **تنوير وايضاح** وغير أولي الاربة فلا تستحي النساء منهما والخنث بفتح النون وهو الذي يشبه النساء في أخلاقهن وكلامهن وحركاتهن وهو قد يكون خلقة وقد يكون تصنعاً من الفسقة ونظير هذا الحديث موجود في طرق الجمهور واختلف في اسمه فقيل وهو الاشهر أنه هيت بالهاء المكسورة بمدها ياء ساكنة مثناة من تحت ومدها تاء مثناة من فوق وقيل اسمه هنب بالهاء والنون والباء الموحدين والهنب الأحمق وماتع بالتاء المثناة من فوق قبل العين المهملة قيل هو مولى فاختة الخزومية وكان هو وهيت في بيوت النبي صلى الله عليه وآله بمدّهما من غير أولي الاربة، وابنة غيلان الثقفية منسوبة الى تقيف وإنما اعتبر نسبة المضاف دون المضاف اليه مع أنه اقرب واخف لأن المضاف أصل والمضاف اليه فرع ذكره لتعريف المضاف أو للتنبيه على أن المضاف ههنا هو الخاطر بالبال الحاضر في الخيال دون المضاف اليه

والشموع بفتح الشين المرأة المزاحة وقيل هي العموب الضحوك والتجلاء إما من نجات الارض اذا اخضرت أي خضراء أو من النجول بالتحريك وهو سمة العين يقال عين نجلاء أي واسعة والمبتلة بتشديد الباء المفتوحة هي التي لم يركب لها بمضه على بعض أو بمعنى منبتة أي منقطعة عن الزوج كناية عن بكارنها، والهيفاء الضامرة البطن والكشح ودقيقة الخاصرة، وفي بعض النسخ بالقاف أي طوية العنق والعنقاء من الغنق بالتحريك وهو البياض والبريق والتحديد في الاسنان وتثنت أي ترد بعض اعضائها الى بعض من ثنى الشيء كسى اذا رد بمضه الى بعض فتثنا فيكون كناية عن ستمها أو من التثني بمعنى ضم شيء الى شيء ومنه التثنية فلفظي أنها كانت تثني رجلا واحدا وتضع الأخرى على فغذا كما هو شأن المغرور بحسنه أو بجاهه من الشبان أو من ثنيت المود اذا عطفته أي اذا جلست انمطفت اعضاؤها وعمائت كما هو شأن المتبغض المتجبر أو أنها رشيقة القديس لها انمطاف إلا اذا جلست، وفي روايات العامة زيادة وإذا قدمت ثنيت أي فرجت رجليها لضمهم ركبتيها وإذا تكلمت غنت وفي روايات العامة تفتت وهو إما من الغناء أو من الأثنت أي تغنى في كلامها وتدخل صوتها في الطيعوم وقد عد ذلك من علامات التجبر وقوله تقبل بربيع وتدبر بلمان قيل فيه وجوه .

﴿ الاول ﴾ أن لها أربع مكنّ تقبل بين (١) ولهن اطراف اربعة من كل جانب فتصير ثمانى تدبر بين كذا عن المطرزي في المغرب وعن المازدي : الاربعة التي تقبل بين هنّ من كل ناحية ثنتان ولكل واحدة طرفان فإذا ادبرت ظهرت الاطراف ثمانية وإماتت ولم يقل بثمانية لأن المراد بها الاطراف وهي مذكرة وهو لم يذكر لفظ المذكر ومتى لم يذكره جاز حذف التاء وإثباتها وفيه وجه آخر وهو مراعاة التوفيق بينها وبين أربع .

﴿ الثاني ﴾ أن يراد بالاربعة التدليز واليدان يعني أن هذه الاربعة بلغت في العظمة حداً توجب معها مكبة مثل الحيوانات التي تعني على أربع فإذا أقبلت

(١) المكبة بالضم ما انطوى وعلى من لم يبلغ البطن منها والمكبة الناقة اللطيفة الاخلاف.

بهذه الاربع ولم يمتير الرجلين لأنها محجوبتان خلف الثديين لعضهما فلا تكونان مرئيتين عند الاقبال واذا ادبرت أدبرت بها مع أربعة أخرى وهي الرجلان والاليتان لأن جميع الثمانية عند الادبار مرئية وبؤيده ما يحكى عن الجزري حيث قال : ان سعد خطب امرأة بمكة فقبل انها تمشي على ست اذا أقبلت وعلى اربع اذا أدبرت يعني بالست يديها ورجليها وتديها يعني لمطم يديها وتديها فانها تمشي مكبة والاربع رجلاها واليتاها وإنما كادتآ تسان الارض لمطمهما وهي بنت غيلان الثقفية التي قيل فيها تقبل بأربع وتدير بثمان وكانت تحت عبد الرحمن بن عوف .

﴿ الثالث ﴾ أن يراد بالأربع الدواب المرسة في طرف الوجه في كل طرف اثنتان مفتول ومرسل وبالثمان الدواب المرسة خلفها فتمن كثيرا ما يقسمنه ثمانية أقسام فالمقصود وصفها بكثرة الشعر .

﴿ الرابع ﴾ أن يكون المراد بالاربع المينين والحاجبين أو الحاجب والمين والانف والتم أو مكان الانف النحر أو مثل ذلك وبالثمان تلك الاربع مع قلب الناظر ولسانه وعينه أو قلبه وعقله ولسانه وعينه أو قلبه وعينه واذنه ولسانه وقوله مثل القدح شبهه فرجها بالقدح في المظم وحسن الهيئة وقوله عليه السلام لا أرا كما من أولى الاربعة أي ما كنت أظنكما من أولى الاربعة أي الذين لهم حاجة الى النساء بل كنت اظن انكما لا تفهيمان النساء فلذا نفاهما من المدينة لانهما كانا يدخلان على النساء ويجلسان معهن وقوله فحزب بهما على بناء المفعول بالمين المهمة والزاء المعجمة كما في اكثر النسخ وهو البعد والخروج من موضع الى آخر والباء لتمدية وفي بعض النسخ بالمين المعجمة والراء المهمة بمعنى النبي عن البلد ولا يناسبه التمدية إلا بتكلف (والغرايا) اسم حصن بالمدينة وقوله يتسولان أي يدخلان سوق المدينة للبيع والشراء ونقل عن عياض انه لما فتحت الطائف تزوج هذه المرأة عبد الرحمن بن عوف وقيل تزوجها سعد بمكة بعد عبد الرحمن وفي طرق اليهود عن أم سلمة أن غنثا كان عندها ورسول الله صلى الله عليه وآله في البيت فقال : لأخي أم سلمة يا عبد الله بن أبي أمية إن فتح الله لك الطائف غدا فاني أدلك على ابنة غيلان الثقفية فلما تقبل باربع وتدير بثمان

قال : فسمعه رسول الله صلى الله عليه وآله فقال لا يدخلن هؤلاء عليكم وعن عائشة قالت : كان يدخل على أزواج النبي فغنت كأنوا بمدونه من غير أولي الاربة قالت : فدخل النبي صلى الله عليه وآله يوماً وهو عند بعض نسائه وهو ينعت امرأة قال : فإذا اقبلت اقبلت باربع ، واذا أدبرت أدبرت بثمان وفي بعض الروايات تقبل باربع وتذهب بثمان مع ثفر كالاقحوان إن مضت ثلثت وإن تكلمت تغتت بين رجلها كالاناء المكفأ .

الحديث الرابع والسبعون

ماروناه بأمانيدنا عن الصدوق في العيون بأسناده عن أبي حمزة الثمالي عن أبي جعفر (ع) قال : إن الله عز وجل أرسل محمداً (ص) الى الجن والانس ، وجعل من بعده اثني عشر وصياً منهم من سبق ومنهم من بقي وكل وصي جرت به سنة والاصياء الذين من بعد محمد (ص) على سنة اوصياء عيسى وكانوا اثني عشر وكان أمير المؤمنين (ع) على سنة المسيح (ع)

يعني كما أن الناس افترقوا في المسيح على ثلاث فرق ، فبعض النصارى يبالغون قالوا : هو ابن الله كما قال تعالى : ﴿ وقال النصارى المسيح ابن الله ﴾ ١٠١ . وأما اليهود فقد قالوا بكفره وبوجوب قتله حتى دخلوا عليه ليقتلوه فرمعه الله اليه وفرقة من النصارى قالوا فيه الحق كما افترق الناس في مولانا أمير المؤمنين (ع) ، كالثلاثة والخواارج والشيعة ؛ وروي عنه عليه السلام قال : جئت إلى النبي - وهو في ملائمة من قريش - فنظر إلي ثم قال : يا علي إنما مثلك في هذه الامة كمثل عيسى

ابن مريم أحبّه قوم فأفرطوا وأبغضه قوم فأفرطوا ففضحك الملاّ الذين عنده وقالوا
أفظرُوا كيف يشبهه ابن عمه بميسى بن مريم قال : فنزل الوحي : ﴿ وَكَمَا أُضْرِبَ
ابنُ مريمَ مَثَلًا إِذَا قَوْمكُ مِنْهُ يُصُدُّونَ ﴾ قال : ١٠٠ « بضحكون .

الحديث الخامس والسبعون

مارويناه بالاسانيد عن الصدوق في العيون باسناده عن الرضا (ع) في حديث
طويل قال فيه إنه لما نزلت هذه الآية وهي قوله تعالى : ﴿ إِنَّا أَنزَلْنَاهُ
يُصَلُّونَ عَلَى النَّبِيِّ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا صَلُّوا عَلَيْهِ وَسَلِّمُوا تَسْلِيمًا ﴾ (٢٥) قيل
يا رسول الله قد عرفنا التسليم عليك فكيف الصلاة ؟ قال : تقولون : اللهم صل
على محمد وآل محمد كما صليت على إبراهيم وآل إبراهيم انك حميد مجيد . الحديث .

الصلاة بهذا اللفظ مستفيضة في طرق العامة والخاصة ، وهنا إشكال
محقق مشهور وهو أن أرباب فن البيان صرّحوا بأن المشبه به ينبغي
أن يكون أقوى من المشبه كما تقول : زيد كالأسد ، وهنا ليس كذلك لأن نبينا
صلى الله عليه وآله أشرف من إبراهيم عليه السلام وغيره بالاجماع ، وقد تعرّض
علماء الاسلام لدفع هذا الاشكال بوجوه نذكرها على سبيل الاجمال :

﴿ الأول ﴾ إن أشدّية المشبه به وأغليته ليست أمراً لازماً ، بل قد
يتحقق التشبيه بدونها كما يقول أحد الأخوين لا ييه اعطني ديناراً كما أعطيت أخي
وقد يمدّ منه قوله تعالى : ﴿ كُتِبَ عَلَيْكُمُ الصِّيَامُ كَمَا كُتِبَ عَلَى الَّذِينَ مِن

﴿ قبلكم ﴾ « ١ » وقوله تعالى : ﴿ أَحْسِنْ كَمَا أَحْسَنَ اللَّهُ إِلَيْكَ ﴾ « ٢ » والحاصل أن التشبيه لأصل الفعل بالفعل لا القدر بالقدر .

﴿ الثاني ﴾ ما يحكى عن ابن حجر ، وهو أن هذه الصلاة إنما وقعت قبل أن يعلم أن نبيتنا أفضل من ابراهيم ولا يخفى ضعفه .

﴿ الثالث ﴾ ما حكى عنه أيضاً وهو أنه صلى الله عليه وآله قال ذلك تواضعاً وشرع ذلك لأمته ليكسبوا بذلك الفضيلة ، وهو كسابقه .

﴿ الرابع ﴾ إن الكاف للتعليل كما في قوله تعالى : ﴿ كَمَا أَرْسَلْنَا فِيكُمْ رَسُولًا مِّنكُمْ ﴾ « ٣ » . وقوله تعالى : ﴿ وَاذْكُرُوا كَمَا هَدَاكُمْ ﴾ « ٤ » .

﴿ الخامس ﴾ ان ابراهيم لما كان أفضل من الأنبياء قبله كانت الصلاة عليه أفضل من الصلاة على جميع من قبله من الأنبياء وغيرهم فكذا الصلاة على نبيتنا أفضل من الصلاة على من قبله ومنهم ابراهيم وآل ابراهيم ، واعترض بأن هذا لا يحسم مادة الاشكال إلا إذا ثبت أن فضل الصلاة على ابراهيم على من قبله أفضل من فضل الصلاة على نبيتنا على من قبله واثباته متمسر أو متمذر ، وأجيب بأن ليس على الجيب عن الشبهة اثبات ، بل يكفيه الاحتمال .

﴿ السادس ﴾ ما ذكره جملة من العامة ، وهو أن المشبه إنما هو الصلاة على آل محمد ، فقولنا : اللهم صل على محمد ، كلام تام غير متصل بما بعده ، وقولنا : وآل محمد كما صليت كأنه ابتداء كلام ، وفيه أنه مع ركا كته وعدم انتظام الكلام عليه إنما يتمشى على قواعدهم من أفضلية الأنبياء على الأئمة عليهم السلام ، وأما على أصولنا فلا يستقيم ، على أنه قد ورد في رواياتهم في التشهد هكذا : اللهم صل على محمد وآل محمد ، وبارك على محمد وآل محمد ، وسلم على محمد وآل محمد ، وترحم على محمد وآل محمد ، كما صليت وباركت وسألت وترحمت على ابراهيم وآل ابراهيم . ولاريب في أن تعاطف هذه الجمل يمتنع الجواب . نعم يمكن أن يقال أن المشبه هو الصلاة على ابراهيم وآل ابراهيم ، وآله إنما هم فيهم

(٢) سورة القصص الآية : ٧٧

(٤) سورة البقرة الآية : ١٩٨

(١) سورة البقرة الآية : ١٨٣

(٣) سورة البقرة الآية : ١٥٩

أنبياء كثيرين ، والمستفاد من الاخبار إنما هو تفضيل كل واحد من الأئمة على كل واحد من الأنبياء السابقين لا فضل كل واحد منهم على جميع الأنبياء ، أو على أكثرهم .

﴿ السابع ﴾ ما ذكره بعضهم ، وهو أن المشبه به المجموع المركب من الصلاة على ابراهيم وآله ومعظم الانبياء هم من آل ابراهيم ، والمشبه بمجموع الصلاة على نبيتنا وآله ، فاذا قوبل جميعهم بآله صلى الله عليه وآله وسلم رجحت الصلاة عليهم على الصلاة على آله فيكون العاقل من الصلاة على ابراهيم لمحمد (ص) فيزيد به على ابراهيم ولا يخفى ركاكته ، مع أن ظاهر اللفظ تشبيه الصلاة على محمد بالصلاة على ابراهيم وعلى آله بالصلاة على آل ابراهيم (ع) .

﴿ الثامن ﴾ ما يحكى عن الشهيد في قراءته عند بيان أنه لا يتعلق الأمر والنهي والدعاء والاباحة والشرط والجزاء والوعد والوعيد والترجي والتمني إلا بالمستقبل فتى وقع تشبيه بين لفظي دعاء ، أو أمر ، أو نهي ، أو واحد مع الآخر فأنما يقع بالمستقبل قال (ره) : وعلى هذا خرج بعضهم الجواب عن السؤال المشهور في الصلاة بأن الدعاء إنما يتعلق بالمستقبل وبينا كان الواقع قبل هذا الدعاء إنه أفضل من ابراهيم وهذا الدعاء يطلب فيه زيادة على هذا الفضل مساوية لصلاته على ابراهيم فها وإن تساوى في الزيادة ، إلا أن الأصل المحفوظ خال عن معارضة الزيادة .

﴿ التاسع ﴾ انه لا يلزم أن يكون المشبه به أقوى من كل وجه ، بل يلزم أن يكون شيئاً ظاهراً واضحاً كما في قوله تعالى : ﴿ مثل نُورِهِ كمشكاة ﴾ وأين يقع نور المشكاة من نوره تعالى ؛ لكن لما كانت المشكاة أمراً واضحاً ظاهراً في نظر السامع شبه بها نوره ، ولما كان تعظيم ابراهيم وآله أمراً ظاهراً في العالمين . فلذا شبه به ويؤيده ما في بعض الدعوات من ضم الطلب المذكور بكونه في العالمين ولعل هذا معنى ما حكى عن الطيبي أنه قال ليس التشبيه المذكور من باب الحاق الناقص بالكامل ، بل من باب الحاق ما لم يشتهر بما اشتهر .

﴿ العاشر ﴾ ما ذكره بعض العامة وهو أن سبب هذا التشبيه أن الملائكة قالت : في بيت ابراهيم رحمة الله وبركاته عليكم أهل البيت إنه حميد مجيد وقد علم أن محمد وآل محمد من أهل بيت ابراهيم فكانه قال : أجب دعاء الملائكة إذ قالوا ذلك في محمد وآل محمد كما احبته عند ما طوره في آل ابراهيم الموجودين حينئذ ولذلك ختمها بما ختمت به الآية وهو قوله : « انك حميد مجيد »

﴿ الحادي عشر ﴾ أن المعنى به هو الصلاة على ابراهيم وآله من لدن خلق الدنيا أو من لدن خلق ابراهيم الى هذا الآن والصلاة على نبينا في كل آن وان كان أفضل من الصلاة على ابراهيم أيضا في هذا الآن لسكن لا يبعد أن يقال لما كان ظرف على النبي هذا الآن الجزئي وظرف الصلاة على ابراهيم مجموع الزمان الممتد الطويل الذي هذا الآن جزء صغير منه كانت الصلاة على ابراهيم في كل الزمان أفضل من الصلاة على نبينا في هذا الآن .

﴿ الثاني عشر ﴾ أن الصلاة بهذا اللفظ جارية في كل صلاة على لسان كل مصل إلى اقتضاء التكليف فيكون الحاصل لمحمد صلى الله عليه وآله بالنسبة إلى مجموع الصلوات اضمافا مضاعفة وفيه نظر .

﴿ الثالث عشر ﴾ أن المعلوم من منتهى الامامية إنما هو فضل كل واحد من الأئمة على كل واحد من الأنبياء لأفضل كل واحد على جميع الأنبياء ولكون ابراهيم وآله مشتغلين على ثلاثة من اولي العزم وآلاف من غير أولي العزم لا ينافي فضل هؤلاء باجمعهم اذا جمت فضائلهم وتوابهم على نبينا وآله عليهم السلام وان كان فضل كل واحد منهم على كل واحد من هؤلاء اضمافا مضاعفة إلا انه إنما يفهم من بعض الاخبار فضلهم على الجميع .

﴿ الرابع عشر ﴾ ما اختاره أكثر محققي الخاصة والعامة وهو انه لما كان نبينا من جهة آل ابراهيم كما أن جماعة من الأنبياء كذلك كانت الصلوة على نبينا وآله حاصلة في ضمن الصلاة على ابراهيم على الوجه الأتم الاكل والمطلوب بقولنا : اللهم صل على محمد وآل محمد (إلى آخره) أن يخصوا من الله سبحانه بصلوة أخرى

على حدة نمائة للصلاة التي عنتمهم وغيرم والصلاة العامة لكل من حيث العموم أقوى من الخاصة بالبيض وقد اجري هذا الجواب في حل الخبر الذي روي عن الرضا عليه السلام ان المراد بالفداء العظيم في قوله تعالى : في اسماعيل (وفديناه بذبح عظيم) ، الحسين عليه السلام فما يتوهم من الاشكال بأن الفداء يكون أحط مرتبة من المنفدى عنه، فحاصل جوابه أنه لما كان نبينا صلى الله عليه وآله والحسين وفاطمة وسائر الأئمة أجمعين من أولاد اسماعيل عليه السلام فلو تحقق ذبح اسماعيل في ذلك الوقت لم يوجد نبينا صلى الله عليه وآله ولا واحد من الأئمة فكأنه عليه السلام صار فداء لنفسه وجده وأبيه وأمه وأخيه وأولاده المصومين جميعاً ولاشك في أن مرتبة كل السلسلة أعظم من مرتبة الجزء الواحد وهو الحسين عليه السلام وأورد على أصل الجواب أنه مبني على أن يكون عطف قوله : وآل ابراهيم على ابراهيم مقدما على التشبيه حتى يكون المقصود تشبيه الصلاة على نبينا وآله جميعا بالصلاة على ابراهيم وآله جميعاً فيتم التشبيه إذ لو فرضنا تقدم الحكم اعني التشبيه على العطف لعاد المحذور كما كان إذ مرجم التشبيه حينئذ بالنسبة الى الصلاة على نبينا وآله في هذا الكلام الى تشبيهين أحدهما تشبيها بالصلاة على ابراهيم وثانيها تشبيها بالصلاة على آل ابراهيم والمحذور باق في التشبيه الاول دون الثاني ولكن في تقدم الحكم على العطف وفي عكسه معاجزة طوية بين أهل العربية .

نكره:

قال العلامة المجلسي (ره) في الاربعين اشهر بين الناس عدم جواز التفصل بين النبي وبين آله بد (على) مستدلين بطيخ المشهور بينهم ولم يثبت عندنا هذا الخبر وهو غير موجود في كتبنا وبروي عن شيخنا البهائي (ره) أن هذا من اخبار الائمة السنية لكن لم نجد في الدعوات المأثورة عن أرباب النصحة عليهم السلام التفصل بها إلا عاذاً وتركه أولى وأحوط انتهى . أقول بل التفصل بهما موجود في كثير من الادعية والاذكار سيما في الصحيفة السجادة ولولا خوف الاطالة لتلوت عليك من ذلك شطراً وافراً .

تنوير

قد اختلف في أن الصلاة على النبي صلى الله عليه وآله هل هي واجبة أو مستحبة وعلى الاول فهل تجب في العمر مرة أو كلما ذكره ، والخلاف في ذلك واقع بين العامة وبين الخاصة فالعامة منهم من قال باستحبابها مطلقا ومنهم من قال : بوجوبها في الجملة ويصح الامتثال بالاتيان بها في العمر مرة في الصلاة وفي غيرها وبعضهم قال : إنها واجبة في تشهد آخر الصلاة من غير تعيين المحل وقيل يجب الاكثار منها من غير تقييد بمدد وقيل انها تجب كلما ذكر النبي وقيل انها تجب في كل مجلس مرة ولو تكررت ذكره ، وبعضهم انها تجب في كل دعاء واما الامامية فالمشهور بينهم بل حكي عليه الاجماع وجوبها في التشهد وعن الصدوق وجوبها كلما ذكر النبي وهو المهكي عن صاحب كنز العرفان أيضا واليه يعيل جملة من متأخري المتأخرين لما استفاض من طرق العامة والخاصة عنه صلى الله عليه وآله أنه قال من ذكرت عنده ولم يصل علي فدخل النار فأبعده الله وقال من ذكرت عنده فنسي الصلاة علي خطي به طريق الجنة ونحوهما ، ويستفاد من جملة منها تكرارها كلما تكررت الذكر كتعدد الكفارة بتمدد الموجب وهل حكم الضمير والكنية واللقب كالاسم أم لا (وجهان أحوطها الأول واحتج لعدم الوجوب بالأصل والشبهة وعدم تعليمهم عليهم السلام للمؤذنين وتركهم ذلك مع عدم وقوع تكبير لهم كما يفعلون الآن ولو كان لنقل الينا وفيه أن الأصل لا يجدي مع وجود النصوص وكذا الشبهة مع عدم نص معارض واما عدم التكبير على المؤذنين فلم يثبت أنهم كانوا يتركون في زمن النبي ومن يقدر على نهيهم من الأئمة عليهم السلام بل لا حجة في عدم انكار العلماء أيضا لأن ازمئتهم كانت ازمة تقية وخوف وعدم تعليم المؤذنين أيضا غير معلوم بل هذه الأخبار العامة المشهورة تعليم لهم ولغيرهم .

اختلف في أن الصلاة على محمد وآله هل تنفعهم شيئا بان

سبك وحقيق تكون باعثا لزيد كالاتهم ومزيتهم وأجرهم أم لا بل هي

سبب لحصول الثواب لنا والاجر فذهب الاكثر الى انهم عليهم السلام قد بلغوا في مرتبة الكمال والفضل مرتبة لا يمكن الزيادة عليها ولا الترقى عنها فانهم عليهم السلام قد جموا الكمالات النفسانية وجميع الفضائل الربانية فلم يبق كمال إلا حلوه ولا فضل إلا جموه بل هم قد بلغوا مرتبة لا يمكن لأحد من البشر الوصول اليها فصلواتنا عليهم لا تزيدهم شيئاً وإنما هي باعثة لمزيد أجرنا وثوابنا كما انك اذا اردت التقرب لشخص نظرت له مولاة احبائه والثناء عليه حتى تقترب بذلك اليه وذهب جملة من عمقي متأخري المتأخرين ومنهم الملامة المجلسي وتلميذه المحدث الشريف الجزائري الى ان صلواتنا عليهم سبب لمزيد قربهم وكمالهم ولم يدل دليل على عدم ترقيةهم عليهم السلام في الكمالات في النشأة الاخرى بل بعض الاخبار يدل على خلافه كما ورد في بعض اخبار التنوير ان الله اذا ابيض شيء على امام العصر يفاض أولاً على رسول الله صلى الله عليه وآله ثم على امام امام حتى ينتهي الى امام العصر حتى لا يكون آخرنا اعلم من أولنا بل مراتب قربته وارتباطه ورحمته غير متناهية ولا يبعد أن يكونوا دائماً متصاعدين على مدارج القرب والكمال ويمكن أن تكون الصلاة سبباً لزيادة الثواب الاخرية وان لم نصر سبباً لحصول كمالهم وكيف يمنع ذلك عنهم وقد ورد في الاخبار الكثيرة وصول آثار الصدقات الجارية والأولاد والمصحف وغيرها الى الميت وأي دليل دل على استثنائهم عن تلك الاحكام بل هم آباء هذه الأمة المرحومة والامة أولادهم وكلما صدر عن الأمة من خير وطاعة يصل اليهم نفعها وبركتها ويمكن أيضاً أن تكون صلواتنا عليهم سبباً لامور تنسب اليهم من رواج دينهم وكثرة امنهم واستيلاء قائمهم بل تعظيمهم وتبجيلهم وذكرهم في الملا الأعلى بالجليل والثناء عليهم كما ذكر بعض في تفسير الصلاة عليه أن المراد تعظيمه في الدنيا باعلاء ذكره واظهار دينه وابقاء شريعته وفي الآخرة باجزاء ثوابه وتشفيعه في امته وابدائه فضيلته بالمقام المحمود وقد ورد في بعض الاخبار في معنى السلام عليهم أن المراد سلامتهم وسلامة دينهم وشيئتهم في زمان القائم عليه السلام .

تتمه ونظير هذا ما يقال في العن على أعدائهم أنه هل يصير سببا لزيادة عقابهم أم لا ؟ وعلى الثاني يلزم أن يكون لغواً وعلى الاول يلزم أن يقاسوا من الشدائد والمذاب بفعل غيرهم ما لا يستحقونه ويمكن التخرج عن ذلك بوجوده :

﴿ الاول ﴾ أن نختار الشق الثاني ويقال العايدة فيه اظهار بغض أعداء الله وليس الغرض منه طلب المذاب بل محض اظهار عداوتهم فنستحق بذلك الثواب العظيمة كما في ذكر كلمة التوحيد المحررهما في الضمير من الاعتقاد الحق

﴿ الثاني ﴾ أن نختار الشق الأول ونقول ان مقادير العقوبات ليس الا بتقدير الشارع ، مثلا الشارع قرر على ترك الصلاة عقاب الف سنة وقال لعبداه لا تركها والا اعاقبك كذا وكذا فيجد العقل حسن العقاب في تلك المدّة على تركها لاسره بها وتحذيره عن تركها واعلامه كون ذلك العقاب بازاء تركها فكذا هنا قرر الشارع لهؤلاء الاشقياء على قبائح أعمالهم عقابا في نفسه وعقابا متوقفا على لعن من يلعنهم فهم يستحقون كل عقاب يترتب على كل لعن .

﴿ الثالث ﴾ أن يقال إن الله تعالى لا يعاقبهم على قدر استحقاقهم فكما لعنهم لاعتن زيد بسببه في عقابهم لا يزيد على ما يستحقونه من العقوبات .

﴿ الرابع ﴾ أن يقال ان لامحال هؤلاء قبحا في نفسه من مخالفة أمر الله تعالى وقبحا آخر من جهة ظلمهم لغيرهم ومنع الفوائد التي كانت تترتب على اقتدار المصوم واستيلائه وظهوره من المنافع الدنيوية والاخروية ورفع الظلم وكشف الحيرة والجهالات ولا يوجد أحد لم يصل اليه من عمرة تلك الاشجار الملعونات شيء بل في كل آن يصل اليهم من آثار ظلمهم مضار كثيرة كما ورد في الاخبار المتظاهرة أنه ما زال حجر عن حجر ولا رقت عجمة دم الا وهو في اعناقها يعني الاول والثاني فكل الشيعة مظلومون طالبوا حقوق، وكل لعن طلب حق واستعداء عن ظلم فزيد عقابهم على قدر لعن من يلعنهم والله العالم .

الحديث السادس والسبعون

ما روينا عن ثقة الاسلام في الروضة باسناده عن الصادق عليه السلام قال :
قال موسى عليه السلام : يارب من أين الداء ؟ قال مني قال فكشفاه ؟ قال مني
قال فما يصنع عبداك بالمعالج ؟ قال يطيب انفسهم فيومئذ سمي المعالج الطيب
قوله عليه السلام يطيب ان كان بالبائين الموحدين كما في بعض النسخ
بمعناه فالامر واضح ، وان كان بالياء المتناة والباء الموحدة كما في أكثر النسخ فلا
يخلو من اشكال لان المشتق والمشتق منه مختلفان لان احدهما من المضاعف والآخر
من المعتل ويمكن أن يقال أن المراد من تسميته بالطيب ليس بسبب تداوي
الابدان عن الأمراض بل بسبب تداوي النفوس عن الهموم والأحزان فهو إنما
سمي طبيبا لمعالجته للنفوس فتطيب لذلك . قال الفيروزبادي العائيه متأمة الطاه
علاج الجسم والنفوس فلا يكون الاشتقاق على هذا ملحوظا ليتكافأ ادخاله تحت
أحد أقسام الاشتقاق ويمكن أن يكون ذلك مبنيًا على الاشتقاق الكبير.



الحديث السابع والسبعون

مارويته عن المرتضى علم الهدى عن النبي صلى الله عليه وآله مرسل قال :
ان قلوب بني آدم كلها بين اصبعين من اصابع الرحمن يصرّفها كيف يشاء
وقد ذكر له معاني :

﴿ الأول ﴾ إنّه قد ورد في اللغة والشعر التصريح اطلاق الاصبع على الاثر
الحسن ومعناه حيث إنّ ما من آدمي الا وقلبه بين نعمتين جليلتين حسنتين وهي
نعم الدنيا ونعم الآخرة لانها نوعان ووجه تسمية النعمة بالاصبع أنّه يشار بالاصبع
إلى النعمة .

﴿ الثاني ﴾ أن يكون المقصود تيسير تصرف القلوب عليه تعالى كما يقال
هذا الشيء في خنصري وتحت اصبعي وهو المراد من قوله تعالى : ﴿ والسماوات
مطويات يمينه ﴾ (١٥)

﴿ الثالث ﴾ إنّه يجوز أن يكون القلب يعتمل عليه جسمان على شكل
الاصبعين يحركه الله تعالى بهما ويتلبّه بهما .

﴿ الرابع ﴾ إنّ المراد بالاصبعين النقطة السوداء والنقطة البيضاء اللذان
في قلب ابن آدم كما ورد في الأخبار أنّ الأولى تزايد بتزايد الذنوب حتى يصير
القلب كله أسوداً كما أنّ القلب اذا فعل أفعال البر يتزايد بياضه حتى يصير كله أبيض
﴿ الخامس ﴾ إنّ المراد بهما أوامر الله تعالى ونواهيه اللذين لا يكون
للتصديق بهما والاذعان ألبالغ فيكون إشارة إلى الأوامر والنواهي ونسخها
في وقت دون آخر .

﴿ السادس ﴾ أن يكون المراد بهما اللطف والحذلان فإنه من عمل ما يستحق
به اللطف منحه من الألطاف ما يكون هو جل شأنه عينه التي بها يبصر ويحس

الذي به يسمع وقلبه الذي به يفهم كافي ورد في الحديث المشهور ومن استحق الخذلان بأعماله وقلبه ونفسه حتى يرد مورد المهالك .
 ﴿ السابع ﴾ أن المراد بها ما ورد في بعض الأخبار أن لسلك انسان ملكا عن يمينه وشيطانا عن يساره أحدهما يأمره بالخير والآخر يأمره بالشر وسمي كل منها أصمعا لانه مخلوق من مخلوقاته والله العالم .

الحديث الثامن والسبعون

ما روينا عن الشيخ البهائي في الكشكول قال . روي أن سر الحقيقة مما لا يمكن أن يقال والظاهر أنه من الموضوعات التي وضعتها الصوفية كما لا يخفى على المتتبع للأخبار المصومية .

وكيف كان فقد ذكر له البهائي رحمه الله محملين :
 ﴿ الأول ﴾ أنه مخالف لظاهر الشريعة في نظر العلماء فلا يمكن قوله ، وعلى هذا جرى قول مولانا زين العابدين عليه السلام :

يارب جوهر علم و ابوح به لقل لي أنت ممن يمبد الوثنا
 ولاستحل رجال مسلمون دي يرون أقبح ما يأتونه حسناً
 ﴿ الثاني ﴾ أن العبارة قاصرة عن أدائه غير وافية ببيانه فكل عبارة قريبة إلى الذهن من وجه بعيدة عنه من وجوه وعلى هذا جرى قول بعضهم :
 وإن قبيحاً خيط من نسج تسعة وعشرين حرفاً عن ممانيك قاصر

الحديث التاسع والسبعون

ما رويناها عن المرتضى قال : روي عنه عليه السلام إن الميت ليمذب ببيكاه الحي عليه ، وفي رواية أخرى إن الميت في قبره يمذب بالنياحة عليه ووجه الاشكال ممارضته للأدلة العقلية والنقلية وآية : ﴿ لا تزر وازرة وزر أخرى ﴾ (١) ﴿ وأن ليس للانسان الا ما سعى ﴾ (٢) وأن الانسان لا يمذب بفعل غيره ووجه وجوه :

﴿ الأول ﴾ أنه اذا أوصى أهله بأن ينوحوا ويبكوا عليه كما كان متعارفاً في الجاهلية يمذب بسبب ذلك .

﴿ الثاني ﴾ أن معنى يمذب يبكاه أهله انه اذا علم ببيكاهم ونياحتهم تألم بسبب ذلك فكان عذاباً له :

﴿ الثالث ﴾ أن يكون المراد ما تعارف في الاعصار السابقة من أنهم ينوحون على الميت ويمددون أوصافه الجميلة عندهم ، القبيحة عند الله مثل قتل الاقران والغارة على المسلمين ونحو ذلك من الاوصاف التي يمذب الميت عليها وهم ينوحون بها عليه

الحديث الثمانون

مارويناه بالاسانيد عن الصدوق في الفقيه بسنده الى صدير الصبرني قال قلت لأبي جعفر عليه السلام حديث بلغني عن الحسن البصري فان كان حقاً فانا لله وانا اليه راجعون ، فقال وما هو ؟ قلت : بلغني ان الحسن يقول : لوغلي دماغه من حر الشمس ما استظل بحايط صبرني ، ولو تفتت كبده عطشا لم يستسق من دار صبرني ماء وهو عملي ونجارتى وعليه نبت لحي ودي ومنه حبي وعمري قال : فجلس عليه السلام فقال : كذب الحسن خذ سواء وأعط سواء واذا حضرت الصلاة فمدح ما بيديك وانهض الى الصلاة أما علمت أن أصحاب الكهف كانوا صيارفة يعني صيارفة الكلام ولم يعن صيارفة الدرهم

هذا الخبر من متشابهات الأخبار ومضطربات الآثار وقد حارت في معناه بيان الافكار واضطربت في فهمه العلماء الابرار فانه لا يظهر بحسب الظاهر لقوله عليه السلام في تكذيب الحسن البصري أن أهل الكهف كانوا صيارفة الكلام لا صيارفة الدرهم معنى يعتمد عليه وتركن النفس اليه فذهب بعضهم الى أن هذه الفقرة - أعني قوله : يعني صيارفة الكلام لا صيارفة الدرهم - من كلام الصدوق وقيل أنها من كلام الراوي وقيل من كلام الامام .

أقول : وكيف كان فقد رويت هذه الفقرة أيضا في عدة اخبار آخر فيبقي الاشكال بخدافيره فيها مارواه المياشي في سورة الكهف عن درست عن أبي عبد الله عليه السلام أنه ذكر اصحاب الكهف فقال كانوا صيارفة كلام ولم يكونوا صيارفة دراهم ونحوه غيره وكيف كان فقد ذكر علماء نازحي الله عنهم لتوجيهه وجوها : ﴿ الأول ﴾ أن يكون يعني ولم يعن بصيغة المفعول فيكون المراد أن الحسن وم في تأويل ماروي في الصيارفة فان المعنى بها صيارفة الكلام لا صيارفة

الدرام بناء على ما ورد من قول رسول الله صلى الله عليه وآله من التهديد لمن يصرف الكلام في المواعيد وغيرها .

﴿ الثاني ﴾ أن الفقلين المذكورين مبنيان للفاعل أي يعني رسول الله صلى الله عليه وآله فيما ورد منه في ذم الصيرفي صيرفي الكلام كما نبه عليه وقال رسول الله صلى الله عليه وآله وذاكر تهديده لمن يصرف الكلام في المواعيد وغيرها وحاصله يرجع إلى ما قبله والفرق إنما هو في الصيغة .

﴿ الثالث ﴾ أن المعنى أن صرف الكلام في تمام التقية أمر ممدوح وإن كان في غيره مذموماً ومقصود الامام عليه السلام من بيان أنهم كانوا صيارفة الكلام الترغيب في استعمال التقية ، ويؤيده ما روي عن الراوندي في قصص الأنبياء عن الصادق عليه السلام وذكر أصحاب الكهف فقال لو كاتفكم قومكم بما كاتفهم قومهم ما فعلتم فملهم فقبل له وما كاتفهم قومهم قال كاتفهم الشرك بالله فأظهوره لهم وأسروا الإيمان حتى جاءهم الله راج وقال إن أصحاب الكهف كذبوا فأجرم الله وصدقوا فأجرم الله وقال : كانوا صيارفة الكلام ولم يكونوا صيارفة الدرهم وقال : خرج أهل الكهف على غير ميعاد فلما صاروا في الصحراء أخذ هذا على هذا وهذا على هذا الهد والميثاق ثم قال : اظهروا أمركم فأظهوره فذاهم على أمر واحد وهو الدين الحق وقال : إن أصحاب الكهف أسروا الإيمان وأظهروا الكفر ونوابهم على اظهارهم الكفر أعظم منه على اسرارهم الإيمان قال : وما بلغت تقية احدا ما بلغت تقية أصحاب الكهف أن كانوا يهدون الزنانير ويشهدون الاعياد فأعطاهم الله أجورهم مرتين وفي قوله عليه السلام ما فعلتم فملهم نوع شكاية من شيعته في الافشاء وترك التقية .

بقي الكلام أن رواية سدير منساقة لترغيب في صرف الدرهم ولا مدخل لذلك في كون أهل الكهف صيارفة الكلام وغاية ما يمكن أن يقال أن أمثال هذه التنظيرات موجودة في الاجاديت ، مثل ما روي في الكافي في باب الكفالة والحوالة عن حفص البخري قال : أبطأت عن الحج فقال لي أبو عبد الله عليه السلام :

ما أبطأك عن الحج فقلت : جمعت فداك تكفلت برجل فحضرني فقال : مالك والكفالات أما علمت أنها أهلكت القرون الأولى ، ثم قال إن قوما أذنبوا ذنوبا كثيرة فاشفقوا منها وخافوا خوفاً شديداً فجاء آخرون فقالوا ذنوبكم علينا فأنزل الله عز وجل عليهم العذاب ثم قال تبارك وتعالى : تخافوني واجترأتم علي فانظر كيف فأس عليه السلام كغالة الاموال بكفالة الآثام . انتهى كلام سلطان العلماء رحمه الله وذكر بعض المحققين بمد ذكره هذا الكلام أن هذا الكلام جيد إلا أنه لم يأت على الاشكال الذي في الباب ويمكن أن يقال أنه لما كان الصيرفي كما يطلق على صيرفي النقود كذلك يطلق على صيرفي الكلام بالزيادة والتحسين لتحصيل مطلبه منه واستشهد بكلام أهل اللغة على هذا الاطلاق قال : وأهل الكهف كانوا صيارفة بالمعنى الثاني يعني جها بذة نقاداً يفصلون بين مبرج الكلام وصحيحه ويميزون بين خطأه وصوابه فالواجب أن يقال هنا أنه إذا كان الامر كذلك فكيف يتجه ذم صيارفة الدراهم والازراء بهم مطلقاً الى الحد الذي ذكره الحسن البصري اذ المدح والذم والثواب والعقاب لا ينافى بمجرد الاطلاقات اللفظية من حيث هي وإنما ينافى بالمعاني ولا شبهة في أن الفصل بين الصحيح والردى في الجملة من حيث هو فصل وتميز ليس بمحرم ولا مكروه وإنما المحرم والمكروه فصل خاص يقع من بعض الصيارفة

﴿ الرابع ﴾ ما قاله بعضهم وحاصله انه ليس في لفظ الصيرفي ولا في معناه ما يوجب مقالة الحسن البصري لتحققها في أهل الكهف وغيرهم من الصالحاء ، أما اللفظ فظاهر وأما في المعنى فلا لأن معنى الصرف هو المحتال المتصرف في الأمور على ما صرح به أهل اللغة وذلك مشترك بين أصحاب الكهف باعتبار تصرفهم في الكلام وتميز الصحيح منه من الفاسد واختيار الصحيح للعمل وصيارفة الدراهم والدنانير وتبديلها وتميزهم بين الجيد والمزيف وإذا كان النقد مما لم ينه عنه الشارع كما نبه عليه بقوله عليه السلام خذ سواء واعط سواء كتصرف أصحاب الكهف في الكلام ولا قصور في الصيرفي من حيث هو صيرفي ولا من حيث هو صيرفي الدراهم بل القصور لو كان في تصرفه الخاص . انتهى .

المحدث الهادي والشمعون

مارويناه بالاسانيد عن المحدث البحراني قال في بعض الاخبار :
 وأوصى عيسى بن مريم الى شمعون بن حنون الصفا وأوصى شمعون الى يحيى بن زكريا
 قال : وهذا بظاهره يتنافى ما في الكافي بقوله : علي بن محمد عن بعض أصحابنا
 عن علي بن الحكم عن عبدالله بن سليم العامري عن أبي عبدالله عليه السلام
 قال : إن عيسى بن مريم جاء الى قبر يحيى بن زكريا وكان سأل ربه أن يحيى له يحيى
 فدعاه فأجابه وخرج له من القبر فقال : ما تريد مني فقال : أريد أن تؤنسني
 كما كنت في الدنيا ، فقال له : يا عيسى ما سكنت عني حرارة الموت وأنت تريد
 أن تعيدني وتعود إلي حرارة الموت ففرقه وهاد الى قبره .

وهذا الخبر قد سأل به بعض الفضلاء الشيخ أحمد بن عبدالسلام البحراني (١)
 يوم الجمعة فأجاب بما لفظه : وجه دفع التناقض بما وصل اليه فهم أحمد بن عبدالسلام
 البحراني لا زالت فضائلكم مشهورة ويوتكم بأنوار الافادة معمورة على تقدير تسليم
 الحديثين وإنما خارجان من آفاق الصدق وبازغان من مطلع الحق يمكن دفع التناقض
 المفهوم من ظاهرهما بأن عيسى عليه السلام حيث كان باقياً بنفاته السورية في عالم الأفلاك
 الى آخر الزمان كانت الوصية الصادرة من عيسى الى شمعون عند خروجه بقلبه السوري
 الى السماء وسؤاله ربه أن يحيى له يحيى بعد وصية شمعون اليه وشهادته على يد الأشقياء
 ولا محذور في ذلك بل لولا ذلك لوقع التناقض في الحديث الثاني بعبارة بعض كما يظهر
 لك أخيراً لأن قيل هذا الكلام بخلاف الظاهر في الحديث الثاني أن عيسى بن مريم جاء
 الى قبر يحيى بن زكريا لأن الظاهر من ذلك أن وقوع ذلك إذ كان عيسى في العالم

(١) وهو من أجلاء فضلاء بلاد البحرين وقد كان خطيباً

العنصري قبل عروجه الى العالم الفلكي فالجواب أن عروجه الى العالم الفلكي غير مانع من ذلك ، فان المفهوم من الروايات أنه يزور قبور الأنبياء والأئمة عليهم السلام ولا استحالة في ذلك إذ مجيئه الى قبور شركائه في النبوة والولاية أقرب مدركا من الحكم بعيسى الأرواح المفارقة لأجسادها في هذه النعأة مع ثبوت ذلك بالروايات الصحيحة الصريحة على أن الظاهر من الحديث أن الهوى الى القبر يحيى روحاني أو مثالي لاصوري وكذا أجابة يحيى وخروجه من القبر اليه إذ لو كان ذلك محمولاً على هذه النعأة المنصرمة والحياة الثانية لم يكن لاستغناء يحيى من العود المتعلق بالقالب الصوري وجهير كن اليه ولم يكن لتعليقه عدم قبوله لتعلق الجسماني بالخوف من حرارة الموت معنى يتمد عليه لأن حمله على ظاهره يستدعي وقوع التعلق الجسماني وحصول المغايرة التي كانت موجودة قبل الموت فكيف يتحقق الاستغناء مما وقع ، أم كيف يعمل طلب الاستغناء بالخوف من لحوق حرارة الموت التي لا بد من وقوعه على تقدير عوده الى حالته التي كان عليها من المفارقة الواقعة قبل طلب عيسى فعلنا من ذلك كله أن سؤال عيسى وإجابة يحيى وخروجه كل ذلك إما في عالم الأرواح أو عالم المثال ، وحينئذ فلا يتحقق التناهي بين الحديثين ، وهذا ما وعدنا به سابقاً بقولنا كما يظهر لك أخيراً والله أعلم بالصواب وفي الحديثين بحث طويل لا يسع المقام ذكره والسلام . انتهى .

أقول : لعل البحث الطويل الذي أشار اليه ما فيه من الاشكال من أنه مناف للأخبار المستفيضة الدالة على أن أجساد الأنبياء لا تبقى في الأرض أكثر من ثلاثة أيام أو أربعين يوماً وقد تقدم الكلام في ذلك مستقصى .

الحديث الثاني والثمانون

مارويناه عن المحدث الحرّ العائلي قال في بعض الروايات الغير المعتمدة :
من عرف الحق لم يعبد الحق ثم وجهه هل تقدير صحته باثني عشر وجهاً :

﴿ الأول ﴾ أن يكون المراد بالمعبادة في قوله : لم يعبد الحق الجحود والانكار ويكون المعنى من عرف الحق لم يحجده ولم يشكره وهذا المعنى صريح به أهل اللغة كما صاحب القاموس وبه فسر قوله تعالى : ﴿ قل إن كان للرحمن ولدًا فأنا أول العابدين ﴾ « ١ » ، أي الجاحدين .

﴿ الثاني ﴾ أن يكون يُعبد بالتشديد بمعنى بذلك ، أي من عرف الحق لم يذلل الحق بأن يستخف بالطاعات ويرتكب المحرمات .

﴿ الثالث ﴾ أن يكون المراد من عرف الحق ، أي حق المعرفة لم يعبد الحق لأن حق المعرفة إنما تحصل يوم القيامة وفي ذلك اليوم ينقطع التكليف فلم يعبد الحق .
﴿ الرابع ﴾ أن يكون المعنى من عرف الحق ، أي حق المعرفة التي تمكن في الدنيا لم يعبد حق العبادة فكيف من دونه في المعرفة والعبادة .

﴿ الخامس ﴾ أن يكون المعنى من عرف الحق ، أي من عرف الله لم يعبد حق العبادة وبين هذا الوجه وما قبله فرق يظهر بالتأمل .

﴿ السادس ﴾ أن يكون (من) اسم استفهام انكاري بمعنى النبي فيكون المعنى أي شخص يعرف الحق ولم يعبده ، وحذف الواو في هذا المقام غير مضر فهو كقول النبي :

أي يوم سررتني بوصال * لم ترعني ثلاثة بصدود
أي ولم ترعني .

﴿ السابع ﴾ أن يكون « من » اسم موصول بمعنى الذي ، ويراد بها الله سبحانه ، والمراد بالحق حقائق الاشياء ، فيكون المعنى الذي عرف حقائق الاشياء لم يعبد لأنه معبود لا عابد .

﴿ الثامن ﴾ أن يكون المعنى كما تقدم ويمبد بالبناء للمجهول ، أي من عرف حقائق الاشياء الذي هو الله لم يعبد حق العبادة .

﴿ التاسع ﴾ أن يكون المعنى الذي عرف الحق ، أي الله سبحانه لم يعبد بالبناء للمجهول بالحق لامتناع كونه رباً مربوباً وإلهاً مألوماً .

﴿ العاشر ﴾ أن يكون المراد بالحق الحق الواجب للمؤمنين على هذا المعارف ولم يعبد بالتشديد بالبناء للمعلوم ، أي من عرف الواجب عليه لم يذل ذلك الحق الواجب عليه فيكون يُعبد بمعنى يذل .

﴿ الحادي عشر ﴾ أن يكون عرف بالتشديد ويعبد مشدداً مبنياً للمفعول ، أو للفاعل ، ثم يجري عليه بعض الوجوه السابقة .

﴿ الثاني عشر ﴾ أن يراد بالحق الثابت كما ذكر سابقاً ويخص بغيره تعالى ، حيث أن كنه ذاته تعالى لا تعرف وإنما تتعلق المعرفة بصفاته تعالى وأسمائه وأفعاله وأنبيائه وحججه ونحوها مما لا يجوز عبادته فمن عرف علم أنه غير مستحق للعبادة فلم يعبد ومن عبده لم يكن عرف الله ولا عبده .

الحديث الثالث والثمانون

ماروي عن النبي صلى الله عليه وآله أنه قال : علماء أمّتي أنبياء بني اسرائيل

أو كأنبياء بني اسرائيل ، أو أفضل من أنبياء بني اسرائيل

وهذا الحديث لم تقف عليه في أصولنا وأخبارنا بعد الفحص والتدبّع ، والظاهر أنه من موضوعات العامة وممن صرح بوضعه من علمائنا المحدث الحر العالمي في الفوائد الطوسية ، والمحدث الشريف الجزائري . وكيف كان فيمكن توجيهه بوجهين :

﴿ الاول ﴾ أن المراد بالعلماء الأئمة ، ووجه الشبه المصممة أو الحجية على الخلق أو الفضل عند الله وذلك لا ينافي ما ثبت من كون كل من الأئمة أفضل من كل واحد من أنبياء بني اسرائيل ، لأن المراد التشبيه بالمجموع ولو سلم يكون من عكس التشبيه وهو شائع ، ويؤيد هذا الوجه ما تظافر من الاخبار الواردة عن الأئمة الأطهار عليهم السلام ومن قولهم (ع) نحن العلماء وشيعتنا المتعلمون ، وسائر الناس غثاه .

﴿ الثاني ﴾ أن يكون المراد بالعلماء علماء الامة من القرقة المحقة والطائفة المحقة سببا الدين أو في الغيبة الكبرى ولم يروا النبي (ص) ولم يدركوا الوصي وميتوا على الايمان كما ورد مدحهم في القرآن بقوله : « الذين يؤمنون بالغيب » على ما استفاضت به الأخبار ، ووجه الشبه إما في قرب المرتبة عند الله تعالى ، أو في وجوب العمل بأقوالهم والرجوع الى أحكامهم ، أو الكثرة والانتشار في الاقطار والامصار أو وجودهم في كل عصر وزمان : أو محملهم للمناقاة العظيمة الكثرة من الظلم والظوف أو نحو ذلك .

الحديث الرابع والثمانون

ما روينا عن الحديث الشريف الجزائري في شرح العيون عن مولانا أمير المؤمنين «ع» قال : كل العلوم تندرج في الكتب الاربعة ، وعلومها في القرآن وعلوم القرآن في الفاتحة ، وعلوم الفاتحة في بسم الله الرحمن الرحيم وعلومها في باه بسم الله

حكى عن الفاضل النيشاپوري أنه قال في معنى هذا الحديث : وذلك لأن المقصود من كل العلوم وصول المبدأ إلى الرب ، وهذه الباه للالصاق ، فهي توصل المبدأ إلى الرب ، وهو نهاية الطلب ، وأقصى الأمد ، وفي رواية اخرى أنه قال : وأنا النقطة تحت الباء ، قيل : ولعل معناه انه عليه السلام يميز العلوم وبيئتها ، كما ان النقطة تحت الباء تميزها عما يشاركه في المركز من التاء والتاء والياء ، ويمكن أن يكون المراد بالنقطة الوحدة والبساطة ، ويكون المعنى أنه هو الفرد الذي لا يشاركه أحد في علومه وغرائب أحواله ، وعلى ذلك يحمل ماورد من أن العلم قطة كثيرها الجاهلون فتأمل

الحديث الخامس والتمانون

مارويناه بالاسانيد السابقة عن الصدوق في الخصال باسناده عن الصادق عليه السلام قال : إن لله عز وجل إثني عشر ألف عالم ، كل عالم منهم أكبر من سبع سماوات وصبع أرضين ما يرى عالم منهم أن له عالماً غيرهم وإني الحجة عليهم وعن محمد بن مسلم قال : سمعت أبا جعفر (ع) يقول : لقد خلق الله في الارض منذ خلقها سبعة عالمين ليسوا هم من ولد آدم (ع) خلقهم من أديم الارض فأسكنهم فيها واحداً بعد واحد مع طاله ، ثم خلق الله آدم أبا البشر ، وخلق ذريته منه . الحديث .

وفي الخصال والتوحيد عن جابر بن يزيد قال : سألت أبا جعفر عليه السلام عن قول الله عز وجل « أفعمينا بالخلق الاول بل هم في لبس من خلق جديد » قال يا جابر تأويل ذلك أن الله عز وجل إذا أفضى هذا المخلق وهذا العالم وأسكن أهل الجنة الجنة وأهل النار النار جدد الله عز وجل عالماً غير هذا العالم وجدد عالماً من غير خفولة ولا اناث يعبدونه ويوحدونه وخلق لهم أرضاً غير هذه الارض تحملهم وسماه غير هذه السماء تظلمهم لملك ترى أن الله عز وجل إنما خلق هذا العالم الواحد وترى أن الله لم يخلق بشراً غيركم بلى والله لقد خلق الله تبارك وتعالى ألف ألف عالم وألف ألف آدم أنت في آخر تلك العوالم ، وأولئك الآدميين ، وروى الثقة الجليل محمد بن الحسن الصفار في البصائر باسناده عن الحسن بن علي عليه السلام قال : إن الله تعالى مدبنتين أحدهما بالمشرق والأخرى بالمغرب عليهما سور من حديد ، وعلى كل مدينة منهما سبعون ألف ألف مصراع من ذهب ، وفيها سبعون ألف ألف لغة يتكلم كل لغة بخلاف لغة صاحبه وأنا أعرف جميع اللغات وما فيها ، وما بينهما وما عليهما حجة غيري وغير الحسين أخي .

وباسناده عن أبي عبد الله عليه السلام عن أبيه عن علي بن الحسين عليه السلام عن

أمر المؤمنين عليه السلام قال : إنَّ الله خلق خلف المغرب يقال لها « جابلقا » وفي جابلقا سبعون ألف أمة ليس منها أمة إلا مثل هذه الأمة فاعصوا الله طرفه عين وما يعملون من عمل ولا يقولون قولاً إلا الدماء على الأولين والبراءة منها . والولاية لاهل بيت رسول الله (ص) .

وبإسناده عن أبي عبد الله عليه السلام قال : إنَّ من وراء أرضكم هذه أرضاً بيضاء ضوءها منها ، فيها خلق يعبدون الله لا يشركون به شيئاً يتبرؤون من فلان وفلان .

وبإسناده عن أبي جعفر عليه السلام قال : إنَّ الله خلق جبلاً محيطاً بالدنيا من زبرجد أخضر ، وإنَّ خضرة السماء من خضرة ذلك الجبل . وخلق الله خلقاً لم يفترض عليهم شيئاً مما افترض على خلقه من زكاة وصلاة وكلهم يلعبن رجلين من هذه الأمة وسماهما ، قيل إنَّما وصف عليه السلام الجبل بالخضرة لتوسطه بين ذلك العالم الروحاني الموصوف بالنور والبياض ، وهذا العالم الجسماني الموصوف بالظلمة والسواد .

وبإسناده عن أبي عبد الله (ع) قال : إنَّ وراء عين شمسكم هذه أربعين عين شمس فيها خلق كثير وإنَّ من وراء قرمك هذا أربعين قرأ فيها خلق كثير لا يدرون أنَّ الله خلق آدم أم لم يخلقه ألهمهم إلهاماً لمن فلان وفلان .

وعن عبيد الله بن عبد الله الدهقان عن أبي الحسن عليه السلام قال : سمعته يقول إنَّ الله خلف هذا النطاق زبرجدة خضراء فن خضرتها أخضرت السماء قال : قلت وما النطاق قال : الحجاب والله وراء ذلك سبعون ألف عالم أكثر من عدد الانس والجن .

وعن عبد الصمد بن علي قال : دخل رجل على علي بن الحسين عليه السلام فقبله له : من أنت ؟ قال : منجم . قال : فانت عرف ، قال : فنظر اليه ثم قال : هل أدلك على رجل قد مر منذ دخلت علينا في أربعة عشر عاماً كل عالم أكبر من الدنيا ثلاث مرات لم يتحرك من مكانه قال : من هو ؟ قال : أنا . وفي رواية أخرى اثني عشر عاماً .

وروى القمي في تفسيره عن عبد الله بن عباس في قوله تعالى : ﴿ ربّ العالمين ﴾ قال : إن الله خلق ثلاثمائة عالماً وبضعة عشر عالماً خلف كاف وخلف البحار السبعة لم يمصوا الله طرفه عين ، ولم يرفوا آدم ولا ولده . الحديث .

وروى ثقة الاسلام في الكافي عن عجلان بن صالح في الصحيح قال : دخل رجل على أبي عبد الله عليه السلام فقال له : جعلت فداك هذه قبة آدم عليه السلام قال نعم : والله قباب كثيرة إلا أن خلف مغربكم هذا تسعة وثلاثين مغرباً ، أرضاً بيضاء مملوءة خلقاً يستضيئون بنوره لم يمصوا الله طرفه عين ما يدرون خلق آدم أم لم يخلق ، يبرءون من فلان وفلان .

وعن الثمالي قال : قام أبو جعفر عليه السلام ليلة وأنا عنده ونظر الى السماء فقال : يا أبا حمزة هذه قبة أيينا آدم وإن الله تعالى سواها تسعة وثلاثين قبة فيها خلق ما عصوا الله طرفه عين .

لابعد في حل هذه الأخبار على ظواهرها من دون التزام تأويل فيها .
بيانه وتقل عن المقدسي وهو من أعظم حكماء الاسلام أنه قال في كتاب (اخوان الصفا) : إن البلاد العمورة في الربع المسكون من الأرض وعدتها سبعة عشر ألف مدينة وكثر فعلي هذا يمكن أن يكون المراد بالعوالم المدن للتفاوت الفاحش المشاهد في أحوال المدن وأوضاعها من تباين نماذجها ونباتاتها وحيواناتها واختلاف سكانها في ألسنتهم وألوانهم وشمائلهم وأخلاقهم وسائر أحوالهم الصورية والنفسانية وغير ذلك من مقتضيات الطوالع والمرض والطول والتراب والأهوية المتخالفة فبسبب هذه الاختلافات يدعى أن كلاً منها عالم على حدة وهذا مجاز معروف مشهور حتى بالنسبة الى الأشخاص كما يقال : إن فلاناً عالم آخر ويمكن بضميمة عدد السلوات والأفلاك السككية والجزئية وطبقات العناصر وكائنات الجو من الغيوم والأمطار والثلوج والبروق والارعود والشهب وجميع أصناف النجوم والكواكب وأقسامها والبحار وما فيها من المعجائب وبالجملة فهذا كله ممكن ويبقى الكلام في التوفيق بين الروايات المذكورة من الاختلاف في عدد العوالم الخلوقة الآن الموجودة بالفعل كل منها في محله الذي يعلمه الله ، وقد

حاول بعض المحققين الجمع بينها بأنّ حديث الاثني عشر الف يدلّ على عدد العوالم المتعاقبة المتجددة في محل هذا العالم المحسوس الذي نحن فيه ، وكذا حديث الألف الف فيجمع بينهما بحمل السبعة على الأنواع ويكون لكل منها عدة كثيرة من الأفراد بحيث يبلغ المجموع الف الف والسبعون الف في حديث الدهقان يكون محمولاً على المدد الكثير كما هو الشائع المعروف فلا ينافي الاثني عشر الف وإن اريد فيه الحقيقة فليحمل على الافراد ويكون الاثنا عشر الف محمولاً على الأنواع نظير ما تقدّم ، والثلاثمائة وبضعة عشر في حديث ابن عباس على الأجناس ، أو أن الثلاثمائة وبضعة عشر هي العوالم التي خلف قاف والبحار السبعة والبواقي في غيرها من الاماكن مع أنّ حديث ابن عباس لا يموّل عليه في مقابلة أخبار أرباب العصمة عليهم السلام ، وفي حديث الاربعة عشر وما يقرب منه إنّما يدلّ على أنه عليه السلام قد مرّ في ساعته تلك على أربعة عشر عالماً ولا يدلّ على انحصار العوالم في ذلك ، وكون القباب أربعين لا ينافي كون العوالم أكثر من ذلك لاحتمال كون الزيادة على غير هذه الهيئة الكروية على أنّ مفهوم المدد ليس بحجة كما حقق في محله . ويمكن في حديث السبعين الف وجه آخر وهو أن يكون المراد الأُمم التي في جابلقا كما يدلّ عليه حديث البصائر المتقدم .

واعلم أنّ طائفة من الاشرافيين وحكام الاسلام أوّلوا الروايات المذكورة بما اثبتوه من النشأة المثالية المتوسطة بين عالمي الخول والمحسوس ، وقالوا : إنه عالم نوراني من نفسه ولذا قال : - . سلام : يستضيئون بنوره أي بنور ذلك العالم ، وقال عليه السلام : ضوؤها منها ، ووصف بالحضرة . وفي رواية الدهقان لتوسطه بين العالم الروحاني الموصوف بالبياض والنور ، والعالم الجسماني الموصوف بالظلمة والسواد . وتقل عن المحقق التفتازاني في شرح المقاصد أنه قال : ذهب بعض التأمليين من الحكماء والتأخرين ، ونسب الى القدماء أن بين عالمي المحسوس والمقول واسطة تسمى عالم المثال ليس في مجرد المجرّدات ولا في مخالطة الماديات ، وفيه لكل موجود من المجرّدات والأجسام والأعراض والحركات والسكنات والأوضاع والهيئات والعلوم والروائح مثال قائم بذاته مطاق لا في مادة ومحل يظهر للحسّ بمجموعة مظهره كالمرآة والخيال

والماء ونحو ذلك وقد ينتقل من مظهر الى مظهر وقد يبطل كما اذا فمادت المرآت والخيال أو زالت المقابلة أو التخيل وبالجملة هو عالم عظيم الفسحة غير متناه يحذو حذو العالم الحسي في دوام حركات افلاكه المثالية وقبول عناصره ومركباته واشراقات العالم العقلي وهذا ما قاله الاقدمون أن من الوجود طالما مقداريا غير العالم الحسي لا يتناهى عجائبه ولا تحصى مدنه ومن جملة تلك المدن جابلقا وجارسا وهما مدينتان عظيمتان لكل منهما الف باب لا يحصى ما فيها من الخلايق ومن هذا العالم تكون الملائكة والجن والشياطين والقيلاز لكونها من قبيل المثال والنفوس الناطقة الفارقة للظاهرة فيها وبه تظهر المجردرات في الصور المختلفة بالحسن والقبح والطفة والكثافة وغير ذلك بحسب استمداد الفاعل والقابل وعليه بنوا أمر المعاد الجسماني فان البدن المثالي الذي تتصرف فيه النفس حكمه حكم البدن الحسي في أن له جميع الحواس الظاهرة والباطنة فيتلذذ ويتألم بالذات والآلام الجسمانية وايضا يكون من الصور المعلقة نورانية فيها نعيم السعداء ، وظلمانية فيها عذاب الاشقياء وكذا امر المنامات وكثير من الادراكات فان جميع ما يرى في المنام أو يتخيل في اليقظة بل يشاهد في الامراض وعند غلبة الخوف ونحو ذلك من الصور المقدارية التي لا تحقق لها في عالم الحس كلها من عالم المثل وكذا كثير من الغرائب وخوارق المعاديات كما يحكى عن بعض الأولياء أنه مع اقامته ببلدته كان من حاضري المسجد الحرام ايام الحج وأنه ظهر من بعض جدران البيت أو خرج من بيت مسدود الابواب والكؤوات وأنه احضر بعض الاشخاص أو الطار أو غير ذلك من مسافة بعيدة في زمن قريب الى غير ذلك ، ونقل بعضهم عن المعلم الاول نقلا عن هرمس وفياتاغورس وانباذفلس وافلاطون وغيرهم من افضل القدماء أن في الوجود عوالم أخر ذوات تقارير غير هذا العالم الذي نحن فيه وغير النفس والعقل وفيها المعجائب والغرائب وفيها من البلاد والمباد والبحار والانهار والاشجار والصور المليحة والقبيحة ما لا يتناهى ويقع هذا العالم في الاقليم الثامن الذي فيه جابلقا وجارسا وهو اقليم ذات المعجائب وهي في وسط ترتيب العوالم ولا بد لك من المرور عليه وقد يشاهد هذا العالم بعض الكهنة والسحرة وأهل العلوم

الروحانية فعليك بالايمان بها وإياك والانكار ، وقال : المحدث الكاشاني في روضة الوافي بمد حديث القباب نقل عن الحكماء الأقدمين أن في الوجود عالماً مقدارياً غير العالم الحسي لا تتناهى عجائبه ولا تحصى مدنه من جملة تلك المدن جابلقا وجابرسا وهما مدينتان عظيمتان لكل منهما الف باب لا يحصى ما فيها من الخلائق وقال : بعض أهل العالم في كل نفس خلق الله عوالم يسبحون الليل والنهار ولا يفترون وخلق الله من جملة عوالمها عالماً على صورنا اذا ابصره العارف يشاهد نفسه فيه ثم قال : وكل ما فيها حي ناطق وهي باقية لا تفتى ولا تتبدل واذا دخل بها العارفون إنما يدخلون بارواحهم لا بأجسامهم فيتركون هياكلهم في هذه الارض الدنيا ويتجددون وفيها مديان لا تحصى بعضها يسمى مدائن النور لا يدخلها من العارفين إلا كل مصطفى مختار وكل حديث وآية وردت عندنا فصرفها العقل عن ظاهرها وجدناها على ظاهرها في هذه الارض وكل جسد يتشكل فيه الروحاني من ملك وجن وكل صورة يرى الانسان فيها نفسه في النوم فن اجساد هذه الارض انتهى كلامه ونحن قد بينا ذلك بالبراهين في كتابنا المسمى (بعين اليقين) فليطالع ثمة من كان من أهله

« أقول » هذا كلام محي الدين في الفتوحات نقله بادنى اختصار وزاد فيها : وقد أشار الى ذلك عبد الله بن عباس فيما روي عنه في حديث هذه الكعبة وأنها بيت واحد من أربعة عشر بيتاً وأن في كل أرض من الارضين السبع خلقاً مثلنا حتى أن فيهم ابن عباس مثلي وصدقت هذه الرواية عند أهل الكشف وكل ما فيها حي ناطق الى آخر ما تقدم ، وقال الشيخ البهائي في الاربعين بمد تحقيق أن الارواح بمد مفارقة الابدان تنتقل الى ابدان مثالية ذوات جهتين متوسطة بين المالمين مالفظة : وهذا يؤيد ما قاله طائفة من أساطين الحكماء من أن في الوجود عالماً مقدارياً غير العالم الحسي هو واسطة بين عالم المجرادات وعالم الماديات ليس في تلك العطفة ولا في هذه الكثافة فيه للأجسام والاعراض من الحركات والسكنات والاصوات والطبوم والروايح وغيرها مثل قائمة فيه بذواتها معلقة لا في مادة وهو عالم عظيم الفسحة وسكانه على طبقات متفاوتة في العطفة والكثافة وقبح الصور وحسنها ولا بدانهم

المثالية جميع الحواس الظاهرة والباطنة فيتنعمون ويتألمون بالذات والآلام النفسانية والجسمانية ونسب الملامة في شرح حكمة الاشراق القول بوجود هذا العالم الى الانبياء والاولياء والتأله من الحكماء وهو وإن لم يقم على وجوده شيء من البراهين العقلية لكنه قد تأيد بالظواهر النقلية وعرفه التألمون بمجاهداتهم النوقية وتحققوه بمشاهداتهم الكشفية وأنت تعلم أن ارباب الارصاد الروحانية أعلى قدراً وارفع شأناً من اصحاب الارصاد الجسمانية فكما أنك تصدق هؤلاء بما يلقونه اليك من خفايا الهيئات الفلكية فحقيق أن تصدق اولئك ايضاً فيما يتلون عليك من خبايا العوالم الملوكية اتعمى كلامه والله العالم بالحال .



مواضيع الكتاب

	ص
حديث الطينة — سلسلة السند — طينة الشيمي من طينة الائمة عليهم السلام — طينة الكافر والناصب — تقرب عقلي لذلك — رافة أهل البيت بشيعتهم — توجيه الحديث بتسعة وجوه —	١٧ — ٤
بقاء الطينة والبحث العلمي في ذلك — تحقيق في المعاد الجسماني —	٢٣ — ١٨
حديث اعرفوا الله بالله والرسول بالرسالة والوجوه فيه . وطرق معرفة الله	٢٩ — ٢٤
حديث لو كشف الغطاء ما ازددت يقيناً والاشكال فيه والجواب عنه	٣٢ — ٣٠
في تحقيق معنى البداء — ايراد كلام الفلاسفة وآرائهم في البداء — في ان الله علمين — بحث في الوجودين	٤٧ — ٣٣
في العلم والمشية والقضاء والتقدير — تحليل فقرات الحديث لغته ومعنى خلق الله الاشياء بالمشية والمشيئة بنفسها والتحقيق في معنى المشية	٥٨ — ٤٨
نسبة التردد الى الله تعالى — تدقيق في معنى ما ترددت في شيء	٦١ — ٥٩
أنا فاعله كتردد في وفات المؤمن وذكر عشرة وجوه — الجمع بين كراهة الموت وحُب لقاء الله	٦٨ — ٦٢
حديث إدخال الدنيا في البيضة والتوجيه العلمي في ذلك	٧١ — ٦٨
حديث رؤية الله والاستدلال العلمي على ذلك — أحوار الله المكوثية والحجب والكرمي وسرد أقوال الفلاسفة	٨١ — ٧٢
لا يكون شيء إلا بالارادة والمشية والقضاء والتقدير — معنى الارادة	٨٥ — ٨٢
شاء وأراد وقدر وقضى ولم يجب والاشكال فيه	٨٧ — ٨٦

ص

- ٨٨ — ٩٣ أمر ولم يفاء وشاء ولم يأمر ودفع شبه الجبرية من أنه تعالى أمر بالسجود ولم يرده
- ٩٤ — ٩٥ إنَّ لله مشيئتين وإرادتين
- ٩٦ — ٩٨ إراته تعالى ومشيئته وهل أراد أن يقال له تارك ثلاثة
- ٩٨ — ١٠٠ ستة عشر صنفاً لا يحبون أهل البيت ولا يوالونهم والكلام حول ذلك
- ١٠١ — ١٠٦ لحوق الشقاء لأهل المعصية والجواب عن الاشكال وتوجيه الحديث على مذهب الامامية
- ١٠٧ — ١١٠ تقدم خلق السعادة والشقاوة ودفع الشبه في ذلك — لم يختلف الناس في السعادة والشقاوة والسر في ذلك
- ١١١ — ١١٣ علة خلق الخير والشر وكشف السر والمراد من ذلك — تحقيق في معنى الخير والشر
- ١١٣ — ١٦٢ حديث أمير المؤمنين عليه السلام في القضاء والقدر وتحليل فقرات كلامه عليه السلام — توجيه الاشكال والرد على المفوضة — لاجبر ولا تفويض بل أمر بين أمرين — إيراد آراء أرباب المذاهب في ذلك — الرد على الجبرية والمفوضة — التصوص القرآنية والاختبار المعصومية في ذلك
- ١٦٣ — ١٦٤ في معنى السمع والبصر لله تعالى
- ١٦٥ — ١٦٦ حديث في أسماءه تعالى ومعنى خلق الاسماء بالحروف — تحقيق في معاني أسماءه تعالى
- ١٦٧ — ١٨٣ حديث الزنديق مع الامام أبي عبدالله الصادق عليه السلام في واجب الوجود وجواب الامام — شرح فقرات كلامه عليه السلام البرهان العلمي على التوحيد

	ص
إن الله نور لا ظلمة فيه	١٨٤
حديث معنى الرؤية لله تعالى وتوجيه ذلك وإيراد كلام الفلاسفة	١٨٥ — ١٩٠
معنى قول السجاد علي بن الحسين عليه السلام : لك يا إلهي وحدانية المدد وتحليل ذلك	١٩١ — ١٩٤
خطبة أمير المؤمنين عليه السلام في عدم جواز التعمق في كنهه سبحانه والوجه في معنى الخطبة	١٩٥ — ١٩٨
حديث مشكل في رؤية الله تعالى وسرد وجوه منطقية في ذلك	١٩٨ — ٢٠٣
من عرف نفسه فقد عرف ربه وتوجيه ذلك	٢٠٤ — ٢٠٥
حديث خلق الله آدم على صورته والاشكال في معناه	٢٠٦ — ٢٠٧
علة خلق الخلق والرد على الملاحدة ورد الشبه الواردة	٢٠٨ — ٢١١
هل الكفار مكافون بالفروع وإيراد الآيات والاختبار في تحقيق ذلك والتوفيق بين الاخبار المتناقضة	٢١٢ — ٢٢٤
حديث الجرير والاشكال فيه وإيراد كلام عمي الدين بن العربي —	٢٢٤ — ٢٥٣
تعذيب أهل النار وشبهة القائلين ببيع العذاب والجواب عنها —	
اشباع البحث بالآيات والروايات — معركة الكلاميين في دوام المقاب واقطاعه	
سنة أشياء ليس للعباد فيها صنع ، المعرفة ، الجهل ، والرضا ، والنضب ، والنوم ، واليقظة وتفسير ذلك بوضوح وجلاء	٢٥٤ — ٢٦٠
كل مولود يولد على الفطرة ورفع الاشكال في ذلك وإيراد كلام جملة من الفصحاء	٢٦١ — ٢٦٥
حديث في مروان بن محمد وتوجيه فقرات الامام الصادق في ذلك	٢٦٥ — ٢٦٧
حديث نحن المثاني ونحن وجه الله والمراد بها وبيان ذلك	٢٦٧ — ٢٦٩
القضاء والقدر خلقان من خلق الله والكلام حول ذلك وإيراد	٢٦٩ — ٢٧٤

ص

كلام الفلاسفة

- حديث إنَّ للأنسان اجلين مخروم ومحتوم وتوجيه ذلك بوجوه ٢٧٧ — ٢٧٥
- حديث لا تموت نفس حتى تستكمل رزقها ويبان ماهية الرزق ٢٨٠ — ٢٧٨
وحقيقته وشرح ذلك لغة ومعنى
- حديث لا يفلو السعر من قلة ولا يرخس من كثرة وإنَّ تديرها ٢٨١
بأمره تعالى
- وتزعم أنك جرم صغير — الكلام حول العالم الاصغر والعالم ٢٨٤ — ٢٨٢
الأكبر والمزاد بذلك
- حديث في ولد الزنا وحكمه وهل يدخل الجنة أم يدخل النار ٢٨٥ — ٢٨٤
حال أطفال الكفار في القيامة وتحقيق ذلك
- هل الجاهل معذوراً أم لا — الاستدلال بالكتاب والسنة — ٢٩٠ — ٣٠٤
الأقوال في ذلك
- حديث غامض في أوائل السور وآراء المفسرين في ذلك ٣١٠ — ٣٠٥
- عنة جعل الله الأرواح في الأبدان والاشكال في ذلك والجواب ٣٢٠ — ٣١٢
عنه بوجوه
- حديث الدنيا طالبة مطوَّبة والوجه في ذلك ٣٢٢ — ٣٢١
- حديث بين المرء والحكمة نعمة العالم والجاهل شقي بينهما تفسير ٣٢٨ — ٣٢٣
الحديث والوجه فيه
- كلام الرضا عليه السلام في مجلس المأمون مع عمران الصابي عن ٣٤١ — ٣٢٩
السكائن الأول ووحدايته وآثاره والصبه التي اتفاهها على الامام
وجواب الامام عليه السلام عنها
- حديث أمرنا صعب مستصعب والكلام فيه من وجوه ٣٤٧ — ٣٤٢
- حديث لو علم أبوذر ما في قلب سلمان لقتله ومعنى ذلك وإيراد ٣٥٧ — ٣٤٨

كلام المرتضى ومناقشة المؤلف فيه

- تفسير آية النور وإيراد آراء المفسرين فيها ٣٥٨ — ٣٦٠
- حديث أنا قسم الجنة والنار وتوجيه الحديث وذكر آراء العلماء فيه ٣٦١ — ٣٦٣
- حديث مشكل في تفسير قوله تعالى وإنه لذكر نك لقومك ٣٦٣ — ٣٦٤
- حديث لا يموت عالم إلا ويترك من يعلم علمه أو ما شاء الله ٣٦٥
- حديث ان أمير المؤمنين يعلم بليته مقتله فإ وجه تعرضه لذلك ٣٦٦ — ٣٦٧
- الاحاديث الدالة على تفويض الاحكام الى النبي والائمة — الكلام في التفويض ٣٦٨ — ٣٧٢
- حديث إن علياً كان محدثاً ومعنى ذلك ٣٧٣
- حديث إن النبي حدثت علياً بألف باب كل باب يفتح ألف باب والتوجيه العلمي في ذلك ٣٧٤
- حديث معنى أسلم أبو طالب بحساب الجمل وتفسير ذلك ٣٧٦ — ٣٨٠
- حديث هل كان رسول الله محبوباً بأبي طالب والجواب عنه ٣٨١
- حديث قوله صلى الله عليه وآله يكون بعدي اثنا عشر اماماً ومن بعدهم اثنا عشر مهدياً ٣٨٢ — ٣٨٤
- حديث إذا خرج القائم حكم بحكم داود وسليمان ٣٨٥
- حديث مشكل في ولادة النبي ٣٨٦
- حديث نداء ابراهيم واسماعيل بمد بناء البيت ٣٩١ — ٣٩٣
- حديث ما من نبي ولا وصي نبي يبقى في الأرض أكثر من ثلاثة أيام ٣٩٣
- حديث تفسير قوله تعالى فتبسم ضاحكاً من قولها ووجه تسمية داود وسليمان ٣٩٤ — ٣٩٧

	ص
حديث لو أن الموت يشتري لاشتراه من أهل الدنيا الكرم	٤٠٢
الأبلع والثيم الملهوج	
حديث إن الله يبغض البخيل في حياته والكرم في مماته	٤٠٣
وتوجيه ذلك	
حديث طول آدم وحواء حين هبطا الى الارض والاشكال فيه	٤٠٥ — ٤١٠
حديث هيت وماتع في ابنة غيلان الثقفية وتحليله نفوياً وأديراً	٤١١ — ٤١٤
حديث جعل الله الأوصياء اثنا عشر والمهديون كذلك	٤١٤
حديث تفسير إن الله وملائكته يصلون على النبي ومعنى الصلاة على النبي وآله	٤١٥ — ٤٢٣
حديث إن قلوب بني آدم كلها بين اصبعين من أصابع الرحمن	٤٢٤
حديث إن سر الحقيقة مما لا يمكن أن يقال	٤٢٥
حديث إن آيت ليعذب يبكاء الحمي عليه	٤٢٦
حديث الحسن البصري وقوله : لو غلى دماغه من حر الشمس	٤٢٧ — ٤٢٩
ما استتزل بمأئذ صبر في	
حديث ايصاء عيسى بن مريم الى شمعون وايصاء شمعون الى يحيى بن زكريا	٤٣٠
حديث من عرف الحق لم يعبد الحق والوجه في ذلك	٤٣٢
حديث علماء أمي أفضل من أنبياء نبي اسرائيل	٤٣٤
حديث كل العلوم في باء بسم الله	٤٣٥
حديث عظمة الكون وخلق العوام	٤٣٦ — ٤٤٢